



Copyright © King Saud University



٤١٥

م . ب

المنهل الصافي في شرح الوافي، تأليف البدر الدما مبخني،  
محمدين أبي بكر - ٥٨٢٧ هـ . خط القرن الحادي عشر الهجري  
تقديرا .

٢٢ x ٤٨ سم

١٧ س

٤٨٢ ق

٥٠١

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد وبعضه مغاير .

الإعلام ٦: ٢٨٢، الظاهرية (النحو) : ٥١٠

أ - المؤلف

أ - اللغة العربية

ج - شرح الوافي

ب - تاريخ الفقه

Copyright © King Saud University



2.1

تاريخ العرود:





المهمل لله في شرح الوا

مشيخ الإمام اسام شيخ السلام

محمد بن أبي بكر بن عمر الخروبي الدمايني

رحمه الله تعالى ونفعنا

ببركة علومه

المخطوط في ٨٤٧ بيلد والبريد وكانت في سنة ١٢٤٠

ملكه من فضل الله

مجلد الانوار

عفي

مكتبة جامعة الملك سعود  
الرياض  
١٤٠٥ هـ

تتميم هذا المهمل العذب اللو شري

باسا اكلنا قلبي المعني وليس يسوا ان ثاني  
لا في معني كسر قلب وعما التقافية سا كان

احوال  
كسرتة حين قلت قلبي ولم تضيقه الى فلان  
فليس للعاشقين قلب يا جاهل اللفظ والمعاني

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم  
فأعز قلب القاص

هذا المصنف لا يكون له من العلم  
بمن الله الملك وعما افايم زريد وعما افايم زريد  
لم يكن جملة لما عذر من المنة او الخبر لان  
الاصح



في كتابه الشريف

في كتابه الشريف

في كتابه الشريف

الخلق بلا استثناء فان تقع قرة في كل رقة من الماء  
 في ارضه مائة مائة مائة ليس له من حصار النار الى سائر  
 ولدا من غير نيران المرحوم للشعاعة العظمى النافعة اذا  
 وقعت الواقعة ليس لو فقهها كلابية خافضة رافعة  
 صلى الله عليه وعلى اله وصحبه الذين احبوا تصريف الانهار  
 واجلوا الشعبه لا شرف يتبعه ففازوا بالحظ العال  
 صلاة يعظم نورها وصدورها وتعود بحيرات تحسن ظاهرها  
 وضمرها وسلم عليه وعليهم اجمعين تسليما في بركاته من  
 الفضل بما هو اعز من الماء المعين **ابعد** فيقول العبد  
 الفقير لا اله الا انت محمد بن ابي بكر عمر المخرومي الذي بيني  
 وامله الله بلطف الخلق وحرارة على عوائد الخلق لما قد  
 من الديار المصرية الى الكجرات الهندية وجدت لكثير من طلبها  
 شغفا بالمختصر النحوي المشتمل بالوافي وكفا بالاطلع لا ظهور  
 ما اشكل من معناه الخاف في واجره في انهم لم ينفوا له على شئ  
 الى الان والظفر ابرزت في شرح ما هو من مسائل هذا الفن  
 طاب وان فصار في حاله في النظر فيما رقى عليه من خواص كل  
 نفعها وتلب في كثير من الحال عز سوار السيل في الجبال والتمسوا في  
 في كتابه الشريف

التفريع والبرود اختار  
 الهاملة والنهارة  
 النهج الطريق

في كتابه الشريف  
 في كتابه الشريف  
 في كتابه الشريف







الأسر وأحضر عناية السياسة في رعاياه وأبدى تبارك الله  
في قضايه ووزن فعله بميزان العدل القويم وعرف  
طيف الهداية بمحج المستقيم فلم يصرف عن الفضل جاربا  
من وزن النطق والتعريف وإهبات سبيلين يدرهما  
المكامل إذا انظر في اسمه الشريف فهو الامام الذي سارت  
الركبان بأحاديث سيرته العظمى وتوعدت له السنة في موعده  
سابقا بغيره نورا ونظا وختم لاكارم فمجلت العليا منه  
بأسرف خام وختم المكارم على نفسه الشريفة فهو على الحقيقة  
حام بلا عظم من حام ويقيم الغريب الذارع جنانا وخم حماه  
لما على فلم يرض إلا أن يكون الشهاب الخطاب وقد غيبته  
بذلك الحجب الشريف حيث نظر في خياله وزاد حجبها شاهد  
من عظمته هذا السلطان الأعظم وجلاله خاله فإكان الخناصر  
مجلت بالحوار إلى ما لها تعقد عليه ولا كان العيون ترتبت  
بأمنوار الكماليات ظهر الله ولا كان الدوي فمجلت لفرها إلى  
لثقل مدحها على السنة لا قدام ولا كانها جئت بسوادها  
بياض الظن ومن الكثرة إلى أن اللبالي والابام من جلاله  
لقد ما آية الله إلا أن بلغ محبة السماء وأرفع حقي امتدت إلى الشرا

نكاحها سنة

الذي بال  
بالسلطان جمع زيد  
داه

المتوعد  
كوكبا

من السند  
مرحون

هو جمع الشهاب  
تارة وروان

الخيم مقيم للذمة

الدور  
جمع دوا

جمع اللطاس وهو الذي  
يت فيه

يا أيمن ثم الميابة إليه ولها ما وتجاوز الغاية حتى ولا الفرق  
لنومك بأن ياله ونمى الهالك لو كان شرح جوان بلا تحجج  
حق الخدم لكانه فاهيت الرياح لا خلت أن السماء تنفست  
الصعداء بعجزها عن فعة ركانه ولا طرت الشجب حبيبنا  
بكت لقصورها في المناهية لكرم بناء ولا أحرمت البروق لا خلتها  
خلت من شلة خفتها نيات جنات ولا زفحت الرعود لا  
قلت هذه فعمقة سلاحه ولا ازهت القوم لا قلت  
أسنة راحة وأسال السيف لا أحرمت قلت هذه داه  
المستولة ولا أحت المحرمة لا قلت هذه محبة البيضاء المنيرة  
ولا أطلع البدل لا قلت هذا شخصه الشريف بين كواكب حله  
ولا أيد للجمع لا قلت الله أكبر هذا سيفه من غل فمجلت  
سلاطين الزمان عز آخرهم وأعظمهم الذي إذا ذكر بعض  
أمره أبت جميع مفاخرهم بوالا أمير المؤمنين وأمام المسلمين وقطة  
الأملين المستنصر بالله الحنان الثابت الواقف بالملك  
أبو المعازي شهاب الدنيا والدين أحمد شاه السلطان  
في كل يوم لنا بخده عت وطى لب لغازي كرم سبجتي  
لله دينا فافا خصها والعدل يفعل ما ينعم المطر

البرق  
درخش  
البروق  
جماعة  
الرعد  
تندد  
الرعود  
جماعة

الدوا  
جمع دوا

الغبار

فيهم شمس







اتصفت بهذه نظام نيرته ان الذي سرفا فوق  
 الذي سطر واجعل الله الممالك منظومة في ملك  
 ملك وانظار الارض جارية في حوزة وملكه فاجعت  
 على الوفاء على ابواب السرفية ومعالم معالي المنفعة  
 وكنت هذا التانيق شتملا على مناجات حسنة الاراد  
 والاملا وبنت جهلا الطاقة في تصفية من سواها الاكدار  
 وسيتت بالملك الصافي في منج الوفاء ومن جرت عمارتي  
 بعاره الاصل فاعتدل مناجها واستقام على خيل الفنة  
 منها جها والبست الشيخ شعاع السواد فقام خطيبها  
 هذا كتاب واطلعت في ليالي السطور مخوم معانيه  
 لما طرقت الصواب ولم اترك من المنقش فيما اظن غفلة الاحكام  
 والامثلة محتاج لا البيان الاحللتها وان جعلت في السبيل  
 سلاطين الارض البعيد منهم والقريب من ان يلزم  
 فانه غريب هذه الدار وهلاك حق بالارام من القريب احبا  
 ان تهب لا من احب السرفية نيكات القبول وان يقابل اليه  
 ما هو عليه الجبر الخبير فانا اعتدنا ولا لا الله اعلم هذا  
 في خلاص الجبر ذلك باية فقي من البصائر غير معدود على

الشعاع  
 جامع الامم

الذ

ملك

هذه الصناعة وثانيا ما اتاينا من مقاساة كربة بعد كربة  
 وما نعت اليه بعد عن الوطن من الغربة مع ما رزيت به  
 من مصاييع جمة وخطوب من لاهية شنت الفكر وملك  
 وبنت عليه الحزن وجدكته ولكن حيث شئت  
 بالمحضور بهذه الحضرة السرفية فقد اسفرت في جميع النجاء  
 وحيث صرت بهذه لافق الام على قد طفت لما اوكرت  
 المستر وانا غير مفقوض النجاء والله تعالى استعين في  
 كل ورد وصدر واية اسأل ان سعادنا بنو التوفيق  
 في كل نظر لرب غيرنا ولا مانول الاخير وهذا اوان  
 السرف في المقصود فنقول مستعينا بالله الود ود قال  
 المؤلف حمد الله وعفي عنه بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي بيده تصريف الاحوال ونحو  
 مقصود وي له مال ابدا الكتاب بالبسملة والحمد  
 الله امرنا وبنا في ينبغي اقتنا حدها فقد ورد في الحد  
 ملك اخر ذي مال لم يبد في بسم الله الرحمن الرحيم فاقطع  
 ورد ايضا امر ذي مال لم يبد في بسم الله الرحمن الرحيم فاقطع  
 لكن لا يبد بالبسملة في الامام والها مشكلة على الصفات

الشنعة  
 برالكند



بالكتاب العزيز



الماد حَتَيْتْ فَالْطَّاقُ بِهَا حَامِكُ إِذَا جُهِدَ الْبَرْكِ هُوَ  
 الشَّيْءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ عَلَى حَمْدِ التَّعْظِيمِ فَيَكُونُ فِيهِ  
 الْإِتِّلَاءُ بِهَا وَقَامَ بِالْمُتَبَيِّنِ وَاللَّامِ فِي الْهَلَاكِ الْمُسْتَغْرَقِ  
 وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ تَحْلُوقُ فِيهِ لَيْسَ بِهَا فَيَكُونُ الْمَحَامِدُ كُلُّهَا رَاجِعَةً  
 إِلَيْهَا وَلِلْجَنَسِ وَالْإِقْوَمِ الْغَرْصُ فِي الْمُسْتَغْرَقِ لَأَنَّهُ خَصَّصَ  
 جَنْبَ الْحَمْدِ بِاللَّهِ تَعَالَى لِيَسْتَلْزِمَ اخْتِصَابَ جَمِيعِ الْمَحَامِدِ  
 إِذَا لَوِثَتْ فَرْدٌ مِنَ الْحَمْدِ لِغَيْرِهِ كَانَ جَنْبًا تَابِتًا فِي ضَمِّهِ  
 فَلَا يَكُونُ الْجَنْسُ مَحْصُوبًا تَعَالَى وَالْمَقْدَرُ خَلْقًا وَالْمُرَادُ بِالْبَيْدِ  
 هُنَا الْقُدْرَةُ وَالتَّصْرِيفُ هُوَ التَّقْلِيدُ وَالْتَّغْيِيرُ وَالْأَحْوَالُ جَمْعُ  
 حَالٍ بِمَعْنَى الشَّانِ وَالْمُرِيدُ يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ وَاضَافَةُ التَّصْرِيفِ  
 لِلْيَسَارِ مِنْ أَضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَجَمْعُهَا لَنَ يَكُونَ مِنْ أَضَافَةِ اللَّهِ  
 إِلَى الْفَاعِلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّصْرِيفَ بِمَعْنَى التَّصْرِيفِ كَالْتَبَتِيلِ  
 بِمَعْنَى التَّبَتُّلِ وَالْغُورُ الْقَصْدُ وَالطَّرِيقُ وَهُوَ مَحْتَمَلٌ لِلْمُرِيدِ  
 وَعَلَيْهَا فَيُؤْمِنُ بِهَا جَزْءٌ مُقْصِدٌ وَيُؤْمِنُ بِالْمَعَالِ عَلَى أَنَّ الْمَقْصِدَ مُقْصِدٌ  
 أَيْ بِالنَّحْوِ الْقَصْدُ بِمَعْنَى قَصْدِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ قَصْدُ أَصْحَابِ الْإِيمَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 الطَّرِيقُ فَالْمَعْنَى طَرِيقُ اللَّهِ أَيْ الطَّرِيقُ الْمُتَوَصِّلُ إِلَى هَوَاقِصِ الْمَلَكُوتِ  
 جَعَلَ الطَّرِيقَ نَفْسَ الْقَصْدِ بِالْعَدَّةِ وَالْإِسْلَامُ بِجَلَالِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَبْدُ الْمَذْمُومُ

الماد حَتَيْتْ فَالْطَّاقُ بِهَا حَامِكُ إِذَا جُهِدَ الْبَرْكِ هُوَ  
 الشَّيْءُ بِاللِّسَانِ عَلَى الْجَمِيلِ عَلَى حَمْدِ التَّعْظِيمِ فَيَكُونُ فِيهِ  
 الْإِتِّلَاءُ بِهَا وَقَامَ بِالْمُتَبَيِّنِ وَاللَّامِ فِي الْهَلَاكِ الْمُسْتَغْرَقِ  
 وَأَفْعَالُ الْعِبَادِ تَحْلُوقُ فِيهِ لَيْسَ بِهَا فَيَكُونُ الْمَحَامِدُ كُلُّهَا رَاجِعَةً  
 إِلَيْهَا وَلِلْجَنَسِ وَالْإِقْوَمِ الْغَرْصُ فِي الْمُسْتَغْرَقِ لَأَنَّهُ خَصَّصَ  
 جَنْبَ الْحَمْدِ بِاللَّهِ تَعَالَى لِيَسْتَلْزِمَ اخْتِصَابَ جَمِيعِ الْمَحَامِدِ  
 إِذَا لَوِثَتْ فَرْدٌ مِنَ الْحَمْدِ لِغَيْرِهِ كَانَ جَنْبًا تَابِتًا فِي ضَمِّهِ  
 فَلَا يَكُونُ الْجَنْسُ مَحْصُوبًا تَعَالَى وَالْمَقْدَرُ خَلْقًا وَالْمُرَادُ بِالْبَيْدِ  
 هُنَا الْقُدْرَةُ وَالتَّصْرِيفُ هُوَ التَّقْلِيدُ وَالْتَّغْيِيرُ وَالْأَحْوَالُ جَمْعُ  
 حَالٍ بِمَعْنَى الشَّانِ وَالْمُرِيدُ يَذْكُرُ وَيُؤْنِثُ وَاضَافَةُ التَّصْرِيفِ  
 لِلْيَسَارِ مِنْ أَضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى الْمَفْعُولِ وَجَمْعُهَا لَنَ يَكُونَ مِنْ أَضَافَةِ اللَّهِ  
 إِلَى الْفَاعِلِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّصْرِيفَ بِمَعْنَى التَّصْرِيفِ كَالْتَبَتِيلِ  
 بِمَعْنَى التَّبَتُّلِ وَالْغُورُ الْقَصْدُ وَالطَّرِيقُ وَهُوَ مَحْتَمَلٌ لِلْمُرِيدِ  
 وَعَلَيْهَا فَيُؤْمِنُ بِهَا جَزْءٌ مُقْصِدٌ وَيُؤْمِنُ بِالْمَعَالِ عَلَى أَنَّ الْمَقْصِدَ مُقْصِدٌ  
 أَيْ بِالنَّحْوِ الْقَصْدُ بِمَعْنَى قَصْدِ اللَّهِ تَعَالَى هُوَ قَصْدُ أَصْحَابِ الْإِيمَانِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ  
 الطَّرِيقُ فَالْمَعْنَى طَرِيقُ اللَّهِ أَيْ الطَّرِيقُ الْمُتَوَصِّلُ إِلَى هَوَاقِصِ الْمَلَكُوتِ  
 جَعَلَ الطَّرِيقَ نَفْسَ الْقَصْدِ بِالْعَدَّةِ وَالْإِسْلَامُ بِجَلَالِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعَبْدُ الْمَذْمُومُ

فِي قَوْلِنَا فَاثْمَانِي أَفْكَتْ وَإِنْ بَانَ وَقَدْ يُرْضَانِي أَيْ قُطِعَ  
 ذَوِي الْأَمَالِ مُنْقَطِعٌ لِذَلِكَ الْغَرْصُ وَجَعَلَ هَذَا الْمَصْدَرَ بِمَعْنَى  
 الْمَفْعُولِ لِإِحْسَنِ الْإِنْفِصَالِ وَتَبَيُّنِ كَذَلِكَ الْأَنَادِيدِ  
 بِمَعْنَى ضَبْطِ الْمَقْصِدِ بِمَعْنَى الْقَادِ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَحَلٌّ  
 لِلْإِقْدَارِ لَكِنَّ تَقَوُّتِ الْمُبَالَغَةِ وَيُوجَدُ فِي بَعْضِ النُّسخِ  
 ضَبْطُ نَحْوِ الْفَقْعَةِ عَلَى أَنَّ طَرَفَ مُسْتَقَرِّهِ عَنِ الْقَصْدِ وَصَحَّةُ  
 ذَلِكَ يُتَوَقَّفُ عَلَيْهِ بِمَوْتِ شَيْءٍ هَذَا الْمُسْتَغْرَقُ فِي نَحْوِ  
 بَيْتِ فَلَا كَلَامَ وَإِذَا قَالُوا قِيَاسُ الْمَنْعِ لِأَنَّهُ تَرَاثَرُ وَفِي الْمَقْنَدِ الْخُصَّةِ  
 كَالطَّرِيقِ وَالتَّاجِيَةِ وَالْجَمْعُ فَلَا يَنْتَصِبُ عَلَى الطَّرِيقِ بَلْ  
 لَأَنَّهُ جَزْءٌ غَدَقْتُهُ بِنَفْسِي وَنَحْوَهَا وَالْمَا جَمْعُ الْمَكْرِفَةِ وَهُوَ  
 الرَّجَاءُ وَالْإِحْفَى مَا فِي الْكَلَامِ مِنْ رَاعِيَةِ الْأَمْتِ هَذَا الْخَبَرُ لَمْ يَكُنْ  
 الْكِتَابُ بِمَاتِي سَبَبِ الْمَقْصُودِ مِنْ أَيْرَادِ بَعْضِ الْأَفْظَانِ الدَّائِرَةِ  
 لِأَنَّ أَهْلَ الْفَنِّ كَالْأَحْوَالِ وَالنَّحْوِ قُلْتُ فَلَمْ ذَكَرْتُ التَّصْرِيفَ  
 هُنَا وَالْمَقْنَدُ فِي بَرَاةِ الْأَمْتِ الْحَبِثِ أَيْ هَذَا مَعْنَى الْمَقْصُودِ  
 بِالذِّكْرِ هُوَ النَّحْوُ قُلْتُ الْمَقْصُودُ لِأَنَّهُ هَذَا الْكَلَامُ فِي الْأَحْوَالِ النَّحْوِ وَكَانَ  
 قَدْ اسْتُطْرِكَ فِيهِ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْأَمْتِ فِي تَنْبِيهِ الْأَمْرِ وَجَعَلَ الْمَصْدَرَ  
 سَمَاعًا وَقِيَاسًا وَصِيغَةً لِأَمْرِ وَصِيغَةً أَيْ الْفَاعِلُ أَيْ الْمَفْعُولُ وَالْخُصَّةُ

سلام من الرحمن  
 أن سلاحي لا يلهو  
 علم من العلوم  
 علم من العلوم  
 علم من العلوم



وحكم الآخر الغلب المعتل عند اتصال نون التاكيد ورت  
ما حذف من لا خوف عند اتصالها ايضا وابلال نون  
الخفيفة الفاية الوقف بوحذفها لبقاء الساكنين ورت  
حذف الاء من حرف علة لا غير ذلك على ما بحث في علم التصرف  
فان لم تدخل في الجملة بالنسبة لبراءة الاستعمال في  
الغرض وقدم رعاية تقدم رتبة على النجوم حيث ان البحث  
التصرف عن المفردات في النجوم المركبات وحكمها كل حرف  
ورفع وبضاب كل عطاء ومنع القضاء والحكم استراد فان  
تخصيص الحق بالحكم والثاني بالقضاء باب التفتن في العار  
وفي كلتا الفاصلتين الطباق مع ط في الامور من رعاية راعة  
لاستعمال والدوة على من رفع لواء النبوة ونصب على قباب  
النبوة الصلوة في اللغة الدعاء بخير وتعدية فعلها بعلى لتضمن  
معنى العطف وهي من الله الاحسان او اراد الله ونعمه طلب  
الاحسان واللواء بكسر اللام والمدعوف والنبوة ابا الهمة ان  
اخذ النبي من البناء لانه انباء عن الله تع او انبي عنه وهو  
معنى فعل السر على ما ولاك لم ومعنى منفع بالفتح على البناء كصبر  
وعلى لواء الواصلية ان اخذ من النبوة والنبوة وهي الترفع



من الارض انما رفع ويرفع على غيره وقد يكون هذا اللواء  
في النبوة اشبه بالامر حقيقي وهو لواء محمد الذي يكون  
يوم القيمة بيد علي السلام وفيه يقول الاموي ومن تحت  
لوائتي الحديث ورفع هذا اللواء وان كان في ذلك اليوم  
المتقبل لكنه محقق الوقوع فغير عن الماضي وفي الحوامي بعض  
ان هذا من قبيل المتعاراة بالثانية سبة النبوة بالملك  
وانت لها ما هو لوان مدي على سبيل التعميل ونصب اي  
اقم والقباب جمع قبة وتكون من بناء وغيره وتجمع ايضا على  
قبة والفتوة اللزوم وهذا من قبيل الكتاب المطبوع  
بما تخصص بالموصوف كما في ابد المشهور ان الصفة  
الساحنة والمروقة والذي في قبة على بن  
الحسن والاعنف ما في رفع ونصب من سمة المقصود  
خير من سوي ومن ركن محمد بن عبد الله بن المطلب  
في الفاصلة الاولى الطباق باعتبار فعل المسمى واللواء  
في الثانية الطراد كما في قوله عليه الصلوة والسلام اكرم بن  
الكرم بن النعمان اكرم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن  
ابراهيم وفي كلام الصفي الحامي في شرح بياعته ما يؤمن









بعد واخذ وفي بعض الحواشي ان الفاء في الفاء الميم  
 التي بها نعت من نوع اضافي بعد ما بعده قلت لا تؤثر  
 الفاء المنبته عن احد من النحاة المعتمدات فما اعلم والمهم  
 الماضطلاج هو الفاء النصيعة في بعض الصور كما هو معروف  
 في محله واما اذا عدا منها نعت لتوهم الاضافي فليست اما  
 اولا فتوها مدفوع ببناء الكلمة على الضم الموزن بقطعها عن  
 لفظ فلا وجرح وجوز هذا ذلك لتوهم واما ثانيا فتعد  
 مما يضاف الى الجملة والواقع بعد في هذا التركيب جملة فلا توهم  
 الاضافة حتى يدغم التوهم بالفاء فان قلت الواو الداخلة على  
 للعطف فاما المعطوف عليه قلت بقدر ذلك ان الجار والمجرور  
 من البسطة اما مستقر متعلق بمحذوف منصوب على الحال من  
 فاعل فليقع في الجملة المحذوف والتقدير فليقع باسم الله  
 الرحيم ابتدي ومعنى طينسيا بحسب التقدير متبركا والاعو  
 يتعلق بنفس ابتدي على ان البناء للابتداء وجملة الحمد  
 والصلاة على الوجهين في محل النص على المفعولية حكايته باسم فاعل  
 والقول محذوف وهو حال فاعل في الفعل او فاعل في الفعل  
 الماول اصل ابتدي التاني من كل باسم الله قال الحمد لله او ابتدي

وهذا ان يكون الظاهر مستقرا وان يكون الغوا

الكتا باسم الله على معني استعين على التبدل باسم الله قال  
 الحمد لله الى اخره واقول بعد ذلك او اسرع بعد ذلك  
 المقصود فاجملة المقدمة بعد الواو معطوفة على الاولى  
 المحذوف وفي هي تبدل او اسرع وقوله اضعف عما د الله  
 القوي من قبيل التناهي في التكميل بالاعين واليكسبة التوصل بذلك  
 اليه فم نفسه واستعطا في وتوطينها واختار الوصف القوي  
 لانه من القوة وينها ومن الضعف المتق منه اضعف طينسيا  
**اليدفع ويكسوف لا يتفنع ان الله تعالى اعظم شياك العربية**  
 بالاعين البين المتبحر والظاهر لا يدغم اي لا يراك محله من البيان والكسوف  
 الظاهر والتفنع ليس التناهي وهو ما تفني به المارة راجعا فلا يتفنع استمرار  
 بتعبية تبيته استمال الامر على ما يشتر بالتفنع ثم نقاه اي وكسوف لا يمتد  
 بما يمنع من اكله وهاتان الفاصلتان من كلام الزمخشري في بيان الفصل  
 حيث قال في ذلك انهم لا يجدون علما من علوم الاسلاف في قولها وكلامها  
 وعلمي تغيرها وادبارها والافتقار الى العربية بين لا يدغم وكسوف  
 لا يتفنع وبين ما ليس خبر قديم وجوبا على المتبدل الذي هو ان وصلتها مع  
 من التبو يوطا ذلك المتبدل والعربية لغة العرب غلبت على الاسلاف في قولها  
 من في طان اوله منكم بها كذا في الصحاح والبرية الخ قوله في قوله هو التكرار

بدل من العلوم الاسلاف  
 بدل البعوض



في عام من خلد بن



في علم النحو وان كان باعتبار اقسامها المعاني

او من جهة اخرى خلق ثم خفف بتلك الهمزة واستعملوا  
حيث للتعليل اسما غريبا والمعنى ان الله تعالى علم ما كان  
العربية ليكن انطلق حينئذ عليه السلام بهما وجعلها لسانا الذي  
يتكلم به فاما استعمالها غير ظرف فقد قال الفارسي في ترجمته عليه  
جماعة واما استعمالها للتعليل فتقع في الكلام المصنفين وهو محظوظ  
**وجعل اللغة الالفانية الى خصوص ما لم ينشأ من اظهر العرب**  
قال الجوهري يقال قيمت في السلم بالسرقة ورقيا لا صديقا  
وارقيت مثله والمرفاة بالفتح الدرجة فمكرها استهها بالمال التي  
يعللها ومنه قال هذا موضع يتعلف فيه وضمير للها عايد الى اللغة  
والقنوت الانواع واحدها نون والمراد بها هنا اقسام علم الادب وهو  
علم مخترع غير الخلق في كلام العرب فوطا او كتابة وقد صرح الذمخري  
وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اقسام  
المفردات فان كان في حيث جواهرها وحوادثها فهو علم اللغة وان كان  
من حيث صورها وهي اقسامها فهو علم التصريف وان كان من حيث  
انسياق بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاسناد  
واما علم الكليات علم للاطلاق اي هو الذي كانت او غير زو فان  
كان باعتبار هيئاتها التركيبية وادابها العلمية

في علم النحو وان كان باعتبار اقسامها المعاني

في علم النحو وان كان باعتبار اقسامها المعاني

في علم النحو وان كان باعتبار اقسامها المعاني  
فهو علم المعاني وان كان باعتبار اقسامها المعاني  
فهو علم البيان واما علم المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها  
فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو القافية ومنها  
فروع وابتعت فيها انا لم يتعلق بقوس الكتابة فهو علم الخط او  
مختص بالمتنوع باعتبار النظر في محاسنه ومعاينه من حيث هو متقوم  
وهذا هو العلم المتسمى بقض الشعر او مختص بالمتنوع وهو علم النثر  
من الالبانيل والخطيب ونحوها ولا يختص بشي من الالبانيل  
لها وهو علم الحاضر ومنه التواريخ والابديع فاذ جعلوا ذلك  
يعلم المعاني والبيان وبعضهم يجعل فيهما راسا فيكونان اقسام  
ثلاثة عند المؤلف ثمة فنون الادب بالنسبة الى معرفة اللغة  
اللغة العربية بالدرجة التي يرتقي فيها وحوادثها التي تصل  
بذلك الى المقنن وخصوصا مصدر فعل محذوف اي خص ذلك  
بخصوصا وهذه الجملة تعرضة بين جعلك متعلقة وهو انشاء  
اي جعل فنون الادب قسما الى لسان العرب في انسياقهم يخص  
ذلك خصوصاً كما في حيث نزل من معرفة اللسان العربي لعلم  
بين اهل الجاهل على خاصية لينة احبنا اهل الادب في انسياقهم  
طرفة

في علم النحو وان كان باعتبار اقسامها المعاني

في علم النحو وان كان باعتبار اقسامها المعاني

Copyrighted material



بسم الله الرحمن الرحيم

فانه ونعرض احتياجا لغيره وقفا فليس احتياجا الاول ونشأ  
قوله ان يفي ذلك ان استب فيه كذا الصالح والمراد  
قلنا لا يظهر من قوله كذا الصالح والمراد  
اما والصحيح اننا لو انك من بعض من  
فوتت الامور والمراد انك تعلم العربية والنحو وكثيرا لم يخلق على  
الخصوص وقد يخلق على ما هو اعلم منه كما صرح به بعض  
القوم حيث قال علم العربية وعلم الامور فان واما القول  
جعل ظهور فوائد التوعية لكونها من فوائد ما كان في ذلك  
من حيث ان الغرض من وضع اللغة حصول التمام بها وهو  
موقوف على تكمل الفاظ بعضها بعض وبما اصل  
المعنى على الوجه وانما ياتي بغير هو في السليقة بهذا  
الفن وكان ما يجهل به انما هو اتمام وقوله والصحيح اننا لو انك  
جمله اخرجت من المنطق لوكلا اولي ان علم العربية فوائد  
ظاهرة مكنونة لا يخفى على احد فهو بمثابة الصبح في الظهور والجلال  
فلا يماري في ظهوره فان هذا العلم لما ان الصبح لا يظفر انوارا لكونها  
ظاهرة جليلة **وكتابت هذا وان جعلت منه وحاولت ان**  
**ابدا والانس انما انوار الى القاري** **وكانت تحريك وعلافة**  
علم العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المعنى على الوجه وانما ياتي بغير هو في السليقة بهذا الفن وكان ما يجهل به انما هو اتمام وقوله والصحيح اننا لو انك

الذي هو في اللغة

اسارة في الكلام الموهوب في الزهر والظلال

بسم الله الرحمن الرحيم

ذلك فوفى بما وعد وجعل الشيء معظما والنفايس جمع  
والمراد بها النكتة الحسنة والفائدة المرغوبة فيها والمراد  
الجامع والاولى الوحيش واجلها ليد على وزن فاعلة  
والاوانيس جمع انسة وفي ابي تالف ولا تنف من الخاطلة  
وذلك من النيس وهو خلاف الوحيش منه المايل الغاضبة  
الصعبة الماخذ بها وايد المتوحشة النافرة لصعوبة  
الحصول عليها والظفر بها وبسبب السائل المسورة القوية  
الماخذ بها واوانيس لسورة الوصول اليها يعني ان كتابه  
هذا جامع لكثير القيمين الصعب والسفك كل من صابر  
لقائيد واوايد واوانيس عايد بك علم العربية **لا يصح**  
**في الفاظ قد ولا في حروف الفراء صلب**  
الجملة الالف باجره في كتابي والعايد منها ضمير الفاظ  
الاجل على اجملة الثانية اعتراضية ولا يصح ان يكون  
عاطفة لانتفاع كون مدخولها خيرا عن الكتاب في ما اتى بها  
تدبيلا كالمثل لتقره من لا ويا كما ستعرف وفي الفاظ في  
ستقر حال فاعا جمع وهو قول يعني ان القبول المتخارج النفا  
محفوظة في خصوصية غير ضابطة وكان في بعض النسخ  
الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم







ان اثبت انحصار المتعالي عن الرب في كتاب الله وحده كان ذلك  
 سببا لان ما ادعي في كتابي بنبوة الكمال باعتبار انه لا يفتقر ولا  
 خلل وكيف والسرمد درجة التقصير من حصة العناية الالهية ومن الغيب  
 واليب الخامس الاحق القسمة وانفرد الحشر السيد الكبير  
 العفيف النظيف العزل السعيد في عين الرسالة وكرم بحر السعادة  
 ذي الاخلاق الرضية والجلال المضيئة الشجيرة السنية من الزود  
 الحسينية ركن الحق والديت حسن بن علي الحسيني جعل الله  
 للمتقين اياما واما لام لدعافية وملا ما هو الذي علم قدره وطلع  
 في افق القبول بركة التاييف ايقاع الالف بين السنين او الالف  
 فعني الفت الكتاب او فتحت الالف بين الفاظها واحكامها بحيث  
 جرت على امن السامع اخذ بعضها بحج بعض ليس من كتابها وانفردت  
 فلانا اي بررت هدية ونحوها وحضره النبي في يقول كنه حشرة  
 الدار اي بقرنها وقناها والاصل في الحضور خلافا الغيبة واللام  
 متعلق بالفعول الاول يقول الفت هذا الكتاب حشرة اي محنة  
 والافتح فيتعدي الى المفعول الاول نفسه والي الثاني بالانقول  
 انفتحت فلانا بلنا واطا من انصاف الغيبة من الحجة والكتاب  
 المؤلف فلا يسهل في تحدي الي الثاني نفسه وهو طاق وضعه في كتابه

حضور السورة  
 قوله  
 الفناء  
 القبح  
 السيد

عائد الى العبد فيكون هو مفعول الاول والثاني محذوران  
 الفت حشرة السيد وانفردت والفت الذي ينجى اليه النور  
 وقضاء في الغيب استعمال هذا اللغز في الشفاء اولاد الحسين  
 الحسين رضي الله عنهما قال ابن المنيه واظن ان اصل ذلك قوله  
 عليه السلام في حق الحسن رضي الله عنه ان ابني هذا سيد وعل  
 الله ان تعلم من بين فتيين عظيمين من المذنبين والاطاق  
 اهل العرف لفظا لتدعي فكان من اولاد نزل الي ذلك  
 قلن وقد ورد ان الحسن والحسين سيدا اهل الجنة وهذا  
 ما يؤمن به لك في اولادها معارضه ان الله عليها والسيد  
 العظيم ونوعا بظن وانما باعتبار السن فلهذا في الكتاب خلافا  
 اللين والعفيف الكافي عما لا يخلت قال عفي يعف بكسر  
 المضار والنظيف النبي السلام في لا يستهان به في وعيد القوم  
 سيدهم والسعادة خلافا الشقاوة يقال جلدت الشاة وهو  
 جلد وسعدت بضمها فهو مسعود وقرعة العين مسكونة اف  
 بردها الناسي عن السرور قال الجوهري يقال قرأ الله عند  
 له اعطاه حتى تفر فلا تظلمه هو فوقه ويقال حتى يرد ولا تظلمه  
 معناه بارز والغرض من معناه حارة فتارة في الرسالة من حجاز الدين  
 اي قرعة عين بها الرسالة وجعل المذنب قد عطف على استقامته

اي يستقيم  
 قوله  
 الشطوط  
 بالاولى  
 سجد  
 وسعد  
 مسعود  
 المسعود  
 مسعود



بما يحصل للعين عند السور كناية عن كونها بالمح الذي يتبع  
 بها النفس ويحصل كناية عن الرسالة في قبيل الاستعارة الملكية  
 والتجنيبية والدرة اللواتي والشفارة الرسالة والسفير الرسول  
 شبه الرسالة بالبحر في غم النفع وكثرة النفايس اضافة اليها على  
 قوله شعر والريح تهب بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على  
 لجين الماء وشبه المدفوع بالدرة في النفاسية وعلم القدر والاض  
 لما البحر كناية اصلها الذي يخرج منه ولا خلاف جمع خلق جميع القاد  
 والعين وتسلن العين تخفيفا وهو السحب والرضية التي  
 اترفي والاسخط والخلال جمع خلعة بفتح الخاء المعجمة وتزيد اللام  
 وفي الخلعة منك وجار وفي سجود الرضية والمرحبة لزوم  
 ما يلزم والسحبة بالضم كالغرفة واحدة الشعب في اعمان البحر  
 والسحبة الرفيعة العلية يقال سنايسنوا اذا ارتفع وعلا والدر  
 الشجرة العظيمة والحسنة المنسوبة الى الحسين بن علي  
 الله عنها من هذا النسب الشريف بالدوحة وشبه  
 بالحصن المتين من الدروع نسب اليها وانها السحبة طيبة  
 اصلها نابت وقد عمية السمار والدوحة في النصب على المال  
 من الصلابة تسلن في السحبة في السحبة المنعجة في حال  
 في الدوحة الحسنة ورز الحف والدين عطف بيان على



الطينة

على الاسم  
على الاسم

ابن ومار عانة ابي تاييب هذا الكلام مخفي في ارجاء بيت الرسول

اي ما قني وبع

ما تقدم او يدك منه وفيه شتم الطرقة العالي من تقديم  
 على الاسم وسات في كلام وجعله الله المتقين اما متقين  
 قوله تعالى وجعلنا للمتقين اما والكافية دفع الله المكاره  
 عز العبد والسلام السلامة والاول في وهو الذي يعلم ان  
 حاله اية الغنة للسيد المذكور في حال كونه هو المختص  
 دون غيره في ذلك الحسن ذكائه وتوب قبه والافق  
 الناحية مطلقا لئلا المراكه ههنا ناهية السماء والقبول  
 اخلاشي بطيب نفس ههنا بالسماء في العلو والرفعة على  
 طريق الاستعارة بالكناية واثبت له الافق استعارة تجلية  
 وطلع بدرا ترشح وشبهه اللطام بالبد في رفعة المنزلة  
 وسيل النفوس اليهم حذف الازالة واصاف المذراة  
 مثل لجين الماء كامن وما حطبه اليه وادى لافق  
 الرسول واما محراب فادى اليه افلاذ كيد القصر  
 مدحني حب التبارك افعالها هذا ان افوز ذلك  
 في المحشر وفي سلك ثم لغة الياسين البشر والله على  
 كل شيء قدير في الجانية جليل الخد وسوق اليك والبقاء  
 لما والاد ان بتلخيص القوار المعينة حكاه في القاموس



تحريك محبتنا لاهل البيت بالخيار لا بالانكسار لها فحيثما  
 يتبع على الجارية القصور والنسب طرد على جهة الاستعانة  
 ثم لا يتقيد ذلك فعل هذا في فقهنا فانه يتبعه وعادة  
 بالي الله في معقود كفي وضيق اليه الكتاب والاهل البيت  
 اثم التقوية والاختلاف بالذات المحمدي المقداد يقول  
 جذبت النبي فانجذب اليه من ثمة فامسك وللاهل  
 الملك وهما الغواد القلب او باطن او غاوة في احوال  
 ولا فلاذ بالمحبة جمع فلذة بكسر الفاء وهي القطعة من  
 الشيء والكبد على زينة اللين وتحقق ثلها بالوحين  
 والشرائنها وقد يندر القول بفتح الموحدة وهم الثنائيات  
 الفوقية المنقطعة لا الله تعالى الذبا والمراحم ههنا  
 بيت محمد الرسول النبي التي صلوة الله وسلامه عليه  
 وقوله ومن مذهبي حب الديار لاهلها صديقتي  
 فيما عتقون ملاهبت يعني الساعرات محبة اهل البيت  
 تجل على حب دارهم ومعاهدهم واراد المؤلف بالتمثيل  
 بذلك ان حب بيت النبوة حرام على محبة اهل البيت  
 اليه وهذا امر حسن فلم يكن مع ذلك محبة وتتم بحال

على الغض ممن اوجب الله علينا تعظيمه من الصحابة  
 رضوان الله عليهم اجمعين والفوز النجاة والظفر  
 بالخير والزاد الطعام الذي يتخذ للسفر في افرجة  
 لاهل البيت بذلك كما نفعه وفي المحرر يجوز ان يكون  
 مشتق الزاد وفي التعليل اي افوز زاد كاي محبة  
 اي متخذ الاجلد يعني الاجل السفر اليه وان يكون اخوا  
 متعلقا بالفوز وفي عاي بابها من الظرفية فان فوز  
 بذلك يكون يوم القيمة والمحشر محل الحشر وهو الجمع  
 يوم المعاد والوسيلة ما يقرب منه والمزلة المقرب والمراد  
 الخلق وفي التبيين بالمحشر والبشر لزوم ما لا يلزم ومن  
 ثم كان لا ويا ضبط بين المحشر بالفتح وان مع كسرها عاية  
 المناسبة المطلوبة والجدير بالشيء الحقيقي بهذين  
 قدير وجدير الجناس اللاحق وبالله التوفيق  
 وهو حسنا ونعم الوكيل **الفخر** في اللغة ما سلفناه وفي  
 الاصطلاح **علم** وذا اجنس يشتمل على كل ما يؤول اليه  
 كلياته تنطبق على الجوزيات لتعرف احكامها منها كقول  
 كاف على جبره وكل شعور بحضرة وكل مضان اليه



المحشر  
 الدرس



يجب جوه وذا فقلت يخرج علم اللغة فانه ليس علم بقواعد  
كلية بل محرمات **تعريف** بالمشات الفوقية او التحتية  
**بها** الي تلك اصول **احوال اللفظ العربي** وذا فقلت  
يخرج علم الطبي وغيره مما لا يعرف بذلك **من احوال اللفظ العربي**  
حاله الاحوال ومن البيان الجنس وذا فقلت يخرج ما عدا  
العلوم التي تتعلق بالفاظ العربية ان ليس فيها  
ما يعرف به احوال اللفظ العربي من حيث الاعراب والبناء الى  
التوقف ثم نبه على الغرض من هذا العلم بقوله **المختصر**  
**بما عدا اللفظ في التأليف** اي في تركيب الفاظ بعضها  
مع بعض فعلم ان ثلث النحوي في احوال اللفظ العربي  
حيث هو مركب **وموضوع** اي موضوع النحو وهو  
بحث في هذا العلم عن عوارض الذاتية لفظ **مركب** اي  
ان تركيب فيصدق على مجموع المركب والجزء والجزء الى  
انك تقول كتبت قام زيد اي جعلته في تركيب فيصدق المركب على  
الجزء وتقول كتبت قام مع زيد وزيدا مع قام فيصدق  
المركب على كل جزء من جزئي ضرورة ان كل من  
الفعلين صرح اطلاق صيغة المفعول عليه والجنس قد يكون

كلام والفعل والحرف وقد يكون مركبا من مجزئ او اضافيا  
او غيره ولفظ المركب صادق على ذلك كله ولا يقع دخول  
الحرف الذي لا يقبل البناء في قوله **اسناد اصلي** الا انه  
صفة مركب والباء للمصاحبة اي مركب ملتصق **اسناد** هو  
الواقع في الجملة كقوله قد قام زيد وان لم يمش لاسناد لك مركب  
كأن مع اسناد واقع في الجملة وموضوع **مركب** المركب للعلوم  
حيث ما يكون فيه من اعراب وبناء لكنه ترك القيد لفهم  
ما سبق في التعريف والمراد بالاسناد لاصلي النسبة الواقعة  
بين طرفي جملة فعلية او اسمية فخرج اسناد المصدر  
وكذا اسناد لم يعتمد على شيء او استينام من اسمي  
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف والياء المنع  
بقي هذا اشكال وهو ان مما بحث عنه في هذا العلم  
البيوت وهو عند المؤلف ما **ناسب** بمعنى الاصل او وقع  
غير مركب والثاني ليس من عوارض المركب قطعا وقد نقل  
انما بحث عنه من حيث صلوحه لان مركب وانما على اي  
حال يكون عند التركيب فلهذا قوله مركب احسن والاولى  
ما هو اعلم من التركيب بالبناء او القوة قاله كذا في بعض الحق



للتركيب وهو معنى مجازي يعبر المركب بالفعل وهو المعنى  
 الحقيقي والمركب بالقوة وهو المعنى المجازي اذ كل منهما  
 مستحق للتركيب وعلى هذا فهو من قبيل عموم المجاز لا  
 من قبيل استعمال اللفظ في حقيقة ومجاز كما يتوهم  
**والامتنان** الواقع فيها هو كلام في الحال وليس المراد به الاصول  
 قوله كانت الدنيا بغير الله ولا يقال ان الفكرة انما اُعِيِدَتْ معرفة كانت الثانية عين  
 الاول ليس بكي بل قد يختلف **بط كلمة وهي** اي الكلمة  
 من حيث هي لا باعتبار رطبها باخرى اذ التعريف للماهية  
 لا لفرع منها فعلى الضمير لها الكلمة وان كانت مفيدة لكن باعتبار  
 المطلق **لفظ** له مفوظ وركا وان كان مجازا لكنه مشهور  
 فلا ينكر وقوعه في التعريف واللفظ صوت هو حرف **والكلمة**  
 وقال ابن هشام صوت يشمل على الحروف وقبح فيه انه  
 لا يشمل الحرف الواحد كواو والعطف وفائه والام الحروف  
 ضرورة ان الشيء لا يتصل على نفسه وفيه نظر وقد خرج الصواب  
 السامع لعدم كونه شيئا من الحروف فلا يكون لفظا واللفظ  
 حسن **بمعنى** الحمل والمقتبل **واحرز** به عن البدل والملازم الحرف  
 والمعتدل والنصب والاشارة فانها موضوعات لمعنى وليس

قوله كانت الدنيا بغير الله  
 اراد ان من الثانية تعبر  
 الذكر وهو ما تقدم  
 ذكره كاهن من معلوم



لفظ قالوا لا يستلزم الاحتراز بالجنس ان كان احص من  
 الفصل بوجه وهو هنا كذلك ان الموضوع لمعنى  
 قد يكون لفظا وغير لفظ **وضع** اي عين الدلالة  
 على معنى سواء كان دالا بلفظ او بقرينة قد دخل  
 الحقيقة والمجاز **لمعنى** يتعلق بوضع وهو ما يتعلق  
 باللفظ ويراد به وهذا القيد لبيان الواقع لا الاحتراز  
 لان الوضع مسانئد والمكان عيناً ولم يقدر بالمفرد  
 لجنس المركب كعلام زيد وقام عبد الله كما فعل  
 جماعة فكان ذهب الى قول من دلى ان المركب  
 غير موضوع فخرج بقيد الوضع وليس بسد عند  
 المحققين ان الامر به في ان الوضع كما وضع المفردات  
 وضع قائوماً كلياً تعرف به المركبات القياسية كما بين  
 ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على  
 الفاعل وغير ذلك من كيفية اجزاء الكلام  
 فالتركيب اذن موضوع بوضع كلي فلا يستعمل في  
 الوضع عند الكلية **انحرط** به عن رطبها وكذا  
 يتعلق به **لا فائدة تامة** والمادة تمام المافاة عدم الاحياج



بعد ذكر طرف في الاسناد الي غيرها وخرج بهذا القيد جملة  
 الصفة في نحو جاء رجل الكسوف والصلبة في نحو جاء  
 الذي قام ابوه والخبر في نحو زيد ذاهب اخوه وامثال  
 ذلك مما يحتاج بعد ذكر طرف في الاسناد الي انضمام امر اخر  
 اليها **وتسمى** اي المركب من الكلمتين المربوطة احداهما بالآخر  
 الافادة تامة **كلاما وجملة** وفيها لغتان مترادفتان وهو  
 كلام صاحب المقصد وابن الحاجب في مختصر الامالي  
 وجماعة **وهي** اي الجملة اعنيها حاله كونهما في القول  
 ذلك **كلام** **المذكور** **منه** اي من الكلام جملة ولا تنعكس وعند  
 اعنيها بقوله **ان هو المتع** **لها** **اصليا** وقد عرفت معناها  
**لذا** لا تغير نحو قام زيد وعمر وقاعدان ليس **تسمى** **خارج**  
 هذا التركيب قصدا لاسناد لاجله **وهي** اي الجملة **التي**  
**اياء** اي الاسناد الاصلي **وان لم يكن** يحذف النون  
 التوقيفية وفي كون المضارع مجزوءا تسكون غير متصلة  
 فديب **وليس** **ان** خلفا ليويس في الاخير نحو لم يزل السحاب  
 وان لم يكن ذلك **ان** **الاصلي** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**  
 جملة الصلة فان الاسناد الواقع فيها لم يقصد لئلا يفسد

18  
 لاجل الموصول وكذا القول في خلوها من جملة الصفة والخبر  
 والحال اذ اقترن ذلك **فان الصفات** اعنيها حاله  
 كونهما مع مفعولها **كلاما وجملة** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**  
 كما عرفت فيما سبق غير ان المؤلف ترك قيد عدم الاقتران  
 على التقي والمستفهام ولا بد من قيد عليه نحو اقامت  
 الزمان واضرب اخو كذا الصفة مع مفعولها  
 في ذلك كلام وجملة **والجملة التي** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**  
**من محال** **الاعراب** **جملة** **كلاما** **خلم** **بذلك** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**  
**لم يقصد** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**  
 زيد ابوه منطلق كان القصص في الماصلة الي انبات  
 ان طلاق الحب لزيد **لها** **اصليا** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**  
 مقصود بها وكذا جاء في رجل ذهب غلاما وجاء  
 زيد وابوه راكب فان قيل شرطوا في جملة الصفة والظن  
 ان يكون خبرا لاسماء وكل خبر كلام قلنا لم يريدوا انها  
 خبر حال كونها صفة او حالا بل ان طالعها كانت خبرا قبل  
 ذلك ولا بد من المحكية بالقول مع انحاء ذلك **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**  
**اصلي** مقصود **لها** **اصليا** **لها** **اصليا** **لها** **اصليا**

الكلام  
 بهذا



في جملة ليست كذلك نعم يرد المعلق عنها في نحو  
 ان طار الى الرجال حسن وجملاً والجملة التي لا محل  
 لها من الاعراب فسمان كلام كناية نحو قام  
 زيد وزيد قائم وجملة لا كلام كناية جملة الصلة  
 في مثل جاء الذي ابوه فاضل فانفع الاعتراض الذي  
 طار في الجرات كناية طار حيث قبل الصلة لا محل لها  
 فيكون كلاماً وجملة وفي من قبلها جملة لا كلام لان  
 غير مقصود لانه في الكلام تناقض وقد عرفت وجملاً  
 وليس فيه المجعل الاسم في الاخص في الظاهر وما قد  
 يزول ذلك ونقص الصادقة على الكلام وغيرها  
 في فعلية وهي ما كان صلها فعلاً نحو قام زيد وصار  
 اللص وكان زيد قائماً ولو كانت الجملة ظرفية  
 ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو عندك زيد وفي الدار  
 عمر وفاته لاصح في مثل هذا تعلقه بفعل فيكون الجملة  
 قبيل الفعلية ولو كانت شرطية ظرفية نحو ان جاء زيد  
 فبك ايضا تعلق وان تصد شبح في الشط لان الملام  
 يصل الجملة المستند والاعراب ليس ولا يعبر بها سببها من

في جملة ليست كذلك نعم يرد المعلق عنها في نحو  
 ان طار الى الرجال حسن وجملاً والجملة التي لا محل  
 لها من الاعراب فسمان كلام كناية نحو قام  
 زيد وزيد قائم وجملة لا كلام كناية جملة الصلة  
 في مثل جاء الذي ابوه فاضل فانفع الاعتراض الذي  
 طار في الجرات كناية طار حيث قبل الصلة لا محل لها  
 فيكون كلاماً وجملة وفي من قبلها جملة لا كلام لان  
 غير مقصود لانه في الكلام تناقض وقد عرفت وجملاً  
 وليس فيه المجعل الاسم في الاخص في الظاهر وما قد  
 يزول ذلك ونقص الصادقة على الكلام وغيرها  
 في فعلية وهي ما كان صلها فعلاً نحو قام زيد وصار  
 اللص وكان زيد قائماً ولو كانت الجملة ظرفية  
 ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو عندك زيد وفي الدار  
 عمر وفاته لاصح في مثل هذا تعلقه بفعل فيكون الجملة  
 قبيل الفعلية ولو كانت شرطية ظرفية نحو ان جاء زيد  
 فبك ايضا تعلق وان تصد شبح في الشط لان الملام  
 يصل الجملة المستند والاعراب ليس ولا يعبر بها سببها من

غير واسمية بالجر عطف على فعلية اي وتنقسم الى فعلية  
 واسمية مثل زيد قائم وانت عمر اجلس وانما قد علم الفعلية  
 نظر اليك انت اصل المرفوعات الفاعل وانت الما صل  
 في العمل الفعلية اتعد بالمستندية لانه لا يفارقها بخلاف  
 الما فانه يستدل به اخرى انقسام الكلمة بالنصب على ان  
 مستند في اي انقساماً مثلاً انقسام الكلمة الى اسم  
 وفعل وحرف لانها اما ان تدل على معنى في نفسه او لا  
 الثاني الحرف والاولى بان يقرن باحد الاثنتين الثلاثة  
 او لا الثانية الاسم والاولى لفعل ودليل الحصر الاستقرار  
 لانه لا تقسيم فتأمل تعرفها اي الامور المتقدمة وهي  
 الجملة المنقمة الى فعلية واسمية وانواع الكلمة اي  
 لا يتجاوز هذه الامور لا يضاف الغوية وكان لاولي لتعد  
 نحو فلا تظلموا فيهن انقسم لان المعهود اليه قليل الكلام  
 ما استقل بالمقبولية اي كلمة استقلت فالمال بما  
 الكلمة يد ليل تقسيمها او لا الى اسم وفعل وحرف وتدلي الخ  
 العايد اليه استقل غاية الكثرة وما معنى استقل ان ينفذ بالمقبولية  
 كما ينفذ في مقبولة المعية استدل بها حاجة الى انهاء شئ اخر اليه

يستدل تارة ويستدل



فالمكان بها كلمة جنية واستقل المفوضية فصل يخرج الحرف  
لأنه لا يستقل بها وعبارة النخاة المشورة الحرف ما دل على  
معنى في غيره إلى كذا في نفسه وضمير في غيره عايداً إلى  
اللفظ بمعنى أنه لا يدرك بنفسه بانضمام لفظ أخا إليه وإما إلى  
المعنى بمعنى أنه غير تام في نفسه أي لا يحصل اللفظ إلا بانضمام  
شيء أخا إليه فصار الحاصل لا يستقل المفوضية المعنى من **محل**  
مضمير استقل **الزمان** المعين الذي هو أحد الأربعة الثلاثة المتأخر  
والحال والمستقبل وأشار إلى ذلك اللام الجملية لأنه هو المعبر  
بين القوم في مثل هذا المقام وهذا فصل خرج به الفعل لأنه وإن  
استقل المفوضية لكنه فلم يخرج عن أحد الأربعة الثلاثة بل اقترن  
به معينا ولم يخرج من ذلك اصطلاح وهو الشرع في أول النهار **محل**  
وهو الشرع في آخره وإن اقترن بالزمان لكنه لا يدرك  
المعنى من الأربعة الثلاثة لأن معناه يصلح أن يقع ما ضاير  
حاله أو مستقبلا وقوله **محل** بضم الميم نوعي أي مجرد وضع  
مؤكد أي وضع كذلك وضعاً وإنما احتجج إليه ليدخل اللفظ  
والمعنى في اعتبارهما لا في اعتبارهما إن اقترنا في ذلك الحال **محل**  
معنا لأن ذلك المعنى من **محل** بضم الميم هو ما دل على ذلك الحال **محل**

وكذا يدخل نحو القلق والضرب فانه وإن وجب وقوعه  
في أحد الأربعة الثلاثة معينا في نفس الأمر لكن في كل الزمان  
المعنى لا يدرك عليه المصدر **محل** أي واللام **محل** وهي  
جمع خاصة أي علامات إذا وجد شيء منها وجد لاهم ولا  
يلزم من قد ها عدها فالخاصة إذا تقرر ولا يلزم العكس  
وهذا بخلاف الحد فانه يقرر وينعكس ومعنى المطر لا  
يلزم المنع فالحد إذا كان مطلقا كان فاعلم من دخول غير المحدود  
فيه ومعنى المنع كما هو معنى الجمع فالحد إذا كان منعكسا كان  
جامعا لجميع أفراد المحدود **كاللام** الساكنة المسبوقة بـ **محل**  
وتعبر عنها بالفتحة المتعينة والموصولة والزائدة فاللام **محل**  
أما العتقة فلا انها التعيين التام التي يدرك عليها اللفظ  
في نفسه بالمطابقة والفعل لا يدل على الذات بالمطابقة **محل**  
لا يدل على معنى في نفسه وأما الموصولة والزائدة فلم يوافقا  
للمعنى صورة أعطيتا حكمها وإنما قيدت اللام بما ذكرناه  
احترازاً من دخول الابدال وجواب القسم وجواب قوله لا يدخل على  
الفعل **والبيشع** الذي هو في اللام الموصولة على الفعل  
قوله الشاعر ويسخر البصر من نار **محل** **محل** **محل**



**فما** قبح اليبوت الى الضرورة خلافا لابي المكارم  
 واليربوع حيوان معروف والتأقفا كوة في حجر يكتسبها والقفا  
 كوة اخرى اذا اني من تحتها انقل به خرج من التأقفا والجذر  
 حفرته التي يروي اليها واليحيمة بين مجمة مسورة فثناة  
 تحتية ساكنة فحذاء هامة فها رتاينث قرة كذا في القاموس فالظرف  
 مستقر حال من الحجر والباء ظرفية او واحدة الشيع قوتيت  
 فهو لغو تعلق يستخرج والباء للاستعانة واليتقص في محل  
 رفع فاعل يخرج اي الصائد الذي يتقص اي يقصد القاص  
 او في محل نصب صفة صفة لليربوع او جر صفة للحجر والظرف  
 عليه في العاصع ان فيه حذف العايد المحرور وحرف يرون  
 اذ الاصل كما قال ومن خرج الذي يتقص فيه اي يدخل  
 ولما يلان يقول شذوذ اليتقص لا يدع نقص الخاصية المذكورة  
 فانها لم تنس على انها خاصة باعتبارها هوشا مستعمل في  
 السعة حتى يكون وجودها في الضرورة على طريق الشذوذ فما  
 ليس من محال الخاصة غير قانع **والمجرب** اي المستخرج عليه اي  
 ادخل ان الام على اللفظ **التيمة** اي محج اللام **وصولا** بمعنى اللام  
 فكما قال الذي يتقص قبل ان يتقص حلا على ما هو معناه وهذا

خيرة مليه اللباب ان قيل فيه ومنها حرف التعريف انشد البيت  
 وحكم يند وفي ان لا وجه ليراد البهية باليتقص وان  
 لان ال فيه وحوك اسمي لاحرف تعريف **واشدك** **لهل**  
 لا يراد **جعلها اسما ولا شذوذ** اي شذوذ المتكلم به  
 لانه يسير في ذلك لما في الصحاح حيث قال وهل حرف  
 استقام فان جعلته اسما شذوذ قال الخليل قلت  
 لابي الرقي هل لك غيبة في شريكك كانت وكما  
 عيون الضياعون فقال اشدك له انتهى وبالشذوذ خيرة  
 بقت وصيت عليه مرة اللحم المطبوخ والورد كاسم  
 اللحم والضياعون جمع ضيوت وهو السور المذكور وهذا  
 جواب سوال مقادير ان اللام دخلت على هل  
 وهي حرف فلم تطل الخاصة وجواب منع كون هل هنا  
 حرفا هاء تذيلا للام كذا قرره ولا تترك للبهية ورودا  
 اصلا لان هل الحرفية مخففة اللام والمذكور هنا المندى  
 هذا الذي اسلفناه **مع انه** اي اللفظ المذكور وهو اشد  
**رك** اي من ود اما ولا فدخل اللام ليس على الشذوذ المتغير  
 حتى تقدم عليه بلا اسم بل اسم من جنس اشد الرغبة

الضياعون  
 جمع ضياع  
 كره



أو الحاجة ولم يثبت النقل في أسماء الجاني وتقديره  
 فهو سماعي وأما ثانياً فلهذا اللفظ سماعي صحيح الآخر فلا يضعف  
 وقد يقال لتشدّد الوقف لا جعله اسماً فلا بد الثاني  
 ولا حجة في قول الجوهري أن يجعله اسماً سداً أن  
 لعله رأى في قول أبي الرقيس سداً أو ظن التشديد  
 للاسمية ولا يتعين لحوار كونه للوقف على اللغة المعروفة  
 هذا ما لا حجة لي في تقدير هذا الجواب الذي يظهر من تقديره  
 أن وجه الرن لهذا اللفظ كونه لم يثبت عن فصح يعقل  
 بكلامه فلا يقبل التقضيه **والجواب** بالسرطاني على مجرور الكاف  
 من قولهم كاللام والمراد به ما يحدث العالم من كسرة أو فتح  
 أو ياء واختصت بالاسم فلم تصد وان يوفوه لأصله في اللفظ  
 حكمت التثنية وينقص من المضارع الذي هو فاعله في الفعل  
 منها فنقصوا لا يكون معول الفعل وهو الجرفاع طوعاً ما يكون  
 معولاً وهو الرفع والنصب **وحرف** بالسرطاني على  
 الكلام أو الجرف وجب الاختصاص أن اثره لا يكون إلا في الاسم  
 فلم يخطئ في ضرورة ولا اغترار بقول الخليل أن الياء  
 في كسبت الياء ثم زائدة وليست بالاسم إذ عرف الجوهري أنها  
 حرف علق

اللام

أو غيره ولا يدخل على اسم أو ما في تأويله **ونعم الولد** في  
 قول أعرابي يمشي مولوداً وقيل نعم المولودة فقال  
 والله ما هي نعم الولد **وعلى العين** في قولهم نعم السير على  
 العين والسير شيء تقدم من الجلد ويجعل على عفت  
 الهمة والعين رفع العين وسكون المثبات التختية الجار اهلاً  
 أو وحشاً وهو مثلك ضرب لمن ينالك من الجمل أو اسطة  
 أمر مذموم لفظ **محذوف الموصوف** وذو خبر عن نعم الولد  
 يمدح العير أو خبراً واحداً وخبر الآخر محذوف والاصل ما هي  
 بولد نعم الولد أي مقول فيه ذلك وعلى غير عين العير  
 أي مقول فيه ذلك فلم يدخل في الجرح في التحقيق إلى أعلى  
 اسم وقطاع المغترار زيد خوفاً على الفعل صورة حتى أورد  
 التقضيه وقوله **على خلاؤه** يتعلق بالخبر وعلى المصاحبة  
 وضمير فيه يحون بما ذكر من فعل المدح والذم بغير ما في الخبر  
 بوجه آخر هو أن ثم من النخلة من خالف فعلية هاتين الكلمتين  
 باسمهما أو هم الكوفون وكان قتيبة ترتيب البحث أن يحل  
 بذلك ذلك فيقال لمسلم فعلت ما لم اسم كل واحد من اسمي  
 انما نعلان ولكن الاسم هو ما هو عليه ما لم اسم



سكنت الدخان في حمار هذا الكلام  
فدعيت له دخان من حمار  
بالجملة في هذا البيت  
غيره فليكن الدخان من حمار  
فليكن الدخان من حمار

محذوف وقديما حذف الموصوف بالجملة انما يكون في اخر  
او حيث يكون الاسم بعضا من جنس من او في نحو ما طعن وشا  
اقام ولاية قوميا فضلا اي في قضا طعن ونزول قام واحد  
يفضلها على ابا يحيى في باب النعت وكل الامرين مستقيمة  
الطالين **والتنوين** بالجر عطف على الخاصة الاولى والاخرى  
**غيره** اي غير التنوين الذي يوقي به **للتنوين** وهو المحقق  
الروي المتحرك **وغير التنوين الغالي** وهو المحقق  
السالك الصحيح فان ذين الاختصاص لهما بالاسم لان  
الروعي قد يكون بعض اسم او فعلا او حرفا وعلاقا مختص  
به فتنوين التمكن به وضع الدلالة على موضع قديم الكلمة  
في الاسمية اي لم يسب الحرف فتبني ولا الفعل فتتم  
الصرف وتنوين التذكير لانه في بعض المياني للفرق بين  
معرفها ونكرها والفعلي ليس فيه الامران حتي يفرق بينهما  
وكذا الحرف وتنوين المقابلة لانه الداخل على جمع الموصوف  
الاسماء في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذلك لا يتحقق في غير الاسم  
وتنوين العوض ان يكون عوضا عن المضاف اليه كونه في المضاف  
الاسماء فان قلت قد يكون عوضا عن الحذف كجوار والفعول

في التنوين في الموصوف  
في التنوين في الموصوف  
في التنوين في الموصوف

يتشارك الاسم في ذلك كالم يرم ولم يعز فلم خصوا تنوين  
العوض عن الامل بالاسم قلت لما ثبت الاختصاص  
بما يعوض عن المضاف اليه لما مر من حملوا هذا عليه وقطعوا  
عن الفعل **وعلى** في قول الشاعر الام علي **لو كنت**  
عالم بالذي بالقيم تفتني او ايلك **كاشف الهل** كالكلام  
فيه من قوله وحول ما يقال دخل غير التنوين التزم والغيا على  
الحرفين فلم تخرج الحاصية في جوابه انما دخل على اسم بشهادة  
تشديد الواو وقد عرفت ان الشبهة غير موجودة لان المذكور  
لونه المستدرك ولو الحرفية لا تزيد فيها فاقب يتجه الى ان  
البيت اتي في الام على العجدة في الامور التي تحو حوفي الى ان قول  
لو كان كذا لم يكن كذا والملازم غير متجه لان تلك الامور غير متغيرة  
يظهر البعد وقوعها ولو كنت عالما بعواقبها لم تفتني وايلها  
وهذا ينظر الى قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من  
الخير وما مسني السوء **والاسناد اليه** بالجر عطف على  
الاول والاخر والمراد بالاسناد اليه الاخبار عن ابي في الحال  
لكية قام زيد وزيد قائم او في الاصل كذا يعني وانما  
وهو قائم زيدك الرضي وكذا اضرب اليه ما حو من قبحه بالانفاق



وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلبي قياسي على سائر الجمل  
الطلبية فحققت بحذف اللام وحذف حرف المضارعة  
لكثرة الاستعمال فظهر وجه الاختصاص لانه الماخيار الشيء  
انما يكون عز لفظ دالت بالمطابقة على مفهوم مستقل الفعل  
لا يدل على المفهوم المستقل هو الحدث بالمطابقة بالضم والجر  
لا يدل على معنى مستقل بالمفهومية اصلا **وتسرع المحرك**  
في قولهم في المثال المذكور فتسرع بالمحرك في غير ان تراه بغير  
لما صيغت وذكرين الناس فاذا انبى لزيد من امرته والمحرك  
تصغير المحرك منسوب اليه فحققت الدال استقلاله  
مع ياء التصغير **حذف ان** والاصل ان تسرع فاما سنا  
انما هو ايا اسم بحسب التاويل اليه فعلى محمول **فان الفعل**  
**مقام المصدر** بدوران محو حذف الحرف لمصدر في كالمحرك  
في قول الشاعر وقالوا ما تشاء فقلت هو اليه الماصح انبى  
انبى اني قال في العباب يجوز ان يكون محمولا على حذف  
كما في البيت الاول ان قولهم ما تشاء سوال عما يشاء وفي الحال ظاهر انبى  
ان يكون محمولا ايضا على الحال في المستقبل لطابق الجواب السؤال  
ولو كان محمولا على حذف ان كان مستقبلا او معنى انبى ان يكون محمولا  
على ان كان مستقبلا

بل

او

نحو

شيء انتهى قلت وفيه نظر لان حالته تشاء لا تقتضي  
مفعولا ايضا لانه يتعلق بالحالة الواقعة حالها ما هو  
كما في قولك انما ان السفر غدا وقولك لم يمت للصوم انوي  
صوم غدا الميتة واقعة في الحال ليللا وتعلقها انما يقع بعد  
ذلك اذ اوحدت من الصوم فلم لا يجوز ان يكون المعنى في  
البيت اي امر من الامور المستقبلية تشاء لان فلا يكون  
تقدير ان ثانيا للمطابقة سلمنا حاله لا امر من تشاء وتعلقه  
لكن لا نسلم ان ذلك مستلح تنبئك لهو عنزلة المفر  
ولم تكون جملة باقية على جملتها ومعناه انشاء الله بقرينة  
السؤال هذان باب التجيير بالفعل عدا لانه وهو كثير  
**واميلح** اي ق كما ميلح في قول الشاعر يا ماملح عرا لا تاكل  
لنا من هاهنا كيا بين الضال والستمر عطون تناولن والطال  
يضا من معجزة من شجر التليل والسر كعصه شجر ايضا يعني  
ان هذا ما اقيم فيه الفعل مقام المصدر فصغر ولو ان لك  
لم يدخل تصغيرا في هون خصائص الاسماء وبعضهم يزعم ان  
التصغير مع اليه للتجوير ما هي من كماله على معنى الشفيع  
تحويل في فيوما وضع بغير علم كناء قامت ههنا **واذا قيل**





**اسماء الاسنان في اللفظ** واذا قيل لم هذا  
 للفظ **والمعنى** الاسنان **الى المعنى** وهو مفقود في اللفظ  
 فلا يرب على قلوب الاسنان الى الشيء يقتضي اسميتها  
 وهذا جنس من المؤلف الى راي ابن مالك في التفرقة بين  
 الاسنان المعنوي واللفظي حيث جعل الاول هو المختص  
 بالاسم والثاني يصلح للكلم الثلاث وللجملة ايضا فعند  
 ان ضرب في نحو ضرب فعل ما ضرب في على الفعلية والآخر  
 عند بحسب لفظه لا ينافيها وكذا من في من حرف جر وكذا  
 جملة المنجز عنها في لاعول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة  
 باقية على جمليتها واخبارها باعتبار اللفظ والمحققين  
 على ان الاسنان كد معنوي وان كل لفظ وضع بارا معني  
 اسما او فعلا او حرفا او جملة فله اسم علم هو نفس اللفظ  
 وسياقي في كلام فان قلت جوز هشام وتعلب وجماعة  
 الفاعل جملة نحو جعبي تقوم وليس الى اللفظ طعا قلت  
 جعبي بباله اي جعبي قيا كفاقم الفاعل مقام المصدر  
 بالجر عطف على الاول والاخير **مضافا** **والخرف** نحو لام زيد  
 فضة ومثل الليل واحتر من ان يكون الحرف مذكورا فلا يكون الحرف

اسماء قد يكون فعلا نحو ريت زيد يؤيد قول الكافيه في بحث  
 الحروف حرف الجر ما وضع للفاعل بفعل ومعناه الى طيل المحقق  
 ان المضاف لا يكون الاسما مطلقا كما صرح الزمخشري وغيره فاذا  
 قلت ريت زيد فمررت من حيث ان زيدا مفعوله ليس مضافا بالاسم  
 ومن حيث هو مضاف الى زيد مؤلفا لغيره مضاف **وكونه مضافا**  
**اليه** مضافا **غير ظرف** اي لمضاف غير ظرف يعني انه ان كان مضافا  
 اليه والمضاف ليس ظرفا ولا مبدية معه كان في كذا علامة على اسم  
 المضاف اليه ولو حذف اللام ورفع غير علي انما ياب عن الفاعل ان كان  
 حسنا واحتر من ذلك ان يضاف الى اللفظ ظرف زاتي  
 نحو والسلام علي يوم ولدت او مكاني نحو ومن حيث  
 فلا يختص كل بالاسم بل قد يوجد في غيره كما ريت قلت وكذا لا  
 يتمل نحو ولدت الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو هذا يوم  
 لا ينطقون ففي العبارة قصور **ولان** بالجر عطف على ظرف ولكن  
 بالفتحة بناء على انه غير مضاف ان المراد بهذا اللفظ فهو علم مختص  
 بناء الثاني ولك صفة للتناسب اي وايت المراد بها العالم كقول  
 الشعراء يا ليت قد موت الخليل شعراء كان على ساكنها امدا ما  
 اي بقدر ونها منبره كان على طرف مغدوم حرافها



خبرها من الدم وهذا قول يبيح في جواز اضافته الى  
الجملة وانكره ابن جني مدعي انها لا تصاف الى  
خواتم البيت وانما ما في البيت تقدير المصدر وسيله  
انشاء الله تعالى في ذلك كلام في باب الحضافة **وذي** الق صام  
حالة كونها **في ذي تسلم** من قولهم اذهب بذي تسلم وقول  
لا بذي تسلم ما كان كذا وانما قد بذلك ليسير الى شرط اضافتها الى  
الجملة وهي كونها مجرورة بالباء وكون الباء متعلقا بما اذهب كونه  
المول او ما قسم محذوف وكما في الثاني وكون الجملة المضاف اليها  
فعلية وكون فعلها تسلم مسند اليها ضمير المخاطب فتح نحو  
بذي تسلم بضا عتك والباء في المثال الاول ظرفية وذي تسلم  
لزم محذوف اي اذهب في وقت صاحب سلامته اي في  
وقت هو وظيفة السلامة وفي المثال الثاني قسمية والمعنى  
وصاحب سلامته اي الذي يسلمك وهو الله تعالى وهذا تم  
يستغطف به المخاطب بقول القول المحلوف عليه والتمس  
ان يكون الباء في المثال الاول القسم ايضا ويكون القسم متعلقا  
نحو قول كذا الله وقد فاء المولف عند ذلك فيها لظاني  
الى الجملة كقوله لرحمك الله سألته وناو واقم فلا يكلمك الله

جنتي وبيت بمعنى اليك وكقوله خيلاني رفقا ريث اقضي  
لبانة من العجائب المذكورة عن قولهم اذهب بذي تسلم وقول  
فصاحبي حاجته وعد قول قائل من ذلك كذا طاب ابن هشام  
قول اللرجال قائل كيف انت غير سعيد لان الجملة في ذلك  
مراد بها الفظا في في حكم المقص فلا ينبغي عدها في هذا  
المقام لانها ليسا ما ان الكلام فيه **وابن جلا** في قول تسلم  
انا ابن جلا وطلاع الثنايا بقي اضع العمامة تعرفوني و  
احسن قول بعض فضلاء الاسكندرية مضمنا لصدر هذا  
جلا سواك فخر غيري فخر بذكره والتسليم اليه وانشد  
يقها وفخر انا ابن جلا وطلاع الثنايا **فمما يجعله علما**  
**كسبح الولد** وذا جواب لسؤال تقديره ان يقال قد سمع  
ابن الى الجملة وهو غير تلك الامور الثلاثة فلا وجه  
والجواب ان رجلا في البيت علم اما علي انه فعل خال  
من الضمير وضع الصرق عملا بقول عيسى ابن عمر وعلي انه  
مستعمل للضمير وهو جملة مسمى بها وعلي كل من هو  
واما في رأي من لم يجعله علما فهو كسبح الولد اي محذوف  
الموصوف يعينا انا ابن رجلا لا موراي وصحبها



**فانصاف** بالرفع عطف على الخواص قال الجوهرى والضم  
 النوع والصفة بالفتح لغة قيد والمثقفون يقولون  
 هو النوع المتقيد بصفات عرضية كالتركي والروحي  
 وسموه بانه كلي يقال عليه وعلى غيره الجنس فجواب هو  
 قوله غير اولى كما ان اسيل عن التركي والفرس ما هو فان  
 الجواب يكون بالحيوان ولا يخفى ان قول الجنس عليه ليس  
 بل بواسطة حمل النوع عليه هذا معنى ما في القطبي  
**اسم الجنس وهو ما وضع لشيء وسببه** المشارك في الحقيقة  
 في هذا كما ان اسم افراسها وخارجا كما لا يدور شي من العلم  
 اما العلم بخواصه واما غيره فلا ان مثله هو وهذا والذي غيره  
 لم يعتبر فيها المشاركة في الحقيقة فانه يصح المشاركة مثله  
 الى الانسان والجماد وعود الصم لانهما في الافراد  
 بصيغة واحدة وفي الجمع في بعض الصور وكذا لبوا في قول  
 ابن الحاجب رحمة الله عليه الصحيح ان يقال اسم الجنس  
 ما عُلِّي على شيء لا يعين فيه نظرا لم يبق فوقه بينه  
 وبين النكبة والفرق ظاهر لانه لا يكون نكبة باعتبار  
 لتعيين مدلوله وانما يكون اسم الجنس باعتبار اطلاقه على

في الحقيقة وهذا ان الاعتباران مختلفان ولكل  
 يجعل قوله اسم الجنس ما وضع جملة استينا فيه  
 جواب سवाल كان لا يقيك واصناف قبلها واصناف  
 واهقيقة كل منها ثقل اسم الجنس كذا العلم كذا العلم  
 كذا ففهم ان هذه الاشياء اصناف وان حقايقها ما  
 عليها فاسم الجنس ما عرفت كان **اسم عين** وهو يقوم  
 بنفسه **جاملا** وهو ليس مشتق كرجل **او مشتقا** وهو  
 الدال على موصوف موصوف من صدر مستعمل كقائم  
 ومضروب وحسن وافضل او من صدر مستعمل كقائم  
**او اسم معني** وهو لا يقوم بنفسه كايضا **كذلك** اي كاي  
 ذكر من الجامد والمشتق فاول العلم وحمل والنا  
 كمنهوم ومضمر العلم **ما وضع او غلبت شي معين ولم**  
**يتناول شي** فاما وضع لشي جنس كاسم الجنس  
 وغيره ومعين فصل يخرج اسم الجنس ولم يتناول  
 كشيء اي بحسب الوضع يخرج ما عد العلم  
 من المعارف اذ كل منها يتناول بحسب الوضع كشيء  
 لا يري اليك اذ اقلت انت مخاطبا لزيد صح ان تقول





وانت مخاطب العرو وكذا ان اقلت هذا مسيرا الى تدرج ان  
يقول وهذا مسير الى عرو وكذا البوليقي وانما قال او غلب  
ليشمل كانت علمية بالخلية الاتفاقية لا بالوضع  
المقصود كاي عرفانه غلب على عبد الله دون سائر  
ابناء عرب الخطاب رضي الله عنه وانما لم يقل بوضع واحد  
كما فعل ابن الحاجب في الكافية لان هذا القيد لم يذكر  
للاعتزاز بل لرفع الوهم فلا حاجة لدراسة التحقيق اذ  
حقيقة العلم **فكنية** اي فهو كنية **ان تصدي**  
كتاب القاسم **اوام** كام حبيبة **او ابن** كاي بقرعة بكسر  
وسكون المثلثات الفوقية لحية صغيرة خبيثة **وخو**  
اي وبت كبت طبق وهي حية اذا ماتت استلقت  
وكالطبق وهي انواع الداهية فقالوا اخذته  
بانت طبق والمكهور ان الكنية علم اضافي صدر باب  
ولم تعرضوا اليه تصدي باب او بنت لكن لا رضي ذكره  
منها **لقب** اي **تصدي** **مدح** كاصدرا فاضل وخير السلام وسائر  
ما اشتمل هذا المعيار من الهمم التي فيها اضافة الى الدين  
الدين وقطب الدين **او ابن** ما وفقة او بطلت فان هذا

كلب من البحر الباسر  
البيطير الماء والطين  
واحدة

اياء مذمومة في العادة وينبغي ان يزاد ولم يصدر  
اولم خلد من التثا خلد فان الكنية قد تضمن مدحا  
كاي الخير واي الفضل وفي كاي السر واي جمل  
الرضي انما لا يعظم الملكني بمعناها غير مسلم الا ان قول الشاعر  
حدث ابنا المحاسن كما اراك فلما ان رايت رايت فردا ولم ازل  
بنيت ابا الدني قصبت ابا المحاسن كما اراك بالسوق  
كاي بحرف الياء فلا حظ في الكنية ما دللت عليه من جها  
الاصلي وسلبت عن الملكني **ولا** اي وان لا يتصدر العلم  
باب اوام او ابن او نحوه ولم يتضمن مدحا او **فان** كاي  
وجعفر واذا اجتمع هو واللقب فالعالب تقديم الاسم  
اللقب لان فيه العلمية مع شيء من معني النعت فلو اني  
بسا ولا اعني عن الاسم وما قدم اللقب وقد اجتمع في قوله  
انا ابن من قيا عمر وجديك ابوه منذر السماء والارض  
بين الكنية وغيرها قال اسم بالله ابو حفص وقال الشاعر  
واقتدر عرش الله من اجلها لك عنايه لا يستعد لي عمر  
**وهو** اي الاسم اعني **مدح** **ايضا** ومنه حال  
من الضمير النايب اي اضاف حال كونه مفرقا **الى اللقب**

مدح



بشرط كون اللقب مفردا ايضا وهو قيد لا بد منه <sup>في</sup> اطلاق  
 المؤلف وذلك نحو سعيد كثر برافضاء وهو كالجرح <sup>في</sup>  
 ومعني وفي القاموس انه خرج الراعي وانما صحت الاضافة  
 مع انه لا يضاف اسم لساوية لتاويل الاول بالمسمى وباني  
 باللفظ فعني جاء في سعيد كثر جارني سمي هذا اللفظ  
 ولم يعكس لعدم صحت الاسناد حينئذ كذا قيل ولا سئل  
 ان العكس صحيح بل تعين في مثل سعيد كثر من رفع بحار فلو  
 ان يستعمل في كل تركيب يليق به **وقال ثبات** كاسم به باللفظ  
 فيتبع على انه بدل وعطف بيان او تقطع الى الرفع باضار  
 مبتدأ واما التصيب باضار فعل واعلم ان <sup>هو</sup> ذهب <sup>من</sup> ذهب  
 وجوب الاضافة في نحو سعيد كثر وذهب الكهفون وغير  
 البصريين الى ما ذكرناه من جواز الاتباع والقطع وشهد  
 له ما سمر في رجلك من يحيى ولقبه عينا ان <sup>عنه</sup> لفظا  
 حيث قيل هذا يحيى عينا وهو قاطع بعدم الاضافة  
 وقد عوي انه جار على لغة من يلزم المشي الى الف  
 مطلقا بطلان بان قد سمر فيه راي يحيى عينا  
 ومرت يحيى عينا نص عليه ابو حيان فيما كتب

٢٩  
**ومضافا** عطف على مفرغ الي وهو اعني مضافا <sup>بين</sup>  
 الي يفسر باللقب اما على الاتباع بوجهيه او القطع  
 بوجهيه ولكن جعل مضافا حالا من ضمير <sup>بين</sup> كمار  
 في قوله وهو مفرغ يضاف وقوله **فقط** اي الى اوصلت  
 الي التبيين فقط اي فاستغرغته والمعني انه لا يضاف  
 كما كان في الوجد الاول لان الاضافة تعذر اضافة  
 من حيث هو مضاف ومضاف اليه الي شي آخر وفي قوله  
 مضافا مسامحة من جهة ان المضاف في عبد الله مثلا هو  
 الجذر الاول والاسم مجموعهما الاسم الاول وخدة والعبارة  
 المحررة ان يقول وذا اضافة **واضا** وهو مصدر ارض  
 ان ارجع ويجوز ان يكون مفعولا مطلقا حذف عامله  
 وان يكون حالا حذف صاحبها وعاملها وذلك قدّم  
 الاخبار عن اقسام العلم الي كنية ولقب واسم وذكر  
 طرف من الاحكام ثم استأنف تقسيما اخر فانه يقول فارجع  
 الي الاخبار عن اقسام العلم رجوعا ولا يقتصر على قدّم  
 فيكون مفعولا مطلقا او التقدير واخبر ايضا واذا ذكر  
 ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم اي واقول حاله كونه



راجع الى الاختصار العلم **ما ينقول** وهو استعمل قبل العلمية  
 لغيرها عن **يقول** اي كلمة واحدة **اسم عين** كثر واسد  
**واسم يعنى** كذا على ويا من **وصفة** كذا علم الجواهر  
 وثالثة علم صنم وقد استبان لك ان الاسم يستعمل على ثلثة  
 انحاء قيم للغة الحرف وقيم للكنية واللقب وقيم  
 للصفة **وصوت** كينونة وهو انزل لجمال الله بن الحارث  
 بن توفيل وبنت حكايت لصوت الصغير وقال ابن  
 قات وهو **رقص** طفلا ما نحن به **جان** **مكرمة** محبة  
**مكرمة** محبة **تجبت** اهل الكعبة **الحديث** **مكرمة**  
 ودال كلمة مفتوحة وموحدة مشددة السميت **وتجيب**  
 لي تغلب اهل كعبه حسنا وملاحمة **او فعل مضارع**  
 كسر اسم فسر وكسب اسم رجل نقل من قوم كعب بن  
 اذ امشي شيئا **ارته** خطاه وهو منصرف عند  
 الاكثرين كما سياتي **ومضارع** كتغلب **ويشتر** **وامر**  
 بكسر الهمزة والواو **مع** ان المسموع في الامر ضم **اما** لان مضارع  
 فعل مجي عند بعضهم كسور العين ومضارعها كما قال  
 ابن الحاجب وكان الاما علام كثيرا لا يغير لفظها عند

نحو شين ضم الشين في شين ابن مالك قال رضي  
 عامر واخبرت علم لبيبة معينة او علم جنس كان فقل  
**يقطع الهمزة** الواقعة في اول قبل الامر **ليد** **القطع**  
**على النقل** فيكون تغيير اللفظ ليدل على تغيير المعنى  
**دالت** اي دلالة مثل دالت وطلع الهمزة في **يا الله**  
**على التجر** اي تجزء الالف واللام عما كانا عليه **معنى**  
 التعريف **ويجعلها** اللغز عن الفاء المحذوف ان الاصل  
 فحذفت الهمزة وعوض عنها الف واللام وصار كجزء الكلمة  
 وقطعت الهمزة لانها بالجر للوضعية حتى لا  
 يستكر اجتماع حرف النداء واللام ولو بقيتا على اصلها  
 لسقطت الهمزة وصل في الدارج ان همزة الهمزة  
 همزة وصل فتوقع الامر المستكر واعلم ان المنصوب  
 في نحو **آزدي** فعل امر من ردي انما لان اسمي **بني**  
 حركه عينه الى الفاء فيستخفي عن همزة الوصل  
 فيجوز في ويقال في هذا الامر مفتوح **بهمزة** وصل ولم يقطع  
 عن اللفظ المسموع بل حذفت **بهمزة** **عالم** **وقد** **بها** **ان** **الله**  
 قطع الهمزة ان ثبتت **وكذا** **القطع** **همزة** **الوصل** **في** **كل** **فقط** **بهمزة**







حكم كل عقل فاقه واو وعينه صحيح نحو موعده وكذا معدله  
بكر الدال وقياسه الفتح لا اعتدال كالماء وحيوة وقياسه  
بالقلب ولا دغام وقلت ظاهر تقيم المؤلف العلم الى المنقول  
والمتمثل منه تقيم حاصر سمعنا ان كل علم لا يخلو عن احد من  
نظر فان العلم بالخلية كابر عمر وابن عباس ليس بمنقول ولا منقول  
اراد بالمقسم هو علم بالوضع كبالخلية فيستقيم **ثم هو** العلم  
وهذا تقيم الخلة وكما اني ثم تنبها على تراخي هذا العلم  
عن تقيمين المتقدمين لما اشتمل عليه من المباحث النفسانية  
موضوع **لشخص** معين كزيد وعمر **او موضوع** **لجنس** وهو العلم  
العينة الحاضرة في الذهن من حيث تعيينها وحضورها كالماء  
للأند فان قلت فهو ان كان كالمعرف بالانحضور فله  
بينها من فرق قلت نعم لان الاشارة الى حضور المسمى في نحو  
بجوهر اللفظ وفي نحو الاسنان خارج عنه وهو الاداة  
وبعضهم يرى ان الله تعالى لا حقيقى ناد على ان احلها بعلم  
كسامة ملاهين وحدها عاملة معاملة الاعلام فتعوض من  
ومن دخول اذ ومن الاضافة **وحي** الابتداء في قوله  
اجرام من تعالته وحوز وامي الحالك منه في قول هذا

مقيلا واغتبا لمعرفة دون التكرار ولو ان تلك لغتنا  
بأقمة تكرر لشيء بعد في افراد جنس السد وهذا من باب  
المستل ان لم ير على المؤثر كما في العدل المتقدم سواء كان **اسم**  
**عين** بالنصب على انه خبر كان محذوفه نحو اسامة للسد  
وتعالة للتعاب واي جعله للذئب ولم عرط للعرط  
**او اسم معني حديث** اي صدر كبحان علم للتبيين  
التزينة للمعني قول سبحان الله وصرح ابن الحاجب ان  
اذ اكان مضافا لا يكون علما ان العلم لا يضاف وفيه نظر لان  
العلمية انما تنافى فيها اضافة التعريف كما في زيد العاركة حيث  
ياول العلم بواحد من الاشتهار في حاتم طي وغتره عيسى في العلم  
لا يكون في سبحان الله كذلك وعينه ممنوعات الصفة قول  
العرب فلا ان ياتينا فينبذ اي الحسين بعد الحسين ويتعهد **ان**  
وبكر وعينه اي الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء فمنعت  
الصرف من حيث جعلت اعلاها جنسية وكذا استعمالها  
معروفة متكررة مصروفة وكذا سحر في نحو حينك يوم الجمعة  
سحر وذل كذا الريد به يوم بعينه احتراز من نحو حينك  
بسحر واستوطا فاحتراز من خطوط السحر سحر لئلا يجر

بالجواب على حاشية في كل موضع من حاشية

فيلون تكرر ثم يضاف ليصير  
معرفته واما الاضافة  
انبا نيت كما مر





من آل والأضافة احتراماً من نحو حديثك يوم الجمعة الشجر أو  
 سحره فان التفتت في سحر تلك القود فهو معرفه معدول  
 عن السحر علم جنس في تلك اللفاظ وقال صدره الاصل هو  
 لتضمنه معنى اللام واعترضه اولاً ولو كان منبياً لبي على غير الفهم  
 ليلا يوم الاعراب في قولك بعد والمنا في المقول المعرف  
 واما كناية بناء عارض ومقتضاها جواز الاعراب كما  
 عاتبت المشيب وهو لا يقول واما ثالثاً فان مع الصرف  
 اسهل من البناء لانه بعد من الاصل فيعتقد فيه العدل  
 لا التضمن والفرق بينهما ان التضمن استعمال الكلمة في معناه  
 الاصلي مراد عليه معنى اخر والعدل تغيير الصيغة مع  
 المعنى فعند المجامع ان سحر المذكور مغير عن لفظ السحر  
 وعند صدره الاصل استعماله في معناه الاصلي مراد عليه  
 حرف التعريف **او عدل** بالجر اضا عطف على حدش او  
**عند رادة** مجزئ **نفسه** من غير رادة للمعدود نحو  
 ضعف ثلث غير منصرفين هذا لذي قلناه من الحكم بطلان  
 العدل عند هذه الارادة **على راي** ذهب اليه ابن حنبل في  
 الصناعة ومار والدي في بعض النسخ الفصل ووجه القول

بالعلمية انك لو لم تحكم بها في نحو المثال المذكور لكنت مبتدأ  
 يا بالتركيب لا بالخصيص واشتد ضعف ابن الحاجب من حيث انه  
 يودي الي ان يكون اسما للجناس كلها اعلالا اي ما من  
 كلمة لا يصح استعمالها كذا كذا نحو رجل خير من امرأة اكل  
 رجل وكذا في كل كلمة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص  
 من جنسها فتوجب له ابتداء بالتركيب هنا كونه العموم **او كناية** بالنسبة  
 عطف على اسم عين اي ان كناية عن مؤنث عاقلة معيطة  
 وقال ابن الحاجب هما علما ان الاعلام الاناسي وفي من الاسماء  
 لانها تطلق على كل علم منها في موضع الحقيقة اعلام  
 يعقل فان لها حقيقة ن هنية كانت الجنس الاس حقيقته  
 ن هنية وضع لها اسما ولم يثبت استعماله الا في الحكم  
 نقول قال زيد جائز فلان ابتداء عن غير حكاية قلت نازعة  
 ابن هشام في الاول بانها لو كان علمين للاعلام كان  
 معني جائز في فلان وفلان جائز في هذان اللفظان وهو  
 باطل فليس كذلك كما زيد ان المراد بزمسماه وهو  
 بخلاف فلان وفلان فان مسماها لفظ عنده فها كان ان  
 لانه لما كان المراد في جاز زيد جاء مسمي زيد يكون المراد

الاناسي كفلان  
 عن مذكر علما معبر  
 وكناية كناية عن



في جايه فلاه وقلانه جاء مسي سماها وقد ذكرنا في شرح  
 وان عني في الباني بان ابن السكيت قال اذا كُنيت عن النور  
 قلت لقيت فلانا وهو مخالف لقوله لم يثبت استعماكه لا في  
**او كان وزنا للفظ آخر** واذا كان كذلك **فله حكم موزون**  
**كان وزنا للنقل** فيجب حينئذ حكاية الحال التي كان عليها موزون  
 لئلا يكون دالا به النقول الذي لا خط له في الصرف ولا في تركب  
 استعمل فعل كاض وود ال على الطلب وانفعل لازم مطاوع  
**او كان كناية عن الموزون كفعلة كم تملأ أموالها** في قول المتنبي  
 ربح خولة أخت سيف الدولة كان فعلة لم تملأ أموالها  
 بكر ولم تخل ولم تهب ففتح فعلة الصرف لان موزون خولة  
 غير منصرف هذا مذهب سيبويه وقال اللحياني ليس فعلة على  
 فينبغي صرف وهذا من غير اللفظ الكناية لا الى موزونها الذي  
 عند ولا يقال المتنبي لا يجمع بكلام في العربية فيكون اوردوا  
 لا نقول انما ذكره مثالا لا دليلا وهذا كما فعل القاسمي في  
 الايضاح حيث انشد قول في تمام من كان مني عزيم وهو  
 روض الهادي لم يزل يمزو **او نفس** بالجر عطف على موزون  
 يعني ان له حكم نفسه ان كان موضوعا **للمجس** **او كان**

لا الفذ معين فيعتبر حكم نفسه في الصرف وتركب محسب اللفظ  
 وجوز ان نقول فعلا ان الذي موند فعلى في صرف وعلا  
 الذي موند فعلا منصرف فلهما ارباب الجنس وقد اعتبر  
 حكم نفسه فلم تصرف فعلا في الموضعين لوجوه العلمية والزبالة  
 ولما عرفت الموزون لصرف الثاني ونقول كل افعالها كان  
 صفة لا ينصرف فاعتبرت في افعالها حكم نفسه فصرفها الذي  
 ليس بوصف لان الملام من كل ما كان على هذا المثل ولا يعلم  
 لدخول كل عليه **او هو كما قول** وهو الد حكم موزون  
**في رأي** ذهب اليه النحوي وارتضاء الرضي والكل  
 منقول من معني الي معني آخر هو الوزن او من جلاله  
**التالي في رأي** **الجران كرمع موزون** وهو رأي الاكثرين  
 كما ليس كالعلم منقول اليه من قول آخر هو الموزون او من جلاله  
 انفع في قولك وزن اصبح افعل ليس عبارة عن الموزون  
 بل عن الوزن اي وزن اصبح هذا الوزن لا هذا الموزون  
 وقد عرفت ان الرضي قد ركب منقول اليه من قول آخر  
 هو الوزن ثم اخذ المؤلف يفتي على الرايب فقال **فتع**  
 من الصرف **فعلة** في قولك فعلة **وزن طلحة** وافق

الذي الذي في موزون



بعضهم بعضا على ذلك **وفانا** اما من ذهب الى الاول فالجواب  
 بجري موزونين وموزونين ممنوع من الصرف فيمكن هذا القول  
 واما من ذهب الى الثاني فظاهر لان في العلمية والتأني  
**ومع افعل** في قولك افعل **وزن اصبع** خالف بعضهم  
 بعضا في ذلك **خلاف** فمن جعل حكم موزون صرفا كان اصعبا  
 منصرف ومن جعل حكم نفسه منعدا صرفا للعلمية والوزن  
**وتنوين** مفاعلة في قولك **فاعل مفاعلة وزن ضارب**  
**مضارب** للتمكن وهو الصرف **على** الراي **الاول** الذي  
 ينظر صاحبه الى حكم الموزون لانه منصرف وهو ظاهر **وللثاني**  
**على** الراي **الثاني** الثاني الذي جعل صاحبه  
 حكم نفسه فليست من الصرف قطعا لان الوزن هنا هو  
 مفاعلة غير منصرف للعلمية والتأني وقد دخل التنوين  
 فيه للمقابلة اي ليكون تنوينه مقابلا للتنوين الذي  
 في الموزون وهذا مخالف لقولهم تنوين المقابلة هو  
 اللاحق بجمع المؤنث السام في مقابلة نون الجمع المذكور السام  
 وقوله **لاطلا** اي لا طراد التنوين في **الموزون**  
 جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال لو كان طلبا

بين الزنة والموزون معتبرا كنون افعل في قولك افعل  
 وزن اصبع وليس في غير الجواب باطلا الفرق  
 وذلك ان التنوين مطرد في جميع صور اوزون بمفاعلة  
 من ذلك فاعل مفاعلة ان لم يكن الامصرفة بخلاف تنوين  
 افعل فانه قد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه علما فام  
 بطلان ولا يلزم من طلب المقابلة بالنسبة الى ما اطر  
 طلبها بالنسبة الى ما لم يطر واعلم ان استعمال هذه  
 الامثلة التي يوزن بها امر اضطلع عليه النحاة من غير  
 ان يقع ذلك في كلام العرب وكذا حكموا بان كل كلمة تقدر  
 بها الفخادون معناها فهي علم لذلك اللفظ كما مرخو ان  
 كلمة استقيام وضرب فعلا ض قال الرضي لان هذا  
 موضوع شعبي بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل  
 من مدلول هو المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الشريف  
 الجرجاني في شرح المفتاح انما كان مثل هذا معرفة لانه بمعنى  
 هذا اللفظ فهو كما علم في تعيين المراد وتبيين المعنى ولو كان  
 علما حقيقة للزم ان يكون المهملة اذ اريد بها انفسها  
 موضوعه كذلك وهو ما لا يلتفت اليه ولا يندظر له اولا





فلا نزاع ان اللفظ انما يدل بنفسه معرفة ولا يصح اعتبار  
 شيء فيه غير العلمانية فوجب ان يكون علما فان قلت هو مثل  
 صد المجرد عن التنوين من اسماء الافعال فانه معرفة لكونه  
 بمعنى انشئت السكوت المعهود فاعتبر وايضا تعرفه كونه  
 واقعا موقع ذي الاداة قلت لا نسلم ان تعرفه لذلك  
 فقد قال ابن الحاجب هو من قبيل علم الجنس وكذا ما نحن فيه  
 واما ثانيا فلا نزاع في منع صرف قائم مثلا من قولك  
 قائم الواقعة في قولنا هند قائم مرفوع على الخبر  
 واما منع العلم التام والعلمية وكونه في معنى المعرفة بالاداة  
 لاغ هنا واما ثانيا فلا نزاع في ان مثل قولنا جئت بحمل  
 كلام فيلزم ضمير كالمبين وكل كلمة يجب ان يكون لها  
 موضوع المعنى فيلزم ان يكون جئت موضوعا للمعنى وهو  
 هاهنا اللفظ واما رابعا فتشترط لزوم وضع المحل  
 غير متجه لان الوضع العلمي لا ينافي الالهية في الوضع اللغوي  
 لا يجوز الاستعمال ان يعمل الى اشارة من الالفاظ المحلولة  
 فيجعل علمه على ما شاء والشكل والاداء اعلم بالصواب  
 ومن العلم بالزمر الذي علم لزمه اللام كالمسي والغالب

آخر

حالة كونها لمبتدئين **هنا** فاما اولها والاداء والعزيم فيها  
 هو من المنقول والسكوت واليسع فيما هو من المتجمل  
 والبناء كالبيت للعبة والمدينة لطيفة والجمع للثريا  
 فان هذه الالفاظ في الاصل ما يعهد من بيت وبيت  
 وجم غلبت على غير ما في الاصل وحيث تلك المسميات  
 حتى التحقت بالاعلام **ولو** كانت الغلبة **الحاقا** ان غلبت  
 الحاق بما عرف اشتقاقا كالديان والثريا والسمك فلهذا عرف  
 اشتقاقها لان هذه الالفاظ مستقاة من الدبور والنزوة  
 والسموك وهو الارتفاع ثم غلبت من بين ما وصف  
 بذلك على هذه الكواكب المخصوصة ولذا الفاظ لم تعرف  
 كيفية غلبتها في واحد من جنسها كالمستري في الكوكب  
 المعين فانما لا يدري ما معني اشتراك فيدفعنا لحقدها في  
 فيد الاشتقاق قال سيبويه ولم يعرف من هذا الجنس  
 اصله فالحق بما عرف **والفلان اي** وكالفلان **والفلان**  
**كناية عن اعلام البهائم** وانما زاد هذا اللام بقصد الفرق بين  
 ما يعقل وما لا يعقل وكما كناية عن اعلام البهائم او بالاداء  
 من كناية عن اعلام الادميين لان انفس الانسان من جنسه



أكثر فهو غلبة أشهر من الأعلام البهائم وكان فيها  
تلك كذا في الرضي وقال ابن الحاجب جعلوا زيادة في علم  
غير العاقل لأن علمية **اخيلية** على علمية من يعقل  
لأن أصل الباطن يعقل وكانت زيادة في الأقل  
أولى من زيادة في الأكثر فتبيل للمزيد وكانت في الدجل  
لضعف علمية أولى من زيادة القوي في باب العلمية  
ولا يخفى أن ما بين التعليلين **والمتشابه** أي وكما لم يثنى نحو  
الزيدين **والجمع معني** لا صورة فقط كالعرب في نحو  
أزواجهم **بذل** معجم موضع بالشام ينسب إلى الخمر فانه ليس بجمع  
معني وإن كان جمعا بالصورة وفي كلامه انتقاد من  
وجهين أحدهما أن موضع المسئلة علم لزوم اللام وذكر  
لا يصدق على نحو الزيدين والعرب الثاني أن لزوم اللام  
لمثل ذلك **واق** قال جماعة غير بعيد وإنما الصواب  
أن يقال **إنما** في العلم وجمع وقصد تعريفه **لزم** أن  
يعرف باللام ويجوز أن ينفي على التنكير وليس هذا  
بالبعد من العلم المذكور وانت تقول رأيت زيدا  
الزود وهكذا رأيت زيدا أو هتودا وهو سمع

العرب قال الشاعر رأيت سعدا من شعوب كثيرة فلم  
أر سعدا مثل عديت مالك **الاية لأنم الصحبة كايان**  
الجبلين متقابلين يقال لحدتها إبان الزمان وللآخر  
إبان العطشان لقلة الماء فيه كذا قال الرضي وفي  
معجم ياقوت الرومي إبانان إبان الأبيض وإبان الأسود  
جبلان فالأبيض شرفه الجانب فيه دخلة يقال لها  
الأكرة وهو العلم لبني قزاة وعيس وإلا لاسود  
فانه لبني قزاة خاصة وبيند وبين الأبيض ميلان  
وهما إبانان اللذان ذكرهما كحل في قوله ولويانين  
جاء بخطها زيدا أنت خا طيب بدم وأظفها  
اللذين ذكرهما الرضي **وعرفات** لموافق الجاهل كان  
كل موضع منها يسمى عرفة فغير عرفات فلا تلتزم اللام ما كان  
من هذه القبيل لأن أحدا للجبلين لما لمسته صحبة الآخر  
وعدم انفلاحة جازان يكونا كالشيء الواحد المسمى  
بالمضي كما يسمى مثلا شخص واحد بزيدين بخلاف  
شخصين يسمى كل واحد منهما بزيدا فإن الأغلب  
فيهما لما كان هو لا فكل لم يكونا لشخص واحد يسمى



حق يقال لهما زيدان وعرفات كباينين كما استلفناه  
وظهر ان الاستثناء متصل وان واقع في بعض  
الحواسي من انه منقطع بناء على ان البابين ليس في  
وانما هو علم لجبلين احدهما ايان والاخر متابع وعرفا  
ليس جمعا لعرفته بل هو علم للموقوف كعرفته معتمدا فيه على كلام  
ابن الحاجب في الايضاح وقلناه نص عليه الرضي وهو  
ظاهر لا يخرج لما ارشد كما يجازية الانقطاع في الاستثناء  
**واجاب** اللام فيه وهذا عطف على المبتدأ وهو ما رتب  
اللام اي ومن العلم بالزمن اللام كما مر واجاب في  
**كأنه المنقول عن الصفة** مثل الحارث والعباس والضحال  
والحسن والحسين **والمصدر** كالفضل والعلاء **ان**  
**يقال للمحمد في محمد والعلي** في علم وهذا ينحصر  
تعليل لعدم كلية الجواز والمحلل في المتن الاكثر  
نعم ينحصر لو ثبت ان امتناع اللام مخصوص بها  
وليس كذلك فلم من علم يشار لها في امتناع دخول  
اللام عليه **وهي** اي واللام الداخلة على العلم كما في  
قوله رايث الوليد بن الزيد بنار كما شديدا بالعبارة

٣٨  
الخلافة كاهله **والاضافة** كناية قوله علي زيدا يوم النصار  
زيد كم بايضا باضي الشغرتين يمان **بقلة** ظرف  
مستقر اما في محل رفع على انه خبر تقدم من قوله  
وهي المضافة اي هذا الممران طبتسان او  
في محل نصب على ان يكون الخبر محذوفا وهذا الظرف  
حالا من ضمير المستتر في الخبر محذوفا اي وفي  
والاضافة جائزتان حالة كونها ملتبسين بقلة **كالا** **ول**  
اي كقلة المول **بواحد مما سمي به** مخوريت  
زيد لقيته وكل فرعون موسي وفي الحديث  
ان سعيد بن جبر قال قلت لابن عباس ان  
نوفال بن مالك بن عثم ان موسي يعني الذي سأل  
السبيل اليه ان النبي اخبر ليس موسي بني اسرائيل  
انما هو موسي اخبر فقال كذب عدو الله وقد  
يضاف العلم مع بقاء تعريفه بخورين الخيل وانما  
الساة ونصر المثل وان لم يكن اشتراك في العلم  
**واللام اقل** من المضافة والذي في الرضي وهي اكثر  
من اللام ومن العبارات في فظاها **المعرب** من الاسماء



بصدق كرا صنف الاسم وقدس على المبني اهتماما  
يشرف من حيث ان الغرض من الكلام لا فهم هو  
معنا انفس لان العلامات الفارقة بين الفاعلية والمفعولية  
والاضافة ظاهر غالبا اسم وذا جنس شمل العربي والمبني  
بقسم المركب وغيره وانما حذف اشكاله على في محله من انتم  
في اصناف الاسماء والعرب صنف مخافتين ان اسم  
وذا فصل خرج به احد قسمي المبني وهو الاسماء التي لا  
تخوفا حد اثنان ثلاثة وخوفاً باثنا عشر وخوفاً بزيد  
خالن واصول كتح فيدغ فان ما هو من قبل  
لا يصدق عليه في حاله كونه غير مركب ان جنس جملته  
المؤلف هذه العبارة على قول من الحاجب المركب  
في المركب المجموعي فيقتضي ظاهر ان العرب من الاسماء  
الامر كما من شين فصاعداً كتح ع وعوه وجزا  
ما من هذا غير مبني اصل اي مما لا يحتاج الى  
اصلا من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا  
الي وهو الحرف والفعل الماضي والامر المخاطب  
فصل اخر خرج به نحو هو كاي في قام هو كاي فانه منسوب

هذا هو القسم الثاني من الاسماء  
وهو الاسماء التي لا تخوفا  
وهي الاسماء التي لا تخوفا  
وهي الاسماء التي لا تخوفا

وان كانت جنس جملة ويشد رأي الموصول في خواص  
ايهم خرج لمبني الاصل عارض لزوم الاضافة التي هي  
خواص الاسم فغلبت جهة المناسبة ومنع اثرها وكانت  
كالمتقية وشبه المصدر في نحو ضرب زيد عمر اسن الماضي  
ليس من حيث خصوصية لان مشابهة المصدر يطلق  
الفعل حيث عمل لا مشابهة للماضي بل عمل وان كان  
لمعني الحال والانتقال فهذا لم يرد غير المنصرف ايضا لان  
ما عتد في الفرعية من جملتين مطلق الفعل المبني على  
المخصوص **وحكم** اي حكم العربي **تغير** حال **الخر** لفظا او  
تقدرا نحو جاري زيد الفتي ورايت زيد الفتي ورايت  
زيد الفتي وخرج بالخر غير فان تغير حاله لا يكون اخل  
ليس حكما للعرب كتغير حال الراء والنون من نحو هذا  
امر ورايت امر وانما امرت بامر وان **بما**  
يتعلق تغير اخر از من تغير اخر من الاستفائية من الرجل ليس  
النون لا انتقاء الساكنين ومن ابوك الفتح ومن الهم بالضم  
للتفخيم فان وقع بلا عام **وهو** اي العالم عينه **طل** لا مقيد  
بكونه لفظيا او معنويا عالما في الاسم او عالما في الفعل ولكن جعل









منسوب اليه مع تباين فان المجيء في جاري زيد الظرف  
ليس في قصده منسوب اليه زيد منطلقا اليه زيد المقيد  
بقيد الظرف وكذا في جائي العالم زيد وجائي زيد  
فلما انشعب عن التابع حكم المتنوع معي متي صار التابع والمنوع  
معاً كزيد منسوب اليه وكان المتاقي هو الاول في النية كان الاول  
اشباعا على العالم عليها معات تطبيقا للملفظ بالمعنى وقد ظم  
انه لا وجه لما فعله المؤلف من تخصيص النعت بالذكر وايضا  
فان ظم غير اسلوب العبارة حيث قال وفي النعت ولم يقل  
والنعت ولعله نزل ذلك للاسكان بجمع قوله على راي  
الاخير ان لو نسق الكل على شرط واحد كنوم ان التمام  
الي جميعها فان قلت لا ضير في هذا التوهم لان الخلاف انور  
في الكل كما قلت كانه قصد ان تنويع راي التحقيق فاشارة  
الي اضعف هذا القول جدا وليس البولي كذا فتأمل  
اعين **فيما علة** اي فيما علة المذكور من الامور **لفظي**  
**وهو** اي العالم اعينه **عالم** في **الاسم** لا في الفعل او التوهم  
وسمى عالمية الاسم في زفت الحال وعالمها المضاف فان قلت  
لم لا يتعلق الظرف بالضمير كونه هنا علة على العالم كما اجاز قوم

الحايل الى المصدر في نحو مربي زيد حسن وهو مربي  
تبيح قلت يحتاج الى نقل وقد قال ابن هشام في حواشي  
على التسهيل لا اعلم احدا اجاز اسم الفاعل مخررا **في**  
**اي** يوجد ويحصل **الفاعلية** وهي كون الاسم **علة**  
**والفعولية** وهي كون الاسم فضلة **والاضافة** وهي كون الكلمة  
مضافا اليها **المقتضيات للرفع والنصب** **والجرح** خيفة  
تلك مقتضيات لولم يوث فيها هذه العلامات كمال في المثال  
ون لك انك لو قلت ما احسن زيد لست كنت فيها احتملا ان يكون  
الغرض التعجب فيكون احسن فعلا مقتضيا لفعولية زيد وان  
الغرض تفي الاحسان فيكون احسن فعلا مقتضيا لفاعلية  
زيد وان يكون الغرض الاستفهام عن احسنية بعض اجزاء  
زيد فيكون احسن اسم تفضيل مقتضيا لكون زيد مضافا اليه  
ولا شك ان الرفع والنصب والجرح تميز هذه المعاني في شدة  
الصورة وتفضل بعضها عن بعض وانما اقتضاها الفاعلية والفعولية  
والاضافة فتعين حيث المحفوظ على حصول انها ميان غير تبيين  
يكون فيها هذه العلامات كما لا يتبع في بعض الامور التي قد ذكر  
طال الباب **وتاي** هذه الامور القوية التي هي الرفع والنصب



والجاء **اعلام** اي علامات **لتلك** الامور السابقة عليها  
وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة **وسمي** هي اي الامور  
الثلاثة الرفع والنصب والجر **اعرابا** فيكون الاعراب لفظيا  
وهو الصحيح وبعضهم يرى انه معنوي **وهو** اي اللفظ  
ونابتدأ **اي** لفظ **لفظا** دايما **او** قد **تقدير** دايما  
**او** لفظ **لفظا** في بعض الحالات **وقد** **تقدير** في بعض  
وغير المبتدأ قول **محركة** **او** حرف **وطبيخا** معترض لبيان  
للاحوال **فلا** المذكور اقسام **مستة** **حاصلة** من ضربين  
وهما الحركة والحرف في حالات التثنية وفي حالة اللفظ  
فقط وحالة التقدير فقط حالتهما معا القسم **الاول** وهو  
المعرب في جميع الحالات بالحركة لفظيا **في** الاسم **التصحيح** **لا** اخر  
**وتسمى** **بغير** كظبي **و** **لو** عرب **بالثنية** **اي**  
بالحركات التثنية وهي الضمة والفتحة والكسرة **في** **اللفظ**  
**المفرد** كما مثلنا **والكسر** عطف على المفرد ليكون الانصاف  
فيه اعتبارا في المفرد نحو عبيد **والا** وهذا جار على الامر  
من كل جملة لان اصل الاعراب ان يعرب بالحركات لفظيا فان  
اعرب بالحرف فلهجة واصلا عرب بالحركات ان يكون

٢٢  
٢٥  
وفصبه بالفتحة ووجه بالكسرة وانما كان كذلك لان الرفع علم الفاعلية  
ولها قوة من حيث هي عملة محتاج اليها فجعل لها الضمة لفظيا  
ان تحللت بحركات الشفتين معا والنصب علم المفعولية ولها  
ضعف من حيث هي فضلة لا يحتاج اليها الكلام في كون كلاهما  
تجعلت لها الفتحة لضعفها ان تحللت بدون تحريك  
الشفتين والجر علم الضافة وهي متوسطة طرقت فيهما  
بين التثنية والفتحة فان المضاف اليه تارة وكل عملة  
تخرج عن غلازيد واخرى من كل فضلة نحو رايت غلاما  
فجعلت له الكسرة لتوسطها في الضمة والفتحة ان يحصل  
تجربا للشفة السفلى فان تخلف هذا اصل فلعلت **او**  
ما اعرب بالحروف ان يرفع بالواو وينصب بالالف وتجر  
بالياء والمناسبة ظاهرة فان تخلف ذلك فلهجة **وبالتثنية**  
اي بحركات المعربتين في هذا المقام عند القوم **في غير المصر**  
وهي الضمة رفع والفتحة نصبا وجر افتخاف عن الاصل في  
حالة الجر حملا على ما عهد وهو الفعل كما سيأتي فان الجر لا يخلو  
**وفي جميع المونث السلام** واحمل عليه وهو اول آيت والشان هنا  
ها الضمة رفع والكسرة جر ونصبا فتخلف عن الاصل في جملة النصب



اجزاء لمجرى اصله وهو جمع المذكر السالم على ما سئل  
**والثاني** من الاقسام وهو الاعراب في جميع الحالات بالحركة  
**في الاسم المتعذر** اي المتعذر اعرابه لفظا **كعصا** والمراد بالمتعذر  
 فان لاحق الف وهي لا تقبل حركة فيقدر عليها وغلالي وهو  
 ما كان مضافا لما لا يتكلم **في القول الاصح** وهذا التقيد راجع الى  
 الاخلاق المتصور عني عن الخلاف واما المضاف اليها المتكلم  
 فالصحيح ان اعرابه بالحركات مقدور في جميع الحالات لان ما قبلها  
 مستغن عن كنه لا منزه وهي الكسوة لمناسبة الياء فلا تحتل استغناء  
 مع ذلك ضم ولا فتح ولا كسر وانه الحرف الواحد لا يستغنى  
 بحركتين متخالفتين ولا متماثلتين ومن قول آخر وهو ان  
 اعرابه تقدر في حالة الرفع والنصب والفتحة في حالة الجر  
**قيا والمحاكي** بالجر عطف على اعصا وغلالي اي وكما لم يحرك  
 كان نحو باطش علم شخص او فخر اخوين زيد ومن  
 ومن زيد في استعلاء من قال جاء زيد ورايت يدا ورؤسا  
 لان الآخر مستغن بحركة المحاكي واستحال استغناء حركة اخرى  
**بهاوند** اي من المحامي **عنه علم على وجه** فان  
 احدهما اجزاء على ان كان على قيد التسمية فيكون اعرابه تقدير

كلها وهذا هو الوجه الذي ارادها والمخران يعربها  
 فنصرف فتنم الداء رفاعا وفتح نصبا وحلا قلت ولنا  
 في ذي الاسنان نحو برق نحره وجه آخر غير الحكيم وهو  
 اضافة الصدر الى العجز فنقول جاء برق نحره بضم القاف  
 مثلا وكسر الداء واجاز بعضهم في خوقت علما الاعراب فنقول  
 جاء قيت ورايت قتا ومرت قمت بالتثنية في الجمع مع المثنى  
 حركات الاعراب **والسالك** من الاقسام وهو الاعراب  
 بالحركة في بعض الحالات لفظا وفي بعضها تقدير **الفتا**  
**على راي** ذهب اليه ابن مالك في ان يترك في حالة الرفع والنصب  
 مع الحركة تقدير المانق من وجوب استغناء الياء بالكسرة  
 وكل من الضمة والفتحة ينافيها واما في حالة الجر والكسرة الظاهرة  
 موقفة بحصول الغرض من الاعراب والمناسبة فلا يعدل الى  
 التقدير لعدم الاحتياج اليه وقد علمت لكسرة محكوم بغيرها  
 قبل التركيب المتخفيف لك اعراب فلا يتم هذا مع انما يلزم ان يقول  
 في مثلما في حالة النصب والجر انه معرب بالكسرة لفظا لا تقدير  
 بعين ما ذكره ولم يقل به احد **وقاض** معطوف على غلالي وهو  
 مثال آخر لهذا القسم فان اعرابه بالحركة تقدير في حالة الرفع والجر

البوق  
 بفتح الداء وخفيفة  
 وكسر الداء متخمة



للضمة والفتحة على الياء المكسورة قبلها الفظي في حالة النصب  
 الحنة الفحة على الياء نحو ريت قاضيا **والرابع** من الاقسام  
 وهو الاعراب بالحرف لفظا في جميع الحالات **في الاسماء المجرى**  
**بالحرف** كالاسماء الستة والمنقبة والمجموع على حد واحد  
 تفضيها واحتر يقول **فيما لم يحذف** فيه الحروف **للقار**  
**سالك** عن نحو جاني ابو الحسن وصالحوا القوم وصالحا  
 البلد ويقول **ولم تغير** تلك الحرف فيه **لا اعلل** عن نحو سالي  
 وساتي **والخامس** من الاقسام وهو الاعراب بالحرف  
 تقدير في كل حال **فيما حذف** الحروف **له** اية لاجل  
 نداء سالك في جميع الاحوال نحو جاني ابو الحسن وريت  
 ابالحسن ومررت بابي الحسن فان الحرف الذي لا اعلل  
 والتقار السالكين في الصور كلها فيكون الاعراب تقديرا  
 لفظيا ضرورة ان باب الاعراب مقدّر غير مفوظ وكذا  
 جاني صالحوا القوم وريت صالحوا القوم ومررت بصالحوا  
**وفي المحكي** في غير الاستفهام من المرفوع اية بالجملة **نحو**  
**من تان فيم تحكي** اية في قول من حوز حكيمته وهو قد  
 وقد عرفت ان هذا القسم مفروض في ان كان التقدير في جميع الحالات

الذي اوردته مقصور على حالته المسموعة وهي حالته  
 الجري وليس له تعدد تقالبا غير ما لما انتدشاني كما مر **والسادس**  
 من الاقسام وهو الاعراب بالحرف لفظا في بعض المصنوع  
 وتقدير في بعضها **فيما حذف** فيه الحروف **او غيرت** في بعضها  
 اية في بعض الحالات كما في جمع المذكر السالم مغاير الياء المتكلم  
 فان اعرابه لفظي في النصب والجري نحو ريت سالي ومررت  
 سالي كان الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا  
 وادغامها فيما بعدها لا يخرجها عن ذلك ولا يرفع فاعرا  
 تقدير **نحو** هو لا سالي لان اصله سالي فاجتمعت  
 الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن فوجب قلب الواو ياء  
 وادغامها في الياء والقلب يخرج الحرف عن حقيقته فيكون اعرابه  
 في هذه الحالة بالواو وتقدير ولا يجوز الحكم بان هذه الياء  
 المنقلبة عن الواو علامة الرفع كما كانت علامة الجمع لان الواو  
 علامة الجمع من حيث هي لينت وهو ياق وعلامه الرفع من حيث  
 خصوصية الواو وهو زائل كذا قيل **وجميع** الاسماء **التي** بالحرف  
**ابوكا واخواتها** اية خواص هذه الكلمة وهي اخوك وحمول  
 وهنوك وفوك ون واما في هذه الاسماء كلها اباك واخا



**مكتبة** فانها عند التصغير تعرب بالحركات **ومضافة** الى غير ما  
 للمنكسر **لا الى الياء** فانها ان لم يكن مضافة تعرب بالحركات  
 نحو كذا انت واخ وحم وهن وفيه وحم وهن وفيه  
 ومرت باب واخ وحم وهن وفيه وهذا القيد انما ينظر  
 في غير ذي طاء وفانها لا تصح الاضافة الى غير ما للمكسر  
 ولو كانت مضافة الى ما للمكسر لكان اعراها بالحركات تقديرا  
 كما يابغلاي ولم يصح الموقوف باستراكون هذه الاسماء  
 غير مننيات والجموعه الكفا بقول ابوك واخواتها والقبائل  
 لم لم يكن بذلك عريضا كونه مكتبة لانا نقول لفظ ابوك مثلا  
 قد يورهم انما لا يري من حيث كونه مفردا مضافا فلا يلدن  
 كونه مفردا فذكر قيدا للتبليغ خارج المصغر بخلاف كونه منون  
 او مجموعا فلا ياتي في هذا الوهم فتكتب وانما اعربت هذه  
 الستة حين تحقق القيون المذكورة فيها بالحروف وعلم  
 عن الحركات لانها كثيرة الاستعمال واخرها حروف تقييد  
 اعراها فقيدها التحقيق بان جعلت تلك الحروف نفس الاعراب  
 ونزعت الحركات لانها لو ادخلت مع وجوه الحروف والاعراب  
 اللفظ فحصل اللفظ **والمتني** نحو الزيد بن الحق بن خولعة

الذي انما واخا

في الياء وكرو عزم والقرين في السهل والقران مثل هذا  
 ليس مني حقيقة **والنار** فانما ذكره لعدم صدق المثني  
 عليه وكذا امونته نحو اثنتان وثنتان **وكذا اضاف**  
**لما** وكذا المونث نحو كلتان هما اما لو اضيفا الى ظاهر  
 لكان اعراها بالحركات المقدرة وذلك ان لها حظا  
 من الافراد بحسب اللفظ وحظا من التثنية بحسب  
 المعنى فاجري في اعراها بحسب المفردة تارة وبحسب  
 المثني اخرى وخص احدا منها بحسب المتناهي حاله  
 الاضافة الى المضمرة لان الاعراب بالحروف في من الاعراب  
 بالحركات والاضافة الى المضمرة في من الاضافة  
 الى الظاهر لان الظاهر اصل المضمرة فيجعل الاصل  
 مع الاصل والرفع مع الرفع تحصيل الكمال المناسبات **والطبع**  
**علي حد التثنية** وهو جمع المذكر السالم وانما قيد فيه  
 على حد التثنية لانها غريب كالمثني بحرفين وسلم  
 فيه بناء الواحد وختم بنون يحذف للضافة **ولو**  
**وعشر واخواتها** اي واخوة هذه الكلمة من البنات  
 والتسعين واما بينها في الاستعمال **الاشهر** وفي اقله في جميع



ما تقدم فان ثم من يلزم الالف واخواته الالف مطلقا  
 نحو جاد اياك واحاك مثلاً ولا ثم من يلزم المنقرا  
 الالف ن ايما نحو ضرت التيدان وضرت بالزبدان  
 ويلزم جمع المذكر وكل ما حمل عليه الياء ويعرب  
 بالحركات وهي على التثنية ويخرج عليه قوله لا يزال  
 ضار بين القبليين وقوله وقد جاوزت حد  
 المزنعين واعلم ان الله يحب اخراج الهمزة من تعلّق  
 لقيد المذكور بها فليس فيها الاستعمال واحد وهو  
 اعانها بالواو رفعاً والياء نصبا وجرأ وليس لها  
 استعمال اخر غير اشتهر بخرج به عن ذلك حتى  
 يتعلق ذلك لقيد بها وانما ذكرها وذكر عن  
 واخواتها لانها ملحقة بهذا الجمع وليس من حجة  
 قال الرضي ولنا ان نحد المثنى باناسم الالف  
 على مفردين في اخوة الف ونون او ياء ونون  
 من يتان فيدخل فيه اثنان ونحوه ونحوه  
 جمع المذكر السالم باناسم الالف على اثنين اثنان  
 في اخوة واوايا ونون من يتان فيدخل فيه الالف

وعزرون واخواته وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم  
 بالحروف لان الحركات استوفى الاحاد مع ان  
 في اخواتها ما يصلح ان يكون اعراباً من حروف المدة  
 ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات  
 وانما اعرب هذه الاعراب المعين اي بالالف  
 في المثنى والواو في الجمع فجعل فيها ما يصلح ان يرفع  
 والياء فيها جراً ونصباً لان الالف كان تدخل قبل  
 الاعراب في المثنى علامة التثنية والواو في الجمع فعمل  
 فيها ما يصلح ان يكون اعراباً وسبق الاعراب الرفع  
 لانه علامة العدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع  
 علامة للرفع فيها ولم يبق الا الياء للجر والنصب  
 في المثنى والمجموع والجرأ بها وحمل عليه النصب  
 لكونها علامتي الفضلات **غير المنصرف** وهذا من  
 اصناف الاسماء اي اسم **مع التنوين** اصلاً بالاتفاق  
 والمراد به التنوين الخاص بالاسم ليخرج تنوين التثنية والتثنية  
 والاعراب او تنويناً فاما ما هو اقله العلة على الفصل  
 وان الثاني اختصاصه بالمثنى **غير المنصرف** مع هذا بخلاف



تنوين الحوض والمقابلة فانها انما معناه لعدم التنوين  
لجوار عند كل من قال بانها غير منصرف وكما لما استعمل  
عند قوم ومنع **الجر** يمنع التنوين عند جماعة  
**او اصلا** عند آخرين بناء على ان غير المنصرف شابه  
الفعل فتحذف ما يدخل الفعل وهو الكسر والتنوين فيكون  
حذفها معا هو منصرف وعند الاولين ان منع  
الصرف هو حذف التنوين فقط والآخر  
فانه حذف بطريق التبعية بعد ضرورة التنوين  
غير منصرف والضرورة بانها لما لم يكن مع اللام والاف  
تنوين حتى يحذف لمنع الصرف لم يحذف الكسر  
نحو وانتم عاكفون في المساجد فظهر ان <sup>سقط</sup>  
لتبعية التنوين الابل الصالحة وايضا فان الكسر  
يكون في الضرورة مع التنوين كقولهم ويوم  
الحذر حذر عني فقلت لك الويلات انه  
مرجل مع انه لا حاجة تدعو اليه اعاد الله  
لاستقامة الوزن بالتنوين وحذف فلو كان  
كالتنوين لم يعد بلا ضرورة فذلك لك على قول

٤٧  
٤٧  
بطريق التبعية **للعين** الفرعيتين كما ستعرف وهذا  
يتعلق بمنع وتسمية كل منهما علته بمعنى ان لها خلا  
في العلوية فغير يجوز ولا يجوز معها هو العلة **او العلة**  
**واحدة بمنزلة** اي بمنزلة العليتين **كالجمع** الذي  
على صيغة مفاعيل ومفاعيل كما جاز وصاحب  
**والفي الثاني** المقصورة كجلى والمدودة  
كجلى وانما اعتبروا ذلك لتحصيل كمال السبب بين  
غير المنصرف والفعل فيحمل عليه في الحكم  
وذلك لك لان الفعل فرع عن الاسم من جهة  
احدهما ترجع الى اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر  
والآخرى ترجع الى المعنى وهو احتياجه  
الى الفاعل الذي ينسب اليه والفاعل  
لا يكون الاسماء فالاسم من هذا الوجه ايضا  
اصل للفعل لا احتياجه فاعل اليه فاذا  
لا يحمل سبه للاسم بالفعل حيث يحمل عليه في الحكم  
لان كانت فيه الفرعية من جهة اللفظ والعين  
كما في الفعل **ويان** ان الحكم التسع منها ما هو لفظي



وهو لعدل والثانيث بالفاء او تاء والمعنى  
 يرجع الي ذى التا التقدير هاء في التلاية ووجود  
 ما يقوم مقامها في الزايد على الثلاث والجمعة  
 والجمع والتركيب والالف والنون المزيديان  
 ووزن الفعل ومنها ما هو معنوي وهو  
 الوصف والعلمية ولا يخفى ان الفاعل  
 والالف والنون ووزن الفعل ماع الوصف  
 كالثلاث وسكران وايضا ومع العلمية كحجر  
 وعمر واحد والبولية الجمع والثانيث بالذ  
 الدير فيها من العلمية كطاحنة وزينب والهم  
 ويعلي كذا ان كل غير مصرف ما في كراهه اذ  
 من امرين فعيين لفظي ومعنوي فان قلت  
 فما تصنع بالجمع والياء الثانيث قلت اما الجمع  
 فكأن جعلوا كونه جمعا اي لا التا على اكثر من  
 اثنين بمنزلة علة وكوش على صيغة لا خير  
 لها في الاحاد بمنزلة علة اخرى والواو في الفعل  
 بالمعنى والثانية مرجعها الى اللفظ والالف

في الاذان لماها فيد من غير انفا كل فعناك  
 انما ان احبها لفظي وهو نفس الالف والاخر  
 معنوي وهو علم انفا كما هو فيه من ظروا  
 كون ذلك العليل فرعيت فان العدل فرع  
 ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف  
 ان لا يتعلل وصف الا يتقدم موصوف  
 والثانيث فرع التذكير والتعريف فرع التثنية  
 والجمعة في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل  
 في كل كلام ان لا يخالط ما هو من لسان  
 اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع  
 الافراد والالف والنون فرع المزيد عليه  
 ان لا يتعلل زيادة الامزيد عليه ووزن  
 الفعل في الاسم فرع وزن الاسم ان اصل كل نوع  
 ان لا يكون فيه وزن غيره **وتسع في المعارف** وصاحب اللباب نزل عاشر  
 في الف الحاق وغيره من احاديثه عسر  
 وفي ما عاين الاصل في نحو احمر العلم بعد التثنية

المعنى



Copyrighted material



**عدل** اي منها عدل فالجملية صفة تسع او  
عدل واطبعه بدل تفضل **عن اصل** يتعلق  
بعدل باعتبار الاحظنة المعينة المحدث **ويقال**  
عدل عن كذا عدل لا يخرج عن عند والمراد ان  
العدل خروج الاسم عن صيغة هي اصل **بالاعلال**  
يخرج مثل مقام ومقول فانها خرجا بالاعلال  
عن الصيغة الاصلية وفي مقوم ومقول  
عليه نحو فخذ وعنف باسكان العين فيهما  
اخراج عن الصيغة الاصلية وهي فخذ بكسر  
العين وعنف بضمها بالاعلال ولو قال لا تحفه  
كما فعل الرضي بفتح الكاف **بلا تخيم** يخرج  
يا حارث يا حارث **وبلا قلب** اي تقديم وتاخر  
لبعض الاصول كما في ارام جمع ريم والاصل  
يقال ارام براء ساكنة تلي همزة افعال فقلت العين  
موضع الفاء **والا تغير المعنى** يخرج نحو جيل فان  
اخراج ال اسم عن صيغة الاصلية وهي صيغة رجل  
لكن مع تغيير المعنى بالتصغير تحقق العدل **تحقيق**

**غير المنع** اي ان حكم به لدليل عليه غير كون الاسم  
منوعا من الصرف بحيث لو وجدنا مصر ووالد كثر  
لنا سبيل الى معرفة انه معدول وهذا احتراز  
عن التقدير **ولغير التبعية** احتراز عن نحو قاطم  
فانه حكم بعدله تبعا لحضار طه الليالي استعرفه  
**بما حاد** **ووحده** **لرباع** **ومربع** فيقال احاد ووجد  
ونساء ومثني وثلاث ومثلث ورباع ومربع فقط  
هذا هو الصحيح في كتاب التفسير **اوليا عار** **وسحر**  
وهذا قول في هب اليه الكوفون ويحتاجون فيه  
الى الامتياز بالسماح وصرح بعضهم بان المسند فيه  
القياس ووجه كون هذه الامثلة مما يفيد العدل  
المحقق ان معني بك ومثلث مثلا في قولك جاء  
القوم بك وذهبوا بك جاوا ثلثة ثلثة و  
ثلثة ثلثة لان الاصل في اسماء العدد اللفاظ  
المشورة وهي واحد اثنان ثلثة الى اخرها وكان قياس  
ذلك ان يقال ثلثة ثلثة فلما غير الصيغة كان عدل  
محققا وعند سيبويه ان المانع للصرف في هذه

وقد نص البخاري عليه  
في الجامع الصغير  
في الصحيح



الاسئلة هو الحدك والوصف الاصل لان هذا <sup>كثير</sup>  
المحدول لم يوضع الامع اعتبار معنى الوصف فيه  
مخلاف اربع في نحو مرتب بشوة اربع وان <sup>صغيرة</sup>  
عارضية وعند ابن السراج ان مانع الصفة  
ذلك عدلان لفظي ومعنوي لان معنى  
معدول عن لفظ اثنين ومعناه اعني الاثنين  
مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وليا هذا القول  
ما ذكره صاحب الكشاف وهما هو الشيخ <sup>الطبري</sup>  
كثيرا وهو ان قولنا جاء القوم احاد اذ احاد اصل  
جاء القوم واحدا واحدا اشكل من وجهين الاول  
ان اسم العدد هنا حال مفردة فلا بد من صحته  
على ذلك الحال لانها خبر عن المعنى وذلك غير  
ان لا يصح الاخبار بالواحد عن القوم ولذا نحو جاء القوم  
اثنين اثنين التاكيد ان الحال انها مجموع اللفظين  
لا واحد منها والذي ينتصب على الحالة هو الحال  
لاخره فليقل تصيب كل منهما وهو من هذا تجري  
ايضا في قولك جاء القوم ثلثة ثلثة وامثالها

80  
ان الاسناد في جاء القوم وان كان في ان ظاهره  
مجموعهم في المعنى انها هولي كل قسم من اقسام  
ان هذا الكلام مستعمل في مقام التقسيم وحصل  
للاقسام فيما دل عليه لفظ العدد والمعين  
جاء كل قسم من اقسام القوم واحدا واحدا او  
اثنين اثنين او ثلثة ثلثة وهكذا والحمد  
على التقدير صحيح والحال انها هو اللفظ السابق  
فقط والباقي تأكيد له لكن التزم ذكره لان  
التكرير علامة على اعادة التقييم وليس من  
لوازم التاكيد جواز استقاطه فقد قال سيبويه  
في الكتاب من تأكيد يلزم حتى يصير كانه  
من الكلمة ومثله بما الزائدة للتأكيد في قوله  
يخفض يد وطاع المسكك بن حميد والله اعلم  
بالصواب **وكان** جمع الاخوة التي هي مؤنث اخر  
يفتح الحاء واما اخر التي بمعنى اخوة نحو وقالت  
اولي اخرن فانها تجمع على اخر صبر وفانص  
ابن مالك وغيره يقول من باب اخر بالصرف لان



ذكرها الخيال كسر دليل وان عليه الشاة الخ  
 ثم الله يشاء النساء الاخرة وليست من باب  
 التفضيل فالعدل منتف وطعنا واثار الخ  
 رحمة الله ليا تحقيق العدل فيه بقوله **فانه**  
 معدول **عن اخر من او لاخر** وذلك ان اخر  
 جمع اخر واخرى ثابت اخر كما واخر فعل التفضيل  
 وقياس اذا قطع عن الاضافة لئلا يكون مراد باللام فاذن  
 يكون اخر الذي هو جمع اخر المذكورة معدولا عن  
 اخر من او عن الاخر فهذا عدل تحقق كما تراه واقول  
 كذا قومه وفيه نظرون كانت قوله اخر من ان فعل  
 التفضيل المان يريد ما ان كان كذلك في الحال او  
 الماصل الاول ممنوع والثاني مسلم ولا يفيد بيانه  
 انك اذا قلت مرض بزيد ورجلك اخر ابي من باب  
 التفضيل لا ان اردت ورجل اشد تاخر من زيد  
 في معنى في المعاني وليس كذلك وانما المراد ورجل  
 مغاير بكون اعتبار التاخر في شيء البسته فذا التاخر  
 معجز التفضيل قد اميدت وصارت لا يخطر ببالك

ونذهب ما خذ الاستقاق الذي يتشارك  
 المفضل عليه وهو التاخر وصار اللفظ بمعنى  
 اخر ليس الا على التفضيل وعلى الوصف المشترك  
 اصلا ولا ساف كيف يثبت حكم التفضيل لما انتفى  
 عنه معناه واستعمل المعنى اخر اجنبى عنه فان  
 قلت خروج اسم التفضيل عن معناه لا يكون  
 الغاء حكم المان انما استعمل عاريا والاضا  
 فومن وكان مجردا عن معنى التفضيل يخرج  
 في الغالب عن الحكم المستحق له حالة بقاء على  
 معناه من لزوم الافراد والتذكير نحو صاحب الحق  
 يومئذ غير متفراغ عن علم بما يقولون فلم يكون  
 ماخر فيه كذلك قلت الفرق لا يمح لان ماخر فيه  
 يخرج عن معنى التفضيل ولم يوجد فيه ما خذ الاستقاق  
 الماصلي البسته بخلاف ما اوردته فان المعنى  
 المستق منه وهو الحد الذي يكون فيه المان  
 عند اعتبار التفضيل موجود باق ولا يلزم من اجزاء  
 حكم اسم التفضيل في الثانية اجزاء في الاولى والا



مكتبة



كان كذلك فالأقرب ان يقال ان هذا من باب العدل  
 التقديري فان اخرا ما وجد ممنوعا من الصف  
 وليس فيه ما هو محقق من الاسباب الا الوصف  
 الذي هو معني المغايرة والتميز تقدير العدل فيه  
 من غير ان كان في الاصل فعل تفضيلا قد روي في هذا  
 للقاعدة والافلو وجد مصر واما ان يكون لنا سبيل الى  
 العدل فيه فهذه الطريق التي ذكرها والله اعلم  
**ولجمع فانه معدول عن جماعي** عندنا في علم  
 الفارسي استنادا الى ان جمعا اسم لا صفة  
 فقياسا لجمع في التفسير على فعالي كصاري فلما قيل  
 في جمع كان معدولا عن جماعي **او جمع** بضم الجيم  
 اليم من قبيل فعلاء فعمل لتبوت جمعا و اجمع  
 في المفرد وقياسا على مثل ذلك فعمل كجماء و جمع  
**والراي الاول في الكل اي** في باب العدل واخره  
**اي** من الراي الاخير اما من نهى عن ان يقال فعال ومفعول  
 لما عا ومعدول لم يقف به عند ما عا ومربع فقد علمت  
 ان هذا امر من ركب السماء ولا يعتبر القياس فيه

ان اخرا معدول عن آخرين وهو راي ابن حنن  
 رحمه الله فلما فيه من موافقة المعدول للمعدول  
 عند في الشكر ولو كان معدولا عن غيره لما دالة لم يبق  
 النكرة واللازم باطل بدليل فعدة من ايام اخر واخر  
 معدول عن غيره اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف  
 الى الشكر وقال الرضي رحمه الله ومن اين لانه  
 لا يجوز تخالف المعدول والمعدول وعنده تعريفا  
 مستكرا قلت لو كان كذلك لبطل تعريف العدل  
 الذي ذكره وهو تعريف المؤلف فتأمل واما  
 من زعم ان جمع معدول عن جماعي فقد عرفه  
 وجهه وقول الاخرين ان قياسه فعمل كجم  
 ربه ابو علي بانه ليس قياسا على فعلاء ان  
 يجمع على فعل بل هو قياس فعلاء مؤنث افعال  
 المجمع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعين  
 لا يجمع فجمعا بمتنزه فعلاء اسما فقياسا جمعا  
 كما مر **والسبب الاخر في جمع التعريف على راي**  
 والتعريف محتمل ان يركب به علمية الجنس على ان

وله ان يقول ان المراد  
 من قوله لا يغير المعنى  
 بغير تغيير المعنى  
 والتعريف والتشكيك  
 العوارض فلا ضمير



اول التعريف الوضحي كما لا اعلام وضع تأكيد المعارف  
 بلا علامته التعريف **والوصف الماصلي** **يقدر**  
**تقدري** **راي** جوزه ابن الحاحب فقال هذه الفاظ  
 يعني اجمع جمعاء ونحوها من الفاظ التوكيد صفات في  
 اصلها وكانت كاسون وادام باعتبار الصفة الاصلية  
 لان هذا ليس مستحق ان لا يقل مرتب برجل اجمع ولا باية  
 جمعاء وانما هو امر يقيد لا غنى للضرورة وقال الرضي اجمع  
 في الاصيل ان فعل التفضيل في هاتين اجمعين وجمع وكان  
 معنى قولنا قلت الكتاب اجمع انما تم جمعاً في قرأني من كل شيء  
 فهو تفضيل لقوم جمع كاحمد وامرئ في المجرور والمشهور يريدان  
 المقصود انهم مجموعية في قرأني ثم جعل معنى جميعاً وانمي  
 عند معنى ان فعل التفضيل معنى فيكون هذا اذن مما علة  
 فيد المسمية كاسون وارقم واعتبر الصفة الاصلية  
 وهذا مخالف لكلام ابن الحاحب انه ادعى صفة اصلية  
 بحسب التقدير وهذا ادعاءها بحسب التحقيق وكما س  
 للمران به اليوم الذي قبل يومك الذي انت فيه فبين  
 اية في راي من **منع** من الصرف مطلقاً اية في حال

الثلاث وهم بعض يتيمم وعلى ذلك قول الشاعر لقد ليت  
 عجبا من امسا عجبا يرا مثل السعلاة خم السعالي  
 اخبت الغيلان الواحد السعلاة وكذا السعلاء ملا  
 وقصر **منع** **رفع** اية في حالة كونه ارفع او رفا  
 بمعنى مرفوع وهو لا للمعربون لدية حالة الرفع ثم جئنا  
 التميميين بقوله اعتمد بالرجاء ان عن باسن وتناس  
 الذي تضمن امر **وعلى** الرايين فهو في حالة منع مدول  
 عن الامر كما مر في سخر خذ والقذة بالقذة فاحذر **او** **تقدير**  
 في بعض الحواشي هذا سطوف على قوله تحقيقا وقد  
 اسلفنا ان ذلك مقدر بقولنا يحقق تحقيقا ومع هذا  
 لا يصح العطف المذكور وانما يكون الاصل هنا او يقدّر تقدير  
 وهذه الجملة معطوفة على تلك نعم يصح ان جعلنا  
 التقدير هناك يعتبر تحقيقا اي يعتبر العدل حالة كونه  
 ان التحقيق ان حكم بكذا او تقدير **ان** **حكم** **بداي**  
 بالعدل **للمنع** اي لمنع الصرف ومعنى هذا  
 الكلام ان العدل ان كان محكوما به لا لقياس  
 يرشد اليه في الكلمة باعتبار نفسها بل حكم به للرجل



منع الصرف ولو كان ذلك اللفظ مصروفاً لم يحكم  
بعد له فذلك هو العدل التقديري **كم** فافهم  
قد روه معدولا عن عام القياس على ذلك ليل  
راوه ممنوعاً من الصرف وليس فيه محاسب الظاهر إلا  
سبب واحد وهو العائمة والاستقلال بالمتع اجماعاً  
فاحتجج إلى سبب آخر ولم يمكنهم غير العدل فقد روه  
كثيراً يختم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلام  
قال صدره إلا فاضل في شرحه لا يورد في إقناع عدله  
عن عام إلى غير ضرب من المبالغة والاحتمال في باب  
النداء مثل يا فتى فانه ابلغ من فاسق **ولذا** الذي  
ذكرناه من أن العدل التقديري إنما يحكم به لأجل  
وجود منع الصرف **لم يقل** به أي بالعدل في ليد  
اسم آخر نسو لقرين عاد وكان قومه قد سبوه  
إلى الحرم ليستشفي لهم فلما هلك عاد خير لقائه  
بين أن يعيى عن سبب بعرات سمن من أظب  
عقر في جبل وغلبت القطر أو غير سبعة أنس كلهم  
هلك نه خلفه آخر واختار النسور وكان يأخذ النفر

حين خرج من البيضه فيريد فيعيش ثمانين  
سنة هكذا حتى هلك منها ستة فسمى السابع ليداً  
فلما كبر وعجز عن الطيران كان كقريو  
لداً فخر ليد فلما هلك ليد هلك قريو وقد أكثر  
المتأخر من ذكر ليد في أعيانها وإنما لم يحكم بالعدل  
فيه لأنه سمع مصروفاً لم يكن ثم ضرورة تدعو إلى  
التقدير **و** أن **التحليل** علم **بمثاله** على صيغة فعل  
بهم الفاء وقع العين وفي بعض الحواشي تميل إلى ذلك  
بإدراك وليس صحيح أن أدرك مصروف لزوماً  
بحسب السماع فليس من محل القولين في شيء فقل  
مسيبويين العرب تصرف أدرك وهو اسم ما يقال  
بمعدين عدنان بن أدرك وإنما سأل المسئلة أن  
يختصص متكلم لفظاً للعلمية على هذه الصيغة  
ليس موجوداً في كلام العرب ولا يخصص مثل هذا  
أو لم يزد في أي في مثال عمر وليد منه **و** **واضح**  
وصورته أن يتحقق في لفظ على هذا المثال  
لأن موضوع العرب ولكن لم يثبت كيفية استعمالهم



قل منع مثل هذا من الصرف لكثرة ظاير  
الحاقا للقد بلا غير الغلب وقيل كما يمنع من الصرف  
لتوقفه اي لتوقف المنع على النقل والضرر  
واين الحاجب حجة الله بعد ان ذكر صورة المسئلة  
في شرح المفصل وحكي القول الاول قال وقيل  
لما ولا صرف الله القياس وتقدير العدل على خلاف  
القياس ثم قل في كلام سيبويه ما يدل على ان  
كان مستقام فعل منع ولا فلا او التبعية  
على المنع اي ان العدل التقديري ما حكم به من الصرف  
او التبعية كقظام في اكثر بني تميم ويعني مثل  
قظام ما هو على وزن فعلا يفتح الفاء عن اعلام  
الاعيان الموشحة وليس مستقاما بارادته  
الحجازيين بناء الباء كـ اختمتم براء الحضار او  
بغيرها كقظام لما نعت به بنزال وزنا وعدلا  
مقدرا او بنو تميم طائفتان اقله على ان  
غيره من ذوات السرا كان اولها والآخر  
التفصيلين ما اخر راوي فواقفون الحجازيين

على الكسر بعد بنزال في الوزن والعدل المقدر  
وانما قدره والعدل تحصيل الكسر اللازم بسبب  
البناء ان كسر الراء صحيح للاماله المطلوبة  
المستحسنة وبين ما ليس اخره را كقظام  
فيكونونه غير منصرف وحكم بعض النحاة كما  
فعل المؤلف بانهم يقدرون العدل فيه  
تبع الحضار وان لم يوجد فيه ذلك  
الغرض الموجب لتقدير العدل طرد البناء  
والحق ان هذا غير مدرك بل يحكم بان مثل  
قظام عند هؤلاء ممنوع للتناهي العلمية  
ولا يقدرا لعدل الله تقدير ما لا حاجة  
اليه ووصف هذا عطف على قوله او لا عدل  
متأصل ويعني بالوصف ما دل على ذات  
باعتبار معني هو المقصود من ذكره ويعني  
بالمتاصل ان يكون كذلك في اصل الوضع لا ان  
يحصل ان ذلك بحسب العروض وان وجد  
تأصله بحسب الوضع فلا تصح الغلبة اي غلبة



استعمال استعمال الاسماء في عدم احتيا  
 اليه اوصوف يذ كرمعها **فصرف اربع** في  
 مثل قولك جاء نسوة اربع بسبب ان وصية  
 هذا الاسم عارضية في هذا التركيب المتأخر  
 وذلك لان الله من اسما الاعداد وفي الخبر  
 الصفة في الاصل **وضغ اسود** اسما للجنة  
 السوداء فان الاسود في اصل الوضغ يطلق  
 على كل ما فيه سواد ولكنه كثر استعماله  
 في الجنة السوداء حتى لا يحتاج في  
 استعماله الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف  
 سائر السوداء فانه يحتاج في استعماله في كل  
 منها الى قرينة بخويل الاسود وعندي اسود  
 من الرجال **وضغ منع اجل للصغر** كما في  
 قول الشاعر كان العقيلين يوم لقيتم  
 فراخ لقطا لاقين اجدا بازيا لانا  
 الصفة فيه غير محقة وكاف توهوه في  
 الاصل للوصف اي طائر ووجد

لغة  
 لفظ  
 لفظ

منه خواره

اي شدة بجمع مفتوحة او دال محلة ساكنة  
 من قولهم جدك انت الحبل اجد له جدا اي  
 قتله قتلا محكما وقالوا ادرع جدا اي  
 بحكمة فكان هذا اسما وفي كتاب سيبويه وقد  
 جعله بعضهم صفة وذلك لان الجدل شدة  
 الخلق فصا اراجدل عندهم بمنزلة شدة  
 المشهور فيه الصرف لضعف هذا المذکور  
**وتأنيث عطف** على الحلة لاوي او الثانية  
 شرط **لذي تايه** المفعول بها ومعنوية وهو  
 ما يكون تاء التانيث مقدمة مع سواد كان  
 حقيقا كجد ودعل او غير حقيقي كحلب  
 ومصر **العلمية** مفعول شرط وانما شرطت  
 فيها تحصيل المزموم التانيث ليقوي على  
 سببية المنع اذ لو لم تكن العلمية لكان التانيث  
 في معرض الزوال كقائمة وقائم وجرح المرأة وحل  
 فكل ضعيفا فلا يعبر بها لما بالثبوت وظهر من اللغة  
 ان ثقل من علم الله في اللغة العليا اي الفصحى





كانت ساكنة الوسط عند اجتماع هذه الامور يكون  
مقاومة لحد السبين فلا يقوي علي  
المنع **فهناك نصرف فيها اي** في اللغة العليا  
وهذا مبني علي رأي الفارسي في المسئلة  
قال وتبعد ابن جني منع الصرف مخرج **ولا**  
فصح الصرف قال ابن همام الخضراوي لا  
اعلم احدا قاله قبل ابي علي وهو غلط جلي  
ويبدو وجهه علي ان الاجود المنع والمخرج  
يوجهه مطلقا والفرق بشرط ان يكون اسم بلد لا  
لا يكثر بخلاف نحو همدان **ويثبت** كونه غير ثابت  
فيتميز الحرف الرابع منزلتها الثانية **وسق**  
كلونه متحرك الاوسط فينقل اللفظ بتلك الحركة  
فيتقوي التانيث المعنوي بالثقل اللفظي **وما لا**  
وهو اسم بلد كلونه عجميا فيقوي بعجمية التانيث  
الضعيف تانيثه كلونه علامته مقدرة بلا تانيث  
**ونزل** لامرأة لان حصله بنقله من التذكير الي التانيث  
ثقل عادل خفة اللفظ **منع** من الصرف **ونزل** اخر

او مزيد وخبره اعلاه محذوف او هو خبر عن الكل  
تاويل المذكور او خبر عن محذوف اي كلها  
ممتنع ولا جملة خبر عن الجمع ولم يحل المؤلف  
خلافا في منع ما تحرك تانيثه كسقر وابن الانباري  
جحدان او جهين قال لان التلائي كلمة خفيفة  
فخفتة تقاوم احدا لسبين فيجوز الصرف  
ولما لم يحل خلافا في منع مثل زيد علم امرأة  
والخلاف فيه ما نور وان كان الصغار جرح بعد م  
الخلاف وهو هم اي مرويت فمن خالف فيه  
عيسى بن عمر وابو زيد ويونس وجري والمير  
فقالوا يجوز صرفه ووجه النظر الي اصله في الخفة  
ولا محتمل في اهل طوامصراع وقال دخلوا مصر  
لانا نسلم عامية المصر المنصرف ولكن لانهم انما  
يلجوز لزيكف قد حفظ فيه المكان فيكون كالوجهين في طو  
وعرفات وهو موقف الحاج **لما ان** بزيادة ما اي ان  
تاء التانيث **ويثبت** وهو ظاهر ان الموان تاء التانيث ما  
تقلب في الوقف وهذا ليس كذلك اختصارا جامع



التانيث **يا** في تقديرها لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي  
 التانيث وهذه كناية بنت ليست للتانيث  
 واختصت بالتانيث فنعث تقول بالتاء  
 في اذن كما قيل بمنزلة النعام لا يطير ولا يحمل  
 الا فقال **مصرف** خبر عرفت وذلك ان لم يوجد فيه  
 الا العامة وهي لا تورد بانفرادها وكذا قل  
 الزمخري ولكن قد حكم جماعة بانها غير مصرف للتانيث  
 والتانيث والتنوين للمقابلة لا للممكن فكس في موضع  
 الجر لانه من هذا التنوين من تنوين التمكن كما من  
 منه باللام والاضافة ثم ما ذكره الزمخري من انشاء  
 تقدير التاء لا ينافي كون الاسم مؤنثا بحسب ما استعمل  
 وقفت بحرفات ثم افضت منها لان تاء الجمع وان لم تكن  
 لمحض التانيث على ما هو المعتبر في منع الصرف لكها التانيث  
 كذا قيل وقال ابن مالك اعتبار تاء عرفت في منع الصرف  
 من اعتبار نحو تاء عرفت ومسلمة لانها التانيث مع جملة  
 وانها العامة لا يتغير في وصل وكا وقف فانما هي بالمعروف  
 مذكرا لزيادة فسطح الزيادة على الثلاثة نحو عرفت

تسمية المذكر به فلم يبق به الا اعتبار اللفظا **عشر** وذلك ان التانيث  
 الزاين على الثلاثة لانه بمثابة تاء التانيث **حشر** المعنوي قد فات  
 هو حرف مثلها فكات فيه تاء لفظية ولم يعتبر غير  
 ذلك مما تقدم من الجحمة وحركة الوسط فانه اذا  
 سمي مذكرا مثلها مثل التانيث وبقي الجحمة وهي  
 مع سكون الوسط كاعتبارها وكذا اذا سمي المذكر  
 يستقر زول التانيث والحركة ليست بمثابة  
 التاء لانها ليست حرفا مثلها وانما اعتبرت لانها  
 الثقيل كما تقدم فلما زال التانيث المعنوي لم يبق  
 كاعتبارها فان قلت ظاهر كلام المؤلف انحصار شرط  
 المنع عند تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي في الزاين **ح**  
 على الثلاثة وليس كذلك فقد استلحق المنع احوال  
 اخر منها عدم سبق تذكير انفرادي بكما في وصال  
 ينقلب من اسم امرأة للرجل فانما يصرف لان سبق له تذكير  
 انفرادي ومنها عدم احتياج المؤنث المسمى به باعتبار  
 التانيث اليه تاويل اليلزم بكما في رجالهم علم مذكرا فان  
 تانيثه لتاويله بالجماعة واليلزم اي يجوز ان ياق



بالجمع ومنها عدم غلبة استعماله قبل العلمية  
في المذكر كذراع علم رجل فهو مؤنث ولكن  
غلب في اعلام المذكرين ووصف المذكرين قالوا  
ثوب ذراع اي قصير فذرة كلها اموتت تركب  
على المولف قلت لقصر غير حقيقي وانما هو قصر  
بالنسبة لا ماذ كرك او كما اي فسطح من بين اقل  
هو الزيادة ولا ينتفي في ذلك ان يكون له شرط اخر  
**وتعريف** عطف على العلة المولف او الثالثة اي  
تعريف كائين **للعلمية** اي مشوب اليها ومختص  
سواء كانت للشخص كاية احملا وللجنس كاي  
اسماء لان بقية المعارف اما مبنية كالمضمر  
واسماء المشارة والموصولات فلا ادخولها في  
هذا الباب لان غير المنصرف حرب واما معرفة باللام او  
المضافة ودخولها بما يصير غير المنصرف منصرا على  
او على حكم منصرف على قول فلا يكون لهما مدخل في  
اسماء منع الصرف او موضع اي لوضع الاسم لتاكيد المعنى  
كما في اجمع واخواتي في اي ذهب اليها بعض النحاة وقد

منه ان العلم  
منه ان العلم  
منه ان العلم

وقد منا ان يمكن ان يكون هذا المضاف التاكيد  
من باب علم الجنس باعتبار معناه الكلي وهذا رأي  
اخر جازم ابن الحاجب **منه** اي ومن ذي التعريف  
العلمية **قطع او ايل** **النشور** القرائنة **على وجه** هو  
رأي المكثرين فانهم ذهبوا الي انها اسماء السور  
وخالف قوم زعموا انها حروف ملقطة من كلمات  
كقولهم ان لم ألتقط من انا الله اعلم ولنا في العول  
فان كانت تلك لقطع **اسماء** **الكسب** وقوتون  
او كان مجموعها اي مجموع تلك القطع **بنية** اسم  
مفرد كسب **وطاسين** **ميم** **بوزن** **قاييل** **وارجح**  
ان يكون يسر بوزن قاييل في ظاهره وانما بوزن **طسم**  
**ارجح** فليس كذلك قطعها وانما هذا مثل علي  
تلك اسماء الاولان منها وهي طس بوزن قاييل  
فتز لا منزلة المفرد كذلك ضم اليه الثالث وهو ميم  
ويجعل الكل اسما للسورة مثل ارا جرح هذا الذي  
ينبغي ان يقال في ظاهر عبارة المولف **الاشارة** عليه  
ووقع هذا ارا جرح هكذا بدون الف بعد الدال كما وقع في





الكشاف الذي يخط جارا لله عليه ما ذكره التفتازاني  
قال ورايهم بفتح الباء اسم بلد بفارس من عرب اربل  
ودار اسم ملك بناها **فخاكي** او **عرب ممنوع** من الصف  
**للعلمية والتانيك** كما في قراءة من قراء صلا وقاف  
ونون بالفتح فهن وكقولك يذكرك في حريم والرج  
شاجر وهلا تلاحايم قبل التقدم وفي الحكايات **مخط**  
لان هذه اعلام منقول من بفر او مركب من كلمتين بالنسبة  
بينها والامجال للحكايات في ذلك بل اعراب معين قال  
التفتازاني واجيب بان ذلك في هذه الالفاظ **صحة**  
لان اجعلت اعلاما للسور خاصة علم وذلك انها قد  
ساكنة لا عجان وكثر استعمالها كذلك فكانت نقلت على  
تلك الهيئة وفيها شدة من طحظة الاصل من جهة ان  
سمياتها مركبة من الحروف البسطة فعليها **صحة**  
من قولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر كذا قال وفيها  
يخفي ولا تكن القطع اسما من اوكت مجموع القطع  
من نحو كيمعص وجمسق **فخاكي** فقط والاسم  
اعراب اصلا لا مشاع تركيب اسم واحد من اكثر كلمتين

٤٠  
٦٠  
فلم يبق الا الحكايات قال التفتازاني وحكي عن  
يونس ان كان يجيز في كيمعص فجميعها  
واعراب صاد على ان يكون كاف مركب  
مع صاد والبواية حسو لا يعتد به **وعجبة**  
عطف على العلة الاولى او الاربعة والاربعة  
بالجدة كون الكلمة من غير كلام العرب علم  
اما بالرفع على ان خبر مبتدأ محذوف ولم  
مضاف مقدت اي هي عجة علم وعليه  
لفظ عجة المتقدم منور واما بالجر على ان  
يكون مضافا اليه لفظ عجة السابق وعليه  
فلا يكون منفيا وهو احسن اي وعجة علم في لغة  
الجم حتي لو كان الاسم الجمي ليس بعلم عند اهل  
ثم استعملت العرب علما لم يعتد به فلو سوي بياض  
انصرف لفوات كونه علما في اللغة العجمية  
ان هو اسم جنس عندهم وانما اشترط هذا لانه لو كان  
غير علم عندهم قبل لام التعريف **فخاكي** فاضافة فيضعف  
اصل العجة لو غلب في كلام العرب ما ذكره في خلافه



كان علما عندهم قال الرضي وليس هذا النظم  
بل انهم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام  
العرب او في الامم العلمية سواء كان قبل  
استعماله فيه ايضا علما كابرهم واسمعيه  
او كقائلون فانه الجليل بلسان الروم  
سمي نافع به روي عيسى لجوده قراته واطال  
علي عبارته رحمه الله **غير لاني ساكن الوسط**  
**بل انني في القول القوي** **فص في نوع** **الان لاني**  
ساكن الوسط خال من التانيث في اي  
ذلك القول القوي **ولجام** **علما** **ان العجم**  
يسد علوه علما وانما هو عندهم اسم جنس **لاني** **لاني**  
تجمل في فم اللدابة ومنع ابراهيم للزيادة على  
وطلب بلاويهم مفتوحين وكافي وهو ابو نوح  
لاني **الوسط** **وجوز** **جيم** **ضمي** **اسم** **بلدة** **وان كان**  
ثلاثا ساكن الوسط لوجود التانيث والمثل في حكم النسخ  
في مثل ملك جوسم تحتها ولم ار من ذكر في الساكن الوسط

غير ان الحاجب والنحوي جوز فيه الوجهين مع  
ترجيح الصرف قال الرضي وعند سيبويه والنحوي  
النحاة ان تحرك الاوسط لاثير له في الجملة  
فهو ملك عندهم منصرف مستحتما كنوع ولو  
فهم يعتبرون الشرطين المتعينين كون العجمي  
علما في اول استعمال العرب له والزيادة على  
الثلاثة وهو اولي وذلك ان تحرك الاوسط في  
المؤنث نحو سقرانما اثر لقيام مقام السال مسددا  
التانيث واما الجملة فلا علامتها لاجية تيسر  
شيء بل الجملة بمجرى كونها ثلاثا ساكن وسطا او  
تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن كلام  
العجم لان التركيز عليهم على الطول ولا يراعون الاوزان  
الحقيقية بخلاف كلام العرب **جمع** **عطف** **على** **الموسى**  
او الخامسة على هيئة مفاعيل من حيث كون مفتوحا  
بفتح مفتوح بعد حرف آخر ليس الف الجمع ثم ثلاثة  
احرف اوسطها ساكن فصدق على نحو **ثاني** **صا** **ه** **ه**  
مفاعيل كما ذكرنا لان الاوسط هنا مفقود قبل نحو **ه** **ه**



وما جد ولو كانت مماثلت في الهيئة لمفاعيل  
تعد الجوار **فجاء** نحو هو لا جوار **فجاء** الجوار  
فان هذا وان لم يكن مماثلا لمفاعيل لفظا لكنه  
ماثل لما تقدم في الاصل في الماويل جوارى بضمة على  
الياء المكسورة ما قبلها وفي الثاني جوارى بفتحة على  
الياء المذكور نائبة عن الكسرة فاستثقل ذلك  
فحذفت الياء وعوض عنها التنوين عند **سبوت**  
والجمهور او حذفت الحرك التي حدثت فيها  
الثقل وعوض عنها التنوين عند المبرد وهو  
لا يلو صم التعويض عن حركة الياء كما ان التعويض عن  
الالف في نحو موسي وعيسي او لا انها لا تظهر  
بحال واللازم في منتف والمزوم مثله هذا الذي  
قلناه من مماثلة جوار لمفاعيل في حالتي الرفع والجر  
ثابت في القول المعروف الذي ذهب اليه الجمهور  
رفعا فقط في القول الآخر الذي ليس معروف واما في حالة النظم  
الفتحة عند هذا القليل في الياء خفها كما تظن في حالة النصب  
اجماعا وقد شيرنا في اثناء التقديم المتقدم الي اجوابك

٩٢  
٦٢  
التي هي وعلية ذلك جاء قول الفرزدق فلو كان عبد  
مولى هجوتة يكن عبد الله مولى مواليا **والقول بان**  
تنوينه اني تنوين مثل جوار **للممكن** **اللائق** كما ان  
الياء الزجاج تمسك بالياء لما حذفت زالت صيغته  
سقط الجمع وصار الاسم في اللفظ بجناس وسلام من  
الاحاد فدخل تنوين الصرف **رَفَع** اي جعل  
زائلا فاسد لا يلتفت اليه **بشهادة الكسر على**  
**والمحذوف** حكما يعني ان الياء انما حذفت  
لعارض التخفيف وهي منوية بدليل ان الحروف التي  
قبلها وهو التاء لم تحرك بحسب العوامل لزم الكسرة التي  
كانت موجودة قبل الياء ونقلنا هاشام في مخفى  
اللبى يذهب الزجاج عن الاخفش قال وقد وافق على  
انه لو سمي بكتف امرأة ثم ستر تخفيفا لم يحذفها كما جاز  
هذه وعلى انه اذا قيل في جبال علم الضبيع وهو من قبيل  
الموتث بعد ما سمي به رجل جيل بالنقل لم يمتد في صرف  
قدم على الرجل ان حركته تكون هزلة جبال منوية **التي**  
وحاصلا حذفت تنوينه في حكم التانيث جوار كذلك يمكن



القطر  
ما يصاب في الكتب

عروني لك لان لنا قاعدة ثمه ان ما على  
هذا الوزن ما لا يمنع من الصرف الا لجمعته  
يتحقق فيه كونه لالة مفردة فقد ناهيها لئلا  
يخدم القاعدة وقوله علي اكثر يشير الى  
نقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرف  
واكثر من ذلك عليه واطئت مقدم علي للثاني  
وتركيب عطف جمل الاولى او السادسة ظاهر  
الاخفي احترازه عن نحو ضاربت فان شدة امتراج  
التأنيما قبلها حتى صارت كالجزء منه او جئت  
للتركيب خفاء فان اسمي بها لم يكن المنع مستهدلا  
في هذا التركيب بل الي العلمية والتأني بالقاء  
علم اي ذوعلم والا فالعلم نفسه لا يصدق علي  
التركيب حتى يوصف به وانما شرطت العلمية  
في التركيب ليكون لازما فيعتقد به عند اللزوم ولعلم  
تلك العلمية لكان التركيب عرضة للافتكاك والنزاع  
غير اضافي نحو عبد الله لان الاضافة تجعل غير  
المذموم صرفا وفي حكم المنصرف فلا يستقيم ان يكون



التركيب بها ما نأخر من الصرف ولا نحو خونا يط  
 شر ان كان الحكايت تقتضي ابقاء الالفاظ المكية  
 بها على حالها فيتعذر لا عراب وضع الصرف انما يكون  
 في محراب وقضية هذا ان يكون مثل تأبط شران  
 قبيل المبنيات المحكية كما صرح به بعضهم قبل الخ  
 ان الجملة من حيث هي جملة مبنية بل عذبت  
 قسما رايها من مبني الاصل وان كانت اجزاءها  
 معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع  
 اسما واحدا مستحقا لان تحريك الالف على  
 اخره كجعلك كذا لما كان الجذر الاخر من تأبط  
 شران متغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصبة  
 امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصارا على تقدير  
 فيكون من العربيات التقديمية كما من المبنيات واغتر  
 بان الحكايت تقتضي اعتبار التعذر ظاهره  
 اجزاء الجملة فلا يلائم حفظ مع ذلك كونها اسما  
 واحدا فلا يحكم عليها بمنع الصرف وينتهي من  
 المحكي الذي لا يدخل في باب منع الصرف

طلب المحلل المسمى  
 به من قبيل المبنيات

عليها على القول المأخوذ فانه كان قبل العلمية مبنيا  
 بسبب تضمنه للحرف كما ستعرفه ثم نقل الى العلمية  
 فنحو فظ بعد النقل على رعاية الحال السابقة عليه  
 والقول الاخر ان يجوز اعرابه غير منصرف لانه في حال  
 العلمية لا يزال تضمنه للحرف فيكون كجعلك فخرج  
 متوعا من الصرف **والف** من زيدتان وهذا عطف  
 على العلة الاولى او السابعة شرط كما نال اي  
 اللفظ الذي كانا فيه **اسما** الا صفة واسما حلا  
 من مجموع اللام وفي بعض النسخ اشبه ان خبر كان محذوف  
 والاداعي اليه اصلا العلمية سواء كان على صيغة فعلا  
 يقع الفاء **مروان** او غيرها كعمران وعثمان وطفان  
 وعد بن هشام في تغنيهم قول النخاعة يمتنع سكون  
 من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية  
 والزيادة ما اشتهر بالصواب خلافا قالوا وانما هذا قول  
 المتوفيين فاما البصريون فلهيهم ان المانع الزيادة  
 المسببة بالقي التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي  
 ان تلحق بواع الصرف ثمانية لا تسبعة وانما سطت









انما في البسملة صفة بل بدل والرحيم نعت له  
لاسم الله تعالى ان لا يتقدم البدل على النعت ولا اسم  
ان موضوع بآراء المعجز لا الثلاث وتكون مبتدأ من الرحيم  
لا ينافي علمه كعالي وحسن وصالح وحار وقيل  
ابن هشام واذا قول النحوي ان اقلل الله رحمتهم  
لم لا وقول ابن الحاجب ان لا يختلف في صرفه فخرج  
عن كلام العرب من وجهاين لانهم يستعملون صفة ولا  
يجوز من الالف في الضرورة **وهو سلك** اي لم يخل  
منع صرفه على التاني لان وجدا فعله وانفتحت  
منه فعلا تامة وفيه ظان بني اسد قاطبة يصرون  
ويقولون في مؤنثه سكرانة ونادى برحمتي السرب  
من المناد منه في الشراء فلم يختلف في صرفه لوجه  
فعلا تامة حيث قالوا في هذه المعنى تامة وانفتحت  
فعلية منه حيث لم يقولوا امرأة ندحي وان نادى من ندم  
ندامة فمنوع من الصرف كالتقاء فعلا تامة منه  
فعل وقيل جمع لانهم جعلوا النون في ذلك ما جاء في  
ومؤنثه فعلا تامة في قوله اخر فحلي فعلا تامة ان امة

ودجنانا وسختنانا وسيفنانا وضحيانا وصونا  
حانا وعلانا وقتونا ومصانا وموتانا ونادانا  
واتبعنا نصرا والجبلان بحا مهيمة ومحدث  
العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدجنان  
بل مهيمة وجيم اليوم المظلم والسختان بين  
مهيمة وخا مهيمة اليوم الحار والسفیان الرجل  
الطويل المشوق كانه من السيف والضحيان  
بضاد مهيمة وخا مهيمة وطناة تحتية  
اليوم الذي لا غم فيه والصوحان بصاد وحا  
مهيمة البعير اليابس الظهر والعلان بعين  
مهيمة الرجل الكثير النسيان وقيل الحقير والقنوان  
لقاف وسين مهيمة الرقيق الساقين والمضامر  
بميم وصاد مهيمة اللبم والموتان البليد الميت  
القلب والندمان المنادى والنصران واحد  
النصارى وقيل متذكر عليه لفظ اخر لها  
خمسة لغات في خصان البان في كسر البان كبير  
الاية ومنظم ذلك الشيخ بر الوين ابن قاسم فقال



من تلامذتنا لا يأت بقوله وزن فيهم خم صانا  
 على لغة ولباناً ووزن فعل هذا عطف على  
 العلة الأولى والثامنة خص بين أي خص الفعل  
 به أي بـ كل الوزن على معنى جعل الفعل من  
 بين الكلمات فيكون بـ كل الوزن فيكون الباء جارة  
 للمقصود على ما هو استعمال العرب في السماع وفي  
 بعض الحواشي أن ضمير به عائد إلى الفعل  
 أي خصن كل وزن بالفعل على معنى أن ذلك  
 الوزن لا يكون إلا في الفعل فيكون الباء جارة للمفعول  
 عليه على ما وقع في المواضع من الكشاف ولكنه خلاف  
 السماع وإنما شرط هذا الاختصاص لأنه لو كان الوزن عاماً  
 عنه بان يكون تركب بين الاسم والفعل لم يورط طلقاً  
 خلافاً لليونيس في منع خروج عمل وعضد وتقول علماء  
 ولا أن كان منقولاً عن الفعل خلافاً لجيسه ابن عمر  
 في منعه ضرب مسمى به كقول بفتح الفاء وتشديد الهمزة  
 مع الفتح فإن هذا الوزن لا يوجد في الأسماء والأفعال  
 إلا في الأفعال وهذا مبتدأ وهو موحك وذلك

اسم ما قال الشاعر سقى الله أمواهاً عرفت مكانها جراً  
 وملكوا ما ويروا الغمران وهك كلها أبا بركة كذا في  
 الصحاح وحل بحجم كغراب ملكوم كمضروب بـ  
 كما تقدم ضبطه من التبت وهو الأسراف في الغمر  
 بغين معجمة كفسل **فخصم** معطوف على التبت  
 المتقدم وهو بخا وضاد معجمين اسم رجل قال  
 الجوهري وهو اسم الغبوس عمرو ابن تميم وقد  
 غلب على القبيلة يرعمون غم أما سموه بذلك لكثرة  
 الخصم وهو المضع لأنه من انبئة الأفعال في الأسماء  
 وخصم أيضاً اسم ما قال الجوهري لا اله الا الله ما سكتنا خصماً  
 منقول من الفعل كما عرفت فلا يقع وجودها  
 بالأسماء على وجه النقل في دعوى اختصاص  
 الفعلين لك ومنقول خبر عن يربسا وخصم وخبر آخر  
 محذوف وسلم مبتدأ وهو يسين معجمة واللام اسم  
 موضع بالشام ويقال النبيست المقدس من تجل خبر عن شلم  
 وكوت من تجل لا يحسن جواباً عما أراد ذلك الكلمة  
 نقضاً على ما تقدم من أن الفعل يختص بوزن فعل ومقول بعض









فعل هذا من قبل الاستعداد كما قلنا والافن  
 الممكن ان يقع عدل فيما هو من صيغ اوزان  
 الفعل المعتمدة في المنع فيبقى الاسم الذي كانت العلم  
 فيه مؤثرة بعد زوالها بالتشكيك الحادث بالاسباب  
 اصلا فيما كانت العلمية شرط فيه لزوالها  
 بزوال شرط الماتري لترخاها ابراهيم ان انك لا يبقى  
 فيه العجمة المانعة من الصرف الزوال بالافن  
 شرطها وهو العلمية وكذا ما هي شرط فيه  
 سبب جيل فيما كانت العلمية مؤثرة فيه وليست بشرط  
 كالعد او من الفعل اقول هذا خلافا لسيبويه  
 حالة تكوني لا خلافا ومخالفا على توليد المصدر  
 بالوصف او التقدير خولف ذلك خلافا وكلام سيبويه  
 للتبيين فهو خرم من هذا محذور في المراد في سيبويه  
 في نحو امر اي في كل وصف جعل علامة تفرق بين  
 مع زوال العلمية **للم اصل** وهو الوصف الثابت  
 قبل العلمية وان كان لا يوافق اعتبار الوصف  
 الاصلي وهو العلمية وينص اي ينص

اللمح  
 رعایت

صرف ان يقع في قولك رشت بنسوة اربع حيث لم  
 يعتبر الوصف ما نكالكونه عارضا غير اصلي لان  
 اربع من اسماء الاعلان وهي ليست للصفة  
 في الاصل **فمنع ادم للقيد** من الصرف حيث  
 اعتبر الوصف فيه لانها لما كان الاصل وضعها  
 للصفة وان خرج لان عن الوصفية بالغلبة  
 فبان لك فائدة للتقييد بالقيد وحاصلها ان  
 اعتبار الاصلية في الوصف دار معها وجودا في نحو  
 ادم للقيد وعلما في نحو اربع فينبغي ان يعتبر  
 اصلية امر في الوصفية لعدم المعارض لها بعد التشكيك  
 وليس المراد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد  
 زواله في حمة العلمية حتى يكون معني امر  
 يخص في حق بل الملاء انه كما الثابت لكونه اصليا  
 مع زوال ما يضافه من العلمية حية لوارثها  
 الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى اللفظ لزوالها  
 ولا يلزم اي لا يلزم سيبويه صرف نحو افضل الجوه  
 عليها حالة تحريكه عن من بعد التشكيك يتعلق بصرف







تصغيرا دور للوزن والوصف الواقع بسبب  
التصغير خليف <sup>اي حقيق</sup> وهذا خبر المبتدأ الذي قد  
وكونه يتعلق بهذا الخبر اي والتصغير خليف  
لاجل كونه وصفا يالا خلا للعلمية بحيث  
كان ينبغي ان يمنعها من التأثير من اياتها ان  
الوصف يقتضي العموم والعلمية تقتضي الخصوص  
لكن لم يجعلوه فخلوها في كموا بمنع طاحنة مصغرة  
الصرف لما منعوه كبرا كانهم جعلوا المصغر ينال فيقو  
النون والموحدة لقباً فلم يجعلوه وصفا محضاً بل  
علم موصوف والعلم الموصوف لا يخرج بالوصف عن العلمية  
الان انك تقول جارية طاحنة الحقير كما تقول جاني  
طليحة فلا تضاد بين التصغير والعلمية لان الذات  
باقية وغاية الامر ان انتم اليها وصف فلا بد وهو الحقير  
فلنظروا هذه الصفة جمع جمع تصحيح والنظر الى العلمية  
من الصرف ولذا قال المؤلف في الصرف قوة وهذا المصغر  
ذكرها الرضي عن بعضهم واستثنى ان الوصف المعتبر في ذات  
الصرف هو الذي وضع صحيح ليتبعه لما يخصص الذات المعتبر

منافاة العلمية للمصفة ونحو احاد عطف على  
الممنوع اي يصف نحو احاد بعلمية لم يذكر  
لمؤث فانه يمنع عند جعله علماً للمؤث من  
الصرف للعلمية والتأنيث واما ان يجعل علماً  
للمذكر فليس فيه العلمية ومعنى بعد ان  
غير موجود قلت وهذا الذي ذكره المؤلف  
ليس من ذهب الجمهور واما ذهب اليه بعض النحاة قال  
في التسهيل بعد ذكره للمحدولات من احاد ونحو  
ولا يجوز صرفها مذهاً بها مذهب الاسماء خلافاً للقل  
ولاشك في عدم التسمية بها خلافاً لبعضهم وطلق  
الممنوع برفع المضاف عطف على نائب الفاعل من قوله او  
وصرف الممنوع او على قوله نحو احاد والمعنى  
جميع ما لا ينصرف من غير استثناء باللام اي صرف تشبب  
ادخلها معرفة كانت نحو مرتب بالماجد او زائدة كما  
في الداخلة على زيد في قوله ايت الوليد بن يزيد  
مسار على عندهم والاضافة نحو مرتب بامرهم ومساجد  
الله بنا على ان الاسم دخل على غير من خواص الاسماء



فقابل سبب الفعل فجمع إلى أصله من الصرف في استخراج  
 بالكسر مع علم انصرافه بناء على ان الكسر لم يزل عنه  
 لا يتعذر والفتون للعلتين فليكن كان وال  
 الفتون هنا الالام والاضافة لاجل العلتين  
 زالت من جيب منع الكسر فدخل وهذا قول الأكثرين وتم  
 قول ثالث فصل وهو ان كان منع الصرف في كل  
 قائم مع وجود الالام والاضافة كالمساجد وساجد  
 لان المؤثر الجمع المتناهي وهو باق في مجز بالكسر  
 منصرف وكذا ما كان بهذه المثابة وان لم يكن اما قائما  
 كما في ابراهيم لذهاب العلمية التي هو شرط فهو منصرف  
 وبالتناسب عطف على باللام اي وصرف الميم <sup>بالتناسب</sup> بسبب  
 كقراءة نافع والكسائي سلاسل او غللا وسجرا خرف سلاسل  
 لما انضم إلى اسماء المنصرفات رعاية لتناسب الالفاظ المجمعة  
 وكقراءة العشر ولا يغونا ويعوقا صرا لينا ساودا  
 سواعا ونسرا والتناسيل من طلوب في كلامهم وبالضرورة اي  
 ويصرف ايضا بسبب الضرورة لكن قد تكون الضرورة  
 موجبة للصرف كقولهم ويوم دخلت الخلد خلد

ان لا يحجب فيه عن الصرف لان الوزن لا يستقيم  
 بدونه وقد لا تكون موجبة كقولهم اعدوا كذا  
 نعمان لنا ان ذكر هو الملك كما ذكرته يتضوع  
 ان لو بقي هنا نعمان على مع الصرف لم يتكسر الهمزة  
 الا ان يكون فيه الزحاف المسهي بالفت وهو  
 قبيح عندهم فدعت الضرورة الى الصرف لتحصيل  
 امر متحسن قال النحوي ولا يصرف ما فيه الف  
 المقصورة لعدم الضرورة قلت يحق لان  
 الفتون حرف ساكن كما ان الالف كذلك  
 فلا حي الى ان يحذف ساكن ويوحى بساكن  
 اخر وهذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين في  
 الحكم وليس كذلك فان الالف لا يقبل الحركة والنفر  
 الساكنة تقبلها وقد تدعو الضرورة الى نقل  
 حركة متحرك الى ساكن متفك لا يتاخر الوزن الى  
 به فيحذف الالف ويوحى بتفتون الصرف  
 ليتاخر النقل كما قال الشاعر علقها عني ان  
 اشتد خفت والفتي بالاقبال اعراضا فتامله





خلا فاللغو في اي المطابقة او الجها عن الكيفية  
في فعل من كذا فانهم لم يجوزوا صرفه بناء على ان  
مع مجرورة كالمضاف اليه افعول لا يكون ما هو كذا  
المضاف قال الرضي والاصل الجواز والكلام في  
الضرورة و فرق بين المضاف وما هو كالمضاف  
وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ان الخلاف  
في افعال التفضيل مطلقا ولكنه لم يصح بان المخالف  
في هذا الكوفية من العكس وهو منع المنصرف  
الصرف لاجل الضرورة **خلاف** اي الكوفية في  
تجويد ذلك لا يطلقا بل في مجزى العلمية **دفع**  
من الاسباب لغيرها فاعتبروها مستقلة بالرفع من الصرف  
**وردا** في قول الشاعر وما كان جحش والاس  
يقوفان مرداس في جمع لا يرد على البصر من الله  
اما معارضة **نحو** اي رواية من روى البيت يقوفان  
في مجمع او شاذ لا يتبع في الاحكام على مثله وفي الامرين  
الموافقان الرواية بذلك متية في الصحيح بلا شك والرواية  
بتقدير بوقها لا تماضها واما الثاني فلا نعم لم يستند

هذا البيت فقط بالنسبة واعليه سواء كقول  
طلب المزارق بالكتاب ان هويت بشي غالية  
النفوس عندهم وكقول الآخر وقائلة ما بال ادق  
بعد ما صحا قلبه عز اليه وعن هند وبيت  
اخره انسا د بعضهم في هذا المقام قول الشاعر  
ومن ولد واعار ان والطول ون والعرض  
فقابل للنزاع لجواز ان يكون منع عام ككونه اسما  
للقبيلة فغير العلمية والثانية ون والطول  
لا يدفعه لانه ن كرا اعتبارا للحي و لما كان  
الاسم المعرب على ثلثة انواع مرفوع ومنصوب  
ومجرور **دفع** المولف في كل نوع وما يمثل  
عليه من الاقسام ويداء بالرفوع لانه علمية  
الكلام فقال المرفوع ما استعمل على علم الفاعلية وقد  
علمت فيما تقدم ان علم الفاعلية هو الرفع وان الرفع  
يكون بالضم والواو والالف فانه ان المرفوع ما استعمل  
على واحد من هذه الامور كقام زيد وذهب الجحش وجر  
الخالدان الفاعلية استدلوا بها اسما صريحا كان كذا قائما



او ما ولا به بسبب وجود حرف صد في كقول  
 يسر المرء ما ذهب اليه اي زها بها او يدونه نحو  
 ان الذي كفوا سوا عليه وانذرهم ام لم تنذرهم  
 اذا اعرسوا خبرا والجملته فاعلا للسوا اي  
 مستوعبهم لانك وعد من فاعل اسم بالتاء وليد  
 حرف صد في ولذا قال ما لم يكل وقال المنذرين  
 ليكل النسبة الواقعة في الخبر كما روي في الاشياء كقوله  
 مجرى الفعل نحو قام زيد وهو حذر لغيره مثل قيام  
 فان المنذرين الجملة المكينة مرقام وفاعل كذا في  
 ضمير مستتر لا مجرى الفعل وهذا كاسم الفاعل نحو قام زيد  
 والصفة المشبهة نحو حسن اخوك فاعل التفضيل نحو  
 مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد  
 وفي بعض الحاشي واسم المفعول وهو مفعول ان المفعول  
 لا يراه فاعلا كما ان مخشي ومن قال قال زيد وانما قال  
 انهم اي طريق القيام به باعتبار كون المنذر على صيغة  
 المبني للفاعل المفعول به ليدخل هو قائم حقيقة  
 نزيل وليس كذلك نحو قريش ومن الجمل والمجمل

الضدين فان هذه وامثالها من قبيل الفاعل عند  
 النخاة لان صيغة المنذر في الكل صيغة المبني  
 لمقام به وان لم يكن قائما به في بعض الصور وهذا  
 الطرف لغوي يتعلق باسمه ولا يجوز ان يكون مستقرا  
 صفة مصدر محذوف اي اسنادا كائنا عليه علي  
 نبح القيام به وان جوزه الرضي في عبارة الكافية  
 لان الموصوف بالطرف كالموصوف بالجملة لا يحسن  
 في غير الضرورة اما ان يكون مفعول محذوف من اوجه وهذا  
 مفعول هبنا فخره كذا القيد مفعول لم يسم فاعله  
 نحو ضرب زيد وبكر مضروب غلاما والجرحا في  
 والتمسح في جماعته اليك كرويت هذا لقيد ان شاعرا  
 عندهم فاعلا صطلاحا ولا حاجة في الاصطلاح وهو  
 اي الفاعل واحد فقط اي لا يجوز ان يتعدى فيرفع اسما  
 مختلفان او اكثر كجملة الفاعلية لفعل واحد بطريق الصا  
 فخرج نحو قام الزيدان ونحو جاء زيد اخوك عند من يقول  
 عامل البدن او البدن من واحد ونحو قام زيد وعمر  
 وانما كان كذلك لان النسبة الفعلية لا ترفع اليه الي الفاعل



جهة الماناد وهو لا يختلف فلا يتعدى الفاعل بخلاف  
 نسبة الى المفعول فانها على جهة التعلق  
 والتعلق بخلاف جهات ان قد يتعلق الفعل  
 بالمفعول على انه الذي فاعل وهو المفعول المطلق  
 او الذي فاعل وهو المفعول او الذي فعل  
 فيه وهو المفعول فيه او الذي فعل الاجل وهو  
 المفعول او الذي فعل معه وهو المفعول معه  
 وتواهق رجلا هايداها جملته اريد بها لفظها  
 وفي هنا مبتدأ يسير بك كالم في قولك او يصف  
 اتمنايت بعها غير تواهق رجلا هايداها وراي  
 لها قتب خلفا الزبيلة ركاد في وهو من اشاد  
 ميبوب والمواهقة المباراتية السير تقول تواهقت  
 الما الى سارت وتعارضت في سيرها فكانت حلي  
 هذه الما ان تعارضت في سرعتها الخطو ورايها  
 خيرة قتب ولها صفة لقتب في الاصل تقدم فالتص  
 على الحال من فاعل انما تكون الحال من فاعل او  
 مفعول ولا اخبر قلت هو في المعنى المفعول ان هلاله



بليغ اي ولا يسهل كقتب اي يسب  
 حال من فاعل تواهق وركاد في صفة لقتب اي  
 تابع وخلف الزبيلة تعلق به والمزان بالزبيلة الا  
 الممولة اي المتبوعة من قولهم زط هذا هذا الا  
 تبعد كما ذكره في القاموس وهو من وضع الظاهر  
 موضع المضمير يد الشاعر ان الماناد شعر الخطو والغير  
 لا يفارقا بل راسه عند مواخيرها كالقتب المحمو  
 خلفها وفي العجايب اي يروي خلف الحقيبة  
 مكان خلف الزبيلة وهما كنايةتان عن الكفل  
 هو كخطبة اي حاله تساوي طر في المفاعلة  
 حقيقة في ان كل واحد منهما فاعل باعتبار مفعول  
 به باعتبار كناية فوك ضارب زيد عمرا فالضرب  
 كما وقع من زيد على م وقع من عمر على زيد فاذن لا يري  
 هلا بليت ناقصا لما اصلناه من ان الفاعل لا يتعدى  
 اصالة ووجد التنقي في قلاشير اليه وتقريب انا انسلم  
 ان قوله رجلا هايداها هو الفاعل اي حالها فاعل اولها  
 هو مفعول كلف اعطي اعلم الفاعل في هذه الحارة ظل



إلى أنه فاعل بحسب المعنى كما أعطى الفاعل على الفعل  
 منظر إلى ذلك في قول الشاعر قد ساء له الحيات  
 القَدَمَانِي رواية من نصب الحيات ولا يكون المفعول  
 الصريح الذي لا يتأتى فيه اعتبار كونه فاعلا  
 قد يعطى أعراب الفاعل عند من اللبس كما في قوله  
 إن من صان عققا المسوم يلقى من صان عققا  
 ويوم، فما نحن فيه أو ساءل على أن يراها مفعولا  
 من رواية يراها بالياء وهو رواية السيرافي كما قيل في  
 ابن هشام في خواص التسهيل الثبوت العوفي لابن الجني  
 جونا البصر يوم في خاصم زيد عمرا فاعل في الضم  
 حملا على المعنى وأنشد سيبويه لاوس تهاق جلاها  
 يراها قال ابن هشام فعلى هذا يجوز في الاختصار  
 زيد عمرو وان لا ضرورة في البيت وحكي المنار عن  
 قوم من النخوين خلاص من يراهم لان كلامها مفعول  
 ان كلامها فاعل الج هنا كلامه وقد اسبقت ان  
 قول المؤلف هو ان الراجح خبر قوله تهاق  
 يراها هذا لوجه الذي ذكرناه من التحريم ثابت

**مع وجوه آخر** يمكن تخرج البيت عليها فيقال  
 يراها مفعول اعرابا فتحة مقدمة على المفعول  
 لغة من يلزم المثني المالف طلقا و فاعل محذوف  
 اي تهاقها يراها او خبر مبتدأ محذوف والجمله  
 استينافية جواب سوال قد مر كما نالما قال تهاق  
 رجلاها قيل، والذي تهاقانه فقل يراها اي  
 المواقف يراها او يقال لاها موقوف على رجلاها  
 وحذف في الحاطف والمفعول اليك تهاق رجلاها  
 يراها ويهاها رجلاها **ولكون علامة التنبيه**  
 وهي المالف **وعلامته الجمع** وهو الواو **في القفل**  
**ضمير الفاعل** حيث تقول زيدان يفعلان والزيدان  
 يفعلون **لاجماع** اي لا يجمع الفاعل الظاهر  
**في الاستعمال المفسر** وفي لغة الكثير فلا يقال  
 يفعلان الزيدان ولا يفعلون الزيدون علوان  
 يكون اسم الظاهر فاعلا لما يلزم من تعدد الفاعل  
 المصالة وقد مرابطا لدوات مع مثله في الظاهر  
 واسد النجوى الذين ظلموا خرج علي خلاف ذلك



فقد جوس في المية ان يكون الذين ظلموا مدفوعا  
بدلائل او اسروا او واسمعو او مبتلا  
خبره اسروا او قول محذوف عاملة في جملة  
الاستفهام اي يقولون هل هذا او خبر المحذوف  
اي هم الذين اوقعا لا يقول محذوف فواو ان يكون  
منصوبا بذكر من مفعول ياتيم او على ضم ادم او  
اعني وان يكون مجرورا بذكر من الناس في اقتراب الدلائل  
او الهاء والميم في لاهية قلوبهم فله عشرة اوجه  
**مخلاف الثاني** نحو قاست هذا **الفا حرف مجز**  
**علامة** للتانيث فلا محذوف في مجامعها للدلائل  
الظاهرة فان قلت قد ذهب الجلولي الى  
انها اسم فاذ لا تصنع قلت هو حرف لا جماع كما هو  
به ابن هشام قال وعليه في الظاهر  
بعد ان يكون بيا او مبتلا او الجملة قبل خبرها  
قال ويرد ان البدل صلح للاستغناء به عن البدل  
منه وان عود الضمير على هو والصحة نحو اللهم صل على  
محمد وآل محمد والرحيم قليلا كذا تفعل الخبر الواقع جمل قليل

٧٧  
٧٦  
ايضا يعني والبدل في مثاق مستند اليصلح للبدل  
منه عن البدل مستند ان لا يقال قام هذا غالبا  
ومثل قامت ههنا الكثير والسياع بحيث  
هو لا يخفى فلا يحسن تخرج جرد على ما يقتل استغناء  
واشار المؤلف بقوله في الفصح الى ان من  
العرب من جعل الالف علامة للتانيث  
والواو علامة للجماعة لا ضمير الهمزة فيكون  
كل منهما حرفا كالتاء التانيث فتجاءع الفاعل  
الظاهر وفي لغة طي وازد مكنونة وما  
لحارث فيقولون قاما اخوكم وقاموا اخوكم  
وتخرج عليها الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة  
بالليل والليل ملائكة بالنهار وان اقال اهل  
هذه اللغة قاما وقعدا اخوكم وقاموا وقعدوا  
اخوكم واعلموا احدهما في الظاهر وجب ان يقال  
في الاخر ضمير مستتر مع الياء قال في المعنى وهذا من غرائب العربية  
اعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين يعني في قوله تعالى هم  
وصواكثير من الاخر مع الياء في هذه اللغة قلت لم تكن الالف في







عليه للتساوي في المضار والرفع والخفض  
 الثالث رد اللام في رتاني لعدة لبعض الحركات  
 في الالف ان حركتها التاء كاللازمة لانها لا اجل  
 الف التي بعدها وهي كالجزء من الكلمة ومن  
 يرد اللام وهي لغة الاكثرين من ظلال الحيات اصل  
 هذه التاء الساكنون وان الحركة عارضة والرفع  
 عين الفعل في نحو قولك لا تكل منها لما حذف  
 من نحو قولك لا تقا السالكين فلما حركت اللام  
 لا اجل وجود الالف بحركة لازمة من حيث ان هذه  
 الالف ضمير الفاعل المنزلة منزلة الجزء من الكلمة  
 العين لا تنفرد الموجب لنهاها ولم تعد في نحو قول  
 الحق وان تحركت اللام لان حركتها عارضة من حيث  
 ان التائفة منفصلة ليست كالجزء من الكلمة الخامسة  
 الفاعل الالف ثنية الفعل في نحو القيا لان المرد  
 الثاني لفاعل الالف في الفعل السادس من جمع الفاعل الجمع  
 الفعل نحو من ار جعفر ان البلاد ارجعتني ارجعتني  
 واللام فيكم في الذي قيل ولا يخفى ان السابعة تاتي الفعل

لاجل تاتي فاعلة نحو قامت هذه التاء من الفعل  
 والفاعل منزلة اسم واحد او فعلا واحدا وذلك  
 نحو حينئذ فقيك كيب مرجب وهو فعل واحد  
 وهو اسم وغلبت التسمية لشرف الاسم فصارت الجمع اسما مبتدأ  
 وابتعد خبر وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل  
 فصارت الجمع فعلا وابتعدت فاعلا لئلا لم يتغير ذاعن  
 الافراد والتذكير قال حينئذ هذا والذين يقرؤون القرآن  
 الذين هموا والذين هموا التاسع النسبة اليها جميعا القوم  
 في النسبة اليها كنت كنتي فالحقوا يا النسبة اليها  
 مع فاعله ولو لا انه كمن لم يكن ذلك واشار بقوله كنتي  
 لما وقع من قول الشاعر فاصبحت كنتيا واصبحت عاونا  
 وشخصا المراكنت وعاجين وفي الصحاح قال ابو  
 يقال للرجل الاشاع هو كمن كان في نفسه قولك كنت في سبيل  
 كذا وانشد البيت والعاجين الرجل الذي يعض معتمدا  
 على الارض من الكثرة السبوس في اللها وسمنها من العرب يقول  
 كوني حينئذ اضاوتك كنت واخبر الواد حيث  
 قال ابو عمرو يقول كمن في المضافة اليك كنت هذا انصت



وجد نصيحتي في قول المؤلف لسبب كل  
ان غاية ما يتخيل فيه قصص الحكايات ولكن عند  
شان لان المفرد لا يحكي في غير الاستفهام واسمع  
حكايته في ذلك محمول على الشذوذ كقول  
القالين غني من ثمران وقولك ليس بغير ثمران  
على من قال لك من ثمران ومن قال ان في الليل  
قشيا قلت انما ذلك حيث تكثر الحكايات بغير القول  
نحو ما ذكر من المثالين واما حيث تكثر الحكايات بالقول  
فلا شذوذ وهو هناك لان المقدر والتقدير وقول  
الشاعر كتنيا العاشر ما تها معاه قول الفرس والدار  
بلا قوم وجبر لنا كما نوالهم فان الزائد هو كذا  
لكن لما كان الفاعل كذا لم يستلزم حتم زيادة ما مع الكا  
في العبا وفيه نظروا بخفي انما يجوز الحكم بان كان  
قصصها الدلالة على المضي وخبرها محذوف واسفل  
اعني لنا والجملة صفة فلا زيادة اصلا للحادث  
منه العطف على ضمير الفاعل في قوله ليل اليل  
على ما هو كذا الكلمة فان قلت هذا لا يجر فيها اجازة

ايضا

العطف عند تأكيد بمنفصل نحو قم انت وضد ان  
العطف انما هو على الفاعل لا على تأكيد قلت  
السؤال مقوي واما اجابوا من انهما الذا المنفصل  
ليكون العطف في الصورة كما نرا على التأكيد لا  
يخلو من ضعف الثاني عشر منع تأكيد تأكيد الفاعل  
الذي هو ضمير متصل بالنفس والعين في نحو  
نفسك واقعد عينك والكلام فيه كما سبق  
تعليل وسوالا وجوابا ونظرا ان اتقدرك ذلك  
ظهر لك وجد المسكتين المتقدمتين احدهما  
الجائزة باتفاق وهي قولك ضرب غلام زيد كان  
لاصل في الفاعل ان ياتي فعله فيكون زيدا مقدما في  
هذا التركيب بحسب الاصل على المفعول وهو غلام  
فيكون الضمير المتقدم في المثال افعان على امر اخر  
لفظا مقدم مرتبة ولا محذوف فيها الثانية قولك ضرب  
غلام زيدا فان الفاعل والمفعول فيها كل منهما مرتبة  
لا صلي فقرأت بالفاعل المقدم لفظا ورتبة ضمير  
يعود الى المفعول المؤخر في التركيب المذكور لفظا ورتبة

في قوله







للبرية منعهم في التنازع بما قالوا  
وقال الشيخ بدر الدين بن مالك في شرح ألفية  
والحق ان ذلك جائز في الضرورة لا غير **مقدم**  
اي الفاعل **ان اقصر على المفعول بانما** ليلا يخل  
المعني بانواع المقصود لو اخر نحو انما ضرب زيد  
ع ان المقصود من هذا التركيب حصر ضارب  
زيد في عمرو اي ليس لزيد ضرر وبل امر فلو قد  
المفعول قائل انما ضرب زيد كان معناه  
انحصار ضرر زيد في عمرو في زيد اي ليس لعمرو  
ضارب الا زيد وذا عكس الاول فلو جوزنا  
لا ليس وحصل الاختلاف وحضر الناس في اجماع  
على ذلك فيتحاسر على حكايته لاجماع مطلقا  
في وجوب تاخير المقصود عليه في القصص بانما  
ولا اجماع فقد حكى الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره  
ان مذهب الزجاج ان المقصود عليه بانما لا  
يجب ان يكون هو المتاخر بل قد يكون غيره وفيهم  
بالقرينة قلت وسيظهر ان من حديث البخاري

وهو صلى الله عليه وسلم لا يخل بين احد  
ما بين احد الا بانما يحب احدكم ان يوفى  
مشترا فقلس من خرائد فينقل طعامة فانما يخرج  
كم ضروع مواشيهم اطعمهم الحديث اذا مراد والله  
اعلم انما يحب ان لا ينفق ضروع مواشيهم اي ليس لما خرج  
الا الضروع وليس المراد ان الضروع كما يكون فيها الا  
اللبن فالسباق لا يناسبه فامله **لا** عطف على  
انما اي يجب تقديم الفاعل ايضا ان اقصر على مفعوله  
بالبعد فقد نفى نحو ما ضرب زيد امرأ ولا يضرب  
زيد امرأ وفي بعض المحاشي انه لربها ولا وانما  
لم يذكر لفظ لان الا لا تحيى البعد وهو باطل  
كما عرفت وانما لم يذكر النفي لما علم من ان لا لا يحيا  
وهو كما يكون البعد في سوار كما في ما او غيرها **ان تقدم**  
استثارة مفعول في الظروف والاصل يجب تقديم كل  
وقت الا وقت ان يقدم المفعول مع **لا** ملبسا  
**نقلت** كقول الشاعر ولما اني اجماعا فؤاده ولم  
يسلك عندي ماله ولا اهلي **الاجماع** الامتناع



المطلوب وكقول الآخر **وَرَوَيْتُ** من ليحيى بن بكير  
ساعة فانما الضعف في كلامها وانما كان  
في ذلك قليلا كما انه يستلزم قصر الصفة قبلها لان  
الصفة المتصورة على المفعول في نحو ما ضرب  
الامراري الضرب الواقع من زيد لا يطلق الضرب  
فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل ولا يحسن قصره  
وانما جاز علي قلته في هذا الى ان الصفة في علم  
النامية بذكر المتعلق اخيرا **وانتفتت القريبت**  
عطف على قسري ويجب تقديم الفاعل ان انتفتت  
القريبت المرشدة اليها تعيينه نحو ضرب موسى عليه  
فلو كانت في قريبت لفظية كضرب علي موسى او  
معنوية نحو اكل الكهني موسى لم يجب تقديمه  
فالحكم بوجوب التقديم عند انتفاء القريبت نصر  
عليه ابن السراج وقال في المتأخر من كالجولي  
وابن عصفور وابن مالك خالفهم ابن الحاج  
محتاجا الى العصبين تصغير عمر وعمره في  
واحد فلا يعلم انه تصغير عمر او عمره بان

العقل وبان يجوز ضرب احدهما الآخر وبان خير  
البيان لوقت الحاجة جائز عقلا اتفاقا وشرعا  
على الاصح وبان الزجاء نقلنا لا خلاف في انه  
يجوز في نحو فان التلك دعوى كون تلك اسم  
نزلت ودعوى الخبر والعكس **او كان** الفاعل  
**ضميرا متصلا** فيجب تقديمه على المفعول سواء  
كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضمرا  
منفصلا كما ضربت الاياك متصل كضربتك  
وانما قالوا بوجوب التقديم هنا لتعذر التأخير  
محيث ان الفاعل ضمير متصل وتأخير مع كونه  
متصلا لا يمكن **وبجب تأخيره** اي الفاعل **ذا** قصر  
**عليه مفعول به** اي بانما تارة والآخر كقولك انما  
ضرب عمر زيد وضرب عمر الزيد وقد عرفت المقتضى  
لذلك يجب ذلك كل وقت **او وقت ان يقدم**  
الفاعل **مع** **ال** ملتبسا **بقلت** علي ما اجاز اللسان  
تمسك بقوله ما عايت الاليم فقل في كرم وال  
جفا قط المجبأ وبب ظلا والشاهد في



موضعين والحياء بضم الحيم وتشديد الموحدة  
 ونهضة الجبان كذا في الصحاح والمحكم وغيرهما  
 ويقول فلم يدر الله ما هيجت لنا من شدة  
 اناء النهار وسائها الوسام بكسر الواو جمع وسمة  
 لي حسنة ويقول بنتكم عدوا بالناس جارهم  
 وهل يعذب الله بالنار **او التصلب**  
 اي الفاعل **ضمير المفعول** نحو وان اتيلي  
 ابراهيم ربه فيجئ هنا تقديم المفعول ضرورة  
 انما لو تأخر لكان الضمير على ما تأخر لفظا ورتبة  
 وهو باطل عند الجمهور كما مر في سلكه  
 غلام زيد وقع هنا في نسخته من الاصل  
 التصلب مظهر ان المفعول فكتب بلام  
 الحواشي الجحبة تحت قوله مظهر  
 مانصة اليه ان كان الفاعل مظهرا وتحت  
 قوله المفعول مانصة فاعل اتصل ولا الزيادة  
 في هذا على الحكاية **او التصلب بالفعل** مجزئ للمفعول  
 من غير ان يكون الفاعل متصلا بخوضه في رواية

ضربني المانت وانما وجب التقديم هنا لانه  
 لو لم يقدم المفعول لوجب ان يكون  
 منفصلا لان التأخير مع الاتصال غير ممكن  
 لكن لا يجوز ان يكون منفصلا لان اتصاله  
 قد أمكن وهو واجب عند ابركانه  
 فاستغنى تأخير الما قبل مجزئ المفعول احترازا  
 عما في كتابه ان لو اتصل الفاعل ايضا نحو  
 انك وجب تقديم الفاعل لانه الما اصل  
 والاموجب للعدول **و يحذف الفعل**  
**جواز ايقار منته كسوال** **واق** محقق كما اذا  
 قلت زيد في جواب من سأل قائلا  
 هل تام احد **او سوال** **مقد** كقراءة  
 الشامي واني بكسب سمع له فيها بالغلو  
 والاصال رجال بفتح الباء من  
 سمع كانا قبل من يسمي فليل رجال  
 وكسرة الهمزة كثير من ذلك يؤجب  
 اليك وليا الذين من قبل الله العزيز



الحكيم بفتح الحاء من يوحى كأنه قيل من يوحى  
 فقيل الله له يوحى إليك الله وكثرة من  
 قرأه وكذلك زين كثير من المشركين قتل  
 أولادهم شركاءهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل  
 والشركاء إلى من زين القتل فليل  
 شركاءهم إلى زين شركاءهم وكقول  
 الشاعر عن حكيم بن حزام بن الوان أبي  
 ترجمي سقيت من الغر الخوايا  
 من طيرها إلى سقال طيرها في جواب  
 السؤال المقدّر قال ابن مالك في شرحه التسليم  
 هذه رواية الحفاظ ومن قال سقال فانه  
 للرواية وأخذ بالراي والعلم المشهور  
 في هذا المقام قول أم ضرار بن أهدل  
 ليلى يزيد ضارب لخصومة ومختب  
 مات طبع الطوائج على رطلين من روي  
 ليلى لبناء للمفعول فكأنه قيل

قتل ضارب

ضارب إلى نليل لخصومة نزلت به والمختب  
 الذي ياتيك للمعروف بلا وصيلة والاطاعة  
 الذي هاب والهلاك والطوائج جمع مطيحة  
 على غير قياس وما يتعلق بمختب وط  
 صدرية إلى وسائل من أجل أن هاب  
 النوايب والها وبني المقداري ياتي  
 من أجل أن هاب المنايا يزيد فان قلت  
 لم لا يجوز أن يكون زيد منادى حذف  
 حرف نداء وضارب مالم يسم فاعل الذي  
 لبيك الضارب والمختب لفقد كل ما يزيد  
 حيث عد ما بذلك المغيب المعتبر لها  
 على حواشي الز من فلا يكون من  
 هذا الباب في شيء قلت لا مانع منه  
 ولكن هذا لا يرد على الجماعة لأن  
 إلى احتمال لا يقدح في التمثيل لبعض الوجوه  
 المكنة والله أعلم فان قلت هل حذف  
 الفعل مع السؤال المقدّر فبسر أو لا قلت



المنقول عن الجرحي وابن جنبي له قياس  
 وهو الظاهر ومنع ابن مالك نحو يوعظ  
 في المسجد رجال على معنى يوعظ الرجل  
 للمفعولية بخلاف يوعظ في المسجد رجال  
 زيد وهذا في الحقيقة قول باشتراك  
 القرينة المعينة فلا محذور في ذلك  
 خلاف **ولو ما عطف المفسر** بكر السين  
 نحو **وان امرأتها خافت** وان امرأته هلك  
**وان احد من المسلمين استجار**  
 وانما لزم الحذف لانهم لم يأتوا بالثاني الا  
 تفسير للاول فلو كان كراي الاول معه  
 لوقع في كراي الثاني ضايعا **وحيث ان** اي النقط  
 والفاعل معا بقرينة كما ان اقبل اقام زيدا  
 فقلت نعم التقدير قام زيدا ليكول  
 الجواب مطابقا للسؤال في الفعلية **وقد**  
**يتنازع** اي الفاعل **وغیرا** من المفعول  
**الحاملين** فعلين كما بان نحو اتوا ليخبروا عن علي

قطرا واسمين كقولك عيبتك مغيتا  
 واقيا من اجرتها فلم اشك المفاصل موكلا  
 او مختلفين نحوها ولم اقلوا كتابيد  
 هذا بشرط ان يكون بين العاطلين ارتباط  
 اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل  
 او هما في ثانيهما نحو وانما كان يقول  
 سيفهما وانهم ظنوا كما ظننت ان لن  
 يتبعث الله احدك او كونها انيها جوابا  
 لذلك او اجوابية الشرط نحو تعالوا  
 يستغفر لكم رسول الله او جوابية  
 السؤال نحو استفتونك قل الله يفتيكم  
 في الكلاله او نحو ذلك من اوجسام  
 الارتباط اما ان لم يكن ثم ارتباط البشارة  
 فانه يمنع التنازع فلا يجوز قام تعدد زيد على  
 انه من ذلك والمعروف من كلام النحويين  
 تقييد العاطلين بكونها من قبيل الفعل  
 او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح



المنفصل خلاف ذلك فقالوا في لعل  
 وعيسى زيد ان يخرج انه علي اعمال الثاني  
 لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك  
 يستلزم حذف معيولي لعل للقرينة  
 وقالوا لعل لعل لقد لعل وعيسى  
 خارج وليس بواجب ان يقال عيسى زيدا  
 خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب  
 عيسى قلت وفيه نظر لان خبر لعل  
 يقتضي ان يكون كثيرا فليفتح يجب عند  
 اعمال الى قول ان يقال خارج واي محذور  
 في حذف منصوب عيسى وقد قال الشاعر  
 يا اتياعلكل او عساكا **فان اتنازع اسم غير ضمير متصل**  
 سوار كان ظاهرا خوضت واهت زيدا  
 او ضميرا منفصلا خوضت واهت زيدا  
 الى اياك اما ان كان ضميرا متصلا فالمتنازع  
 ممنوع الاستواء العالمين في صحته الاضمار كضمت  
 والركبت وخوض زيدا ضربك والركبت وضربك

آمين وحبس فلم يتنازع عاصيا لان كل  
 واحد منها يجب له مثل ما يجب للآخر  
 وكل قد اخذ معموله وشرط ابن مالك في  
 الاسم المتنازع فيه ان يكون غير متبني  
 مرفوعا احترازا عن نحو قوله وعرة  
 بطول معني عريها للزوم عدم  
 ارتباط المجهول بالمبتدأ ان لم يرفع ضميره ولا  
 بالتبعية بضميره فغيرها مبتدأ ومطول  
 معني خبر ان واعترض بان عود الضمير  
 على الاسم المتكلم على ضمير ما قبله يحقق  
 الالتباس والارتباط بالمبتدأ واقعا  
**بعدها** اي بعد العالمين فخرج المتوسط  
 بينهما نحو ضربت زيدا والركبت  
 والمتقدم عليها نحو زيدا ضربت والركبت  
 للتعين المحمول في الصورتين ان يكون  
 العاظم الاول وليس هذا بمتفق عليه  
 بل الخلاف في ذلك نحوون **متفقين على**

او كان في من دوني عيسى



بان يكون كل منهما يقتضي الفاعل  
 كقام وقعد ضرباً او المفعول كضربت  
 واهنت ضرباً **او مختلفين** بان يكون الأول  
 يقتضي الفاعل والثاني المفعول  
 كقام وضربت ضرباً او العكس كضربت  
 وقام ضرباً **فالْبَصْرِيَّةُ** اية فالطائفة  
 البصرية بفتح الموحدة وكل كنهها **تعل العالم**  
**الثاني للمقرب** اية لقرب من المحمول والطائفة  
**الكوفية** تعل العالم **الاول للسبق** اية  
 لسبقها على العالم الثاني **والخلاف** انه هو  
 في الفصل والاختيار لا في صحة الجواز وكذا  
 التركيب فان هذا لم يختلف في الفرقان  
 ولا شك ان الاستقراء قاض بان اعمال  
 الثاني التي في كلامهم فيتنجح المذهب  
 البصري **والفصل** من الكوفيين **يشترك**  
 بين العالمين في المحمول المفعول فيجعل  
 بها محلاً نحو قام وذهب ضرباً ويرى ان عوامل

النحو كما لو ثارت الحقيقة فلا مجتمع  
 فيه موثران علي اثر واحد **والممتنع**  
 التركيب **المودي الي حذف فاعل**  
 فانه محذور ولم يثبت في كلامهم  
**او الي اضرار قيل الذك** فانه ايضا  
 محذور فيجب عليه اي يقول ضربني  
 والزم ضرباً هو بالاثبات بالضمير  
 بعد المتنازع فيه ليستغني المحذور  
 ان معاودة لك أنك لو لم تأت به كذلك  
 وقلت ضربني والزم ضرباً فلا يخلوا  
 ان تجعل فاعل ضربني محذوفاً او  
 ضميراً مستتراً فيه عائد الى ضرباً المتأخر  
 فان جعلت محذوفاً لزم المحذور  
 الاول وان جعلت ضميراً فيلزم  
 المحذور الثاني **والجزمي** بفتح الجيم لما نص  
 عليه ابن خلد كان في تأييد المحذور فيأتي  
 الاثبات وذكر غير ايضاً ليس بضمير





كما ظنه كثير من اهل الكوفة **منع التثنية**  
**في المتعدي الى اثنى عشر** من المفاعيل  
 السماع واجازة غير قياسا على الفعل  
 المتعدي الى واحد واثنين نقول  
 اعلمت واعلمني زيد عمر منطلقا  
 على اعمال التاني وحذف مفاعيل الاول  
 كما في العجايب قلت والخلاف ليس مخصوصا  
 بالمتعدي الى اثنى عشر بل بحركته في المتعدي  
 الى اثنين ايضا قال في التسهيل ولا  
 يمنع التثنية تعدي الفعل الى اكثر من  
 واحد ولا كسر المتنازعين نعمي  
 تعجب خلافا لمن منع هذا تصد وقوله  
 تعالى اتوبوا فرفع عليه قاطع  
 بطلان قول من منع في ذي الاثنين  
 ان اتفرغ في كل **فعل الى الارب الاول**  
 هو الاعمال الثاني اختيار القربة **يضم فاعل**  
 العامل **الاول** **الطابق** **الظاهر** في المفعول

٨٩  
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث  
 كما في قوله جفوتني ولم اخف الا خلا **دشانه**  
 انني لغير جميل من خللي **نحوك** فاعل  
 الثاني وجعل فاعل الاول ضمير  
 موافقا لظاهره كونه جمعا عن المذكرين  
**حذف الحذف** لان الفاعل يثبت حذفه  
 قلت وهذا انما هو فيما ان كان رافع الفاعل  
 غير مصدر كالمثال المذكور ان كان الواقع  
 لمصدر فلا مانع من الحذف على هو مقدر  
 في باب نحو اعجبني قيام وتعود الزيدان  
**خلافا للكسائي** في تجويز حذفه  
 تمسك بقوله تعقف بالارطى لها واولادها  
 رجال فبذت بندهم وكلية تعقف تغيب  
 والارطى شجرة نبات غلبت والنيل  
 السهام اسم جمع والكلية جمع كلب لعبد وعبد  
 يريد اذن تلك التي امرت صيدها  
 تغيب لها رجال بالسنج وموهيا السهام



وان سلوا عليها الكلاب فغلبت الجميع <sup>تتم</sup>  
ووجد الاستدلال ان تعقف واراد تولد  
للارجال فلم يقل تعقفوا ولا ارادوا فلزم  
حذف الفاعل علمت الاول والثاني  
والذي في الكسائي عن من الاضمار قبل  
الذكر اسهل مما صار اليه من حذف  
الفاعل ضرورة ان الاول ثبت يقين  
في مواضع من كلام العرب بخلاف الثاني  
**وحذف المفعول** لانه فضيلة  
يحذف في السبعة فليق اذا اخرج  
اليه لزوم الاضمار قبل الذكر **ان استغنى**  
**عنه** نحو ضربت والرمي نريد ولا نقول  
ضربت والرمي نريد فان قلت ما تصح  
بقوله ان كنت ترضيه ويرضيك صاحب  
جاء افكر في الغيب حفظ للبول قلت  
هو ضرورة عند الجمهور وجائز علي قلت  
عنه غيرهم **والا** يستغنى عنه الكونه

احد مفعولي با علمت مع ذكر الآخر  
**لظهر** ولم يحذف حذف ولا اضمارة  
الاول فلما هو مقدر في باب من امتناع  
الحذف في علمه هو المتيقن عندهم وسبب  
تحقيقه انشاء الله تعالى اما الثاني  
فلانه اضمار قبل الذكر في المفعول  
لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر  
الحذف والاضمار كما اظهروا وللخصم  
في هذا المحل كلام طويل **وعلى الناحية**  
علي وهو اختيار اعماله **ول**  
بشيء علي وهو ما في اللوفيين  
**بضم فاعل الثاني** اجماعا لانه ليس فيه  
اضمار قبل الذكر ان المتنازع فيه من حيث  
كونه معمولا للاول كما هو فرض  
المسئلة مقدم على الثاني فقد مر وتأخر  
عند لفظ لا يضر لجواز عود الضم على  
المقدم تقديمه **ول** تأخر لفظا تسميا



في ضرب غلام من زيد **و** يضم ايضا **الفعل**  
**علي** الوجه المختار **ان** لا اظهر فيه  
 قبل الذكر فامكن الاضمار والمعنى على كل  
 اول على المعنى وانفي ذلك الباب فلذلك  
 اختير قالوا ويجوز حذف الالف فضلية  
 كما يجوز ان تقول ضربت من غير ان تذكر  
 المفعول واستشهدوا على ذلك بقول  
 الحماشي يَحْكَظُ يَحْشِي النَّاظِرِينَ **ان** لا  
 هم لمحو اشباعه فاعمل الاول وهو يحشي  
 وحذف مفعول الثاني وهو محو  
 وقد صرح بعضهم بامتناع الحذف في ذلك  
 لما فيه من تهذيب العمل للعلم وقطعة  
 عند قال البيت ضرورة قلت والقياس  
 على جواز ضربت من غير ذكر مفعول لا يحكي  
 لقيام الفارق كما عرفت **ولما حلت** **بأعمال الثاني**  
 تعالى انوني افع علي قطرا وقول  
 تعالى هام اقرؤا كتابي فانه لو لم يكن

اللامح  
 تليست

يكره لاضمار المفعول  
 في اول هذه الوجه المختار



هو العمل لكان العامل هو الاول يلزم  
 حينئذ ارتكاب غير المختار من حذف  
 المفعول من افعالهم وانما ذكر المؤلف  
 هذين المثالين القرآنيين ليقيم حجة  
 البصريين على الكوفيين في اختيار  
 اعمال الثاني وذلك لانهم اتفقوا عند عمل  
 الاول على اختيار افعال مفعول الثاني  
 وكانت المتبان دليل على البصريين على  
 ان الاول هو اعمال العامل الثاني والاول  
 القرآن الذي هو افع كلام جانيا على  
 غير الوجه المختار والي ينبغي ان يشكك به فترج  
 القول البصري **لا يمانع** استثناء مفعول  
 في الاحوال **و** يضم المفعول على  
 المختار ملتبسا بكل حال الاحالة لوقته  
 مانع **في** **فقط** حينئذ ولا يضر كونه  
 التمييز في الوجه لان استقامته المعنى  
 ويحتمل ان يكون قوله **و** يضم المفعول



ما ولا بالنفي اي ولا يظهر فلا اشكال **الحسبي**  
**وحسبتها من طلقين** لان زيد انزعت **طلعا**  
 وهما عملت الاول ولم يحجر اضمرا من طلقين الذي  
 هو ثاني مفعولي العام الثاني لانك لو اضمرت  
 مثني ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتداء  
 وخير في الاصل يخالف الموعود اليه وهو قوله  
 من طلقا ولو اضمرت مفردا ليطابق معارضة يخالف  
 المفعول الاول ولا يجوز ان يشك في الحذف فيه  
 لكونه ثاني مفعولي حسبته وهو محذوف  
 كما ستعرف في باب فليما استمع  
 الاضمار والحذف فيه لما منع وجب  
 الاظهار **او ركب ان لا يتابع الاختلاف**  
**مفعوليهما** وذلك لان حسبتي اليطرح  
 من طلقين الذي هو ثاني مفعولي هو حسبتها  
 لانها مثني والمفعول الاول مفرد  
 فانتفي شرط التنازع وهو كون

المتنازع ومطلوبا لكل من العالمين من  
 حيث العني فينتفي التنازع ضرورة  
**واجيب باتفاقهما في الاضمار**  
**بالمنازعة** اي باتفاق المفعولين الثانيين  
 في كون كل منهما يدل على ذات متصفة  
 بالمنازعة وكون احدهما مثني والاخر  
 مفردا لا يضر لان العاطلين توجهها  
 الى المفعول الثاني من الجهتين العامة  
 وهذا الموضع **بعد** اي بعد هذا الجواب  
**هو وضع** **في** **ظن** **و** **يحت** **لا يتقنع** **فيه**  
 بما قلناه المجيب والاشكال ان السؤال قوي  
 لا يدفع بمثل ذلك لسمي الرضي نازعا في كل من  
 شقي الحذف والاضمار في هذا المسئلة  
 اما الحذف فلما صرح به بعضهم من جواز  
 حذف احد مفعولي بانه علمت عند  
 قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر



منصوب براسه ظاهري في المفعولية  
 كمفعول في باب اعطيت والسمع يؤده واما  
 الماضى فلا ناسلم وجوب المطابقة  
 بين الضمير والمعود اليه الم يلبس المخالفة  
 بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة  
 وقيل فان كن نساء والضمير لل  
 اولاد كما صار قد يلج على المعنى المتصور  
 فيجوز حبي وحسبها اياها الزيدان  
 من طلقا وان العود اليه مفردا  
 مراعاة للسند اليه كذا اقل وفيه نظر  
**واطبقوا اي اتفقوا على حذف الفاعل**  
**في نحو ما ضرب واكرم انا لفساد الماضى**  
 وان الماضى ما ضرب واكرم انا واما انا  
 وفي كلام التفتازاني ما يشير الى عدم  
 الاتفاق فانه قال في شرح المفتاح  
 ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل

في باب التنازع مطلقا والجمهور في  
 مثل ما ضرب واكرم انا فلم يوجد  
 في كلام العرب هذه عبارة في ظاهر  
 نسبت الجواز في الثاني في الجمهور  
 يشير الى ان من النحاة من يقول  
 بالمنع فيها وشاهد تبان الثانية  
 لم يوجد في كلام العرب مودة  
 يقول الشاعر ما صاب واصباه ويمد  
 الكوا عن من <sup>شبه</sup> خهل بن شيبان انشك  
<sup>اغاز مستانه</sup> ام جمال الدين ابن مالك شاهدا  
 على ذلك وهو الثقة بما ينقل وادنا قلنا  
 بان نحو ما ضرب واكرم انا محمول  
 على حذف الفاعل فله هو من باب  
 التنازع او لا قيل ليس من فساد المعنى  
 لواجريت على ما عدت فاضيت فيما  
 تعلمد فابلا ما ضربت واكرم انا وما  
 ضربت واكرم انا وفي ذلك الله على

المصباح  
 دل برقة



هذا التقدير انتفاء احد الفعلين عن القائل  
 والمقصود حصها معا فير وهذا راي  
 ابن الحارث وقيل هو من التنازع  
 ولكن الضرورة انجاء هنا الى الحذف  
 فامتنع الاضرار بما ينشأ عن من الفساد  
 والحذف من حيث هو حذف لا ينافي  
 التنازع كما في حذف الفاعل عند  
 الكسائي المفعول عند الجوزي وهذا  
 راي حركة ابن مالك في التسهيل  
 حيث قال ونحو ما قام وقعد لا زيد  
 محمول على الحذف كما على التنازع  
 خلافا لبعضهم واقول الممتنع هنا انما هو  
 اليان بالضمير المتصل لما ترتب عليه  
 من فساد المعنى كما مر واما المنفصل فلا  
 فساد مع اليان به وعلا قوله ضرب  
 الاما والرم الاما هو وقعد الاما  
 فان قلت مما يشكك في هذا القائل

المشاكلة في حذف الفاعل

انه يلزم ان يكون التنازع في الاسم والحرف  
 قلت لا يلزم بل التنازع عند انما وقع  
 في الاسم الموجب بالحرف فان الياء بضمها  
 اتى موجبا فوجبا اجتلاب الحرف  
 كما وقع التنازع في الاسم المقدر  
 بحذف الحرف نحو يستفتونك قل  
 الله يفتكم في الكلاله وواو  
 الاول لا ياتي في الثانية بالحرف والضم معا  
 كما قال الزلافي لم تستك بغور اراك  
 تتحك فاستاك بت بدعوك اسطى  
 والقوافي ولم اطلب من قول امر القيس  
 ولوان واسعي لادي مرجش كفا  
 ولم اطلب قدام الملك اما للعطف  
 فلا تنازع فساد المعنى حينئذ  
 وذلك لان من شرط هذا الباب ان يكون  
 العاملان موجبهين لما شئ واحد  
 حيث المعية واعتبار ذلك هنا لا يصح

المشاكلة في حذف الفاعل

المشاكلة في حذف الفاعل

هذا من الغرض في قوله فان  
 السمع القلب يفتونك فليس  
 في اوامري واما على قوله فليس  
 من القلب فليس فليس لانه احق  
 فلا وقع الحذف من البيت  
 البيان له



ان لو لك امتناع وقد وقع بعدها  
اسعى وكفاية فيكونان مختلفين  
اي متنفذين معني ولم اطلب  
معطوف على الكفاية فيكون في منك  
لو وهو متنفذ لفظا فيصير مشتبا معني  
فلو وجه ولم اطلب اليه اقليل الناقص  
اول البيت اخرا ان يصير معناه  
ما ثبت سعي الادي في معيشة اية لقليل  
والكفاية قليل واطلب القليل فيكون ناقصا  
سعيدا لقليل ومشتبا <sup>الساعي</sup> سعي <sup>الساعي</sup> كذلك  
القليل وهو ناقص مفسر للمعني ولقائل  
ان يقول انما يلزم التناقض ان لو كان  
السعي والطلب معني واحدا وهو ممنوع  
فلم لا يجوز ان يكون سعيدا للقليل معني  
عليه والتشبا به متنفذا ومجرد طلب  
اياه عن غير علم والتشبا بآيات والتناقض

٩٨  
٩٩  
نعم التنازع مستحق بطريق غير هذه  
وهي ان غرض الشاعر ليس هو حب  
اطلب اليه القليل بل في غير اي ولم  
اطلب المجد بل ليل قوله ولكنما اسعى  
لمجد موثك وقد يدرك المجد بالموت  
امثاله فان لم يتوجه العالم ان شيء  
واحد محبب المعني متنفذ في التنازع الانتقاد  
شرطه **اول الحال فنع** يثبت التنازع  
بين كفايتي واطلب في قليل من المعني  
حينئذ كفايتي قليل من المال في  
حال كونه ولم اطلب وهذا معني  
مستقيم لا فساد فيه واستشكك بالاثبات  
يلزم كونه الشرط ملزوما للكفاية المقيدة  
وليس كذلك وبان المعني حينئذ  
لو ثبت اية اسعى اية في معيشة  
لكفاية القليل في حاله اية غير طالب  
لما فيكون كفاية القليل المقيد اجماع طلب



موقوفة على طلب فيتوقف على عدم الشيء  
 على وجوده وقد عرفت ان ليس السعي  
 والطلب بمعنى حتى يلزم هذا افتراضا  
 وان اثبت ذلك **فلا تمسك** اي هذا  
 البعبث المشار اليه تلميحا بقوله **ولم**  
**اطلب للكوفية** على اختياره اهل  
 الاول حيث حيث قالوا الشاعرة فصيح  
 وقد كان يمكنه اعمال التثنية فلما اعمل  
 الاول من غير ضرورة لان الالف لا فصيح  
 وقد عرفت احتمال ان لا يكون هذا من  
 التنازع بتقدير **صكون** الواو عاطفة  
 وان يكون منه بتقديرها حاله فلا تمسك  
 لهم به **مع الاحتمال** على ان الاحتمال  
 المسكوق لجعل من باب التنازع مرجوح  
 ان يكون الواو للحال مرجوح بالنسبة  
 الى كونها للطف والاستشهاد فان  
 ينبغي ان يكون بالراح او بما هو نص في المقصود

علي

اليها احتملا وغيره على السواء فليكن اذا كان  
 غير المقصود بل مجازا والمقصود مرجوحا  
 وقد عرفت ما في ذلك من البحث **بمعول**  
**الم** **يسمى فاعلا** ما اي لفظ فاعلا الى اليمين  
 نحو ضرب زيد والماء وان بحرف مصدر في  
 نحو يستحسن ماقت اي قياكه وغيره  
 نحو كايالي ماقت ام تعدت **اسند اليه**  
 بالبناء للمفعول **لاقامته مقام الفاعل**  
 ومفعول اسند قوله **اسم مفعول**  
 نحو زيد مضروب غلامه **او موصلي**  
**له** اي للمفعول نحو يجف عنانية  
 الذي لا يصدق اي عني الزيدان  
 بناء عني للمفعول وهو الأكثر في  
 استعماله تقول عنيت بكذا فانا معني  
 به واستعماله على عني كرضي  
 قليل فعل **او ارض** **كثير** ما قبل  
 لخره مطلقا لا شيئا كان غيره من غير





والاستثنى من ذلك شيء **مع**  
**ضم الماول** فقط ان لم يكن مبدوا  
 بناء زائدة كتضارب وتعلم او حرفة  
 وصل كانت طلق واقتدر واستخرج  
**او مع ضم ثانيه** مع التاء كما في  
 تضارب وتعلم **او مع ضم ثالثه** مع  
**الهمزة** في نحو انت طلق واقتدر  
 واستخرج **و مع الاشمام** وهو المشاشر  
 في الضم مع التلفظ بالكسرة **والواو والياء**  
**والياء افصح** من الواو في نحو قيل  
 ما هو ثلاني معتل العين بالواو **وبمع**  
 ما هو ثلاني معتل العين بالياء واصلا  
 قول ومع فاستقلت الكسرة على  
 حرف علة بعد ضمير فالقيل  
 الضمة ونقلت الكسرة اليها كما انها قدمت  
 الياء في بيع لتكونها بعد حركة تجازها  
 وانقلبت الواو ياء في نحو قيل

الفعلية

لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ بها  
 اصلا الواو كاللفظ بها اصلا  
 الياء **والفعل** ما عينه معتلة  
 على وزن افعل **واختبر** ما هو  
 على وزن افعل مع اعتلال  
 عينه فلك في هذا الاشياء  
 المربحة الاشياء وقد مر تفسيره  
 وكذا اخلاص الكسرة فتبقى الياء واخلاص  
 الضمة فتبقى الياء واو تقول  
 حوكت على وزن ان تحال قوله  
 ليت شبا يا بوع فاشتريت ونقول  
 انقود واخشور والياء في الهمز  
 افصح من الواو بل على ابو حنيفة  
 وابن حشام عن ابن عذرة  
 امتناع الواو في الفعل وانقلبت  
**من اجير** ما هو معتل العين  
 من بابي فعل **واستخرج** ما هو معتلها

يقتضيه



من باب استفعل فليس فيه الاء الياء  
 فقط ذوق الشاهم وذوق الواو  
 وانما لم يجار بها هنا لان فاعل حرف  
 العلة ساكن في الاصل وفي ذوق الاء  
 عبارة المتن علي هذا المقصود  
 نخل **او مضارع** بالرفع عطفا على  
 ماض او علي اسم مفعول يعني او اسند  
 اليه فعل مضارع **ضم او تسمع فتح**  
**قبل الآخر** افرق في ذلك بين ما كان  
 مضارعا مجردا وما كان مضارعا مزيدا  
 نحو يضرب ويقترب **الموجب**  
 بالسرقة صفة لفتح ما قبل الاخر اي مع  
 الفتح الموجب **اللف** في نحو يقال من دولاء  
 الواو **وباع** من ذوات الياء واصلا  
 بقول ويبيع بفتح ما قبل الاخر تقلت  
 الفتح لاء الفاء وقلت الواو والباء الفاء  
 حملا علي قال **وباع** **ولا يسنك** ما بني كالمفعول

٩٥  
 من فعلن وشبهته **الي المفعول**  
**ومع اللام** فلا تقول ضربت تاديا  
 ولا اضرب للتاديب قال اليرضي  
 انما يقع المفعول لمقام الفاعل لان  
 التاديب نداء به ينبغي ان يكون  
 متلبي في كونه من ضروريات  
 الفعل من حيث المعنى وليس المفعول  
 كذلك لان **رب** فعل يفعل لا عرض  
 لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور  
 ليس من ضروريات الفعل لا يقام  
 مقام الفاعل كالمجرور باللام التعليل  
 نحو حيثك للسمر هذا نص  
 وهو متوافق لكلام المولى **لف**  
**الي المفعول** **مع** اذ انت ايضا ليس  
 من ضروريات الفعل اذ **رب**  
 فعل يفعل لا صاحب مع  
 ان **مع** الواو التي اصلها للوطف



وهي دليل اتصال والفاعل  
 كجاء الفعل ولو حذف فقام يعرف  
 كونه مفعولا متحدا **ولا** الى غير  
**المتصرف من الظروف** فلا يجوز نحو  
 جلس ثم ولا نحو فعل عند كونه  
 كلام القاري ان الى خفي كجاءت  
 عن الفاعل مع بقاء على نصب  
 وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل  
 والملاح من الظروف المتصرف في اجاز  
 ان يخبر عنها او يحجب بغيره وغير  
 المتصرف منها والزم النصب على  
 المصدرية فلا يجوز في سبحان الله  
 مثلا ان يقدر عالم المحذوف فعلا  
 للمجهول بل لا يجر التثنية الى المصدر  
 الذي لا يتصرف الا كالمحذوف في العالم  
 والباقي الى انشائها وافعال الانشاء غير الطلبي  
 لانها مسندة الى الفاعل الذي من ضمير

المتصرف  
 خلاف ذلك  
 ومن المتصرف  
 في اجاز

المتكلم **والا** الى **منهم الظرف** نحو جئكم  
 وقيل ان لعدم الفائدة ان من  
 العلوم ان الحدث لا يدان يقع في كل  
 ما ورد ان ما لم يكن في ذكر المبدع فائدة  
 بخلاف المخصص **لا موصوفا** نحو جلس  
 مكان بعيد وزمان حسن والظاهر ان  
 الاستثناء منقطع ضرورة ان  
 الموصوف مختص فلا دخول في المجرم  
 فلا اخراج فلا اتصال **ولا** الى **المفعول**  
**المطلق الموكد** مثل ضرب ضرب  
 لانه لا بد من فائدة متجدد في كل  
 ما يقام مقام الفاعل وهنا لم يتجدد فائدة  
 لان ضربا بالنايب مدلول عليه  
 قبل مجيئه لضرب **وعن سيبويه**  
**جواز** في ضم المصداق في صرحه **لقيم وقيل**  
 وبعضهم يمنع للعلية المتقلبت فان  
 قلت هل من مثل ذلك قول الشاعر وقالت





متى يتخلك وتعتلك <sup>عليك</sup> ايسووك  
 وان يكسف لك غراكل تدرب  
 قلت الامان المعاني ويعتلك هو  
 اي الاعتلال للمعهود فالمصدر هو  
 بطريق العهد لا تاكدي او ان  
 الاصل ويعتلك اعتلال عليك وهو  
 مختص بعليك لكن حذف الدليل  
 وتدرب بذال مجتهد كنعاه اي تصريحا  
 اللسان ومعني البيت ان لم تكل  
 القصص بسبب نكل واعتلال عليك سال  
 ذلك فخصعت وتد للبت وان  
 ذهب غراكل اجل فطر كالمقصود  
 احدث لسانك وزالط كان يوجد  
 مثل من الخضوع والذلة <sup>ولا</sup> الي <sup>ثاني</sup>  
 مفعولي **باب علمت** <sup>ولا</sup> الي <sup>ثالث</sup>

اعتلال  
 بهما او جز

منا عليك **باب علمت** فلا يقال علم  
 قائم زيد لا ولا اعلم قائم زيد علم  
 وعليك الجماعة من ذلك بان كل من  
 هذين المفعولين مسند الي المفعول  
 الاول **باب علمت** علمت والي الثاني  
 في **باب علمت** فلو قام مقام الفاعل  
 والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة  
 مسند او مسند اليه فاستنع قال  
 الرضي وفيما قالوا من ظر ان كونه كشاي  
 مسند اليه شيء ومسند اليه  
 شيء اخر في حالة واحدة لا يضرهما  
 في قولنا اعجبني ضرب زيد عمر فا عجب  
 مسند اليه ضرب وضرب مسند اليه  
 زيد **باب علمت** ذهب اليه المتأخرون  
**يجوز** اسناد المبني للمجهول الي ما ذكر  
 من هذين المفعولين **في الامور**  
 من اللبس ان كان الثاني في **باب علمت**



والثالث في باب علمت بكثرة والآخر  
 فيها معرفة نحو علم زيد قائم وأعلم زيد  
 عمراً قائم لأن التثنية بدل في المثالين  
 المصطلح وأما إذا حصل الالباس فمعرفة  
 النيابة قال الرضي والفيلسوف إن النيابة  
 عن الفاعل في الثاني والثالث يجوز  
 قياساً سواء كان النائب معرفة أو نكرة  
 واللبس يقع مع الزاحك من المفعولين  
 مركزة وذلك لأن يكونها كان خبراً في الأصل  
 بعد كان مبتدأً فمفعول في علمت  
 زيد أيا علم زيد أبوك وفي علمت  
 زيد أيا علم زيد أبوك وليس معنى  
 قيام المفعول مقام الفاعل أن يلي الفعل  
 بل فصل بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتقاء  
 الفاعل فالمدفوع في المثال الأولي ثاني  
 المفعولين وفي المثال الآخر ثالث المفاعيل

فإن كان الالباس مقدر  
 في المثالين كانا  
 في المثالين

والأيسر مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب  
 موسى عيسى قال هذا من  
 حيث القياس ولا شك أن السماء  
 لم يأت في الارتفاع أول مفعولي  
 علمت لكونها منبئة بعد الفاعل  
 بل فصل والجار حرف بصيغة  
 وكذا لم يسمع الارتفاع أول مفعول  
 أعلمت لقوله ثبت عمراً غير أن  
 تعني **ولا** إلى **ثاني** مفعولي **باب**  
**أي طيت أن القيس** في الموضوعين  
 كما أن أقلت في أعلمت زيد عمراً  
 أخاه أعلم زيد عمراً خاه فانه لا يتعين  
 كون النائب هو الثاني لجواز أن  
 يكون الأول فيحصل الالباس ونحو أي طي  
 زيد عمراً فانه لا يعرف في مثل  
 العطية من معطاهها بصلاً حيث  
 كل من المفعولين كذلك فيجوز حينئذ أن يكون

الاعلم

ثانيه أي ثانياً باب  
 أعلم ولا إلى



الاول هو الثاني **ولا** يكن الباس كما لو  
في اعلمت زيد الفرس سابقا لم يكن ثم الباس  
لتعين كون الفرس ثانيا في المفاعيل  
وكما لو قلت البس زيدا ثم **ب**  
**فلاول فيها اي** في اليا بين  
**اولي** من غير فيكون اول مفاعيل  
اعلمت احق بالاول **من** ثانيا لانه  
المفعول الصريح والثاني ليس كذلك  
وانما هو في الاصل مبتدأ فمفعول  
اعلم زيدا الفرس سابقا ولكن اقامته  
الثاني لما في مفعول اعلم زيدا الفرس  
سابقا ويكمن اول مفعولي اعطيت  
اولا من ثانيا لانه فيد معنى الفاعلية  
د فثاني لا تترك ان كان اقلت اعطيت  
زيدا كرها كان زيدا حندا واليهما اخذ  
او ان اقلت البس ثم اثنى كان عامولا  
بساو الثوب ملبوسا **ولا** **اي غير المفعول**

ب **المستقل** اي المصحح الذي  
لم يقبل بتجارب مع وجود **اي**  
وجود المستقل **في** القول الصحيح  
وهو **هـ** هب جهولا لبصرين  
وان اقلت ضربت زيدا يوم الجمعة  
و بنيت الفعل للمجهول تعين  
زيد للنسبة فمفعول ضرب زيدا يوم  
الجمعة **ولا يجوز** ان تعدل عن  
ذلك فمفعول ضرب يوم الجمعة  
زيدا وخالف في ذلك الكوفيون  
والاخفش من البصريين فقالوا اقامته  
المفعول في مثل الصورة المذكورة ليست  
بواجبة وكذا اولي لكن الكوفيون  
اجازوا وادخلوا القواعد الى جعفر ليحيى  
فقط بما كانوا يكسبون والاخفش اجاز  
بشط تقديم الثاني تمسكا بالقرابة الشاذة  
لولا نزل عليه القرآن بالتصديق والشا



وانما يرضى بالمتنيب ربه ما دام  
 مغنياً بذبح قلبه ويقول الاخرون  
 لغت بالغلباء اما سبيلك ولا شجاء  
 الغي الذي وهدي **وليس**  
**بدلك الجبر والكلابا** في قول الشاعر  
 ولو كنت بيت قفيزة جزو كلب  
 لست بدلك جزو الكلاب **والله**  
 فلا يثبت بمثل القواعد وقد عرفت  
 ان مسبتك هم ليس هذا البيت  
 وحده حقيقي ينفع بدعوى النذور  
 وقفيزة مصغرة بتقدم القاف على الفاء  
 ام الفزقة وبعضهم ينشد فيك همت  
 ومن لم اخبر واحداً في بيتي  
 قاضي القضاة ناصر الدين بن المنذري  
 المالكي تغلق الدر برحمته قال حضر  
 مولانا ارشد الدين من اكابر فضلة العجم  
 وفاضل اخر عجمي يثبت بالكلب مجلس

في رايه

١٠٣  
 الامير يلنخا او غير الشك مني  
 فتجاز بال طرف البحث الى اشتغلي  
 الكلام في مسلة اقامة غير المفعول بيتا  
 مع وجوده فاخترنا الارشد المذهب  
 الكوفي واخذ في نصرتنا فعارضه  
 ذلك الفاضل واستطاع كل من فيه  
 حقا مفرطه فتنازلنا ارشد لولم يكن  
 الكوفية من الا لانا قول الشاعر  
 ولو ولدت قفيزة جزو كلب لست بدلك  
 الجبر والكلاب كلفي فصاح العجمي وامر طار  
 حدة وقام مغضبا الى يولي على واحد  
 من اهل المجلس فسال الامر عن مسبتك  
 ولم يجله موجب في الظاهر فقال لا سديا  
 مولانا هذا رجل يلقب في بلادنا بالكلب  
 فلما انشدنا هذا البيت عوي وقرنا وكلاما  
 هذا معناه فضحك الامير **والله** يوجد  
 المفعول المستقل **فالكلب سوي** بلسن السمين



مع القصد اي سواء في النياية لا يقصر  
بعضها بعضا تقول ضربت زيد باليوم  
الجمعة الم الم اسير ضربا شديدا في ذلك  
فان اخذت زيدا وقصدت القامه  
غيره اقيمت ما شئت نص عليه الجرح  
وي وابن هوا طابح وغيرهما  
ورجح بعضهم الجار والمجرور والانه مفتوح  
هو اسطن ورجح بعضهم الظرفين والمصدر  
لانها مفاعيل بلا واسطه ورجح  
عصفور المصدر لان ذلك الفعل عليه  
اكثر ورجح ابو حيان طرف لما كان الالف  
اقرب الى المفعول لان ذلك الفعل عليه  
بالالتزام بخلاف المصدر والزمان قال  
الرضي والاولي لن يقال كل ما كان داخل في  
عنايه المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل  
به وهو اولى بالنياية وذلك ان مفتوح  
في اختياره **المبتدل اسم** لو كانت اسما

في النياية



**تقدير** اي انما تقديره او تقدير  
تقديره فدخل الاسم الشريف نحو الله احد  
الله الصمد ونزولها نحو ونزولها  
خير لكم والجلت من نحو سواء عليه استغفر  
لهم ام لم تستغفر لهم واما تسمع بالمعدي كما خير  
لنراه في الثاني على راي والثالث على اخر  
وهذا جنس يشترك اسم هذه النياية  
**مسند اليه** فصل يخرج ما ليس كذلك مثل  
الجرح **عن العوام اللفظية** يخرج المعنوية  
فان المبتدل ليس مجرور اعني ان عامه معنوية  
وانما هو مجرور عن اللفظية وخروج هذا الفصل  
اسم كان واخوانها واسم ان واخوانها ما هو مسند  
اليه ولم يخرج عن العوام اللفظية وقوله  
**معنى** اي تحريك معني سواء لم يكن ثم عامل  
فيه لفظا او كان ثم عامل فيه لكنه معدوم  
في المعني فدخل حبل في نحو حبل كبراهم  
لان ذلك لم يعلم العامل اللفظي وهو الباء



الجارية له لفظا لكنه عند حكماء حجة  
كانت مزيلة فهي في حكم العدم **او مسند**  
عطف على مسند اليد وانما ذكره ليدخل في  
الاخر من المبتدأ ان هو على قسمين مسند اليه  
كأمر ومسند هو **نعت** اي اسم فاعل او مفعول  
او صفة مبهمة او جار مجرور الوصف  
كالمنسوب نحو قرسي **لا فاعل** اي غير مستقر  
وذا يشتمل الظاهر نحو اقامتم الزيد لثرو هذا  
لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو اقامتم  
انت وهذه فيها خلاف فالباصريون  
يجوزون كون الضمير مبتدأ فيكون  
القسم الاول وكونه فاعلا فيكون ما اخر  
والكوفيون يوجبون الابتداء ووافق  
ابن الجاحظ بل حكى في الياء الجمع على  
ذلك ونصب الياء الوهم في نقله ولا يجوز  
وكثير من شارحي الكافية حيث قالوا اول  
بالظاهر في قوله رفعته لظاهره كما نزل في

١٠٨  
فمثل المظهر والمضمر فعدوا اليه اظهروا  
الظاهر عن الظاهر وحبوا اليه  
المراد ما لم يرد له دليل باصره به في الهمالي  
من لزما لجمع على ان الصفة لا ترفع  
ضمير منفصلا وحجة الكوفيين  
لنراية المرفوع بالفعل لا الجا ومرة منفصلا  
**عند** لا يوافق تمام انت فكذا الوصف  
واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل  
مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه  
مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا لثبوت  
ولان طلب الوصف لمحمول لا فطر طلب الفعل  
فلذلك احتل مع الفصل بالسماع ففي  
التنزيل ارغبت انت عن الكهف  
وقال الشاعر خليلي ما وافي بعدي  
انما اني لم تكونالي علي من اقاطع فان  
القول بان الضمير في الياء مبتدأ بل  
الفصل بين العامل ومحموله باجناس فيه



منه الجواز تعليق الجار بمقدار بعد ان  
مدلول عليه بالمتقدم والقول بذلك  
في البيت مؤد الى الاخبار عن اثنين  
بالواحد وفيه نظر الجواز كونه خبرا  
هو السطية المدلول على جوابها ما وافق  
احد والمعنى انما اذ لم يكونا على من  
اقاطعه فواحد واف بعدي لان  
خذ انكما اياي مع من ياختصاصي كما  
مسبب ان ياتسي كل واحد يكما في عند  
الوفاء بعدي محتجا بان من استدل باختصاص  
به ان الموقوف فغيره اولى **واق** اي ذلك  
الذمت الرفع لغير المستند **بعد حرف الاستفهام**  
فحوا قائم الزيد ان وهن اهل العمان او  
النافية نحو ما قائم الزيدك وكل من الامر  
من تقدم اما الاول فقد نص ابن مالك على  
وهو الصفة مبتدأ بعد الاستفهام  
لم يكن محرف نحوني راجع اخواك وابتدأ

١٥٤  
١٠٢  
فكيف سقيم اينك وكم ما كنت صديقاك وايضا  
قائم رقيقا فذكر الحرف هنا ان مستند  
واما الثاني فلان ان النافية بمثابة ما في ذلك  
نقول لنز اهب الزيدان ولنز النفي المستفاد من  
غير الحرف معتبر هنا ايضا كما في قوله غير  
عندك فاطرح الهواء ولا تغتر بعارض  
يلم فغير مبتدأ لا خبر لها بل اضيف اليه مرفوع  
بمبتدأ الخبر ويغني عن قوله وذلك لان  
في معنى النفي والوصف بعد المحفوظ اللفظا  
وهو في قوة المرفوع بالمبتدأ فكانه قيل ماله  
عندك وهذا كمال الخبرين على المؤلف  
وذلك لقوله رافع غير مستند ينتقص نحو  
اقائم اخواك ام قاعد لنز فانه تركيب عربي  
واقائم فيه مبتدأ قطعا وقد عطف عليه  
الوصف من قولك ام قاعد لنز فليزم لنز يكون مبتدأ  
ايضا مع انه انما رافع ضمير مبتدأ ثم قال الملازمي  
وتقول اقائم اخواك ام قاعد هذا هو القياس



والوجه وحكي ام قاعد ان بالضمير المتصل  
 حكاة عنه ابن قاسم في شرح التسهيل  
 فان التزم الضمير المنفصل كما ادعى  
 المازني انه القياس فلا شك والمافلا  
 يراد متجده وليس الحكم بابتداية الوصف  
 الرابع للمستتر وانقاد الجملة معها  
 بعبارة أي اذا الجملة تركب من الفعل  
 والفاعل المستتر كإي زيد قام والوصف  
 في هذا الباب مشابهة الفعل **والخبر لفظ مجرد**  
 عن العوالم اللفظية معنى فشل نحو ما  
 زيد بقاء عند التبيين والتزعم وبذهب  
 عندهم وعند المجازين ودخل ايضا قسما  
 المبتدأ والاسماء المدودة وانما يقل هنا  
 اسم الخبر قد يقع جملة ليست في تقدير  
 الاسم وهذا مبني على ان عامل الخبر معنوي  
 كما لمبتدأ وقد واسلفناه لزمه ميبوت  
 اندم فوع بالمبتدأ واليه ذهب القاسمي

وقال به الكوفيون ايضا **سند** فخرج القسم  
 الاول من المبتدأ والاسماء المدودة  
**الي ما تقدم** فخرج القسم الثاني من المبتدأ  
 ونحو يقوم من قولك يقوم زيد فان  
 لفظ مجرد عن العوالم اللفظية سند ولكنه  
 سند الي ما آخر الي ما تقدم وهذا صادق  
 على الخبر من نحو قائم زيد لان المبتدأ متقدم  
 بحسب الاصل فلا يضر تاخره لفظا ولا  
 نحو قائم المازي لان وجوب تاخره لغير  
 فلا ينافي اصالة تقدمه **والاصل تقدم** اي تقدم  
 المبتدأ **على الخبر** لان المبتدأ محكوم عليه فلا بد  
 من تقدم عقيبته ليكن الحكم على متحقق وانما  
 وجوب تاخير الفاعل عن مسند كانه عاملا  
 ومرتبة العالم قبل مرتبة المفعول فجاز سبب  
 كونه هذا هو الاصل **في** **لا يضر** لعود الضمير  
 الي متقدم تقديرا وان كان يتاخر لفظا وجواز  
 هذه الصيغة بجمع عليه وهنا صورتان





وقع فيها الخلاف وهما قولك في دارة قيام  
زيد وفي دارها عبد هند فالكوفيت  
بمنعوتها معان ظواهر للضمير لم يعد على  
المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ  
والمستحق للتقديم انا هو المبتدأ والبصر  
بحيز ونحوها ولن اؤهم كلام ابن مالك في التسهيل  
اختصاص الاخفش باحارته ووجه  
ذلك للمبتدأ مستحق للتقديم كما سلكوا  
فاهو من تمامه كذلك والسماع شاهد  
بالجواز كقولهم في الغاية مرجع الميت وقوله  
بمسماه هلك الفتي او اخواته فنفسك  
صن عن غير هاتك تاجيدا **فصاحبها**  
**في الدار** ان ضمير صاحبها يعود على الدار وهو  
متاخر لفظا ومرتبة فيمتنع ولم يحكموا في اشياء  
ذلك خلافا قال الرضي ومن جوز ضرب **علا**  
زيد اينبغي لن يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر  
كطلب الفعل للمفعول بلا شك **وقول** اي تقدم المبتدأ

**واحب ان كان حاله الصد** كما استغفاهم والشرط  
والتعجب نحو من ابوك ومن يقر الرصد  
وما احسن زيد الان الاستغفاهم وما ذكر  
معد بغير الكلام ويتفرغ من نوع ليا نوع فوج  
التقديم ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ  
ذهن السامع لتفهيم **اول الام المابتد**  
للهما الصمد ولما علقته لعالم في نحو  
لمنصوب من طلعت ومنعت من النصب  
على الاشتغال في نحو زيد انا الرصد فان قلت  
يد نحو لن زيد القائم ان ما قبل الام المابتد  
على فيما بعد ها قلت اجابوا عند بانها في  
هذا الباب من خلفتها عن محلها الاصل  
ان الاصل لان زيد قائم فله هو افتتاح الكلام  
بموكدين مجتمعين فاخروا الكلام دون  
لن لئلا يتقدم معمول الحرف عليه فلم يكن لها  
ولاية التصدير مع تاخرها عن مركزها **وخالي**  
قول الشاعر خالي لانت ومن عوي خاله



قال العلي وتكثر الاخوال ويروي  
 قال السام والكرم الاخوال **الاول** بان اللام  
 زائدة او في لام الابتداء والتقدير هو  
 انت او شاكر لان لم يرتكب وحمد من وجوه  
 التاويل وعلى كل فلا يرد اليك على  
 ما اصلناه **او** كان المبتدأ **فاعلا** **والجواب** **لوق**  
 فالاول نحو زيد قام فيجب هنا تقديم المبتدأ  
 ان لو اخر فقيل قام زيد لكان فاعلا في الصورة  
 الظاهرة وفيه نظر لانهم جوزوا في ما قام  
 زيدا اعلى بزيد فاعلا او مبتدأ فلم يبالوا  
 بتجوز الامر من ومنعوا تقديم الخبر في نحو زيد  
 قام ليلا يلتبس بالفاعل في الفرق وادعاء  
 تقويت تقوي الحكم بتقدير الجملة فعلية  
 يعارضه تقويت ما يكسب تقوي الحكم فجعله  
 مبتدأ وزيد فاعلا يفتي ذلك والثاني  
 نحو انما قلت ان لو اخر المبتدأ لكان في الصورة  
 الظاهرة تأكيد للفاعل فيقوت بالترتيب

١٠٩  
 ١٠٦  
 المسمية من الفائدة **او** كان **الجزء محذوف**  
**وهو** امي المبتدأ **معرفة** نحو زيد قام  
 وعمره فيقدر واخبره وموخر الانه  
 الاصل **ولا** ضرورة قد عو الى الخروج  
 عند وانا لا التزم صحة هذا الحكم فلم  
 اقف عليه منصوصا والظاهر ان المانع  
 فيها ان اقبل تسمى انت ان تقول انا وتقدم  
 الخبر مستغنى **م** لغرض القصر في تسمى انا  
 لا قسمي ثم تبين المسئلة يكون المبتدأ  
 معرفة لا يتطهر وجهه لما واة قولنا  
 زيد قائم ورجل فاضل لك لك المبالغة  
**او** كان **الجزء مخصوصا** بالمدح او الزم  
 نحو نعم الرجل زيد ويس الرجل عمرو  
**في رأي** وهو رأي من ذهب الى ان  
 المخصوص خبر مبتدأ محذوف اي هو زيد وهو  
 عمرو وذلك لانك لو اخبرت فقلت زيد هو  
 لزم لزيمة الضمير المبتدأ عائد الى المخصوص



فيكون المخصوص بالربط لا استقلال الجملة  
لذا في بعض الحواشي وليس شيء ولا  
يظهر علتها لوجوب التقديم في ذلك  
لأنه لا يشك في عود الضمير إلى المدح  
أو المذموم تقدم أو تأخر فإن قلت هو زيد  
كان المعنى المدح أو المذموم زيد وإذا  
قلت زيد هو كان المعنى زيد المدح  
أو المذموم وكلاهما معنى صحيح والارتباط  
حاصل بلا اشتكال وإشار بقوله في رأي  
إلى رأي من قول بأن المخصوص مبتدأ  
مخبر عنه بالجملة المتقدمة فلا يكون من هذا  
الباب **أو تساوي** أي المبتدأ والخبر **تعريف**  
اتفقت رتبتهما فيدحوا لله ربنا واختلفت  
رتبتهما نحو زيد الفاضل والفاضل زيد  
لأن في جعل الأول خبراً مع صلوحه لأن  
مبتدأ مخالفة للأصل الذي هو تقدم المبتدأ  
من غير فائدة هذا هو المشهور وقيل يجوز

تقديم كل منهما مبتدأ وخبراً طلقاً وهو  
قول ابن علي وقيل إن اختلفت رتبتهما  
في التعريف فاعرفها المبتدأ والمألف لسابق  
وقيل المعلوم عند المخاطبة مبتدأ والمجهول خبر  
وهو اختيار ابن هشام ولنا قول آخر في  
المسألة سيد كره المؤلف قريباً **وتخصيصاً**  
نحو أفضل منك أفضل مني فيجب التقديم هنا  
بحسب النسب الذي قرناه في القسم المقدم  
أو يقال يجب هنا تقدم المبتدأ أي لو  
قدم الخبر لا التبس وفسد المعنى إذ كثير هو  
أفضل منك لا من مخاطبك وبالعكس **والقول**  
**بأن النسبى تعين خبراً** سواء تقدم كما في  
المنطلق زيد أو تأخر كما في زيد المنطلق  
**وغیره** أي غير النسبى وهو الدال على  
الذات **تعين مبتدأ** تقدم أو تأخر كما في زيد  
في المثالين المذكورين وهذا قول الإمام الرازي  
وهذا الذي اشرنا إليه أنه سيد قريباً



بان المعنى شخص من ذلك العوصف صاحب امر كذا

فمعنى المنطلق زيد الشخص الذي  
له الامن طلاق صاحب هذا الاسم فجمعت  
الصفة ذات على الذات وسند اليها  
وجعلت الاسم ذاتا اعلى امر نسبي وسندا  
ولا ادري ما السر في تذكير المؤلف كلمة شخص  
المناسب هنا تعريفها قال الشيخ عمار الدين  
السبكي وقد يقال ان ذلك اعلى الوصفية  
انما هو منطلق المنطلق فالالف واللام فيه  
موصول فيد بمعنى الذي فهي في الجمول  
والدالة على الذات كزيد ولذلك يقع  
المنطلق وغيره من الموصولات موصولا  
ومباشرا للعوامل غير محتاج بحريانه على  
موصوف قبله لكن النظر في انا ان افلا  
المنطلق زيد فل نقول المبتدأ الف  
واللام خاصة كما ان الذي هو المبتدأ او قول  
المبتدأ الف واللام واتصل بها في غير ظرف وقيد

بمثله في الذي المان اتصال الف واللام  
بصلتها اشبه بالهنا كالمس واعلم ان الحكم  
بوجوده بابتدائه الاول في المتساوين  
انما هو عند فقد القرينة المعنوية للمراد  
اما عند وجودها فيجوز التأخير كقولنا  
بنو ابنا ابنا وبنات ابنا بنو ابنا الرجال  
الطباع وكقولنا ابو حنيفة ابو يوسف  
فبنونا اخير مقدم وبنو ابنا مبتدأ وخير  
لان المان اللام بان بني ابنا هم كبنينا فلو  
مسبب به ولا يستقيم المعنى الا بهذا والاصل  
تقدم المسبب وتأخر المسبب بنحو زيد  
بنو ابنا او هذا ما في البيت والمثال وضوح  
المعنى والعلم بان الاعلى لا يسد باللام  
عند فصل الحقيقة وحلها فيها على التسمية  
المعكوسة للمبالغة غير جيد لان ذلك  
ناكر الوقوع ومخالف للانصوات اللهم الا  
يكون المقام مقتضيا للمبالغة فيصير اليها



**ومتنع** عطف على اقوله واجبت وتقديم  
 المبتدأ **ممتنع ان كان ان مع** **محوها** نحو  
 لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المسحور  
 فقل ليلا يلتبس للمفتوحه بان المكسورة  
 والفتحة لحفظها الترفع اللبس الموضع  
 موقع المكسورة وهو ابتداء الكلام وقيل لا  
 يلتبس التي بمعنى لغو على الجملة ويرى  
 على المؤلف مثاقيل عندك اضبطار  
 واما انني جزع يوم التوي فلو جدد  
 كان يربني واخلاق في جواز المتقدم  
 لتقدمهم هنا وذلك لانتفاء المحذور من حيث  
 انما لا يقع بين ما وفاء الجواب جملته تامته او كان  
 المبتدأ **مخصوصا بالمدح** او الذم **في رأي** وهو  
 من جعل مبتدأ مخبرا عن جملة المدح او الذم **السابقة**  
 نحو نعم الرجل خديا وسير الرجل خالد فيجب الحكم  
 بامتناع تقدم المبتدأ في ذلك والاعتناء من  
 اخذ المؤلف هذا الحكم في التسهيل النص

١٩  
 لن المخصوص قد يد قبل نعم ويس  
 معو لا لك ابتداء قال ابن هشام في حواشي  
 الا خلافا ان ما بعد نربا في نحو نربا نعم الرجل  
 خبر له وقال في توضيح علي الانية وقد  
 يتقدم المخصوص فتعين كونه مبتدأ نحو نربا  
 نعم الرجل **او** كان المبتدأ **ان** **اضمير متعلق بالخبر** كسر  
 اللام اي صا خبر يعيد الى شيء متعلق  
 بالخبر هو جزة كما في على التمرة مثلهما نربا فالخبر  
 هو فوكل على التمرة وجزة الذي اراد بالمتعلق  
 هو التمرة والمبتدأ وهو مثاقيل صا خبر  
 متعلق وهو الضمير المضاف اليها العايد  
 الى التمرة وانما امتنع تقدم مثله هذا المبتدأ  
 حذرا ما يلزم على تقدم من عود الضمير على متاخر  
 لفظا ورتبة ان لو قلت مثلهما على التمرة لكان  
 مثل صا خبرا في الدار وقد تقدم لانه ممتنع على  
 المؤلف قد من حيث لرب كل امير مثل قولنا  
 علي الله عبد بنوكل ولا ينافي بصري في جواز





فلو قال متعلق الخبر الواجب الحذف لم ير على  
او كان **خبره مفردا متضمنا للاستفهام** نحو من  
زيد كذا فلان لو اخرته وقدمت المبتدأ لم خرجت  
من الاستفهام عما تستحق من التصدير وهو  
مستغنى واحتج بالمفرد من الجملة نحو زيد من ابوه فان  
وان كان متضمنا للاستفهام لين راينهم تقدم  
المبتدأ لان هذا التقديم لا يخرج الاستفهام  
على ما يستحق من التصدير ان حذوها في ذلك  
هو وقوعها في صدر جملة من الجملة بحيث  
لا يقدم عليها احد كفي تلك الجملة وهذا مستغنى  
في من ابوه في المثال المذكور قدمت زيدا او اخرته  
**او كان خبره ظرفا متضمنا الى الاستفهام**  
**والضمير المبتدأ** نحو اين زيد وسقي القنال  
فان كلامي هاتين الكلمتين اين وسقي ظرف  
متضمن للاستفهام والضمير عائد على المبتدأ او اخرته  
يتضمن الاستفهام من غير ان يكون ظرفا متضمنا  
له فلا يمنع التقديم نحو زيد عند ويتضمنه

لضمير المبتدأ من نحو زيد اين ابوه فلا  
يمنع التقديم هنا ولو كان الخبر ظرفا تضمن  
الاستفهام لانه لم يتضمن ضميرا يعود الى المبتدأ  
وسند كذا يربط الى علتة ذلك عند  
الطام على كثر الخبر لا يقع انشاء الا او لا  
ان شاء الله تعالى **او كان الخبر مصححا للمبتدأ**  
المبتدأ والمادة ان مصحح المبتدأ يرد  
المبتدأ وذلك اذا كان المبتدأ مبتدأ وخبره  
ظرف او جار ومجرور نحو عندك من  
وفي الدار رجل فهنا يمنع تقديم المبتدأ على  
الخبر لانه لو نطق كل لزال المصحح فيفسد التركيب  
**وجائز** معطوف على واجبات يمنع من تقديم  
المبتدأ جائز **بغير** ذلك المذكور ما يجب فيه التقديم  
وما يمنع وفيه شرط الزمان كمن الصور ليس  
خاصا بجميع صور الوجوب والامتناع فهو الصور  
التي لم يرد ذكرها لوجوب التقديم ما اذا كان الخبر  
مقرونا بالفاء نحو والذي ياتي في فلهم او مقصور



عليه بالانحوا وما محمد **الارسل** او  
 بانما انحوا انما انت منذر ومن صور الاشياء  
 التي لم يدكرها ما ان اقصر الخبر على المبتدأ  
 بالانحوا قائم الازيد او بانما انحوا انما شاع زيد  
 والوقوف عند ظاهر عبارة المؤلف يقتضي الجواز  
 في الكل وليس كذلك **وتعريف** معطوف على  
 تقديم من قوله والا صلقت بما اي والمحل  
 تعريف المبتدأ وهذا انما هو في احد ذيل  
 القسمين وهو ط كان مستدلا اليه ان الاسناد  
 في الشيء ينبغي ان يكون على معان كذا قيل وفيه  
 نظر ان معلومية لا يستلزم كون احد تلك المعارف  
 المعروفة واما القسم الاخر وهو ط كان مستدلا بوصف  
 الواقع لغير مستتر بعد في او استفهام فذلك لان  
 التثنية لا يعرف بوجه لشد شبهة بالفعل لذلك  
 انعقدت الجملة منه ومن رفعة فلا مخرج  
 لان فيها محرف **وقد استلزم** وفيه ما **الاول**  
**فيما** جنم بجميع البصريين الى الاخفش فاعل

تلك بمعنى شيء وهي مبتدأ والمعنى شيء  
 زيد او جواز الاخفش هذا ولن يكون معرفة موصوف  
 فالجملة بعدها صلة لا محل لها ولن يكون موصوف  
 فالجملة بعدها في محل رفع على الخبر وعلما بالخبر  
 محذوف وجواب عنه تقدمت شيئا في خبر  
**وجواب** **ان** **اختصاص** **المبتدأ** **بالصفة** سوار  
 كل من المبتدأ المذكور انحو واجل مسمى عنه او  
 محذوف فالتقوية لا يكتفى بها بل هي في قوله  
 لم يستعان بضم عي لا ضرورة والقطعة بفتح  
 لا شوك لها تنقضي ان او طيبت والاصل  
 شخص في المبتدأ بقسامة فالمبتدأ في الحقيقة هو  
 الموصوف المحذوف والايان لزيد الصفة محصلة  
 لفائدة والفلو قلت رجلا من الناس جاءني لم  
 يحضر مع وجود الوصف لعدم الفائدة فيه  
**ولو** كانت الصفة **تقدم** اي ان تقدمت  
 ومقدمة او تقدمت قبل انحو قوله المسمى من قوله  
 بانما فلو لم يبتدأ وهو موصوف بصفة مقدرة

الانفصال  
 كقوله في قوله  
 خورا وكسرة  
 كوحاها لزيد



اية منه وقولهم لنذهب غير في الروايات  
 اية في غير آخر **ويكون** اية المبتدأ **فان** **المعنى**  
**قدم** **القصر** نحو هذا انما **بمعنى** **ما هو في** **الكتاب**  
 المشرق فخر فخر من الخروج بمعنى ما اقلعه  
 عن الخروج الى امر فلما كان المبتدأ هنا في  
 معنى الفاعل كان له فيكون نكرة كالفاعل لما فيه  
 من التخصيص تقدم العلم بحكم نصارى الصوفية  
 استفادة القصر في امثال هذا التركيب في فظان  
 علم المعاني والكلام في ما هو في هناك او يكون  
 اية المبتدأ **مصلح** **التي** **الفاعل** في الاصل  
**فرغ** **لغرض** **الثبوت** **في الدعاء** نحو سلام  
 عليك قال ابن الحاجب وجه التخصيص فيه  
 انه يختص بنسبته الى المتكلم ان اصله لم يثبت  
 سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم لكن  
 عن النصيب الى الرفع لغرض الثبوت مع بقاء اطلاق المعنى  
 على ما كان عليه وهذا هو الذي اعتل المؤلفون  
 واعترضه الرضي بان هذا غير طر في جميع

نحو ولي الزيد ان ليس معناه ولي الزيد  
 مطلق للملاك فالماضي ليرفقا لتكثير التعاين  
 امله حين كان مصدرا منصوبا فلا يختص  
 ان يختص به بالنظر الى المخاطب ان كان يكثر  
 الفعل القاصب المستند اليه وانما اخرج الخبر عنه كونه  
 جارا ومجربا لغرض تباين المراد اية الفهم عند  
 تقديم الميم ولوقد اخرج الخبر لذهب الوهم قبل المبتدأ  
 الى ما يليق من غير السلام فالماضي ان سائل  
 الله سلاما وحذف الفعل للثبوت المستعمل  
 فيبقى المصدر منصوبا والنصب ينزل على  
 الفعل فيثقل على الحذف فلا تصدق وادوام  
 نزول سلام الله عليه وامر ان الالوا  
 النصيب اليك على الحذف فرفعوا وكذا اصل  
 ولي زيد هكذا الى هلا كما في نعوة بعد  
 حذف الفعل ففرضا العبارا الحروف ورفق  
 بعضهم بين نحو سلام عليك حسب الجواب  
 بتقديم الخبر في ونحو في الدار رجل حين وجب



التقديم فيه بان الظرف الواقع قبل المصدر كان  
 في الاصل حق التاخر عن المصدر المحمولى مبتدأ وكذا  
 ظرفا لغوا متعلقا به او يقطع وحق المحمولى التاخر  
 فحين جعل ظرفا مستقرا واقعا خيرا عن المصدر  
 لم يلزم تقديمه عليه رعاية لحق التقديم ولا  
 كذلك الظرف الواقع خيرا عن غير المصدر **او** يكون  
 اي كونه المبتدأ **عاقلا** **لنفي** اي لا جله وقوة في  
 نفي نحو ما اخبر عنك **غيره** اي غير في كنهه  
**حقن جملته** فان للام بحسب استعمال كراهة  
 من افراد التمرة على مبدأ الاستغراق خيرا من كل جاد  
**وقد عرفت اليه فصل** **تأني** اي شوقه وطلبه  
 وهذا مثلا لصلته بالناقدة لا تكاد تدرك الاعلى  
 ولد او يور وهو جلد خوار يحكي ثم يطفئ عليه  
 الناقدة اذا ماتت ولدها فان كان الفصل  
 الذكي يور في به اليها بان لم يستخرج لستها  
 بسبب زهر في الشرب وارضاضه عن الناقدة  
 فلا تدرو بصيرارها بانها تغير لون يضرب لكل

غني التجاليد محتاج فلم يستغنى بها  
 وانما جازا ما يتدار بالثقة في المحل من جهة  
 العموم لكونها حينئذ في المعنى كالمعرف  
 تعريف الجنس المستغرق **او** تخصص المبتدأ  
**شبهت الخبز في الدار المتصلة** كقولك ان جلي  
 في الدار امرأة قال ابن الحاجب والمسوغ  
 لتسمية المبتدأ في مثل هذا اثبتت الخبر لاجلها  
 عند المتكلم وكان ذلك كالصفة وتعب  
 صاحب الباء والمع لن واعترض الرضي بانه  
 لو كان يجوز للتشكيل في ارجل في الدار امرأة معترضة  
 المتكلم بمنزلة ارجلها في الدار لزم امتناع ارجل في  
 الدار و هل جلي في الدار او امرأة لعدم لفظ  
 ام الدالة على حصول الخبر لاجلها عند المتكلم و علم  
 شئ اخر يخصص به المبتدأ هذا كلامه فان قلت  
 لا نسلم طرانا اللزوم ونذكر له ابن الحاجب  
 صح في شئ من علومه بان الاستغراق  
 المسوغ للابتداء هو الميعاد له بام قلت





هذا مما عُدَّ من المستفادات عليه رحمة الله  
وكتب الأئمة طائفة بآثار الاستقراء  
سواء كان بمعاذ لزم أو بدو وهاهنا  
لما استعاضوا عن هذا ما قالوا والدفع الله  
من خالق غير الله **ولو** كانت أم المقضية  
**نقل** كما في الاستقراء من فانيها مقضية  
لمحذو المنفعة وأم فإن اقلت لم غلاما اشتري  
كانت التقدير عديت غلاما ما اشتري  
أم ثلثين مثلك **أو** يخص بتقدير خبر ظرف  
مختص نحو ولدني من يد لكل رجل الناس  
فأول كان الخبر عن الاختصاص نحو ولد  
رجل ما لا وفي دار رجل من الجن الزوال  
لا يخلو لئلا يكون عند رجل ما لا وفي  
دار رجل فلا فائدة في الأخبار بذلك **بخار**  
**في الدار رجل** كما قرناه وإنما ساء الابتداء  
بالاسم النكرة عند تقدير ظرف المذكور الله  
تخصص بتقدير حكمه عليه فصار كالمصوف

112  
لأن من شأن الصفة تقريرها في الذهن  
قل ذلك الموصوف **في** هذا التخصص  
سما في الفاعل فأنما التخصص فيه بتقدير حكمه  
وهو الفعل أو بهما **د** **فترقيم** **رجل**  
لأن الخبر المتقدم ليس ظرفا فانتفى شرط  
التخصص فإن قيل الحكم متقدم فينبغي  
أن يخصص بعين ما قرره في الطرف  
**قلنا** الجواب عند ابن الحاجب من جهة  
المول أن هم اتبعوا في الطرف بما لم  
يتسعين في غيرها والثاني لن المتقدم إذا  
كان ظرفا تعين للخبر بتدبير خلاف قائم  
بجمل فأنما لا يتعين لها الجواز أن يقول  
القائل قائم في الدار فلكونه في الدار مبتدأ بخلاف  
الظرف فأنما متعين للخبر بتدبير أول الأمر  
لأن لن الحكم أنزاعا على غير المخصص وذلك  
لأنه إذا حصل المخصص بالحكم فقط كان  
بغير الحكم غير مخصص فيكون الحكم واقعا



على غير المخصص ولجعا وهذا ايراد الرضي  
الاستر اباذي **ف قيل** والقائد هو ايضا الحق  
ما قال ابن الدهان لجواز التنكير يتبع القائل  
فان احصلت فخر عناتي نكرة مثبتة لان  
الغرض من الكلام افادة المخاطبة عند حصولها  
يكون الحكم صحيحا تخصص المحكوم عليه بشي  
والضابط للجواز عدم علم المخاطبة بحصول  
ن كلك الحكم للمحكوم عليه من غير توقف على كونه  
معرفا او نكرة مخصوصا او غير مخصوص **عليه**  
**الباب في كون نقض** بقاؤه ضار  
اي سقط **الساعة** ان كان المخاطب  
يعرف ذلك لان الافادة في اخباره حينئذ  
الخبر محقق **ف قيل** **ب حذف** **المبتدأ** المعلوم  
كائنا **ب حذف** **الخبير** قد للتحقيق  
للتحليل كظنه كاتبة الهواشي فان حذف  
كثير جدا نحوهم واية اي هو نحو ان  
المحطة نار الله وما ادراك ما هيته نار

هل انبئكم بشئ من ذلكم النار واصحابها  
في سدر مخضود واطحاف اشجار في سميم  
وهم اي هي في الاولين وهو في الثالثة  
وهم في الاخرين ونحوه من علم صالحا لنفسه  
ومن اساء فعليه اي فعليه لنفسه واساؤه  
عليها وان تخالطوه فاحذروا اي فم اخوانكم  
ومثله كثير جدا وهو كله من قبيل حذف  
في المبتدأ جواز او يجب حذف اذا اخبر عنه  
بعت مقطوع لمجرد طبع نحو الحمد لله الحمد  
او دم نحو عون بالله من اليقين عزو المؤمنين  
او ترجم نحو من بيت بعيد المسكين او مصدق  
ببدل من اللفظ بالفعول نحو سمع وطاعة اي  
اربع سمع او مخصوص بمعنى نعم وبشئ مؤخر  
عنها نحو نعم الرجل زيد ويشتر الرجل عمر واذا  
قد راخبرين ومن ذلك في لم يذم في الافعال  
كذا اي في ذمتي ميناك او عيبت **كائنا**  
اي مع حذف الحذف **العبدية** قوله تعال يا قصه



ايوب عليه الصلاة والسلام الا وجدنا  
نعم العبد انما اواب الي نعم العبد ايوب  
هو ايوب **في راي** هو اي من جعل  
المخصص من قبل مبتدأ محذوف واما من جعل  
مبتدأ محذوف عند بالجملة السابقة فيكون  
من قبيل الاول هو محذوف في المبتدأ  
محذوف الخبر لا محذوف في **والخبر**  
**ما لا يفيد المبتدأ** ليصح الاسناد اذ لو كان  
مقساوين بحيث لا يفيد احد شيئا غير  
الاخر اتحد مفهومهما واتحاد المفهوم يمنع اسناد  
احدهما الى الاخر فان الاسناد فسد  
للمنتسبين المستلزمين للثبوتية المتنافية  
لاتحاد المفهوم ومن هنا ان محشي قول  
الفرد في قوله تعالى والذين انفقوا  
يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواه ان  
بين ذلك كل اسم كان على انه مبني بان ما بين  
والتقنين هو اسم لا محله فيس في الخبر الذي هو

الفائدة لا ضافت الي اسم الإشارة وهو مبني يعني  
فيقول لتركيب لما توكل وكان القول  
قواه انما اشار الى قوله في قوله فائدة شبهة  
وجوابها بقوله **فان كانتا اثنتين** في قوله  
تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان بل ترك  
**فيل** **لما العرق المحرر** **الطه** تقرير الشهادة  
لن يقال اسم كان هنا وهو مبتدأ في الاصل ضمير  
مؤنثين وقوله خبر عندهما اثنتين في الاصل اما اداة  
الضمير في طلبه اصلتموه من وجوب اداة الخبر لما  
لا يفيد المبتدأ وتقدير الجواب منع لتركيب الخبر هنا  
كذلك بل يفيد غير اداة الاولى من كل الى التوقف  
في الارضية هاتين الماتين متصفتين بمجرى هذا  
العدد غير من ظهور في ذلك الى صغير والكبر والغير  
في كل من الصفات فقد افاد الثاني ما لم يفيد  
الاول **وغيره** في قول ابن النجم انا ابو النجم  
وشعري شعري تفيد **لما العرق المحرر** اي شعري  
الآن مثل شعري فيما تقدم اي المشهور في البلاغة



٢  
زبدية سيرة الجدار  
والتاريخ بين الضلوع  
بل المتقي وان الحزن حبل  
محيث الحال من احوال



هذا امر من بضره واشترى الى ان مستحق لذلك ومثل  
 انتم لا امر حباكم اليه مقول في شأنكم هذا الدعاء اي مستحقون  
 ان يذبح عليكم به فقد قصد الدعاء عليهم وانير الى استحقاق  
 اياه كذا فتره بعض الفضلاء قالوا امثالين زيد ومتى القتال  
 فليس مما يخرج بصله الى الاستفهام هذا اخل في الحقيقة على  
 النسبة بين المبتدأ والمذكور والخير للمقدار اذا المعنى ان جعل  
 في الدار وفي السوق فلا يتصرف لقل القول اذا لم يقع الاستفهام  
 خبر المبتدأ وليس المعنى زيد اخلص في الدار وفي السوق  
 تبي انما اذا اقدر باسم الفاعل كما لا استفهام داخل في اللفظ  
 حقيقة ولو لا هذا لما وجب تقديم الكلمة للتخفيف للاستفهام  
 على المبتدأ هنا وهذا بخلاف زيد اين اليوم فانه لا يجب  
 الاستفهام فيه على زيد ان وقع في صدر الجملة التوقعية خبر  
 فوجب تقديم القول واما في اين زيد فالتام وجب التقديم  
 في الاستفهام متعلق بالنسبة التي بين زيد وخبره المقدار  
 اسلفناه فلا وجه لتقديم القول **و** بحسب ايضا ان يكون  
 الخبر **زانيا غير ضروري** احتراز عن نحو زيد في زمان طيبة  
 غير مستقر نحو القتال غدا والسفر اليوم بخلاف نحو زيد يوم الجمعة

خبر المبتدأ في قوله زيد في زمان طيبة

في قوله زيد في زمان طيبة  
 خبر المبتدأ في قوله زيد في زمان طيبة

مما اخبر فيه عن اسم العين باسم الزمان ونحو طلوع الشمس  
 يوم الجمعة مما اخبر عن المحدث المستمر باسم الزمان والتسبب في  
 انقطاع الاخبار في المحلين انما اذا ائدة لتخصيص حصول  
 بزمان صوفي غير حاصل مثله **واكل عام** نعم في قول  
 الشاعر اكل عام نعم نحو قوله **على حلة** اي على تقدير  
 مضاف هو حدث غير مستمر والتقدير اكل عام نعم او اكل  
 ويحمل ان يكون مراد له هذا المحمول على تقدير لفظ المضاف  
 اكل عام حدث نعم يخاطب قوم من الصور المغيرين على حيلة  
 الانكار انما يستلزم هذا في كل عام بل قد قوله بعد هذا  
 هنيئاً من هنيئاً لما تروونه ويحمل ان يكون نعم مبتدأ و  
 نحو قوله في كل عام لغو متعلق به فلا يكون من هذا الباب  
 البتة ولكن غير واضح في باب الاستعارة **والليل اليلال**  
 نصب اليلال محمول **على طلوع** اي التقدير طلوع اليلال اليلال  
 فحذف المضاف واقيم للمضاف اليه مقامه وانما اخبر باسم الزمان  
 في الحقيقة عن حدث غير مستمر وقال بعضهم لا حاجة الى تقدير  
 هذا المضاف الى اليلال لان كان اسم عين يكون ظاهراً ثم  
 يستمر ثم يظهر في الاختلاف به لا حول جري مجرى الحدث

يعني ان الاخبار في زمان صوفي غير حاصل مثله  
 انما اذا ائدة لتخصيص حصول  
 بزمان صوفي غير حاصل مثله



ولهذا قال ابو بكر بن السراج لو قلت الشمس اليوم والقمر الليلة لم يحرم  
 لانه غير متوقع فلا ينضمم اليه الا على الحدوث او على تقديره  
**ان رفع الليلة في المثال المذكور فيكون الاحل هكذا الليلة لغير**  
 ليل لا يعي ان هذا التعديل وهو تقدير ليلته على انما يصح  
 ان رفع لفظ الليلة ولا يصح ان نصب **ليلا يكون الزمان**  
 وهو ليلة المقدرة **زمانا** اي واقعا في الزمان لان الليلة على التقدير  
 بر نصب طرف زمان مطلقا وهو الليلة المقدرة والتقدير حينئذ  
 ليلة البك في هذه الليلة فيلزم كون الزمان مطلقا والزمان  
 وهو باطل **واليوم الجمعة والتسبب** بنصب اليوم ورفع الجمعة  
 التسبب محمول على **التسبب والتسبب** وهذا جواب عن سوال برهان  
 ليلا يكون الزمان زمانا تقديره انما يسمع على يوم الجمعة واليوم  
 السبت والجمعة والتسبب يومان مخرجان فيهما من قبيل الزمان  
 وقد اخبر عنها بالاطرف الواقع قبلها وهو اليوم فلزم وقوع  
 الزمان زمانا فاشارة الى الجواب بانها انما جاز للنصب في  
 هذين اليومين لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى ليل اليوم  
 الاجتماع ومعنى الثانية اليوم التسبب اي التكون واليدور  
 التصرف على ان نصبه من غير الاول في الرفع لغلبة الجمعة  
 هذا ما بينه

ثبت  
 بما استوفيت

والسبب في هذا انما هو على ان يكون اليوم والجمعة  
 ابدالاً لخلق السموات والارض يوم الارض في ليلته يوم الارض  
 يوم السبت والجمعة يوم السبت والجمعة

السبت في معنى اليومين **من** اي من اجل التاويل المتقدم  
 وهو ان الجمعة في معنى الجمع والتسبب في معنى التسبب  
**في سائر الايام** اي باقيا ان ينصب اليوم المخرج عن هذا القول  
 اليوم الخميس فنصب اليوم وكذلك في البولي في انما في التاويل  
 بشي يصح كون مطلقا للزمان فيجب ان يقول اليوم المخرج  
 مثال انما رفع فيها هذا هو مذهب الجمهور واجار الفراء وهشام  
 الرفع والنصب في الجميع فنقول عند هذا اليوم الثلثا رفعاً  
 ونصاً وكذلك الكل فلا ارفع جعل نفس ما بعده واذا نصب  
 جعل اليوم بمعنى لان وكما نل قلنا الثلثا واقع في هذا الوقت  
 الذي هو لان **واليوم** بالنصب **هو** بالرفع محمول على غلبته  
 فلذا صح في الطرية ان المعنى غلبته وظهور في هذا اليوم وانما  
 جعل طرف الزمان بمعنى نصه وقوله في الزمان انما من الارض فلا  
 يدعى قوله ليل الزمان ليل الزمان زمانا وموجب الخبر ايضا ان لا يكون  
**حد ثلثه اسم عين** لان حق الخبر ليلته صلا فاعلى المبتدأ على معنى  
 ليلته يقال له المبتدأ يقال له المبتدأ وهو الذي يعبر عنه بما هو هو  
 شكر ليلته اي صلا على المبتدأ الذي هو اسم عين فيجب ان لا  
 يقع خبر عنه الا بتاويل بخبر يوم وعمره على انما على انما

الثلثا  
 كمالا منتهج التاويل

واجاز مذهب نصب اليوم بمعنى الارض  
 في قوله فاعلى المبتدأ ان كان  
 اليوم مخرجاً وانما



مجاز الحذف في ذوصوم وروعدا من الجارية الامساك جعل النفس  
 الصوم والعدل بالغة **محو لعل ان تقوم** مما وقع فيه الحد من خبر آخر  
 اسم العيان اذ ان وصلنا معنى المصدر فان تقوم بمعنى القيام  
 وهو حشر والمجوز عند الخطبة وهو حشر بمحور **التفسير** **يعني** لا أثر  
 كافيه من معنى السجوي وخبر عسي بغيره ان كثير جعل خبر لعل لعل  
 بطريق العمل عليها ان عسجت على لعل في العمل بقوله يا ايها  
 علكا وعسا كما جعل السهبا ضمير نصب وهذا امر خارج كل المنع  
 وهو تقارير الوظائف ولكن هذا لا يدفع اصل السؤال ان لعل  
 الاخبار بالحدث عن اسم العيان وقع في نحو عسي زيد ان يقوم و  
 لعل ان تقوم وكون احدهما محمولا على الخبر لا يجدي في الجواب  
 شيئا نعم يمكن ان يقال لعل الاصل عسي امر زيد ان يقوم ولعل  
 امر ان تقوم فانما الخبر بالحدث عن اسم معنى في التحسين وفي  
 ذلك كلام من ذكره عند افضاء النوبة اليهم ان شاء الله تعالى  
**ويجب ايضا الخبر ان لا يكسر مع الغاء** لانها للعطف واللبينة  
 والايضا والمعنى لذلك في مثل زيد قائم **وخو ان فانك** في قول  
 الساعدي في قوله **خو ان فانك** فتايم والروحة الحية خلوة لها  
 وهو من اشادات مبيونية الكتاب والارومة من الكرم كما لا يخفى

في خبر  
 في خبر

من  
 في خبر  
 الغناء  
 ما في الغناء  
 زلال  
 بكه



من العجب والخلو بكسر الحاء المعجمة الخالصة في هذه الفتاة الكريمة  
 الابوين خالصة من الزوج عزرا كما كانت جعل هذه القبيلة  
 لفرينا وحسن نسايها مستوحجة لتكاح فتايم وزاد غيب  
 لخطيب ان كريمة الطرف من هذه القبيلة باقية على حالها  
 لموجب كد وجود **محو لعل ان تقوم** فلينس خول ان مثله  
 محو عند الجملة الامرية وانما هو خبر مبتدأ محذوف والغاء  
 المحض التبيين فلان البيت الذي على منعه دخول الغاء في  
 الخبر **اذا كان** استثناء مفرغ في الظروف اي وجب ان لا  
 يكسر مع الغاء كل وقت الا اذا كان **المبتدأ مصدرا** **باب** فيجب  
 في الغاء جملتها اما السفيضة وكانت ما كيت يعملون في البحر  
 ما الغلام في كابر ابو المؤمنين واما الجدار وكان لغلامين  
 يتيمين في المدينة وزال محذوف في الضرورة كقوله  
 فاما القتال لا قتال لديكم او حيث تدخل على قول محذوف  
 استغنى عنه بالمقول نحو فاما الذين اسودت وجوههم كفر  
 ثم الاصل فيقال اليهم كفرتم وحذف في غير ذلك قليلا نحو ما  
 جاء في الحديث اقاموا سوي كما في انظر اليه اذ يحد في  
 الراية **اذا كان** اسم شرط **وخوابه لا يخفى** احتراز من

في خبر  
 في خبر

في خبر  
 في خبر



مثل من يطعم في كرمه ومن يقيم اقم معهما **نحو قوله** يا توفيق **يا توفيق**  
**الكرم** ونحو من يظلل الدار فلا هادي له وهذا يعني على ان  
 الخبر هو جملة الجراء التي الغائلة بها تمتت وليا الخبر مع عون  
 ضمير منها اليد على الاصح **وفي راجع الخبر** عن اسم الشرط الواقع  
 مبتدأ وهو **الشرط** مع **جاء** ليدل على ان خبرا بسبب كلمة الشرط  
 كالجمل التواحدة فيكون منزلة قوله كذا من الناس ان يقيم اقم  
 مع **فالفاء** في **آخر** من **الخبر** على هذا القول وفات المؤلف  
 حكاية قول الشاعر في المسلة ونحو ان الخبر جملة الشرط فقط لا لـ  
 اسم الشرط اسم تام وجملة الشرط مستقلة على ضمير فقوله كذا من يقيم  
 لولم يكن فيه معنى الشرط كما ان منزلة قوله كذا من الناس يقوم  
 وانما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليل فقط لا لـ  
 حيث الخبرين وهذا مختار الاندلسي قال ابن هشام وهو الصحيح  
 فان قلت يترى على المؤلف نحو قوله عليه الصلاة والسلام من يقيم ليلته  
 لفلان ما ناكوا احبا لفلان الله ما تقدم من ذنبه وما خسر ولذا قول  
 الشاعر من يكد في السعي كنت من كذا السعي بين خلقه والوزن للعلم  
 دخول الفاء مع كونه مبتدأ اسم شرط وجوابها مال الخبر وظاهر كل  
 منها وجوب الفاء عند تحقق ما في كذا قلت لعله لا ان جوابها ما لا يخبر

الخبيرة  
 المستندة

المستندة  
 المستندة

المستندة  
 المستندة  
 المستندة  
 المستندة

١٦١  
 به اية الشرط الوفا ومحل اليعني ان لا يصلح ان يكون شرطاً فلا  
 يرد ما ذكره **او** اذا كان المبتدأ **نحو قوله** يا توفيق **يا توفيق**  
**او** نحو الذي في الدار فله درهم **او** نحو رجل يستحي في مجامع  
 فله ثياب ورجل عند حرم فسعيه والتمسك هذا اولى من الفعل  
 نحو كل رجل ياتي في اوية الدار فله درهم ان المبتدأ فيه كذا وهو  
 غير موصوف بالفعل ولا بالظرف **او** موصوفاً **نحو قوله** يا توفيق **يا توفيق**  
 لرجل الذي ياتي في اوية الدار فله درهم ومنه قوله تعالى والقول  
 عذر النساء للذي لا يزوجون من كذا فليس عليه جناح وقال  
 الشاعر صلوا الخرم فالحظ الذي تحسبوا به منكم افقد نفوسكم  
 متبصرة **او** **نحو قوله** يا توفيق **يا توفيق** ملك في الشرط والجزء في الفاء  
 خبرا لتبني المبتدأ باسم الشرط **نحو قوله** يا توفيق **يا توفيق**  
 جملة من دخول الفاء عند توفر الامور المذكورة واجبت بحق  
 جعل بعضهم قول صاحب المفضل ان الضمير المبتدأ ومعنى الشرط  
 جاز دخول الفاء على الخبر مثله قوله غير المنصوح بحرصه في الضرورة  
 مع التبرر وجب فجعل الجواز على الامكان العام الذي يصدق  
 في عادة الوجوب وهذا لا يتأق في قول صاحب التيسيل  
 تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوابه ابتداء وجواز الجواز

المستندة  
 المستندة  
 المستندة

المستندة

المستندة  
 المستندة

Copyrighted material



واقع موقف من السطوتية اذ ما اختلفوا قال الرضي كما زعموا  
 لم يزل يتردد الغاء للكون كالحزب الكبري حيث انه ليس جاز  
 السطوتية جاز تجريد منها فساد السببية نحو الذي ياتيني  
 لدرهم وهذا نص لا يقبل التاويل وكيد بورق قوله تعالى  
 ما اصابكم من مصيبة فيها اسبب ليدرك بحذف الغاء في قوله  
 نافع وابن عمرو بانها تملأ في قوله الباقي فان قلت كيف ساء  
 حذف الغاء وهو موقوف للسببية المقصودة قلت انما غابت  
 النص عليها لانفسيا اذ هي باقية مع الحذف على سبيل الظهور  
 لان ترتيب الحكم على الوصف مشعر للطبيعية الوصول الى  
 انك اذا قلت الذي ياتيني له درهم فقد ثبت استحقاق  
 لدرهم على الاتيان فلو ان الاتيان سببا له بحسب الظاهر ولا  
 احتمال غيره فان السببية المقصودة باقية والغائب  
 خصوصيتها لا وجودها كما قرأنا **والكبر من نعمة الله**  
**محمول على معنى** فحكم الله انما يات في وقت لا يتجلى بان ذلك  
 النعمة من الله وتجبر ولا يملك الحكم ليس بل ذلك الجواب سوال  
 يرد هنا تقريره ان يقال ما ذكرتموه من ان الغاء تدخل  
 حيث يفصل سببية الاول للثاني ينسحب على هذه الآية فانه الاول

حيث  
 يتردد  
 الغاء  
 فانه  
 زائد  
 بكونه

وهو استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثاني وهو كون  
 انما امر الله تعالى وتقرر الجواب ان يقال جزاء السطوتية حيث  
 هو مستتب عند قارة يكون مضمون الجملة كما في ان جاء زيد فذكر  
 منه فمضمون الخبر هو الاكرم مسبب عن السطوتية وهو المحجب  
 وقارة يكون الاغلام بالجملة والاختيار كما نحو ان اكرم في اليوم  
 فقد اكرم انما هذا ليس مضمون الجملة وهو الاكرم بالاصل  
 مستبلا لا متحالفا واما السبب الاغلام بها اي ان اكرم في اليوم  
 اعلم انك لم تذكر هذا في الآية من قبل الثاني وبما ياتينا  
 حيث بالاختيار فمضمون استقرارهم نعم بعبادته او بغيره  
 فاستقر انما هو كونه او محبولة مسبب للاختيار بكونها امر الله  
 وجل هذا هو الجواب عن الحاجب وبما اقتضى المولف ولم  
 يرتض ترصود ذلك بل قال ولا يلزم مع الغاء لكونه الاول

للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الغاء لازما لمضمون ما قبلها  
 كما يجب في السطوتية والجزاء في قوله تعالى وما بكم من الله كون  
 لنعمة من الله الا ان يكون حصول كونها معناه فلا يخبر ذلك  
 قوله بعضهم ان السطوتية من الجناح **والله اعلم** حيث  
 تدخل على هذا ويصلح لدخول الغاء في خبر **والله اعلم** من قول  
 فبينما ان يكون السطوتية ملزوما للجزاء  
 لا زما سواء كان الملزوم علته واللازم  
 معلوما كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار  
 موجود او كان الملزوم معلوما واللازم علته  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود  
 طالعت او كان الملزوم واللازم معلولين  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود  
 فبينما ان يكون السطوتية ملزوما للجزاء  
 لا زما سواء كان الملزوم علته واللازم  
 معلوما كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار  
 موجود او كان الملزوم معلوما واللازم علته  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود  
 طالعت او كان الملزوم واللازم معلولين  
 كقولنا ان كانت الشمس طالعت فالنهار موجود



هذا هو الذي لا يدخل على ما في قوله  
 في قوله لا يدخل على ما في قوله  
 في قوله لا يدخل على ما في قوله  
 في قوله لا يدخل على ما في قوله

الفاو فان دخلها لما كان لها كالمبتدأ لكلمة الشر  
 وهي لا اذ من القصد لا يدخل عليها شيء من خواصه  
 فلا اذ اندخل على ما في **الكلمة** ان المسلول في الهمة والحقها  
 ابن كلك مفتوح **في راي** ذهب اليه يوس على خلافه  
 النقل ووجهه كون لغيره معفي الجملة وكان دخولها  
 كذا ان دخول فلذلك لم يمنع من الفاو على البيت ولعل وكان  
 ولكن **نصره** اي هذا الريب **الاستعمال** لقوله تعالى لئن الذين  
 فنو المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فاعلم عذاب جهنم وقبور  
 له تعالى لئن الذين يكفرون اياهم للدماء يقولون النيران  
 بغير حق ويقولون الذين يامرون بالقسط من الناس  
 فبشرهم بعذاب اليم وقوله تعالى قل ان الذين لم ياتوا  
 كفرون من عند فاتهم اقبلكم واجيب عن ادعائهم والذائبة باننا  
 الاسلام ان الخبر فيها ما اقترن بالفاء بل هو محذور وطلول  
 عليه بالملوك ايعاد يكون وعن الثالثة بان الخبر هو الله  
 وفاته اقبلكم جملة بعلة تام لا ادعى واعتذر بعدم الفالفة  
 في الاخبار بذلك واجيب بالمنع وذلك انهم كانوا يظنون  
 ان فرام بغير ذلك لقولهم ان يوتوا عملوا فاجبروا بان الموت  
 خلا

هذا هو الذي لا يدخل على ما في قوله  
 في قوله لا يدخل على ما في قوله  
 في قوله لا يدخل على ما في قوله  
 في قوله لا يدخل على ما في قوله

في قوله لا يدخل على ما في قوله

العورة بتكاهه منقوش جليل

هو الذي كفرون من غير كفاية عمون ومن غير الظن  
 التوقيع بغير الله وبأني ستة اربع وعشرين وثمانمائة ففر  
 بعض العوام ومن لا يؤمن له خست من الموت فقال بعض قاضي حجاز  
 لم تصدق بها ان الفرار من الموت سبب لوقوعه بالفار  
 منه على الفور وانما ذلك بالايمة فاصح ان تدل على ان الفرار من  
 الموت سبب للاقائه بشهادة الفاء والمستمع لا يبرأ  
 عن مبدئيه **في** بهذا البحث الذي كان الناس في غفلة  
 عنده من زمن السلف لان هذا هو سبب اهل الكفاية  
 من هذا الوفاء سلم من الموت في الحال وتراخت حياته بعد ذلك  
 من طويلا ولم يتفطن لكونه حمل الكلام الذي لا يتبين  
 لملك من بين ربي ما من خلفه على وجه يلزم منه الخلق في  
 الحرة بغير الله من ذلك **وتنقسم الخبر الى** **والله** **فوق** **يدعاهم**  
**وتنقسم** **فوق** **يدعاهم** **عاقلة** **وضع** **ابن** **عصفور** **وكثير** **من** **المخارطة**  
 التعلل ولا يظهر له وجهه لان الخبر حكم من الاحكام ولا يمنع  
 ان تلزم على الواحد باحكام متعدية كما لا يمنع بصلة تنوعه  
 فملك ليقال بغير ذلك على راي مبدئيه ومن قال بقوله في  
 ان الراجح الخبر هو المبتدأ فيفسد وليس التعلل وجهه

التبج شادي محمود  
 الساهر لشي ردي  
 جاري حلفه ونزه

عصفور  
 من الفار



يلزم من عمل العامل الواحد رفعين بطريق الاستقلال واللام  
 باطل ثم تعدد الخبر تارة يكون من حيث اللفظ فقط نحو الزمان  
 حلو حاض لان معناه ماضٍ وهو الجوز العطف في هذا الجاز  
 البولي ومفعول الجوز وهو الصحيح وتارة يكون من حيث  
 اللفظ والمعنى جميعاً اذ المجرى عنده غير متعدد نحو زيد فقيه  
 سافر كاتب وهذا يكون بعطف اتفاقا وبدون عطف الصحيح  
 واما المجرى عنده متعدداً حقيقة نحو زيد الفقيه وكاتب وزيد  
 وعرف فاضل وجاهل او حكماً والمراد به جفر ذو اجزاء يتقدم  
 الاخبار عليها نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر  
 بينهم ونكاية في الاحوال والاولاد والحكماء في هذين القسمين  
 انهما لا يستعملان الا بالعطف نص عليه ابو مالك وغيره وقد  
 في القسم الثالث من مفتاح السالكين بالضمير ثم ان يخص  
 المسند اليهما ان يكونا لكونهما احد اقسام التعريفات فحسب  
 المضمرة من الاعلام المبهمات اعني الموصولات واسماء الإشارة  
 التعريفات باللام المضاف الى المعارف اضافة حقيقة  
 للبعد المذكور في علم النحو فقال بعض السالكين ان العطف  
 بين الاخبار تشبيهها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد

من  
 مفعول  
 اللقطة  
 ما يشق  
 زوال  
 بكرة

للاقسام كما تنفصل للمعرفة فانه هذه الاسماء واقام يقال من لزم  
 الخبر اذا تعدد لفظاً الفعل لا المبداً الحقيقة او حكماً او  
 ادخال الواو بين اللفظ والخبر اعاراً بان المجموع خبر واحد  
 فلم ينفصل اليه المصنف لان افعال العطف لا تنقل الى كل خبر  
 على حدة اظهر انما ينزل الواو في حلو حاض او في من اذ حاله  
 الذي جوزه ابو علي انتهى وهذا في الحقيقة رفع الرواية بحرف  
 الذي **لا المبداً** عطف على المضمر المتكرر في قسم لوجود الفا  
 صليحي ان الواو لمبداً لا يجوز تعدد مع كون الخبر غير  
 متعدداً للزوم تكرار اسماي المسند الواحد وهو باطل ويقسم الخبر ايضاً  
 الى **مجرى واحد** وقد عرفت معناه فيما سبق **الاعايل** عند البصريين  
 واما الكوفيون فيقولون انما تنحل الضمير العايد لما نقلت به ذلك  
 ابن مالك في شرح الالغية وان كان واللام انما تنسب في التسهيل  
 الى الكسائي منهم **او متوقفاً** اي العايد لكون حكم الما قول المنق  
 فاذا قلت هذا المجرى الى السبع فلا ضمير في الخبر فاذا قلت مبراً  
 الى الرجل السبع فغير ضمير فوكبت ان الله ما قول بما فيه معنى الفعل  
 ولو انما الى اظهر لرفع كقولك رايت رجلاً اسكداً ابوه  
 قال الشاعر دليل يقول الناس من ظلمت من واه صحاح ابن ابي

من  
 مفعول  
 اللقطة  
 ما يشق  
 زوال  
 بكرة



وعوزها كانت لنا من يدونا خضيت مسواها الى اهلها واما الكثر  
 من رفع اعالها والكثيرة من سراج افاقها لغام سوز  
 قال التبريد في هذه النسخ الى سراج الى التبريد والى **العلم**  
 طينيت **يعاليد** الى المبتدأ ليحصل الرطب من هذا نحو زيد قام ابو  
 الاتري انك لو قلت زيد قام عمر في شطب بين اصلا ان اجنب  
 عنه فلا بد لك من ان يثبت بعاب كل وقت **لا** وقت  
**لن يكون المبتدأ ضمير السام** نحو قوله هو الله احد الله القمد على  
 اظهر الوجهين ونحو فاذ اعي شخصه ابصار الذين كفروا فلا  
 يحتاج الى ذلك الى العاليد لانه في هذه النسخ الى المبتدأ يعني اوفي  
 حكم ضمير السام نحو مقولتي زيد قام لا رطبنا بل اعا الضمير  
 الى اها هو منه قوله تعالى دعواهم فيما بينك الله انهم او كونه المبتدأ  
**مختصا** بملج اذ قد تم نحو لم الرجل زيد وشر الرجل **وعلى وجه**  
 ومرا الوجه المعلوم فيها بان الخصوص مبتدأ في خبر عنه مجله للذكر  
 او الذم ولا يحتاج الى ضمير اقال لا يستغناء عنه بالظاهر الذي  
 بمعناه المذكور كذلك لفظ التعظيم واما الاشكال الجملة على  
 مخرج فيه المبتدأ اذا اللام فيه الجنس كما في الجنس مثلا  
 على كذا افران فيدخل الخصوص فلا يحتاج الى الضمير **ان**

في قوله هو الله احد الله القمد على  
 في قوله هو الله احد الله القمد على

في قوله هو الله احد الله القمد على  
 في قوله هو الله احد الله القمد على

في قوله هو الله احد الله القمد على  
 في قوله هو الله احد الله القمد على

في قوله هو الله احد الله القمد على  
 في قوله هو الله احد الله القمد على

يكون المبتدأ **فاما في عموم الخبر** نحو والذين هم  
 بالكتاب واقبلوا الصلوة انا لانصلي اجم المصلين الى  
 قول المبتدأ اجمع عموم المصلين ولا يتحمل غير هذا  
**وجاء حذف** اي حذف العاليد **اد علم** فاذا قلت زيد  
 هو قام امنتع حذف وهو الصلاحي خبره للمبتدأ خبر  
 عن اقل فلو حذفتم لم يعلم لعدم الدليل الدال عليه وقد  
 اجاز ابن عصفور في شرح الجواز وهو مرد وقال ابن  
 همام ولقد كتب بعض من عاضد ثمة با على اوائل كافيتم  
 ابن الحاجب وعرضه على فاذا اقول اني ذكره في خبره  
 في قوله الكلمة لفظ ان يكون لفظ خبر الكامة ولز يكون خبرا  
 لمبتدأ محذوف اي هو لفظ الخبر لانه في خبره  
 ان الوجه الثاني بطل وانما الى يجوز ان يكون في خبره  
 ان يكون قائم خبر المحذوف ان الله تقديره خلاف الاصل من غير ضرورة  
 ثم ظاهر كلام المؤلف ان جواز الخبر في قياسه محذوف معلوم  
 المحذوف وليس ذلك على الاطلاق وكثير ما يعلم لو حذف الى يجوز  
 حذفه لنا وقد قال الرضي ان حذف الباعث من الخبر قياسي  
 وسامع فالقياسي في موضع وهو ان يكون الضمير محذوف



في قوله هو الله احد الله القمد على  
 في قوله هو الله احد الله القمد على



والجمله التي وقعت فيها اسمية عند ادعاءها من جهة <sup>وغير المتدار</sup>  
 الاول نحو البر الكرسين اية الكرسي قلت واذني ام الك  
 راجع على حوازي حرف الضمير الواقع مفعول الامر والمبتدأ وكل  
 نحو وكل وعد الله الحسي او يمتد في العموم والافتقار نحو انهم  
 بن ابي اعطي وقد نوزع فيما ادعاه والسماع في غير ذلك  
 نحو وكل من صبر وعقر ان ذلك ليس غرض الا ان ذلك منه  
 وكقولهم فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نساء اسأله  
 فيا ونسبهم وقولها فاقبلت زحفا على الركبتين فتوبت نيت  
 وتوبت اجرا اية لشيئهم واجرة <sup>انفادهم من برزائهم</sup> والجمله **الطائفة** نحو زيد عندك  
 وعمر في الدار **حقيقة بالفعل** اية حصل او كان <sup>من</sup> على راي **الانكر**  
 من النحاة وليس المقدر مفعول الى حاصل او كائن كما ذهب اليه  
 ابن مالك وجماعة **لا صائبة** اية الفعل في العمل فينبغي عند الاحتياج  
 الى تقدير ما يعمل به فيقدر ما هو اصل **ولتمام الصلة** اية بالظن  
 والباء للالفاظ والباو في **باتقال** فللمسيي اية بسبب التقال  
**العائدين بالفعل اليه** اية الى الظرف فتت بذلك ولا يحتاج الى تقدير  
 سوى اخر ولو جعل الظرف فيها متعلقا بمفعول لم يتم الصلة فلم  
 المصير الى تقدير الفعل واذ كان هذا في الصلة متعلقا فلا أقل  
 اية تقديره <sup>والحكاية</sup>

اعزم  
 دل بر كاري بيلار  
 ودرست شانه  
 والسو والسو ايتيه  
 عمليين  
 سوزو  
 ان مانه نغنه  
 آدر بركنه

هذه العبارة ليست كما ينبغي على ما علمت على ظاهرها لان ان قيلت اللفظية  
 فقدرة باسم الغاء على غير الاصح وفساده واضحا لان اللفظ في ذلك لا يجرى مجرى  
 حق الحيازة والظرف فيقدر بالفتحة على انكر صفة مفعول

مت  
 سوزو  
 انشاء  
 مايشال  
 زلار  
 بركه

لا ان الضمير والضمير

من لم يكن في الخبر رجاء ثم شرع في بيان ما يدل على انقال  
 لعائدين الفعل الى الظرف بقوله **حق جاز العطف** عليه اية  
 على ذلك الضمير نحو زيد الذي عندك اليوم وابوه وجاء الذي  
 في الدار امس واخوه ولو ان الله متعلق <sup>الوطن</sup> **وجاز توليد**  
 كما قولها فان يك جنتها غراض سواكم فان في غراض غنك الدهر يجمع تأكيد الضمير في عنده  
 وتاكيد علامة وجود ان التوكيد والحذف متساويان **وجاز**  
**نصب الحال** <sup>بالرفع</sup> **عنه** كما في نحو زيد عندك فلما وجاء  
 الذي في الدار ضاحكا والرفيع على المائدة تلتو العبد في الملك  
 نصيب على الركبتين الظاهر بل يحضر من الضمير للركبتين وفي الحال  
 محذوف انما انسلم استيعا العطف على المحذوف كما في قولك نعم و  
 غلامه جوا كما لم قال اقام زيد وانشافا في المحذوف للتوكيد فقد  
 قال الامامان سيدي ويحيى الخليل في نحو من زيد واما محي  
 اخوة النفسها النيجون رفع النفسها بتقدير هو صاحبها انفسها  
 ونصبه بتقدير براعيتها انفسها وانشافا في المحذوف انفسها  
 المحذوف المحذوف بشكاه قوله تعالى الى قلوبهم اي يلمحون بآله  
 ومن قوله ان الله لا يهدي القوم الضالين وقوله كثير من احوافا  
 في الحذف ايضا لان ذلك فالسنة وان اسم السنين في راي الله

الضمير على ما استيعا العطف  
 اية انهم صاحبها المحذوف للتوكيد

لا يمتنع ان يكون التاكيد محذوف



هذا الخبر هو الخبر الذي هو خبر الخبر  
 وهو الخبر الذي هو خبر الخبر  
 وهو الخبر الذي هو خبر الخبر

بذلك من خبر الخبر المحذوف وخبره هو الخبر الذي هو خبر الخبر  
 ومنه خبر خبر الخبر المحذوف وخبره هو الخبر الذي هو خبر الخبر  
 مالك وجماعة منظر الى ان الاصل في الخبر الخبر الى  
 ان تتبع في بعض المواضع تقدير المفرد كما في قوله  
 اقام في الدار فريد اذ لا يفصل بين اقام واماها بحالة متحدة  
 فلنقدرة الدار في سائر الاحوال يجري الكلام على سائر  
**وقد تحذف الخبر جودا** عند قيام الغيبة نحو خرجت فاذا  
 السبع ايه موجون او حاضر في اذ المفاجأة من الدار التي  
 على الوجون اذ لا يحتاج السوي الى بعد جوده **وهو بانها**  
**تأخر عنه غير كما قام الذين** وفيه نظر الى الخبر الذي هو  
 وهو الوصف ليس حسدا اليه واما هو في نفسه مستد فيكون  
 يكون له خبر قال الرضي والحاجة من كلفوا اذ خاله هذا يعني  
 الوصفية نحو قولنا اقام الذي ليس هو وان اذهب العمدون  
 في حد المبتدأ الاول يعني المستد اليه يمكن ان يكون خبره قائم فقالوا  
 اذ خبره محذوف افعلة من الخبر قال وليس شيء بل خبر  
 لهذا المبتدأ من خبره محذوف مستد غير مستد ولو كانت  
 لما تفيد خبره بتمام اذ هو في المعنى كالفعل والنعل

هذا الخبر هو الخبر الذي هو خبر الخبر

مت  
 خبره  
 القناعة  
 ما يشاء  
 زائد  
 اليه

لا خبر له الى هذا كلاما وقد يقال لا ينبغي حمل كلام  
 الغاية هنا على ظاهره كما يوكيه اليه من هذه التسمية  
 للظاهرة فينبغي السعي في تاويل كلامهم على وجه التسمية  
 فيه وهو ان يكون المراد بقولهم ان الخبر خبره مثال اقام  
 الزيد لمحمد وفيه ان الخبر خبره في ان مستغنى عنه  
 لا انه يحتاج الى اعتبار في تصحيح التركيب ثم يلحق  
 حذفه قال الكلام الى ان هذا مبتدأ لا خبر له الا انه مستغنى  
 عن الخبر وهذا معني صحيح يمكن حمل كلام القوم عليه فتأمل  
**ومثل كل خبر وصيغته** بهذا معجزة وفي الخبر والحقاق  
 والصناعة سميت بذلك لانها تضيغ بالتركيب والمراد بها  
 المثال المبتدأ الذي عطف عليه بالواو التي هي نص في المعية  
 فخر مثله كحذف ايه كل رجل وصيغته مقرون وان وانفصل  
 بان وصيغته متممة للمبتدأ فكيف يسد عن الخبر وينوب عنه  
 واجيب بان سدا متساويا حيث ان المستغنى مع واطرحها فلما  
 استغنى بذكر كل رجل مع وصيغته عن ذكر غيره يستغنى به هو  
 في معناه عن غيره وذلك كما استغنى بغير فعله من المعنى  
 والما قبله بالواو بل هو انما في المعنى المعية لانها لو لم يكن كذلك

هذا الخبر هو الخبر الذي هو خبر الخبر  
 وهو الخبر الذي هو خبر الخبر  
 وهو الخبر الذي هو خبر الخبر

هذا الخبر هو الخبر الذي هو خبر الخبر

هذا الخبر هو الخبر الذي هو خبر الخبر



لم يجب حذف الخبر كما اذا قلت زيد عرق وارريت الاخبار  
 باقية ايها وقلت القريظة جار حذف الخبر وذكره وقال وكل  
 امرؤ والموت يلتقيان **وقول** الطائي **للكوفية يا نساء** اي بان و  
 ضمنت **خبرك ضمنت** اي كما انك لو صرحت مع التي هي في غي  
 لوا وقلت مع ضمنت كما ان هو الخبر فكذا هو معناه **يبطلنا**  
**انطق** المستفاد من الواو **انما في** اي كذا ووضعت خبر لما  
 لا يخفى من الخبر لا يعطى على المبتدأ **وبمثل** خبر **لغير** **انما في**  
 بفتح العين المفعلة للحياة وكذا بضمها مع سكن الميم ففهما  
 وجواز ضمها مع التثنية لكن التزم مع اللام فتح العين تخفيفا  
 لكثرة الاستعمال والمثلان هذا المثال ما كان المبتدأ فيه صرخا في  
 القسم اي مشعرا بقبلي كالمقسم عليه وهو من قبيل ما حذف  
 فيه الخبر وجوازا فلا ينصرف في زعمه انه يجوز ان يقدر  
 قسم غير كذا فيكون من حذف المبتدأ وانما وجه حذف الخبر لانه  
 لم يركب على قسهي ونبيته لا فعلن عند ولو فقدت صراحة المبتدأ في  
 القسم لم يجب حذفه بل يجوز فنقول **عبد الله فعلن** وعبد الله  
 قسهي لا فعلن **ومثلا** **ولا زيد كان كذا** **اي** **موجوز** حذف  
 الخبر هنا واجبت الحصول الاخرين قيام القريظة وهي هنا كذا

منه  
 رقيقة  
 القفاة  
 تانين  
 زرار  
 بكرة

لولا انما لا امتناع الشيء لوجود غيره والممتنع هو الجواب  
 والوجود هو وجود المبتدأ ونبا يتجوا ملبولا عن الخبر **وقول**  
**أخر جاف** اي دون لم يكن خبر المبتدأ الواقع بعد الواو  
 حاشي **فان** **اي** فان حذف **لا يلزم** بل تالي يجوز حذف  
 عند قيام القريظة على خصوص محلول لا يريد انصار زيد قائم  
 اي لولا انصار زيد حجة فلا للمبتدأ على النصرة **تدل**  
 على المحذوف **تدل** على الحاشية ومنه قول **ابن المعتز**  
 المعري **ويذنب الدغيب عند كالعشب** **فلولا الغد** **تدل**  
 لسأله الرغب الخوف والعشب يعين محلة وضلا معجزة **تدل**  
 كما السيف وزنا ومغني ونارة تمنع الحذف **تدل** القريظة  
 محلول لا زيدا مائنا ومنه الحديث **ولولا قول جدي**  
**عبد بكر** **تدل** **اللعب** على قواعد ابراهيم وهذا الذي ذكره  
 المؤلف من التفصيل في خبر المبتدأ بعد الواو ان يكون  
 آخر اعاقاو لم يكن خاصا هو راي ابن مالك وجماعته  
 وزهيب الجوزي الى الله لا يذكر الخبر بعد الواو اصل واو  
 جوازا في الخبر الخاص مبداء فيقال **جدا لولا** **تدل** زيد  
 اياك اي بوجوه فاجاب عن الحديث بجواز ان يكون

عند خبر مطلقا ولا بد ان يكون خبرا خاصا  
 في بعد الواو او اخر خاصا

عند خبر مطلقا ولا بد ان يكون خبرا خاصا  
 في بعد الواو او اخر خاصا

عند خبر مطلقا ولا بد ان يكون خبرا خاصا  
 في بعد الواو او اخر خاصا

عند خبر مطلقا ولا بد ان يكون خبرا خاصا  
 في بعد الواو او اخر خاصا





ما روي بالمعنى وفيه نظر وأما بيت المعري فمنهم من  
 أقدم على التخصيص ومنهم من اعتذر عنه بتقدير تمسك  
 بذلك انتقال على الأصل لتتميمه ثم حذف استاز وإفع  
 الفعل أو تقدير تمسك بجملة معترضة قبل أو حال من خبر  
 الخبر وروي نقل الأختين أنهن لا يذكرن في الحال بعد هلا  
 تها خبر المعنى **مثل ضرب زيد فافاء** وأكثر من السوف  
 فافاء تأو ضار طاه النون ليزيل المبتدأ أو أقاصد روي  
 مضافا إلى الفاعل كضرب الممثل بـ في المثل أو إلى المفعول  
 كضرب عمرو وإليهما كضربنا وإفاء اسمها بمعنى المصدر وهو  
 أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر لأنه بعض ما يضاف إليه  
 كما عرفت في بابيكا أكثر من السوف الذي مثلنا به وبعد  
 ذلك حال من ضمير يعود إلى الفاعل وإلى المفعول وإليهما  
 كمثل المثل ضرب زيد فافاء **إذا كان قائما** وإذا  
 كان محسب اقتضاء لمقام ذلك استقبال أو المضى وكان فاعلا  
 وفاء أي ضمير يعود إلى المفعول **فتا حال** من ذلك الضمير  
 لا خبر لكان على جعلها ناقصة بدليل التزام التثنية وجواز  
 الإقتران بالواو والحديث أقسم أني لم ألقه العبد من الله

أكثر من السوف  
 إذا كان قائما

في روي فافاء

منه  
 روي  
 القصة  
 ما يشاء  
 ولا  
 نكرة

Copyright University



الظرف ولا من ظهر له قال والذي لو تعين في هذا ووقع غيره  
 فيا الزعم التراجيح المحال في الحال وصاحبها لا يملك  
 عليه ولا ضرورة بل هي اليه والحق انه يجوز اختلاف العالمين  
 على ما ذهب اليه ابن مالك فيقول التقدير ضرب في زيد  
 حاصل قائم او العامل في الحال حاصل في صاحبها وهو الياء  
 او زيد المصدر من قولك ضرب في زيد الخبز وحاصل العمل  
 في الحال الكون عاكما الحذف في نحو زيد عنك لسانا هكذا  
 حال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف  
 مقام العامل **وقول الكوفية بانها** اي بان الحال **تمت**  
**المبتدأ** وذلك لانهم جعلوه حالا من معمول هذا المبتدأ الذي  
 هو الياء او زيد من قولنا ضرب في زيد قائما **وان الخبر** **تعد** **لعلها**  
 اي بعد الحال في التقدير ضرب في زيد في حال القيام حاصل **الحال**  
 خبر المبتدأ الذي هو قول الكوفية **لتفويت** **لغير** **الضرب**  
**عالي** **الحال** **العم** **للتفويت** **للفضول** **من** **قصر** **اي** **قصر** **الضرب**  
**على** **القيام** **وتقدير** **هذا** **الكلام** **لزم** **معنى** **المثال** **عند** **الجميع** **مضرب**  
 او ما ضرب زيد الا قائما وهذا المعنى للتفويت عليه لا يستفاد  
 الا من تقدير جهور البصريين والاحسن في ذلك ان للصل

منه

منه

منه

منه

منه

المبتدأ او اضيق فيتم وقد فرضنا انه غير مقيد بما يخصه بل  
 لحال قبل في الخبر كما سبق فالمعنى اننا ضرب في زيد في واقع حال  
 زيد حاصل في حال القيام واخفا في مطابقة هذا المعنى للمعنى  
 للتفويت عليه واما تقدير الكوفيين فالمصدر حقيقة عندهم با  
 الحال المخصصة له فيكون المعنى ان ضرب في زيد انما يخص  
 بحال القيام حاصل و لا يفيد وجه الضرب في القيام اذا يلزم  
 من حصول الضرب المتقيد بالقيام انتفاء ضرب محصل في حال  
 القعود عند ذلك وقت آخر فقامت معنى القصر المطلوب فثبت  
 لزمهم باطل لذلك **واللزم الحذف من غير ان** **اي**  
 عن الخبر يقوم في مقامه وذلك خلاف ما علم باستقراره  
 لتسبب فيه ان الحال على تقديرهم من تمت المبتدأ كما حتم  
 يقع في موضع الخبر فقامت شرط وجوب الحذف فلما اصل ان  
 مذهبهم بطل معنى **ولفظ** **القول** **بانه** **الضرب** **في** **مضرب**  
**فعل** **فقد** **ين** **زيد** **اقا** **ما** **ضربت** **زيدا** **فيكون** **مقيد**  
 المبتدأ الذي اخبر له الكون في معنى الفعل كما قلنا  
**المقيد** **عليه** **ما** **ذهب** **اليه** **ابن** **ديلم** **متو** **وابن** **بابشاد**  
 باطل ايضا **العلم** **استفاد** **اليه** **بالفعل** **الذي** **هو** **الزم**  
 المصدر

منه

منه

منه



كون المبتدأ مستنداً لرفع الفاعل الا يركب انك لا ا  
 قلت لقيام الزيد لزم استقلال هذا المبتدأ بفاعله  
 كما قالوا لا يحتاج باعتبار كل اختيار في شيء آخر وهذا  
 اللازم مفتوح من قولك ضرب زيد قائماً فينتفي المعلوم  
 وهو كون المبتدأ بمنزلة الفعل ومياناً للضرب في الذي  
 هو المبتدأ او الاستقلال بغير علم المضاف اليه وهو الياء  
 كما ان المبتدأ لا بد من صيغة اخرى اليه وايضا يطل  
 يفوات المحرر المعلوم كما مر ثم **الظرف** الذي هو الخبر  
 المحذوف وهو قولنا ان كان ازا او اذا كان **منصور**  
**الحل** باعتبار الظرفية وعاطفه حصل او حاصل للحال  
 اي ضوئ زيد ا حصل او حاصل وقت كونه قائماً **على** **احفال**  
**رفع** اي مع افعال كونه مرفوع المحرر في المصاحبة نحو  
 ان زيدا له ومغفرة للناس على ظلمهم اولئك **المتد**  
 كما في قوله بكل تداء ونافله **نصف** ما بناه ان فن  
 الدار خبر من البعد قائم ان يكون لغوا يتعلق بما قبلها  
 وجد الاضرب والاضراج كالتعلق حاشا للظرفية ما قبلها  
 واقام مستقرا على الخبرية المحذوف اي والتحقق على الداعي  
 جزئياً

مت  
 مرفوعة  
 النفاة  
 ما قبلها  
 زائد  
 بكسر

ما اختاروا من الحاجب ووجه ذلك هذا ان قوله  
 الظرف منصوب المحل وقع على غير التحقيق فان هذا ليس  
 على موهبة عند كل احد فاجاب بما هو التحقيق فابل على افعال  
 رفعه **مبتدأ** **بالتقدير** **زمان** **مضارع** **الطية** **اوله** **طية**  
**الوي** نحو اخطب ما يكون الامير قائماً ما التقدير زمان  
 اخطب كونه الامير اذا كان قائماً فاذا لا يكون ظرفاً للمحذوف  
 للزوم كون الزمان محلاً للزمان وانما هو مرفوع المحل في  
 زمن اخطبت الكواثر من وجوه في حال القيام و  
**مطلقاً** بالنصب عطفاً على الحال المقدرة التي تتعلق بها  
 بتقديم اي واحفال رفعه مطلقاً اي غير محققاً بالتقدير  
 المتقدم في **رأي** اخر فيقدّر هذا القايده زماناً مضافاً نحو  
 ضريح زيد قائماً اي زمان ضريح زيد اذا كان قائماً  
 كما يقدره فيله في اوله ويكون الظرف مرفوع المحل على الخبر في  
 الحالين **خبر** **اخر** **اها هو المستند** وذا ليس اخر المبتدأ  
 وخبر كان واخواتها وتلي مفعول باب علمت والفعل  
 من نحو قام زيد وبالحلة من خلفه كل مستند وخرج كل  
 مستند اليه **من مفعول** اي مفعول ان واخواتها فخرج  
 الذي هو بعد ركني ما بعدها

اي احالة لا تسمى ان ينقص شيء  
 اي اسم ان فلا يكون



الكل لا خبر هذا الباب ويتنقص كما ينقص بدو الرضوي تعرف  
الكافية وهو صفة اسم ان في قولنا ان رجلا حسنا غلاما  
في الدار فانه حسنا حسنا معول لان وليس خبر الباء **وامر**  
اي وامر خبر هذا الباب **كأخبر المبتدأ** في اقسامه  
من كونها مفعول او مستقار وحالة وفي احكامها  
شرائطها وبالحالة امره كالمرفوع في كل شيء **ان في تقديم**  
فامر الخبر لا يقدم عليه طام **الاول** ما استثنى وخفض في  
الاحوال والتقدير الا في تقديمه فلا يقدم في حاله والاحوال  
الاحال كونها ظرفا فيقدم خبر المبتدأ وذللك لا تساءلهم  
في الظرف لتتنزل اليها من الاشياء بمنزلة انفسها وقوعها  
فيها وانما انقل عنها ومراره بالظرف ما يشتمل المفعول  
فيه وما اجره مجرأه وهو الجار والمجرور للمناسبة بين  
البابين ان كان ظرف في تقدير جار مجرور ويحتاج الي  
الفعل او معناه كاحتيال الجار ومجرور ويرى على الاول  
وهو كون امره كأخبر المبتدأ ان خبره يكون مفعول متفر  
والصلة الكلام كما ينبغي زيد وها هنا **وهو** ذلك والاضافه  
الابتداء تدخل هنا نحو ان زيد القائم قياسا ولا تدخل على

من وجه بالغير لفظاً له تقدير مولا إذا كان  
مشتقاً من فعله وعلا ما إذا كان غير مشتق

خبر المبتدأ لا شاذاً **فحذف** أي حذف الخبر ههنا في  
**ليست شعري إن تأب عنه جملة الاستفهامية**  
 لقول زهير **ليست شعري** هل يركب الناس أركي  
 من الأعراد بيد ولهم بالليل **وقول الآخر** **ليست شعري**  
 هلا تبت ليلاً بؤاد وخوياً **أذخروا جليل** وهذا أركي  
 ذن يعين وهو ان الخبر محذوف لسر الاستفهام مسد  
 كسجواب لو لم خبر المبتدأ الواقع بعدها واعتبر  
 الرضي بأن محل خبري الذي هو مصدر بعد جميع معولات  
 فحذف بعد الاستفهام فليس يكون الاستفهام في مقام الخبر  
 ومقامه بعده قال بل هو خبر وجب حذفه تأيلاً مسد  
 مسد لكثرة الاستعمال قلت وهو خبر للقاعدة المقررة  
 بغير ثبت ولقال إن يدعي أن الشعر هنا بمعنى المنعور  
 وإن الاستفهام خبر على تقدير مضاف فإذا قلت **ليست**  
**شعري** هل زيد قائم كان المعنى **ليست** منقوياً بجواب  
 هل زيد قائم وجواب هذا أيا ما تاب للقيام أو لغيره فصار  
 الحاصل **ليست** منقوياً بزيد أو غيرهما حيث فلا يكون  
 قول الرضي الاستفهامية من حيث المعنى مفعول المصدر





ان المبتدأ اذا كان كذلك المصدر حتى تخبر به عن المفعول  
 وانما قال ان نائب عن جملة استنباطية لانه لو لم يثبت عنده  
 جاز الاثبات والحذف عند قيام القسمة نحو ليت شعري  
 حسن **خبر التي نفى الجس** لا التي هي ليس هو **السند**  
 فلعل احب قسبي المبتدأ وهو الرص من نحو اقام الربلا  
 وخبر المبتدأ وخبر ان ونحوها وغير ذلك مما يصدق عليه  
 انه **مسند من مفعول** ايه مفعول المذكورة فيجوز عند الخبر  
 في هذا الباب ليس من عليه نحو لا رجل يظن بفاغدا من  
 عند لصدق المسند على طريق المذكور مع انه ليس خبرها  
 كما ورد في ذلك في **ما مر ولا تفعل** ايه خبر زاده  
**وان كان ظرفا** الضعف على امر حيث انتهى لاصل  
 لا الحق بالاسم فحقا ان لا تعمل كمن جعلت على ان  
 كما تعرف فاعلمت وهو سبب ضعيف متفاد من خطا  
 عن الحقوق بان المحو له علميا فمن ثم قيل لمر في الدلالة  
 لقوة ان واصل مثل هذه في الضعف **بنو نعيم لا يفتنون**  
 ايه خبر المذكورة ونوعي ليرتفع هذا بان يعلم الخبر  
 اذا لم يعلم انتفاء القرينة الدالة عليه **لجرح** حذف

منه خبره  
 خبره خبره  
 خبره خبره

انما جرح خبره  
 وهو المفعول  
 اصله المفعول  
 فلا يجره خبره

عند احد من العرب لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد غير من الله  
 قال ابن القاسم وغيره ومن نسب الي التميميين التزام الحذف  
 مطلقا كما لا يخفى او بشرط ان لا يكون ظرفا كالجروك  
 فليس يصيب قلت اذا كان شرط الحذف قيام القرينة الدالة  
 لانه على ما يحذف لم يكن ترك التنبيه على وجود قرينة الحذف  
 خطأ بناء على استقار شرط عند القوم فترك ذكره يكون  
 ان كالا على ما هو معلوم مشهور في الجازيون يفتنون فان  
 على القرينة وجب الزكركا مر وان وجدت فلا يجوز  
 الحذف حينئذ كالتميميين ولكن يجوز وانه هو عندهم اكثر من الاثبات  
 نحو لا ضير ولا ميف الا ذو الفقار ولا فتى **الاي اسم ماولا**  
**المنهقين ليس في النفي** والدخول على المبتدأ والخبر هو **السند**  
**اليه** فدخل الفاعل والمبتدأ واسم ان واخواتها وبالجملة دخل  
 فيه كل مسند اليه كمن خرج ماعدا المعروف بقول **من ممولها**  
**ولضعف مسنده** ليس **لما عمل** ايه عمل لا وذكر الظاهر العائد  
 اليه باعتبار تاويلها بالمذكور من منسب احتيا اليه مطلق النفي  
 فلذلك لم يعمل ليس **ولم تدخل الاي** **التي** لانه اخبر من  
 المعرفة فاوثر بها العامل الضعيف فضا لحق المناسبة كما في قوله  
 اختيار

والمراد من هذا ان لا ينسب اليه الا ما هو صريح في الخبر  
 وهو يجوز ان يكون خبرا لا خبرا

او ينسب اليه خبرا لا خبرا  
 مسند اليه خبرا لا خبرا

Copyrighted material



تعرف على شيء على الارض باقيا وادركت ما يقضي الله واقيا واشتغل  
بقول الشاعر نضرتك اذا صاحبت غير خاذل فتوئيت حصنا المائة  
حصينا قال ابن هشام ولا دليل فيسأل الله ان يكلف الخمر حذوقا  
وغير استثناء وقد اجاز ابن جني وابن السجستاني اعما الياء في المعرف  
عليه ظاهر قول النابغة الجعدي بلا أدنى فتوئيت حصنا المائة  
توئيت وزدت حاقق في قولك يا وحلت سواد القلب لا بالياء  
سوادها ولا عرجتها كحيا وحمل الزمير التقدير لا تخلي باعيا فلا  
يكون البيت دليل لا قيل وهو ضعيف وهذا القضي كلام الكوفي  
في المرفوع وهو القسم الاول ثم سرع في المنصوب وهو القسم  
الثاني فقال المنصوب **ما انما علم النعوتية** والى كلام عليه  
يفهم مما سبق من الكلام على قوله المرفوع ما استعمل على علم الغاءية **المعروف**  
**المطلق** اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدق غير مقيد بالجار  
**ما معناه** **مفعول مطلق** لفظا نحو ضربت ضربا وحكما نحو جرد او شكا  
**مخرج الزمان** وذلك لان الفعل يدل على الحدث وزمانه مضي  
جرت ثم عن الزمان لم يبق الا مفهوم الحدث وهو بعينه مفهوم  
المفعول للم لا يخفى له هذا التعريف غير مظهر لا حوال اليه مفعول  
مطلق من انواع المصدر نحو كرهت كراهية واحببت حبيبة  
الفعل نحو احببت احبا

هذا البيت من شعر النابغة الجعدي  
نضرتك اذا صاحبت غير خاذل  
فتوئيت حصنا المائة حصينا  
قال ابن هشام ولا دليل فيسأل الله  
ان يكلف الخمر حذوقا

هذا البيت من شعر النابغة الجعدي  
نضرتك اذا صاحبت غير خاذل  
فتوئيت حصنا المائة حصينا  
قال ابن هشام ولا دليل فيسأل الله  
ان يكلف الخمر حذوقا

هذا البيت من شعر النابغة الجعدي  
نضرتك اذا صاحبت غير خاذل  
فتوئيت حصنا المائة حصينا  
قال ابن هشام ولا دليل فيسأل الله  
ان يكلف الخمر حذوقا

وا بغضت بغضي على لزم المنصور مفعولها ولا انعكس لزوم  
ما يدل على زمان من المفعول المطلق نحو اخرجت اخراجه  
غنيقت اغنيقا وفيه بحث ولزوم ما يدل على العدد  
والنوع لان مفهومهما لا يدل على مفهوم الفعل المجرى عن الزمان فلا  
يصدق ان معانيها هو عين من حاد فالاو في تعريفها قال في زيارة قديم حذاف  
بما حب العباب مصدر او جاز في لا يذكر من جهة صدور  
عن الفاعل **ذكر التاكيد** والمراد به المصدر الذي هو مفعول الفعل  
من غير زيادة قال الرفعي وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر الذي  
هو مفعول الفعل للتميز بقوة تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت مفعول  
ضربا **وهو** اي المفعول المطلق التاكيد **نقطة** اي دون العدد  
النوعي **لا في** **ولا يجمع** لانه موضوع الحقيقة المشتركة بدليل صحة  
لطلاق القليل والكثير على اختلاف انواعه فيتعذر ان يشي وان  
يجمع ان التثنية والجمع يستدعيان الحق التعدد والحقيقة من  
حيث هي حقيقة لا تعدل فيها فاستحال تثنية الدال عليها وجمع  
وهذا بخلاف التعدد والنوع لا يمكن ان تعدد المقصود مضافا  
فيها التثنية والجمع عند قصد اليه كذا **والفعل** وهو ما

هذا البيت من شعر النابغة الجعدي  
نضرتك اذا صاحبت غير خاذل  
فتوئيت حصنا المائة حصينا  
قال ابن هشام ولا دليل فيسأل الله  
ان يكلف الخمر حذوقا

هذا البيت من شعر النابغة الجعدي  
نضرتك اذا صاحبت غير خاذل  
فتوئيت حصنا المائة حصينا  
قال ابن هشام ولا دليل فيسأل الله  
ان يكلف الخمر حذوقا







من الله تعالى وأطعمنا ثم أولادنا وكون الصغار إخوة لنا  
 لعائلتنا المقدرة على هؤلاء أطعمنا جميعنا كل واحدنا بأكبر وهو  
 من باب وارسنناك للناس رسولك **ولا ينصب فعل واحد**  
**نصب** بمرطوب الإصالة **ونصب المصدر الأول** وهو علم اليقين  
 في نحو **أعلمت علم اليقين** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 في وهو أعلم من ضرورة الفعل المذكور من أعلمت بمقتضى كونه  
 الناصب للمفعول **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 عامل المفعول المطلق لقيام قرينة **جواز** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 بكونه جعل المصدر بنا وبيل اسم الفاعل أو المفعول **جواز** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 حاله من غير المصدر المحذوف **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 فإن قلت هل جعلت ههنا صفة مصدر محذوف **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 قلت لفعل السرط المستوفى المحذوف الموصوف بالجملة وقد مر نحو هذا  
 المصدر الذي يجوز إضماره لغيره لا فرق بين أن يكون غير مؤنث  
 كأن يقال **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 وكان يقول من قدم من مفرق قداما باركا وبين أن يكون  
 مؤنثا نحو أنت **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت** **أعلمت**  
 حذف عامله من منع الله تعالى به لتقويته وتقديره من صفاته

من الله تعالى  
 وأطعمنا  
 ثم أولادنا

من الله تعالى  
 وأطعمنا  
 ثم أولادنا

والمحذوف ضايف إليها وردت أبنت بالله قد حذف جواز في نحو أنت  
 من الله تعالى وأطعمنا ثم أولادنا **ولله** **ولله** **ولله** **ولله** **ولله**  
 إليه يشع حذف سماعا ولا نقاس عليه لأنه لم يعلم لذلك ضابط  
 كلتي باستقراء يعلم أنهما يحذفون الفعل معبداً وقد  
 مثل ابن الحاجب وغيره لهذا القسم نحو مقيا ورعيا وجدعا الجذع وقطع الأذن  
 وحذف أو شكر أو عجا قال الرضي الذي أرى أن هذه المصادر  
 وأمثلة لها إن لم يأت بعدها ما يثبتها ويعين ما تعلقت به من  
 فاعل أو مفعول أما بحرف جر أو مضافا بالمصدر التي ليست  
 مما تجب حذف فعلها بل يجوز فقال الله سبحانه ورعيا **ولله** **ولله** **ولله** **ولله** **ولله**  
 ورعيا وجدعا **ولله** **ولله** **ولله** **ولله** **ولله**  
 حذف أو كما يثبت بالاضافة أو حذف في الخبر فاعله نحو كتاب حكم حكم الله  
 الله وصنعت الله ونحوه إن شئت الله أو مفعوله **ولله** **ولله** **ولله** **ولله** **ولله**  
 نحو ضرب الرقاب **ولله** **ولله** **ولله** **ولله** **ولله**  
 من قبيل النوع نحو مكرهم وسعيها سعيها فيجب حذف  
 العامل في جميع هذا قياسا وقد عرفت ضابط ذلك **ولله** **ولله** **ولله** **ولله** **ولله**  
 فيما عرفت المحذوف في هذا ضابط كل معلوم بالاستقراء كأن يكون  
**ولله** **ولله** **ولله** **ولله** **ولله**

من الله تعالى  
 وأطعمنا  
 ثم أولادنا

من الله تعالى  
 وأطعمنا  
 ثم أولادنا



الجملة المتقدمة المحتمل لم يكن مضموناً لها غير مطابق للواقع فلا  
 يكون حقاً وانزع فيه الرضي بأن الاحتمال لهذا على ولا وكل  
 خبر من حيث اللوطة لا يدل إلا على الصدق وإما الذي ليس  
 بما للوطة اللوطة بل هو يقتضيه دلالة **او** احتمال غير نحو ذلك على الف  
 درهم اعترافاً لأن اعترافاً على عين ما دل عليه له على الدرهم  
 بحيث لا احتمال غيره وإنما وجب الحذف في التفسير لوجود القيد  
 وقيام شيء مقام المحذوف إنا لا نقض بالمصدر الذي هو مغرباً  
 لعامل المحذوف ولذا لو رفع استغنى الاستعارة وإما الثاني فالتر  
 الجملة قائمة مقام ذلك العامل الذي حذف **ولا** أكثر بحيث لا احتمال  
**في الأول** وهو المصدر الواقع بعامل جملة محتمل غير **العرف** باللام  
 أو بالاضافة نحو ذلك عين من حریم قول الحق ونحو هذا لا يخلو  
 ولا افعال كذا البتة بوصول المنة على القياس وحكي صاحب  
 اللباب لئلا يقطع فيها مسموع بل ادعى شارحها **الله هو المسموع**  
 والعرف ذلك من جهة غيرهما ومعنى **لا** افعلي البتة **حرمت**  
 بأن لا افعلي وقطعت به وقطعت واحدة لا ترد فيها بحيث  
 أحجم بها ثم يبدل في خلاف ذلك ثم أحجم بها فيكون **و** **فقطعت**  
 أو أكثر بل هو وقطعت واحدة لا ياتي فيها النظر بهذا معنى كلام

من جملة  
 من جملة  
 من جملة

خلاف ذلك

قوله الله هو المسموع  
 قوله الله هو المسموع

الرضي **وسمى** **ألباء الغيرة** لأنه جيء بالأجل غير لرفع احتمال  
 وقال ابن مالك لأنه غير الجملة المتقدمة عليه لفظاً ومعنى لأن  
 هو مؤثر في دلالة لها ويصير **نصاً في الثاني** **التكثير** كما  
 مثلاً لا يقولك له على الف درهم اعترافاً **وسمى** **ألباء النفس** لأنه  
 يؤكده مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف **او** كان المصدر  
**مكرر** نحو أنت مكرراً **او** محصوراً **بالا** نحو ما أنت الأمير **او**  
**أما** نحو أنت مكرراً وفيه مناقضة من حيث أن المصدر  
 في الموضوعين محصور فيه لا محصور **بعدا** اسم يتعلق بما قرأناه  
 يرجع إلى مثل في التكرير والحجج جميعاً والمعنى أو كان  
 المصدرية الصور من بعد اسم **لا يصلح** هو له المصدر **جبر**  
**عند** أي عن الاسم الذي وقع بعونه المصدر كما احتلنا فان الاسم  
 الذي جاء بعونه المصدر اسم عين والمصدر لا يصلح لأن يكون خبر  
 عنه فوجب الحذف في ذلك كمال الإجماع الأمرين العينية و  
 هي بالامتناع من اشعار النصب بالمحذوف مع عدم صلا  
 حيثما للخبر يتناول رفع وقيام احد طرفي التكرير في الأول  
 مقام الحذف المحذوف يشهد أن الأول لو اقيم لم يكن ثم شكاخ  
 إلى التكرير في الاقامة قيام الأول **أما** في المسئلة المحصر مقام  
 المحذوف **او** كان المصدر **تفصيلاً** **او** **مضموناً** **جملة** مقترنة

من جملة  
 من جملة  
 من جملة

من أن المصدر حدث والحديث  
 الواقع خبر عن العلم



نحو فساد والوثاق فاما متابعه واما فداء فقول فساد الوثاق جملته  
 متقدمة ومضمونها ساد الوثاق فاء مؤننه واثرت في الوثاق  
 ذلك التفصيل وضابطه هذا القسم ان تقدم جملة تنصت  
 فوائده فان ذكر فوائدها بالفاظ المصالح ووجه حذفها هو  
 لوجود القرينة وهي نصب المفعول المطلق لا شعارة بالعاط المحذوف  
 وقيام الجملة مقامه واما الشرط تقدمها لان المقدم اقرب بالعموم  
 من حيث وقوعه في محل المعوض عنه لان الاصل علم التقدم والاعتراف  
 لتأخرها واما ان تكون التفصيل للآثار بالنفس مضمون الجملة  
 لفروقه كونها قائمة مقام للعامل المحذوف والا فلو كان التفصيل  
 لنفس مضمونها لكان فعالها هو العامل فلا يكون قائما مقام شيء  
 او كان المصدر **علاج** ليس باسحق ثابت في موضعها  
 تمامها اخر جاد شرجي بالمحاولة والعلاج **للتشبيه** واقعا بعد  
**جملة** فيها اسم **مفعلة** اي بمعنى المصدر وفيها **صاحب** اي صاحب  
 المصدر وذلك مثل قولك مرت بزيد فاذا المصدر صريح الشكلي  
 فالمفعول المطلق وهو صريح الشكلي اخر على ايجي وهو للتشبيه  
 اذ المراد صريح مثل صريح الشكلي وقد وقع بعلة وهي فاذا  
 لمصرح وفيها شيان احدهما الاسم الذي بمعنى المصدر وهو

في قوله  
 فساد الوثاق  
 فاء مؤننه

في قوله  
 فساد الوثاق  
 فاء مؤننه

في قوله  
 فساد الوثاق  
 فاء مؤننه

صراح والثاني صاحب هذا المصدر وهو الضمير العائد على زيد  
 الذي صدر منه الصراح واختار بكون المصدر على الجان لان  
 كذلك نحوله علم علم الفقهاء فانه يرفع اذ لا دلالة جند على الحذف  
 للمفعول المطلق ويكون التشبيه من نحوله بغير صورة  
 حسن فيرفع ما ليدل او يبدل او ينتفي الدلالة اذ ان على المفعول  
 المطلق ولا احتياج الى تقديره وبقوة بعد جملة من نحو الصراح  
 صراح الشكلي اذ لا قرينة تصغر المفعول المطلق وبل انما البيا  
 على اسم من نحو فاذا هو يصرح صراح الشكلي لان ان تصغر هنا  
 قيام الجملة مقام الفعل المحذوف ويكون الاسم مفعلا من نحو مرت  
 بزيد فاذا المصدر صورته جارية فانه لا يجب حذف فعله لفقد ما يدل  
 على المحذوف لكان اقبلا وفيه نظر ان هذا يصلح علة لمنع الحذف  
 لا لعدم وجوبه واما البيا على صاحب من نحو مرت بزيد فاذا في  
 الدلالة صراح صراح الشكلي فانه لا يجب حذف الفعل اذ الجملة المقترنة  
 لا يصلح اذ لقيامها مقام الفعل المحذوف مع فعله واما وجوب  
 الحذف عند اجتماع هذه القيود لوجود قرينة المحذوف ولست شئ  
 سدا اما الاول فالنصب المخرجه حذف الفعل لا سيما والعلاج كذا  
 على الحدوث يقتضي كون المصدر مفعولا مطلقا واما الثاني



في قوله  
 فساد الوثاق  
 فاء مؤننه



هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

فللملحة المتقدمة وقد عرفت اليسر في وجهه من جهة الحذف  
عند تحقق الامور المتقدمة او كان المصدر مشتق في معنى  
**لنكرار كليك** وهو مصدر لثب بالمكان اذا قام به وجوز وان  
يكون مصدر لثب بمعنى لثب فيكون محذوف الذوات قلت الوجه  
هو الاول اذ لا داعي الى ارجح كالحذف مع امكان عدمه فالاصل  
اذن الـ ثـ لك لـ ثـ اي لثب على طاعتك لئلا يترك متعاقب امكرك ليس  
المراد خصوص الاثنين قال صاحب القاموس ومعناه اجتماع في معنى  
لكن في ابي تليد لا ياتي تواجها او معناه محقق لك في لغة كسبية  
لنوعها او معناه اخلاصي كمن جيب لبايب خالص هذا كل واحد  
وانما قال في معنى اللزوم لغرض من نحو قوله فبنت خبيثين بل لا بد من  
فان حذف العامل لا يجب والحالة هذه بل يجوز وجود الدال عليه  
وجب عند هذا الذكر الوجود القسري وهو نصب الشعر بالحذف وقيام الدال  
بمقام الحذف ونبيه نظرا الى الدال لا يصلح لذلك كونه امر معنويا فلا يكون  
غنى اللفظ المحذوف ثم يرد في فارجح البصر كمن يثب مصدره في  
معنى اللزوم ولم يجر حذف عامله على ان الرضي قال وليس وقع المصدر في  
من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعلا سواء كان المراد بالنسبة اللزوم  
اولا بالاضابط لوجوب الحذف في هذا ولا مثله اضافة الى الغناء والسنن

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

قال **يونس يا ايه يا ليتك كيا وعليك** ايه ليست يا الشنيعة وانما  
هو لفظ مفرق اصله لبي فقلت الفم لاجل الضمير كيا في علي وعليك  
وقول الشاعر عنوت لما نابني منور **الفلي فلي يرفي**  
**منور** نابني ايه حذنيك وهو مكرس الميم ومكون السين المملة  
اسم رجل ولبي الاول فعل كيه اجاب والثانية مشتق مضاف الى يرفي  
سورة **عليه** ان لو كان مفرقا الى منقلب للفم يا عند حرة الامم  
الظاهر وعذر الغاربي عن يونس لولا ان يكون الشاعر جرح  
الوصل مجري الوقف على لغته مزوق على افقي افقي بالياء او كان  
المصدر **لويج** مع استقبام كان **او لا نحو امكر فانت في الحريد**  
وهذا احتمال الاول وهو التوبيخ الكائن مع استقبام ومثله قول  
لجراح اطلوا وانت قسري بكسر القاف وتشديد النون مفتوحة و  
مكون السين المملة اي انتظرت وانت مبع كغير **او نحو امكر** وانت  
في الحريد وحذف المولق وانت في الحريد كنفاء بذكر الله المثال  
المتقدم وهذا مثال للثاني وهو التوبيخ الكائن بدون استقبام و  
مثله قول الشاعر **خولا واهلا وعيرك قولع تميمين اسباب السيل**  
والجذر كذا قيل ولا مانع من ان يقال ان همة التوبيخ هنا محذوفة  
كما يحذف همة الاستقبام الحقيقي فان قلت حاوثة وجوب الحذف  
في قول الشاعر **يا ليتك كيا وعليك** ايه ليست يا الشنيعة وانما  
هو لفظ مفرق اصله لبي فقلت الفم لاجل الضمير كيا في علي وعليك  
وقول الشاعر عنوت لما نابني منور **الفلي فلي يرفي**  
**منور** نابني ايه حذنيك وهو مكرس الميم ومكون السين المملة  
اسم رجل ولبي الاول فعل كيه اجاب والثانية مشتق مضاف الى يرفي  
سورة **عليه** ان لو كان مفرقا الى منقلب للفم يا عند حرة الامم  
الظاهر وعذر الغاربي عن يونس لولا ان يكون الشاعر جرح  
الوصل مجري الوقف على لغته مزوق على افقي افقي بالياء او كان  
المصدر **لويج** مع استقبام كان **او لا نحو امكر فانت في الحريد**  
وهذا احتمال الاول وهو التوبيخ الكائن مع استقبام ومثله قول  
لجراح اطلوا وانت قسري بكسر القاف وتشديد النون مفتوحة و  
مكون السين المملة اي انتظرت وانت مبع كغير **او نحو امكر** وانت  
في الحريد وحذف المولق وانت في الحريد كنفاء بذكر الله المثال  
المتقدم وهذا مثال للثاني وهو التوبيخ الكائن بدون استقبام و  
مثله قول الشاعر **خولا واهلا وعيرك قولع تميمين اسباب السيل**  
والجذر كذا قيل ولا مانع من ان يقال ان همة التوبيخ هنا محذوفة  
كما يحذف همة الاستقبام الحقيقي فان قلت حاوثة وجوب الحذف

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله

هذا القول هو الذي  
في المتن من قوله  
فانما هو الذي  
في المتن من قوله



في الصورتين قلت وجوب القسمة وهي نصب المفعول المطلق وسد  
 الحال التي هي سبب التوضيح سد المحذوف فان قلت انما يستدان  
 لو كان في موضع قلت لا نسلم الا ترى نحو وان احد من المسلمين  
 استجارك ونحو زيد اضربته فان الفعل فيها واجب الحذف ولو جرد  
 للقرينة والسبب سد المحذوف المتأخر عن محل الحذف ولو جعلت  
 هرة الاستفهام التوبيخي قائمة مقام المحذوف لم يتعدك جعلوا الا  
 الا قائمة مقامه في فاعله ولتأكل لا يقول القائم مقام الفعل المحذوف  
 في جميع صور وجوب الحذف هو للمفعول وهذا لا يطرأ الا في اقسام  
 حاولت من القائم امر اخر غير المصدر فلا يطرأ خرج نحو لبيك ومعدبك  
 كما اسرنا اليه ونحو فصرم الرقاب ونحو حمدا وسكرا وعجبا وغيرها  
 من المصادر المحذوف ناصبيا وجوبا بطريق السماع واقام على هذا الوجه  
 فلا يخرج قياسي ولا سماعي فحيث ثبت بضابط القياس او سماعا  
 بطريق السماع ان الفعل محذوف وجوبا يكون ذلك علامة على ان  
 العرب قصدوا جعل المصدر قائما مقام المحذوف باينة انهم لا يجهلون  
 بينهم اصلا واما اذا كان الحذف جائزا فيعلم انهم يقصدوا ذلك  
 وكيف وهم يجهلون بينهما في بعض الاوقات فتأمل وعليك ان تصح  
 وكتابت يبيو يجلج شاهد صدق ولما قلناه قال في باب ما نصب

من المصاحم على افعال الفعل المتروك اظياره وذلك قولك متقيا ورعيا  
 وسياق امثلة ثم قال وانما اختزل الفعل حينئذ جعلوه بدل من اللفظ  
 بالفعل كما جعل الحذر بدلا من اخذ وقال في باب ما نصب على افعال  
 للفعل المتروك واظياره من المصادر في غير الدعاء من ذلك قولهم حمدا ومكرا  
 لا تعدوا عجا وكرا حرة وسياق امثلة اخرى ثم قال وانما اختزل الفعل  
 هنا لانهم جعلوه ابدال من اللفظ بافعال كما فعلوا ذلك في باب الدعاء  
 فان قولك حمدا في موضع الحمد لله وقولك عجا في موضع العجب منه وقال  
 في الباب الذي بعده هذا يلين كما تبين حيث قال سبحانه الله قال سبحانه  
 حيث قال ورثته قال وانتم راقون لان معنى الرثان الرزق  
 فنصب هذا على استيعاب الله سبحانه وانتم راقون راقا وهذا غير له  
 سبحانه الله ورثته وخزل الفعل هنا لانه بدل من اللفظ بقوله  
 سبحانه وانتم راقون ثم قال بعد ذلك بانواع وهذا باب ما نصب  
 فيه المصدر وكان فيه اللام والاف او لم يكن على افعال الفعل المتروك  
 اظياره لانه يصير في الاخبار ولا استفهام بدل من اللفظ بالفعل كما كان  
 الحذر بدلا من اخذ في الامر ذلك قولك ما انت له امير او امير  
 امير وما انت له الضرب وما انت له قتل قتل او ما انت له امير البريد  
 ثم قال في هذا الباب نفس بعد انسان يقول جبريرا عيدا حلف في  
 متعبي غريبا او ما لا بالكر واغتر كما يقول انلوم لوما وتغتر ب

انهم كانوا  
 ليس من المندرجة





اعتبر آيا وحذف الفعل في هذا الباب لا تمحطوه بل آمن للوظا بفعل  
 وقال في الباب الذي يليه حيث ذكر قائما وقد فعل الناس واذا فعلوا قد  
 سار التركيب فكانت له لفظ بقوله انقوم قائما والتعود فاعلا والكتبة  
 حذفت استعاضا باراي من الحال فصار له اسم بدل من اللوظا بفعل  
 جري مجرى الميم ر في هذا الموضع وقال بعد ذلك هذا باب ما يجري  
 من المصلا ر متني منتصبا على الفعل المتروك اظلالا وذلك قولك خائلا  
 كأنه قال اتحنن تحننا وللهم حذفوا الفعل لأنه صار له اسم وزعم  
 الخليل ان معنى التثنية ان الله اراد ان يحسننا بعد تحنن كما قال كلما كنت  
 كنت في محبة وخير منك فلا تفطعن وليكن حوصولا باخر من محبتك  
 وشكلك لبيك وسعدك ثم قال واما قولك لبيك ومعدك فالتعب  
 كما انتصب بحان الله وهو ايضا بمنزلة قولك اذا اخبرته سمعا  
 وطلعت لا انك لبيك لا يتصرف كما ان سبحان الله وعمر الله  
 لا يتصرف فانت ترى هذه النصوص كلها من اهل الصناعة و  
 متبوع الجماعة ما هذه بات القايم مقام الفعل المحذوف وهو  
 المصدر المذكور وانما جعلها بدل آمن للوظا بفعل والله ا  
 جري مجرى الميم في المصادر التي يجب حذف فعلها قيلت واسماء كذا  
 خرج عن هذا المثلوم في سلسلة حمرين به فان الله صوت هو  
 حمار فانه قال ان الفعل حذف لأنه صار له صوت بدل آمن في فعل  
 لفظ الله صوت

الجللة فأنتم مقام الفعل المحذوف كما قاله للتأخرون **المفعول به** ا  
 اسم او في تاويله وهو جنس يحمل الفاعل والمبتدأ والمفعول كذا وفي الجملة  
 دخل فيه كلمة يصدق عليه اسم او في تاويله **يقع عليه الفعل** وذا فصل  
 خرج به ما عد المحذوف ان الوقع الفعل الاعلى ولا يرد نحو عبد الله  
 وما قيلت زيد لان المرات بالوقوع المتعلق وهو توقف تعقله عليه  
 بنظر الله لا يرد المفعول فيه وغيره من بنية المفاعيل لعدم توقف  
 عقلية الفعل عليها والمراد ايضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل لكنه اختصر  
 للعلم بالمفصولة وكذا في احكام ذلك من المحذوف التي تذكر في هذا  
 الفتح فان خرج المبتدأ من نحو زيد ضربته لأنه لم يذكر ليدل  
 على ما وقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما  
 تفق انه وضيفة في المفعول واحد فتوهم انها على حد واحد با  
 اعتبار نسبة الفعل **بالواسطة** ايه بل احرف جري توصل معنى  
 اليه نحو ضربت زيدا واعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قايما **او**  
**كما** او بواسطة هي حرف الجر وهو كان للتعبية كما في ذهبت بزيد  
 او لغيرها كما في كتبت بالقلم وكذا اسر في يوم الجمعة وجلست  
 في مكان زيد وضربت العبد المتأديب فقد اتم طبع القوم  
 على ان كل ما دخل عليه حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه

المفعول به يقع عليه الفعل لولا ذكر ليدل على وقوع الفعل لكنه اختصر  
 المراد بالمراد



عند ذكر في الفعل له عند ذكر اللام وهذا ان قيل ان يذكر  
 للاحتراز بل لبيان الواقع وإفادة التقسام للفعلين  
**وَسَمِي** اية هذا القسم وهو ما يقع عليه الفعل بواسطة **فَاسْتَقَرَّ**  
 بفتح القاف اسم مفعول من قولك استقر كذا في كذا فالأصل مستقر فيه  
 يحذف الصلة لما قيل في المشترك فيه المشترك **إِنْ قَدْ عَاطِلٌ عَامًا** مأخوذا  
 من الاستقرار أو الوجود أو الحصول أو خوذ لك فان قيل زيد  
 في اللام كان الخبر هنا ظرفا مستقرا قالوا التعلق بالاستقرار  
 سمعت بعض منا يخبرنا يقول سمي مستقرا لأن العامل العام  
 إذا حذف انتقل ضميره إلى الظرف فسمي ظرفا مستقرا لا مستقرا للضمير  
 فيه ويظهر لحياته أو لحيته الأولى لأنه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار  
 بخصوصه حتى يخص هذا الاسم ثم هنا فائدة ثانى الأولى أنه قد  
 يقوم قرينة على أن المراد بالاستقرار العام أمر حاصل ولا  
 يقلح ذلك في الحكم بأن الظرف مستقر لما إذا قلت ذلك  
 عامي الفرس فالأصل مستقر لكن المراد منه حسب القرينة **وَالرَّكِبُ**  
 فليذا يجعل مستقرا لا لغوا نص عليه التفتازاني في حاشيته  
 اللسان حيث قال الذي يسمي على معنى مستقر كما باسم الله  
 أقراء فعال هو يعني أن التعابير ملتبسا باسم الله ليكون المقادير

من الأفعال العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فليذا يجعل

مستقرا لا لغوا هذا كلامهم وأقول إذا قامت القرينة على أن  
 المراد كون خاص فلم يقدّر ابتداء ويكون الظرف لغوا وأي  
 فائدة في تقدير العام ثم الحكم بأن المراد منه الخاص الذي ذكر  
 عليه القرينة وقد قال هو قيل ذلك نحو **وَرَفِيقٌ** والتجوكون إنما يقدّر  
 رون متعلقا بالظرف المستقر عامًا لئلا المراد بوجد قرينة مخصوص  
 والغاية الثانية من أن الخاتمة حيث يقدرون في هذا المقام كان  
 أو كائن فزارهم كان التام لا الناقصة إذ لو أراد في مثل زيد  
 في البلد كان في البلد على كان الناقصة كان الظرف مستقرا كان  
 مأخوذا ومعلم جرا إلى ما سألني **وَجَوْرًا ظَاهِرًا** اية العامل العام  
**عَلَى رَأْيِي** ذهب إليه أبو النخعي جني لما ذكره ابن يعيش في شرح  
 المفصل وجزم به ابن مالك في التيسيل غير مغلوبة لا حديثا  
 إلى قلته فقال **وَرَجَا** اجتمعوا لفظا وذلك قول الشاعر **لَكَ الْعِزُّ لَكَ**  
**مَوْزَا لَعَرِي** وإن يهن فأنت لدي بحبوجهم **هَوْنٌ** كائين فافهم  
 العامل العام في لدي وهو كائن **وَالهَوْنُ** يضم الهاء لذلك **وَالهَبْجُ** حجة  
 بموحدين مضمومين وحائتين جهلتين **الْمُحَادَّةُ** الوسط قال ابن  
 يعيش عندي الله أني أحذف يعني العامل العام ونقل خبره

والتفتازاني إذا كان عام في زيد في البلد فلو كان عام في زيد في البلد  
 والتفتازاني إذا كان عام في زيد في البلد فلو كان عام في زيد في البلد  
 والتفتازاني إذا كان عام في زيد في البلد فلو كان عام في زيد في البلد



إلى الظرف لم يجز لظاهرة لأنه قد صار أصل حرفه ضافاً ما ذكرته  
 أولاً قلت زيداً تنقردا فلان منع منه مانع ففصل تفصيلاً غير ضار  
**جاء** لسانه لصاحب هذا الذي في قوله تعالى **فلما رأى مستتراً**  
**جاء** **لن مناه** فلما رأى **مستتراً** فيكون المراد بالاستقرار التثبت  
 وعدم التبدل ولا مطلق الوجود والحصول فمذكور خاص **وعلم** أي  
 الظرف المستقر وهذا أصلاً وخبره **بشرط** **أنه** **عليه** **القياس**  
 بضم العين المبهمة والميم جمع عما أي على ما يعمد عليه الصفة من  
 أو استقام أو موصول أو موصوف أو صاحب خبر أو حال **مطلقاً** حال  
 من الضمير الساكن في الظرف العائد على الأعمال أي ان أعمالها ثابت  
 بذلك الشرط حال كونه مطلقاً أي غير مقيد بكون الواقع بعد حدثه  
**عند الخليل** فيجوز عنده ان تقول افي عند سفره وعمره عندك  
 أبوه وجاء في الذي في الدار غلاً أمناً ونحو ذلك على ان يكون  
 ما بعد الظرف من حدث أو اسم عين مرفوعاً به **وقها اذا وقع**  
 معطوف على الحال لكونها في معنى في حال كذا أي الأعمال ثابت  
 بذلك الشرط في حال الاطلاق عند الخليل وفيما اذا وقع **بعده**  
 نحو افي عند الغبار **ول** كان الحدث **تعد** كقولك افي للقي  
 أي متفرق بكهايم وجاء الذي عندك أنه فاضل **عند** **بشرط** **أنه**  
 أي فاضله

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أي فاضله

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

أخبر عن هذا في كتابه

Copyrighted material



بفتح الجيم  
بفتح الجيم

كونه فاعلا او وجهدا ان الاصل علم التقديم والتأخير ويسمى طلوع  
عليه الفعل بواسطة الحرف **ملغى ان لم يكن كذلك** اي ان لم يكن عالما  
عالمه او وجبه حذف نحو اتي يوم الجمعة صحت فيه او جاز نحو زيد  
راكب على الفرس فان قلت لم يمتلئ ملغى قلت نعم بعضهم ان ذلك  
كونه فضلا لو حذف لم يخل الكلام واقول لا تخافي ان المستفاد  
يكون كذلك حيث يقع حالا فانها فضلا نحو في علي فومما في زينة  
حيث يعرب في زينة حال من ضمير خرج اي كائنا في زينة  
فالاولي ان يقال لما لم ينقل الى هذا القسم شيء من العامل فيهم  
سمي لغوا كانه الغي ولم يعتبر محل شيء ينقل اليه **وقد تقدم**  
اي المفعول به **عالمه** اما الفصل المختص او لغيره نحو زيد اضررت  
ويعدو ومنه **وقد يكون التقديم** واجبا حيث ينصرف كالمصدر  
كلام نحو اتي رجل ضرت وقد يكون متعكلا كما في رويد زيدا واخر  
عمدا **ويحذف** اي المفعول به **حيثما مر** ان نحو طويلا على ركب ومال  
اي وما لولا **وعنه** اي غير منوي نحو كلاما وسراوا لا تسرفوا اذا  
لمراد وقعوا الاكل والشرب وزيدا الاشراف ولا ينبغي ان يسمى  
مثله محذوفا لان الفعل لما لا يتوهم محذوفا نزل منزلة ما لا  
مفعول له وظاهر الحذف يقتضي ان ذلك للعدو وجوهه والوظائف

بفتح الجيم  
بفتح الجيم

مخلف وقيل **لا يحسن حذفه** **مضمر في خبر صلة** نحو هذا الذي  
بعث الله منورا اليه بعينه **وصفيه** كقوله وما جئتكم بآية جديدة  
**وقعرز** **ناثا لث** في قوله تعالى ان ارسلنا اليهم اثنين فلذبواهما فمن  
نرا ناثا لث **يرفع** اي يرفع قوله ذلك القائل لان المفعول هنا حذف  
حذف استحسننا في غير صلة ولا صلة اذ المراد فعززنا بها ناثا لث **وعنه**  
**عالمه** اي عامل المفعول **جوارا** لقيام القرائنة كقولك زيد امن  
قال من اضررت القادر اضررت زيد الخوف للعامل جوارا لان  
المراد من التوفيق الله تعالى علي المعني فان احصل بالقرينة لم  
يحتاج الى التلويح **ويحذف** **لا وما ساءا** في مفعولات كثر  
استعملها في كلامهم ولم يحقق ضابط الحذف فيها نحو انتقموا خير لكم  
تعدوا انتقموا من الشر واليؤخرا لكم وقوله اهل اهل اي  
انبت اهل الاحابيب ووطئت مهلا لا صعبا **وقياما** في اي  
من تداخل تحت ضابط كل شيء معلوم بالاستقراء فيحذف **في التذكير**  
**وهو المطلب** **اقباله** اي الذي يطلب منه ان يقبل عليه وبعضهم  
يرى ان طلب الاقبال خارج عن التذكرة الذي هو صومته كتحقق  
به والله يلوهم وهذا يشهد نحو زيد في قوله اطلب اقبالا زيدا  
يخرج المتفجع عليه نحو يا زيدا فانه ليس بمطلوب اقباله **بحرف**









وصف بان نحو يارب بن عمرو **او ان** نحو يا هذا بنتم يزيد **كثير**  
 فلا يقع في نحو يارب بن عمرو **او ان** نحو يا هذا بنتم يزيد **كثير**  
**مضافا الى علم من** كمالنا فقصده التحفيف بمنايه على الفتح **لشدة**  
**الاستعارة هذه القبول** وصرح كلام المؤلف ان الفتح عند اختيار  
 مختار لا وجه يجوز بناء ما اجتمعت فيه على الفهم كانه التماس و  
 لقد قول الى الفتح اما هو لطلب التحقيق وظاهر كلامه ان  
 اختيار البناء فيما ظهر فيه الفتح كما مر تمثيله وفيه لا يظهر كما  
 في يا عيسى بن مريم وقد صرح الفراء بجواز تقليل الضمة و  
 الفتح فيه كما مر تمثيله وقال ابن مالك لا ينوي فتحه اذ قاله  
 فيه وفي اللسان في تفسير قوله تعالى اذ قال الحارث بن اعين  
 بن مريم طرقت عبي في محل النصب على اتباع حركته بن كقول  
 يارب بن عمرو والدليل عليه قوله ارجا بن عمرو كانه خير لا  
 ان الترخيم لا يكون الا في المضموم انبي و مراد بالفتحة  
 اظهر ان للنادى المفرد المعرفة حبيبة وانما لم يكن الترخيم  
 الا في المضموم لان المفتوح مع الصفة بمنزلة اسم واحد كما في  
 ولا الترخيم في وسط الكلمة ولان في ترخم المفتوح اخل الا  
 بالفتح المحرك لثبته للتقاسم بين الاتباع والغير الذي اصابته  
 كمنه

وهي اللفظة الغالبة في نحو يارب بن عمرو  
 اظهر ان للنادى المفرد المعرفة حبيبة وانما لم يكن الترخيم  
 الا في المضموم لان المفتوح مع الصفة بمنزلة اسم واحد كما في  
 ولا الترخيم في وسط الكلمة ولان في ترخم المفتوح اخل الا  
 بالفتح المحرك لثبته للتقاسم بين الاتباع والغير الذي اصابته  
 كمنه

للمخار او الذي خامر داء بقي هنا حيث وهو ان قد نصوا  
 على ان الفتحة في نحو يارب بن عمرو لا تتبع فلا يكون للنادى  
 ههنا عليها ضرورة ان الحركة الانبعاثية ليست بحركة بناء في  
 كلام المؤلف مناقشة **وقصود** وادعوا على قولنا ان انبعاث  
 له ومعرب من مضمون حاله كونه **مضافا** نحو يا عبد الله **ولو** كما  
 نت اضافته **غير محض** نحو يا حسن الوجه **او** يا هذا **اي** بالمضاف  
 وهو الذي يعرف عندهم بالمعطوف بالمراد به اسم الذي يجر بعد ما  
 من تمامه **او** المعطوف للاول نحو يا طالع الجبل او يا حسنا وجهه ويا خيرا  
 من زيد واما معطوف عليه عطوف مستحق على ان يكون كل المتعاقبات  
 طين **او** السبي واحد نحو يا ثلثة وثلثين واما نعت صالحة او  
 ظرفي نحو يا حليها لا تجل ونحو الا يا تحلة من ذرات عرق **او**  
**مكرر** كقول الاعشى يا رجل اخذ يدى فاما اعز ليهذه لاجور  
 الثلاث فلان التاء حوجب البناء المتقدم حينما ساهته كاف  
 ان عول افراد او تعرف المصاحفة لكاف ذلك فالافراد  
 متفق من المضاف والتعريف منتف من الثالث ومن  
 المضاف في بعض الصور وفي المبهمة بالمضاف قد ينتفي  
 الامر اذا قصد به غير معين وقد ينتفي الاول منه فقط

٢ وهو يلحق الوجه

ايضا في قوله



ان قصد به معين كما ان للمضاف كذلك في هاتين الحالتين  
 واما نصب الثلاثة فلان كل منها مفعول به للفعل المحذوف وهو  
 ادعو ونحوه **ومعرب محذوف بدل اسم التعجب** نحو يا لاء ويا  
 للذواهي اذا تعجب من كثرتها **او الاستغاث** نحو يا للذواهي  
 للمسلمين واما انما حينئذ استغاثت لئلا يكون في الاول  
 لانه مركب بسبب انضمام اللام الجارية اليه حاله كونه مفعول  
**بفعل في المضمير** ان ليس في اللام الجارية للداخلية على  
 المضمير موصي الفتح على ما هو معروف وكقولنا فيا لك من ليل  
 كان مجزوءا من كل معار القمل شدت بيد بل اية بكل  
 حبل معار القمل شدت ربحلت وبذل بدل بذلك مجزوءا كقوله  
 اسم حبل حطافا اية هو ان كان معطوفا كما في قولك يا لذيذ  
 لك وغير معطوف كما في البيت مستغاثا لاجله او منه **ويفتح**  
 في الاسم **المظهر المستغاث** فرعا بين ما بين المستغاث له  
 اذ قد يقع بولاء والمنادي محذوف نحو يا للمظلوم اية باقوما  
 وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجرس معه **وكبرها**  
**في المعطوف عليه** اية على المستغاث كقوله يا ليل يا ليل  
 للذواهي من يا للمؤمل وللشبان للتعجب بكسر اللام من اللسان

في المضمير موصي الفتح  
 ان ليس في اللام الجارية

في المعطوف عليه  
 في المعطوف عليه

وذلك لحصول الفرق بينه وبين المستغاث لما يعطوفا على المستغاث  
**وكسر** هاء الاضافي الموطون **في التعجب** نحو يا لاء ويا  
 لان فصيحا مع التعجب منه المعطوف عليه ليس في القوة بل في حيث  
 انما ليس بمنادي حقيقة فلا يكون واقعا موقع الضمير في التحقيق  
 ويضاف الى ذلك في التعجب منه المعطوف بعبارة عن الاول فيج  
 اللام الجارية التي لا يحذف بالاصالة وهو الكسر مع المظهر  
**في المطلق المستغاث** هو ان كان معطوفا او معطوفا عليه نحو  
 يا لله لذيذ ليل ويا لله للمسلمين وكسرها في ذلك جار على الاصل  
**وكسرها** اية بالنصب والكسر **في التعجب** نحو يا لاء ويا  
 يا الغليظة وهي الداهية فاللام في ذلك كله مجزوءا فيها الفتح و  
 لكسرها الفتح فلو وقع مجزوءا موقعا المضمير مظهر المحظوظ  
 مجزوءا بعد حرف النداء واما الكسر فلان مجزوءا ليس بمنادي  
 في الحقيقة ان ليس لها معطوفا او مقابلا ولا يجوز ذلك فيها تعجب  
 منها واما المراد باقوما لعجبوا الماء وللذواهي مثل اقبوا ان  
 ليس بواقع موقع الضمير في التحقيق فكسر اللام معه على  
 الاصل **او اية** المنادى **غير المنادى** الذي هو اية و اسم  
 لاشارة وتخي حكمه ان كانت فصالة **امانة** تحقيق اية  
 اية اضافة جعوتة

Copyrighted material



إضافة معلوية نحو باز يد المائل وبإخالد خاتمرو أو كانت  
 التوابع **مبتنية** أي سببها المضافة إضافة تحقيق نحو باز يد المائل  
 غلظت كذا أمثل في بعض المواضع **من صوبته** لأن حكمها حكم المنادي  
 والمنادي للمضافة من صوبته فكذا توابعه المضافة وهذا صحيح  
 فيما إذا كانت التوابع مضافة وأما إذا كانت متشبهة بالمتن  
 فلم اقوى وجوب النصب فيها بل نص الرضي على أن المضارع  
 المضاف إذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كما مضى  
 أما إذا كان مناديا فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب وأما  
 ظن المؤلفين تبع صاحب الباب في قوله ولذا كان أي الوصوف مضافا  
 إلى مضاف فالنصب ليس إلا **فحاشا** **والن** تكون التوابع مضافة  
 إضافة تحقيق ولا شبهة بها بل كانت مفعولا أو مضافة إضافة  
 لوظيفة **فمنه** **على اللفظ** نحو باز يد العاقل وباعمر والعن  
 الوجه بالضم فيهما أو أشار بقوله **لا أمثرا** إلى توجيه الدفع  
 وهو معنى قول صاحب الباب أن الظم لا طرأه أشبه الدفع  
 يعني أن الظم لما كان مفعولا في المنادي المفعول للمعرفة فهو  
 أشبه أن يقال كل منادي مفعول معرفة فهو مفعول على ما بين  
 بهما أشبه رفع الفاعل فاما أن الدفع في الفاعل مفعول كذا الكلام

هذا هو الوجه في وجوب النصب  
 في التوابع المضافة  
 إلى المضموم ليس بواجب  
 النصب كما مضى

الوجه

في المنادي المذكور مقرر وقيل الغاية مخرج الباب و  
 قيل إن حركته المنادي المذكور عارضية فأنشأه ليعرو  
 ضيا حركت المنادي لا أنها تحذف لعروض حركته لا وتزول  
 بزواله قال وهذا كما أنه أظهر وأما الاطرأ فليس سببا لجرمي  
 المعرب على الفخذ فان هؤلاء أيضا كسرة مفعولة ومع هذا  
 لا يوجب اجراء الصفة على لفظه واعتزض صاحب الغباب  
 بأن هؤلاء وانما ليس بداخل تحت صاحب طحا حتى يقال أن  
 كسرة مطرأ أن ليس كل مكان جمعا لأنهم الإشارة كهؤلاء  
 وطرفا كما أنفس يقرر فيه البناء على الكسر إلى هنا كذا  
 قلت هذا جواب خاص بخذين اللغظين المعينين وليس الجواب  
 بمقرر أن لو ورد السارح الأول لفعال لسبب المشتق  
 باب التذكير نحو فاساق وبخبات فأنه جنس على الكسر قياسا  
 فطرأ بلا نزاع لم يثبت السارح الثاني فهل الجواب البتة  
 وأنا أقول بعد هذا كليا أن الرفع في التابع المعرب في مثل  
 هذا الصور مشكل جدا على مقتضى قولهم أن الحركة أعز ببيتة  
 وتغير بزلالة كمال أن كل حركة أعز ببيتة إنما قصدت ليعاقل  
 وسألا يصح أن يكون العاقل المحذون لحركة هذا التابع المرفوع

المراد من السارح الأول  
 وهو صاحب الباب



العاقل  
نحو علي بن ابي طالب

هو العاقل في المنوع ولا نظيره اذ عاقل المنادى يدعو اخذوا  
انما يقتضي النصب لا الرفع وقول العاقل حرف النداء كالعاقل  
ترويح لا يلتفت اليه وقوله فتننا المنادى لغرض وضيا بضم  
الاعراب لا يعني في دفع السؤال ميثاقا ولم اقول الى الان على نحو  
لهذا الاشكال قلت وانما نشاء عن قولهم ان حركة التاء حركة  
اعراب ولا فلو قيل انها حركة اتباع الاعراب ولا ابناء حسنا كما  
ولم ينجم هذا الاشكال اضلا والتزام ضم نعتي اتي وتوابعه  
يضر اذا لا اتباع قد يلتزم كما في عيني امرئ وايم وكذا  
يضر لا اتباع في غير الحركة نحو يازيدان الفاضلان ويا زيدا  
الفاضلون فيومثلا رجعت ما جوارات والاصل حوزور  
لان من الوزر نحو يانم اجمعون ابع فيه الحرف كذا  
وقع العكس في نحو انت في ام الكتاب بكسرة ههه ايم انت  
للباء في قرأة الكسائي وحركة **وهذه تسمى المحل** نحو يازيد  
ن العاقل وبالحسن الوجه وهذا الاشكال في الجواب يانم على  
لا ضل في جعل تابع المبتدئ تابع المحل لا للوظيفة كما في قولك جاء  
هؤلاء والعقل اذ رفعوا ورايت هؤلاء العقل انصب  
**المحل** في موطوف عطف النسق حاله كونه باللام  
وميتوبة

نحو علي بن ابي طالب

ولان

يد



كانت معرفة نحو يازيد والرجل او غير معرفة نحو يازيد  
المحرك **نحو الرفع** مع تجويز النصب نظر الى المعنى لا الى  
منادى متقل معنى وان لم يصلح معا سورة حرف النداء له قالوا  
اولي تنبها على استغناء المعنى كما في يايها الرجل **وهو**  
**عمر** وهو ابن العلاء البصري يختار **النصب** لان نحو  
اللام فيه مانع عن وقوعه موقع المنوع فبعد جعل  
حركته حركة ما بآخرة حرف النداء ولم يبق الا النظر  
الى كونه تابعا فينبغي ان لا يتجرك على الموضع لا  
على اللفظ واحاب ابن الحاجب ضرورة التخييل بالفرق  
وذلك انما حملنا الموطوف على موضع المبتدئ نحو جاء  
في هوزا ووزيد للتعدا اذ الاعراب اقل القليل او تعد  
يرتفع او محايي والاولان متغايران لان هولا ومثلا من لسان  
الاسنان وهي مبتدئة فتعتن الحمد على المحل اقا زيدا  
ان كان مبتدئا هولا في عموم البناء لا التمسك كان  
يعرف في حالة وينفي في اخرى لم يكن هولا ولذلك جاء  
في تابع يازيد الاعراب بالرفع لما هو له في البناءية من  
التمسك بالاعراب يتمثل بظرفها كظرف الاعراب كذا قالوا  
لما كرهوا

نحو علي بن ابي طالب



هذا هو اللفظ الذي لا ينفك عن اللفظ الذي هو اللفظ الثاني

قد علمت ما فيه **والله** لا يقول بقوليهما على الإطلاق  
 بل **اختار الرفع** المسمى للفتون باللام مما يصح نزعها منه  
**مثل الحسن** فان اللام فيها للمح <sup>اللطيف</sup> الصفة ودخولها ليس باللام  
 بل يصح نزعها فيقول الحسن وحسن فاذا قلت والحسن يا زيد  
 كان الرفع عنده مختاراً لا أنه يصح تقدير نزع اللام منه  
 فهو فيصح دخول حرف النداء عليه فانه في ح تحريكه بحرف  
 المنادي للنادي واللام يجب ذلك عايناً لصورة اللام  
 المتوحدية واختار **النصب في مثل النجم** وما لا يصح نزع  
 اللام منها فهو في هذا كما في عرو والعلل واحلة **وخلها** اي مثل  
 النجم في اختيار نصبه اذا كان منسوقاً عند المبرن **الدخول** نحو يا زيد  
 والدخول **فمن لم يحرك نزع اللام منه** حيث لم يستوعبوا ذلك في  
 نحو يا زيد والرجل كما تم كرهوا بناءه في غير الامة تعريف لنادي اللام  
 وقال سارح صاحب العباب **الله** انما يكون منياً للونه مفرقاً <sup>هو</sup> مفرقاً  
 فلو نزع اللام منه لم يبق فيه تعريف للام وليس باطل كوراحه  
 فلم يناسب الضم فكيف ينبغي قلت وانما قال فمن لم يحرك نزع  
 اللام منه تنبيه على ان من يحرك نزعها منه عند قصد التثنية  
 او التعريف بالنداء فيقول يا زيد ورجلاً اذا قصدت التثنية وما

سوق  
بكر  
نزع

استثنى من نزع اللفظ الذي هو اللفظ الثاني

زيد ورجلاً اذا قصدت التعريف لخص عليه **النداء**  
**نطق النطق** **بغير اللام** هذا استثناء من المحذوف بعد  
 ادلة الشرط من قوله والا ان المعنى والافعال التوابع مضافة  
 اضافة تحقيق ولا شبهة بحالها من تقديره والمراد ان تلك  
 التوابع الا البطل نحو يا غلام يسر والمعطوف بدون اللام نحو  
 يا زيد وعمر وحكيها ما حرم رجوا الاتباع على اللطو وعلى المحل  
 واما البدل والمعطوف المذكور **فيها كالمتنقل** اي كالمات  
 المستقل لان البدل هو المقصود بالنداء في حكم تكميل العاطف فله  
 حكمه حكم ما يشره حرف النداء وطعاً فيكون في حكم المنادي  
 المستقل وكذا المعطوف بغير اللام لانه مقصود بالنداء ايضاً  
 فامكن تقدير حرف النداء لندوال المانع وكان حكمه حكم المستقل  
 ايضاً واجاز المازني والكوفيتون يا زيد وعمر وبالضم قياساً  
 على المعطوف المقرون بال نحو يا زيد والحامش قال ابن مالك وما  
 لا قوة غير لغير من الصفة الى المرفوع اعادة حرف النداء  
 فان المتكلم قد قصد ان يفاع نداء واحداً على اثنين قال ويجوز  
 عذري ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها كالمستقل وهو  
 التثنية نحو يا غلام زيد وحال يعطي فيها الرفع والنصب لشيء



فيهما بالتوكيد والتعريف وعطو البيان وعطو النسق المقرون  
 بال في عدم الصلاحيته لتقلد حرف التاء قبله نحو يا تيمم الرجال  
 والفتاء وصحة هذه المسئلة مبني على ان عامل التاء هو عامل  
 ملهلا منه لان نظيره **والعائد في التاكيد والتعريف جاز بلوظ الغيبة**  
 نحن انتم تكلم يا زيد الذي احبته من ظوا الى ان المتبوع اسم ظاهر  
 فجاز عود الضمير عليه بلفظ الغيبة كما جاز مرطوق لوطا ب  
**ايضا** نحو يا تيمم كلتم ويا زيدا الذي احبكم **بحرف و من الخطاب** و  
 الحاصل انه تارة اعتبر اللوظ فجاز ضمير الغيبة وتارة اعتبر  
 المعنى فجاز ضمير الخطاب **وفي نحو يا تيمم عدي** من قول جرير  
 يا تيمم عدي لا ابا لكم **المتكلم في مؤنة** عن ضابطه ان يتلوه  
 بالنادي على صورة اللوظ المفرد ثم يكثر ويوقع بعدهما مضاف  
 اليه **نصب تيمم الثاني** على انه منادى مضاف الى عدي المذكور  
**يضم ايه مع ضم تيمم الاول** **والله منادى مفرد ونصبه اضافية**  
**الى عدي محذوف** والاصل يا تيمم عدي تيم عدي فان قلت  
 المراد بعدي لفظه فهو عام عليه فليكن وصفا محذوف  
 وهو مذكور قلت كما تسمي في كثير من حيث ان المراد اضافته  
 الى مضاف اليه محذوف **او فكون** **بالحق** اي بار حال تيمم **الكا**  
 قاله سيوري

لنفس  
بكره

المراد تيمم عدي منادى  
المراد ضمير الخطاب

المراد ضمير الخطاب  
المراد ضمير الخطاب  
المراد ضمير الخطاب

بين المضاف والمضاف اليه والاعتراض بلزوم الفصل بينهما  
 بغير الظرف في غير الضرورة يدفع بانه لما تكرر المضاف بالظن  
 وحركته صار كأن الثاني هو الاول من غير فصل كما في قولك ان  
 ان زيدا قائم مع اصناف الفصل بين الاء واسمها بغير الظرف  
 ووجه حذف التنوين من تيمم الثاني انه تاكيد لظن وهو  
 في الغالب حكمه حكم الاول وحركته اعراشيه كانت او ناييه  
 في كانه باسرة حرف التاء وهو مذهب سيوري في البيت  
 وامثاله ان الاول مضاف الى المضاف اليه المذكور وان الثاني  
 مضاف الى محذوف قال ابن الحاجب وانما اعتراض بالمضاف الثاني  
 بين المضافين يلحق المضاف اليه المذكور في اللوظ عوضا عما  
 ذهب وجعله هذا المعنى هو السرى في كون سيوري لم يجعل المحذوف  
 في محذوف وعرف قائم من الثاني بل جعله في المثال من قبيل  
 المحذوف من الاول وذلك لانه لو كان قائم لخبر عن الاول لوقع في  
 موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخير اذ كان الخبر محذوف  
 للعرض نحو زيد قائم وعمرو من غير كنه في ذلك **وكذا** ايه وكما المذكور  
 او لا من توالي المتبوع غير المتبوع **توالي** **الذي** **وهو** **المتبوع**  
 عن الاضافة وانتم **الاشارة** ترفع على اللوظ وتضرب على المجل

Copyrighted material



**إِلَّا النِّعَتَ فَإِنَّهَا تَعْبُرُ الْمَارِ فِي تِلْكَ الْإِلَاحَةِ بِالدَّرَجَةِ** نحو يَأْتِيهَا الرَّجُلُ  
 وَيَهْدِي الرَّجُلَ حَيْثُ يُجْعَلُ اسْمُ الْإِسْمِ بِالْإِسْمِ وَصَلَتْ لَيْلًا وَكَافِيهِ الْإِلَاحَةُ وَاللَّامُ  
 وَأَمَّا الْمَارِ فِي تِلْكَ الدَّرَجَةِ وَالنِّعَتِ قِيَّاسًا عَلَى يَأْتِيهَا الظُّلُمُ وَمِثَالُ الْفَرْقِ  
**وَكُلُّهُ تَوَالِيغٌ** إِيَّاهُ تَوَالِيغُ النِّعَتِ الْمَذْكُورِ بِحَسَبِ رَفْعِهَا **لَا تَعْلُقُ**  
 بِقَوْلِهِ يَأْتِيهَا إِلَّا بِالرَّفْعِ إِيَّاهُ لَأَنَّ النِّعَتَ الْمَذْكُورَ هُوَ **الْمَارِ فِي مَعْنَى**  
 تَأْوِيلُهُ أَوْ رَفْعُهُ تَنْبِيْهُهَا بِذَلِكَ عَلَى كَوْنِهِ مَقْصُودًا بِالدَّرَجَةِ وَكَانَ حَرْفُ  
 الدَّرَجَةِ بِاسْمِهِ وَأَمَّا الظُّرُوفُ فِي تَوَالِيغِهَا بِالدَّرَجَةِ فَلَيْسَ بِمَقْصُودًا  
 لِتَذَكُّرِ الْمَقْصُودِ بِرَدِّهَا لَكِنْ اسْتِدْرَاكُ كَوْنِ الْمَارِ فِي مَعْنَى  
 هُوَ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ لَكِنْ **رَأَيْتُهَا نَدَائِي بِاللَّامِ** إِيَّاهُ لِأَنَّ نَدَائِي  
 بِاللَّامِ مِنْ حَيْثُ كَانَ حَرْفُ الدَّرَجَةِ لَا يَسْبِقُهَا فَرَأَيْتُهَا مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَ  
 عَلَامَتِي الدَّرَجَةِ **تَوَالِيغٌ** إِيَّاهُ بِأَيِّ وَاسْمِ الْإِسْمِ **الْيَهُ** إِلَى نَدَائِي  
 فِيهَا اللَّامُ وَكَذَلِكَ لَا تَمُوتُ مَا قَصَدُوا نَدَائِي اللَّامُ وَلَمْ تَكُنْ إِدْخَالُ حَرْفِ  
 الدَّرَجَةِ عَلَيْهِ مَا مَرَّ أَجْتَنُّوهُ إِلَى الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِاسْمٍ مُخْتَلَفٍ إِلَى أَعْلَى  
 مَا هِيَ مَعِينَةٌ مَحْتَاجٌ بِالْوَضْعِ فِي الدَّرَجَةِ عَلَيْهِمَا إِلَى شَيْءٍ آخَرَ مِنْ جِهَةِ  
 مَحَايَا شَبَّ هَذَا الْغَرَضُ إِلَّا أَبَانَ الْمُقْطُوعَةَ عَنْ الْإِضَافَةِ وَاسْمُ الْإِسْمِ  
 وَإِيَّاهُ الْمَذْكُورَةُ أَفْعَدَ هَذَا الْغَرَضُ إِيَّاهُ أَحْوَجَ إِلَى الْوَضْعِ مِنْ أَسَاءِ  
 الْإِسْمِ إِيَّاهُ وَضَعْتُ مَعَهُ تَمَازِينَ إِلَيْهَا بِاسْمٍ بَعْدَهَا خِلَافَ

لِسْتَق  
 بَرَكَةُ  
 تَا

اسْمُ الْإِسْمِ فَإِنَّهَا تَعْبُرُ الْمَارِ بِالْوَضْعِ كَأَيِّ وَقَدْ رُفِعَ بِالْإِسْمِ  
 الْخِشْيَةِ **فَقِيلَ يَأْتِيهَا الرَّجُلُ** بِإِزْدَادِ أَيْ جَاءَ التَّنْبِيْهُ عَوَظًا  
 مِنَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ أَيْ مَعَ اللَّهِ حَتَّى يَسْبِقَ الدَّرَجَةُ لَوْنِ التَّنْبِيْهِ  
**وَيَهْدِي الرَّجُلَ** يُجْعَلُ اسْمُ الْإِسْمِ بِالْإِسْمِ وَصَلَتْ لَيْلًا **وَالْمَارِ فِي مَعْنَى**  
 يُجْعَلُ اسْمُ الْإِسْمِ بِالْإِسْمِ وَصَلَتْ لَيْلًا أَيْ رَأَيْتُهَا وَضَعْتُ حَيْثُ أَلَمَّا التَّمَيُّزُ  
 رَفْعُ تَوَالِيغِ دَرَجَةِ اللَّامِ لِأَنَّهَا تَوَالِيغٌ مُعَرَّبَةٌ مَرْفُوعَةٌ فَجَبَّارٌ تَكُونُ  
 أَيْضًا مَرْفُوعَةً سَوَاءً كَانَتْ مَرْفُوعَةً أَوْ مَضَافَةً فَتَقُولُ يَأْتِيهَا  
 الدَّرَجَةُ وَالْمَالُ كَمَا تَقُولُ جَاءَ فِي الدَّرَجَةِ وَالْمَالُ لَا تَعْبُرُ فِي الْمَرْبِ  
 كَذَلِكَ أَلَا وَهُوَ مِنْ كُلِّ لَانِ الْمَرْبِ لَا تَمْتَنِعُ إِيَّاهُ بِاعْتِبَارِ الْمَحَلِّ  
 إِيَّاهُ عَافِي تَحْوِيلِ سِرِّ زَيْدٍ بَقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا بِالنِّصْبِ قَالَ إِيَّاهُ بَسْرُ  
 قَائِمٌ فَلَسْنَا بِالْمَحَالِّ وَلَا لِيَدِيدُ أَسْمُحُ بِسِينٍ مُخَلَّصَةٍ فِيهَا وَمُحَمَّدٌ  
 أَحْسَنُ الْعَفُورَةِ قَالُوا فِي الْأَسْتِثْنَاءِ إِذَا تَعَدَّى الْمَلِكُ عَلَى الْوُضْعِ  
 أَيْلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ نَحْوَ مَا جَاءَ فِي مِنْ إِحْدَى الْأَزِيدِ تَرْفَعُ زَيْدٌ هَذَا  
 إِلَّا إِيَّاهُ الْمَرْبِ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّهِ فَمَا هَذَا الَّذِي يَقُولُونَ وَمَا ذَكَرْتُهُ  
 مِنَ النَّظَرِ أَوْ رَدِّهِ لِبَعْضِ سَارِحِي الدَّرَجَةِ كَأَنَّهُ مُثْبِتٌ يَقُولُ مَا زَيْدٌ  
 بَقَائِمٌ وَلَا قَاعِدًا وَلَا حَاجَةً عِنْدَ الْعُجْرَةِ بِأَنَّ الْجَدُّ وَالْوَطَنَ  
 قَائِمٌ وَالْمَنْصُورُ بِمَحَلِّ بَقَائِمٍ قَالَ وَلَا تَصُورُ فِي الْعَرَبِ الْوَجْدَ

تَوَالِيغٌ  
 تَوَالِيغٌ



فلسف  
برهان  
تا

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, containing several lines of verse or prose.

في الرض  
خلافة

ما المولف **ولا يجوز حذف** الحذف النعت **عن** **التي** المستغنية **إحاطا**  
 واحتياجا إلى ما قبله ولا مزيدا لمعناها بحسب الوضع والأوصاف **فوجب**  
 أن لا ينفك **فبما** التثنية بخلاف اسم لا سارية **فإن** إحاطة ما قد يؤول بالاسماء  
 الحسية وقد استناد كل كلمة **وقالوا** **يا الله** خاصة من بين الاسماء  
 المصدرية بالجمع **أمر** **الذوق** **الذوق** **وعدم** **أنفكا** **كها** **وتجوز**  
**للحذف** عن هذه **المضمحل** **لغنيا** **معنى** **التعريف** **وقال** **يا الله**  
 في قول الشاعر **من** **أجلك** **يا** **أبي** **يتمت** **قلبي** **وأنت** **بخيلة** **بالوصل**  
**عني** **سأ** **أحيث** **أدخل** **يا** **علي** **للإمام** **التي** **لم** **يجمع** **فيها** **الذوق** **و**  
**محض** **العوضي** **لغفد** **الثلاث** **هنا** **إذ** **الآلة** **فيه** **ليست** **عوضي** **مبني**  
**وأما** **الذوق** **فوجود** **ومعنى** **يتمت** **دلت** **واستغنى** **وبالانطلاق**  
 في قول الشاعر **فيها** **الغلمان** **الذرا** **فرا** **أيا** **كأما** **أز** **تليسا** **ناسترا** **أشد**  
**فما** **بها** **الانقضاء** **القديم** **جميعا** **فالذوق** **وهو** **عوضي** **وقد** **حذف**  
**الذوق** **وهو** **لا** **وز** **غير** **ها** **أحرف** **الذوا** **أحرف** **الهم** **وأغلب** **في** **الاستعمال**  
**والحذف** **نوع** **من** **المصرف** **فينبغي** **أن** **يكون** **فيها** **أكثر** **دون** **لا** **فيها** **قل** **جواز**  
**نحو** **يوسف** **أعرض** **عن** **هذا** **استغنى** **لكم** **أيها** **التغلمان** **أن** **أد** **والتي**  
**عباد** **الله** **في** **غير** **اسم** **الله** **فإنه** **لا** **يحذف** **منه** **أحرف** **حالة** **تكونه** **عربيا**  
**عن** **إبدال** **اليامين** **في** **أخره** **فيقال** **يا** **الله** **بأن** **ثبات** **أحرف** **أن** **حق** **ما**

ما المولى **ولا يجوز حذفه** أي حذف ال التعية **عن أبي** السلف **أحيا**  
 وأحيا **أحيا** أي ما يزيله ولا يزيله **عنها** بحسب الوضع **أو** صفياء **قوله**  
 أن لا يقرأ **فيا** التثنية بخلاف اسم لا سائر **فإن** **أحيا** قد يؤول بالاسناد  
 الحسنة وقد استلذا ذلك كله **وقال** **أما الله** **فإن** **أحيا** **قوله**

المصدر بالجمع اخرجت للزوم اللام وعدم انقائها وتجرها  
 للعرض عن حمزة المضمحل اعني معنى التعريف **قَالَ يَا أَيُّهَا**  
 فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ مِنْ أَجْلِكَ يَا أَيُّهَا يَتِمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتَ بِحَيْلِكَ بِالْوَصْلِ  
 عَنِّي **سَأَدَّ** أَحْيَتْ أَزْجَلَ يَأْجِلُ لِلَّامِ الَّتِي لَمْ يَجْمَعْ فِيهَا الدَّوْمُ وَ  
 مَحْضُ الْعَوْضَةِ لِقَدْ ثَلَاثُ هَذَا فِي الْإِلَاحَةِ فِيهِ لَيْسَتْ عَوْضَةٌ بِهِيَ  
 لَوْ أَنَّهَا بِالْوَصْلِ وَفِيهِ لَوْ أَنَّهَا بِالْوَصْلِ وَفِيهِ لَوْ أَنَّهَا بِالْوَصْلِ وَفِيهِ

وأما اللزوم فهو وجود ومعنى يتم ذلك بالانضمام والاشتغال **وبالانضمام**  
 في قول الشاعر في الغلمان الذين فرأى أياماً من أن يلبسوا ستر الشدة  
 محذوفه الانتفاء القديم جميعاً فلا لزوم وهو ضيق **وقد حذف حرف**  
**الشداء** وهو ما دون غيرها من أحرف الشداء لأنها أعم وأغلب في الاستعمال  
 والحذف نوع من النقص وينبغي أن يكون فيه أكثر من واحد **والله**

عن ابن أبي عمير في غير اسم الله فانه لا يحذف منه الحرف حاله كونه عربيا  
عن ابن ابي عمير في اخره فيقال يا الله بان ثبات الحرف لان الحق ما



المسوق  
بوكريز

هو الوجه في الفلماقا  
في شرح التفسير في قول  
يا للذات قال ويحوي في بدايه  
احدها احد للضمزة الوصل  
طعمه ولو للرحل في الفلماقا  
قطع للضمزة  
بحدوه والذات و  
التي بعدد و بقيت في  
نات الماء والليمون يقال باللام



اسمها واقلت وينبغي ان لا يؤخذ هذا على عمومها بحيث  
يجوز حذف كل منادى نودي بها وغيرها ولا يعتد بظاهر  
هذه العبارة كما اعتد بذلك بعض من رايته بالكتاب من قال  
فيما كتبه على القصيدة النبوية المعروفة بالبردة ان الهمزة  
في قوله امن تذكر جيران بني سليم يجوز ان يكون للنداء  
والمنادي محذوف اليه اصبت بل الذي ينبغي ان هذا الكلام  
محمول على ما اذا كان الحرف المنادى به يادون غيرها من حرف  
النداء ما ثبت من اعمتيتها وكثرة دورها في كلامهم  
فينصرف معبانا الى محذوفها وتارة بحذف المنادى و  
في التسهيل وقد حذف المنادى قبل الاحر والنداء فيلزم يا هذا  
نقص ولم تر شاهدا على حذف المنادى الا وحرف النداء يا و  
لا يعلم على خلاف ذلك الا ثبت **او** يحذف **بعض** اليه بعد  
المنادى بشرط ان يكون المحذوف في الاخر اعتباطا جواز الخرج  
بالاخر نحو عذرة وثبتة لان المحذوف ليس في اخرها ونحو  
يا غلام بحذف الياء والاضاف اليه ليس اخر الامة بل اليه  
تعاقب الاعراب على ما قبله وبالاختصاص والمراد به الحذف  
لا العلة بانه محذوف لان المحذوف فيه لعلته وبالجواز حذف

المنادى  
بغير حذف

المنادى

لام يدركم لانهم واجبت وقد عرفت احوال المؤلف بهذه  
القيود **وسمي** اي حذف بعض المنادى **تخفا** وهو في اللغة  
ترقيق الصوت وتلينه ومناسبة للمعنى الاصطلاحي  
ظاهرة **اما** بحذف **سقط** **كثافي** **للمركب** **المركب** **والتما**  
ترك هذا الفيد لان الغرض منه الاحتراز عن المركب **المتوحد**  
والاشناوي وقد ذكر حكمنا بعد فتقول في ترجم بعض  
يا بل حذف السطر الثاني لان الثقل منه تسبب **يا**  
لنقط على لفظ الاول والتركيب للتخفيف فانما يحذف به ما شاء  
منه **الثاني** **الثقل** قلت ويرى على المؤلف نحو اثناعشر من المركب **المتوحد**  
حيث يجعل علما وينادي فانه يرخم ويحذف سطره **الخير**  
مع حذف الفاء **الثاني** **الثقل** لان عمر في موضع النون فينزلت هي  
واه لو من له الزيادة في اثناعشر **الثاني** **الثقل** قلت قد اعترضنا المحذوفه فكانت  
ابن الحاجب بان هذا من ظهور فيه من جهة ان التثنية اسم **الثاني** **الثقل** **الثاني**  
ولا يلزم من معاقبة النون حذف الفاء مع حذفها بحذف **الثاني** **الثقل**  
مع النون قلت لا معنى لهذا الاعتراض مع سماعه من العرب  
قال سيبويه عن الخليل واما اثناعشر فانه اذا رخته حذفت  
عشر مع الاول لان عشر منزلة نون مسلمون والاول منزلة

المعنى اللغوي  
السطر بدو يتم

اثنان ومن ثم لا يضاف  
عشر كما يضاف لثلاثة

الثاني



بسم الله الرحمن الرحيم

الواو وامره في الاضافة والتخفيف كما مر من قبل نقول  
تلقى عشر مع الالف كما في التوثيق مع الواو وهذا هو  
مقتضى سماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب  
والعلمه من سببه السماع وهذا كاف في العمل الخويزي فلا  
معنى للاعتراض بان المثل من منزلة الشيء لا يلزم ان يعطى  
حكم من ذلك الشيء ومراد الخليل وسبويه وبالاضافة النسبة  
وبالتخفيف التصغير يعني ان آخرنا عشر في النسبة اليه  
والتصغير له كما مر من قبل ان النسبة اليه او تصغيره  
فكما نقول شامي ومسلم يحذف الواو والنون كذلك نقول  
انني ونفي يحذف عسروا الين او حرمان او حراما  
ولعني بالمد الفاء او واو او ياء ساكنين ما قبلها من الحركات  
مجانسين لهما نحو مولد ومنصور ومكين فتعقروا في تخفيفها  
بامرو ولفظ ومكفر فخرج نحو مخناز فان قد تم ليست من الالف  
بل هي بلا عوارض فتعقروا في تخفيفها باختلاف حرفي الذي  
فقط او زيدتا عطفا على الاسمية التي هي صفة حرفان وانما الالف  
انثى باعتبار ارادة الزيادة بين او ياء او زائدان زيدتا  
مما فعلا الترخيم يحذفان معا لهما في حكم زيادة واحدة وانما

بأن يكون  
لغيره  
بأن يكون  
بأن يكون  
بأن يكون

لشوق  
بأن يكون

كذلك ياد في ممدودين لئلا يخو علباء وهو مصب عنق البعير  
والزيادان فيه اجتمعتا معا للالحاق بسير كاج وهي الناقصة  
الطويلة او السقيمة او الكريمة وممدود التانيث هو حراء  
فان ال في فيه من يادان معا لمعنى والزيادان المصاحف  
ايه للساكنين والفي التانيث كسكو فان الالف والنون فيه زيدتا  
معا للتدليل وزياد في السب نحو صرحت وكوفت فان ياء ياء  
زيدتا معا لغير من السببة وزياد في سبيد اي سبيد السبب  
نحو كرسى وفقرى وزياد في التثنية نحو سلمان علما فنقول  
في تخفيفها باملم ونحو غلم في غلمان ونحوي السلامة  
وهما جمع المذكر نحو مسلمون وجمع المؤنث نحو مسلمات  
فيحذف من كل منهما زياد تامعا عند الترخيم او يحذف حرفي  
واحد فمما عدلها نحو ياسعا في نرحم سعدا ويا احم  
في نرحم احدا هذا كله بشرط كونه ايه كونه المنادي الذي  
يفصل تخفيفه غير ضروري في قول الفريق الاكثر من النحاة  
وهذا لا ذكره الى الان احدا لظن عليه في شروط الترخيم  
معزوا الى الجمهور بل كلام الذي يدل على خلافه قال ويجوز  
وصلى المرحم الا عند الفراء وابن السكيت ثم استعمل بيت  
الرومي

ما من شئ  
بأن يكون

الاف في مثل بيتين فاشلا  
منها الى التثنية محاذية  
اقل عدد حروف الاسماء

انما تدم شرط العدي  
على الوجه وكذا العلم  
على الوجه











خاليا من التاء وجاء ترخيمه على لغة من لم ينزل وقال الميرزا فيما نقله  
 ابن هشام عنه في حواشي التيسير الكراكر الكرو ولز فلان ترخيم فيه  
 على هذا او انما شذوذ من جهة حذف حرف التاء منه وفي العاموس ويقال  
 للزكر كرا قال الرضي وليس اطرق كرا منه ايه من المرخم لان الكي اذكر الكي و  
 وقال الميرزا هو مخم كرو ولز ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من المحل  
 الصحيح وهذا النقل عن الميرزا مخالف لنقل ابن هشام عنه و  
 كرو ولز طائر يسمى البطل لا ينال الليل سمي بهذا اسمه من الكرو لان  
 ويسطر **جعل المحذوف من الاسم المرخم منوطا في حكم الثابت على**  
 لغة الفريق **الكثير** من العرب لان المعلوم من استقراء كل اقليم  
 ان المحذوف لعله موجبة قياسية مطردة كما في عاصا وعاصي  
 حكم الثابت ولا شك ان الترخم قريب منه فاجري مجازا فانه  
 قياسي مطرد يطلب به التخفيف في التاء ليضعي المنادي الي  
 ما يلقي له من الامر الذي ينادي به لاجله وان كان بمثابة الواجب **له**  
**فيما بعد فيه الحركة الاصلية للسالكين لا على حد هذا القول**  
 يا راكبا لا تخففة مكسورة والاصل راكبا بالتشديد اسم فاعل من  
 راكبا فاذا ارخمت بجذوف الدال الثانية وبقيت الاولى ساكنة  
 بعد الالف من غير لز يكون هناك ادغام فيلزم التاء الساكنين على

استثناء من حروف المحذوف من الاسم المرخم منوطا في حكم الثابت على



غير حدها ان الغرض انتفاء الادغام المستوع للالتقاء كما في القاء  
 لين ونحوه فيجب ان الدال الاولى المحركة كتيبا اصلية وهي الكسرة  
 ولا شك ان هذا المر يعتبر فيه كون المحذوف في حكم الثابت فلذلك  
 استثناءه واقول ان الين المدغم متحركا في الاصل نحو اسحار بكسر  
 الهمزة وتحتها وهو بقلة تستحق الابدل ورجحت صديقي بفتح  
 المدغم اتباعا وغيره بكسرة للسالكين وعلى كل فهو مما ينبغي ان  
 كون المحذوف منوطا في المسئلة المتقدمة فارجح تخصيص الاستثناء بذلك  
**وجعل المحذوف منوطا في حكم الثابت على** لبعض العرب بظن الجواز  
 الترخم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب **الاولى**  
**على** فان اصحاب هذا الرأي لا يجعلون المحذوف منوطا  
 فينبو على الضم وذلك لان ترخيم ساكنه فلو ضم كان  
 التزاما لترخيمه والتزام ما هو ساكن المدغم من ادراكه مجرى  
 للسكون **والا في مرخم المسكن محذوف وطيلسان**  
**على لغة كسر الدال ان لم يوجد فداي** بضم الفاء **لا يثبت** و  
 لا تعليل لاستثناء المسئلة الاولى وفي كل الله ان اسمي شخص  
 محذوف لم يرخم بحذف يائي المسبب فلو اخذت اعتبار  
 الباقي اسما براسه للزم قلب الواو الفالتحرر بها والفتاح



ما فليحوا وحينئذ يلزم ان لا يكون لظن للتأنيث لا كما ان تكون مقلبة  
 عن نوي فيلزم وجود فعل في التأنيث وليس كذلك وجود  
 في كل ايم كذا قيل قلت في الضحاح ونهني ثبت والتأنيث  
 والتأنيث للتأنيث وقال قوم التأنيث للحاق بالواحدة بجماعة  
 الذي نقله ابو حيان وغيره من سراج التنزيل انك لو ختمت  
 ختموا على لغة الاستقلال ثم سقيت به صرفته لان الله  
 ليس للتأنيث كونه مقلبة وما ذكره المؤلف وجود في  
 اللهايم وكلها اعمد اعلى الرضي والما حكاها عن المور  
 اتبع بان قال وقياس قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن  
 ملحقا بحذف بفتح الدال قال واما السرايحي فاجابها  
 وان لم يثبت فعله قال لان هذا سمي عرض وليس  
 يوجب يمينته **و** كرمجد **فبعل** بكسر العين **في غير الجوف** نحو هين  
 وليكن وهذا التعليل لاستثناء المسئلة الثانية وتعليله  
 انما لو ختم طيلسانز تقلد بكونه مذكورا للام على لغة الاستقلال  
 لا تاتي الى وزن لا مظهر له فان فبعل بكسر العين  
 لم يوجد في غير الجوف وطيلسانز ليس بالجوف قال الرضي  
 اجاز السرايحي ترخيم على هذه اللغة منظر الجان المثال

قوله في كل ايم  
 قوله في كل ايم  
 قوله في كل ايم  
 قوله في كل ايم

ليست باصلية الا يرمي الترخيم جواز اتفاق القول في منصرف علي  
 بنية الاستقلال بامتنع وفي خضم ياخذ مع الله منع و  
 فع ليس من ان يثبتهم هذا كل واحد **و** محذوف الترخيم في  
 التلا **منقول** **واقفا** ولا يخالف فيه اهل اللغة الاولى  
 وهي لغة من جعل المحذوف في ترخيم المسئلة في حكم التأنيث  
 بت **واقفا** في قول الشاعر الا اضحت حبالكم رقاما سورا  
 ضحت منك سابعة ااما **ناكر** فلان اصله جعله مستند  
 لان ترخيم غير المنادى بحبي على لغة من نوي واللام الجواز  
 هنا للعيون والزام اليالية جمع رخصة والسابعة العيلة و  
 المخرج اجاعة اسم امرأة قلت وهذا من المؤلف عجيب فا  
 ان الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسئلة ما نور فالمبرد يقول  
 انما يكون الترخيم في غير المنادى على لغة الاستقلال وسيبويه يجوز  
 المدحيين فيه بليل اليست ان الاصل واضحت منك سابعة  
 اما من محذوف الشاعر التاء وترك الميم على فتحها فلو لم يكن المحذوف  
 في حكم التأنيث لوجب ان يرفع فيضتم الميم لانه اسم اضحت  
 وهذا ظاهر الدلالة فيما لا يخاله سيبويه وروى المبرد بان  
 الترواية وما عدي كعبدك يا اما قال الحاجب وهو من تعنتا

قوله في كل ايم  
 قوله في كل ايم  
 قوله في كل ايم  
 قوله في كل ايم

الرخصة بانه  
 حيار باي بندته



وصدق ان الرواية الثابتة لا ترد بحجج رواية اخرى قلنا  
وقد استدل سيبويه في باب ما رجمت الشعراء في غير اللداء اضطرارا  
قول ابن ابي عمير ابو حنبل يورقنا وطلق وحمار واوله اثالة  
يريد ان الة فلو كان هذا من قبيل المنسي يقال ان الة بالرفع اذ هو  
مبتدأ او فاء **فعل** **الترامي الثاني** وهو راي من يجهل الحوز  
نسبا نسبيا يقال في ترخم ثود وسقاوة وكر وكر وراي تسار  
البدال **بالمضي** بقلب الواو اياكم كما تقول في جمع جرود وكر وكر وكر  
والاد لينة ليس في العربية اسم حمر راحة ولور الزينة  
مضموم ما قبلها فيخرج بالاسم الفعل نحو يعز ووبالمعرب  
المشبي نحو هو وباللزم نحو هذا البول وبذكر الضم نحو لو  
**وباستقاء** بقلب الواو همزة لوفوق عيات طرفة على هذا الراي  
بعد الوراثة كما في كساء **وبالكر** بقلب الواو الفاعل كها والنقل  
ما قبلها كما في دعا **وبالراي** بضم الدال المحققة ون كل الة  
لما حذفت الدال الثانية في الترخم وجعل الباقي اسما واسمه  
بقية الدال الاولى محققة مضمومة **وعلى** **الراي الاول** وهو  
راي من ينوي المحذوف تقول يا ثمون وباسقاء وكر وكر وراي  
**بالواو** في الثالثة لا اول **وكسر الدال** في الاخير كما مر **وللبداء** **حواشي**

143  
فيها **الترخم في الشعر كما مر** وآفة الضرورة فليس من خواص  
الحوز وقوعه في غير المنادي وذلك بسطرين احدهما ان يصلح  
الاسم للبداء فلا يجوز في نحو الغلام والثاني ان يكون اما في  
على الثالثة او بناء الثانية كقوله لنعم الفتي اعشوا اليه صور  
نارة **اطرا** بن مال ليلية الجمع والخصر تقول عشون ا  
لي لئلا اعشوا ان المتدلت عليها بمصر ضعيف الخصر  
لفع الخاء المعجمة والصاكي المعلقة البور **ومنها الحاق اخر عن**  
وهو كناية عن شيء يسهجن ذكره **في الحواشي** من الافراد  
والنثنية والجمع والتذكير والثانية **ما يجانس حركاته**  
حركة اخرهن فالمداني كما يلحق المندوب **الا في الواحد فغير**  
**الا في نحو باعناه** بكسر الهاء وضمة كما صرح به في التيسير و  
لوا في هنا يجانس الحركة لاتي بالواو ويقال في المثنى  
مذكور يا هنا نية اقبل او قال ابن السراج وكان القياس  
ان يقال يا هنا هان اقبلا ولا اعلم احدا يقول هذا ويقال  
في جمعه يا هنا هان اقبلوا وتقول في المؤنث يا هنا هان اقبلي  
ويا هنا نية اقبلي ويا هنا فوه اقبلين **والهاء** في هاه  
بدل **من الواو** التي هي لم لعن ان اهل هذه هي على راي



أكثر البصريين فاصلها وابدلت الواو هاء او بدل **من**  
 صلبة **فها** اي عن الواو على ما ذهب اليه ابن جني وذلك  
 لما كان الاصل هنا وا وقعت الواو من طرفه بعد ان  
 زائدة فقلت هزة ثم قلبت الميم هاء لما بينهما من الواو  
 في الحقيقة **او الهاء اصل** بنفسها غير بدل من **ي** اي آخر  
 قال صاحب العباب لان هنا يصغر على هنيئة واصلا  
 من هزة قلت ليس في كلام العرب مادة على ما تنص كلام  
 اللغويين واما هنيئة فقال صاحب الصحاح تصغير هنة  
 وهنيئة هنيئة قال وقد بدل من الياء الثانية هاء فنقول  
 هنيئة انني فجعل الهاء بدل من الياء الثانية التي هي  
 بدل من الواو التي هي لام الكلمة ولم يحكم باصليتها ولا ذكر  
 هو ولا غيره مادة اصلية من الياء والتون والهاء فالله  
 لا المذكر ليس بسيد **او الياء زائدة للوقف** عند الفراء  
 من الكوفيين **او زائدة لغية** اي لغز الوقف عند قوم قلت  
 والذي اخبرني ابن مالك مذهب الفراء وهو القول الرابع  
 اغم ان الهاء للتسكت والالف زائدة كالف التديت والاعتراض  
 بانها لو كانت للتسكت لم يثبت وصل ولم يضم يندفع بانه

الملازمة ممنوعة بدليل هو تهاء التكت لم يثبت وصل في  
 القلت المتواتر وقطعا وحكاية الفراء سمعنا من العرب في هاء  
 بحزاة الكسر والضم قال والكسر أكثر والقول الاول يبطل بانه  
 الهاء لم يثبت بدل الهاء من الواو واما لو كانت بدلها  
 لم يحرك الكسر اصل وقد سمع وهذا يبطل القول الثاني الذي  
 ذهب اليه ابن جني ويبطل الثالث بما استدل به من ان  
 مادة هون لا مفقودة وبانه يلزم ان يقال في التنشئة والجمع  
 ياهناهان ياهنتاهان وياهناهون وياهنتاهات و  
 لم يسمع شيء من ذلك وهذا لا خير يبطل قول الاخير ايضا  
**وهنا** ومن خواص النداء **احيانا في صيغة** تلزم كونها  
 مناداة **كيا ساق** مما بني على فعال بالكسر في سبب المؤنث  
**وبالكع** مما بني على فعل في سبب المذكر **قياسا** فيقال  
 يا خبات ويا لكاع ويا غدر ويا خبت الي غير ذلك ولا يتو  
 فيه على السماع فان قلت قد ورد فعال في سبب المؤنث  
 في غير النداء كقولك اطوف ما طوف ثم اوم الي بيت فعد  
 لكاع وورد فعل المذكر في غير النداء كما جاء في الحديث  
 اتمم للحج بريد عليه الصلوة والسلام الحسن رضي الله







نحو غالي لا في الساكن الآخر نحو يا فحياي فحياي يجوز فيه  
 كل واحد من الامور التي ثبتت وان ثبت بعضها في غير النداء  
**فتفتح** بناء على ان اصلها التفتح عند قوم وفي كل الان الواضع  
 للمفردات ينظر اليها حاله الا فراد فيمركبها لا يبدلها بالساكن  
 ثم اصل حركتها التفتح لان الواحد لا متما حرف العلة فيبقى  
 في الالف الحركة الثقيلة فاو ثرفتحة **وتشكون** بناء على  
 ان هذا هو الاصل عندكم بعضهم واختاره الرضي لان  
 السكون هو الاصل قال وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة  
 حال افرادها ممنوع وامدك بوضع ضمائر الرفع والنصب  
 والجر والاعراب لا يكون الاحالة التركيب وهذا انما  
 لا يختصان بالمتنادي بل يكونان فيه وفي غيره **ويبدل** الياء  
**الفا** فيلزم ان ينقلب الكسرة فتحة فنقول يا غلاما  
 وجهه لئلا الف والفتحة احسن من الياء والكسرة و  
 قد لحظ ذلك بنو طي حيث قالوا في ذكر عي دعا وفي ناص  
 ناصلة **ويحذف** الياء **بكسرة** ما قبلها وهو الاغلب  
 فنقول يا غلام ووجهه لئلا المتنادي كثير الاستعمال فلما  
 كثر حذف الياء مخففا وبقي كسر ما قبلها ليدل على الياء

المحذوف **أو فتحة** اية ضم ما قبل الياء والظن من قوله **في الاسم**  
**الغالب عليه الاضافة** مستقر خبر مبتدأ محذوف اية هذا الذي  
 ذكرناه من الابدال والحذف مع كسر السابق او ضم ثابت في  
 الاسم الذي يغلب عليه الاضافة اليه الياء ويستتبعها ليدل  
 لغيره على الياء المتغيرة بالحذف او بالقلب **ويقول** باعدو  
 او يا عدو او لا يا عدو ويحتمل ان يكون لغوا تثنائي الفعل  
 السابق يبدل ويحذف وقوله **بفتح** حال من ضم يفتي او ضم  
 حال كونه ملتبسا بفتحة اية ان استعماله قليل **أقرا** اية جعفر  
 في احكام ابن جني قل **من انكم** بلحق بضم الياء وهذا التفتح  
 يفتي على انه مناد يضاف وان نحو يا غلامي يجوز فيه  
 يا غلام بالضم وهي لغة حكاها سيبويه كما قرأ ابن ابي عمير  
 يا قوم انكم ظلمتم انفسكم بضم قوم وابن جني لم يخرج جبا على ذلك  
 بل جعلها من باب ما لا يفرق واستضعفنا لذلك من جهة حذف  
 حرف النداء مع اسم الجنس **أو فتحة** اية فتح ما قبل الياء **في البيت**  
 واصلها بابتيا كما تقول يا غلاما ثم حذف الف وبقيت الفتحة  
 ولم يحكم على هذا بالسند في احكامو المبدون يا غلام بالفتح لا يفتح  
 الياءين **ولما** يا ابن ابي **أبي** ويا ابن عتي تحري فيهما الواو







على خلاف مقتضى الظاهر كما استعمل الطالب في موضع الخبر  
احسن بريد والخبر في موضع الطلب والوالد ان يوضع  
اولا دهن والاختصاص من هذا القبيل لانه خبر استعمل  
يلفظ النداء وصرح جماعة بانه محاروس وخلاف ما سلكه  
عن الرضي <sup>في قوله</sup> ان شاء الله تعالى وذهب الاختصاص الى ان  
لا يحار اصل البناء على لزوم خصوص من ادعى حقيقة قالوا لا نسلم  
لزمنا ان لا نمان نفسا نقول عمر رضي الله عنه كل الناس  
انفعتم منكم يا عمر فان قلت ما حكم انما الرجل بالنسبة الى  
الاعراف قلت الجمهور على ان لا يترك محل نصب باخص لا يرام للاخبار  
وكان حقه الاعراب لكنه يني لانه منقول عن من كان لا يستعمل  
فيه ولا يكون الا مبتدئا فيبي رعايته لئلا اصل المنقول عند  
واستمر الرجل على ما كان عليه من الاعراب حاله النداء رعايته  
للاصل وقد عرفت ما اسلفناه من اختيار الحركة ندائه  
مثله اتباعه الاعرابية وقال الرضي مجموع انما الرجل في موضع  
النصب لوقوعه موقع الحال اي انا فاعل كذا مختصا بين  
الرجال قال وانما امتنع اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبين  
فيه معنى النداء لا حقيقة ملكه يارب ولا محارز الملك المتعجب

في قوله

في قوله

في قوله

والمندوب فذكر استعمال علم النداء في الحال من معناه بالكلية  
وقال السير في في التقدير ايها الرجل مقصودني او العكس وعلى  
قوله فلان نصب لفظا ولا محل او ليس من هذا الباب وصدق المبتدأ  
او الخبر عنك ووجه قال ابن هشام ونهيه له ان يجزم بانه  
من جنس المبتدأ او لا الخبر لانه لم يستعمله **وهذا انه**  
**العرب** اقوى الناس للضيف وخوخن معايش الانبياء ولا تفرق فليم مقام اي ودال على منبه  
**بجملته** اي النقل عن النداء فيقول يا ويكمن من باب  
الاختصاص كما في انا فاعل كذا انما الرجل **ويجزم**  
**الفعل** فيكون منصوبا بالفعل للنداء كاعني واخص والموقوف  
تالي في ذلك ان الحاحب فانه ذكره من الاحوالين واخبارا  
لثبته لان النقل على خلاف الاصل والجملة يقولون ان كل من  
الاختصاص ليجري الاحرف في ذلك على من واحد **وبه**  
**بالمسكين** بنصب الواقع بعد ضمير العائيب **تعيين** **الفعل** **لنصبه**  
فلان من هذا الباب والتقدير مررت به ارحم المسكين و  
لذا الوقوع بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد اي اطلع وخواعود  
باللحم ليس علقوا المؤمنين اي اذم او اعر قال الرضي  
ولو قيل في الجميع يعني في هذا وفي نحو نحن العرب استغني  
يعني في مررت بالمسكين ونحو الحمد لله  
الحميد ونحو اعر بالحمد ليس علقوا المؤمنين

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله

من قوله





الناس من نصب العرب بالفتل من النداء لم يبعد لا في اللفظ  
 الاختصاص ودخول اللام لا يضرب لانه ليس منادى حقيقة ولا  
 لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء للكونه مجامعة اللام  
**المندوب** بالرفع على انه مبتدأ خبره كالمندوب وما بينهما اعتراض  
**وهو المندوب** بالرفع على انه مبتدأ خبره كالمندوب وما بينهما اعتراض  
 فجاءت على زيد كذا من خبره **ويكون معروفا** اي منسوبة اليه  
 بذلك عذر النداء واذا وجد في اللفظ ظاهرا بين ان يكون  
 او غيره وفي فؤاد من احتج ان يكون مندوبا سواء كان على او لم يكن  
**او ما يتبع** اي بسببه نحو وارساء وادحيرة واداساء  
 يتعلق بفتح فخرج نحو زيد في المثال السابق وهو يفتق على زيد  
 الحرف مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها الا قليلا على ما قاله الرافعي  
 ملكي قول جرير بن ربيعة اعيان المؤمنين عمر ابن عبد العزيز رضي  
 عنه حملت احرا عظيما فاضطلعت بها وقمت فيه بالليل واليوم  
 واضطلعت بضاي معجزة وعين مملوءة اية قويت عليها  
**بقية** وهذا لم اقق عليه في غير هذا الكتاب والله اعلم من ذلك  
 اخذ **كالمندوب** هذا المباح خبر المندوب الذي هو المندوب  
 وهذا يقتضي ان المندوب غير منادى ويظهر كلامه

وصرح بكلام الجزولي انه منادى على وجه التفعيل والفتل  
 الرضي كما تبين تصور والمبتدأ المتفعّل عليه كخائننا منهم موت  
 فدعوه وكذا ادعوا المتوجع به نحو وارساء وادحيرة واداساء  
 اي اخضر حقي **تحتجب** من فطانتك والمولود تبع ابن الخليل  
 فلم يجعله منادى بل قال هو كالمندوب اي غنيت تفاعيل  
**اخر** في المضاف ومصارعها واما المنكر المجهول فلا دخل  
 له هنا **فان** في المفعول المعروف **مع جواز زيارته**  
**في آخره** لان المقصود تطويل الصوت ليكون اظهر في  
 تحصيل الغرض من ندبة المندوب وخصوصا الزيادة بالالف  
 لا تحا الخ وزيارتها اكثر وزايتها اقل في المندوب اختيها  
 ولا فرق بين ان يكون الندبة بيا او بواو قال الاندلسي  
 نجيب الحاق الفبا مع باليل اليقنس بالنداء المحض قال الرضي  
 والاولي ان يقال ان دلت في نسخة حال على الندبة كنت  
 مختارا مع باو الواجب لاحاق معيار **زيادة ها** ببيان  
 حرف المندوب **الوقف** لاق الهاء مختصة بها بحسب الوضع  
**وان كان** اخر المندوب **اخر** المندوب المشهور التي تعاقب  
 بها الموصول نحو ولما حفر بين روضه فانه بمنزلة

منه وضائفة  
 بخلاف كذا  
 ولا يخصص  
 ولا يخصص  
 ولا يخصص

او اخر الجوز بالاضافة نعت المندوب باليد  
 كقولنا كذا قال يا اسعد بن سعد كل امرئ  
 بانما عليك اولاه



واعبد الله جليلة **أخر القصة** نحو وازيد الطوبى **عنه**  
 قال بيونس والكوفيون وقال الخليل وسيو بن بل نزل  
 الملقى آخر الموصوفى نحو وازيد الطوبى لان اتصال  
 الموصوفى بصنفيه لفظا اقل من اتصال الموصوفى بصلته  
 والمضاد والمضاف اليه واليونس لزيقوله انهم متصل  
 بها على الجملة لفظا واتصاله بها للمعنى انهم متصل المول  
 بالصلة والمضاف بالمضاد اليه وان كان في اللفظ نقص  
 وذلك لانه يطلق اسم الصلة على موصوفها ولا يطلق اسم  
 المضاف اليه على المضاد لانه الصلة على موصوفها وحكي بيونس  
 ان رجلا ضاع له قدحان وقال **والجحش السامى**  
 والجحش القدح **او آخر المضاف اليه** نحو وازيد الموصوفى  
 وان كان المندوب هو المضاف لكسر ترك الحاو بالخشبة  
 من فلة المتضالين ولحققت المضاف اليه والمراد  
 المضاف لما تقول حيث رقاخه وان لم يكن تلكت الزمالة  
 بل الحمت فوط غيبى بالنصب على الحالية والاستثناء  
 ولزكان آخر المندوب آخر المضاف اليه حاله كونه غير  
**كأنه** المذكر نحو غلامك **او واحدا** الموصوفى نحو غلامك

او كاف جمع للذكر

**ففيما ياولو** فالاول للاول والثاني للثاني اي نزل مع  
 كان جمع المذكر واول فيقال واغلامكم ومع وحلة المؤنث  
 ياء نحو واغلامكم وانما جاز خلف هذا وامتنع في التداء لخص  
 نحو ياغلامكم وياغلامك لا متحالة خطاب المضاف والمضاف  
 اليه معاني حالة واحدة كملية التداء واما المندوب فلما لم يكن خطبا  
 حقيقة بل متفوقا عليه او متوجعا به جاز ذلك فيه **الباقي**  
 واختل القصور الى لوقيل في ندبة مثل غلامكم واغلامكم التيسر  
 بالثني ولوقيل في ندبة مثل غلامك للواحدة المؤنث واغلامك  
 التيسر بالمذكر فيعتل لزيقوله في الاول واغلامكم وفي الثانية  
 واغلامكم فعلا للتباس **وفي المضر** هذا هو طوف على قوله في  
 المنادى اليه وحذف ايضا عامل المفعول به قياسا في المضر **عاطف**  
**على شرط التفسير** وهذا هو المشهور عندهم من باب الاستغفار  
**وهو** اية المضر عاطف على السريطة المنكورة اسم **منصوب**  
**بعك فعل** يشتمل نحو زيد ضربت **او مبهمة** يشتمل نحو زيد  
 انما ضرب **شغل** اية ذلك الفعل او مبهمة **عنه** اية ذلك الاسم  
 المنصوب **بضمير** اي منصوب ضمير نحو زيد ضربته وزيدا  
 انما ضربته في ذلك المثال ان نحو ما انما قلنا لزيد انما ضرب







في قول المتنبي ولو قلتم القيت في نيق السيف من السيف  
 من خطا كائب نصب فلم ورفعت مع الله اسم بعد الواء  
 بعد فعل كالفعل بالاسم ضمير ولو سطرنا نصب ذلك الفعل  
 وهو لا يستعمل ذلك الاسم للنصب ومع ذلك لم يحجب الله  
 فكيف هذا قلت لما كان الفعل للنفعل بالاسم يناسب  
 احدهما نصب والاخر لا ينصب ووعيت الجتهان في  
 الامر لان قد من ولو لا يست فلما وجب النصب هذا  
 وكان القيت ففسر اول قد من ولو لو بس قلم ولم يحجب الله  
 بل بعين الرفع ويمكن القيت على هذا التقدير  
 فالتعلق بدفعه لقلم ولم يذكر ليكون ففسر ولكن كرم  
 صفة الدلالة على العاطل المحذوف من طريق المعنى وهو  
 التقدير لم يخرج لو عينا محمد فيهما من وجوب نصب  
 بالفعل وظهر عدم ورود مثل ذلك على المؤلف فناقض  
 النصب في الطلب وهو الامر في الفهم والدعاء نحو زيد  
 وعمر لا تحنروا وبكر عافاه الله لما الله يلزم من رفع الاسم  
 المتقدم كونه مبداء وهذه الجملة المطلوبة خبره وهو فلما  
 وبعد الاستفهام بالهزة فوط نحو زيد اضررت ما الله

التقدير يمكن الاستفهام داخل على الفعل ولو رفع كان  
 الاستفهام داخل على الاسم والاستفهام بالفعل اولى لان الاستفهام  
 عما يشك فيه كثير وهو الحال لا يشك في وجوده وعن الذوات قليلان  
 وانما قيد ما الاستفهام بالهزة لان النصب بعد ما يور الكلام  
 الاستفهامية وحيث نحو هذا زيد اضررت وايضا زيد اضررت  
 ومتى علم اهنت وكيف بشر القيت فان قلت قد سمع قد  
 زيد اضررت فليس هو قديم ماضى بعد النفي نحو ما زيد  
 ضربته لان الفعل اولى بالنفي من الاسم لما مر في الاستفهام  
 سواء وبعد حيث نحو جلست حيث زيد اضررت لان لا  
 حيث الى الفعلية اغلب واكثر من اضافتها الى الاسمية فلذلك  
 اختير النصب بعدها وبعد **الشرطية** احترار من  
 ان الفجائية نحو اذا زيد القيت فاكرمه لاقتضاها الفعل  
 لما فيها من معنى ان الشرطية قال ابن الحاجب رجع ومن  
 واجب دخول ان الشرطية على الفعل لفظا او تقديرا كان  
 الشرطية يلزم ان يوجب النصب في هذا الباب  
 كان الشرطية وتجوز في هذا الباب ان يلد عليها  
 في الله لا يلزم دخولها على الفعل ورقي الهام الحديثي بان



من اوجب دخولها على الفعل اوجب بعدها النصب <sup>وسببه</sup>  
 لما لم يوجب دخولها على الفعل لم يوجب بعدها النصب قلت  
 المنقول لزيهري <sup>رج</sup> يوجب دخول اذا الشرطية على الجملة الفعلية  
 وهو ذهب الجهور وذهب الاخفس والكوفيون الى جواز دخولها  
 على المجرىين فاذا لا يفتي اختيار النصب بعدها على رأي سيبويه  
 والاكثريين **والعطف على جملة فعليه** للتناوب نحو اكرمت  
 القوم وعمر اهنتم اذا الرفع فيه يوجب عطف الاسمية على  
 الفعلية وهو خلاف الاول لان تناسب المجرىين المتقاطعين  
 ارجح وهذا مما يدل صرحا على جواز الخالف بازا اسمية  
 والفعلية وقد حكى قورا ان في المسئلة بخلاف ذلك الاول المخرج  
 مطلقا حكى عن ابن جني والآخر التلجوز في الواو فوق نقل  
 ذلك ابو الفتح <sup>رج</sup> عن شيخه ابن علي الفارسي <sup>رج</sup> في سر الضامة  
 وقد جرت عادة النحاة بان يذكر والعطف على الفعلية  
 من تحت النصب بالنسبة الى المعطوفة في باب لا تغال  
 ولم يذكر ذلك بالنسبة الى المعطوف عليه في آخر زيد  
 اكرمت وضربت عمر ولا فرق بينهما عليه ابن هشام في اللغ  
 وعند خوف بس **المفسر بالصفت** **الرفع** مثل ما اذا ارتك

ان الخبر لزيد كذا واحد من ماليك اشتريتهم بعشرين دينارا  
 وانك لم تملك احدا منهم الا بشرائه هذا الثمن فقلت كل واحد  
 من مالكي اشتريتهم بعشرين بنصب كل فيون نص في اللغ  
 المقصود لان المتقدر اشترى كل واحد من مالكي بعشرين  
 واما ان رفعت كذا فيحتمل ان يكون اشتريتهم خبرا له وقولك  
 بعشرين متعلقا به اية كل واحد منهم مستر في بعشرين  
 وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريتهم صفة  
 لكل واحد وقولك بعشرين وهو الخبر اية كل من  
 اشتريتهم من ماليك فهو بعشرين فرفع اذن من طرف  
 الاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود مخالف للوجه  
 الاول اذ رتبا يكون كل على الوجه الثاني منهم من اشتراه  
 لكن غير كل بعشرين او باقل حقا او بالكسر ورتبا يكون  
 ايضا لك حتم جماعة بالهبة والارث وغير ذلك وكل هذا  
 خلاف المقصود كذا فالنصب اذن اولى لكونه نصا في اللغ  
 المقصود والرفع محتمل له ولغيره هكذا قال الرضي وقدح  
 في تمثيل ابن الحاجب <sup>رج</sup> لذلك بقوله تعالى انا كل شيء  
 خلقناه بقدر <sup>رج</sup> قال اللغ في الآية لا يتفاوت كذا لنا



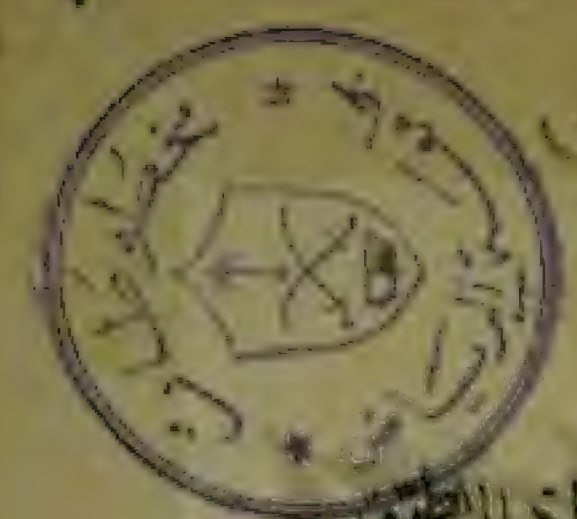
هو ان جعلت خلقنا خبراً او صفته وذلك لفظ كل شيء  
 في الآية مختص بالخلق فان جعلت خلقنا خبراً والرفع  
 كل مخلوق مخلوق بقدره وان جعلته صفة فالرفع كل شيء  
 مخلوق كائناً بقدره والمعنيان واحد **وجوب الرفع**  
**في كل شيء فعلوه في الترتيب** وان توهم انه من هذا الباب  
 وللخصم بالذكر من بين ما يجب رفعه نحو زيد قام وعمر  
 ذاهب وبكر في الدار الى غير ذلك والحامل على هذا التوهم  
 انه يتوهم في هذا اسم وبعده فعل مستعمل عنه بنصب  
 بضميره وهو غلط لعدم اركان تسلية على الاسم السابق  
**لغوا المعنى في النصب** على ان يجعل الرفع لغواً متعلقاً  
 بفعلوا او التقدير وفعلوا في الذم كجاءني وهو غير مستقيم  
 لانهم لم يفعلوا في الزم عليه صحابى اعمالهم شيئاً ان لم يوقعوا  
 فيها فعلاً وانما الكرام الكاتبون او فعوا فيها للثابتة وانما  
 ان جعل الرفع مستقراً صفة لكل شيء فالمعنى حينئذ انهم  
 فعلوا كل شيء مثبت في صحابى اعمالهم وهذا وان  
 كان معنى مستقيماً الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع  
 ان المراد منه ما لا يدرى قوله تعالى كل صغير وكبير مستطير

١٧٨  
 وفعلوه صفة لكل شيء اية وكل ما فعلوه مثبت في صحابى  
 اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كقوله الرضى **واختار الرفع**  
**في الابتداء** اي بالابتداء على الله في معنى الباء وكقوله وركب يوم  
 الروح متافوا من بينين وركب في طعن الباء والكلمة ومع  
 آخر وهو عرق اذا انقطع ما من صاحبه والكلمة جمع كليمه وليس  
 ثم الا كلمتان وهما كلمتان مستعملتان في حمل ولز لا صنفان يعظم الطلب  
 عند الحاصرين داخل نعم محيط بهما ولا اذرى لم عدل المؤلف  
 عن قول ان الحاجب ويختار الرفع بالابتداء مع اخلاصه بغير  
 لا بد منه وهو ان الرفع انما يختار عند عدم قرينة النصب الواجب  
 والنتيجة والمبدأ اي لان الرفع وهو الاصل لعدم احتياجه الى حذف  
 عامل وقد يقال يجوز ان يكون في الرفع قرينة المجازية والمراد لتر  
 الرفع يختار في حالة الابتداء اي حيث يكون الجملة ابتداءً  
 اي مبتدأً بالابتداء وتلك امثلة فقد قرينة النصب امثالاً  
 عليها اذ وجدت عمل مفعلاً لها كما ثبت عليها **وفيها وان**  
 كانت شرطية مع **غير الطلب** نحو قام زيد وقام عمر فقد اكره  
 لان اما ابتداء الكلام بعدها ويستأنف ولا يلتفت معها  
 الى قصد مناسبتها ما بعدها لا قبلها ولذا لم يترجى هذا النصب



لعطف الفعلية على مثلها بل نظر اليه ما بعد اتمام اعتبار نفسه  
 فاختير الرفع مع غير الطلب لسلامة من التقليد وانما قال  
 مع غير الطلب احتراز من نحو قام زيد وقام عمر فاكرمه فان  
 النصب فيه مختار منظر الجملته الواقعة جوا با اعتبار  
 نفسيا وهو مقتضى لدرجته النصب من حيث الرفع  
 بلزوم جعل الطلب خبرا للمبتدأ كما سبق **واذا اللغاة**  
 نحو خرجت فاذا زيد بضر به امر ولا ان المختار في الالفائية  
 كون الجمله التي تليها اسمية كما صرح به المؤلف في بحر الخراف  
 وهذا ساقم من الاعتراض الذي يرد على ابن الحاجب فانه حكم  
 باختيار الرفع في الاسم الواقع بعدها في الاستغفار فاقضي جواز النصب  
 مخرجها وصرح في باب الظروف بلزوم المبتدأ بعدها فاقضي  
 عدم جواز النصب اصلا ومحاولة السراح للجواب عن التناقض  
 لا تغلوا امر ضعيف واعلم ان النصب على الاستغفار في الاسم الواقع  
 بعد الالفائية فيه ثلثة اقوال قيل يجوز مطلقا وقيل  
 مطلقا بناء على انها لا تليها الا الجمله الاسمية وقال الاخفش  
 وتبعه ابن عصفور في نحو اذا زيد قد ضربه عمرو ومنع  
 بدو قد قال ابن هشام في المعنى ووجهه عندي لترك الزام

بحر



الاسمية مع اذا هذه اما كان للفرق بين ما هو في اي الشئ  
 المختصة بالفعلية فاذا اقترنت بعد يحصل الفرق بذلك  
 اذا لا يقترن الشرط **بها ونسار** بالرفع والنصب في العطف  
**على جملة ذات وجوب** هي الاسمية الصلة وفعلية الحجر  
 نحو زيد قام وعمر اكرمه لاجلها اما تساويا لمحصل المسألة  
 رفعت او نصبت اذ في الرفع عطف اسمية على مثلها وفي  
 النصب عطف فعلية على مثلها **ونحو الزائده والذائده فاجلده**  
**الفاء بمعنى المجرى عند المبرر** وجملة ان عند يبيد وانما المختار  
**النصب** هذا الكلام يؤخذ عبارة الكافية ولا يخفى لزم لا يرد  
 شرعي بحسب الظاهر ان هاهنا هذا الباب لان الواقع فيها  
 اسم بعد فعل متعل بماليس ضمير ولو ملط عليه لنصبه  
 والفاء لا تمنع العمل كما لم يمنع في وركب فكل لك القراء  
 المبعده متفقون على الرفع فسعي النحاة في ابداء وجه  
 يخرج الآية من باب الاستغفار وقال المبرر الفاء بمعنى الشرط  
 يعني ان هذا الكلام باعتبار المعنى جملة ابتداء لشيء مبتدأ  
 اسم موصول زائده على التي تنصب والذي زنا وجي بالفاء  
 في الخبر للدلالة على السببية كما في قولك الذي ياتيني

لا بأس







من ان ثقلية ان خفيفة نحو اياك انك تغرب الاسد و اياك  
ان تحذف التقدير باعد نفسك من قرب الاسد او نوح نفسك عن قربها  
وكذا ان تحذف اليه باعد هاء من الحذف او تحتها من الحذف  
كان ان ان **تقدير افاياك اياك المرء** من قول الشاعر فاياك اياك  
المرء فانه الى السر عاود وللش جالب وهذا من المؤلف حكم الجوار  
احرم لم يذهب الكل والجوهر اليه فان قيا ستيه حذف الجار منوطة  
بان ولزرا اجاوما يكون من المصدر الما قول بحافل اجوز في عجبت  
من ضربك عجبت ضربك بحذف الجار يكون المصدر في معنى انك  
تفعل اوله تفعل واظن المؤلف راي ابن الحاجب اجاب  
عن البيت باجوبة منها ان المرء مصدر بمعنى ان تماري فجار  
عليه لكونه مفعلة وظن ان ذلك يجوز قياسا وليس هذا من  
مريد ان ابن الحاجب انما ذكره كمن علي طريق الاعتذار  
عن الحذف الجار في البيت واستعمل الفصحاة ومثل ذلك  
مردون لا يثبت به الاصول هذا كل من قل او جهل ان الجوار مفعلة  
احرم مقيسا **والخليل نصيبا** اي المرء **بفعل اخر** فقد التقدير  
احذر المرء **فلم يعلق منه** اي من قبيل ما حذف منه الجار ثم حذف  
حذف الجار عن ان وان ليس مقصودا علي من وعن بل كل جاز لذلك

قال ابن هشام ولعل الخو تون هذا ذكر كفي مع الجوزهم في  
نحو حيث كفي تكررني يكون كفي مصدر تية واللام مقدر والمفعلي  
لان تكررني واجازوا ايضا كونها تعليلية وان مضرة بعدها واجاز  
مع كفي اللام العلة لا تحال لا تدخل عليها اجاز غير ما بخلاف اختيارها وشرط  
ابن مالك في ان ولزرا من اللبس فلع الحذف في نحو غنيت في ان تفعل  
او عن ان تفعل لا شي كال المرء بعد الحذف واوله عليه قوله تعالى  
وتدعون ان تكوهن مع لدة المفسرين اختلفوا في اللزرا والجواب ان  
اختلف افع في القدر من الحذف لا خلد افع في سبب نزول الآية فاما الحذف  
لجار لقيام القرينة ولكن وقع الحذف في القرينة ما هي قد رقوم في قيام  
القرينة عندهم عليها واخر من عن لوجود قرينتها عندهم فلا يفسر عند التحقيق  
**وبعد الحذف محالها** اي اعرب محالها اي ان وان اعنيها مع **ما في خبرها** وهو  
الصلة **نصب عند سيبويه** الحاقا بالمفعول ومحل علي الغالب في المحر في المحر  
كما حذف منه الجار **وجز عند الخليل** اعتبارا بالجار المقدر وهذا الذي  
نقله المؤلف عن الامامين سبقا اليه جماعة ابن مالك قال ابن هشام  
وهو سعي ونقل ان المحال نصب عند الخليل واكثر النحويين  
وان سيبويه جوز ان يكون المحال منصوبا فقال بعد ما حكى قول الخليل  
لنوقال انسان انما جرت لكان قوله قويا وما يشهد ذلك في الخبر قول

المفسر  
على كفي  
يلزم وسحاح  
الجار

قال ابن



الشاعر وما زلت ليالي لم تكن حبيبة الي ولا يدين بها اناطلها  
ولا انقضت من عطفها على محل لم تكن اذ اصلها لا يكون وقوله  
لا من بها اناطلها محتمل لم يكن من باب القلب والاصل  
ولا من اناطلها بها ويجوز ان يكون البناء بمعنى على فالتعب  
اي ولا يدين عليها اناطلها فان قلت بماذا يتعلق قوله بعد الحذف  
قلت بالمضاف الذي قد رنا اية اعراب المحال بعد الحذف كذا ولا يضره  
تقديم المفعول على المصدر لا يتطرق فيقع فيه ويحتمل تعليقه بنصب  
على لم يكن في الاول حذف والمعنى ومحلهما مع طبعه حينها منصوب  
بعد الحذف عند سببها فان قلت فيه تحلل المتداول بين العامل والمفعول  
فيلزم الفصل باجنبي قلت لا تحلل في التحقيق بل للمفعول تقدم فجاء  
التحليل من ذلك فلم يضعف الفصل اذ حق المفعول ان التقديم بناخر عن  
عامله فبالنظر الى ذلك لا يكون ثم فصل بالحققة واحسن المؤلفين  
في التعبير حيث جعل المحل لمجموع الحرف المصدرية وصلته لان الموصول  
ما حرف فل اعراب له لفظا ومحلا وبعضهم يعتبر بمثل هذه العبارة  
في الموصول الاسمي في نحو جاء الذي اتم ابوه فيقول الموصول وصلته في  
محله كذا اتسعا بانها الكلمة ولعله والحق ان المحكوم محله بالاعراب  
في ذلك هو الموصول فوطد ليل ظهور الاعراب فيه لنفسه في نحو ليقم انتم

في الدار



في الدار ولا من انتم عندك وامر انتم هو افضل وثلثا كثير المفعول  
**في زمان او مكان** اية اسم زمان واسم مكان وهذا الجنس يصدق على  
الزمان من قولنا يومنا طيب واسم المكان من قولنا مكاننا حسن **في**  
**في فعل** اية حدث **مذكور** فخرج ما تقدم اذ لم يفعل فيهما حدث  
ذكر ولم كانا لا تخلو ان من فعل حدث فيهما والمراد بالذكور  
ما هو مذكور تحقيقا بان يلوظا بها كما خرجت يوم الجمعة وما هو  
مذكور تقدير المحل في قولك يوم الخميس لم قال متج سافرت  
لكنه يصدق على المجرور بفي من قولك سررت في يوم السبت فيلزم  
لم يكن مفعولا فيه وهو ظاهر كلام ابن الحاجب قال الرضي  
وهذا خلاف اصطلاح القوم لا تخم لا يطلقون المفعول فيه الا  
على المدحوب بتقديره في الاول ان يقال هو المقدر بفي من زمان  
او مكان فعل فيه فعل مذكور **ثم التصيب** بتقديره في **لازم فيما**  
**لزم الظرفية** ولم يستعمل بغيرها كما يقع فاعلا او متداولو  
ما يكون غير منصرف ولا يتصرف وهو ما عاين من سحر مجزئ  
لنحو جئتكم يوم الجمعة سرور منه ما يكون منصرف ولا يتصرف كعدا  
بين وما عاين من ضج وعقمة وعشاء وعشية ورتما منعت الصنف  
**ويعرف** ما لزم الظرفية **لما** اية معرفة سماع يعني ان معرفة



ذلك مستفاد من السماع لأن صاحب طمنا كلوي **والنصب** بتقدير **في موضع**  
**في الضمير مطلقا** أي هو الذي كان زمانيا أو مكانيا متباينًا غير متجه  
 إلى الأضفار برز الأضفار إلى أصولها فلا ذلك ليجب ذكره مع  
 الضمير نحو يوم الجمعة سر من فيه لم يجوز كما سبقت في قولنا ان يتوسع  
 في الطرف فيجعل مفعولا به وروح تقول سرته وهذا التوسع التما  
 هو بحسب اللفظ والآلة المعنى مع التوسع مثلا مع علم التوسع  
 اتفاقا **وممتنع في المكنية ما عند الله** ولذلك حكم بالشدود في  
 مثل قوله في صفة ربح لذن كهر التي يعيد ممتنع فيها كما  
 عمل الطريق الثعلب لأن الطريق ليس بربح ولأن بدل المعجزة  
 اللين يعمل يضطر من ممتنع صدق وضمر فيه يعود إلى  
 لهر وفي المصاحبة يقول هذا الرمح يضطر بصدده بسبب  
 لهر مع وهو دليل على كثرة اللين ومن ثم اعترض على الزمخشرجي  
 في تجويزه أن يكون الصراط من تنبؤ الصراط ومير كما من تنبؤها  
 سير كما لا ويمنصور بين على الطرف فيه **وهو أي الله للجبان**  
**الست** وهي معرفة **والقول** عليه أي الله **كعند** **والجبان** **البحام**  
 مثل الذي ولقاء وحذاء وسط بين فان هذه كلها محمولة  
 على الجحاش الست لما بحثها في الأحكام **والنظر** **كان** **الكثرة**

نحو جلست مكان زيد فلو ظم مكان الإحكام فيه هنا ولكن  
 كثير الدور في كل موضع سابع في ذلك لأنه من الحاجب وتعقبها  
 الرضي لأن لفظ مكان لا ينصب إلا بما فيه معنى الاستمرار فلا  
 يقال كتبت المصنف مكان ضرب زيد فالأطلاق ليس على ما ينبغي  
 كما قال ويحتاج إلى ثبت **وما بعد دخلت** من المكنية للمعينة  
 مثل دخلت الدار وهذا مبني على أن دخل لا نرم لأن صدق  
 الدخول والفعل في الغلب لازم وإن ضل خرج وهو لازم  
 اتفاقا في القول **الأصح** وهذا السار إلى أن ثم قولا آخر وهو قول  
 الجرحي فانه ذهب إلى أن دخل متعدي فاعله مفعول به لا مفعول  
 فيه واختاره ابن مالك وأيده بأنه لو انصب بعامل مقلد واجب يكن خبره  
 بأنه إذا كان علته تقدر في كثرة استعمال دخلت اختص به ولم  
 يجز أن البيت **والنصب مختار في نعت الاحيان** عند غير  
 سيبويه وأما عنده فالنصب واجب على ما نقله الرضي وأما  
 اختبر النصب أو وجب ليكون أدل على الموصوف الذي هو  
 الطرف المنصوب قلت حيز الكتاب في باب ما يكون فيه  
 الصرحينا السعة الكلام والاختصار وانقصا وما جئنا فيه  
 أن يكون ظر فاولدفع أن يكون غير ظرف صفة الاحيان تقول سير  
 عليه طويلا وسير عليه كثيرا وسير عليه حدشا وسير عليها قليلا قديما

الاستعمال في هذه الجمل  
 والموافق للجمع

في قوله



وَأَمَّا نَصْبُ صَفَةِ الْحَبَانِ عَلَى الظَّرْفِ وَلَمْ يَحْرُجْ الرُّفْعُ زِلَالُ الصَّفَةِ  
لَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْأَسْمِ وَهَذَا كَلَامٌ وَصَدْرُهُ بِلَا عِلَالٍ لِمَا نَصَبَ مَخَارِ  
لَا وَجِبَ كَلْبُ عَجْزٍ صَرَحَ فِي الْوَجُوبِ وَالْبَلَدُ ظَرْفٌ فِي مَجَالِ قِيَامِهِ  
وَالنَّصْبُ جَاءَ بِكَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِيضًا فِي غَيْرِ مَحَلِّ لَزُومِ النَّصْبِ وَنُصْبُهَا  
وَإِخْتِيَارُهُ وَقَدْ عَرَفْتَ كُلَّ أَهْمَامٍ وَقَدْ تَشَعَّرَ فَيَدْخُلُ غَيْرَ الظَّرْفِ  
فِيهِ مَرَّةً وَنَحْجَاجٌ عَنْ حَقِيقَةِ الظَّرْفِ فَيَتَأَخَّرُ فِي جَعْلِ الْمَصْدَرِ  
جِنَا إِيضًا بِنَصْبِ بِنْدِ يَرِي كَمَا يَنْصِبُ الظَّرْفُ قَالَ سَيُؤَيِّدُ  
وَذَلِكَ قَوْلُكَ حَقٌّ مِمَّنْ عَلَيْهِ فَيَقُولُ مَقْدَمُ الْحَاجِ وَخَفُوفُ الْقَمِّ  
وَخِلَافَةُ فَلَا يَنْصِبُ صَلَوةَ الْعَصْرِ فَأَمَّا مَوْزَانُ مَقْدَمِ الْحَاجِ وَحَالِ  
خَفُوفِ الْقَمِّ وَلَكِنَّهُ عَلَى سَعَةِ الْكَلَامِ وَالِاخْتِصَارِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مَقْبُولٌ  
مَجَازٌ لِحَذْفِ وَيَجْعَلُ الظَّرْفُ مَفْعُولًا لِأَسْمَاءِ لَعَلَّامٍ تَقْدِيرُ مَفْعُولٍ فِي  
وَجَنِّدُ يَسُوعَ أَنْ يَضْمَرَ مُتَعْنِيًا عَنْ كَلِمَتِهِ فِي قَوْلِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ صَدْرُهُ  
وَأَنْ يَضَافَ إِلَيْهِ الْمَصْدَرُ عَلَى هَذِهِ الْمَفْعُولِيَّةِ نَحْوُ تَرْتِصُ الرُّبْعَةَ  
أَشْهُرَ وَالصَّفَةِ الْمُسْتَقَّةِ مِنْهَا نَحْوُ بِأَسَارِقِ اللَّيْلَةِ أَهْلُ الدَّارِ وَقَدْ  
عَرَفْتَ فَيَهَامُرُ عَلَيْهِ اسْتِنَاعُ نَصْبِ الضَّمِيرِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَوَجْهًا  
اسْتِنَاعُ الْإِضَافَةِ إِلَى الظَّرْفِ لَا لِأَسْمَاءِ اسْتِنَاعِ اللَّهِ عَلَى تَقْدِيرِ فِي  
وَالْمَقْدَرُ مَنَزِلَةُ الْمُنْطَوِّقِ بِنَا وَلَا يَجُوزُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْجَارِ فِي  
الْمَجْرُورِ فَلِذَا مَا هِيَ فِي قَوْلِهَا قَالَ السَّجَّارُ نَدِيٌّ فَادَّأَقْتُ بِأَسَارِقِ

اللييلة فاما اذا كان بعد ان جعلت اللييلة حرة وقتا ولا اسم الفاعل  
هنا مفعول ان منسج فيه وهو اللييلة ومفعول الاصح وهو  
الاهل **و** في التوسيع في الظرف يجعلها مفعول انما الفعل  
اللازم نحو فمن شهد منكم الشهر فليصمه **و** الفعل المتعدي  
الي واحد نحو اليوم ضربتها نريد **دون** الافعال **ذوات**  
لمفاعيل **الثلاثة** فلا يقال اليوم اعلمتها نريد **فأصل** **الاول**  
**خل** **اليد** في الافعال **ذوات** المفعول **للمن** **الثاني** فمن الناس  
من جهره فيقول اليوم ظننتما زيدا اكل ومن الناس من  
وكلام المؤلف ظاهر في نفي الخلاف عن ذوات الثلاثة باعتبار  
امتناع معكها الاتساع معها وليس الواقع كذلك بل الخلاف  
ما شورى العجب من المؤلف مع اطلاقهما على شرح الكافية للرضي  
كيف نفي الخلاف فيها والرضي نقل الجواز فيها عن الاخفش  
**فقد نصب** المفعول فيها **على** **شر** **مطلقة** **التفسير** فيتحارر الرفع  
في نحو يوم الجمعة سمرت فيها ونحو ما فرز يديوم الخميس  
واما يوم الجمعة فمكت فيها ويختار النصيب في نحو يوم  
السبت سمرت فيها وليستوي في الامر ان في نحو نريد سارو  
يوم الجمعة سمرت فيها وعلى الجملة فالتفاصيل المذكورة في باب



الاستغفار آتيت هنا **الفعل** **له** هو **الباعث على الفعل** وهذا  
 لم يكمل مثل التاديب في قولك العجني التاديب عند ما شاهدت  
 ضربا زاحل التاديب في قوله **المذكور** يخرج مثل هذا ان  
 التاديب فيه وان كان في الواقع هو الباعث على الفعل  
 لما شهد ان ذلك الفعل غير مذكور لا تحقيقا كما في قولك  
 ضربته تاديبا ولا تقدير كما في قولك لبي تاديبا لم قال  
 لم تضرب نريدا واسار بقوله الباعث على الفعل في النفي  
 قول من زعم ان المفعول له مستبعد عن الفعل منظر الى مثل  
 ضربته تاديبا قال ابن الحاجب رحمه الله ولا يستقيم ذلك  
 قد ثبت قولهم قد نزع عن الحرم جينا ومنظائره ولا يستقيم  
 ان يقال الفعول مسبب الجبين بوجها ويستقيم ان يقال  
 التاديب هو السبب الباعث على الضرب فاذا استقام ذلك  
 وجب رد الجمع اليه ومرادة بالسبب الباعث فاهو سبب الاقليم  
 على الفعل اما بتصوره او بوجوده ولا يرد السبب الغائي  
 فانه مسبب في التصور ومسبب في الخارج وكلاهما متفق  
 في قعوده عن الحرم جينا ولا يرد على التعريف في قولهم اضرب  
 تاديبا لان التاديب اما ان يرجع الى النفي والمعنى

ان الضرب للتاديب متفق والتعليل للفعل مذكور لفظا  
 اولى بالنفي والمعنى تركت الضرب للتاديب فالتعليل للفعل  
 مذكور معني **والزجاج** **بجمله** **مصلحة** اما منظر الى ان التاديب  
 في مثل قولنا ضربته تاديبا نوع من الضرب وهو الضرب الذي  
 اصله من ان الضرب تاديبا فحذف ضرب واقيم تاديب  
 مقامه ونحو ضربته تاديبا وطولوا اعتراضا بانفهم التعليل من ضربها  
 للتاديب مع قطع النظر عن المفعول المطلق وضربته تاديبا  
 بمعناه فوجب ايضا ان يكون تعليل التاديب ان التعليل والمصدرية  
 راجع الى المعنى لا الى الفعل **فان كان** **المفعول له فعل الفاعل**  
**الفعل المعلق** **ومما** **ان** **اليد في الوجود** **وجب** **فقد** **من** **اللام في التاديب**  
**المحض** يعني انه اذا كان المفعول له فعل اصابه من فاعله  
 لفعل المعلق به وهو مفاد اليد في الوجود وجب ان يقدر الالام  
 فيها هو فكرة محضه نحو ضربته تاديبا وقضية هذا انه لا يجوز  
 ذكر الالام في محض التاديب ولم الاحرام من الحاجة لنقل عنه ذلك لا  
 عن ابي حنيفة في الجرد في فاعله نحو اذبح جفج الجرح النكوة وهذا لا يظهر  
 ان المؤلف اعلمه اذ لا تفصيل على هذا الرأي بين التاديب المحض



وغيرها بل من جرت المنكر مطلقا قال السكاكيني ولا يعرف البر في ذلك  
 بل فيكون قد حصل التسهيل في جميع ان المجرى من اليعني المنكر  
 نصبه النكر من جهة واين صاحب راج انما المنكر طامنا ذكره المؤلف  
 راج لجواز حذف اللام لا لوجوب ان قد سرها وصح ذكرها لفظا  
 وانما المنكر طن كل للجواز لتقوي القرينة الدالة على حذف  
 اللام ان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثباته في مع الظرف  
 فلو هو احد فعل في موضع لا تقوي فيه قرينة لها ومعلوم ان  
 كونه فعلا او كونه مفعلا فعل الفعل الاول وكونه مقارنا لما يغلب  
 على الظن كونه علما ان لا يلزم للتعليل غالبان كان المنكر  
 دليلا على حذف اللام ومن الحالة من لم يشترط اتحاد الفاعل  
 استلزام الا بغير قوله مع ومن آياته بركم البر في خوف وطاعة  
 الجواب عندي في المتن ومنهم من لم يشترط المقارنة واليه ميل  
 الرضي ووقع في الكساف في تفسيره قوله مع والخيار والفعال  
 والمجرى لتركيبها وزينته واما الزمنية فعل الزمان وهو المجرى  
 فاحد بعض من هذا انه يكفي في جواز حذف اللام ان يكون مصدر او  
 فعل الفاعل الفعل المفعول ولا يشترط المقارنة في الوجود قال صاحب  
 التفسير المقارنة ليس بشرط بل لا يثبت فان زينة من صوب بتقدير

اللام ولم تكن موجودة عند الخلف والمعنى بالمقارنة هنا ان لا يكون  
 مقدر ما ولا بأس بالتأخير نحو من استاء اهلها للبدن ولا حاد  
 متأخر غير وقع عند العرب وقال السكاكيني رحمه الله في شرح  
 المفعول لا بد ان يكون المفعول اقربا بعد الفعل وقال الباقون راج في  
 على الكساف وهذا مخالف للمفسر عن كونه نحو ولا نسلم ان القرينة  
 ليست مقارنتا للخلف فاتها حال الخلف زينة في نفسها واما اللاح  
 في المثال في هو حال مقدره ويحتمل ان يكون التقدير ارادة  
 اهلها البدن الي هنا كما في **وجاز** لا يه تقدير اللام **في غير** له في غير  
 المنكر المحض نحو حينئذ اكرامك او ضربتها التاديب او حينئذ اخفا  
 متى اليك فيصلي على كل من ذلك انه غير نكرة محض اما الاول ان  
 فلنعرى بما بالاضافة واللام واما الثالث فلان النكرة موصوفة  
 فلم يتحضر تكثيرها فيجوز تقدير اللام في ذلك كله فاما حديث  
 يتحضر التاكيد فيكون التقدير واجبا لا جائزا وقد لحق التنبيه  
 على ما يقتضي التثبيت في قبول هذا النقل فانا لا نخجله ذكر في كلام  
 الائمة المعبرين **بقوله** حال من فاعل جاز وهو الضمير المستتر له  
 وجاز تقدير اللام حاله كونه **فقلت** **بقوله** كما يثبت في **المعرف**  
**اللام** كقوله لا اعد الجيوش من الهيجاء ولو لم يأتوا لثرت من







لكن بشرط وجود الهم نحو نادى بصرى زيد لا بد من الوجود فلا فرق  
 بين ما وبين المفعول فيها فانه يجوز اضماعه مع وجوده في نحو يوم  
 الجمعة مرتين فانه يجوز وانما التي تخرج في وجه الاقتران في جملة  
 اخرى وهي ان للفعل فيها يجوز التوسع فيها بان يجعل المفعول  
 ويضم له على حرف الظرفية ولا لذلك المفعول فانه  
 لا يتوسع فيه هذا التوسع فلا يجوز الاكرام حيثما هي حيثما  
 فيكون حينئذ نصب على مفعول بها كما في يوم الجمعة مرتين  
 ويجاب بان الظرفية لا استعمال اكثر وكانت بالتوسع فيها  
 احدى ايضا فالتوسع فيها قد ثبت بما لم يثبت في غيرها **وقد**  
**على عاقلها** نحو نادى بصرى زيد ولا معنى لتخصيص هذا  
 بذكر حوزان التقدم على العمل دون للفعل فيها **فهي** في ذلك  
 ميان **المفعول** **معها** **مذكور** **بعلا** **الواو** **فخرج** ما هو مذكو بعد  
 غير الواو كالغاء ونم ثم غيرهما وفي بعض اللواحي ان التنوين  
 في واو عوض عن المضاف اليه بعد واو مع قلت ولا يعرف  
 تنوين عوض عن المضاف اليه مفرغ الا في كل وبعض ولم يقل  
 احد في العلم بان التنوين يعوض عن كل مفرغ يقع مضافا اليه  
 حتى يجوز مثل جاء زيد وعالم ورايت زيدا وعلاها ومررت

المنفصلة

بزيد وعالم وانت تريد وعلاها فتعذف الضمير وتعرض  
 عنها التنوين ثم كما حجتنا الى هذا فان قوله **المصاحبة** **مفعول**  
**فعل** **الغناء** نحو امثالها **المصاحبة** **وسررت** **والتي** **او** **معني**  
 نحو مالك وزيد **معني** عن حذف ما زعم حذفه فان  
 الواو التي لهذه المصاحبة هي الواو التي بمعنى مع  
 اذ المراد بها مشاركة ما بعد الواو للمفعول السابق  
 عليها في معنى العامل في وقت واحد نحو سررت  
 وزيدا وزيد مشاركة للنساء المذكورة قبل الواو في معنى  
 الفعل العامل فيهما وهو السير في ان واحد والمعنى  
 ان مبرهما وقع في زمن واحد وهذا بخلاف قولك جاء  
 زيد وعمر فانهما اذ انشأ كل في الجملة لا يلزم  
 ان يكون ذلك في وقت واحد كذا قال الرضي ويرد  
 عليه نحو سررت والطريق فانه من صور المفعول مع بدلا  
 نزاع وليس الطريق مشاركة للمصاحبة في السير  
 لما مور بها وقد صرح بعضهم بان المراد بالمصاحبة  
 هنا المصاحبة المطلقه وهو الواو لم يكن ثم لم يترك للنداء  
 غير مقصود بل المقصود ان المطلق **فما** **احبت** **نحو** **حيث**



ور بلا فان قلت لم يكره يقال المؤلف اسم مذكور قلت  
 لعدم اختيار ما ذهب اليه هذا فاصل **تتميز** الرخص  
 من ان المفعول معه محي جملته كما في قولك جاز زيد والنفس  
 طالعة تغار يا عمار ملكوه من الناول في هذا المثال حيث اذ  
 عو الحالة فان جوي قال في قاوليها جاز زيد طالعة النفس  
 عند مجيئها فاعلم ان الحال المفردة السببية مكره بالدار فاما  
 سكاها قال ابن عمر هي ماولة بقولك محبكم ونحوه **وتعريف**  
**النصب على المفعول معه** **تعذر** نحو مالك وزيدا وما شئت وعمر  
 اذ لا يعطى على الضمير المحرور لانه باعلاء الجاز على ما عرف  
 من ذهب المصنفين **وتعريف** **العطف** **لكون** **العامل** **مفعول** **لنحو** **ما** **لزيد** **وعمر**  
 وما شئت زيد وعمرو فيمتنع النصب على المفعول معه لانه  
 ملزوم لكون عامل في مثل ذلك معنويا وتعين العطف  
 لانه الاصل فلا يعطى عنه غير ضرورة كذا اعلم ابن الجار  
 رحمه الله قال الرضي وليس ينبغي ان النص على المصاحبة  
 هو الذي الى النصب وقد يكون ضرورة ولو سلمنا انه لا يعطى  
 الى هذا النص فلنلا يجوز في كلفة الاصل للذكر وان لم يكن  
 وقال بعضهم في هذه الصورة العطف هو المختار مع جواز

١٨٩  
 ١٨٨  
 وفصل الرضي بين ان يقصد النص على المصاحبة فيجب  
 النصب وبين ان لا يقصد النص عليها فلا يجب **وحال**  
**العطف** مع جواز النصب **العدم** اي لعدم تعذر العطف  
 وعدم كون العامل معني وذلك نحو حيث انا وزيدا ومقتضي  
 كلام الرضي التفصيل السابق بين ان يقصد للنص على  
 المصاحبة فيتعين النصب والا فلا **وقد يفسر** **المفعول معه**  
**مقتضى** كقوله فالتيت لاذنك اجد قصيدة تكون واماها  
 مثلا بعد محي وهو اي المفعول معه **ساعت** **القياس** عليه بل  
 يوقف عند ما سمع من العرب فيه **على** **الحي** **وذهب** **الانفس**  
 والوعلى الفارسي الى كونه قياسا قال ابن مالك مرج وهو  
 الصحيح وحكي ابن عساام الخضر اوي ان بعضهم فصل بين  
 ما يجوز فيه العطف مجازا نحو سررت انا والليل فيكون حقيقيا  
 وبين ما جاز فيه العطف حقيقة نحو حيث انا وزيدا فيكون  
 سماعيا ثم انتصاب المفعول معه بماعل في السابق من فعل  
 او اسم عامل عليه بواسطة الواو وهذا مذهب الجمهور وزعم  
 بعضهم ان ذلك لا يكون الا مع الفعل اللازم فلا يقال ضربتك  
 وزيدا على ان زيدا مفعول معه وبوجه حكي وزيدا هم فان كان



مفعول في المعنى اذ حسبك في معنى كفيك وذهب الزجاج الى الله  
 مضمرا بعد الواو فاذا قلت جاء اليمر والطيا لست فكذلك قلت  
 اليمر ولا ينس الطيا لست وقال الجرجاني مرج العامل الواو مضمرة  
 بانها مختصة بالاسم وهو ضعيف لانها لو كانت ناصبة لم يترك  
 تقدم فعل وما يعمل عمله ولا اتصل بها الضمير كان واخرها  
 من الحروف الناصبة وايضا في هذا الحكم بما لا ينظر له انه امر جاز  
 ناصب لل اسم الا وهو متبعا بالفعل او بما يتبع بالفعل وقاله  
 الكوفيين انما نصب هو الخلاق فيكون العامل معنويا والاولى حاله  
 العمل على العامل اللفظي فالمر يضطر الى المعنوية وقال الاخفش  
 وموظ الكوفيين انما نصب على الظرف وظل ان الواو ولما اعمد  
 مقام مخرج المضموم على الطرفين والواو في الاصل حرف فلم يحدد  
 النصب كونه مابعد اعرابها انما هو مابعد الا اذا كانت  
 بمعنى غير اعراب نفس غير واعترض بانها لو صح هذا الجواز نصب  
 مابعد الواو في كل جلد وضعت جوارا مظهرا وليس كذلك وفي  
 هذا الباب مسائل كثيرة لم تعرض المؤلف اليها فتركها هاهنا  
 على ما ذكرناه من الكلام في عامل المفعول مع ما لا ضرورة له  
 في انما جاء زيد ضاركا لان المقصود بيان العمية وهو

الحال

بالنكرة كما يحصل بالمعرفة اذ ان النكرة اولى لحقتها ولو كان  
 اصلا او قال الرضي لان الاصل النكرة والمقصود تفيد الحكم المسند  
 فقط ولا معنى للتعريف في حال فلو عرف وقع التعريف ضائعا  
**لوقى** ناصبا نحو جاء زيد وحده ايه منفردا **لا** **الضمير** ايه  
 فلا يقع الحال ضمير لعدم قبوله التاويل بالنكرة وقد خرج ابن  
 الجلب فلو العرب كنت اخلق المعقرب اسق سعدا  
 من الذينور فانها اياها على ان اياها منصوب على الحال  
 من الضمير المتكسر في الخبر المحذوف والاصل فاذا انقضت  
 شيئا ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ  
 على الحال على سبيل التخيالية كما قالوا قضيت ولا ابا حسن لها  
 على اضمار مثل قال ابن هشام وهو وجه غريب اعني  
 انما نصب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل  
 صور من صور الحجاز بالرفع صفة لصوت. فقد بر من **تقريب**  
**تقريب** في الغالب لان ذي الحال بحسب المعنى خسر  
 عنه كما ان الحال خبر عنه في المعنى الا يري انك اذا طرحت  
 جاء من قولك جاء زيد الباقي فزيد راكب وكذا اذا طر  
 حت ضربت من قولك ضربت اللص فتروا ابني اللص مكنون





فبان انه مسبب بالمبتدأ فكما لا يقع المبتدأ في الغالب الا معرفة  
لا يقع في الحال في الغالب الا اذا لم يعرف **او** **تخصيص** اما باضا  
نحو في اربعة ايام سواد السايه او بوقوعه في جحر نفى  
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم او شبهه نفى كقول  
لا يركن احد الي الاحكام يوم الوغى منحوقا للحام وقولك هل  
جاء رجل صاحبك او غير ذلك من وجوه التخصيص فان قلت  
يرد على المؤلف جواز كون ذي الحال فقرة محضة عند تقديرها  
عليه سواد الكبار جلت هذا عندهم من جملة التخصيصات وبه  
ظاهر **هو** عائد الى ذي التعريف وتخصيص اية هذا المعنى او المحقق  
**هو** **فاعل** **او** **مفعول** **للفظ** مثل جاء زيد صاحبك او ضربت هذا  
عائشة **او** **معنى** نحو قالهم عن التذكرة من ضيق ان المعنى  
فايصنعون فمعنيين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في  
المعنى ونحو حبل محتاجا درهم اذ المعنى بكلفك محتاجا فاجازنا  
الحال من الضمير من حيث هو مفعول بحسب المعنى ونحو هذا البعير  
مريح فان بعلي خير المبتدأ وهو في المعنى مفعول اية المبتدأ  
واسم اليه متبعا ومثله في بعض النسخ للفاعل معني ونحو زيد  
الدار فالحال مفعول ان الحاجب وعليه نظر قوي اسار

وهو ان فالحال من الضمير المستكن في الطرف وهو فاعل  
لفظي ان الفاعل المضم كالمفوض فهو كقولك زيد خرج  
راكبا قبل ونحو تعيد المفعول بقوله به كناية الكافية ليدخل  
نحو ضربت زيدا الصريح ليدل ان مد يدك حال من الضرب  
وهو مفعول مطلقا مفعولا به وقد يقال انما جازت الحال  
منه منظر الى كونه مفعولا به في المعنى اذ اضربت زيدا  
الضرب في معنى قولك هو وقعت بيد الضرب هذا انا لا ادري  
وجها لتخصيص المفعول به من بين ساير المفعولين جواز  
وقوع الحال منه اذ لا يمنع ان يقال استوي الماء والخشب  
طويلة ولا سبرن والنيل اخذ في زيادة الفيض وخبث  
يوم السبت حارا مديد الحرة والوقوف عند ما في الكافية  
جوز ان اطال تحت تمام الحال انما وضعت لبيان هيئة  
الفاعل او المفعول في حال وقوع الفعل منه او عليه مثلا  
فهي في الحقيقة قيد العاطل وليس في التعريف تعريف الى  
هذا المعنى ثم هو لا يصدق على مثل جيت والفسد طالع اذا  
لا يتبين الحال فيه هيئة صاحبه او اولد بعضهم بقولك مكررا  
فمنه ذلك لا شك اذ في الحال فيه باعتبار السوابق لبيان

للتخصيص  
للمعنى  
صاحب الحال المفعول  
بالمفعول به ونحو ذلك  
وجها للاسناد  
مصرح







الا تبيان هذا عند المتوهم برب الله مضعفه **وسبغ نصره** وكذا الجبر  
 وتامر الامام جمال الدين فالك واسبغها بعدا قاعا فاعلم ان الرب  
 يذكر شخصه في حال علم فالمدكور عالم بعد خبره متبدا به  
 نحو زيد زهير عز وقرن هو بال الدالة على الحال نحو انت الرجل  
 علما **انما تقدم** في كثير من الامور نحو جاء والها وحضر بالتحضر  
 من ان يكون النكرة محدقة بصفتها او نحوها نحو جاءني رجل فان  
 راكبا وانتريت من هو كمال عبد مؤد بجا **وتقدم** معقول  
**الاستفهام** نحو كيف جاء زيد بدليل الله يقال في المبدأ عند اراكبا  
**الوقوع في مثل جاء راكبا لان** مع صاحبها **وتقدم** في مثل راكبا  
 الاول فلان التاخير موقع في لبس الحال بالصفة في مثل راكبا  
 راكبا والتقدم رافع له فالترم فيه وفي نحو جاءني راكبا  
 يجري الباب على بين واحد واتا في الثانية فلزم اخراج  
 الصدر عما يستحقه لو اخر واتا في الثالثة فلما يلزم من عود النكر  
 على نحو لفظ او رتبة لو قدم صاحبها على الحال فقبل جاء  
 راكبا الا انهم لما يلزم ايضا من الفصل بين العامل والمفعول  
 لو قدم صاحبها على مفعول راكبا فقول جاء راكبا صاحب الامور  
**وتقدم** الحال على العامل فيها **ان كان** مفعولا

من نحو راكبا احسن بزيد فانه لا يجوز وقد همل المؤلف التبيين عليه  
**وتقدم** لضعف غيره في الدلالة على القوي على العمل عند تقدم العمل  
 اما لو كان العامل فعلا مفعولا نحو راكبا جار زيدا وصفتا نحو  
 فليكن زيدا جالس فان التقدم جائز لقوتها على العمل مع تقدم  
 للمفعول **وقد اجيز** في تقدم الحال حاله كونها ظرفا للعرض  
 اهمه المؤلف هو كون العامل ايضا ظرفا للحال على ما صرح به ابن  
 بوهان وذلك لئلا يمتنع في الظروف ومثله بقولهم البئر الكثر  
 منه يستين فالعامل في منه وهو حال قولك استين **تبيينها**  
 من الطرف **باللغو** معناه وذلك ان الحال اذا وقع ظرفا كان متوقفا  
 لا محالة لتعلقه عام فاجير حمله على الطرف اللغو في جواز التقدم  
 على عاقله في نحو بزيد مررت **وتقدم** الحال **لوجوبها**  
 بالاضافة او الحرف اما الاول فبما لا تقا فلو كان المضاف  
 ناصبا للمضاف اليه محلا نحو جاءني زيد ضاربه انا طتوفا  
 او لا نحو واتبع ملته ابواهم حنيفا رات الحال فرع وتابع  
 لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم  
 فرعه وتابعه واما الثاني فبببويه واكثر البصر بين على النج









ومنه ادخلوها خالدين اي مقدر الخلود كرم وهو انشائية لان تخصيص وقوع مضمون الجملة العامل لوقت مقدر  
 ابن هشام منه لتدبر في المسجد الحرام ان شاء الله ان يكون بالحري اذا انشاء الطبق نحوتم لا يتحقق وقوع  
 آمين محققين راوسكم ومقصرين وذلك بالنسبة الى امين فانها لا تطرأ فيه الى وقت يحصل منه مضمون بل المقصود منه  
 الى محققين ومقصرين لا بالنسبة الى امين فان جعل حالاً لزم ان يكون وقت وقوعه متعلقاً  
 من قبيل المحققة لا المقدرة وموطاة ان وصفه  
 مع جمودها عبيت الهيئة نحوانا انزلناه قرانا  
 عينا فمثل لها بشرا سويا واكثر الجماعة يقرئ  
 موطيه بكسر الطاء علي انه اسم فاعل لان الحال  
 اسم الجامد وطيت اي مهدت الطريق  
 حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها  
 الكتاب موطاة بصيغة اسم المفعول ههنا قال  
 صاحب الباب سميت موطاة لان ذلك الجاد  
 وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا الماهية  
 كونها موطيه لاموطاه لان الجامد هو الحال وقدر  
 موطيا لطريق حالية الوصف الواقع بعده وقد  
 الحال جملة لان الغرض تقييد مضمون العامل  
 كما حصل مضمون المفرد يحصل مضمون الجملة  
 لا يجوز وقوعها انشائية ماولة بالحزبية كما يكون ذلك فالحسن

ومنه ادخلوها خالدين اي مقدر الخلود كرم وهو انشائية لان تخصيص وقوع مضمون الجملة العامل لوقت مقدر  
 ابن هشام منه لتدبر في المسجد الحرام ان شاء الله ان يكون بالحري اذا انشاء الطبق نحوتم لا يتحقق وقوع  
 آمين محققين راوسكم ومقصرين وذلك بالنسبة الى امين فانها لا تطرأ فيه الى وقت يحصل منه مضمون بل المقصود منه  
 الى محققين ومقصرين لا بالنسبة الى امين فان جعل حالاً لزم ان يكون وقت وقوعه متعلقاً  
 من قبيل المحققة لا المقدرة وموطاة ان وصفه  
 مع جمودها عبيت الهيئة نحوانا انزلناه قرانا  
 عينا فمثل لها بشرا سويا واكثر الجماعة يقرئ  
 موطيه بكسر الطاء علي انه اسم فاعل لان الحال  
 اسم الجامد وطيت اي مهدت الطريق  
 حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها  
 الكتاب موطاة بصيغة اسم المفعول ههنا قال  
 صاحب الباب سميت موطاة لان ذلك الجاد  
 وطا الطريق لما هو حال في الحقيقة وهذا الماهية  
 كونها موطيه لاموطاه لان الجامد هو الحال وقدر  
 موطيا لطريق حالية الوصف الواقع بعده وقد  
 الحال جملة لان الغرض تقييد مضمون العامل  
 كما حصل مضمون المفرد يحصل مضمون الجملة  
 لا يجوز وقوعها انشائية ماولة بالحزبية كما يكون ذلك فالحسن



المبتدأ وكونهما في العامل لا ينافي ذلك وقد صرح مولانا بعد  
الذين اتفقا في شرح النحويين في قول أبي النجم ميزه فترى  
عن قنن جذب الياء في ابيطى او ابراعى بان قوله ابيطى او ابراعى  
حال من الياء في تقدير القول ويكون الاسم بمعنى الخبر  
وهذا لا خبر وعين ما قلناه الفعل فثبت الفعل المضارع  
يربط بالضمير **وهذا** مثل ولا تمنن تستكثر اي لا تقط حال كونهما  
ما تقطه كثيرا ويمنع الواو لانه على وزن اسم الفاعل لفظا  
وتقديره معنى في الحق في اشباع دخول الواو عليه وقبل  
انما استعملت المضارع المثنى للحال المفردة في المقارنة  
والجدة فكما لا تدخل الواو في مثل جاء زيد ركب لا تدخل في مثل  
جاء زيد يركب وامترض بان الحال التي يدل عليها المضارع  
هو زمان المتكلم والحال التي نحن بصورها وهي المقيدة  
للعامل يجب ان تكون مقارنة المضمون حاملها ماضيا او حالا  
مستقبلا فلا تدخل اذن المضارع في المقارنة فلا يستقيم  
التعليق المذكور **ومخوفات** **واصل** **وجميع** **على حذف**  
**المبتدأ** وهو جواب سوال متدرج وهذا ان اصل مضارع  
ثبت وقع حال مع انه ليس بالضمير وحده بل دخلت الواو  
ايضا وقد عرفت الجواب وهو اننا لانسلم ان الفعلية حال  
بل خبر مبتدأ محذوف والاسمية هي الحال وتمكن الجواب بطريق  
اخر فيقال كذا ذهب اليه الجرجاني لانسلم ان الواو للحال بل هي  
الغطف والاصل وقت وصككت فلا حذف وانما عدلت لفظ المثنى  
اي المضارع

اي المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان تقترض  
ما كان واقعيا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان الحالية  
فتعبر عنه بلفظ المضارع **والجمل** **الاسمية** **تربط** **بالواو**  
**الضمير** جميعا اعتنا بشأن الواو في من حيث ظهور الاستثنا  
فيها فحسن زيادة رابط غير لا تقرب بالصلوة وانتم سكارى  
**او الواو** فقط لين اكله الذيب ونحن عصبة انا اذا الاجراء  
لها همري الاظرف اذا الحال شبيهة في المعنى فكما جاز  
اخلاء الظرف عن الضير جاز اخلاء الحال عنه ولا شك  
ان المعنى الاية لين اكله الذيب حين كونها عصبة وقد عرفت  
ان مثل هذه الحال يرد عليهم لانها ليست لبيان هيئته  
فاعل ولا مفعول بل هي بيان هيئته زمن الفعل وسبق  
الجواب من ذلك ان بيان هيئته الصاحب فيها ثابت بما  
التاويل فيتناول هنا بان يقال المعنى لين اكله الذيب  
غير ملتفت الي تعينه ان جعلت الحال من الفاعل  
او يقال المعنى لين اكله الذيب بحفظنا بنا وتعينه  
ان جعلت الحال من المفعول وقد نازع بعض المتأخرين  
في كون الواو والضير ما يعين الربط على معنى الحالية  
فانك اذا قلت جاء زيد وقد ضحك احتمل ان يكون الجملة  
الثانية حالا وان يكون معطوفة **او بالضير** وحده نحن  
كلية فاع الي في **مع** **اي** **الاكتفاء** **الظهير** في الاسمية  
الحالية **غير** **او** **اي** **المتشهور** ان الاسمين جائزان وانهما



فيصحبان وذهب الفراء الى ترك الواو نادرا وتبعه الزمخشري قايلا لان الترك حيث وان الحاجب قايلا  
 انه ضعيف المؤلف غير انه غير او في الكتاب العزيز  
 شاهد بخلاف ذلك كله قال الله تعالى اهبطوا مصر فيهم  
 لبعض عرو وقال الله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه  
 اي غير ذلك من الالهي فان قلت قد قال الزمخشري  
 في الاو في ان الامة حال اي متعدين وفي الثانية  
 كانه قيل والله يحكم باقدا حكمه كما تقول جاءني زيد لا  
 عمامة على راسه ولا قلنسوة وتردي حاسرا فلعل سراد لا  
 ان الاكتفاء الامة بالضمير انه في جملة يمكن ان ينوع  
 من طرفها هيئة بل عليها مفرد فلا ترد عليه فكذلك  
 قال النبي واثار اليه الطيبي وفيه نظر فقد صرح  
 يشدونه فقولهم كلمة فوه اي في مع امكان الاتراع  
 المذكور اذا لمعني شافها **او** مع انه **غير جائز** الوب  
**التهور** بل على الزمخشري ما ذهب اليه الزمخشري  
 وقال شيخ ابو حيان انه رجع عنه **وقد بين** الضمير  
 في الجملة الامة **والدخول على المستد** على ما ذهب  
 اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني كقوله فقلت عسى ان  
 تبصرني كما تبني جوالي الاسود الجوارد فني الاسود  
 الامة حال من منقول تبصرة والمحسن ترك الواو كثيرة  
 منها دخول كما على بني كمالا يتوارد على الجملة حركات

وجوا الى طرف مكان مستقر حال من بقي والعامل ما دل عليه كما منا  
 من معني الفعل والجوارد جمع حارر اسم فاعل من جرد اذا  
 غضب كخيل صواهل ونجم طواله **اولو لوقوع الجملة** الامة  
**بعد ترك** وهذا ايضا من محبات ترك الواو عند عبد  
 القاهر سواء كان وقوعه بعد المفرد ملتصقا **يعطف**  
 كما في قوله فجاها باسائياتا او هم قائلون فان بيانا مصدر  
 وقع موقع الحال بمعنى باسائين وهو مفرد وقعت بعده  
 الجملة الامة فحسن ترك الواو منها استقالا لاجتماع  
 حرفي عطف في الصورة **او غير** يعني او كان ملتصبا بغير  
 عطف كما في قوله والله يتيقك اناسا لما يرد التجميل  
 وتعظيم فتقوله يرداك تجميل اسمية حالية وقعت بعد  
 المفرد بغير الواو وحسن تركها قد يتوهم من عطف  
 الجملة على المفرد **الجملة الباقية** وهي الفعلية ذات  
 المضارع المنفي والماضوية منفية او مشبهة **بها** يربط  
 بالواو والضمير **او ما حدها** فانت بالخيار وهذا موافق  
 لما في الكافية واللباب ويلزم عليه صحة جاز رندي لم  
 يضحك وقد قال الاندلسي المضارع المنفي لم لا يدينه من الواو  
 كان مع الضمير والافعال الرضي ولعل ذلك قول لاندلسي لان  
 قوله يصرب ماضي معني كما ان ضرب ماضي لفظ فكما ان ضرب  
 لما فوضته الحال فاضرب احتاج الى ضمير ليدل على الحال لفظا  
 او تقديره كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي على منة الحالية



لما يصلح قد لا قد التحقير الحصول ولم ينبغي قد حرم  
 الخافه على ان المضاع المسمى بل كما مثبت ولا يدخله الواو وكان  
 المؤلف يقتضي خلافة كما انضاه كلام الفصل والكافية الدباب  
 فان قلت يدك لمن جرد من الواو وقلة ابن ذكوان ما بينهما  
 ولا يتبعان بالتحقيق قلت هي عند المانعين ما اوله بما اول به  
 قلت واصلك وجهه من تقدير المبتدأ **لكن كثر الواو وفيه**  
**جاء زيد على كنهه** كيف كما كان الخبر فيه ظرف او متروا وهذا  
 الكلام معترض من وجهين اما اوله فلا معنى للاستدراك في  
 هذا المقام لانه مصدر ذكر ما بقي من الجمل والاسمية قد  
 تقدمت فليست ما بقي بل ما ذهب واما ثانيا فلا ان التخصيص  
 بين كون الخبر ظرفا متروا او غير انما او همه كلام صاحب  
 التخصيص نقل عن الجرجاني وهو عكس ما في المتن فقال انه يكثر  
 فيه ترك الواو وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه ينبغي ان  
 يتقدم هنا خصوصا كون الظرف في التقدير اسم الفاعل  
 لا الفعل وكان اختيار تقدير هنا كذلك لان فيه رجوع الحال الى  
 اصلها من الافراد فلذلك كثر مجيها بغير واو فان هذا القسم  
 عند ليس جملة فليس قسم الجملة الاسمية فيكون ما او همه كلام  
 صاحب التخصيص من ان الجرجاني يفصل في الجملة الاسمية بغير  
 صحيح **واسم الواو في الموكلة** اتمام تعلوها بصاحبها وشدة  
 ارتباطه به فليرجع الى الواو الرابطة **وجوب قد ولو قبلها**  
**في المثبت** اما قد المذكورة فكما في قوله تعالى وما لنا

ان لا

ان لا يتفانل في سبيل الله وقد اخبرنا من ديارنا وابنائنا واثنا  
 المقدرة فلما في قوله تعالى هذه بصا عتاردت اليها واي علي  
 وجماعة وقوله او جاءكم حصرت صدورهم وهذا مذهب  
 الغراء والمبرد واي علي وجماعة من المخارين كالزحري  
 وابن الحاجب وذهب الاخفش والكوفيون اليه انه لا حاجة  
 الى تقدير قد حيث تنقد لفظ الكثرة وقوع الما ضوطة حالا  
 بدون قد ولا اصل عدم التقدير لانهما فيما كثر الاستعماله  
 ووجه بعضهم القول الاول بان قد دائما استرطت لتقريلها  
 من الحال فيصير اذ ذاك لوقوعه حالا قال الشرفا الجرجاني  
 في شرح المفتاح وهذا منطوقه لانه تقرب الما صي  
 من الحال بمعنى الحال الذي هو زمان التكلم لا بمعنى  
 ما بين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كل استا  
 فيه على حسب عاملها قد يكون ما ضيا وقد يكون حالا  
 وقد يكون مستقبل كما لا يخفى فيما ذكره غلط نشاء من  
 استرط لفظ الحال والجواب ان الافعال اذا وقعت في وقتها  
 له اختصاص احدا لا تارة كان مضيتها واستقبالها وخاليتها با  
 بالقياس الى ذلك المقتدا لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت  
 مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية واستبعادها ذكرها  
 فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها  
 وان كان ما ضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا  
 قلت جاءني زيد ركب فهم منه تقدم ركوب علي المحي فلا





تقارن الحال عاملها وادانك فتركب قرينة الى زمان المجي  
 فيفهم مقارنته اياها كان ابتداء الركوب كان مقدما الا انه  
 قارن المجي في الدوام والحاقت جاء به زيد يركب دل  
 على تقارنها ورج تطهر صحت كلام القول في هذا المقام  
 وفي جواب تجريد الجملة عن علانية الاستقبال كالمين  
 وسوف وان اذ لو صدرت بها تبادر منها كونها مستقبلة  
 بالقياس الى عاملها واما يقال من انهم استشعروا ان يقع التما  
 الصري حاله هذا المعنى الذي يخف بصدر الشافي  
 بين الماضي والحال بمعنى اخراعي زمان النكاح فاجتم  
 الى ادخال قد المقرب الى الحال اليكس سورة ذلك  
 للشافي في نزول الاستشعاع فما لا يلتفت اليه ذو طبع  
 سليم الى هنا كلامه واقول اشار بهذا القول الذي لا  
 يلتفت اليه الى ما وقع الرضى في شرح الكافية واما ما  
 قرره هو ايضا وارضا وان كان بعض ما خوذ من كلام  
 تقارني في حاشية الكشاف فيكون فيه نظر وذلك ان  
 غاية ما قاله بعد التنا والي ان قد قربت الماضي الرابع  
 قيدا من زمان العامل ففهمت مقارنته له ولم يقع ليد على وجه  
 المقاربة وهي المطلوب الا ما ذكره من القريب المتارايه هو لا بد  
 على ذلك بوجه وقد ورد عليه من اجاء زيد لم يضحك اذ تنق  
 تقريه ان معناه هذا النمل الرابع يتدلى النسبة الى المتبد وهو جانيهم  
 منه تقدم عدم الضحك على المجي ولا تقارن الحال عاملها وخواه ان

الماضي في هذا المثال وان دل على انتهاء مقدم لكن الاصل استمرار  
 ذلك الانتهاء حتى يظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك اس ولكنه ضحك  
 والعرض عدم هذا القرينة فان الاضمار الذي هو الاصل سار  
 عن المعاض فيحصل الدلالة على المقارنة فيجوز بهذا الاعتبار  
 وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي المتيقن فان وضع الفعل على  
 افادة التجرد من غير ان يكون الاصل استمرارا فلذلك قال  
 قال يحتاج الى قد المقربة من الحال المعنى المقارنة وقد عرفت  
 ما عليه والظاهر مذهب الاخفش والكوفيون في المسئلة و  
 والمقارنة مفهومة بدلالة ما في الكلام على الحالية ولا حاجة  
 الى تكلف شي من تلك التعليلات فان قلت لما شك في جواز اقتران  
 الماضي المتيقن بقدا جاعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي  
 فيما من الحال فينت كل كلام الكوفيون ومن واقفهم لوجود التراجع  
 فيلجاء نزه وقد ركب اذ وقوعه حالا يتقضى مقارنته للعامل  
 الماضي وقد يتقضى قرب زمانه منه لا اقتران به قلت لا مانع لانا  
 لا نسلم ان قدح المتقرب بل هي التحقير سلمنا كوننا المتقرب لكن  
 لا نسلم التراجع اذ لا مانع من ان يكون زمن الركوب المتقدما على  
 الماضي كان قريبا منه بدليل قد تم قارن بدليل يقيد به لو  
 وقوعه حالا والحاصل انه وجدت قرينتان لا تضار من مقتضيهما  
 قرنت وعلى كل واحد منهما ما تقتضيه ولا اشكال وجب **تصدير**  
**الشرط بضمير المخاطب** قال المطرزي لا يقع جملة الشرط  
 حالا لانا مستقبلة فلان قول جاءني زيد ان يسأل يعط فان



اردت به صفة ذلك جعله الجملة خيرا من حاله فقل وهو  
 ان يسال يعط وكان الحال الاسمية بمعنى فيقول المانع من  
 تصدير الحال بدليل الامة يقال لان الحال انصافا صاها  
 بمضمون الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لغير  
 العامل فلا اشكال **الا عند الانسلاخ معني الشرطية**  
**ان اتيني وان لم اتيني** اذا المعني ايتك على كل حال ولا فيفهم  
 ان يكون الشيء مشروطا بامر من متناقضين وفي التزليل فقل  
 له المثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث قال  
 الزمخشري فان قلت ما حمل جملة الشرطية قلت انصر على  
 الحال كانه قيل كمثل الكلب ايم الذلة لاهتاف الحالين **ولم**  
**كريم وان يشتمل وا طلب العلم** وكلمة ان في هذا الموضع لا يكون  
 لقصد التعليق والاستقبال وكذلك لو لا تكون لا يتقارن الشيء  
 لا نقاء غيره ولا المضى بل المعني معها ثبوت الحكم البتة  
**واذا** الواو الواقعة في هذين المثالين الاخرين **واحوال**  
 عند الزمخشري ومقتضاها ان يكون الواقع بعد الواو  
 اعني الفعل مع الحرف في موضع الحال ولا يستقيم ظاهره فلا  
 يعقد ولو كان الحال كذا دون والحالة لو كان كذا كما قال  
 في قوله تعالى ولا تة مومنة خير من مشركة ولو اعجبكم ان  
 التقدير لو كان الحال ان المشتركة تعجبكم وتحبونها فان  
 المومنة خير منهما مع ذلك هذا كله ولا تتخفى حاله **واذا**  
**اعتراض** عند بعضهم **وقال الخبري للعطف**

والتي هي

وهو ضد المذكور اي ان لم يشتمل وان اشتمل وا طلبوا  
 العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين فيعود الامر  
 عند التقدير الى الصورة الاولى فيكون السلاخ  
 معني الشرط من جهة ان الشيء الواحد لا يكون مشروطا  
 بالشيء وتقضيه وهذا هو الظاهر **وجوز** الحال كما اذا  
 قال لمجي زيد راكبا فتقول ياتي جاء زيدا اي بل جاء راكبا  
 فخذت الحال اقيام القرينة وانما يجوز ان لم تنب عن غيرها  
 شل ضل زيدا قايما لما ياتي او لم يتوقف المراد على ذكرها  
 فله لا تقرب الصلوة وانتم سكارى **وكذا العاقل** في الحال **جوز**  
**جواز** مثل يجي قادرين اي ياتي تجمعها **ولم وما في الحال**  
**يعقب جملة من اسمين** فزيد ايك عطوفا اي جمعة  
 عطوفا لا لا يستقيم تقييد الابوة بحال الضاد المعني والعلم  
 ضرورة ياتي تقييدها لانه يستلزم نفي التقييد عند نفيه  
 فله ان المراد احق عطوفا فيكون التقييد راجعا الى  
 المعرفة فترجع بهذا التقدير الى الحال الحقيقية فتدخل  
 في حد الحال وانما قيد الجملة بذلك لانها لو كانت فعلية لم  
 يكون عامل الحال الواقعة بعدها واجب الحذف **وصح** زيد  
**قايما** ما يكون الحال فيه سادة خبر هذا **عليه**  
**الاصح** لا على الكوفيين الذي ذهبوا اليه من انه معول للمبتدأ من  
 تمة والخبر مقدر بعدة **وقد جاءت** **اسما** **والله** **النسب**  
 اي على الحال فلم يتعمل الا كذلك فخرطوا قاطبة وكافة وقد



تقدم بحث في قوله تعالى وما ارسلناك الا كفاية **التميز**  
 اسم **رفع** **ابهام** يدخل التميز وغيره **وضعي** يخرج صورة  
 الاسم المشترك مثل انصرت عينا جارية فانه وان  
 رفع الابهام لكنه لم يرفع ابهاما وضعا بل ابهاما عارضا  
 من الاشتراك فان الواضع لم يضع العين لذات هذه بل  
 لمعينته ولكن لما وضعت لغير ذلك لمعين ايضا حصل  
 الابهام بطريق العوض **عن ذات** تخرج الحال لانا  
 نرفع الابهام عن الهيئة لاعتني الذات **مذكورة** نحو عشرة  
 درهما **مفعول** ظرف مستقر صفة الابهام وضعي مستقر  
 في اسم مفعول فان قلت فكيف فصل بينهما بعض ذات مذكورة  
 وهو اني قلت ليس جنسيا من كل وجبل له تعلق بالموصوف  
 باعتبار انه معمول عامله وهو واقع ولو سلمتم ان ذلك يقتصر  
 في باب الصفة بدليل في الله شكل فاطر السموات والارض  
 والمراد بالميز مقابل الجملة وما ضاهاها **تميز** **تبرين** **لغظا**  
**كلمة** **رجل** **زينا** **او تميز** **في غير المفعول** نحو كياح بر او مكايك  
 شعيرا وشارق ذهابا ورواقف نضه وقرار بطخا  
 وطياح رصاصا واداية الحما قال الجوهرى والملكوك كمال  
 وهولت كبلحات والكليجة سنا وسبعة اسمان سنا والمنار  
 طلك والرطل اثنتا عشرة اوقيت والاقية اسار والاضار  
 اربعة مثاقيل ونصف والمتقال درهم وثلاثة ابعاع درهم  
 والدرهم ستة دوايق والدوايق فيراكان والقيز

190  
 اطا طيسوجان والطيسوج جتان سدس شمن درهم  
 وهو جز من ثمانيت وابعين جز من درهم وهو جز من الجع  
 مكايك هذا كلامه **والتي** نحو خمسة عشر درهما ووزنهم  
 مشكل لانا لا يجامعها شي من اقسام التين المختص  
 بالاسم الا تينون العوض في وجوده ولا وجود له هنا وقد  
 اسعنا الكلام عليه في شرح التسهيل **اونون** **التثنية**  
 نحو سوامنا **اونيه** **الجمع** نحو ثلثين ليلة **اولا** **الاضافة** نحو مثلها  
 زيدا ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافة  
 معها ولا يخفى استحالة اضافة الاسم مع التينون ونون  
 التثنية ونحوها مع الاضافة لان المضاف اليه لا يضاف  
 ثانية فاذا تم الاسم بهذا الاشياء شبه الفعل الذي  
 ثم بفاعله الذي بعده فينبى التميز لشابهة المفعول الالية  
 بعد تمام الكلام **مع جواز حذف التينون والون** **التثنية**  
**واضافة** **مقوله** **والجروضة** المفرد بعد وصوة بالما صوية  
 والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويشين  
 كليل كان خوف قيرك بر **اونيا** نحو افاقان فضة  
 ومثقالان ذهبا **اوماساة** نحو درعان حريرا وقدرامة  
 سخايا **اوميا** غير مشهور ولا موضوع للتقدير نحو  
 ملأ الارض ذهبا **اوعودا** نحو اربعين ليلة **وميا** **ي**  
 تميز العدد والكلام عليه في باب العدد **اوميا** **مقدار**  
 بالجر عطف على مقدار المتقدم والمراد به النوع المضاف



الى الجنس نصب **قليل** ان تعبر اسم **بصفة** دخلت فيه  
 فانتقل عن اسم اصله نحو خاتمان فقت **وخفض الكسر**  
 من نصب لما في الخفض من الخفة لسقوط التثنية للاضافة  
 مع حصول المقصود من رفع الابهام مع الخفض لا يميز  
 والابهام غير المقدار ليس كاسم المقدار **فان لم يميز**  
 اسمه بالتبويض **كقوله ذهب** او قليل فضة **والخمس**  
**لا غير** ولا يجوز ان يفيض التثنية على التميز وينبغي  
 ان ينظر في وجهه **او تم بغيره** عطف على ثم ينزل اي الكثرة  
 الاسم بالنظر في نفسه ثانيا لا بهذه **لا يشاء** المذكورة  
 او لان التثنية ونون التثنية وشبه الجمع والاضافة  
**كما في الضمير المصور** وذلك في اغلب فيما في  
 معني المبالغة والتخفيف **فقر** مجبور **جلال** الله **دره**  
 ورجلا والمراد هنا الخبر وهو في الاصل مصدر  
 اللبن يدروجه رجلا ويح كلمة رحمة **ونعم رجلا**  
 فالتميز في هذه الامثلة كلها عن مفرده بنفسه وهو  
 الضمير لا يتقدر له شيء يميزه من تثنون او غير وما في  
 اسماء **الاشارة غنى** ما اذا اراد الله بهذا مثل انين  
**جعلته تميزا** لا فيمن جعله حالا فالتميز هنا منصوب باللام  
 الاشارة اتمام في نفسه ومشاكلة الفعل التام بفاعله كانه  
 في المثل المقدمة منصوب بالضمير لهذا المعنى وهذا  
 كله الكلام الرضي وفيه نظر لانه قد سلم ان مثل خمسة عشر

بسم الله الرحمن الرحيم  
 لا اله الا الله  
 محمد بن عبد الله

وكم تام تثنون مقدر فلم لا يكون الضمير واسماء الاشارة  
 كذلك واي فرق بين الصورتين **وقيل** المنصوب في غنى  
 لله **دره** فارسا **تميزا عن نفسه** كما في يعجبني طيب زيدا  
 فان التكم قصدا للنسب الذي امر بتعلق بالذكر  
 وهو امر منه فاحتج الى تميز برفع الابهام النافي عن  
 ذلك **او عن ذات مقدرة** واذا عطف على مذكور من قوله  
 او لا رافع ابهام وضعي عن ذات مذكورة وقدر الكلام  
 في ذلك والكلام الان في هذا وهو ما يرفع الابهام الموحى  
 عن ذات مقدرة **في نسبة جملته** بخطاب زيدا **واشبهها**  
 بزيد طيب دارا وتقدر بذلك طاب سند في المقول  
 الى زيد وطيب سند كذلك الى ضميره وهو في المعنى  
 سند الى مقدر متعلق بزيد وهو مبهم لاحتمال جميع  
 متعلقه فاذا قلت ابا او دا لم تقدر رفعت الابهام عن  
 الذات المقدرة اعني المتعلق الواقع بحسب المعنى  
 في نسبت الجملة او ما يشبهها وهذا معني ما قوله ابن  
 الحاجب في شرح المفضل وهو الموافق لما هنا ووقع له  
 في شرح الكافية ما يقتضي ان المراد بالذات المقدرة  
 هي لانسبة فانه قال لا ابهام في ظرفه عن نسبت الطيب  
 الى امر يتعلق بزيد فتكون تلك النسبة سببه قطعا فاحتج  
 الى تفسيرها لابهامها وكذا الكلام في زيد طيب ابا وتعجبني  
 طيب ابا وما في شرح الكافية والمفضل هو الظاهر اما اولا



فلان الخلف الذات على ما يتعلق بزيد مثلا ما يشتمل  
اسم العين واسم المعنى كالدار والعلم او على من اطلاق  
عليه ما لا يكون الا معنى من المعاني وهو النسب اى  
هي امر اعتباري وامانا بانها فلان النسبة على الحقيقة  
يجب الاتهام فيها اذا تعلق الطيب بزيد امر معلوم  
واما الاتهام في المتعلق الذي نسب اليه الطيب  
في الحقيقة يجب القصد اذ يحتمل ان يكون دارا او  
علما او ابوة او غير ذلك وامانا ثانيا فلان التميز لا يصلح  
جعله للنسبة اذ الدار مثلا ليست هي النسبة في المعنى  
فكيف ترفع الاتهام عنها **والتمييز ان كان جنسا اى نوع**  
**على قليل والاكثر ص** بلفظ واحد كالدابة  
والخل والعسل **والاكثر اذ واجب لانه لا يستقيم فيه التميز**  
ولا جمع ضرورة انه اذا كان بحيث يطلق على القليل والكثير  
بلفظ واحد لا يكون لشيء من اجزائه لفظ يخص لعدم  
تفاوتها فيدل على الحقيقة لا على فرد فينتج تحقيق  
مثله معه فلا يتأخر التميز ولا الجمع **الا ان يقصد**  
**الانواع** لا صحة اجتماع ما يماثله معه فيجوز النسبة  
والجمع نحو عبد رطلان زين اذ اقصدت الدلالة على  
نوعين وعند رطلان زين اذ اقصدت الدلالة على  
الاكثر **الا ان يقصد** لا فلا يجوز التثنية والجمع  
وان قصدت الانواع لما يلزم بتقدير عدم الافراد

من استعماله على خلاف وضعه **والا** يكن التميز جذا  
بالمعنى المذكور **فان كان** **بشيء** **جمع** على حسب  
المقصود **وقد قيل** **عدد** **الذكور** وهو ما يفرد تميز  
وضعا فتقول مثله رجلا ورجلان او رجلا او  
كان **عن** متعلق **نسبة** **فالمطابقة لما يقصد له** **فان**  
**المنسوبة** فيفرد في مثل قولك طاب زيدا ابا اذ اقصدت  
ان الاب هو زيد فلو ثبتت زيدا على هذا المعنى  
وجب ان تقول طاب الزيد ان ابوين وكذا اذا جمعة  
وجب جمع التميز نحو طاب الزيدون ابا **او** لما تقصد  
له من **تعلقه** **بالكلمة** متعلق المنسوب اليه كما اذا كان  
القصد الى شيء يتعلق بزيدا في قولك طاب زيدا الى  
نفس الطيب الى ابيه وطاب ابوين اذ اقصدت  
نسبة الطيب الى ابيه وامة وطاب زيدا ابا بصيغة الجمع  
اذ اقصدت نسبة الطيب الى ما الرزيس اب وام وجد  
مثلا تفرد وثنى **و** **جمع** على حسب القصد **وقد قيل في**  
**حسن** **وجها ما ليس** فانه ما يقطع به ان المراد هنا  
حسن وجوها وافراد الوجه لا يحصل به ليس وان  
**نرى** **حسب** كما في هذا المثال اذ الوجه  
ليس جنسا بالنفسيرا المذكور **الا ان ادوا لي** **المقصود**  
**الفرق** **و** **كونه** احق من الجمع هنا ومن التثنية  
في قولك ما حسنات وجها ومنه قوله تعالى فان طيب









درة فارسيا ونعم رجل زيد **ولا يعرف التميز الا** وهو **متصلان كان مخرجا** من المتعددة لفظا او تقدير  
 البصريين لان المقصود من التميز رفع الابهام وهو يحصل من جارية لقوم الاريد وما جاء في الاريد اي جارية  
 بالكرة وهي اصل فلوعرف وقع التعريف فاما الكون عدل الاريد والمخرج منه في الاول ذكر وفي الثاني  
 على جواز التعريف كقوله ارايكل ما ان عرفت وجهه صدره ذكر تقدير **منقطع** نحو جارية القوم الاحمار وحرك  
 ووطت النفس باقيس بن عمرو وهو محمول عند البصريين على التأخير هنا مختلفا فقال هذا كان الاستثناء كلة متصلا  
 زيادة اللام **وسقط** الذي تمسك به الكوفيون محموله ولاكن تارة يكون المخرج منه مذكور وتارة يكون مقدر  
**على نوع الحافظ** اي سقط في نفسه فنصب ما بعده على ان يكون المخرج من الاصل في نحو ما فيها احدا الاحمار ما فيها احدا  
**واية التميز اقتران** ومن ثم حكم على المنسوب في الله ولا يتبع الاحمار او ما يتبعه يشمل الابل والبقر والغنم  
 درة فارسيا بانه تميز لانهم يقولون لله فارس من ليس كل تميز به وغير ذلك فاستثنى الحارث منه وبلغ على هذا المحذوف استثناء  
 به من بل نقول تجوز جرة بها الالف تلك مسایل احديها المخرج نحو ما جاء في زيد على تقدير علي حال من الاحوال  
 من العدد نحو عشرون درهما والثانية التميز المحمول في ما جاء في زيد الاراكيا اخراج راكبا وكذا القوم  
 عن المفعول الغسرت الارض سحرا لا ومنه ما الحسن في النهاية ويكون الفرق بين هذا الذي يستثنى منقطع  
 زيد اديا بخلاف ما احسن رجلا والثالثة ما كان فاعلا والامتناء المخرج استعمال العامل مطلوبه في نحو ما جاء  
 في المعنى كان محمولا عن الفاعل ضاع كطاب زيد احد الاحمار او عدم استعماله في ما جاء الاريد واجاب  
 نفسا وعن مضاف الى مفسر ضمير ذي نسبة وقع التميز هذا لماحت بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع  
 عن متعلقها نحو زيد اكثر ما لا اصله ما لا زيد اكثر بخلاف باعتبار الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير واذا  
 لله درك فارسا فانه وان كان فاعلا معني اذا لمعني غفلة مع له الاسمان باعتبار من المختلفين فلا بأس بقصره على  
 فارسا الا انه غير محمول فيجوز دخول من عليه ومن ذلك احداهما المقصد التميز بينه وبين نوع اخر بخلافه في طريقة  
 نعم رجلا زيد تجوز من رجل زيد قال تخير فلم يعد رجلا وهو المتصل لفظا وما كان علي الامتناء المتصل سواك  
 فندم المراد من رجلتها المشتق سواء كان متصلا او مشقوقا **لا يرد الا واخواتها** اي احدي اخواتها  
 متقطعا **لا يرد الا واخواتها** اي احدي اخواتها

او مضافا الى متعلقها واسكن بها  
 وضمن سقط في مثل منقطع

صواب

المستثنى





اليها على انفرادها يحملها ثم اخرج الدرهم منها  
 الا درهمها فلا يد ان يكون الدرهم داخل فيها فتعقد  
 الاخراج يلزم ان يكون الدرهم شتيامنيا فيلزم  
 الكذب في احدي الامرين ويتبين ان لا يقع مثله في  
 القرآن قطعا وقد ورد فيه من الاستثناء شئ كثير  
 فثبت فيهم الف سنة الاخمين عاما اشار المؤلف  
 اي جواب ابن الحاجب عن ذلك بقوله **وتقديره لا اخرج**  
**قبل النسبة لنا في الحكم بها وكما تقدم المفردات**  
 وتقديره ان دخول المستثنى منه وخروجه منه يقدر  
 قبل النسبة ثم يحكم بها بعد كمال المفردات وتامها  
 فيندفع التناقض فاذا قال له على عشرة الا واحدا  
 فالمراد بالعشرة معناها وهو ضعف خمسة فتباين  
 النسبة والواحد معا ثم اخرج منها واحدا  
 حتى بقيت تسعة ثم حكم بعد ذلك بالاسناد الي التسعة  
 الباقي وما الواحد المخرج فلا اسناد اليه البتة فصار  
 المعنى العشرة التي اخرج منها واحدا على وحاصلة  
 التناقض انما يلزم لو كان المستثنى مخرجا بعد الحكم وقد  
 عرفت اندفاعه فلا تناقض ان هذا معنى ما قرأ ابن  
 الحاجب وتبعه جماعة لكنه رحمه الله ممن يرى الاستثناء  
 بين الاثبات نفي ومن نفي الاثبات وهذا التقدير  
 لا يقتضيه البتة ولا يخفى ان المستثنى باعتبار النسبة لا الخلق

وتقديره ان دخول المستثنى منه وخروجه منه يقدر قبل النسبة ثم يحكم بها بعد كمال المفردات وتامها فيندفع التناقض فاذا قال له على عشرة الا واحدا فالمراد بالعشرة معناها وهو ضعف خمسة فتباين النسبة والواحد معا ثم اخرج منها واحدا حتى بقيت تسعة ثم حكم بعد ذلك بالاسناد الي التسعة الباقي وما الواحد المخرج فلا اسناد اليه البتة فصار المعنى العشرة التي اخرج منها واحدا على وحاصلة التناقض انما يلزم لو كان المستثنى مخرجا بعد الحكم وقد عرفت اندفاعه فلا تناقض ان هذا معنى ما قرأ ابن الحاجب وتبعه جماعة لكنه رحمه الله ممن يرى الاستثناء بين الاثبات نفي ومن نفي الاثبات وهذا التقدير لا يقتضيه البتة ولا يخفى ان المستثنى باعتبار النسبة لا الخلق

طلب الرد على الرض  
 نفع لا يرى حجة وحرارة  
 دفع الشك قضي

والمراد

بالمعنى



ومجازا بالنسبة اليه تعالى وعن حمل قرارة السبقة على لغة  
 مخرجة وفي الآية وجه اخر وهو ان يقدر من مفعول لا  
 والغيب يدل الاشتراك والله فاعل الاشتاء مخرج **ر**  
 ينصب ايضا حالة كونه **مقدما** اي على المستثنى منه واقعا  
 بعد الاخر جاء في الاريد القوم جايبة الا واحد اما المالا  
 فلانه لو تاخر لوجب نصب واما الثانية فلان الرفع انما هو  
 على الاتباع وهو غير جائز مع التقدم **وكذا** ينصب مقدما  
**على صفة** اي صفة المستثنى منه نحو ما جايبة احد الازيد  
 خير **كل في غير الصحيح** وهو قول المازني وانه اختار  
 الاستثناء على البدل نظرا الي ان الصفة كالجزء من الموصوف  
 فكانه حين تقدم على الصفة تقدم على الموصوف والصحيح  
 اختيار البدل بان الموصوف والصفة بمنزلة شي واحد  
 فاذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر عن الصفة ولان الموصوف  
 هو الموصوف وقد تقدم على المستثنى فلم يكثر بتقدمه على  
 الصفة وينصب المستثنى ايضا واقعا **في ما خلا** تقول  
 قام القوم ما خلا زيدا وجاء وما عداهم **واحدة** **بصورة**  
 قد حلتها بعين الفعلية فمن تم وجب التنب **والصدد**  
 والمبوك من ما وصلتها **حال** وهو رأي السيرافي كما يقع  
 المصدر الصريح حالا نحو ارسلها العراك والمعنى قاموا خالين  
 زيد اي مقاديرهم وقدرة ابن هشام خالين عن زيد وان  
 ما خلا لان خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوزه والواو الفعل  
 بالنفس

انظر الى

نور

هذا وحل كذا وكذا معنى اذهبوا وما عداهم اي ذهبوا  
 عادي عن اي مجاورين يقال فلا ت طوره اذ جاوزه  
 لم يقف عند حدة **او** على ما ذهب اليه جماعة باعتبار  
 حذف الظرف وانابت ما وصلتها عنه والمعنى قاموا وقت  
 خلواهم زيدا وذهبوا وقت عدائهم **عمل رقل مازانية**  
 ينجوا الجرح وهذا منقول عن الجرحي والربيعي والكسائي  
 فان جني قال ابن هشام فان قالوا ذلك بالقياس فواسد  
 لان ما لا تزداد قبل الجرح والمجروح بل بعد الجرح وما  
 قليل فيما رحمة من الله وان قالوا بالسمع فهو عن الشواهد  
 بحيث لا يقاس عليه **و** ينصب ايضا **عدا** **داخل في الاثر**  
 على انها فعلان جامعات لوقوعهما موقع الافعالها ضمير  
 مستتر يجعله قوم يعود الي البعض وتشكله الرضي بالمفروق  
 في جايبة القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم  
 م صلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلوا بعضهم  
 اياه مجاوزة الكل قالوا لا انقصر فيها ضمير ارجعا  
 الي مصدر الفعل المتقدم اي جاء في القوم خلا هو اي  
 اي مجيئهم زيدا نحو ادلوا هو اقرب التقوي قلت قد  
 يدفع اشكاله بان المراد كل بعض منهم بناء على انه اسم جنس  
 اضعف فعمرو والاستثناء يرشد اليه فلا يرد ان المفهوم  
 في شل جاء بعض القوم ان الكل لم يجيئ اذ لا قربة منه  
 تضاد هذا المفهوم بخلاف ما نحن فيه وح فقد حصل

للس



المقصود وهيئة الجمل في موضع نصب على الحال أو ستاندة  
فيه خلاف وقد سمع الجرحل قد عد قليل كقولك جاء القوم  
خل زيد ومن شواهد الجرحل بعد القول الثا عشر ايجابهم  
اسرا وقتل عد الشطاء والمفضل الصغير ولم تحفظ بيوت  
فيعد الا الفعلية فتع الجرحل وهو سمع كما عرفت  
ينصب ايضا **ليس** لا يكون على انه خبرهما في الحديث ما انصر  
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والنظر ونقول  
اتوي لا يكون زيدا او اسمها ضمير يعود على البعض او على المجرى  
الفعل السابق كما مركرر في جريان وجه التال في هذا نظر  
ولا يستقيم في الظاهر قولك اتوي ليس ايتان زيدا  
او لا يكون ايتان زيدا او لا يكون ايتان زيدا اللهم  
الا اعتبار حذف اي ليس ايتانهم مع ايتان زيدا ولا يكون  
ايتانهم مع ايتان زيدا اي كان ايتانهم بدون ايتان ولا  
يخفى ما فيه من التكلف **وما** اي جملة ليس ولا يكون  
**بعد معرفة حاله** كما مثلنا **وبورنكرة صفة** عن  
جاء في قوم ليسوا زيد واتلج رجال لا يكون عمر ايتانها  
اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها ولا يكون اذ ذلك  
من الاستثناء في شي لان ليس الاستثناءية وكذا لا يكون الا  
لا يذكر اسمها يلزم كونه ضميرا مستترا على ما مر وقيل **لاهل**  
**خامن الاعراب** قال ابن هشام وهذا من  
الجمهور في جميع افعال الاستثناء **وتجوز** ان نصب

**والبدل هو المختار لفظا وحالا ان يقدرا لفظا لا تنوع افعال**  
**ما قبل الاقيا بعد وفي التام غير الموجب**  
وهذا الظرف لغوي يتعلق بوزو والمراد بالتام ما كان  
المشتق من مذكور فيه وبالموجب ما لم يشتمل على زهي  
او نفي او استفهام فاذا قلت ما حانية احد الا زديجان  
النصب على الاستثناء والرفع على الايدال عبد الله بن  
وهو المختار للمناسبة وعليه جازي قوله تعالى  
ما فعلوه الا قليل منهم وهو عندهم بدل البعض  
من كل ولا مغنية عن الضمير لانهما مفهومة لان التام  
في بعض الاول ولا يضرب مخالف البدل منه في الارجاء  
والنفي مع وجود الحرف المقتضي لذلك وههنا غيبها  
الاوله ان اللذين يشتمون التبعية هنا لكن لا بطريق  
البدلية بل بطريق العطف وتجعلون الاحرف  
وظف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما  
بعدها مخالف قبلها لكن ذلك مضي بعد ايجاب وهذا من  
بعد نفي التال ان ابن مالك فصل في المشتق بعد التام  
غير الموجب بين ان يكون متراجعا وان لا فان لم  
يتراج فاختارا لا بدال كما مروا نرجي الجان طال الفصل  
بينهما فاختار النصب ان البدل اما كان لطلب التشاكلية  
ومن المشتق منه مع التراجي لا يبين ذلك كما اذا قلت ما  
ثبت احذنا يا فتع الناس في المواقف الصعبة الا زيدا



وغول الحديث ما بعد الموت جزاء اذا قبضت صفة من  
 اهل الدنيا تراحتب الالهة قلت وفي الكشاف في  
 تفسير قوله تعالى وحفظ من كل شيطان مارد لا يسمعون  
 الى الاشارة الى على ويقذفون من كل جانب دحورا ولهم  
 عذاب واصب الا من خطف الخطوة ان كان في موضع  
 رفع يدك من الواف في لا يسمعون اي يسمع الشياطين الا  
 الشيطان الذي خطف ولم يذكر النص البتة مع ان الاعتناء  
 متراج فالظاهر انه لا يرى فيه رأي ابن مالك والرفعي صح بان  
 لا اختيار البدل شرطانها ان للتراخي قال اختر من نحو  
 ما جاء في احدين كنت جالسا هنا الاريد فان الابد ليس  
 باو في ههنا من النص اذ كونه مختارا القصد المطابق بينه  
 وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يبين ذلك هذا كلامه  
 وقد جرى فيه عادة في اتباع ابن مالك والاخذ من كلامه  
 في كثير من الاوقات الثالث ان اختيار البدل على النص انما كان  
 لتحصيل المشاكلة وقصته ذلك ان يكون البدل في قولنا ما مشي  
 احدا الاريد اختار على النص ضرورة ان المشاكلة حاصلة  
 على كلا التقديرين فيستويان ثم البدل تارة تكون بحسب  
 اللفظ نحو ما قام احدا الاريد وتارة بحسب الوضع حيث  
 يتعدى الاول بان يوجد قبل الا ما يكون عمله في ما بعد  
 نحو ما جاء في زيد من احدا الاريد لان من الزاوية لا يخلو  
 في نوجب ولا يعرف فلان يجوز تقديرها بعد الادخاله

لا

على

على معرفة لوجوه المانع وكذا نحو ما جاء في من احد  
 الارجل صلح لوجود المانع الاول فقط وهو لا يجاب  
 ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهبه الاخفش  
 وان جود زيادة من في الموجب مطلقا مع فاك ان او غير  
 لان الكلام في من الاستقرافية ولا يمكن ارتكاب ذلك  
 هنا وليس في محل النص **الامر** من قوله تعالى فاسر بهلك  
 يقطع من البطل ولا يلتفت منكم الامر على **ما هو**  
**لنكون اكثر العزاء على غير البدل لنكون ما قص في الاسرار**  
**لانه متيد بعد م** من كلام ذكره  
 الرضي في شرح الكافية قصده الرد على ابن الحاجب وبيان  
 كلايهما يظهر لك معني ما في المتن نقول فري قوله تعالى  
 ولا يلتفت منكم احدا الامر انك بالرفع والنصب واكثر اقراء  
 على النص فقال بعضهم اذ انصب يكون المستثنى من  
 قولنا تعالى فاسر بهلك فيكون في كلام موجب فلا  
 يكون ما نحن فيه واذا رفع يكون مستثنى من قوله تعالى  
 ولا يلتفت منكم احدا وانما فضل هذا التفصيل لانه لو  
 كان النص والرفع من ولا يلتفت منكم احدا لزم ان  
 يكون قوله لا اكثر علي غير مختار وهو محذور فرفع الي  
 ما قاله فرارا من ذلك قال ابن الحاجب وهو غلط لان  
 الفصة واحد واذا لا تتثنى من فاسر بهلك كان غير  
 سرا بملأه فاذا ابدل من ولا يلتفت منكم احدا سرا بملأه



فيؤدي اليك يكون سرها و غير سرها وهو باطل واما  
يقع في ذلك من يعتقد ان القراء لسان السبع احاد و يجوز  
ان يكون بعضها خطأ و ليس الجمل القرائ على ما ينافي  
و اما من يعتقد الصحة في جميعها التواترها فيعيد  
عن مثل ذلك قال في شرح المفصل و لا وجه ان يكون  
الامر انك في الرفع و انصب مثل ما قلوه الا قليل منهم  
و لا بعد ان يكون اقل القراء على وجه الاقوي و اكثرهم  
علي الوجه الذي دونه قال الرضي ان اسروا كان مطلقا  
في الظاهر لانه في المعنى معتمد بعدم الالتفات اذ لم يرد  
اسرا يهلك اسرا لا الالتفات فيه الامر انك فاكل تسري  
بها اسرا مع الالتفات فاستثنى على هذا ان يثبت سر اس  
او من ولا يلتفت و لا تناقض و هذا كما نقول اشر و لا  
تختار اي اشر مشيا لا تختار فيه كانه قيل و لا يلتفت منكم  
احد في الاسرا و كذا اشر و لا تختار في المشي  
فخذ في الجار و المجزوء للعلم به هذا الكلام و ترتيب  
ما في المتن عليه الظاهر قلت وفيه نظر لان المعنى  
كله ان لو ط عليه الصلوة و السلام ما مر بالاسرا  
بها لامع التفاتها و ليس كذلك فلم يرد قط بها لامع التفات  
تعا و لا بدونه لان المقصود بالاسرا تهيئة المومنين من  
اصابة العذاب ثم تكون هي بهذا التهيئة و لا ينجي من ذلك  
تقديمه فاكل تسري بها اسرا مع الالتفات فيه بصفة  
لا

المر

الخبر و ذلك لان المشتق ثبت له تقيض حكم المشتق منه  
فاذا كان المعنى فاسرا يهلك اسرا لا التفات فيه الاسرا انك  
انك ثبتت لامرلة تقيض الاسرا المذكور اي فلا تسرا اسرا  
لا التفات فيه و المعنى بل اسرا يكون منها التفات  
فيه و هذا كما افهم قلت لا تكلم منها التفات فيه و هذا  
زيدا جاهلا فاللهي انما هو باعتبار القيد و ثبتت صفة  
عند انتفاء ذلك القيد اي اكثر غير جاهل و قد اعترض  
بالحكم ان الحاجب بطريقة اخرى وهي انا لانسلم  
التناقض لان اخرجها من جملة الذي لا يدل على انها سر  
بها على انها معهم فلا يمنع ان تكون هي سرت بنفسها  
و لم يسر هو بها و قد اوردت انها تبقوهم و انها التفتت  
قراءت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها قال  
ابن هشام الذي اخبر به ان قرأة الاكثر لا تكون  
موجبة و ان الانتفاء في الآية من جملة الامر على القراء  
بدليل سقوط و لا يلتفت منكم احد في قرأة ان سمعوا  
لان الانتفاء منقطع بدليل سقوط في آية الحجر لان المراد  
بالاهل المومنون و لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته و ان  
لم يكونوا مومنين و يورثه ما جاء في ابن نوح عليه الصلوة  
و السلام انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح و وجه الرفع  
انه على الابتداء و ما بعده الخبر و المشتق الجملة و نظيره است  
عليهم بمصيطرا لان تولي و كفر فيعذب الله و يجوز اخي



**النصب** وهما الرفع والرفع قلت اي قلت النصب لا  
وجه الثالث جازية **في لا يسمي** اي في الاسم الواقع بعد  
يما وسبي بكسر السين والتشديد الياء مثل قاله اقليدس استعمله  
على خلاف ما جاء في قوله ولا يسمي يوم يذرك جليلا فهو محلي  
وذكر غير انه قد تحقق وقد يحذف الواو كقوله فيه  
بالقصور لا يمان لا يمان عقدا فاء به من اعظم القرب والهاء  
لا ينطق بها في الوصف لكنها الحقت من احلانه اذ اوقف  
عليه كان بالهاء اذ انقصر ذلك فكسبه لا يسمي يوم وامثاله  
جريوم وهو ارجمها على الاضا وشي اليه وما زائدة  
اولك ما ان جعلت بمعنى شي ويوم بدل منها والرفع  
انه خبر مبتداه محذوف وما مرصولة او نكرة مرصوفة  
اي ولا مثل الذي هو يوم او لا مثل شي يوم النصب على  
التين كما ولو جينا بمثله مددا وقد يحكم المؤلف بقلت هذا  
الوجه ولا يعرفهم يذكرونه مع النكرة وانما يقولون النصب  
مع المعرفة منتجع عند الجمهور واحيانا بعضهم واستشهد  
بل قال ابن الدهان لا يعرف له وجهها وقد يوجه بانه على  
تقدير باعني وماتانة اي ولا مثل شي اعني زيد ووجه  
بعضهم بان ما كاذبة وان لا يسمي تنزل منزلة الا في الا  
ستثناء فترا علم ان نصب سبي مع سقوط الواو مثل قاما  
الايمانيد على الحال كما ذكره الفارسي ورده ابن هشام  
لو كان كذلك لاستنع دخول الواو ولو جيب تكرار لا قلت

ويندفع



ويندفع الاول بان الواو اذا دخلت كاي لا والخبر محذوف  
والحال جملة والثاني بانها تكررت بمعنى اي فامر لا مائتين  
زيدا في النيام ولا وفي منه كما قال الريحاني فلانتم  
العقبة في معنى فلانكم عقبة ولا اطعم سكتا ثم عد هذا  
من قبيل الاستثناء ذكر في المضل واعتبره ابن الحاجب  
بانه لا ينبغي ان يكون ذلك لان الاستثناء اخراج شي وثبات  
صلا الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات ذلك الحكم  
الاول بطريق الزيادة في معناه وثالثه احسن الي  
القوم لا يسمي عمرو وقال انما ذكر لما كان بينهما اي بين  
ما قبل لا يسمي وما بعده مخالفة ما لان الثاني له زيادة  
وكانه غير الحكم الاول **و يجوز المحر فوط حاشي في الاكرم**  
لكفا انما استعمل للمنة ثناء فيما تنزه عنه المستثنى حقيقة  
او ادعاء تقول ضربهم حاشا فريد ولا يحسن ان يقال صلي  
الناس المكتوب حاشا زيدا تص عليه ابن الحبيب وذهب  
قوم منهم الجرمي والمازني والمبرد والترحاج والاه  
والاخفش الى انما يستعمل فعل متعديا جاملا انضمه معنى  
اي الا وسمع اللهم اغفر لي ولمن يسمع دعائي حاشي  
للسيطان وايا الاصنع وهذا هو الذي ذكره المؤلف  
واما سبي واكثر البصرين فزجرهم حاشا حرف دأيم  
بمنزلة الايجام المثنى وسباني الكلام الثناء الله تعالى على  
ما يتعلق به في جت الحرف **و يجوز ايضا المحر فوط حاشي**



بكر السين مع النضر **وسا** بفتحها مع الممدوها تان اللتان  
 هما المشهورتان اخريان كسر السين مع الممدوها مع القوم  
**وهما ثرويات** اي منصوبان على الظرفية **اي** في غير  
**الشعر** **على القول** **الح** وهو قول سيبويه الجمهور فاذا قلت  
 جاء القدم سوى زيد فكانت قلت مكان زيد وكذا اذا  
 قلت سوا زيد اي مكانه وهما من الظروف المكانية وقال  
 ابن عصفور لم يسمع الاختيار الا بالكسوة السين والهمزة  
 على طرفتيها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك  
 واجيب بتقدير خبر اهو محذوف وفيه نظر لان  
 الصلة غير طويلة او حالا عاملها بنت ضمير او قال  
 الزجاني وابن مالك انها بمعنى غير اياها بمعنى اعرابا  
 واستدل بحقوله ولم يبق سوى عدوان دناهم كما اذا توسلوا  
 هذا من النظم وهي لا تزد على المخالفين لانهم قالون بانها  
 يخرجان عن النصب على الطرفين في الشعر كما ثبتا عليه  
 والمؤلف اهله وقال الرباعي والعكبري يستعملان طرفا على  
 وكثير قليل واليه قال ابن هشام فاشارة المؤلف بقوله على الهم  
 اي هذا الخلق **ومحور** ايضا الجر فوط **غير** وانما وجب معها  
 ومع سوى وسواء لان ما بعدهن مضاف اليه ولا يكون  
 محفوزا **واعلم** اي اعراب غير **كعرب** **ما بعد الاصل**  
**التفصيل** وذلك لان غير ما وقعت موقع الا والاحرف لا  
 تجعل اعرابا اعراب الذي يكون على الاسم الواقع بعد الما بظرف

الغاية

الغاية وجعل ما بعدها محفوزا بالاضافة لانها اسم يقبل  
 الاضافة فوفي بمقتضى الاسمين فوجب النصب في مثل جاء بالقدم  
 غير زيد وجاء بالقدم غير جار وجاء غير زيد بالقدم وجاء بالقدم  
 مع اختيار الرفع في مثل ما جاني احد غير زيد اي غير ذلك  
 من صور الاختصاص **واما** اصله غير الصفت المتقدمة  
 لمغايرة مجرورها الموصوفة اما بالذات نحو مرت بوجه  
 كبر الوجه الذي خرج به **ثم** **بجمل** **الا** **است** بمعنى انه صار  
 ما بعد غير مغاير لما قبلها فنيا واثباتا كما بعد الاول  
 يعقب مغايرة ذاتا وصفة كما كانت في الاصل **كالعكس**  
 اي جملا كائنا كالعكس اي كحمل الاعلى غير في الصفة  
 بحيث صار ما بعد الامغاير لما قبلها ذاتا او صفة كما  
 بعد غير ولا تعقب مغايرة له نفا واثباتا **فان** حال من العكس  
 حالة كونه **فيما كان** **الا** **است** **ما** **ما** المتعدد لموافق حالها صفة  
 حالها اذ اختلفت **وذلك** لانه لا بد لها في الاختصاص  
 متثنى منه متعدد لفظا او تقديرا فلا نقول جاني رجل  
 الا **زيد** **وتقدير** **الا** **است** **ما** **ما** ليله جاء الي حملها على  
 خلاف اصلها والافول لم يعذر الاستنا وجب انقائها  
 على اصلها ولم يحمل على غير في الصفة ومثال  
 صورة التعذر قولك جاني رجال الا زيد وذلك لانك  
 لو ذهبت الي الاستنا لم يستقيم لان الاستنا ان يكون  
 المستثنى واخير الدخول في المستثنى منه وهنا لا يجب خول



زيد في الجمع المذكور لانه نكرة في الاثبات فلا عموم له وهذا  
انما يصح التثنية على راي الجمهور الغالبين بوجوب  
الدخول واما على مذهب المبرد فلا لانه يكتفي في الصحة  
الاستباحة بالدخول وما ذكره المؤلف هو ما في الكافية  
وعليه جماعة وذهب ابن مالك في آخرين الى انه  
لا يوصف الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم  
الادانق لانه يجوز الادانق يستع الا جمل لانه يستع الا  
جدا وحملوا على كل ذلك قوله كل اخ مفارقة اخوة لعسر  
ابك الافقدان **وبدا** اي مدار الامر في حمل الادانق  
غير وعدم حمله عليه **على** **والله** للمعجز لو سكت الا  
فيستد يستع الحل لان الاستثناء غير متعذر كما في قوله  
على عشرة الاثنية **وعنه** كما من قوله جار في رجل  
الارني **وصف** اي حمل الاني في غير في الصفة في غيره  
اي غير ما تقدم وهو ما لا يتعذر فيه الاستثناء كالبيت  
المقدم قال ابن الحاجب فيه شذوذ ان احدها انه  
وصف فيه المضاف وهو كل والقياس ان يوصف المضاف  
اليه دونها فيقال كل رجل عاقل جار في لان ما اضيف  
اليه هو المقصود بالذات وانما جري بها الاقاراة الاثنية  
والثاني انه فصل بين الصفة الموصوف بالخبر وهو قليل  
**ويروى** **المشتق على حسب العواملة** **الاستثناء**  
**المترفع** وهو ما كان فيه المشتق منه غير مذكور والمترفع

٢١٠  
C. ٧  
في الحقيقة هو العامل لانه لم تشتق من مشتق منه يعمل  
فيه لفظا فعمل في المشتق رفعاً على انه فاعل في خوفه  
بهلك الا القوم الفاسقون وخبر في خبر وما محمد الا  
رسول ونصاً على انه مفعول مطلق في ان نظر الملاحظ  
ونه في لا يكلف الله نفسا الا وسعها مفعول فيه في  
خو لم يلبثوا الا عشية او ضفئها ومفعول له في نحو ما  
يفقون الا ابتغاء وجه الله ولا يتأية المفعول معه  
فلا يقال لا تسرا الا والنيل قال الرضي ولعل ذلك  
ان ما بعد الا كانه ينفصل من حيث المعنى عما قبله لانه  
لفظة له نفيا وانثابا والواو ايضا مودنه بنوع من الانفصال  
فما تحين عمل الفعل مع حرفين موزنين بالفضل واما وقوع  
واو الحال بعدها نحو جار في زيد الا وغدا له راكبا فلعمري  
الظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو قلت واما  
التوابع فقد عرفت علت اشاعه وعطف البيان والتأكيد  
لا يتأية فيها التفرع صورة صورة لانه لا يكون الا في  
متعدد ماثلاً والتعدد ينافي عطف لانه اما علم او يخص  
مثله فلا يمكن ان يتقدر عطف بيان متعدد شامل للمذكور  
وعينه وكذا التأكيد لانه ليس لنا الفاظ تأكيدية عامة تشمل  
المشتق وعينه حتى تقدرها تخرج منها التأكيد المشتق  
في الكلام في الوصف ففي شرح الحاشية للمصنف انه يجي  
فيه للتفرع نحو ما جازية اعدا لا ظرف وما القيت اعدا لا



انت خير منه وكذلك الباب وظن المقارن ان المسلم  
اجتماعية فقال في شرح المنهاج لاخلق في جواز الاستثناء  
المفزع في الصفة وفي معنى اللبث لا نهشام ان المفزع  
لا يجوز في الصفات ولم يحل جواره الا من يحسب في  
البقاء قال وكلام التعيين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفضل  
بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاء في رجل المراكب  
فالتقدير لا لرجل البعير ان راكبا صفة للبعير وفي  
وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الاقيم فان قلت الا  
قار بما جاء في المستثنى في المنع على حسب العوامل لاجل  
قام مقام المنع منه غير صالحة **لاصاله** اذ العوامل  
في التحقيق عاملة في ذلك المقدور ولكن ما حذف وقام المستثنى  
مقامه عليه لا يضرب الاصاله **بصحة ما في الام** بتركها  
للتأني من الفعل فلولا ان السائل سأل في الحقيقة  
على المقدور الذي هو احد مخرج منه لما تم ذكر الفعل  
**وقيل** لقيام المنع منه **اصالة** وحقيقة **والصحة**  
في نحو ما قام الاهد بدون **الفصل** بالاولوية نظر  
ازغاية الفصل بها ان يكون مسوغا لترك البناء في الجملة  
لا متصفا لتركها وجوا او اختيارا وما قام الاهد بحجب  
فيه ترك البناء عند قوم واختيار عند آخرين وهو  
الحق بدليل بكونه ما مررت من ربيته ودم في حرم البناء  
لعم اي **مرط** اي شرط استثناء المنع **كون الحمد**

ليناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج **باب المستثنى**  
**المذكور في جملته** بان يقدر في نحو ما قام الازيد ما قام  
احدا وانباء وفي نحو ما لبست الاقميصا ما لبست لباسا  
وفي نحو ما جاء في الاضا حكما ما جاء في الاحالة من  
الاحوال وفي نحو ما مررت اليوم الجمعة ما مررت وقتا  
وعلى هذا المنهاج وفي **صفة** من الفاعلية والمفعولية  
والحالالية وغير ذلك **والذات** اي ولاجل ان شرط المنع  
كون المحذوف عاما **قوله في المذهب** ولم يمنع لا متبعان  
اشراك افراد الجنس في وقوع الفعل منها او عليها ولكن  
ذلك ممكن وهو قليل جدا **فان قراءة الايام** لا استقامة  
في المعنى اذ من الجائز ان يقرأ شخص كل يوم الايام المستثنى  
لا ما زال الاعمال لان ما زال موجب من جهة ان معني  
زال في وقد دخل النافي عليها فيجوز اثبات المستثنى على  
ما ساق في الاتعال الناقصة ان نشاء الله تعالى  
فيكون المعنى دام زيد على جميع الصفات الاعلى صفة  
العلم وهو محال واعترض الرضي بانه يمكن حمل الصفا  
المثبت على ما يناقض ويستثنى من حملها العلم كما حمل  
ما زيد الاعمال على المبالة في اثبات صفة العلم له  
**ولم النصب** **مكرر المستثنى** نحو ما اتاني الازيد الا  
عمرا فان رفعت الاول فهو المستثنى والاول هو المكرر  
فيجب نصبه بتاويل تركي الناس ورا عمرا لا زيد **لقد**





**والفاعلية** اثنا تعذر الفاعلية فظاهر اذا الفاعل  
واحد ليس الا كما تقر في ايه وما تعذر البدل فقالوا  
في تقديره لا يجوز ان بدلا من المستثنى اذ ليس المعنى  
على طرحه ولا من المستثنى منه المقدر اذ لا يجوز البدل  
من قلت في الثاني نظر فقد قالوا في لا اله الا الله ان لا  
نسلم الشرف بده من الصبر الحبر المحذوف وقيل في لا تقولوا  
ما نصف المستكذب الكذب بدلا من المفعول نصف المحذوف  
اي نصفه ولم يورد احد فيما اعلم بانه يلزم عليه حذف المبرد  
منه بل ابدع في الآية احتمالا اخر لا يجوز ان يكون الكذب  
منصوبا فيقولوا المذكور الجملتان الواقعتان بعده وهما  
هذا حلال وهذا حرام بل منه وان يكون منصوبا بالمحذوف  
اي فتقولون الكذب او ينصف على ان ما صدر به والجملتان  
محكيما القول اي لا تخلوا او يخرج من بجرده قولنا يظن به  
المستكذب **فان صح دخوله** اي دخول المستثنى **اللاحق**  
المستثنى منه **السابق من اثباتات والعكس** بان نقول  
بعد التسعة الاثمانية التسعة الائمة الخامسة الآية  
الاثلاث الا الاثنين الا واحدا **خمس** بالرفع على انه  
فاعل اي من اثباتات **فيلزم في له على عشر التسعة هكذا**  
**اي واحد منه** يلزم اي اللزم له في الافراد الواقع  
على هذا المخطط خمسة لانا اخرضا التسعة من العشرة في  
واحد ادخلنا معه الثمانية صارت لتسعة اخرضا منها

٢١٢  
سبعة بقي اثنان ادخلنا معها تسعة صارت ثمانية اخرضا  
منها خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت  
سبعة اخرضا منها ثلثت بقي اربعة ادخلنا معها  
اثنين صارت تسعة اخرضا منها واحد بقي خمسة وضا  
بطه اكل يجعل كل وتر منفيما خارجا وكل شفع مستثنا  
داخل ونفني بالوتر الاول والثالث والخامس  
وهكذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس وهكذا  
والاعراب على هذا ظاهرا فلا يجوز في كل وتر الا  
النفي على الاستثناء لانه من موجب في كل ام تام قال  
الرضي والقي في كل شفع الابدال والنفي لانه عن غير موجب  
والمستثنى منه **مذكور فيها الودكر بعد الاثني هكذا**  
**التي تسعة واحد** يعني اكد اذا اضيف الي الصورة السابعة  
مستثيات اخر ارجعها الفقه يهري فيعد الا واحد قلت الا  
اثنين الاثلاث الا اربعة الا خمسة الائمة الا ثمانية الا  
تسعة كان اللزوم واحدا فان قلت هذا لا يكاد تصور  
لان المسئلة مفروضة فيما يصح فيه دخول اللاحق  
في السابق فيجب الاثبات من البقي والعكس والاثبات  
ليدخلان في الواحد والثلاث لا تدخل في الاثنين  
وهكذا الى اخر قلت لا يصور ذلك يجعل المستثنى منه  
محذوفا كما استداه وقد عرفت انه اذا وصل في الصورة  
السابعة الى قوله الا واحدا كان اللزوم خمسة والمستثنى



منه الواقع في صدر الكلام عشرة فثبت منها في اخر  
 الامر خمسة وبقيت خمسة وكان قد بعد الا واحد فعلي  
 من تلك الستة خمسة وليس عن الخمسة الا خبري فيرجع  
 قوله الاثنتين الي هذه الخمسة لان الاثنين من الاشياء  
 وقد تقرر في الضابط ان كل شفع مثبت داخل فاما يستحق  
 من معنى مثبت فيكون المعنى الاثنين فهما علي مع الخمسة  
 الثلاثة فيما سبق فكل سبعة الثلاثة فليس علي هو ولا  
 غير الاربعة الباقية من السبعة الاربعة فعلي مع تلك الا  
 ربعة فالجميع ثمانية الا خمسة فليس علي هي ولا غير  
 الثلاثة الباقية من الثمانية الا ستة فعلي مع تلك الثلاثة  
 فالجميع تسعة الا سبعة الباقين من التسعة الا ثمانية  
 فعلي مع ذلك الاثنين وتلك عشرة اثنتين كاملة التسعة  
 فثبت علي بقي من العشرة واحد وهو اللان كما ذكر  
 في المتن وانما ضروا الخمسة الي الاثنين المذكورة  
 في اولها لاستثناء ان القهقريه لانه الواقع وليصير  
 بعد الاثنين واقعة بعدما تحقق دخولها فيه فلا  
 يستكر الاستثناء وكذا سائر ما فيه الضمير وانما قدرنا  
 غير الاربعة اسرعام تدخل تحت وكذا سائر ما قدرنا  
 مثل ذلك وهو هذه الضرورة محافظة علي الحقيقة  
 وهي كونها الاستثناء متصلا وليس هذا التقدير  
 فقد قالوا في شلها جاء في زيد الامر وان يقدر

بعد الاول ولا غيره حرصا علي الاتصال غير ان هذه  
 الباب اذا فتح امكن ان يجعل كما ينقطع متصلا بطريق  
 التقدم وتقدم ما التنبه علي شدة في الاول وهاتان  
 الصورتان اللتان ذكرهما المرفع المذكورتان في الباب  
 وقال الفاي في شرحه بعد ان تعرض لحل الفاظ وفي  
 الكلام حذارة لانه لو كان استثناء لزم ان يكون المستثنى  
 منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال كما ظهر لك من  
 المثال اللهم الا ان يجعل الاستثناء من المستثنى منه  
 الاول بان يخرج البعض من المسقط البعض من الباقي في  
 الخاطر لم يتفق له في نفسه فان تلخصت لذي فيه عبار  
 المحقق فيلحقها بالكاتب وقال صاحب العباب ان قوله  
 فاللان واحد مانصه لانك اذا قلت الاثنين بعد الواحد  
 صار اللان سبعة ثم اذا قلت الثلاثة بقي اللان اربعة  
 ثم اذا قلت صار اللان ثمانية ثم اذا قلت الا خمسة بقي  
 اللان ثلثة ثم اذا قلت الا ستة صار اللان تسعة ثم  
 اذا قلت الا سبعة بقي اللان اثنتين ثم اذا قلت الا ثمانية  
 صار اللان عشرة ثم اذا قلت الا تسعة صار اللان  
 واحد واعلم ان استثناء المساوي من المتساوي  
 انقص منه لا يصح الا اذا اضرب اليه ما يخرج عن المساواة  
 وهنا كذلك فتأمل هذه عبارة وقد شرحنا المقصود  
 بما لا مزيد عليه في البيان وقد عرفت انهم يصبوا جميع  
 الستات في المثال المذكور فلابد من التفصيل بين



الاوتار يجب نصبها والاشباع فيجوز فيها الضم مع رجحان  
الرفع كحارس وقديوق **موقه الفعل** اي وقديوق الفعل  
موقع المستثنى بطريق تاويل بالاسم **في تشكك الله الاصل**  
**فعلت** ولندا ما معني ذكر من التذكير ومعني طلاق لمعني  
على الاول ذكرتك الله بان اقميت عليك وفلت بالله تفعلتن  
به وعلى الثاني يكون تشكك معني تشدت لك على حد غير  
الله ابغيتكم اها اي ابغيتكم والمعني طلبت لك الله من بين  
جميع ما يخلق به لا خلقك به ومعني الافعلت لا فعلك ولا انفع  
معني انني الذي تضمنه القسم لا اكل اذا خلقت غيرك بالله و  
فقد ضيقت عليه الاسرى سطلوك فكاكك قلت ما اطلب  
الانفعلك ففعلت معني المصدر منعول به لما اطلب الذي  
دل تشكك الله وانما جعل ما ضا للمبالغة في الطلب حتى  
كان المخاطف فعل ما يطلب منه وصار ما ضا كذا قرره اربع  
وقديوق هم شذوذ في التركيب من حيث انه لا يخلو ما  
اريدني حرف المصدر اولان وقد رليت التاجيل بالمصدر  
فشاذ لان ذاليت من الحال التي يجذف فيها الحرف  
مثل هذا الحرف قياسا وان لم يتقد فتاويل بالمصدر  
بدون الحرف شاذ ايضا وجوابه اختيار الشق الثاني  
ولان سلم الشذوذ فيه على الاطلاق بل انما يكون شاذ  
اذا لم يطرد في باب اما اذا طرد فلشذوذ مثل لا تاكل  
السكك وتشرب اللبن فان نصب تشربان مضارع تشدعي

كون

كون الحرف وصلته بتاويل اسم وقد عطف ولا شئ  
في ظاهره يعطف عليه غير الفعل وهو مستمع الا بالتاويل  
فيقتصد من الفعل الاول مصدر من غير ساكن اي لا يكون  
مثل لكل سكر وتشرب لبن ولا يمد مثل هذا شاذ الا  
طرا في باب وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو  
حيث حين جاء زيد اي حين مجيئه وهو مطرد ايضا وكذا  
باب التسوية تاويل فيه الجملة بمصدر من غير ارادة تاويل  
مطرد او شذوذ في شي من ذلك وكذا نحن فيه **وقد يحذف**  
المستثنى نحو فقت عشرة ليس الا اي ليس المقبوض  
الاياها وهل يوجد مع ذلك حذف اداة الاستثناء ليعتد  
اليه المؤلف وقال ابن هشام في المعني لا اعلم ان احدا جازا  
الا التسهيل قلت وهو عجيب فالمسألة في التسهيل وهو  
راي بهري منه على الحذف لا على الشاع اي ان التعديل  
ما قام الاريد وهو اختيار ابن الحاجب وجماعت وقد  
جوز في قوله تعالى رب اني لا املك الا نفسي واخي ان  
يكن من التقدير واخي الا نفسه ولا حول ولا قوة الا  
بالله ان يكون التقدير لا حول ولا قوة الا بالله كما سيجي  
**وقد يجر** المستثنى اي يجر ضميرا نحو ما قام الا انا وما ضرت  
الا اياك وما جاء الا هو وهذا ظاهر **وعلمه** اي عامل  
المستثنى **بالا الفعل** وهو جيتوسط الا لانه يتصلقي بالفعل  
معني اذهن حين ما نسب اليه الفعل وقد جاء تمام الكلام

وهو مستمع قاله وحي ما قام  
وقد لا يجر محمول



فتشابه المفعول خرقام القوم **الازيد** لا يوجد الفعل  
**نقناه** **المقسط** من مفعول **الجملة** نحو القوم اخونك الازيد  
 اذا لمعني القوم يواخيكم الازيد ويسبون اليك لاخرة  
 الازيد نحو قومهم شي الازيد يعدل كذا ومال الاشياء  
 يعدل كذا فالمعني شي تنصرت منه شيئا فالعامل فعل  
 مستبطن مضمون الجملة تشد الاسدة وما ذكر المكون  
 من العامل هو الفعل او معناه مذهب البصريين ولكن  
 نقص من قيدا لا بد منه وهو قوههم يتوسط الاكاسر  
 واختار ابن مالك كون العامل الا لان معني الانشاء  
 قام بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقضي واختار  
 ابن الحاجب كون العامل هو الاسم المتقدر المشاوب  
 للمستثنى لانه الذي صح به الاخرج ونهض في المعنى العام  
 وسألت الاقوال وهذا شامل للمواضع كلها وجد الفاعل  
 او لم يوجد فالتمسك به اولى والمذهب في ذلك  
 منتشرة والكلام عليها تنبيها وتصحيحا رجول وطاق  
 كلام جماعة ان الخلاق في ناصب المستثنى شامل للمبتدأ  
 والمنقطع وابن الحاجب ذكر خلاف ذلك فانه لما في  
 من الاقوال قال وهذا كله في المتصل فاما المنقطع  
 العامل في هذا لا وعملها فيه عمل لكنه ولها خبر المقدر  
 بحسب المعنى ومنهم من يميز اظهاره ومنهم من  
 يقول انه كلام مستأنف **لا يتقدم** المستثنى على العامل به  
 فلا يح

فلا يصح ان تقول الازيد جاء القوم وهذا عند  
 البصريين واما الكوفيون فجوزوه وعلم سماع مثله في  
 كلام العرب مع كون خلاف الاصل يشهد لمن منع ذلك  
**خيركان** **واخواتها** **المستند** ودا جنس خبر المبتدأ  
 وخبران واخواتها وبالجملة فجميع ما هو مستند  
 يدخل ويقوله **من هو لها** خرج ذلك كله الا المحذوف ولا  
 يريد هنا اعتراض الرضي على قوله ابن الحاجب هو  
 المستند بعد دخولها يانه منقوض بقاء في قولك  
 كان زيد ابوه قائم لانه ليس معمول لكان ولا لشي من  
 اخواتها نعم هو مستند بعد دخولها فيتم النقص هناك  
**الحاقه** اي الحاق الخبر بهذا الباب **وبطل**  
 على ما ذهب اليه بعضهم **لجواز** **تقرينه** بختم لم يكن  
 فتنتبهم الا ان قالوا وهو كغير الحال لانعرف الانا  
 واذا عرفت فهي ما نلت بكرة كحاش **وتنظر الكلام**  
**دونه** اي بدون الخبر هنا جمل في الحال فانما فضل  
 لا يخل الكلام ايحذوها غالبا **وهو** اي خيركان  
 واخواتها **خير المستند** فيما يجوز له من كونه معرفة وتكررة  
 ومغفرا جاعلا او مشتقا وجملة فعلية واسمية الى غير  
 ذلك الاحكام المقررة في ذلك الباب **كنه** اي خبر  
 كان واخواتها **تقدم في المسايير** تقريفا وتخصيما في حالة  
 الامن من اللبس وفي حالة ظهور اعرابها او اعراب اجدها





خبر كان احاك زيدا وكان زيدا هذا اما اذا اتى الاعراب  
فيها والاقرينة فلان الخبر المتقدم كما هناك خبر كان  
الغنى هذا قلت كذا يقولون ويبي عليه ان الزجاء حكم  
في قوله تعالى فما زالت تلك دعوتهم ان يخرج من مجرى  
كون الاول اسما والتالي خبر او العكس وظاهره انه  
على ذلك وقد سفي باب الفاعل ومن ذكر الخبر فيها  
ان يخشى فقال في تفسير سورة الانبياء وتلك رفيع او  
اسما او خبر او دعوتهم كذلك وقع مثل هذا ايضا في  
سورة الاعراب فقال في قوله تعالى فما كان دعوتهم  
اذ جاءهم بآيتنا الا ان قالوا انا كنا ظالمين ودعوتهم  
نصب خبر لكان وان قالوا رفع اسم وتجوز العكس وقد  
**كان خبر لكان** على سبيل التحقيق لكثرة استعمالها اولاً  
معناها بعد ان اذ اخذت لا يخل فجاز حذفها في كل  
وقع فيه بعد ان الشرطية اسم بعده الفاعل الرابط بالخبر  
وبعد اسم منزه مثل قول العرب الناس يجزون بغير  
ان خبر الخبر ان شرا فشر **اربعة اوجه** اولها هو ان  
ورفع الناس والتقدير ان كان عمله خيراً فجزاؤه خير  
من الشرط كان واسمها ومن الجزاء المبتدأ فالجاء  
من مجموع الشرط والجزاء ثلثة اشياء وسيا في بيان  
هذا الوجه اقوى الاربعة **واضعها** تلك  
وهو رفع الاول ونصب الثاني والتقدير ان كان في

خبر فيكون جزاءه خيراً حذف من الشرط كان والجار  
والخبر وروس الجزاء كان واسمها فالمحذوف من  
مجموع الشرط والجزاء خمسة اشياء وما بينهما متوسط  
وتحت وجهان احدهما نصب الخبرين معا والتقدير  
ان كان عمله خيراً فيكون جزاءه خيراً حذف من الشرط  
كان واسمها وكذا من الجزاء اذن اربعة اشياء والآخر  
رفعها معا والتقدير ان كان في عمله خيراً فجزاؤه  
خيراً حذف من الشرط كان والجار والخبر وروس  
الجزاء المبتدأ فالمحذوف اذن اربعة اشياء ايضا وقد  
لاح بما ذكرناه ان الوجه الاول اقوى لان الحذف  
فيه اقل وان ما يليه هو الاضعف لان الحذف فيه اكثر  
وان الوجهين الآخرين متوسطان لان الحذف فيهما  
اقل من الثاني واكثر من الاول ثم المعنى في الوجه الاول  
قوى مطابق للمراد وهو ان كان نفس عمله خيراً وليس  
المراد ان كان شيء من عمله خيراً او في شيء من عمله خيراً  
وقوى ايضا من جهة القنط فان مجي الفاعل مع الجملة  
الاسمية اكثر منه مع الفعلية قال الرضي وتجوز ان يقال  
ان مجي الفاعل في الفعلية انما يقبل اذا كان الفعل ظاهراً  
فاما اذا كان مقدراً فلا بد من الفاعل ان صرتي فزيدا  
صرتي واقول فلا ترجع بهذا الوجه فاما ان لم  
مع النص جملة فعلية بلا اسمية ولا استغنى الفاعل فيقدر



فهو يكون جزاءه خير كما قالوا في قوله تعالى ومن عاد  
 فينتقم الله منه واما تفصيل الرضي ظهور الفعل بمتلا  
 الفاء وتقديره فيجب فلم اراه لغيره والمثال الذي  
 اوردته ليس يتقاطع لجواز تقدير المبتداء فيه فانما زدت  
 ضربه ولا مانع منه بل يكاد يتعين حفظ القاعدة  
 المعروفة في افتزان الجواب بالفاء وتحذف كان وهو  
**في اما ان تطلق** انطلقت فتحة همزة اما وكسر الهاء  
 لان كنت تفتح الهمزة وان كنت بكسرها وتقديره ان الهمزة  
 مع الفتح لان كنت متطوعا انطلقت فان مصدرية بوجه  
 بكان المحذوفة تحذف الجار جواز علي القياس في حذف  
 مع ان وحذفت كان اختصارا وانفصل الضمير  
 ما يتصل به وجبي بما عوضا عن كان وادغمت النون  
 اليهم للتقارب واما اما انت متطوعا فحذفت بكسر الهمزة  
 فاصله ايضا ان كنت متطوعا فحذفت كان فانفصل الضمير  
 وحذفها هنا علي ما صرح به الرضي وغيره وما زدت  
 للتاكيد التعوض كما في ابا مخاض **اسم ان واخواتها هو**  
 فدخل المبتداء واسم كان واخواتها وغير ذلك بقوله من  
 معمولها اي معمول ان واخوتي اخواتها خرج ما عد العرف  
 ولا ينتقض بخواتم من قولك ان زيد اقام اخوه وان كان  
 اليه بعد دخولها لانه ليس بمعمول لها ولا يحذف الاسم في  
 هذا الباب وقتان الاوقات الا اذا كان ضمير الشأن

الضرورة كقوله ان من يدخل النيسب يوما ليق وفيها جازا و  
 ظباء والمجوز حذفه علي ضعف ضرورة بالنصب في صورة الفضل  
 مع دلالة الكلام عليه من حيث انه نواح الاستدلال دخل  
 علي كالم الجازاة فان قلت كان علي المؤلف ان يستثنى حذف  
 عند تخفيف ان المتفق حذفت لانه لا ينافي بالضرورة قلت تركه  
 انكالا علي ذكره في الحروف المشبهة بالفعل في رأي التوفيق  
 الاكثر ينسب اليه ان من النحاة من حذر الحذف في السمة ولم  
 يشترط الضرورة وهو ياي ابن مالك في النسيب ولا يحض  
 حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر وقيل ما يكون المحذوف  
 ضمير الشأن وعليه يحملان من اشرا الناس عن ابا يور القدر المص  
 لا على زيادة من خلف الكسائي المنسوب بلا حالية كونه انفي  
 الجذر هو المسند اليه يشتمل المبتداء واسم ان واخواتها  
 واسم كان واخواتها وغير ذلك بقوله من معمولها خرج ذلك  
 كله ثم تعرض اليه شرايط النصب وهي ثلاث بقوله يليها اي  
 لا يكون مفصلا بينها شي احترار من نحو لا في الدار غلام رجل  
 ولا غلام امرأة مضاقا مستغنى عن صاحب جون مقون اضار  
 من نحو لا غلام زيد غلام ولا غلام عمل او مشها به نحو لا خيرا  
 من زيد عندنا والمراد بالمشهور بالمضاق اسم تعلق بما بعده  
 علي غير جهة الاضافة فاجري مجري المضاق المشبه في الارتباط  
 ويعرف عند من يطول وما كان هنا سوال وهو ان اجرا  
 المشبه بالمضاق مجري المضاق وينتقض بقوله تعالى لا يدرى

المنصرف بلا الزم



اليوم فان المصدر عامل في الجار والمجرور فيكون ثبوتها بالاضافة  
وقد بيني ولم ينصب اجاب عن قوله والجار في نحو لا تترى عليكم  
اليوم متعلق بمحذوف هو الخبر اي كان عليكم لا بالمتني وهو  
شريب والايك لا يركن لك كان المصدر بشها بالمضاف فيجب نصبه  
وليس كذلك قلت البعداد بون يجوزون تركه تنوين المطول  
فيصح عندهم ان يقال لا طالع جلا اجروا في ذلك محرم المضاف  
سما اجري مجزاة في الاعراب فيمكن ان يتعلق الجار في الآية بالمتني  
بل بناء على هذا الذي وسيل صاحب الكشف ثم تعلق اليوم  
في هذه الآية واجاب بانه يجوز ان يتعلق بالشريب او بالمتني  
في عليكم من معني الاستقرار او سقر فاما الاخير فلا اشكال  
فيه واما الذي قبله يليه فيني على ان الواقع بعد الظرف المستقر  
معمول للمحذوف الذي تعلق به الظرف من الاستقرار ونحوه  
واما تهووان العمل بالظرف نفسه لتماثبه عن ذلك المحذوف  
واما تعليقه بالشريب فيقوله تطرأ او لا قلته يلزم النصب  
لكونه مطولا يعين ما في استماع تعليق الجار بالمتني واما المتني  
فلانه يلزم الاخبار عن المصدر قبل استكمال معموله فان  
افرد المتني بلا اي كان غير مضاف ولا مسمية ولا جار مع لا اد  
مع تنجرا متني خرجت بالازاد وغضب من الامن شي تخلف  
مالاذا فقد الجار فانه يمكن زيادة من الامن لا مستغرافية  
ح كما قال انعام يرد الناس عنها بيعة وقال الامن  
سبيل الهند فحذف في نحو لا رجل لفظا ومن الامن عنها

سلب على العامل الظرف  
او الاستقرار

فني

فني وذلك لان قولك لا رجل نص في الاستقرار فهو بمنزلة  
لا من رجل ولذا شاع ان يقال لا رجل في الدار بل جرات  
المنافقة المص على نفس في الجنس هذا مذهب الجمهور  
وذهب صاحب المفتاح الى ان المقدم ما الا بهائية لا من  
الاستغرافية لان تقدير الحرف العامل الواجب البناء لزم  
بناء المضاف اليه والجواب انه لا تقدير مفعول للاختصاص  
الاضافة في كالاختصاص الذي يفهم من اللام ومن  
فني جواب له افرادي ان افرد المتني على الوجه المذكور  
فهو متني على ما ينصب به من فتحة او كسرة او ياء ليكون  
البناء على ما يستحقه المتني في الاصل قبل البناء وهذا  
حسن من قول العرب من قال متني على الفتح لوفاء  
تلك العبارة بجميع صور البناء وتصور هذه عن ذلك  
ولو كان المتني جمع المونث السالم عند الجمهور فتقول  
علي را بهم لا سلمات عندك بكسر الهمزة وفي التسهيل  
كذات للشيب اذ ليس الكسرة تشير بذلك الى قول الشاعر  
ان الشبان الذي يجد عوافيه فيه ويلذوا لذات للشيب  
روي البيت بفتح الشاء من لذات وكسرها وفي الخصائص  
لابن جني انه لا يجوز فتح بصري الا ابو عثمان يعني المازني  
او عرف عطف على الشرط اي وان عرف المتني نحو لا ريد  
في الدار ولا محروا او لم يزل كلمة لا وان كان كسرة نحو  
لا ينها عود ولا يجر عنها ينزفون **مرفوع مكرور** كما

سلب ز صا ص  
المتني ٢ الا ان المقدم  
ما الا بهائية





شئنا اما بطلان العمل مع المعرفة فلان لا انما تعمل حيث  
 يكون لئلا الجنب ولا وجه لذلك عند دخولها على المعرفة  
 واما وجوب التكرير فالحبس ما فاتها من نفي الجنب الذي  
 لا يمكن اثباته في المعرفة واما كان التكرير جارا لان نفي  
 الجنب من تكرير النفي في الحقيقة واما بطلان العمل مع الفعل  
 فلمضاعف ضعفها فلم تقو على العمل فيما هو بعيد عنها  
 وذلك لاننا انما تعمل بمشاهدة الحرف الذي هو ان باعتبار  
 انها للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق والتاكيد لا غير  
 وعمل ان بمشاهدة الفعل على ما يجي في الاعلى هذا تعمل بمشاهدة  
 الحرف الذي يعمل بمشاهدة فتد وجود الفاضل تضاعف ضعفه  
 واما وجوب التكرير مع الفصل فليكون تنبيهها على انها لئلا الجنب  
 في النكته بخلاف ما اذا كانت عاملة عملك فعملها كاف في هذا  
 التنبه كائنا انما تعمل هذا العمل اذا كانت لئلا الجنب فان  
 قيل قد وجد الرفع مع دخول الاعلى المعرفة بدون تكرير في  
 قولهم لا تؤكل ان تفعل اي ليس تتناولك وما خردك هذا الفعل  
 قلنا قد اجاب عنه بقوله ولا تؤكل سموم لا ينبغي لك ان تتناول  
 ذلك الفعل والنون مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى  
 المفعول كما هو واذا كان كذلك فلا هذه في المتبقي هي الدلالة  
 على المضارع وتلك لا يلزم تكررها فان قلت لم يكن الماضي  
 كذلك بلا وجوبه التكرير خوف الصدق ولم على قلت  
 لغزارة مشاهد الاسم وتقديره ان لا ينافيه له والمضارع

شبهه بلا التبرية من حيث كان المراد بها نفي حبس الحدث  
 الذي يدل عليه الفعل اذ معنى لا يقوم زيد ولا قام لا قيام  
 له وامتناع المضارع بمشاهدة الاسم لفظا من حيث كان كاسم الفاعل  
 على اعتبار مرادفة له في الحركات والسكنات فتقوي به لا  
 الداخلة عليه بل لتبرية في نحو لا باء من عليكم فلم يجب  
 التكرار معه ووجب مع الماضي جبر المناقاة من هذا التبرية  
 الذي اثنى المضارع ولا هيتم في قول الشاعر لا هيتم  
 الليلد المظلي ما اول هذا جواب سوال مقدمه وهوان  
 لا دخلت في البيت على المعرفة اذ هيتم علم وهو هنا  
 مبني على الفتح ولا رفع ولا تكرر والجواب انه ما اول وتاويله  
 بان يكون معنى لا هيتم لاحادي لان كان مشهورا بحسن  
 الجمل والعلل اذا اشتهر بمعنى تنزل منزله اسم جنس موضع  
 لا فارة ذلك المعنى كما قالوا في فضته ولا ابا حسن لها انه بمعنى  
 ولا يفضل لها رضي الله عنه كان فيصل في الحكومات ويمكن  
 ان ياول يانه على تقدير مضاف لا يعرف بالاضافة الى المعرفة  
 وهو مثل اي لان مثل هيتم وانما دخلت لا في الحقيقة على  
 نكرة فان قلت القاطعة ان المضاف اذا حذف واقيم المضاف  
 اليه مقامه كالب حكمه كما في واسال القرية التي واسالها والمضاف  
 المذروف كالمعربا فاما ان بني قلت لان مثلا انما كان معربا  
 لكونه مضافا في قوله زالت الاضافة فلم يبق المفعول مقامه الا  
 البناء لكونه معربا فان قلت هذا التاويل يصح في قول القائل



تسمى على زيد ولا زيد مثله فان تضع به قلت تفرع فيه الى تاويل  
 اخري ولا يسمى بزيد مثله او براد احد من شتمات زيد  
 مثله ويمكن اجزاء هذا التاويل في لاهيتهم ايضا ولا التا  
 رجوعا في قول الشاعر كتبت جزعا واسترجعت ثم ادت  
 وركابيا ان لا البناء رجوعها فلم يكره لا مع الفصل للضرورة  
 فلا تزد علي قرناها فيما سبق والمبرد اجاز هو وان كيسان  
 الرفع في الكلام المعروفة والتكررة مع الفصل وبدونه  
 بالشرط مما ذكرنا انفا والنعت اعيب حالة كونه **النصب**  
 حتما يجب ان تقول لا غلام رجل ظرفيا **النصب على اي** ذهب  
 اليه ابن برهان اذ يقال بالرفع هنا لان العامل في الصورة  
 هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب للابتداء به  
 فلا عمل له في صفة ويرفع ايضا اي مع جواز النصب في  
 رأي اخرون ذهب اليه جماعة منهم ان ما كان قال وقول  
 ابن برهان لا عمل للابتداء في الاسم غير مسلم بل العمل  
 في موضع كماله عمل باجماع في موضع المجرور من في نحو  
 هل من رجل في الدار والنعت اعينه المبني حالة كونه  
 اول اي سبق من غير كونه **اختار** عن النعت الثاني  
 في نحو لارجل ظرفيا عاقلا فانه لا يكون لامعربا مفردا  
 وذا اختار عن النعت المضاف نحو لارجل من الرجة  
 فليس فيه الا الاعراب يلحقه اي يلي النعت المبني  
 وذا اختار عن ان انفصل بينهما فاقول هو لارجل في

في الدار ظرفا فانه معرب ليس الا وانت خير ان هذا  
 القيد الاخير مغز عن الاول يعني نقول لارجل ظرفا  
 بفتحها فيبي النعت وان انفصل عن الاسم المبني لانه  
 هو هو في المعنى وهو متصل في اللفظ مع ان النعت داخل  
 عليه اذ المقصود في مثل لارجل ظرفا في الظرف عن  
 الرجل ويعرب لئلا يلزم ايهام تركيب اكثر من كلمتين تركيبا  
 مريحا رعا حلا علي محل لامع اسمها اذها في موضع رفع  
 بالابتداء ونصبا حلا على اللفظ لان فتحه لارجل عارضة  
 في هذا الموضع واشبهت لعرضا حركه الاعراب فلذلك  
 جاء النعت عليها كذا بقية الاكثرون والا واني ان يجعل  
 هذا كما قاله بعضهم من باب الحمل على محل الاسم المنكوة  
 فانه نصب كما ان الرفع من قبيل الحمل على المحل لكن باعتبار  
 محل الاسم المنكوة مع لا كما من وعطفا اي معطوفة والرد  
 به المعطوف على الاسم المبني اعينه حالة كونه اي كون المعطوف  
 بكثرة كذلك اي حكمه حكم الاسم الواقع نقلا للمبني الا في البناء  
 فلا يجوز لعدم صحته الذي اشترنا اليه وانما يجوز فيه الاعراب  
 رفعا ونصبا وجهها من الحمل على المحل واللفظ او  
 الحمل على المحل فيها لكن النصب على محل الاسم وحده والرفع  
 على محله مع لا كما عرفت مثل قوله فلا اب وابنا مثل مروان  
 وابنه اذ هو بالمجد ارتدي وتاير انصب ان وكقول الآخر  
 هذا العزم الصغار بعينه لام لي ان كان ذا اب ولا اب



رفع اب ومعرفة برفع فقط فلو لا غلام كذا ولا العباس وكذلك  
لو باشرت المعرفة لم يميز فيها الالرفع فهي اذا كانت  
اولي ما يكون مرفوعة **وفي نحو لا حول ولا قوة الا بالله** خمسة  
او **فتعيا** على ان يتعمل لا في الموضعين لنفي الجنس ويقيد  
كل جملة جالها لكن الاختصاص من جهة انه راجع في المعنى  
اي الجليلين ولا يصح لفظا لان الواحدة لا يستحق بها عن  
ثنيين قال ان الخائب واشبه ما يقال ان الحول والنفقة  
لما كانا معني صح رجوع الاستثناء اليهما لتزليهما منزلة  
شي واحدة وقال غير هومن باب المحذف مثل ما قام وتيد  
الاريد اي لا حول ولا قوة الا بالله **ورفع الثاني** مع فتح الاول  
عطف على محل لامع **اسمها ونصبه** اي نصب الثاني  
مع فتح الاول عطف على محل اسم كما مر عن بعضهم في  
الفن او حمل على اللفظ كما قاله الجماعة ولا في هذه  
الوجهين زيادة لتأكيد نفي الاول ورفعها لانها لو  
نعمت على اصلها لتوهم استرجاع الناطق متعددة وليس  
مثل ذلك من جنس كل اسم ثم كره هؤلاء العود باحدهما  
لما فيه من التعمق فعدوا بينهما متبعا الي الاصل في الرفع  
على الابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة غير زائدة  
كالاولي **رفع الاول على ضعف** لانه مبني على انه اسم  
للاسمعي ليس واسمها كذلك قليل **فتح الثاني**  
وهو اوضح لان الثانية هي التي لنفي الجنس وقوة نكره

متصلة بها فيني على الفتح والاسم **الثاني** **وفي نحو الاماء ما باراد**  
ما هو نكر يميني بلا فصل بينه وبين المبني بفتح اي يميني  
على الفتح لانه اما تأكيد لفظي فحكمه حكم الموكد او بئذ  
وحكم حكم المبدك منه وينصب بطريق الاتباع لمحل  
الاسم لانه نصب فان قلت لم يرفع التابع في هذا  
الصورة قلت لان الالهة للتمني فهي بمنزلة ليت فلا  
يجوز مراعاة محلها مع اسمها على ما نص عليه يتيق  
وتبع القوم الا المازية والمبرد وكان المؤلف متسل  
بمذهب امام الجماعة فلم يجوز الرفع وصاحب اللسان  
قال انه يجوز في الثانية الاعراب وظاهرة جواز  
الرفع والنصب عنده وعليه ذلك حملة صاحب العباب  
وهذا لانما هو قول الثانية المازي والمبرد كاعرف  
**ومعناها** اي معني **لامع الهمزة انتهاهم** وهذا غير مستقيم  
لاني الاستفهام ليس معني لامع الهمزة وانما هو معني  
الهمزة وانما هو معني الهمزة فقط ولا لنفي الجنس  
فالهمزة الداخلة عليها تكون للاستفهام عن  
الشي كقوله الا اصابك اسلمى ام لها جلد اذا الالغ  
الذي لا قاة مثلية اي اذا امت فهل يتيق صبر سالي  
ام يتيق اولين كقوله لا امر ولي استطاع رجوعه  
ولا يخفى ان الالغ التي للمتنى كلمة واحدة بمنزلة ليت  
فجعل التي معني لامع الهمزة صحيح بل نكر ولا يصح



ان يقال بان الهمزة الاستفهام ولا وان الاستفهام  
شبه في فعل الناس شفعاء لانه لو قيل استشفعا صح  
ولو قيل ليت لا عمر يصح او عرض وهو طلب  
من لا تزول فتصيب خيرا وتنع المولى فيه صاحب  
الديار وهو منقول عن السرا في الانديسي وهو  
خطا لانه اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال  
يعنى فيخص بالجل الفعلية فل يكون ما نحن بصدده مع  
بقاء العمل الثابت للحالة مخلوها من الهمزة ولا  
رجل في قول الشاعر ارجل جزاه الله خيرا يارب  
علي محصلة ثبتت والمحصلة المرة التي تحصل تراب  
المعدن اي تجعله حاصل والبيت مضمون اي ثبتت  
كذا وهو متفق على ما بعده نصب فيه رجلا ماضيا  
تروني والتقدير التروني رجلا هذه صفة تحذف  
الفعل مدلول عليه بالمعنى والالتصيص على هذا  
هذا كله **عندنا الحليل** او نصب الاسم **بالضرورة** اي  
ضرورة الشعر والافقة ان يكون وهي اي والالاف  
لا ضرورة في اضرار الفعل بخلاف دخول التنوين في  
هذا المحل فانما يقدم عليه ضرورة الشعر واذا دار  
الاسمين وجه الفعل الالاف ضرورة ووجهه ان من ذلك  
والحمل على العالم اولي **وجاء في مثل الالباب** وهو لا خلاف  
من بين الاسماء الستة والاعلا على ولا يقتض هذا

اراد

معين كما اختص ذلك بالاب والاخ **ولوسع الفصل**  
بين اسم لا واللام بالطرف نحو لا اياها كد ولا غلام  
فيها ك لان هذا منزلة منزلة المتصايفين وقد جاز  
الفصل بينهما بالطرف كقوله ما اخرجني الحرب من لا اخاله  
فليجوز في هذا حمل على ذلك **خلاف السبويه** فانه منع  
مثل هذا الفصل الا في الضرورة دون لا البريه لان  
الاضافة في مثل هذا الاسم لا يكون بمعنى في اصل اثبات  
الالف فاعل جازي جاز فيما تقدم من لا اباه ولا غلام  
له اثبات الف في المثال الاول وحذف النون في المثال  
الثاني للاضافة عنده اي عند سبويه وكان القياس حذف  
الالف واثبات النون فيقال لا برك ولا غلامين لك فيكون  
الاسم سبيعا على الفتحة والياء ولكن مذهب سبويه والجمهور  
ان هذا مضاق حقيقه فاثبت الف في الالف كما ثبت  
في وايت ابال وحذفت نون غلامين كما تحذف في  
ضرب غلاميك واللام مقترنة بين المضاق والمضاف  
اليه لتأكيدهما اي لتأكيد الاضافة ولتضاء حق المتني  
في التكبر كما يظهر بسبب اللام من صورة الاتصال  
فان المضاف يصير بهذا الفصل كان غير مضاف  
فلا يستلزم به وعدم تكرير لا ولشابهتها اي لمشاورة  
الاضافة في **اهل البيت** ادعني ابرك انك ومعني غلاميك  
مثل من كتب الاصل وان ثبت مع الحذف قوة الاتصال



حتى يصير المضاف معرفة **عند غير** اي عند غير ميبويه  
 وهو الصحيح الذي اختاره ابن الحاجب على المعرفة بدون  
 الرفع والتكرير ولو كان مضافا لكان معرفة ولا رفع فيه ولا  
 تكرير وها لا زمان اذا كان الاسم معرفة والقائل ان يمنع هذه  
 الملازمة في قولهم لو كان مضافا لكان معرفة وانما يكون كذلك  
 ان لو كانت اللام محذوفة وامام اثباتها ولا تسلم **وقد يحذف**  
 اسم لا الاعم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاعم وجود الاسم  
 لئلا يكون اجمافا وقولهم لا كزيدا يجعل الكاف اسما جان  
 ان يكون كزيدا اسما والخبر محذوف اي لا مثله موجود وجاز  
 ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالام  
 محذوف اي لا احد كزيد قلت حكى ابن هشام في المعنى ان يكون  
 استدلالا على ان لام المستفات بقية اسم هو الرفع في خبر  
 عند الناس منكم اذا الراعي لغوب قال يا لا اى الحال  
 لا يفرض عليهم ثم قال واجيب بان الاصل يا قوم لا تفرار  
 ولا تفر محذوف ما بعد لا النافية واقول الجواب الاول  
 سبي علي جواز حذف الاسم والخبر جميعا رخصة الاعماف  
 الذي اشار اليه الرضي تدفع بانه قد عرفت في احد الجواب  
 حذف الجمل بعدها كثيرا ومن حملتها لا النافية تقول  
 لا من قال اقام زيد فللا بعد حذف الجمله بعد التثنية  
 ملاح على هذه خبر ما **الشيء** ليس هو المفعول **الشيء**  
 وواجب ان يشمل كل سند من حين المبدء والخبر واخواتها  
 وغير

لا على كذا لا س قال الرضي ولا يحذف

من معرفة

وغير ذلك فمقوله خرج كل ما عدا المرفوع **وهي** اي وهذه اللغة  
 وهي اعمال ما ولا اعمال ليس لغة **مخارجية** كذا في الكافية  
 واعترض الرضي بانهم لا يقولون عن احد لاعن الحجازين ولا عن  
 غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية اذن  
 اعمال ما وحدها اذن لا اعمال ليس بشرط وينتم لا يعملها  
 مطلقا قلت نقله النسخة بعينه في المفضل ونقل ابن هشام  
 وان قاسم وجاعة ان لا يعمل عمل ليس قليلا وذكره والا اعمال  
 شروطا ولا كن لا ينقلوها عن الحجازين قال ابن قاسم  
 في المجني لا لايه ومنع المبرد ولا خفف اعمال لا يعمل ليس  
 وحكي ابن ولاد عن الزجاج انها اجريت مجري ليس في  
 رفع الاسم خاصة ولا يعمل في الخبر ومن الثب اهل على  
 ذلك قوله ثمة فلشي على الارض باقيا ولا وزر ما بقي  
 اذن واقيا وقد مر انكاده **في بطل العمل زيادة ان**  
 كقوله بني غلام ما ان انتم ذهب ولا صيرف ولكن انتم المحذوف  
 الصيرف الفضة والحرف الطين المشوي حتى يكون في ارا وبيان  
 بن السكت نص ذهب وفضة مخرجة علوان ان نافية مؤكدة  
 لا دليله وانما بطل العمل بزيادة ان لا ما عامل ضعيف عمل  
 على خلاف القياس اما الاول فلانه محمول على ليس وهو انما يشبهها  
 معنى لالفاظها والتثنية قلانه مشترك الدخول لا يختص بالاسماء  
 فلما فصل بين وبين المفعول ضعف في العمل **المرفوع** لا يرفع  
 بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وتلك من قولهم ما سبي





من اعب قول الشاعر وما خذل قومي فاخضع للعدى واما  
 قول الفردق فاصحوا فلما عاد الله بغيرهم اذ هم قريش  
 واذ ما شاهر بشر فقال سبيوه شاذ وقيل برزهم سبيوه  
 بني الابهام مع اضافته لمبني وقيل شاهر حال والخبر عذوف  
 اي ما بشر في الوجود شاهر هذا هو اصل التركيب ولكن ينبغي  
 تقدير الخبر الي جانب ما فيكون هكذا واما ما في الوجود  
 مثله بشر لئلا يتقدم الحال على العامل المعنوي **الوقوف على**  
 اي على الخبر **موجب** بكسر الجيم اي محرف يحصل اليجاب  
 نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد فيطل العمل المحصول  
 اليجاب قضى انما فعل النبي فلما يجوز اذ في المعطوف الا  
 الرفع حلا على محل الخبر اذ هو مرفوع منظر الى الاصل وقال  
 الشيخ عبد القاهر المرفوع بعدل ولكن خبر مبتدأ محذوف  
 اي ما زيد قائما لكن هو قاعد فلا يكون ما محذوف اي  
 ما زيد قائما لكن هو قاعد فلا يكون ما نحن فيه اذ كل ما في  
 عطف المنزلة واول اليسر كذلك بل هو من باب القطع ولا  
 يتيناف لان ولكن لا يعطفان الحمل كما يحكي في باب واد  
**نقص النبي بال** لعين العلة المتقدمة نحو ما زيد الا  
 رسول وقوله وما للناس الا هالك واكن هالك واد  
 نسب في الهالكين عزيزا ما قول الاخر وما الدهر الا  
 مستجيبون يا جليل وما صاحب الحاجات الا معطي  
 باب من يدين الاسير اي دوليس ولا تقبل معنيا اي

تعديا

تعديا يدون ان محبوب اي دوليس ولا تقبل معنيا اي  
 تعديا **علا** **ليس** فان عملها في الخبر نصب لا يتنقض  
 بالاعراب ليت زيد الا قايما **ادخلت** هي للمفعول  
 وهذا باق لم يرد **وما** اي ما في عمل النبي فلا جرم ان عملها  
 يبطل بانقضاء النبي **ونحو** **الاسماء** اي زيادة الياء في الخبر  
 في لغة **اهل الجحار** نحو ما زيد بمنطلق قال صاحب المفصل  
 ودخول الياء في الخبر انما يصح على لغة اهل الجحار لانك  
 لا تقول زيد بمنطلق ونقل ابن هشام في معناه مثل  
 هذا عن الفارسي فقال ما وجب الفارسي وانما محشر  
 في نحو ما زيد بقا في الجحارية طنان ان مقتضى لزيادة  
 الياء نصب الخبر وانما مقتضى نفيه لامتناع الياء في كان زيد قايما  
 وجوازها في لم اكن باعجلهم وما ان زيد قايما وقال ابن قاسم  
 في الحنفى الذي وفي زيادة الياء بعد ما التمتية بخلاف منع  
 الفارسي وانما محشر والصحيح الجواز السماع في اعتبار  
 بني تميم فقل ان كدوجه الانتفاء على المؤلف **ولا** **هي**  
**لا** **هذه** **النافية** **العامة** **على** **ليس** **كسبت** **بالتاء** **اي**  
 اردت بهما من كسوة اذا حسرة من خلقة فاستعير هنا  
 الوضع الثاني في اخر هذه الكلم واعمالها اجماع من العرب  
**ولا** **تقبل** **الا** **في** **حين** **اسما** **وخبر** **يحذف** **الاسم**  
 اي مع حذف تخفيزات فاضاي ليس الجين حين فزارو  
 وهذا هو الغالب وقد يكون المحذوف هو اخر كقراءة



بعضهم رفع الجين **وعيسى** بن عمر **جواز الجرح** بها  
 متساوية بقرارة بعضهم تخفف الجين وانظر ماذا يتعلق علي  
 هذا القول **وعيسى** **ابن عبيدة** **الثامن** بمعنى انما من تمامها  
 علي ما حكاه الرضي كما جاز العاطفون تخين ما من عا  
 والمطعمون تخين ما من مطعم والذي في معنى ابن هشام  
 ان ابا عبيدة يقول انما زائدة في اول الجين وانه استد  
 علي ذلك بانه وجدها في اول الامام وهو مصحف عثمان  
 رضي الله عنه بمختلفة معين في الخط قال ابن هشام  
 دليل فيه فكم في خط المصحف من اشيا خارجة عن القياس  
**ويطلبه لان ههنا** في قول الشاعر حنت نوار ولا  
 هنا حنت يلي الذي كانت نوار حنت فانه لا يقال ههنا واما  
 فلا اشتهاه التخين في اللغات وانت جين شتهرة اشتهاه  
 تاما فان قلت ههنا ليس بمعين فكيف عمل فيه لانه في البيت  
 قلت هو وان كان في الاصل للمكان لكنه استعمل للمكان  
 كذا في الرضي وههنا ثم الكلام في قسم المنصب فشرع في ذكر  
 القسم الثالث وهو الجرح فقال **الجرح وما يتعلق عليه**  
**الاصافة** والكلام عليه كما سبق في المرفع **وهي**  
 اي الاضافة **توسا** **ههنا** قد دخل نسبة الفعل للفاعل  
 والمنعول في قولك ضرب زيد عمر او غير ذلك **توسا** **ههنا**  
**جرح** فخرج ما دخل او لا ما ليس من المعرك كمن  
 عليه الامانة اللطيفة فانما ليست بتقدير حرف جرح

نسبة تسمى

حسن الوجه فتخرج مع انما من المحدود **لفظا** اي لفظه لفظا  
 تمامي مرت بزي او قدر **تقدير** كما في غلام زيد وخاتم فظة  
 اليوم وجعل الرضي لفظا او تقدير جاز لان حرف جرح وان  
 كان تلك لتخصيص الاضافة والعامل معنى واسطة اي  
 يتوصل بالحذف ظاهرا او مقدرا وليس في كلام المؤلف  
 هنا ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف الجرح ملحقا  
 بمرت بزي نعم في تقدير اول الكتاب المضاف للمفعول  
 من خواص الاسم بتقدير الجرح ما يد علي انه مع اللفظ  
 بالحرف البكون من خواص كما اسلفناه فيوجد منه اللفظ  
 قد يضاف وقد مر ان الحق هو المضاف اليكون الاسماء  
 والمضاف في مرت بزي هو المدور الفعل لاصطلاحه  
 وزاد في الكافية بيتا اخر وهو قوله مراد للا حترار  
 عن المفعول فيه والمعقول له فان حرف الجرح مقدرونها  
 لكنه غير مراد وكان المؤلف لم يذكره لما راه من اعترض  
 الرضي بانه ان ارد ان غير مراد معنى اذ يجوز ان يعني  
 الظرفية والتعليك فيهما ظاهرا وايضا فلا معنى لتقدير  
 الحرف الا انه مراد معنى وان ارد ان عشر مراد لفظا كان  
 المعنى المضاف اليه كل اسم صفة كذا يجوز بحرف جرح مقدر  
 فيفيض الى الدور لان معرفة حوتوة متوقعة علي معرفة ما  
 اخذ في التعريف وهو كونه مجزوء بذلك متوقع علي معرفة  
 كونه مجزوءا بحرف مقدر وكونه مجزوءا كونه مضاف اليه والا

صانته





فهي ما كان يتقدري الحرف **ان كانت اضافة غير صواب**  
**التي هي** وهذا يصدق على ما يكون المضاف  
 فيه غير صفة البنية سواء صيف الي معولها كما في ضرب زيد  
 الي غير معوله كما في غلام زيد وعلي ما يكون المضاف مفعول  
 لكن المضاف اليه ليس بمفعول نحو صارع اليها التريفة  
**مفعولية** اي فهي معنوية وانما نسبت الي المعنى من جهة انها  
 تفيد انما معنى في المضاف من التعريف او للتخصيص كما يجي  
**بمعنى اللام فيما عدا جملتها** وما كناية عن المضاف اليه اي في نقا  
 اليه ليس جنس المضاف بمعنى انه يصح اطلاقه على الجمل  
 وعلي غيره وذا شامل ليزيد وبعض القوم وجميع الرجال  
**فظهر** بان يكون المضاف اليه طرفا المضاف **او معنى**  
**من التسمية** في آخر خاتم فقه وثوب خ وباب ما **او معنى**  
**في ظرفه** نحو ضرب اليم وقيل كيدا وهذا اخذ بالظاهر  
 الذي عليه اكثر النحاة والمحققون على خلافه وان الاضافة  
 في مثل ما ذكر بمعنى اللام فان ادبي ملازمة واختصاص كمي  
 في هذه الاضافة ثم تارة تكون مجازا حكما ما تفرق البنية  
 عن مملها الاصل الي محل اخر لاجل ملازمة بين المعلنين  
 كما الليل والنهار حيث جعل الليل والنهار ما كرين وهو من اضافة  
 المصدر الي الفاعل المجازي وتارة تكون مجازا لغويا كما في  
 كوكب الخراف ايم بقصد حرف بنية الكوكب عن بني الخراف  
 ملازمة بينهما بنية الكوكب اليها لظهور جديها في قبة ملازمة  
 التما

جنس المضاف

وتسج في وحده



وغيره مثل ما توغل في العلم من قولهم توغل في الأرض اذا سار فيها  
فا بعد فغير لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة معنوية  
خو غيرك لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص انادون  
اخرى اذ كل ما في الوجود من الذات ليس الا ذاتا بهذه  
الصفة وكذا مثل لا يتعرف بتلك الاضافة خو تلك اذا ما تكرر  
المخاطب لا يختص لنا وان كان شكل خاص من غيرك  
لان مثلية يمكن ان يكون من وجوه من الطول والنقص  
والشباب والشيب والعلم وغير ذلك مما يحصى وكذا  
كل بمعنى غير وشل من سوال ونظير وشكل وخوها  
**وقع** الذي الذي ذكرناه من ان غيرا ومثلا وما  
بمعناها لا يتعرف بتلك الاضافة **مع** خو غير وشل **اللام**  
حالة كونه **ها** **صافا** كراهة لدخول حرف التثنية على  
ما هو في صورة المعرفة وان لم يكن معرفة كذا فيلزم  
خبر بان الحكم تنكير خو غير وشل مع اضافة الى المعرفة  
يسوع دخول كما قال الجماعة ولا في هذين الوجهين راحة  
التاكيد في الاول ورفعها لانها لو فتحتا على اصلها  
اشراج الفلظ متعددة وليس مثل ذلك كذا همزة كره  
هولاء العدول باحدها لما فيه من التحكم فعدولها بهما  
الي الاصل في الرفع على الاستدعاء ولا الثانية اما رايه او  
ملغاة غير زلية كما **الاول** **ضعف**  
لانه سمي علي انه اسم للاب معني ليس واستعمالها كذلك

ورفع الثاني وهو واضح لان لا اثنائية هي التي انفي الجنس  
وقوة تنكر مغرب متصلة بها فتبقى على الفتح والاسم  
**الثاني** **خو لا ما باراد** ما هو تكرير لمبني لا فصل بين وبين  
المبني **يفتح** اي مبني على الفتح لانه ما تكيد الغني منه  
فحكه حكم الموكد او بدله فحكه حكم الموكد **ويتم**  
بمطابق الانباع لحدا الاسم لانه نصب فان قلت لم يرفع الفتح  
في هذه الصورة قلت لان لاهذه للمبني فهي منزلة  
ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها على ما نص عليه  
صوبه وتبعه القوم الا الملازم والمبرد وكان الموقوف  
تمسك مذهب امام الجماعة فلم يجوز الرفع وصاحب الباب  
قال انه يجوز في الثاني الاعراب والظاهرة جواز  
الرفع والنصب عنده وعليه هذه حمله صاحب العباب  
واذا وانما هو قول الموقوف والمبرد كما عرفت **ومعناها**  
اي معني **مع الهمزة** **استفهام** وهذا غير مستقيم لان  
الاستفهام ليس معني لامع الهمزة وانما هو مع الهمزة  
فقط لا للمبني فالهمزة اذا دخلت عليها يكون مع الاستفهام  
عن النفي لقوله الا اصطبار سلمى ام لها جلد اذا لا في  
الذي لا قاة امثالي يعني اذا مات فهل ينتقي صير سلمى ام ينت  
وكقوله الامر لي مستطاع رجوعه ولا يخفى ان الا التي  
للمتمكلة واحدة بمنزلة ليت فجعل الهمزة مع لامع الهمزة  
صحيح بلا شك ولا يصح ان يقال ان الهمزة الاستفهام



ولا وان الاستفهام شل في في الناس شفعا فيشفعون  
 لانه ولو قيل ليت لنا شفعا صح ولو قيل ليت لا عمر يصح  
**او غرض** وهو طلب ليس المتروك فصيخ خيرا وتبع المتروك  
 فيه صاحب الباب وهو منقول عن السري قال لا ادرى  
 وهو خطأ لانها اذا كانت من حرف الالف فعلا يعنى تحقق  
 بالمثل الفعلية فلا يكون ما نحن بصدده **مع بقا للمثل**  
 الثابت للاحالة خلوها من الهمة **والارسل** في قول  
 الشاعر الارسل اجزاء الله خير بدل على محضه  
 والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن اي تجعله حاصل  
 والبيت مضمون اي تبت اي تجعله تفعل كذا فهو  
 منتقراي ما بعد نصب فيه رجل **بالضار وتروني** فا  
 تقدرا لا تروني رجلا هذه صفة فحذف الفعل مدلوله  
 عليه بالمعنى **والاللتصيص** على هذه التقدير هذا  
**عند الخليل** او نصب الاسم **بالضار** اي بسبب الضرورة  
 الشعر والاختفاء ان لا يكون **في اي** الالف هذا للتثنية  
**تونس** وقول الخليل اولى لانه لا ضرورة في افعال الفعل  
 بخلاف دخول التثنية في مثل هذا المثل فاما يقدم عليه  
 بضرورة الشعر اذ ادراك الامر وجه لا بفعل الالف  
 ووجه سالمين ذكر وحمل والحمد على السالم اولى  
**وجازي لا الماد** ولا اخلا من بين اسماء التثنية ولا  
**غلاي** ولا يختص هذا بمثنى معين كما اختص ذلك

والاخ **ولو مع الفصل** بين اسم لا واللام **بالضار** نحو لا ابا فيها لك  
 ولا غلاي فيها لك ان هذا منزل منزلة المتضامين وقد جاء  
 الفصل بينهما باخرى كقوله ها اخواني الحرب من لا اخاله  
 وقد جاء الفصل فيجر في هذا حلا على ذلك **خلافا للسري**  
 فانه منع من شل هذا الفصل الالف في الضرورة **دون لا اياها**  
 لان الاضافة في مثل هذا الاسم لا يكون بمعنى في  
 اصلا **ان الالف** فاعل جاز فيما تقدم من لا اياه ولا  
 غلاي له اثبات الالف في المثال **الاول وحرف**  
**النون** في مثال الثاني **بالضافة** **تروني** اي عند سبويه  
 وكان القياس حذف الالف واثبات النون فيقال  
 لا اب لك ولا غلاي لك فيكون الاسم منيا على  
 الفتح والياء لكن يذهب سبويه والجمهور بان هذا  
 مضاف حقيقة فاثبتين الالف في الالف كما ثبتت في راي  
 اباك وحذف نون غلاي كما تحذف في ضرب غلاي  
**واللام تخمير** بين المضاف والمضاف اليه **للتاكيد**  
 اي لتأكيد الاضافة ولقضاء حق المنفي في التكرير  
 بما يظهر بسبب اللام من صورة الانفصال فان المضاف  
 يصير بهذا الفصل كأنه غير مضاف فلا يستكرنر وعدم  
 تكرير **ولشابهتها** اي لشابهة الاضافة **في اصل**  
**المعنى** اذ معنى ابوك اب لك بمعنى غلاي لك غلاي  
 لك **الاصول** وان ثبت مع المحذوف قوة الاختصاص



حق يصير المضاف معرفة عند سبويه **وهو الصريح** الذي  
 اختيار أن المحاج **لفساد المعنى** **الافتاء** وهو ما يكثر من  
 دخول الـ **على** المعرفة بدون الرفع والتكرار ولو كان مضافا  
 لكان مضافا لكان معرفة ولا رفع فيه ولا تكرار وهو لا زمان  
 إذا كان الاسم معرفة والتعايدان يمنع هذه الملازمة في  
 قولهم لو كان مضافا لكان معرفة وإنما يكون كذلك أن لو  
 كانت اللام معرفة محذوفة وإما مع اثباتها فلا ينسلم **وقد**  
**يجوز** اسم لا **فلا** **طريقك** **إلى باب** قال الرضي ولا يحذف  
 الاسم الاعم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاعم وجود الاسم  
 لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيدان جعل للكاف  
 اسم جازان يكون كزيدا **اسما** والخبر محذوف وأي لا شبه  
 وجازان يكون خبر أي لا أحد مثل زيد وأرجعنا  
 حرفا فالاسم محذوف أي لمذكرين قلت حكى ابن  
 هشام في المعنى أن الكوفيين استدلوا على أن لام التثنية  
 بنية اسم هو أن بقوله فخير من عند الناس منكر إذا الذي  
 المثنوب قال يالا أذ الجار لا يتقصص عليه ثم قال واجب  
 بأن الأصل ما قور لا فرارا ولا نفر فحذف ما بعد الثانية  
 وأقول الجواب ببقية الأول على جواز حذف الاسم والخبر  
 جميعا وقصة الاجحاف الذي أشار إليه الرضي تندفع  
 بأنه قد عهد في باب الجواب حذف نحو نعم لي وغيرها  
 الحمل بعدها كثيرا ومن جملة ما لا الثانية تقول لا لئلا

أقام زيد فلا بعد في حذف الجملة بعد لا التثنية حمل على  
 هذه **خير ما ولا الشبهتين** **لبيح** **الرواد** **الجنس** **شمل** **كل** **سندس**  
 خيرا مبتدأ وخبران وإخواتها وغير ذلك في قوله **سب**  
**سرها** خرج كل ما عدا المعرفة أي في هذه اللغة وهي أعمال  
 ما ولا ليس لغة **حجازية** كذا في الكافية واعتراض الرضي بأنهم  
 لا ينقلوا عن أحد لأن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع  
 اسم لأن النصب خبرها في موضع فاللغة الحجازية أذن  
 أعمال ما وحدها دون الأعمال ليس بشروط وبنو تميم  
 لا يعملونها مطلقا قلت نقله الرضوي بعبارة في الفصل  
 ونقل هشام وابن قاسم وجماعة أن لا تعمل عمل ليس  
 قليل وأذكر في الأعمال شروطا ولكن لم ينقلوا عن الحجاز  
 بين قال ابن هشام ابن قاسم في المحكي الداني ونوع المبرد  
 والأخفش أعمال لا عمل ليس وحلي ابن ولاد عن الزجاج  
 أنها اجريت بحري ليس في رفع الاسم خاصة ولا يعمل في الخبر  
 ومن الشواهد على ذلك قوله تعذ فلا شيء على الأرض  
 باقيا ولا وزر ما قضى الله وإياها وقدس انشادة **ويطلب**  
**العمل** **إياها** **ان** كقوله بني غلثة ما أن أنتم ذاهب ولا صريف  
 ولكن أنتم الحذف الصريف الفضة والحذف الرفين المشوب  
 حتى يكون فخارا روي ابن الشكيت نصب ذهب وقصة مخزجة  
 على أن أن تأية موكدة لما لا زينة إنما بطل العمل  
 بزيادة أن لأن ما عمل ضعيف عمل على خلق القياس ما لا



متعلق على العمل

فلا نه محمول على ليس وهو انما يشبهها معني لا لفظا وانما  
الثاني فلا نه مشترك الدخول لا يحضر الاسماء فلما فصل  
وبين المعول **تقدم الخبر** على الاسم لضعفها في العمل  
ما سر فلا يتصرف بان يتعمل المنصب قبل كالفعل وذلك في  
قولهم يا شبي من اعقب وقول الشاعر وما خذل قومي  
فاخضع للمعدي واما قول الفرزدق فاصحوا قد اعدا  
الله نعتهم وادهم قزيش وادما مثلهم بشر فقال  
سبويه شاد وقيل مثلهم سبلا ولكن في لاجتماع مع  
لمبني وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ابشر في الجود  
هذا هو اصل التركيب ولكن ينبغي تقدير الخبر الى جاب ما  
فيكون هكذا واذا ما في الجود ومثلهم لئلا يتقدم الحال على  
الحال اللغوي المعنوي **والعطف** اي على الخبر **بكر**  
الجيم اي يحذف حصل الايجاب نحو ما زيد قايما بل قاعد او  
قاعد فيبطل العمل بالحصول الايجاب وهي تعمل للنفي  
فلا يجوز اذن في المعطوف الالرفع عمل على محل الخبر  
هو مرفوع نظرا الى الاصل وقال الشيخ عبد القاهر  
المرفوع بعد بل ولكن خبر مبتداء محذوف اي ما  
قايما لكن هو قاعد فلا يكون ما من فيه اذ كل ما في  
المفرد وهذا ليس كذلك اي هو بين باب القطع والالتزام  
لان بل ولكن لا يقطعان الحمل كما ينبغي في باب **فلا**  
**النفي** كعين العلة المتقدمة نحو وما بعد

دور

وقوله وما الناس الا هلاك وابن مالك قدوس في الها  
لكن عريق واما قول الاخروا الدهر لا يجتونا يا هله وما  
الحاجب الامعذبا من ياب ما زيد لا يبراي الا يبراي  
والقدير المديور دوله يجتونا اي دوله ولا يعذب  
معذبا اي تعذبا **خلافا** ليس فان عملها في الخبر ايضا  
لا ينقص الى نحو ليس زيد الا قايما **للمفعولية** هي **الافعال**  
وهذا ياق لم يزلوها اي ما ولا **النفي** فلما جرم ان  
عملها يبطل بانتفاء نفي **وتجوز البناء** اي زيادة الباء  
في الخبر لغة اهل **الحجاز** نحو ما زيد بمنطلق قال  
صاحب الفصل ودخول الباء في الخبر انما يصح على لغة  
اهل الحجاز انما تقول زيد بمنطلق وفعل ابن هشام  
في مغنية مثل هذا عن الفارسي وقال واوجب الفارسي  
والزنجشيري في نحو وما ريك بغافل الحجازية ظنا ان الحقيقة  
لزيادة الباء نصب الخبر وانما المتعدي ففيه لا مشاع  
الباء في كان زيد قايما وجورها في لم يكن باعجلهم ومات  
زيد ببقاير وقال ابن قيسم في جني الدي وفي زيادة  
الباء بعد ما الهمية خلاق منع الفارسي والزنجشيري  
والصحيح الجواز اسماعه في اشعار في يتم فقد بان لك  
وجه الانتقال على المؤلف **وانه لا** الناقية معاملة  
عمل ليس **لصحة البناء** اي اردت بها من كسرة اذ  
اضمة من خلفه واستيرها موضع الله في اخر هذه للكلم



وأعمالها إجماع من العرب ولا تغفل إلا من أجازها وخبرنا  
**بعضهم** أي مع حديثه نحوولات حين ما من أي  
 ليس الحين قزرا وهذا وهو الغلب وقد يكون المحذوف  
 هو الخبر كقراءة بعضهم برفع الحين **وعنه** بن عمر **حاز**  
**المرجها** متمسكا بقراءة بعضهم بخفض الحين وانظر  
 بعضهم بماذا يتعلق على هذا القول **عن أبي عبيدة** من  
**النا من أجله حين** معنا انما من ما ما على ما حكاة  
 الرضي كما سطر العاطفون تخين ما من عاطف والمه  
 وللمستمعون تخين ما من مطعم والذي في المعنى  
 ابن هشام ان ابا عبيدة يقول انما زائدة في اول الحين  
 وانه اسدل على ذلك بانه وجدها في الامام وهو  
 مصنف ثقتان رضي الله رضى عنه ومختلطة حين في  
 الخط قل ابن هشام ولا دليل فيه فكم في الخط لصف  
 من اتياء خارجة عن القياس **بطلان** فيها في  
 قول الشاعر جت نوارولات هنا جت وبدي للذي  
 كانت نواراجت فانه لا يقال تمنا وايضا فلا اشتها را  
 تانا فان قلت هنا ليس حين فكيف عملة فيه لانت في البيت  
 قلت هو وان كان في الاصل للمكان لكنه استعمل للزمان  
 كنه في الرضى وهما من الكلام في قسم المنسوب فشرع  
 في ذكر الثالث وهو مجرور فقال **المجروا ما المشا**  
**المرجها** الكلام عليه ما سبق في المرفوع وهي الاصالة





**ثبت شيء الى شيء** فدخل نسبة الفعل الى الفاعل والمفعول  
 في قولك ضرب زيد عمرا وغير ذلك **باسطة حرف جبر** فخرج  
 ما دخل او لا ما ليس من المعرف لكن يرد عليه الانساق واللفظ  
 فانه ليست بتقدير حرف جبر نحو زيد حسن الوجه فتخرج  
 انها من المجرور **لفظا** اي لفظ به لفظا كما في مررت برئت  
 قدرا **وتقدير** كما في غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم ومن  
 الرضي لفظا وتقدير جالا من حرف جر وان كان نكرة  
 لتخصص بالاضافة والعامل بمعنى واسطة اي يوصل للمجرور  
 ظاهر ومقدرا وليس في كلام المؤلف هنا ما يقتضيه  
 الفعل يضاق حيث يكون حرف الجر ملفوظا نحو مررت برئت  
 ونعم في تقييده اول الكتاب المضاق المفعول من  
 الخواص الاسم بتقدير الحرف ما يدل على انه مع النون  
 لا يكون من خواصه كما اسلفناه فيرخذه ان الفعل قد  
 يضاق وقد مر ان الحق هو ان المضاق لا يكون الا اسما  
 في مررت برئت هو المور لا الفعل الاصطلاحي واما  
 في الكافية قيلا اخر وهو قوله مراد الله اختار عن  
 المفعول فيه المفعول له فان حرف الجر مقدرا فيهما الله  
 غير مراد وكان المؤلف لم يذكره لما راه من اعتراض  
 الرضي بانه ان اراد انه غير مراد بمعنى لم يخرج ادعى  
 الظرفية والقبيل وفيها ظاهر وايضا قل تعني التقيد  
 الحرف الا انه مراد بمعنى وان اراد انه غير مراد لانه

المعنى المضاق اليه كلام صفة كذا مجرور بحرف جبر مقدر يقتضي  
 الزور لان معرفة حقيقة متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف  
 وهو كونه مجرورا بحرف جبر مقدر وكونه مجرورا بذلك  
 متوقفة على معرفة كونه مضاف اليه **والاضافة**  
**الثانية** وهي ما كان بتقدير الحرف **او كانت اضافة**  
**غير صفة اليه** وهذا يصدق على ما يكون المضاف  
 فيه غير صفة البتة سواء صيف الى معوله كما في ضرب  
 زيد او الي غير معوله كما في غلام زيد وعلى ما يكون  
 المضاف صفة لكن المضاف اليه ليس معمول في مطاع  
 مصر لا لمرور ان الصواع رفع في مصر وانما المراد نبت  
 الصواع اليها التعريف **فقد روي** اي في معنى وانما  
 نسبة الى المعنى من جهة انها تقييد بمعنى في المضاق  
 من التعريف او التخصيص كما ينبغي **بمعنى اللام فيما عدا جبر**  
 وما كناية عن المضاق اليه أي في المضاق اليه ليس جبر  
 المضاق بمعنى انه يصح اطلاقه على المضاق على غيره واما  
 شامل ليدخل زيد وبعض القوم وجميع الرجال بان يكون  
 اليه ظرف للمضاق **وطريق** كراهة لدخول حرف التعريف  
 على ما هو في صورة المعرفة وان لم يكن معرفة كذا قيل خير  
 بان الحكم تكرر نحو غير متعلق مع نسبة الى المعرفة يسوع  
 ودعا اللام في هذه الحالة حتى يكون ذلك لفظا كذا  
 الاستدراك الذي ذكره وقضية قوله مضافا ان اللام تدخل



على غيره وثل وما بمعناها اذا انتقت الاضافة  
تصح بالنسبة الى مثل ونحوها كالنبية والنظير وما  
غيره فلا تدخل عليها اللام ضرورة انها ملازمة للاضافة  
في المعنى وان قطعت عنها في بعض الاحيان وما يقع  
في كلام بعض المصنفين من التلطف بالغير هكذا لا يحل  
باللام فلا مستند له من جهة السماع من العرب **الاضافة**  
استثناء مفرغ في الظروف من قول ونحو غير اي والاضافة  
وثل فلا يتعرف شكل الاضافة كل وقت الا اذا اشهر  
**المضاف** ولو قال الموصوف لكان اولى اي الا اذا اظهر  
موصوف غير او مثل مغايرة المضاف اليه او ماثلة فان  
كلا من وثل يتعرف ح بالاضافة المعرفة فينبغي ان يفهم  
التصحيح كلام المؤلف مضاف قبل المضاف اي الا اذا اظهر  
موصوف المضاف الذي هو غير او مثل **الغاي والمضاف اليه**  
نحو غير المفضوب عليهم فان غيرهما تعرف بالاضافة  
فوقع صفة الذي انعت عليهم بناء على اشتغال  
المنعم عليه بمغايرة المفضوب عليه كما في قولك عليك  
بالحكمة غير السكون لزوال ما يمنع تعرفه بالاضافة  
وهو التوغل في الابهام او شغل بمماثلة في شيء  
من الاشارة كالعلم والجماعة وغير ذلك فاذا قل  
جاء مثلك مع المقصد الى المماثلة في الوصف المثلث  
كان معرفة لزوال التوغل في الابهام كما من

اي الاضافة المعنوية **تقدير المضاف** لانه كان معرفة اضيف  
الى المعرفة لانه يحصل الحاصل وان اضيف الى المكرة  
لانه يحصل اذني مع الحصول الاقوى وعلم من هذا لان  
العلم اذا قصدت اضافة يتكربان يجعل واحد من المصنفين  
بذلك اللفظ ثم يضاف فيتعرف نحو على اريدنا يوم النقاس  
زيدكم وليس كذلك ادم بل وفي الرضي يجوز اضافة العلم  
مع بقاء تعريفه بخزينة الخليل والخليل والخليل والخليل  
وضر الحجرة وزيعة القوس وان لم يكن اشتراك في العلم  
**فلا لا الكيفية الخليل في العبد** فانهم ايجاز والتثنية الاثواب  
ونحو **الماتخذ** اي لان المضاف والمضاف اليه ههنا لا  
واحدة في المعنى فجاز تعريفهما بخلق علم زيد ونحوه  
**ويطلب فساد الخاتم الجديد** اجماع ان ما ادعوه عليه الجاز  
تعريفها موجودها اذ هما في المعنى لذات واحدة شرطها  
ايضا **الغاي** المضاف **المضاف اليه** لا شاع النسبة بدون  
التقسيم **فلا يضاف موصوف اليه صفة** اي  
يضاف الصفة الى موصوف لانهما كشي واحد ونحو **سبح**  
**الجامع** مما يتوهم انه من اضافة الموصوف الى الصورة لان  
المسجد يوصف بالجامع يقولون المسجد الجامع **وجرد في الحقيقة**  
ما يتوهم انه من اضافة الصورة الى الموصوفها فان الجرد  
هو الباقي في الاصل صفة الحقيقة ذاتا **فلا يضاف**  
**الموصوف** من كليهما ما في الاول فالاصل مسجد الجامع



وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع الناس في سيرة  
الصلوة واما في التلوة قلان الاصل قطيفة حريرة  
الموصوف حق صار جردا كانه اسم غير صوت فقطدوا تخصيص  
لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها فاضافة الى جنس  
الذي يتخصص **ولا** يضاف اسم الى **ساده** في العموم  
والخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الآخر  
فلا يصح ان يقال ليس اسد وحيس منع بالاضافة وفي  
**كل الدوام** و**اضافة المسمى الى اسمه كذا** **سوقه**  
**كذلك ليس** اما الاول اعم من الثاني واما جاد  
اضافة العام الى الخاص بحصول التخصص في ذلك العام  
ذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم  
ليحصل الابهام فلا يقال زيد يفسر لان المعين بعد ذكر  
لفظه وتعيينه من غيره الابهام كذا في العباب واما الثاني  
من اضافة الشيء الى ما يشابه في العموم والمخصوص لان المسمى لا يلازم  
الاسم فيها ومعنى سرادات سرقة سراندة صاحت هذا الاسم  
فلا صفة موصوف محدوق والمراد بالاضافة في سبيل ذلك  
هو المسمى بالضاف اليه هو المفظ الدال عليه فاذا قلنا  
جاء سفير كذا كان معناه جاء سمي هذا الاسم وقد  
اللكلام على ذلك في الحتم واللا يكون اضافة غير  
الصفة الى معمولها بل كانت اضافة الصفة الى معمولها  
**فلتخصيه** لكون اثرها وانما يظهر في اللفظ لانه المعنى **يلا**

**تحقيق** اللفظ **فقط** ولتحقيق في اسم الفاعل والمفعول  
المتضمن الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف  
في التثنية او النون نحو ضارب زيد معطي درهم وضارب  
عمر ومعطي درهم وضارب بكر ومعطي درهم واما المضاف  
الى السبي والصفة المشبهة فقد يكون التحفيف في  
المتضمنين مع لغوزيد قائم الغلام ومودب الخلام وحسن  
الوجه تحققت المضاف بحذف النون والمضاف اليه  
بحذف الضمة استأثر في الصفة ويكون في المضاف  
وحدة لقيام غلامه ومودب خدامه وحسن وجهه عند  
من جوز ذلك فقد يكون في المضاف اليه وحدة للقيام  
الغلام والمودب الخدام وقول ابن مالك ان الاضافة  
المفعية يفيد التخصص ايضا فان ضارب زيد اخص  
من ضارب من دود بان ضارب زيد اصله ضارب زيد باللفظ  
وليس اصله ضاربا فقط فالتخصص حاصل بالمعول قبل  
ان يكون الاضافة **فاستع** لما قلناه من انها لا بد ان يكون  
مبتدأ للتحقيق فوكل **الضارب زيد** لان التثنية محذوف  
قبلا لاضافة لاجل اللام فلم يفيد الاضافة تحقيقا  
فاستع **خلاف الفرض** فانه لجانا مسئلة متمسكا بان  
التعريف اللامي دخل بعد الحكم بالاضافة وانرض  
بان اللام للتعريف مدخلها وهو امر معزى مطلوب  
فاستعمالها يكون اهم والبيان به اقدم بخلاف الاضا



المفظة فانما لا تفيد امر معنويا بل تخفيفا عظيما  
**وضف** من قول الشاعر **الواهب الله الجاهل** و**جاء**  
 عند ترجمي خلفها اطفالها المراد بالمله الماية من  
 النوق والجاهل البيض ويعيدها راعيها وعود  
 يدال معجزة عابد وهي حديثه الشاح والتزجية  
 الرفع برفق وهكذا وهذا ما تمسك به الفراء وجه  
 ان عبد هاعطوف على الماية فحكمه حكمها فكانه قال  
 الواهب وعيدها وهو مثل الضارب زيد **ان الله**  
 لتعليق لا تنوع الصورة الاولى **وضف** الثاني  
 متعلق بمحذوف اي ثبت ما قلناه من استماع تلك  
 وجواز على ضعف اذ زيد في تلك الصورة **باشرة**  
 بفتح السين اي شرة المضاف المحكي بالالف واللام  
 من غير توسط شي بينهما فاستمع **والشاه** وهو عدها  
**تابع** غير مباشر وقد يحمل في التابع ما لا يجتمع في التابع  
 بدليل رب رجل وغلام وكل شاه وشكلها مع استماع  
 مراد به كل شكلها كما صرح به الجرجاني فمن ثم اعترف  
 علي ضعف **وعلي** ذا التعليل **جان الضارب الرجل**  
 لانه تابع لا مباشر كالاول قلت وفيه نظر لان التعليل  
 بالنتيجة انما هو حية لا يجمع علي سبيل الندود والقلة  
 فلان المراد اطراده في كل محل على او مذهب يبي في كل  
 المتألمين ان ضمير غلامه وحملها نكرة كما في قوله

لا الضير الرجوع الي النكرة غير مختصة بحكم من الا  
 حكام نكرة بخلاف نحو جاء رجل فأكرمته فان الضير فيه  
 معرفة يعود الي الجاهل دون غير قال سيبويه في رب  
 رجل واخيه ولا يجوز حق ذكر قبله نكرة فيعلم انك  
 لا تريد شيئا بعينه لانك تريد شيئا من امه كل واحد منهم  
 رجل وضمت اليه شيئا من امه كلهم يقال له اخو رجل  
 ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه كان محالا **و**  
**نزل العباس المبرد ان الضير في عيدها الماية**  
 نكاه قبل عبد الماية تنزيلا للمضاف الي ضمير ما فيه اللام  
 تنزيلا اما مضاف الي ذي اللام فاعطي حكمه **على افعال**  
 المعطوف في الضارب الرجل وزين فانه ليس في قوة  
 ما فيه اللام فافترقا **وحمل في الضارب الرجل** بحرف  
 الرجل وان لم تكن في هذه الاضافة خفة في اللفظ  
**فليحس الوجه** بحرف الوجه **الاضافة** لمعية الخفة بحرف  
 الضير واستناره والايان بالكسرة بعد الضمة اذا  
 صلة الحسن وضار الحسن الوجه واللام الحاصلة  
 عند الاضافة حرف ساكن كالعدم لا يعاين وانما  
 حمل الضارب الرجل علي الحسن الوجه لما بينهما  
 من الشبه ووجه كون المتضافين يحملين باللام وهذا  
 الكلام جواب شبهة تمسك بها الفراء وقد عرفت تفرقة  
 وتقدرا الجواب بما اسلفناه وقد تمسك ايضا بشبه





المؤلف الى جوابها بقوله **و حمل الضاريك** عندي من قال  
انه مضاق وان لم يحصل بالاضافة تخفيف **على ضاريك**  
فانه اضعف من غير التثنية الى التخفيف لان الاضافة  
لو كانت لاحله لم تكن مراد الاضافة المقصود بها  
التخفيف لان المراد الكلمة كما في ضرب زيد وضارب  
زيد وانما لم يحرر ضاريك الاضاريك بالاضافة لان  
في اخره اما توتيا او توتيا وهما مشعران تمام الكلمة  
والضير المتصل في حكم تمة الاول فلو لم يحرر فاول  
تصف الكلمة لزم الجمع بين مدلولين متافين لان  
كل من التنوين والنون يدل على الانفصال والضير لفظ  
يدل على الاتصال وهما متناقضان فلما التزموا الا  
ضافة من غير تخفيف في ضاريك حملوا ضاريك عليه لانه  
باب واحد باعتبار ان المفعول فيها ضمير متصل في  
من ذلك لانه لا يلزم من صحة الاضافة في الضاريك  
صحتها في ضارب زيد وقوله **ما سقط النون** يتعلق  
بحمل اي حمل الضاريك على ضاريك لانه سقط منه  
النون في ضاريك وضاربوك **التنوين في ضاريك الضير**  
اي بسبب الضير المتصل **بالاضافة** وقد عرفت  
وجهه فتبين انه لم يفت في اضافة الى التخفيف  
وهذه جهة حمل الضاريك عليه **حق في ضاربوك**  
**والكاف ضمير متعصب** لما استبان ذلك المتصل بنون

النون

النون مؤذن تمام الكلمة والضير المتصل في حكم التمة  
لما اتصل به فيجمع امران متنافيان وما من قوله ما سقط  
مصدرة واللام تعليلية وتجويز بفتح اللام وتشديد  
اليم على ان يكون لما الحينية والجملية الاسمية من  
قوله والكاف ضمير منصوب حال من ضاريك **بالكاف**  
في قول الشاعر **هم الامرون** الخبر والغا علوة اذا  
ما خشا من محدث الاسم معطيا **لاقتد** اما لان  
الليب لم يثبت كونه غريبا فقد حكمي عن سببه انه  
منوع واما لان الهاء ليست فيه ضمير نصب وانما هي  
هاء السكت ثبت في الاصل اجراء له بحرى الوقف  
ومركبة بحركتها الضير بسببها لها بها قلت وزعم  
هشام الكوفي ان التنوين اثبت في نحو ضاريك حيث  
يعلم بان الكاف ضمير نصب وكذا النون في ضار  
بانك والزيدون ضاربونك وقد حكم في قوله  
وما ادري وظني كل من اسلمني الى قوي شرابي  
بان نون مسلمي تنوين لانون وقاية ورد بما في الحديث  
غير الذي اخبرني عليكم ويقول الشاعر وليس  
المراقبي ليرقد خاليا فان له اضعاف ما كان الملاء  
فان النون لا يجمع مع اخوف لكونه غير منصوب  
ولا في اللام والالف **وقد جاء اسم لا يرمي الاضافة**



فروقا فوق وتحت واما خلف ووا وجاه و  
وجن. وعند والذى ولدن **وغربا كاي** استغ  
بية كانت او شرطية او موصولة **وايضا** اي المذكور  
**اي ما فوق الواحد في المعرفة** وذلك لما موضوعه  
لان تكون جز من جملة معينة مجمعة منه ومن مثله  
او مثله او مثاله نحو اي الرجلين واي الرجال عند  
واما مثل اي الرجل زيد فلا يتجاوز لان الرجل  
ليس جملة مجمعة من زيد وامثاله **وتضاف** اي اليه  
اي الي الواحد **ايضا** اي مع اضافتها الي ما فوقه في اللفظ  
تقول اي رجل عندك واي رجلين واي رجل والماجاز  
هذا مع ان المحرور في جميعها ليس في الظاهر جملة معينة  
كما تقدم التنبيه عليه لان المراد بكلمة واحد من هذه الجوز  
ان الجنس سترقا متجمعا من المصنوع عنه ولا من امثاله  
فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الي المصنوع  
عنه وامثاله فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال  
اقسموا رجل رجل ومعنى اي رجلين اي رجلين اي قسم  
من اقسام هذا الجنس اقسام رجالا لا **وايضا**  
في قول الشاعر فاي ملو اكل كاف شرا يقبل الي الضان  
لا يراها **كاي** فاما اضيف في التحقيق الي تعدد  
عنه عن ايتا لعدم دلالة وعلى المتألم والمفرد

السور

التخصيص عليه وتكراري لرعاية اللفظ وهو وجوب رعاية  
الحافظ عند العطف على ضمير المحفوظ كما في هذا فرق  
بيني وبينك ومعنى البيت ان من كان مائلا من صاحبه  
فان يبي بالعمى حتى يقاد الي المقامة التي تكون فيها  
حالة كونه لا يراها **وكلا** وهو من لفظا وشي معنى وكلا  
منه كذا **ويقال** نحو جاءني كل الرجلين ومنه ما يبلغني  
عندك الاكبر احدهما او كلاهما وفي المونث كذا الخمين  
انت كلاهما **والرسمي** لان لفظا كقوله ان الخنزير والشر مدي  
بكل ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد ولكن اشعر  
هنا بها الي المتن على معنى كل ما ذكر على احدها في قوله تعالى  
لا فارض ولا بكر عوان من كل فان قلت ويدخل في قوله ولو  
معنى نحو قول الشاعر كل ابي وخيلي واجلا عضدا وساعدا  
عند الامام السليمان فان المتعاطفين في معنى المتن وقد  
نظروا على ان شله ضرورة نادر قلت سرادة بالمتن معنى  
ما كان كلمة واحدة دالة على الاثنين اما بالحقيقة بالا  
شراك كلنا فان ما شتمت بين الاثنين والجماعة او  
بالمجاز نحو وكلا ذلك على ما اسلفنا لا يتجاوز مراعاة  
لفظ كلا وكلا في الافراد وهو كثير ومراعاة معانيها في  
التنبيه وهو قليل وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جدلتي  
بينهما قد قلعا وكل القين فاداب اقلعا كفا عن الجري والركا  
المتشقق وقد يعرض ما يوجب رعاية اللفظ نحو كلاهما

الي المتن



محب لصاحبه اذا المعنى كل واحد منها **ودو** الذي  
بمعنى صاحب الموصول **ويضاف الى الظاهر اسم الجعسر**  
والمراد به ما يقابل الصفة فلا يصح ان يقال جاء في رجل  
ذو عاقل لان ذو موضوعه لان يتوصل بها الى الوصف  
بما لا يجوز ان يكون صفة فاذا جاز كون تاليها صفة لم  
يكن لدخولها فائدة قيل وهذه هي الجملة التي اتفقت  
اشتراط الظاهر لان الضمير موضوعه لا يدل على حقيقة  
بقصد الوصف بها وان كان المراد معينا باعتبار هو  
**سببه** واما غيره فيجوز اضافة الى المضمر وفي البيت  
مع أكثر الخواص اضافة ذي الى مضمر **وعلم**  
في قول الشاعر صبحنا الخرجية سرهفات اباريوي ارب  
ذورها **فانفرد** اضافة الى المضمر وصحنا لا اعتبار  
التهكية اي يطلعنا صبحه وهو ما يشد بوجه في اول الشعر  
سوقا من هفات واما ان يفتق بمعني قطع او بالراء بمعنى  
والاروة بفتح الهزة الاصل **ويضاف لظن** الرماية والمكان  
**المجئتين** الاسمية الفعلية وهذا ليس على عمومه عند  
فقد صرحوا بان اذا من الظنون الرماية اما تضاف الى الظن  
ولذلك جعلوا الاسم واذا السماء اشتقت فاعل المجزوف فيفسر  
المذكور لاستدعاء مخبر عنه بما بعده **الا التكنين** **من المكان**  
فانه لا يضاف الى شي من المجئتين وعبارة ليت يرض في هذا المعنى  
واخر انما يتمم المكان من حيث وانها طرف مكان وليس

دور

وتراد الاضافة الى الجملة اسمية كانت او فعلية تكون في  
الاسمية وادفعتها الى الفعلية اكثر من ثم ترجح النصب في  
بست حيث زيد اربا **ويضاف** اليه بمعنى العلامة ودو  
وقد اتى بمعنى صاحب **الى** الجملة **الفعلية** فالاول كقوله باية بعد  
من الجمل ثقتا والثاني كقولهم اذهب يدي تسلم  
قدس الكلام عليها في اول الكتاب وسلف هناك ان  
يجي يري ان اية لا تضاف الى المفرد دون الجملة بعدها  
على تقدير ما المصدرية كانه يري ان الاضافة الى الجملة  
انما ينبغي ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه واية بعيد  
من الظروف وانما قد رما المصدرية دون ان التي هي المعهودة  
للتقدير لان الفعل بعدها لم يرد منصوبا في وقت ولانه لا  
يخص بالتثنية والذي يري انها تضاف الى الجملة لحظو  
ومشابهتها للظروف من حيث ان معنى الية العلامة والوقت  
علامة **وقد يفتق** **المكان** اي يزداد ويدخل يعنف في موضع لا يستحق  
ان يدخل به **كاسم السلام** في قول الشاعر الى المولد ثم اسم السالم  
عليك ومن سلك حولا كاسلا فقد اضر اذا المعنى ثم السالم عليك  
والاسم بلغ وقد صرح الرضي في دعوي زيادة بان المعنى ثم  
لفظ السلام الدال عليه وكلمة فالاسم بمعنى وليس  
بالدال عليه **في قول** **لاخر** **يا** **قران** **الحج** **جي** **خوليد**  
قد كنت اخافه على الاحاق اذا المعنى ان خوليد قد كنت



الخاف عليه ان يحذف اي بلد احمق وقد صرح في هذا ايضا  
 باننا لانسلم لزيادة الحذف بل هو معنى الشخص فكذلك قلت تحذف  
 خويلد من اضافة العام الى الخاص **مقام التثنية** في قوله الآخر  
 دعوت به الفظ ونفيت عنه مقام الذب كما لو حل للمعين اذ كان  
 ونفيت عن الذب واعترض ايضا باننا منع الزيادة بل هو من باب  
 الكنايات نقول مكانك مني بعيد اي انت مني بعيد لان من  
 بعد مكانه وقد بعد هو اذا بعد مقام الذب الذي  
 هو فيه فقد بعد هو **والمعنى** **لا يفي** لما فيهما  
 حصول الامرين متافين لان اضافة او لا تنفي عن  
 تماسه به **ولا يقدم المضاف اليه ولا يفي خيرة** على المضاف لانه  
 منزل لمنزلة الجزاء من الكلمة فيلزم بقاؤه في مكان  
 كسائر الاجزاء **وخرنا ان يغير ضارب** ما يقدم فيه  
 معمول المضاف اليه على المضاف كما في قوله تعالى وهو  
 غير مبين وقال الشاعر فتي كان حقا غير مبلغ ونزله  
 يتخذ يوما سواه خليلا معمول **على جعل التعر كلا** اي هذا  
 كلمة لا لان في كل منهما معنى اتفي فكانه قيل انما زيد  
 اضرب وتقدم مثل هذا على حرف النفي جائز فجارح  
 الاخرام ناهية معني حتى **قرا لا لمؤلفه النفي في عطية** اي  
 في المعطوف على ما تدخل عليه غير نحو غير المنفصل  
 عليهم ولا الضالين فان قلت استعمل المؤلف لفظ النفي

محلي باللام والالف وقد مر انكاره عليه هناك فلما  
 انكر هنا قلت انما سر انكاره ادخال اللام على الملازمة  
 للاضافة بمعنى هذا ليس مراد هنا وانما المراد لفظ  
 الكلمة فلا يابس تجليته باللام عند قصد تعريفه **لا جاز**  
**الفصل بينهما** اي بين المضاف والمضاف **الاباظرون**  
 والجاز والمجرو **وضرورية** لكن فصل ابن مالك في متن  
 التشهيل بين ان يتعلق ذلك بالمضاف ويكون الفصل  
 قويا واختاره في شرحه جواز ذلك في الاختيار والفصل  
 بالظروف كقوله لمارات سايتدا استعيرت الله در  
 اليوم من لهما فتشاه تخيت مفتوحة فذل محملة  
 فالقوله في القاموس اسم جبل اصله سايتد ما حذف  
 الشاعر يمة في قوله قدير سوي فسايتد افقري  
 فخلل ان الخاف بالجمال والفصل بالجاء والمحور  
 كقوله لانت مقتاد في الهيجا صابرة تصالي بها  
 كل من عاداك نيرانا وبين ان لا يتعلق بالمضاف  
 فيكون الفصل ضعيفا كقوله لما حط الكتاب بكف  
 يوما يهودي يقارب او يزيل **ومن ذي يمين وجهه الاسد**  
 من قول الشاعر ما من راي عارضا اشتريه من ذريع  
 وجهه الاسد معمول **من هذا المضاف اليه من الاول**  
 والاصل من ذراعي الاسد وجهه الاسد فحذف



الاسد المضاف اليه لفظ ذراعي والمهادي محذوف  
والاستفهامية اي بقوة من راي والمعارض الحار  
المعترض في الالف واشر مضارع بني للمفعول اي  
اجعل سرور لايه ودرعا الاسد من سار له ايضا وفي  
انجر وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البرد  
وكانه اختار تفاديا من الفضل بين المتضايقين بالمعنى  
ومذهب غير ان المحذوف هو المضاف اليه الثاني  
اذا راركون الامر من كون المحذوف اول فكونه ثانيا  
او يتنى عليه مسائل كثيرة وانما اعتقر الفصل على  
المذهب ما ذكره بقى المضاف اليه المذكور عونه  
في اللفظ ما ذهب ولا ضراد في ارتكابه لهذا  
**وتصل اوله ههنا كايهم** نصب الاولاد مفعولا به من  
المضاف الذي هو القتل والمضاف اليه وهو شر كانه  
**شاذ** لوقوع الفصل بغير المضاف في السعة  
جزاء المؤلف على ذلك تشنيع الزمخشري على هذا  
بما كان هون السان منه وقول الرضي وقول  
عاصم ليس بذلك نص كثير من النجاة على ان مثل  
هذا الفصل خاص بالعشر والصواب خلاف ذلك  
كلمة والقراءة ثانيا بتطريق التواتر لا مطعن فيها  
مسكت من الدين قال ابن مالك في التهيد والفتحة



المضاف مصدر اجاز ان يضاف نظما وينزل الى فاعله  
منصوبا مفعولا له هذا نصه فما ورد من النظم قول  
الشاعر فزججتها بمنجت نج القلوص اية مرادة  
وقول الآخر من يد اها الحصى في كل هاجرة نفي الداهم  
وخراتعا دو قول الآخر فان يكن النكاح اخل اثني  
فك نكاحها مطر حرام فيمن رولاه بحر مطر ولا يخفى  
انه لا ضرورة في شيء من ذلك وما ورد في غير النظم  
هذه القراءة المتقاربة وهي قراءة ابن عاصم رضي  
الله عنه قال ابن مالك وترجيه هذه القراءة في قيس  
التخمين قوي من وجوه منها كونه غير اجتنبي لمقلية  
بالمضاف ومنها كونه مقدر لنا خير من اجل ان المضاف  
اليه متدر التقدّم بمقتضى المعنوية فلو لم يستعمل  
العرب الفصل المشا ما اليه لا اقتضى القياس  
استعماله لانهم قد فصلوا بالاجنبى كثيرا فاعتق غير  
الاجنبى ان يكون له سمية فيحكم بخوازه مطلقا **وقد**  
**محذوف** في الاسن اللبس نحو الى مد من اخاه شعيبا  
فن العلو انه لم يرسل الى نفس تلك البقعة وانما  
ارسلت الى اهلها ليدل اخاه شعيبا واما حيث يحل  
اللبس فيمتنع المحذوف فلا يجوز في نحو غلام هند حرق  
الغلام حصول اللباس **فعلى المضاف اليه حقه**  
اي حق المضاف **الاسد** نحو جاء رمل اي اسرير وكفى



واسأل القرية التي أي أهل القرية **وغيره** من تدكيره كقوله يسقون  
من ورد البريص عليهم يريد يصفق بالرخيق السائل ما يرد  
وهي النهر فقال يصفق بالتذكير والبريص بالوحدة قال  
في القاموس والصواب بالمشاء الحيت والثابت كقولك  
قطعت السارق فأبديت أي قطعت يده ومعاملت العاقل  
كقوله تعالى وكمن قريتنا أهلكناها فجاءها بأسيات من  
قائلون كذا في الرضى **سرة** بالنصب على أنه متعلق بحذف  
والمراد في الأصل مصدر من مريم ثم استعملت ظرفا لاسما  
أي وقد يحذف المضاعف وقتا واحدا كما أسلفناه **فصاعدا**  
وهو يشتمل حذف مرتين نحو قبضت قبضة من أثر الرسول  
أي من أكثر حافزين الرسول وأكثر الخوف كان قابضين  
أي وكان مقدار مسافة قومه مثل قاب فحذف ثلثه من  
اسم كان واحد من خيرها كذا قرره الزمخشري **وسق على**  
**حاله** من الحرف **فقد** كقوله رح الله أعظمادفوها سبحان طم  
الطحات بكسرها طميد أي أعظم طلحة الطحات ومنه  
قراءة الشاذة تيرفت عرض الدنيا والله يريد الآخرة قال  
الزمخشري معناه والله يريد الآخرة عن التثايل يعني ثوبا  
وخرج عليه ابن مالك ما وقع في البخاري في حديث التميم  
بكيفالوجه والكيفين ويظهر إذا كان المحذوف معطوفا  
على ضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان  
ذلك أي ولا مثل أخيه بدليل يقولان وكقوله اكل امرأتين

أمرأه ونار توقد بالليل نارا أي وكان نار ليل لا يلزم العطف  
على مفعولي عاملين **والمضاف إليه يعوض** بعد حذفه  
نحو يمدد وحيد وكل أضربا له الأماش ورفعنا أوتهم  
فوق بعض درجات **ولا يعوض الله** الأمرين قبل ومن بعد  
في قراءة المشهور بالضم **ويجوب** تارة معناه دون الغنم  
فيبقى الأعراب ويترك التنوين نحو الله الأمرين قبل ومن  
بعد بالجر من غير تنوين أي من قبل الغلب ومن بعده **ولا**  
**يؤي كما** في قول الشاعر فسمع إلى الشراب وكنت فذل كما  
هنا أعضاء من الماء الفرات وقول الآخر ونحن قتلنا الأسد  
أسد خفية فأشربوا بعد على أنه خيرا **وحذف التنوين**  
**وعوضه** ونون التنوين والجمع على حدها وما حمل  
على ذلك نحو جاب غلام زيد وجاريتاه محبوبه في بني الحديب  
وكل مبتدئ فيه تنوين فخطوا ما حذف ذلك لالتنوين  
والنك علامة لتمام ما في فيه فلما أرادوا منج الكلمتين  
من جاب يحصل به التعريف والتخصيص أو التحصيف حذفوا  
الألف دليل تمامها وبعضهم يقول إذا لم يكن في الاسم تنوين  
يقدر وجوبه ثم حذفه لأجل الإضافة نحو كرم رجل  
وهو حواج بيت الله قلت هذا عجيب فإنه لا يمكن في مثل  
هذا التقديم من التنوينات اسمين أو عوض والمقبلة  
فواضح واسماتين التكرار الاختصاص وبعض المنيات  
فما بين معرفتها أو كذا ولا يتحقق هنا واسماتين التمكن



فلانه علامة على كون الاسم لم يشبه الحرف فينى ولا الفعل  
فيمتنع من الصرف فكيف تصور تقدير هذا فيما ينافى من  
المبني المشابه للحرف وغير المضرف المشابه للفعل والضم  
ما قاله الرضي انه يقدر انه لو كان فيه تينين تحذف لاجل  
الاضافة وهذا لا يرد عليه ما ورد على تلك العبارة  
**ويجب كسر اعرابي** اخو المضاف **ايضا** حاله كون الآخر  
**صحيحا** اي ليس بحرف علة قبله ساكن كما خرزيرد عمر  
ولاسد او حاله كون المضاف صحيحا وهو عند النحويين  
ما حرف اعرابه حرف صحيحا او شبهه وهو الواو والياء الساكن  
ما قبلها هذا ان جعلنا الحال من الآخر وان جعلناها  
من المضاف فالمراد يشبه الاسم الذي اخره وواو اياه  
ساكن ما قبلها فيجب كسر اخر المضاف من خرزيرد  
وداري وطي **وثبت الاخر** غير لغة ولوي فتقول  
عصاي ورعاي باثبات لالف لانه لا يمكن تحريكها كسر  
ولا عنزة فوجب ان يبقى الفا واما في لغة هزيل فتقلب  
ياء تدغم كقول الشاعر همر سبقوا هوي واعنقوا  
لهوا هم فتحملوا بالبناء للمفعول اخروا واقتلوا فان قلت  
يرد نحو لذي مات لغة ولا ثبت بل يجب قلبها عند جميع  
العرب قلت لا اختصاص لذلك بناء المتكلم بل هو عام في  
كل ضمير ادنيا ولدك ولديك **كالف التثنية** فانه يجب ثبوتهما  
واقف هزيل وغيره على ذلك **وقفا** انما فرق هزيل بين الف

لثنية وغيرها لان الالف في خرزيرد وعصي وقع محل  
التركيب لما علم من وجوب كسر ما قبل ياء الاضافة ولا  
يمكن تحريكه فارجع اليه اصله وفصار رجي وعصوي  
فاستقلت الحركة على الياء والواو فحذفت فتسكن حرف  
علة قبل ياء المتكلم فادمت في رجي وقلبا ثم ادغم  
في عصي للقاعدة المشهورة في مثله ولم يفعلوا ذلك  
في الاصلان لثنية لانها لا اصل لها ترجع اليه من  
واو او ياء واما لا اتمم لو قبلوها لا التسكن لمرفع بغيره  
**ويجب ادغام** اي ادغام الآخر في ياء المتكلم حاله كونه  
**واو** بعد قبلها ياء نحو مصطفىون ومسلمون **وياه**  
في بحر مطيقين ومسلمين **فتح ما قبلها** اي ما قبل الواو  
والياء **فما الفتح** نحو مصطفى في جميع حالاته وانما اقيمت  
الفتحة لفتحها **وكسرها** اي كسر ما قبل الياء **فما الكسر** نحو  
مسلمين في مسلمين **والضم** كسلمي في مسلمون وانما قلبت  
الضمة التي قبل الواو كسرة لتقلها لعدم مناسبة ياءها  
الياء مع ان الضم قريبة من الخرف الى ك هو محل التغير  
**خافا** هذا يعلق بالاحكام المتقدمة ومن كسر  
الآخر وثبوت الفادعامة واو او ياء فينبغي ان يكون  
حالا من محذوف يتقدر هكذا يفعل ذلك باخر المضاف  
حاله كونه مضافا اليه **المتكلم** **وهي** اي ياء  
المتكلم **تنح ان سكن ما قبلها ياء** نحو قناوي وعصاي





حذرا من اجتماع الساكنين لو سكنت وقدر جاء اسكانها  
بعد الالف في قراة نافع ومجايد في الوصل وكسرها  
ويعددها في قراة الا عشر والحسن في عصاي وهو  
مطوي في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع  
المذكور السالم وعليه قراة حمزة ما انتم بمصري  
بكسر الياء **ولا** يمكن ما قبلها **يكسب** **ايضا** اي مع  
الفتح ذلك في غوغلاي واسكان الياء ونحوها وما هو  
الاصل منها سبق الكلام على ذلك في باب النداء  
**ويقال** في اضافة اخ واب الي الياء **لا** لانها حذفت  
حرف العلة من اخره كحذفها اياه مزيد ودم صار  
نيا منيا ولذلك اعربوا على العين فيقالوا جاء اخ واب  
فصار حكمه حكم الصحيح واجاز المبرد ان يقال فيها  
اخي وابي مشدد بربد الواو المحذوفة وقيلها ياء  
وادغامها في الياء **ولا** **تمسك** **للمر** فيها اجازة من ذلك **وانت**  
في قول الشاعر قد را حلك ذا المجار يدار اي اس  
قدرة الله جميعا كمالا اي نارا يذرى المجاز وهو موضع  
بني وقد علم ان هذا لا يكون ثم اقسام بقوله وبي وجوب  
القسم ما بعدة وعليه هذا فعمول اري محذوف مدلول  
عليه بما بعدة ويجوز ان يكون الجملة المصدرة بما في  
محل النصب باري وهو معلق عندها بسبب وجود العلق  
وهو ما كان فية والقسم مفترض بين العامل المعلق والعمل

المعلق عند **لا** **حتم** **الجمع** اي لاحتمال ان يكون اقسم بياية  
يجمع الابد جميع العلة واصله ابن فلما اضافة سقطت لك  
اضافة فاجتمعت ياءها ويااء الاعراب فحصل الاء دغمار  
فان قيل الابد غير علم ولا صفة فكيف جمع جمع السلاسة  
قلنا العرب قد عاملته معاملة العلم الذي يجمع هذا الجمع  
مقالوا جاء الابون ورايت الابن ومررت بالابن دليل  
قول الشاعر فلما تبين اصواتنا كيف وقد بينا بالابن  
والي هذا البيت اشار المؤلف بقوله **كلا بيتا** يقال  
في الغم مضاف اليه الياء **في** **الكثر** وهي اللغة الفصحى ورجعها  
انه لما قيل في حال القطع عن الاضافة بضرورة  
تقدم بوجودها وذلك انهم لو قالوا فولا نقلت الواو الفا  
ثم تذهب مع التنوين لا لتقاء الساكنين فيبقى الاسم علي  
حرف واحد ولا شيء من الاسماء المتمكنة كذلك نقلت  
واوة فيما لتقاربها في المنهج ولان فيه عنت تناسب مد  
الواو فعند الاضافة ينقد ثبوت وعمل فها ما انتصا  
القياس من قبلها ياء وادغامها فصار في وقد علم  
ان ما قبل الاخر من الاسماء الست يتبع الاخر فلا يشكل  
عدم قولهم فاويك نصبا لان هذه الالف مكسورة تقدر  
لوقوعها قبل ياء التكلم وما قبلها ايضا تابع لها في  
الكسر لما قررناه فيقوى سبب القلب بياء **وفي** وهذه  
لغة غير الفصحى او وجهها انه يقولون عند القطع







رفع زيد من جهة انه فاعل والعامل من هذه الجهة  
نفسها وانما سمي صفة ليعلم انه فاعل متبوعا وليتم  
التتابع الاخر لا لانه ليس فاعلا وتعد الفاعل انما  
يمتنع اذ كان بالاصالة في الكل اما اذا كان بهما  
واحد وبالتبعية في الباقي فلا متناع هذا معنى ما شرح  
السعيدري على الكافية وقال الرضي ارتفاع الخبر  
والمبتداء من جهة واحدة وهي كونها عمدا في الكلام  
انتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي  
كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهة تغير اسم كل واحد  
من الاول والثاني قلنا انقول ارتفاع زيد في جاء  
زيد الخريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع ظرف  
من جهة كونه صفة وكذا باقية التتابع ثم الاخبار المند  
المبتداء وكلامندات والاحوال والمستثبات نحو  
زيد فقيه شاعر كاتب وعلمت زيدا عالما عاقل اظرفا  
وجاء زيدا كبا صاحكا مسرورا وجاية القوم الا  
زيد الاعراب لا يكثر لا يتغير اسماءها ولا جهات اعرابها  
فينبغي ان تدخل في التتابع وقال كل ثمان باعراب سابقة  
لاجله اي اعراب الثانية لاجل الاعراب الاول وله  
يرد عليه ما ذكرنا الى هنا كلامه ولا يخفى ان ادخال  
كل في الحد فاسد من جهة انه لا يصدق على شئ من  
الافراد كما ان ادخالها في المحدود فاسد من جهة ان







او يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القتال ياف  
واما سبى مثل هذا يد الاشتغال بمتبع على التابع لا كما  
سلك الطرف على المضروب بل حيث كونه دالا عليه اجمالا  
ومتقاصيا له بوجه ما تعيثر به في النفس متشوقة عند  
ذكر الاول الى ذكر الثاني منتظرة له فيجى الثاني منه  
لما في الاول مبيها له كذا في الرضي نقلا عند بعض  
او يد **الغلط ان لم يكن كذلك** اي ان لم يكن جاعلا امرين  
وهما حصول تعلف بين البدل والبدل منه بغير الكلية  
والبعضية وكون البدل بحيث تبقى النفس منتظرة له عند  
ذكر البدل منه **فجاء زيد غلامه او حماره بلسان غلط** لعدم  
تحقق القيد الثاني وان تحققت الاول هذا فيه اشارة  
الى انه على ابن الحاجب حيث اكتفى في الكافية بذكر الامر  
بان يكون بينهما ملازمة بغير الكلية والجنس فان مثل  
هذا يد عليه اذ ليس يد الاشتغال مع ان بين زيد غلامه  
وبينه وبين حمار ملازمة بغير الجنس والكلية والقيد  
في كلام المؤلف بخبرهما ضرورة اني اذ قلت جاء زيد لا في  
النفس منتظرة لذكر التابع اصلا **والبدل غلط اي لا بد**  
وذلك اكل اذا اردت ان تقول جاء حمار فسيقول لسالكك  
ان قلت زيد فالبدل منه وهو زيد كما في ذلك جاء زيد  
حماره هو للغلط من حيث ان سبب الايتان به هو الغلط  
في ذكر البدل منه ولم يرد ان البدل نفسه غلط وان

وهو مقصود بالنسبة **في** اي من جهة ان الغلط هو  
البدل منه وكان **حقه ان يقال** بل ليفد الايتان بهما ان  
المتقدم عليها ذكر غلط فاستدرك بالاضراب عنه وفيه  
نظر لان بل انما يد على الاضراب عما قبلها لا على ان  
سبب الاضراب عنه هو الغلط او غيره بل الاصل فيما  
يصدر ان المتكلم ان يكون صادرا عن قصد في الجملة  
ولكنه قد يكون من غير تردد واعمال نظر فيضرب عنه  
اي هو المحقق بالقصد فمن ثم قال بعضهم او تبيل  
في هذا البدل يخرج الكلام عن ان يكون صادرا  
من غير تأمل كان المتكلم يري تصريحه ببدل انه ذكر البدل  
منه من بعد الا انه اضرب عنه واعرض **وقد يكون المبرك**  
**وتفاد في لفظه** اي يظهر المتكلم من نفسه انه غلط فيه  
وليس يعالج في نفس الامر ذكره او لا عن قصد ونعم  
لكنه اوهم انه غلط لغرض المباغت والتفنن او هم  
انه غلط في الفصاحة وهذا يستعمله الشعراء  
كثيرا وشرطه ان يرتفع عن الادب الى الاعلى **وتقدم بد**  
**شش** كذا وان كنت قاصدا لذكر النجم توهم من نفسك  
الغلط وانك لم تقصد في الاول الاشبهها بالبدل ثم نقل  
كذلك منتقلا الى شش **وهو في صحت الغلط** ولا ادري  
لاي معنى جزوا بان بدل الغلط غير فصيح مع ان البيان  
لايتاني الفصاحة الا هم الا ان يكون المراد انهم يتبعون





الكلام الفصحاء فلم تجدوا يد الغلط فاشباهه فحكموا  
 بان غير فصيح نظر الى هذا المعنى وليس المراد ان لا  
 اذا سبق كسائه الى ذكر ما لم يقصد فتمت فذكر المقصود  
 يحكم بان لفظه المذكور على سبيل الشهو غير فصيح  
 قلت بقي على المؤلف من البدل قسم اخر ذكره ان  
 ماكد وجماعة وهو البدل المبين للمبدل منه وكل  
 مذكور على سبيل القصد من غير غلط ولا تعالط  
 اكلت تمر الخ حيث تقصد الاخبار اول بالكلية  
 ثم تضرب الى اللحم ولا غلط ولا تعالط فلم يعد  
 عنه قلت المنازعة فيه ماثورة فقد قال بعضهم  
 ان هذا لم يثبت وان ثبت كان محمولاً على اضرار بل و  
 نظر ومعنى تخيم المبدل منه انه غير مقصود باعتبار  
 الاستقلال بمقتضى العامل والا طرح بالكلية وهل  
 يمكن ان يقال ان صراطاً مستقيماً من قوله تعالى واكل  
 الى صراط مستقيم صراط الله غير مقصود البته وكذا  
 البوار جهنم على اعراب جهنم فبدلاً لا يقال انها غير  
 مقصود اصلاً مع فائدة البدل التأكيد لما فيه من الكبر  
 الايضاح لما فيه من تفسير بعد الابهام والتفصيل  
 بعد الاجمال فكيف يكون المؤكد واليسين غير مقصود  
 قال صاحب المفصل وقوله انه في حكم تخيم الاول  
 ايدان من غير استقلال بنفسه ومعارضة التأكيد والتخييم

في كونها تفتين لما يتبعان لا ان هدار الاول واطراحه  
 على هذا التقدير **بدل غير مقصود** عليهم  
 صراط الذين انعم عليهم لان غايتنا تجميل  
 من المانع خلوصه الذين من عايد لوجعل غير مقصود بدلاً  
 من المجرود العايد عليه او يكون التقدير صراط الذين انعم  
 على غير المقصود عليهم فلا ضمير على هذا التقدير يعود  
 الى الذين اذ ضمير عليهم المذكور ثانياً انما يعود الى  
 الالموصول من المقصود هذا انما يعني على ان المعنى نتيجة  
 المبدل منه اهدارة واطراحه بالكلية وقد علمت ان هذا  
 غير مراد لهم فالعايد مرجح موجود حساً فلا مانع من الابدال  
 وقد صرح الزمخشري في المفصل بما قدمناه عنه وقال  
 بانه الانزاك تقول زيد رايت علامه رجلاً صالحاً فلوقه  
 تهدي الاول لم يبدل كل اكل ولكنه خالف هذا في الكشاف  
 فقال في قولك تعالي ما قلت الاما امرتني به ان موصوله با  
 الفعل وان اعيدوا بدلاً من الها في ربه قال لا تكمل لولمقتان  
 اعيدوا لله مقامه الها فقلت لا امرتني بان اعيد الله لم يصح  
 لان الموصول يقي بلادرجع اليه من صلته وهذا ما قص لما في  
 الفصل قطعاً **ويكون** اي البدل والمبدل منه **مرفق** نحو جاء  
 زيد اخوك واكل الرغيف ثلثة ولب عمر وثوبه وذهبه زيد  
 الحمار **مرفق** حتى مررت برجل اخوك واكل رغيف ثلث منه  
 ولب رجل ثوب له وجاء رجل حمار **مختلفين** بان يكون الاول

بشأنها



معرفة والثانية تكررة نحو جاء زيد اخ لك فاشترت العبد  
 منه والعجبي زيد علم له وجاء زيد حماران يكون الاول كونه  
 والثانية معرفة نحو جاء رجل اخوك واكل رقيق ثلثة و  
 رجل علمه وجاء حمار زيد والحاصل انه لا يجب مطابقة  
 البدل للمبدل منه تعريفيا وتكررا بخلاف صفة والتاكيد  
 ووفق ابن الحاجب بينه وبينهما في شرح المفصل بان الصفة  
 والتاكيد في حكم النفع فاذا كان الاول معرفة او تكررة كان  
 ما هو كالتمة له كذلك والبدل اما ان نقول هو في حكم التكرر  
 العامل فيظهر الامر ويصير كالجمليتين ولا يلزم انطابق  
 واما ان نقول عامله عامل الاول ولكن بمعنى كان مقصود  
 والاول كالتمة لم يلزم مطابقة كما لزم في التمة لقوله  
 ما هو اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود  
 والصفة فرع لانها تامة يعني وكذا التاكيد وفيه تحت **وتكررة**  
 المبدل من معرفة **يجب وصفه باللفظ** كما في قوله تعالى  
 بالناسيت كادية خاطبة **تذكر** كما في قوله ضربت زيدا اما اي  
 منه اوله قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولما لم يحسن البدل  
 التكررة من المعرفة الا موصوفة لانها ان كانت بدل التكرر  
 من الكل فهي هي في المعنى فلا يحسن ان يوصف بالصفة  
 من غير زيادة على ما هو غير المقصود وان كان غير بدل  
 الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل  
 فان كان متصلا به يرجع معرفة وان كان منفصلا عنه يرجع

موصوفة وبالجملة انه غير متصل به كقولك العجبي زيد راس له  
 وحسن له فلا احد ذلك لغوات المعنى المذكور يعني ان ضرب  
 الضمير في بدله البعض والاستمال لتعلم الملاية بينهما وذا  
 شق في بدل الغلط اذا قد تغلط يذكر زيد والتعقبي  
 حمارا لا سعيده لاحرار زيد ليلزم فيه ضمير قلت فينبغي  
 ان يتقيد الكلام المولف بذلك وقاد ابو علي في الحجة  
 يجوز ترك وصف التكررة المبدل من المعرفة اذا استقيد  
 من البدل ما ليس في المبدل منه واختاره الرضي وقال  
 هو الحق وذلك لقوله فلا واما خير من اني ، لئلا  
 التعميم والصهيل يكون **ان ظاهرين ومضمرين ومختلفين**  
 اي كمر يكون الاول ظاهرا والثاني مضمرا وبالعكس  
 ففي الاقسام الستة عشر المتقدمة هنا وفي التسهيل  
 ولا يبدل مضرا من مضرا ولا من ظاهرا وما اوهرك  
 جعل توكيد ان لم يفد اضرا باعني في مثل اياي اياك  
 قصد زيد فان هذا الايتا في دعوي التاكيد وتياي  
 فيه اضرب **الظاهر ان مضمره** **بذلك** وهذا استثناء وموقوله  
 ومختلفين **الظاهر ببدل من** **المضمر القاييد** الكل الحق  
 ضربه زيد وانما فعلوا ذلك لانهم لو بدلوا من ضمير المتكلم  
 او المخاطب اسما ظاهرا لادسوا الى ان يكون المقصود بالبناء  
 وهو البدل اول دلالة من غير المقصود لان المضمر الموضع  
 المتكلم او المخاطب اقوى واخص من الظاهر فلم يقولوا



ضرتي اخاك ولا ضرتك زيدا واما الغائب فلم يكن في  
القوة والوضوح كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره يجوز  
واضحة زيدا لذلك وانما قال المؤلف اولا في بدل الك  
لان غير يجوز ابداء الظاهر فيه من المضمر لفقدان  
المانع وذلك لان مدلول الثاني فيه ليس مدلول الاول  
فلم يبال بكون الاول اقوى واخص لان الثاني يفيد زيادة  
زايدة على المتبوع فلذلك جاز ان تقول لعبد اشترى ثوبا  
ويقول هو اشترى ثوبي واعني واعجتك عمك وضرتك الحمار  
وسم قول الشاعر دريني ان امرك لدان يطاعا وما اقيس  
حلمي مضارعا قلت لكنهم جوزوا لا بداء الظاهر من الضمير  
الحاضر يد الكل اذا كان مفيدا للاحاطة فتكون لنا  
عيدا لاولنا واخرنا وهذا يد على المؤلف ولم يستبرأ  
خفش في افاة الاحاطة يجوز ان يترك زيدا ويأتي عمر  
**من كان يرجو الله بدلا لبعض الكل** وزاجواب سواله  
تقديم لسوال ان يقال قد ابداء الظاهر من المضمر في قوله  
تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو  
الله اذا اراد من يرجوهم المخاطبون بقوله لقد كان لكم  
هذا ابداء كل من كل وهو خلاف اما اقتضاه قوله ابداء  
بدل الظاهر من الضمير في بدل كل الا اذا كان الضمير  
للغائب ونفوس الجواب منع ان يكون هذا من بدل الله  
بدل من بدل البعض اذا التقرير لمن كان يرجو الله منكم

بعض المخاطبين لاكلهم **وقد كره** اي عامل البدل لانه  
لربما **ج** لاختصاره وتنزله من معموله منزله جنم نحو  
قال الذين اشكروا بالدين استضعفوا لمن اس منهم  
وخران هو الا ذكر للعالمين لمن شاء ان يشق من  
امن يد من الذين استضعفوا ومن شاء يد من العالمين  
وقد ابدى العامل الدين هو اللام ومن ابدى المائدة **ر**  
**والشاي** وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه الشا  
هو **العطف بالحرف** فقوله تابع جنس يشتمل جميع التوابع  
ومقصود بالنسبة الاترك ان زيدا في قوله جاء زيدا  
العاقل ابو عبد الله نفسه هو مقصود بالنسبة دون  
توابعه المذكورة فالعاقل انما جيء للتوضيح وكذا ابو عبد  
الله ونفسه انما جيء للتقرير من النسبة ومع متبوعه  
فصل تخرج البدل لان متبوعه غير مقصود معه ولا  
واشهر الاعتراض على هذا التعريف بانه غير مطرد  
مخرج نحو جاء زيد بعمر وما جاء زيد لا عمر وجاء  
زيد لكن عمر وجاء زيد لا عمر وواجب عنه نجم الدين  
سعيد بان التابع والمتبوع مقصود ان بالنسبة في جميع  
هذه الصور وان كان احدهما بالني والآخر بالاثبات  
فان الاني والاثبات خارجان عن نفس النسبة وفيه  
نظر **وسايج** بالاشارة النبوية لاساندة الي الضمير  
الحرف اي وسياج الحرف الموضوع للعطف في تحت



الحروف في اواخر الكتاب **ع** العطف بالحروف **عطف** العطف  
 بفتح السين اي العطف الواقع في كلام الورد على نظام واحد  
 وهو من قولهم تفرقت اذ كانت الاثنان مستوية ووجه  
 المناهضة ان توسط الحروف العاطف يجعل النايح والمتبع  
 مستويين باعتبار الاعداد وقصد النسبة اما تنسف باسكان  
 السين فهو مصدر تنسفت الكلام اذا عطف بعض على بعض  
 كذلك الصحاح **ولا يجوز العطف** الضمير **المفصل المرفوع** **بلا** لا  
 بل لا بد ان تؤكد ولا يضر من فصل ثم يعطف عليه نحو لقد كثر  
 وباء كره لان الضمير المرفوع المتصل لما تكاد انصال بالفعل للفاعل  
 حيث هو كجزء بدليل ما سر في باب الفاعل ومعنى من حيث هو  
 فاعله كره هو العاطف عليه فانوا باسم مستقل موافق له في  
 المعنى ليكون كانه معطوف في الحقيقة على المتصل وقد روي  
 كلام في باب الفاعل عن المتصل ولا حيز بالضمير عن الظاهر  
 والمتصل عن المتصل بالرفوع عن التصويب وانها تعطف عليه  
 بدون هذا الشرط حتى جاء زيد وعمر وما قام الا انا ووزيد  
 والمرتك وزيد او **بلا** **فصل** اي فصل كان سواء وقع بين النايح  
 والمتبع نحو يخلقها ومن صلح من ابائهم او بين العاطف  
 والمعطوف نحو ما اشركنا ولا اياءنا وقد اجتمع الفصلان  
 في قوله تعالى ما لم تعلموا انتم ولا ابائكم وانما المراد  
 التاكيد مع جود الفاصل للظهور الذي سورة العطف  
 على ما هو كالجزم **ونحن** قول الشاعر قلت **اذا قلت**

**ونحن** تهادي كفتاح الملاء تعسفن رصلا وزهر  
 كفتل اسم امرأة تهاوي تتمايل والفتاح هنا يقرأ الوتر  
 والملاء مقصور الصعاء وتعسفن رصلا اخذت على غير  
 الطريق **مع الضرورة** الشعر **يتبع** نص على قبحه الخليل وسبق  
 واما انه ضرورة فقد يمنع والسند انه قد سمع من كل امرئ العرب  
 هربت رجل سواء والعدم اي مستوه هو والعدم وايضا  
 فرجع الشاعر له في البيت مع تمكنه من استقامة المعنى  
 والوزن بالنصب يدل على انه مما لا مضطر وكذا اقوال  
 الاخر ورجالا خيطل من سفاهة رايته ما لم يكن واب  
 له ليلالات **ولا على حروف** اي مجرور الضمير المتصل ام  
 الحمد **الاباء الحجار** او حرفا كان نحو فقال لها والارض  
 او اسم نحو فيد الهلك والاه ابايك واما كان كذلك لان انقاد  
 الضمير المجرد بالحجار من حيث انه ليس معكلا ما ولا ينصل  
 عنه يوجب ما اشد من اتصال المضمر المرفوع بعامله ذكره ان يعطف  
 عليه اسم مستقل وليس لنا مجرور متصل ليؤكد به ثم يعطف عليه  
 فاعيد العامل الاول ليكون عطف الجمع على الجمع ويكون  
 المعطوف مستقلا بنفسه خلافا للكوفية فيها اي في المثلين  
 فانهم جوزوا العطف على المضمر المتصل المرفوع بدون تأكيد  
 ولا فصل في سعة الكلام وابن مالك جوزه على ضعف وجوز  
 الكوفيين ايضا العطف على المضمر المجرد بدون اعادة الحجار  
 وتبعهم ابن مالك ومن كلامه في الالفيت وعود خافض





لذي عطف على ضمير خفض لا رما قد جعلنا وليس عندى لازما  
اذ قد رتب في ظاهر والبيان الصحيح شيئا فقد حكمي فطرب ما  
غير وقرنه بالجر قبل ومنه قوله تعالى وصدق من قبل الله وكفر  
والسجد الجرام اذ ليس العطف على السبل لانه صلة الصد  
وقد عطف عليه كفو ولا يعطف على مصدر حتى تكمل معناه  
وقال ان نحترى ما حاصله ان الكفر بالله والصد عن سبيله  
متحدان معني ركانه لافضل بالاختصاص بين سبيل الله وما عطف  
عليه ولا عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال  
وصد عن سبيل الله والسجد الجرام والشرا هذا الشريعة  
كثيرة لقوله فاليوم قرية تهيمونا ونشربنا فاذهب فاكملوا الامم  
من عجب يقول فاليوم قرية واذنبت كل اكل التبع اوله  
في الذم والابذاء فاذهب على طريقك فانها تشتم الامم  
واهلها وتقولك اذا او قد رتب في الحرب ما رعد وهم فقد رتب  
من يصلي بها وسعبرها وقوله بنا ابد الا غيرنا تدرك الدنيا  
ويكشف غناء الخطوب الفراح الغناء بالفتح والمد الحلال  
التي تغم وتغير والخطوب الامور الصعبة والفراح بالفاء والطاء  
المهله المنقالات واكثر ابن مالك انشاء الشواهد على ذلك  
ولذلك في شرح الالف لا يبعد ان يقال في هذه المسئلة العطف  
على الضمير المجزوء يرد اعادة الجار غير جائز في القياس لانه  
احدهما ان الضمير المجزوء يرد بالتعريف لما قبله وكونه  
على حرف احدى ولا يجوز العطف عليه كالنتين والثانية

والجوز كشي واحد فاذا اجتمع على الضمير الاتصال  
كان العطف عليه كعطف على بعض الكلمة فان قيل لو كان ما ذكر  
من التثنية مانعا لمع تأكيد الضمير المجزوء والابدال منه واللازم  
ثقت بالاجماع وقلنا لا نسلم صدق الملازمة والفرق  
بين التوكيد مقصود به تكميل متبوعه فينزل منزلة الجز  
وتلك يقتضي امير الاول ان شبه الضمير المجزوء بالمتون  
حال التوكيد اول من شبه به حال العطف لطلبه حال التوكيد  
غير ما يطلبه المتون وهو التكميل بعدة فلا يلزم ان يوشبه  
المتون في بعد التاكيد ما اشرع في العطف لاحتمال التقرب  
الحكم على اقرب الشقين الثانية ان شبه المجزوء ببعض  
الكلمة وان منع من العطف لا يمنع من التوكيد لان منع من  
العطف لا يمنع بعض الكلمة لا يمنع عليه تكميل بقية اجزا  
يها فكذا لا يمنع ما شبه بعض الكلمة تكمله بما بعده واما البدل  
فالفرق بينه وبين العطف ان البدل في تكرر العامل في اتاعه  
الضمير المجزوء في الحقيقة اتباع له ولجار جميعا لان البدل في  
قوة المصريح بالعامل وليس كذلك المعطوف فيجاز ان تقول مرت  
به المسلمين جواز قولك مرت به وبزيد واما ما ورد من السماع  
على الشذوذ واضمار الجار لما اضمر في مواضع اخر كقولهم  
ماكل بيضاء شحمة ولا سوداء ثمرة وقد اضطرب كل امرئ  
في الكشاف في هذه المسئلة فتمنع كما صرح به في تفسير  
اول سورة النساء حيث قال في عطف الارحام بالجر في



قراءة حمزة على الضم المحفوظ بالياء في قوله تعالى و  
وانتقل الله الذي تساءلون به وليس بسيد بل الضم  
متصل كاسم والحار والمجروح كشي واحد فكانا في  
قولك مرت به وزيد وهذا علمه وزيد شديدي الا  
تصال التكرار شبه للعطف على بعض الكلمة فلم  
يجز ويجب تكرار العامل لقول مرت به وزيد هذا علمه  
زيد مرة اجاز في تفسير قوله تعالى فاذكروا الله كذكركم  
اياكم او اشد ذكرا في مواضع جر عطف ما اضيف اليه  
الذكر في قوله كذكركم وجواب بعضهم بان المنع فيما  
اذا كان الحار حرفا لان اتصاله اشد وهذا جاز الفصل  
بين المضاف والمضاف اليه في الجملة ولزج بين الحار  
ومجروبه ليس بشي لان الزمخشري قد صرح بالنع في  
نوعين جميعا كما رأيت وجواب اخر بان المجروح  
في حكم المنصل المرفوع كونه فاعلا المصدر ضعيف  
وكذا جواب اخر بان المراد العطف من حيث التعلق  
واما يجب اللزوم فهو على حذف مضاف معطوف  
على الذكري او نكر قوما اشد ذكرا **وان اكد المجروح**  
يعني لا يجوز العطف على الضم المجروح الا بعادة الجار  
ولو اكد المجروح باسم ظاهر فلان يجوز مرت بك نفسك  
**خلافا للمعجمي** وانه جعل كالعطف على المرفوع  
يوكد وقد عرفت وجه الفرق **وقد حمزة** وانتقل الله

فان

تساءلون به بالضم **والارحام المجز** في احتجاج الكوفيين  
ومن وافقهم على صحة العطف بدون اعادة الخافض  
لاحتمال ان يكون الواو القسم لا للعطف واعتراضه يكون  
اذن من القسم الانقطاع في لان قبله وانتقل الذي تساءلون  
به وهو انما يكون مع الباء نحو بالله قسم واجب بانه ليس  
بهم سواك ولا متعاق بل قسم اخبار واستغناء كان قبل  
والارحام انه مطلع على ما تفعلون وايضا قول للصاحب  
العباب والظاهرة انما يجوز ذلك على مذهب الكوفيين  
لان كوفي وهو يجوزون العطف عليه من غير اعادة  
الحار في حال السعة فليس بشي لان القراءة بالرواية  
لا باللي والافعال الكسائي وهو امام الكوفية لم يقدر  
بذلك وهذا بنا على شفا جرف هار قلت ولنا ما يمكن ان  
يجعل لغزا فيقال اي صورة يجوز للعطف فيها على الضم  
المحفوظ بدون اعادة الخافض لفظا حال السعة باجماع  
ومثلها قولك شعاعة زيد عجبت منها وانه ينحذف  
الحار من ان وان مطرد بلا خلاف كما مر لا يجوز العطف  
**عليه معوي** **الماضي عند سيرة** والمبرد وابن الشرح  
وحشام وجامعهم متقدمي البصريين ولا بد ان يكون  
احدا للمعولين مجرورا او الاكان المعولات جميعا العامل  
واحد كذا قيل وفيه نظر ولا فرق عند هؤلاء المانين من  
ان يكون المجروح مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمر

الماضي



وان يكون موخر اخوان زيد في الدار و عمر و الحجر و جودا المتعاد و فيها كذلك  
ان حرف العطف ثابت على العامل في نحو قولك قام زيد و عمر  
ولكنه ضعيف من شبه حرية نيابة فلا يقوى ان يقوم مقام  
عاملين **خلافا** فانه جواز هذا العطف **مطلقا** سواء تقدم  
المجروح او تاخر متساويا بقوله تعالى ان في الشهوات والآيات  
لايات للذين وعي خلقكم وما يتسدى من دابة ايات لكم  
يوقنون واختلف في الليل والنهار وما انزل الله من السماء  
من رزق فاحياء الارض بعد موتها وتصريف الرياح  
ايات لغوم يعقلون ايات الاولى منصوصة اجماعا لانها  
اسم ان والثاني والثالثة قراءات هاجرة والكسبي بالنصب والنحو  
بالرفع والنسك القرائن في ايات الثالثة اما الرفع ببناء الاول  
ونائب الابتداء وفي واما النصب فعلى نيابتها نائب ان وفي  
هذا كما تراه لا يد على المطلوب تمامه فانه لم يفرق بين تقدم  
المجروح وتاخره والاية المجروح فيها متقدم على ما قد اوجب عن  
التسكيل بها بان في مقدرة فالعمل لها وعليه قالوا وانما نائب  
نائب عامل واحد وهو الابتداء وان بان انتصاب ايات على التي  
للاولى ورفعهما على تقدير مبتدأ اي هي ايات وعليها قيلت  
في مقدارة **و** خلاق **للاكثرين** فانهم جواز العطف  
المذكور **اذا تقدم المجروح** لان السماع بذلك ورد ولان فيه  
تبادل المتعاو اما اذا تاخر فمتنع المسئلة نحو زيد في الدار  
وعمر و الحجر والتعليل بتبادل العاطفات في الدار وعمر و الحجر

ان

استماع نحو زيد في الدار وعمر و الحجر وجودا المتعاد وفيها كذلك  
**ولا يجوز الفصل بين المجروح وعطفه** اي والمعطوف عليه  
**فقد يستدل بقرائه** من قراء في الشهود ان الناس يراهم  
للذين اتبعوه **وهذا بالنبي بالحس** عطف على ابراهيم لوجود  
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاحتمال **والعطف**  
اي والمعطوف **كما لعطوف عليه في قوله** يا بني اي ما قيل المعطوف  
عليه كما اذا وجب الضم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله  
لكنه جملة وقعت حالا او خيرا عنه او صلة فيجب مثله في  
المعطوف نحو جاء زيد ممشى ويضحك وزيد يقرأ ويكتب وزيد  
الذي ياكل ويشرب **فلم يجز في ما روي قايما او ما روي قايما**  
**ولا اذهب في ذهب** على انه خبر عمر ويكون رح من عطف الجمل  
ولا يجوز جرا اذهب عطف على قايم المجروح بالياء المجزئة عن  
حكم المعطوف عليه على اذ الاول قد اشتمل وجوبا على  
ضمير عائد على زيد الخبر عنه والتالية لا ضمير فيه ضرورة  
رفعه لظاهر العطف على ما المنصوب لعين العلة المتقدمة  
ثم اشار الى جواب سوال بقوله **والذي يطير فيغضب**  
**الذي** وانجاز مع ان المعطوف على الصلة قد تخلف  
عنها حكم الصلة باعتبار عدم اشتمالها على العائد الى الذي  
محمول **على ان الف السببية** لا للعطف فلا يرد لان الكلام في  
العطف **او حذو** اي ان جعلناهما مع السببية للعطف يكون  
التقدير الذي يطير فيغضب زيد بسببه او الطير انه الذي

عمر ولا يرفع



وهذا الثاني ضعيف لما ان حذف العايد المحرور عما يجوز  
بشرط هو مفعول ههنا وسببته في باب الوصول **وقد مر**  
**عرضة التي** اي ما يعرض الشيء في الجملة وان لم يكن مبنيا  
الشيء **الملتبس** ببناء الملتبس المجهول به بابتداء العايد  
ولو كان مبنيا للعموم لوجب ابراز الضمير لبيان الصفة على  
غير من له **فيهم** اشارة في العطف **وعنه** وبعضهم يسمي العطف  
الواقع على هذا الوجه على التوهم به ونقصهم يسمي العطف  
على المعنى ناديا لوقوعه في الكتاب العزيز **وعليه الجواب**  
**وفي** ان من قولهم تعالى في قراة غير ابي ولولا اخرتي ان  
اجل قريب فاصدق واكن من الصالحين فان مفعول  
اخرتي فاصدق ومعنى اخري اصدق واحد وقال  
والفارسي هو علي محل فاصدق كقول الجمع في قراة  
هزة والكسائي من يضل الله فلا هادي له ويذرهم  
بالجنم ورده ابن هشام بانها يسلم ان الجنم في قوله  
اشقى اكرمل باضمار الشرط فليست الفاعلها وما بعد  
في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مفعول  
وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر  
ما تقدم فكيف يكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم  
وليس بين المقربين المتعاطفين بشرط مقدار ذلك ان  
صحا بان المصدر الماويل من ان والفعل معطوف على  
المصدر متوهم من الفعل السابق بترده والان

الكو





بمعنى يجوز في شيها بالعين المهيمنة من العشاء يقول  
 يجعل ضربها بالسيف مكان عشاها فهو من الاستغفار  
 التكميلية **دونه مروت وحل طويل يضرب قاتله بجر**  
 الطويل ليس في المعنى الفعل ضرورة انه صفة مشبهة  
 الثوب وليست بمعنى الحدوث حتى يكون طويل بمعنى طويلا  
**يحذف المعطوف عليه او المعطوف وحده ومع**  
**طف** وهذا اربع صور حذف المعطوف عليه وحده  
 خوافقرب عكس الذكر صفا او هلكم فتضرب عنكم وغير  
 اولم يروا الى ما بين ايديهم اي عمر الفم يروا ونحوه  
 حسيتم ان تدخلوا الجنة اذ جعلت ام متصلة والتقدير  
 اعلمت ان الجنة خفت بالمكارة وكذا ام كنتم شهداء  
 حضر يعقوت الموت ايجاز فيه الزمخشري ان يكون  
 متصلة والتقدير اترعون على الانبياء اليهودية ام  
 شهداء وجوز ذلك الواحد ايضا وقد راجع  
 ما تنسبون الي يعقوب وحذف مع العاطف فله  
 اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا  
 فاضرب فانفجرت وجوز الزمخشري وجماعة ان يكون  
 هذه الغاء فاء الجواب اي فان ضربت بها فقد انفجرت  
 وردة ابن هشام بان ذلك يقتضي تقدم الانذار على  
 الضرب بخلاف ان يرقى فقد سح اخ له من قبل الا ان يقال  
 المراد فقد حكمنا ثبوت الانذار على ضربك وحذف المعطوف

وحدة اي يدونه معاطف كقوله اذا ما الغائيات يزوت  
 يوما ورجح الجواب فالعين والتقدير وككن العيون ومنه  
 قوله تعالى والذين تبوء الدار والايمان والفوا الايمان  
 وحذف مع العاطف خوسر اسل تقيكم الجراي فالمراد  
 لا يستري مكرم من انفق من قبل الفتح وقائل اي ومن  
 انفق من بعده وقائل دليل التقدير ان الاستواء  
 ان يكون بين اثنين ودليل المقدرا اولئك اعظم درجة  
 من الذين انفقوا من بعده وقائلوا ومنه الحديث ان  
 اعظم الجراي مع عظم البلاء فمنه الرضى من سقط فله  
 الخطاي اذا احب قوما وابعض قوما ابتلاه جميعا  
 من رضى وهم الذين احبهم الله فله السخط فحذف  
 المعطوف لدلالة التفصيل عليه **والعطف اي** وقد يحذف العا  
 قال ابن هشام ورج وبانه الشعر كقول الخطبة ان امرأته  
 بالشام منزله برصل يربن جارسد ما غتريا اي ومنزلة برصل  
 يربن كذا قالوا ولكن نقول الجملة الثانية صورة ثانية لا مطو  
 وحكي ابو زيد اكلت خبزا الحما تروا فقبل على حذف الواو  
 وقيل على يد الاضرب وحكي ابو حسن اعطه درهما درهين  
 ثلاثة وخرج على ذلك ايات احديها وجوه اي ووجه عطفها  
 على وجوه يومئذ خاشعة عاملة والثانية ان الدفن عند  
 الله الاسلام يبين فتح الهمة اي وان الدفن عطف على  
 ان لا اله الا هو وبعبارة ان فيه فصلا بين المتماطين المرفوعين



بالنصوب وبين المنصوبين بالرفع وقيل بدل من ان  
 الاولي وصلتها او من الفسط او معمول الحكم على ان اصله  
 الحاك ثم حول للبالغة الثالثة ولا على الدين اذا ما اتوك  
 لتحملهم فلك لا احد اي وقلت وقيل بل هو الجواب في قول  
 جواب سوال مفيد كانه قيل فما حالهم اذ ذلك وقيل  
 تولوا حاله على اضرار قد واجازوا بخبري ان يكون  
 استينافا اي اذا ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قد رانه قيل  
 لم تولوا يالكن فقلت لا احد ما احملكم وسط  
 بين الشرط والجزاء هذه عبارة مرشها في معنى البيت  
 والجزاء هذه عبارة وقد فاية ان يذكر ما نصوا عليه  
 في الاجارا المتعاطفة خوفك زيد فيقه وكاتبه واعر  
 انه يجوز حذف العاطف منها بل اخلاف وكذا في الصفات  
 غومرت برجل عاقل وطريف وهذا ما يقدح في جزمه  
 بان حذف العاطف بانه شعر **فالثالث** وهو تابع بذكر  
 على في شيوخ **الثقة** فتابع جنس يشمل جميع التوابع ويدل  
 على معنى في متبوعه فضل يخرج ما سوى الثقة واقوى  
 ما اورد من الاسولة على هذا التعريف انه غير مطرد الدخول  
 ليدل في مثل اعني زيد علمه لان علمه فانه تابع بذكره  
 معني وهو العلم متبوعه وهذا زيد واجاب ابراهيم  
 عنه بان هذا وقع في بعض الصور ليدل من قضية عقلية وهي  
 كون العلم لا بد له من محل ولا يحمله هنا الا ان يدعي ان العلم

في هذا المثال انما قصده ان الاعجاب منسوب اليه ولم  
 يقصده الدلالة على معنى في متبوعه ودلالة على من  
 قضية عقلية وليس كل ما فيها **وقد** اي نفع النعت وفائدة  
**التخصيص** اي ان يكون مقلد الاشراك النعوت ورافعا  
 لا احتماله وفي عرف النجاة ان التخصيص تقليل للاشتراك في  
 القدرات والتوضيح رفع الاختلاف في المعارف **عالمها**  
 احتراز عما استدركه من فائدة الكشف والمدح وما معها  
**فلا يوصف المصغر لوصفه** اعماضيرا لتكلم والمخاطب  
 فاسرها ظاهرا لانها اعرف المعارف والاصول وصفها  
 العرفية التوضيح فلا يوصفاته لئلا يلزم تحصيل الحاصل  
 وشلهذا وان لم تتخفف في ضمير الغاسك مع وصفه حملا  
 عليها وجوز الكسائي فعمد ان كان النعت لغير التوضيح ان يري  
 يعذف بالحق علم القبر ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم  
 فقد ر علمه لنعنا المصغر المستتر في يذف والرحمن الرحيم  
 نعتين لم يزلت وهذا من الكسائي يقتضي ان الرحمن ليس  
 علما وقد تقدم **بل لا** كلامه في باب غير المنصرف فان  
 قلت فاذا وضع الظاهر مع **المصغر** مستمع وصلة قلت  
 وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه وذلك لانه سار عن الحكمة في  
 افتراق اتي السجدة وساء حيث قيل في الاولي ذوقا عذاب  
 النار التي كنتم به تكون وفي الثانية ذوقا عذاب النار التي  
 كنتم بها تكذبون واجاب بان النار في اية السجدة وضعت

المطلوب  
 الرابع شرح المصغر لا يوصف  
 الاسم الدائم

تلكهون



الضمير المتقدم ذكرها في قوله تعالى لاما الذين فسقوا  
 فما ونيهم النار كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدها فيها  
 وقيل لهم ذوقوا عذاب النار فكان مقتضى الظاهر ان  
 يقال ذوقوا عذابها ولكن لما وقعت موقعة المضمر متع  
 وصفها لان المضمر لا يوصف فكذلك محله واما ابتداء  
 وهو قوله تعالى ويقول للمدين ظلموا ذوقوا عذاب  
 النار التي كنتم بها تكذبون فلم يتقدم النار ذكرها  
 منزلة المضمر فصح وصفها واقول يدفع هذا قول  
 اهل البيان انه يعدل عن المضمر الى الظاهر لا غرض  
 منها التمكن من الوصف كما في قول الشاعر اليهي  
 عبد العاص انا كما مقر كذب رقد عا كاف ان تغفر  
 فانت اهل الكفا وان لم تغفر فمن يغفر سواك وفي  
 الكتاب في تغير قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا  
 الله اليكم جميعا الذين له ملك السموات والارض لاله  
 الا هو يحيى ويميت فامنوا بالله ورسوله النبي الامي  
 الذي يورس بالله وكلماته انه لم يقل فامنوا بالله وفي  
 يعدل عن المضمر الى الاسم الظاهر ليجري عليه  
 الصفات ولما في طريق الالتفات مزيت البلاغة الى  
 اخر كلامه **لكشف عن الحقيقة** كقولك الجسم الطويل  
 العريض العميق خناج الى فراغ يشغله فان هذه الاد  
 صاف مما يوضع والجسم ويكشف عن حقيقة **ادعوا الناس**

مفكر

اذ كان الموصوف معلوما عند المخاطب متعينا بدون  
 ذلك الوصف نحو اعود بالله السميع العليم من الشيطان  
 الرجيم **والناكيد** نحو اسير الذير كان يوما عظيما فان اللفظ  
 الاسير يد على الدبور منه فاذا نفع في الصفة نفع  
 واحدة لان التفتيح واحدة فلم يقيد وصفها بذلك  
 الامجد الناكيد وقد يكون التفتيح المجرد النرجم نحو انا  
 الباس الفقير لم يذكره المؤلف **وشبه** اي الشرط  
 التفتيح **سقا** نحو جاز رجل عالم **واويل** نحو مررت  
 برجل كوفي اذ في هو تاويل اطمشت فانه بمعنى منسوب  
 الى كوفة وهذا الذين عليه جمه هو بالجماعة ورده ابن  
 الحاجب بان معنى التفتيح ان يكون تابعا يد على معنى  
 في مبرعه فاذا وجدت دلالة كذلك صح وقوعه نقفا  
 ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره والاسماء التي وقعت  
 صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوبة  
 وذيل المضاف الى جنس ومنها وقع صفة في بعض احواله  
 كما في مثل مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم  
 الاشارة نحو بهذا الرجل فانه هنا استعمال وصفا وان  
 كان وضعه للذات في غير هذا الموضع لان متبوعه ههنا  
 وهو اسم الاشارة دال على الذات المتبعية فتعين بطلان  
 اسم الجنس التابع له على المعنى وهو تعين حقيقة الذات  
 وبيان ماهية المشار اليه ومنها الاشارة في نحو مررت

ذات



يريد هذا فانه يدل على معنى في ذات ربي وهو كونه مشارا  
 اليه فنبت ان الاشتاق ليس بشرط في النعت لما ثبت  
 من وقوع هذه الالفاظ المذكورة نعتا مع انها غير  
 مستقلة قلت والشارطون يولون ذلك كله فيقولون  
 يصري مثل ما ولد بمنسوب الي البصرة ودور ما صاحب  
 مال واي رجل بكامل في الرجليه وهذا الرجل بهذا  
 المعين وزيد هذا يريد ا لمشار اليه **فلا يوصف بالعلم**  
**والنفس** لانها ليسا بمشتقين ولا في تاويل المشتق وفيه  
 نظر كحاشا المنضم الاتصال بالجود وعنرا منضم  
 بالسجاعة ومن ثم جررت الاستعارة فيه كونه اي دونه  
 في التعريفا **وساويله** في ذلك لان الموصوف وهو مقصود  
 بها انما المقصود به الدلالة على المعنى الذي في اللان  
 فلو كان النعت اعرف المنعوت لزم ان يكون المقصود بالنية  
 دون غير المقصود في الدلالة على الذات المراد وهذا  
 غير ثابت **فلا يوصف بالعلم** **بالمضاق اليها** لانه عرف من العلم  
 فلا يقال صرت برزدي علامه على ان يكون علامه نعتا لزيد  
 ووصف بالمضمر مستنع من باب الاول ومن المعلوم ان  
 المنادى لا يقع وصفا صلا لا لعلم ولا لغيرة فلم يبق الا  
 الاشارة والموصول ودور الالف واللام والمضاق اليها  
 معني فيصح وصف العلم به وتيقول صرت برزدي هذا وكبرك  
 هذا وخالد الذي قام ابوه وعبد الله اخي الذي اكرمه



وعمر والكرام وبشردي المال لا يوصف **بالعلم** **الان** او  
**المضاق** الي **شلا او الموصول** فهو يرت بالرجل الفاضل **واما**  
**التعريف** **وسف اسم الاشارة** **بذي اللام** **واما الموصول** **فانما**  
 وتقديره ما ذكره الرضي وهون اسم الاشارة بهم الذات  
 وانما تعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحبسية او با  
 الصفة فلما قصد تعينه بالصفة لم يكن تعينه بمبهم اخر مثله  
 ولا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول ودور اللام والمضاق  
 اليه ولا يبق بالحكمة ارجع ابهام المبهم بما هو متعين في  
 نفسه كذاي لا بما تكتب التعريف من معرف غيره ثم يكتب منه المبهم  
 تعريفه المستعار فاقصر على ذي اللام التسمية في نفسه وحمل الموصول  
 عليه لانه مع صفة بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب  
 وايضا الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زائدة  
 الاذوالطائية **فذلك** اي ولا جل ابهام اسم الاشارة المتعنى  
 لان يوصف بايدين حبيبة الذات المشار اليها **وصفه ما هو**  
**افضل** من وصفها هو اعم **كالابيض** فان الابيض لا يختص نوعا  
 دون اخر كالنسان الفرس وغيرهما بخلاف العالم فانه يختص  
 بنوع من الحيوان فاذا قلت صرت بهذا العالم فكذلك قلت صرت  
 بهذا الرجل العالم بخلاف قولك صرت بهذا الابيض فان قلت  
 ليس هذا من اقسامه فانه اول من ان شرط الوصف كونه اعم  
 قلت لان المراد هناك ما قرناه من ان معنى الاعمية كونه دون  
 في التعريف وليس هذا هو المراد هنا فلا تناقض **وتوصف**



**النكرة** انما ومعنى كرجل وامرأه او معنى لا لفظا كما  
بالجسية **الجملة الخبر** اما صحتها المنكروا بالجملة فلما سبقتها  
للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكر كما نقول في قام رجل ذبح  
ابوه وقول كثير ان الجملة نكرة منطوية لان التعريف  
والتكثير من عواض الاسم ولما اسر كونها خبرية فلا تدل  
انما تجي بالصفة لتعريف المخاطب بعينه قبل ذكر الموصوف  
من انصافه بكل الصفة فلزم كونها خبرية الانشائية لا يرق  
المخاطب مضمونها الا بعد ذكرها اما بقول  
به نحو واتقوا ما ترجعون فيه الى الله ونحو كمثل الحمار  
يحمل اسفان اي كمثل حمار ومقدار واتقوا يوم لا تجري  
نفس عن نفس شيئا اي لا تجري فيه وقول الشاعر  
**بذق هلالية الذئب** قط ما يتوارى ان وصف النكرة بالجملة  
انشائية **محمول على مقول فيه** فالوصف في الحقيقة انما هو  
مقول والانشائية محكية بالقول والتقدير جافا وانه  
مقول عند رومية هل رأت الذئب قط والمذوق بفتح الميم  
وسكون الذا اللمعة لمن خلد بماء غاليه فصارت لونه  
الذئب لورفته لانه سمار والورقة لون رماد والسمار اللون  
الدقيق **وتبع** اي تتبع النعت المنعوت في **الامر** **والسنة**  
اي التكثير **والا فاد** **الخبر** **وصورها** اي التشبيه والجمع ضد  
الافراد والثاني ضد التذكير **استل** **الافراد** في المذكور  
والموت كرجل صوابا ورجل صوابا ورجل جرح واساه جرح

**في الفعل** ظرف سائر في محل نصب على الحال من الاعراب  
وما عطف عليه اي ويتبع في الاعراب وكذا وكذا حالة  
كونها واقعة في المنعوت الفعلية اي التي يتصف بها المنعوت  
بالفعل من حيث انها من الاحوال القائمة به واما من  
فاعل يتبعه وهو الضمير العائد الى النعت وفي بمعنى  
من اي ويتبع النعت المنعوت في كذا وكذا حالة كون النعت  
من المنعوت الفعلية والحاصل ان ما كان من هذا القبيل  
يتبع فيه النعت منوعة في اربعة من عشرة واحد  
من اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتد  
كبر وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير  
والثاني والامثلة **سهلة ونحو** مما يتخيل فيه  
ان النعت خالف منوعة في الافراد من حيث ان البرية مفرد  
والاعشار جمع عشر بكسر العين المهيمة وسكون السين المعجمة  
وهي القطعة المنكرة والمراد بكونها اعشارا انها مذكورة  
علي قطع **محمول على** اي ان اعشارا **سنة** بمعنى عظيمة  
لا يحملها الا عشرة **او امر** **نحو** فحذف المضاف الموصوف  
وهو جمع كما ان الصفة جمع فاجاب بوجهين الاول انا  
لا نسلم ان اعشارا جمع بل هو مفرد بالمعنى الذي  
ذكرناه الثاني انا نسلم انه جمع ولكن لا نسلم ان الموصوف  
هو البرية بل اجزاها يتبعه **الاول** **وهي الاعراب**  
والتعريف والتكثير وفي الحقيقة انما يتبع في اثنين من خمسة



واحد من اوجها الاعراب الثلاثة وورعد من التعريف والتكثير **في الماي** وهو الافراد والتمثية والجمع والتذكير والتانيث **كالفعل** تقول مررت برجلين قام ابوهما **ابو الاوجها** استثناء مفرغ في الاحوال اي اي ويتبعه في الثلاثة الاول وفي الماي كالفعل على علي كل حالة الاحالة كونها جمعا **لا يوزن** **فعل** فانه حينئذ لا يلزم فيه هذا الحكم وهو كونه كالفعل **فله** مع **طاله الفاعل** وصح افرادة كالفعل تقول مررت برجل فتعود غلمانة وقاعدة غلمانة والطباق ارجح على الاخ وهذا الحكم ثابت للخبر والحال ايضا كقوله بكرة عليه بكرة فوجدته فتعود الدبر بالصيرم عواده طرف مستقر في محل نصب على الحال كما سر في قوله في الفعالية اي يتبعه في تلك الثلاثة مع مساوات الفعل في الماي فله الثلاثة على ما قرره حال كونه تلك الاشياء واقعة في النفوت السببية اي التي ليست من احوال النفوت القائمة به والماي من احوال متعلقة او يتبعه في ذلك حالة كون النفوت من النفوت السببية بناء على ان في معني من كمال **ومحذوف** **نفوت** **مروحوار** نحو وعندهم قاصرات الطرف اي حور قاصرات الطرف ونحو والناال الحديد ان اعمل سابعات اي دروعا سابغات ونحو ذلك من القيمة اي الامة القيمة ونحو لدار الاخرة قال البرد القلندر

والدار

والدار الساع الاخرة قال ابن الشجري لدار الحياة يدريك وبالحياة الدنيا الامتع الغرور كالأجرع والايطع فاما في الاصل وصفات اذا الاجمع صفة الرجل بمعنى الرجل الغنت والايطع صفة للمسد بمعنى متسع المستل على دقاق الحصى ثم غلبت اسميتها بحيث يذكران بدون هو صوف اصلاد مشورت **جملة بوار** وهذا اجمال يحتاج الى تفصيل وذلك ان النفوت اذا كان بعض ما قبله من يبرور من نحو ساطن وسنا اقام اي سافر في ظن وسنا فريق اقام او يفي لقوله لوقلت ماي في قومها لم يتم يفضلها في حب ويميم اي لوقلت ماي في قومها احد يفضلها وحسب لم تاتم فحذف النفوت جائز في السعة فكذلك حذف النفوت بالظرف وهل يشترط تقدم البني ولا لم يشترط في التسهيل وشرطه ولادة وان لم يكن النفوت كذلك فجاز حذفه بنوط في الشعر كقوله انا ابن جلا وطلاع الشيا **ومحذوف النفوت** نحو ياخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل انه قوي كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ ونحو ما نريهم من اية الاهي اكبر من اختها اي السابقة ومنه قول الشاعر لئن كان يهدي يرد اثابها للمعالي لا فقصني اني لفقير لفقير لا افقر مني **وقد تصدق به ومن النفوت باجبي** خفا في الله شكل فاطر السموات والارض وقال الشاعر و



وما شئت الناس الا بمركا ابوام جي ابو يقار بقوله ابو  
 وهو خبر ابوام والمعنى ليس مثله في الناس جي تقاربه الا  
 مملوكا مراد به هشام ابن الملك ابوام الى ابوام ذلك  
 الملك ابوه اي اب الممدوح وهو ابراهيم بن هشام ابن  
 اسماعيل المخذومي وفيه ايضا نصل اخر وهو الفصل  
 بين المبتدأ الذي هو ابوام وخبره الذي هو ابوة قال  
 قلت ما مراد بالاجنبي قلت في امالي ابن الخاحب هو  
 المستفاد بنفسه غير الجمل المعترضة كما لمبتدأ والخبر  
 والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق  
 بذلك الجنب فاذا قلت ضرب في الدار زيدا حسن لم تفضل  
 بين المصدر ومفعوله باجنبي وانما فصلت بينهما المتعلق  
 به داخل في خبره بخلاف قولك ضرب في حسن زيدا فلهذا  
 بينهما بالخبر المستفاد الذي لا يصح ان يكون نعمة لما قبله في  
 الخبر نعمة وانما اجريت الجمل الجمل المعترضة مجري النعمة  
 لانها مستقلة بنفسها وكانها عرضت بين الخبرين لغرض  
 مع انه لا كبس في انها ليست نعمة لاحد الخبرين لانها  
 بنفسها بخلاف ما ذكرنا فان يومه هو النعمة وهما  
 اول اول الاول وهو الثاني الى هنا كلامه **والمراد** وهو  
 تابع بقرار المتبوع في النسبة او السمول تابع بشمل جميع  
 التتابع ويقدم المراد المتبوع فصل يخرج الصفة والبدل والظرف  
 بالحق واما الاخران فظاهر واما الصفة فلان وضعها

طلب الاجنبي وعبر  
 بيان الاجنبي

على معنى في المتبع وافاد بها بعض المواضع التوافق  
 ليست لانها وضعت لذلك في النسبة والشمول فضل يخرج  
 عطف البيان فانه يوت به الا بقدر امر المتبوع كل في النسبة  
 ولا في الشمول وذلك ككل اذا قلت جاء في ابو حفص عمر فقد  
 اوضح عمر الذي هو عطف البيان متبوعه ولكن ليس من  
 جهة ان نسبة المجي اليه لا الي متعلقه بخلاف ما اذا قلت جاء  
 ابوه حفص نفسه فانه يد على ان نسبة المجي اليه نفسه لا  
 من يتعلق به واخر مثله هذا في قولك اشترت ابالا خيرا لا  
 وقولك اشترت ابالا خيرا فان الاول للتقدير لا في الشمول  
 بخلاف الثاني فانه للتقدير الشمول ثم التأكيد **بالتكرار**  
**اللفظ** اي الاول وهذا هو المسمى بالتوكيد اللفظي وانما يكون  
 عند ارادة المتكلم ان يدفع عطفه السامع او ظنه بالمتكلم  
 ان يدفع اللفظ نحو جاءني زيد زيد ولا يفيد هذا التأكيد المعنى  
 لا انك لو قلت جاءني زيد نفسه وما ظن بك السامع انك اردت  
 جاء عمرو ونقلت نفسه بناء على ان المذكور عمر وكذا لا يفيد ان  
 طست بالمراد عطفه عن سماع لفظ زيد ثم التوكيد اللفظي  
 ليس بمقصود على تكرير اللفظ الاول بعيد بل يكون ايضا نقرا  
 الاول بموافق له معني كما شئت فجايزا وموافقا له في  
 الزنة يحصل مع النقوة بين اللفظ وان لم يكن له في خلاف  
 الافراد يعنى نحو حسن وشيطان ليغان **بحر في اللفظ**  
 اسما كان او فعلا او حرفا او مفردا كان او مركبا تركيبا جمليا وغيره



فان قلت هذا ساق للتحديد التتابع بقوله **ولا** كذا ان باعد  
 سابقة من جهة واحدة فان مثل قولنا ان زيدا قائم وقام زيد  
 ليس لسابق منه الاعراب البتة قلت يجوز ان يكون هذا  
 من قبل الاتخدام ويجعل التاكيد على تسعين مصطلح او يكون  
 الظاهر من قوله والرابع التاكيد ملازمة المصطلح عليه والمضمر  
 من قوله ويجري في كل لفظ عائد الى مطلق التاكيد او لم  
 غير المصطلح كما في قوله اذا نزل السماء بارض قوم ربي  
 وان كانوا عضايا **بار** تكرر **بار** دون اللفظ وهذا هو السبب  
 بالتاكيد المعنوي **ويط** اي علق النفس  
**كل واجمع واتباعه كالتع** لفظ اي مع التاكيد  
 بكلمة كل باعتبار النكلم والخطاب والغيبة والافراد والجمع  
 والتذكير والثانيث نحو اشتريه كذا واشترانا كلنا واشترانا  
 كلنا واشتراه وكلها وكلهم وسقطا متني لانها  
 لم يستعملوا في التنبيه استقنا بكل او تشكلا بانه المعلوم  
 كذلك ان لو اتحد معناها وليس كذلك لتغاير معنى التبع  
 المبدى كلها وكلها تختلف **الجميع في قوله** وهي  
 آتية واتبع وابعع فيقال للمفرد المذكور اجمع وللمؤنث  
 جمع ولا يقال للمثنى استقناه بكلا وتختلف **كلاهما** اي  
 الضمير والصيغة **الاولى** وهما النفس والدين والتام  
 الصيغة باعتبار متبوعها فلان التوافق بين الصيغة  
 واجب مع ان الوصف يمتاز عن الموصوف في المعنى فلا

يجب في التاكيد انه لا يمتاز عن المؤكدا وفي اما التاكيد  
 الضمير فليدل على من هو له تقول زيد نفسه الزيدان  
 نفسها الزيدون انفسهم همد نفسها الهدان انفسها  
 الهدان انفسهن اي في النفس والعين  
 بصيغة الجمع لان نحو قولوكما اولى  
 من قبل كما قال ابن الحاجب في شرح الفصل للاقصد التفسير  
 عن اثنين في المعنى مضافين الى اثنين وهما متصلان  
 بهما في المعنى غير عن المضاف بلفظ الجمع وان  
 كان متفرقا في المعنى وسببه كراهة اجتماع اثنين فيما ناكل  
 اتصالهما واشارا لمؤلف بقوله والاكثرا في ما حكاها  
 ابن كيسان عن العرب منه انه يقال نفسها وعيناها  
 وهو قول الشاعر ظهرها مثل ظهورا لمرسبين  
 حيث قال ظهراهما مثل ظهورا لمرسبين فجاء عن الاعتقاد  
 الكثير **ولا يوكد غير متعني كلا** واما المثنى فان كان مذكرا  
 كل بكلا وان كان مؤنثا بكلتا وقد يستغني بالاول  
 عن الثاني كقوله تمت بقريتي الزينيين كليهما اليك  
 وقريتي خالدة وجيب وقال ابن عصفور ذكر ضرورة  
 على معنى الشخصين وقضية كلام المؤلف ان لا يجوز  
 قام زيد وعمر وكلها فنامله ولا يوكد غير جمع **ومنه**  
**مع** حكاها حكما بالكل واخوة اما اذا كان جمعا  
 فيجوز التاكيد بذلك مطلقا نحو جاء الزيدون كلهم اجمعون





الفتون اتبعون وابصعون وضربهم كـ ثم اجمعين لا فرق  
 بين عاملا وعامل اخر واما اذا كان معزوا فاما يوكد بك  
 يصح تجزية وهذا لا يكون بالنسبة الى كل فعل بل بالنسبة  
 الي بعض الافعال حسا كما في ضربت زيدك او حكما كما في اشرقت  
 العبد كله بخلاف جاء زيدك فانه لا يصح التجزي بالنسبة الى كل  
 بعض ولا يجي الباقى ولا يرد على قوله غير جمع نحو ما روي في  
 المتن اذ مقتضاه هنا ان لا يجوز جاء زيد ويكره عركم في قوله  
 لتسامح ولا يوكد بها المعروف **بكل شئ** اي من افعال الله  
 المعنوي **الكوفي في تكيد** اي المعلومة المتدار  
 كدينار ودرهم ويوم وليلة وشهر وستة **بكل شئ** وايضا  
 ابن مالك قال ان هشام وهو الصحيح كقوله لكنه شاف  
 ان قتل دار حب يالت عدوة حول كلة رجب وقول الله  
 قلصت البكرة يوما اجمعاصرت صوتت والبكرة شمع الله  
 واسكان الكاف خشية مستديرة وسطها بمجر لي يلبس  
 ولا يوكد **المظهر** لان المضمر ضعيف لانه لا يستقل بنفسه  
 في الجملة والظاهر قوي لا يستقل بنفسه فذكر هو التوكيد  
 القوي بالضعيف ومن هنا وهو ابن هشام اليقايين  
 اجاز في ان شائيك هو الا بتر التاكيد بالنفس شائيك  
**عكس** وهو التاكيد المضمر بالمظهر وشلوة مقام الاله  
 زيد وفيه نظرون ان زيد بدل التاكيد اذ التاكيد للمضي  
 ومعنوى وكل اهما غير ثبات فيه وقد يقال هو من التثنية  
 وتكرر

التكيد

وتكرر



اطرد الحكم في البوابة **وحاز انتم كل من يحكم**  
 بالخطاب نظرا الى المضاف اليه كل وبينهم بالغيبة  
 الى لفظ المضاف وهو كل **انتم اجمعون**  
**بينكم لكون لفظ الكل**  
 عند اضافتها الى الضمير مبتداء بكثره نحو كلهم ايت  
 وغير مبتداء بقلته كقوله فيصدر عنه كلها وهو هنا  
 وتقع عند اضافتها الى الظاهر مفعولة بجميع القوم  
 نحو كل القوم جاء وزهيد كل الرجال واكرم كل عيتم  
 وامر بكل الجماعة ولا يثبت لاجمع شيء من هذه الا  
 واقول الذي يظهر ان يقال ان جعل كل كمرتكب للضمير  
 وجب ان يقال بينكم لوجوب مطابقة العايد من الضمير  
 الى المبتداء كما في انت تقوم وانا اقوم وانا اقوم وانا اقوم  
 وان جعل مبتداء مجازت رعاية فتقول بيننا بالغيبة والكل  
 ورعاية معناه فتقول بينكم بالخطاب والضمير والجمع لان  
 اللفظ كل مذكور مفعول ومعناه بحسب ما يضاف اليه  
 وهو هنا ضمير مخاطبين وانما بينهم فلا يظهر وجه  
 جعل كل كمرتكب لا ومبتداء **واذا ارد اجمع بينكم اي**  
 بين الفاظ التوكيد المعنوي وفي بعض النسخ **واذا اجمع**  
**الكل قال** ذكر النفس **بينكم** **الكل اجمع** **بينكم**  
**الصحيح** **ليست** **اتبع** **ايضاح** فيه استعمال صيغة الجمع التي هي  
 الرضي ما تقدم النفس والعين على الكل فلان الامة

صفة للنفس ومعنى فيها تقديم النفس على صفاتها او  
 وانما تقدم على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هيته  
 حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الخارجة الى  
 الخصوصية وانما تقدم الكل على اجمع فلكونها جامدا  
 واتباع المشتق للجامد او ما تقدم اجمع على اخوته  
 فلكونها ادل على معنى الجمعية المرادة من مجموعها  
 واما التقديم اتبع في الصحيح على اخويه فلكونه اخص  
 في افادة معنى الجمع منها لانه من قومه حول  
 كتع اي قام هذا المعنى خاف فيها الى هناك كلامه  
 واشار المؤلف بقوله في الصحيح الى قول ابن كيسان فانه  
 قال يدار بماي شيء لادته من اخوت اجمع بعده فان  
 قلت لم يبين المؤلف جاءك اخوي اتبع باعتبار تقديم  
 احدهما على الاخر قلت كانه لما راي الزمخشري وابن  
 الحاجب قدما اتبع على ابضع وحكي الرضي ان المشهور  
 عليه وقف عن الجزم بتقديم احدهما معينا وجعله محل  
 خبره ولك تقديم اتبع بما عاين ذلك القول وكل ابضع بناء  
 على القول الاخر فان قلت هذه الفاظ وهي حق كل  
 بعدة اذا اجتمعت فهل كل منها تأكيد لما قبله او جميعها  
 تأكيد للمؤكد الاول قلت فيه خلاف قال ابن هشام ان اذا  
 قلت جاء القوم كلهم اجمعون اذ تقول ابضعون اتقون  
 فكلهم تأكيد القوم وجميعون تأكيد لما كلهم وكذا البوابة





كل واحد منهما تأكيد لما قبله وقال غيره بساها توكيد  
 التوكيد الاول كالصفات المتتالية فان قلت اذا اراد  
 التوكيد يا جمع فهل يجب ذكر قبل كل قبله قلت لا بل  
 جائزه قال الله تعالى فيسجد الملائكة كلها اجمعون  
 وقال الله تعالى فلو شاء لهداكم اجمعين ومثله في  
 التنزيل كثير وانما نهت علي ذلك لان ابن هشام صرح  
 في معنى اللبيب بانه انما يؤكد يا جمع واسوة بعد التأكيد  
 بكلمة وهو هو **والفاس عطف** **البيان** وهو تابع بوضع  
 لا يدل على معنى في متبوعه فتابع جنس يشمل جميع التتابع  
 ووضوح فصل يخرج البدل والعطف بالحرف والتأكيد  
 يدل على معنى في متبوعه فصل يخرج النعمة **ولما يجب التوكيد**  
**علما** لان المقصود منه التوضيح باعتبار الدلالة على الدلالة  
 وهذا كما يكون بالعلم يكون بغيره ولا ان يكون  
 من متبوعه فانه ليس هو المقصود بالنسبة لعين في ذلك  
 جاء مرصنا وقد يوضح الشيء التي عنديها وان كان لا  
 اوضح من الشيء لو افترقا في وقوع عطف البيان موقفا للمعرفة  
 يجمع عليه لقوله اقسام بالله ابو خفص وهو هل يكون مخصصا للذكر  
 اثبة لكونه وجماعة وجوزوا ان يكون منه او كفارة وخون  
 صريد والباقيون ابو جيون في ذلك البلية قال ابن هشام في  
 على الالقية ويوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه  
 الثلاثة والافراد والتذكير والتكرار وفروعهن قال قول

الزمني ان في ابراهيم عطف بيان على ايات بنات مخالف  
 لا يجمعهم قلت واعتذر عنه في المعنى بانه قد يكون قير عن  
 البدل عطف البيان لنا خيما وايضا بقوله في اسكنوهن  
 من حيث سكنتم وتفسيره قال ومن تبعضية حذف بعضها  
 اي سكنوهن مكانا من سكنكم ما يطيقون قال وانما يريد  
 البدل لان الخافض لا يعاد الامعة **وقفة** اي فوق عطف  
**البيان من اللفظ لوظائف مثل** قول المدار الاسدي **البيان**  
**البيان** **عليه الطير ترقية** وقوعا عليه الطير ترقية  
 معول على المذكر ان كان بمعنى المصير والافعال ترقية حال  
 من الطير اجعل فاعلا بالظرف والافعال الضمير المستكن  
 في عليه الذي هو في هذا الوجه خبر عن الطير **عند غير**  
 محض بشر على انه عطف بيان البكري ولا يجوز ان يكون بدلا  
 منه لان البدل في حكم تكرير العامل ولان المبتدأ غير مقصود  
 بالنسبة سمي حكما فكانه قبل انما ابن التارك بشر لانه مثل الضارب  
 زيد وقدم الكلام عليه في باب الاضافة واما الفراء فلا  
 شاع عنده من ان يكون بدل الانية بجنا الضارب زيد كما  
 وفي مثل **يا هذا زيد بالتثنية** **وعدم** فع عدم التثنية  
 لا يصور فيه البدل كانه قبل يا هذا باريد ولا محال حينئذ لعطف  
 البيان ومع التثنية لا يجوز البلية لانه يتقدم بكرس بالاثبات  
 معها فتثنية حينئذ عطف البيان رفعا على اللفظ ونصا على  
 المحل كالصفة والرضي يناع في ذلك ويرك البدل في مثل هذه

عطف

عطف  
 عطف السار والنفق  
 لا محال مشروعه  
 بعد ما وتكررا



الصورة يجوز ان يتغير بارة مستقل في اللفظ فتقول يا غلام  
 بشر بالياء وتارة غير مستقل في اللفظ فتقول يا غلام  
 بشر فظنوا الي ان اعرابه بتبعية الاول فتقول يا غلام بشر  
 وبشر بالثنتين والاعراب ونعا ونصبا وانما قال المؤلف  
 في مثل اشارة الي ان الفرق يقع في غير هاتين الصورتين  
 ايضا من ذلك ان عطف البيان لا يكون جملة بخلاف  
 البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسول من برك  
 ان ركب لزد مغفرة وذو عقاب اليم ومنه انه لا يكون  
 تابعا بجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا  
 من لا يسا لكم اجرا ومنه انه لا يكون فعلا تابعا للعدل  
 بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما ايضا عاف  
 له العذاب ومنه انه لا يكون لفظ الاول لان الشيء لا يبين نفسه  
 ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع التثنية زيادة  
 بيان كقراءة يعقوب وتري كلامه جانبه كدائه تدعى الي  
 كتابها نصب الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجنود  
 وهذا الفرق ذهب اليه ابن مالك وجماعة وايضا قد بعضهم  
 فقال ان الباء بتصور مع كون المكرر مجردا وذلك مثل قولك  
 يا زيد زيد اذا قلت وبخضرتك اثنان اسم كل منهما زيد فانك  
 لما تذكر الاول يتكرر كل منهما في المقصود واذا قلت كدرة  
 تكرر خطابك لاحدهما وايقبالك عليه فظهر المراد ففرق  
 البدل **بمعنى عرف** وهو ظاهر قال الرضي وانا الي الان

ان

لم يظهر الي فرق بين بدل الكل وعطف البيان بل  
 ما اري عطف البيان الا لبدل كما هو ظاهر كلام سيويه فانه  
 لم يذكر عطف البيان قال ولا نسلم المقصود بالنسبة في بدل  
 الكل هو الثانية فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فانكون  
 الثانية فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وطال الكلام  
 في تقدير مقصوده فراجع ان شئت وههنا تبين هاتين الاول  
 انهم اختلفوا في العامل في التلويح هذا هو العامل في المتبوع  
 واما الصفة والتأكيد وعطف البيان فذهب سيويه ان  
 العامل فيها هو العامل في المتبوع استنادا الي ما سري  
 او ايل الكتاب وذهب الاخفش الي ان العامل فيها متبوع  
 وهي كونها تابعة وقد مر ايضا وذهب اخرون الى ان  
 العامل فيها العامل في متبوعه الا نفسه واما البدل  
 فاكثر المتأخرين على ان العامل فيه نظير العامل في البدل  
 منه ومذهب سيويه في المحققين ان عامله هو عامل البدل  
 منه في حكم المطروح وكان عامل الاول تاثير الثاني واما  
 عطف النسق والصحيح ان عامله المعطوف عليه سواء  
 الحروف والكلام هذا المذهب قبوله لا يورد ايطول التبيين  
 الثاني ثم بالتركيد اللفظي ثم المعنوي ثم بالبدل ثم  
 النسق اما التقديم النسق على بقية التوابع لرفع الاحتمال

اذا تعددت التوابع  
 بان اجتمعت قبل



عن ذات المتبوع وايضا حوا والتاكيد لرفع احد  
خارج عن ذاته واما التقديم للفتي على المعنى فكل  
الفصل بين الالفاظ المتحددة او التي في حكمها بالسر  
منها واما التقديم التاكيد على البدل فلا مدلول للاتباع  
بمختلف البدل مدلوله في الحقيقة ليس مدلول متبوعه

التقدم على المنسوق فلا بد بينه وبين متبوعه من  
معنوية بالكلية والبعضية والاشتمال والغلط نادر  
والمنسوق واجنبي عن متبوع وعلى هذا فلو رتبها  
المولف في الذكر على حسب مراتبها في الاجتماع لكان

حسنا

البي

**المبني ما اسلم وقع غير مركب** كالأسماء المعدودة مثل واحد  
اشياء مثلث ومثل الف باثنا عشر ومثل زليم وبكر خالد وهذا لا  
يبي ابن الحاجب وجماعة وعلة البناء عندهم في مثل هذا القسم  
فقد لم يسهل الاعراب وهو التركيب والزمخدر يبي انها  
من قبيل المعرب بل المقابل للمبني لا المعرب الذي حمله وار  
ركلة الاعراب قال وليست بمبنية لانها لو بنيت لحذف حرف واحد وكيف  
وان وهو لا ولم يقل صا كاف نون مجموعا بين الساكنين **او المعرب**  
**خفي** وقيل وقيل في اوائل الكتاب لمراد به الحرف والفعل الماضي

وامر المخاطب فصار الحاصل من هذا الكلام ان المبني ما وقع غير  
مركب او فاسد الحرف والفعل الماضي والامر **الا ما اعرب** **بشأن**  
**عرض استوفى كما ي** فانه انبى عليه الاعراب مع مناسبتهم للمبني  
الاصل تبيينها على ان الاصل في هذا الباب الاعراب كما انهم صرحوا في  
فلم تقولوا حركت الواو الي ما قبلها ولم تقلبوا الواو الغائبة على  
لن الاصل الالفاظ التي تقلب فيها الواو والفاو او وهذا كما تراها  
لا يدفع سوال تخصيصهم اياها بذلك دون غيرهما من الالفاظ المبنية  
والذي يقولون في ذلك ان مناسبتهم اي الحرف عارضا مما لا راجعها  
للاضافة التي هي من خصائص الاسماء فضغقت تاييد البناء للز

والاسماء المعدودة

وهذا كما ان الالفاظ المبنية

ان قيل مبني الاصل الحق  
والنقطة بالاضاف حيث  
في المعرب للمبني لا  
وفعل الماضي والحرف  
من هذا المعرب لكونه  
اسم ماضي وفعل لا  
فبذلك ما ذكرتم مع





الاصل في الاسماء الاعراب وقد يفتقر في اي كلمة بيضة المبكلة  
 لها غير متناهية الحرف فلم تعتبر حوثة **التضمين** متعلق بنا من يفتقر  
 لنز المبنى اسم وقع غير مركب او اسم نامب مبني الاصل اجدل تضمة  
 اية تضمة ذلك الاسم **معناه** اية معني مبني الاصل مكاني فاتها تستعمل  
 شرطية وهي ج مضمة لمعني لنز الشرطية واستو هامة نحو متي  
 نصر الله وهي حينئذ مضمة لمعني هذه الاستفهام **او وقوعه**  
**موقعه** كنز ال فانه واقع موقع انزل **او تشبهه** اية مبني الاصل  
 نحو اسماء الاسارة والموصولات فاتها تشبه مبني الاصل من حيث اجتمعا  
 جها الى ما نضم اليها من قرينة او لفظ الا يركي لنز اسماء الاسارة  
 محتاجة الى القرينة الرافعة لاجلها وهي اما الاسارة الحسية  
 او الوصول الموصولة الى لفظ ينضم اليها وهو الصلة وبعض  
 يجعل اسماء الاسارة من القسم الاول فيقول انما ثبتت لضمها في  
 الحرف وهو الاسارة لانها معني من المعاني كما استوفاهم وكان حقها  
 لنز وضع لها حرف بدل عليها ما جري عن عادتهم انهم يضعون لكل  
 معني يدخل في الكلام او الكلمة حرفا كالنفي والاستفهام والفتي  
 والترجي والتعريف الى غير ذلك **او تشبهه** **الواقع** **حوقه** كفساف  
 فغار فاعلم البسا واعين موقع المبني ولكن انهما متبذرا لنز الواقع

موقعه كما استوفاه في باب **او اضافته** ايجل اسم **المبنى** اية المبني  
 ولا يربطها معني الاصل بليل مابلي **فمن** اية عند  
 بني المضاف الى المبني يعني لنز هذا ليس مبالا لبناء على الطلاق  
 وانما هو عند بعض **كما اضافة الظروف الى الجملة** فلو قال كاضافة  
 اسماء الزمان الى الجملة مما لا يلزم اضافته اليها يخرج حيث فاتها  
 مبنية **او** كما عند كل احد وكذا اذا اول ما هو لازم الاضافة  
 الى الجملة ولما دخل الظروف وغيرها مما لا يلزم اضافته الى الجملة  
 كان او لي قوله على حين عاتبت المبني على الصبا **وقلت** **المنا**  
 اصبح والسبب وازع والمران بالصبا هنا ما يتعاطاه اهل التسمية  
 من الهوى واللعب والوازع المانع ومنه وزعة الغايض وهم رعا  
 لما الذين منعون الخصوم من الظلم ومنه قراءة نافع هذا يوم  
 يتفع الصلوة من صدقهم يفتح يوم **او** الى **ان** نحو ومن خزي  
 يومئذ ومن عذب يومئذ بقراست بحر يوم وفتح وهذا مما يدل  
 على انه لم يرد كونه الضمير المحرور بالي من قوله او اضافته اليه عائد  
 الى مبني الاصل وذلك ان التثنية بالاضافة الى ان يصدر عنه **الذي** ان  
 ليس مبني الاصل فان قلت وكذا التثنية بالاضافة الى الجملة يصدر عنه  
 قلت مؤكدا حيث يقصر مبني الاصل على تلك الثلاثة كما هو ظاهر

فانه من اسرار الكثرة  
 فانه من اسرار الكثرة  
 فانه من اسرار الكثرة

الهمزة للاستفهام  
 المضارع ماضيا ونفيرا



كلامه وكلام جملة ثم بعد الجملة قسمها اربعاً من مبي راصل  
ولز كانت اجزاءها معرفة **و** كما ضافة **غير** **و** **فعل** **الي** **ما** **جمعة** **ما**  
**ولز** **خفيفة** **و** **التي** **فعل** **الي** **ما** **جمعة** **ما**  
تحسين وغير ذلك تحسن وقيل ما قام زيداً او مثل لم يرفع  
واصله مثل انك تحسن بفتح غير ومثل في الجميع **حركاتهم** **رفع**  
**كسر** **وقل** **خرج** **كثير** **من** **لؤلؤ** **لؤلؤ** **بان** **البصيرة** **من** **التفريق** **بين**  
حركات الاعراب وحركات البناء فيقولون في الاول رفع ونصب  
وجز في الثانية ضم وفتح وكسر ولز الكوفيين لا يرفعون وليس  
كذلك بل الحق لز التفريق عند اولئك انما هو في القام المعربات والبناء  
فيقولون مرفوع ومنصور ومجوز في المعربات ومضموم مفتوح  
ومكسور في المبني لقرين على السامع واما القام المحركات فلا يرفعون  
بينها وراى في لز الضم والفتح والكسر القام مطلق المحركات  
كانت حركات مبني كقولك حيث مبني على الضم او حركات معرب كقولك  
زيد يحول بالضم في حالة الرفع **وتكون** **وقل** **كما** **في** **كم** **و** **حركات**  
مكون المعرب في نحو ليقم فاعلم لا يرفعون عليه الوقوف **ثم** **لز** **الرفع**  
المبني في حالة من الاحوال **فلا** **زم** **اي** **فينا** **و** **لا** **زم** **في** **هذه** **هذه**  
لاخبار منظر **والا** **اي** **وان** **لم** **يكن** **كذلك** **بان** **اعرب** **في** **بعض** **احوال**

**فعارض** **اي** **فينا** **و** **عارض** **و** **الحال** **فيه** **كما** **اول** **وهذا**  
لقسم الاخير منه ما اضيف من اسماء الزمان الى الجملة والغير  
مثال المذكور انما مرفوع قول اذا اضيف اسم الزمان الى الجملة  
جاز فيه الاعراب والبناء اما اعربها فلز الاصل ان يضاف  
الى المرفوع فيكون اضافته الى الجملة عارض فلا يعتد بها في رفع  
الاصل واما بناؤه فللتنبيه بالظروف المحتاجة الى الجملة  
واما المضاف اليه اذا ما جاز فيه الوجهان لان الجملة الواقعة  
بعد ان كما انها تبتن اذ كذلك تبتن ما اضيف اليها فيكون اسم  
الزمان المضاف اليه اذ حكمه حكم المضاف اليه الجملة وقد عرفت  
وجهد الاعراب والبناء فيه واما اعربها غير ومثل فعلى الاصل  
واقاباؤها فتشبهها بالظروف المتقدمة كثر تخاوتيينها  
بالجملة التي بعدها كما ان الظروف كذلك وانما قالوا لغير  
ومثل تبتن ان الجملة التي بعدها الزما ولز المذكورين  
يستلزم ان الجملة كما يستلزمها اذ فيكون الجملة اللازمة  
مبتينة مثل وغير زاجها **والا** **صل** **فيه** **اي** **في** **البناء** **والكسر**  
لانها اخق فالبناء عن الاخق الى الاقل او المعارض والمعارض  
له اسماء المشار اليها بقوله **والعدل** **عن** **الاجتماع** **المكسرين**



وهو ظاهر **او لا يرد بالساكن** لوظا او حكا الكافي **بما لا يصح**  
 وفيه لقول شر مرتب وكاف التشبيه من حيث يصح وقوعها  
 اولا الكلام نحو كذا بد احوال لم يبين على الحركة الذي يلى اهل اداء  
 بالساكن لوظا وهو متعذر وكاف الضمير نحو الكرمي اسم متعذر  
 والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتأخير وهي في حكم ما يصح  
 وكبر عرض له معارض منع من التقديم فلو لم يبين على الحركة  
 الذي يلى الابداء بالساكن حكمه **او عروضا للبناء** اول  
 اسم المعرب في بعض الاحوال فيبني على الحركة تشبيها بالمراتب  
**او يبان حرف اللين** واظهار ان من الكلمة **بالحركة** نحو هو وهي  
 فحركات الواو والياء ليميزين بالحركة استقلال الكلمة وانما هي  
 مفصلة ولو سكتنا لتوقع لم تحرف اللين تولد من اتباع الضمة  
 والكسرة **او انباء بالحركة** **عند** اية عن حرف اللين نحو انا فانه  
 يفي على الحركة لتبني عن حرف اللين بكونه موجودا لحالة الوقف  
 وهو الالف **ثم الضمة** في المبني **للاستماع** نحو حنك وكو غا غير حركة  
**انحر** **انحر** نحو من قبل ومن بعد فانها في حالة الاعراب بحركات بالفتح  
 نحو جئت قبلك وبعد زيد وبالكسر نحو جئت من قبل زيد ومن بعد  
 عرو فبنيا على الضم ليكون حالة البناء مخالفة لحالة الاعراب



**والتشبيه على فوق** كما في نحن فانه قوي من حيث هو ضمير رفع  
 لا يكمن الاعداد **والضمة** **المعنى** نحو كيف وابن وخمسة عشر  
**وكو غير حركة** **الاحل** **كيسار** **مبنيا للمفعول** **للافاعل** **مخا فم**  
**نوي** **المعروف** ولم يجعله اسما براسه وذلك لان اصله  
 بامضار ز يفتح الداء الاولي ضرورة انه اسم مفعول فسكنت  
 الداء المفتوحة وادخلت في الثانية فلما رخم بقيت الزاوية كذا  
 فالتقي مكانه علي غير حدها لدول الادغام فحكت الداء  
 بالفتحة **لما** **الحركة** الاصلية وفيه نظر لانه مثل هذه الحركة غير  
 بناءية اذ هي حركة جزئية من الكلمة ليس باخر ولا اقبل لاجزائه  
 الاحرف انما تنفرد اتماما على لغة من نوي المحذوف  
 وجعله في حكم الثابت **والكسرة** **للاستماع** **بالتأنيث**  
 كما في فعلت يا هند ولا ادري من اين كان الكسر مشعرا بالتأنيث  
 يثبت والذي يقولون في مثل هذا المقام لانه التأنيث المتكلم  
 في نحو قمت ضمت مناسبة الضمة لحركة الفاعل وفهم  
 الخطاب فقاينته وبين المتكلم وتخفيفا وكسرا  
 للخطابة وقا له يعكسوا اللفظ خطابا للمذكر بالتخفيف  
 اولى كثرة وروده على السنة وايضا هو مقدم على اللين



فخص الفرق بالتحقيق فلم يبق للمؤثثة الا الكسر **وهو خارج**  
**الاصل** كما مضى **مبنيا للفاعل كذلك** اي فيم نومي المحذوف  
واما حو لم يوافق فيبني على الضم هنا وهناك والكلام على هذا  
كالكلام على ذلك تقريرا واستسكا **لا انواعه** **منها الضم**  
واتما جعلناه مبتداء محذوف الخبر الخبر مع ما بعده من يثبت  
لمبنيات المبتداء الذي هو انواعه لعدم وجود العطف في  
تلك البوابة وبقى لزما تعدد الخبر لتعدد الخبر عنى يجب  
فيه العطف نحو الذي يد من فقير وكاتب وسائر وتقدم  
عن بعض ما رجي المفتح كلام فيه من اجبه وانما سقي  
هذا النوع من الاسماء ضمرا لمراد الاضمار الاخفاء قال المفضل  
ضمرا **ن حبل في فؤادك** وما اضر من حبل من مراك  
وبعض اقسام هذا النوع يشهد على اخفاء المقصود و  
عدم التصريح به كما ربت رجلا والندرة فارشا  
ولم ير رجلا ونحوه وحمل ما اخفاء فيه على ذلك نحو انا الله  
فقبل المخرج ضمرا **ما وضع** اي اسم وضع **للكلم** **لخوفا** **او**  
**لخوابة** **او غائب** **تقدم ذكره** **تحقيقا** بان يذكر المفسر قبل  
الضمير ذكر اصر محققا سواء كان منقدا لفظا ورتبا

ضرب غلامه او متقدما رتبة متأخر لفظا نحو ضرب  
غلامه زيد ومتأخرا رتبة متقدما لفظا نحو ولا يتلى ابر  
هم رتبة **او** تقدم ذكره **تقدم** بان راى كمن المفسر مذكورا  
قبل الضمير بطريق الصراحة والتخفيف بل بطريق التقدير  
نحو اعدوا هو اقرى للتقوي فان الضمير عائد الى العدل الذي  
يدل عليه الفعل تضيئا وتقدما امر مقدرا لا محقق ونحو هو  
زيد قائم فان مفسر ضمير النان لم يذكر قبله ذكر صريح ولكن  
يقدر تقدمه تقدير امر حيث الله راجع الى المسئول عنه يسؤل  
مقدرا كما سجي وظهر بذلك عدم الاحتياج الى ما ذكره ابن  
حاجب وصاحب اللباب من زيادة قوله او معنى او حكما  
الاندراج كل منهما في قسم التقدير كما رايت وخرج بقوله  
ما وضع المتكلم لا اخره الاسم لم يظهر الذي اطلق على المتكلم  
والمخاطب والغائب كما في قوله من اسم زيد عانيا لنفس  
زيد قائم وقولك يا زيد قم وزيد قام زيد منحصرا مخاطبا  
او غائبا فان لفظ زيد ولم اطلق في الاول على المتكلم وفي الثاني  
على المخاطب وفي الثالث على الغائب الا الله ليس موضوعا للمتكلم  
والمخاطب ولا غائب تقدم ذكره بل الاسماء الظاهرة كلها



موضوعا للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر لان معرفته  
 حقيقة المضمون **فصل** اية وهو متصل **الطلب** هي كلمة  
 اخرى تنفصل عنها ويكون هو كما انتمت اياها لتاء قدمت وكاف الرطل  
 وهاء رتبة **والمفصل** ان لم يطلب ذلك بل يكون مستقلا  
 لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون هو كما انتمت اياها كما نلاحظ  
**وكل** من المتصل والمنفصل **مرفوع** واخراجه اية منصوب ومجرور  
**الاجتزاء** اية الا ان الجز **المتصل** فانه لا يكون بل انما يكون المجرور  
 متصلا بالشيء بخلاف اخويه فان لهما حالتين حاله يتصلان  
 فيها بعامل قبلهما وحالته يقعان فيها ورأى قبلهما متصلا  
 به فثبت لكل حاله فالتضييق من الاتصال والانفصال واه  
 المجرور فلان يتقدم على جائزه ولا يحذف الجار في محل يكون  
 مجروره مضمرا ولا يكون عاطفا امر معنويا فلم يقع موقعه  
 يخرج الى انفصاله فبقى على اصله في الاتصال **فلا** الذي  
 ذكره **خمس** مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل  
 ومجرور متصل امثلهما **ضرب** المرفوع المتصل **ضرب** المنصوب  
**للتصل** له المجرور والمتصل **وقد** المرفوع المتصل **وايا**  
 المنصوب المتصل يبلغ الى اثني عشر مضمومة في كل جملة

اية من خمسة المذكورة فثلثون والاصل لئلا يكون تسعين  
 وذلك لان كل نوع من هذه الانواع الخمسة لها ثمانية عشر طولا  
 لان كل واحد منها اما ان يكون متكاملا او مخاطبا او غائبا  
 وهذه ثلثة وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او  
 مثني او مجموع صارت تسعة حصلت من ضرب ثلثة في ثلثة  
 وكل واحد من هذه التسعة اما ان يكون مذكرا او مؤنثا  
 صارت ثمانية عشر للمتكام منته والمخاطب منته والغائب  
 منته فالحاصل من ضرب ثمانية عشر في خمسة وهي خمسة انواع  
 التي ارادنا ذكرها تسعون لكنه لم يحس للمتكام الالفظان  
 والمخاطب الخمسة والغائب لذلك فانقص من المتكام  
 اربعة ومن المخاطب واحد ومن الغائب واحد فيكون  
 الناقص من كل قسم سبعة فمجموع الناقص من الانواع  
 الخمسة يكون ثلثين لان الستة في الخمسة ثلثون والباقي  
 يكون سبعة كما اشار اليه المؤلف **وما انفصل** اياها من الياء  
 والكاف والهاء وفروعها في اياتي وايا نا وياك وايا  
 كما وياكم واياه واياه وياها وياها وياهم وياهم **حروف**  
 لا محل لها **تصل** على احوال المجموع اليه من متكلم وخطاب







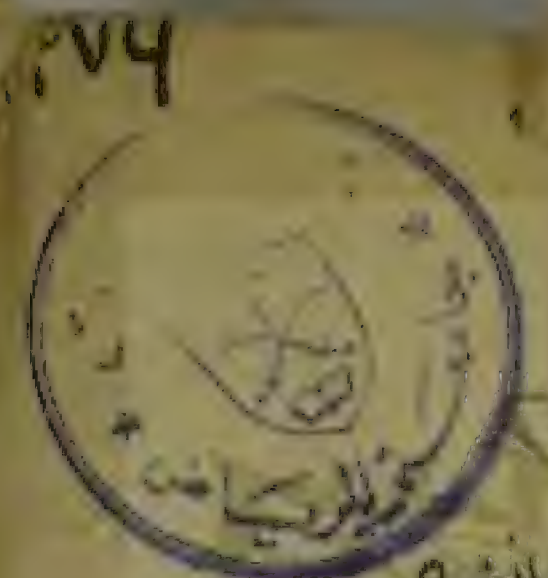
كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المنجزة لمفرد أو غيره مذكر  
أو غيره نحو زيد قائم والذيل لقائم وأما الذي يدرى قائمون وكذا  
البوليغ فالضمير في جميع هذه الصور مستتر وليس ذلك والواو  
في قائمات وقائمون ضمير على ما قد يتوهم أنها تنقلب إلى واو  
في النصب والجر وليس في إمامة الضمير وإنما ادعى المؤلفون  
لترامس الضمير في هذه المواضع جائز لا لازم والله قد يبرز  
منفصلا في نحو زيد قائم وأما هو وهذا قائم الماهي وزيد  
قائم أياه وقد يخلو الضمير بظاهر نحو زيد قائم أبوه وهذا  
جاء ريشة وهذا شيء قال به ابن يعين وابن مالك وجماعة  
والكثير المحققون على خلافه ولز لا يستلزم في جميع ذلك وهو  
أن البقال زيد قائم هو على الفاعلية وإما زيد قائم أبوه أو قائم  
أياه فتركيبتا آخر والتحقق لز يقال تنقسم العامل إلى ما لا يرفع  
إلا الضمير المستتر كاقوم وإلى ما يرفع غير كقام **والكسر وضع**  
إليه وضع الضمير **اختصار** لأن الأصل كانه لا يذكر الاسم  
الظاهر لكنه علل عنه إلى الضمير رفعاً للتطويل ورواها  
اختصار **لا يعطل** عن المتصل **إلى المنفصل** فلا يقال ضرب  
أنا مثلاً بل ضربت زائدة مثله معني وأخبر عنه لفظاً

**الاعتذار المنفصل** كما في القول **إني أعوذ بك** وهو  
ما كان المصدر فيه مضافاً إلى الفاعل ومفعولاً ضميراً ومبداً  
الكلام فيه إن شاء الله تعالى **وحتى بلغت** **إياك** من قول  
الشاعر أشك عيشي وقطعت أراك أباك حتى بلغت إياك أماً  
أي في المنفصل مع إمكان المتصل لأن ما منع من أن يقول  
بلغت **إياك** حملت عليه ضرورة الشعر ولما قيل لا يقول  
والسلم لأن إياك مفعول بلغت حتى يلزم هذا بل هو منصوب  
على التحذير والتقدير إياك لا تخيب أيتها اليك فحذف  
المحذر عنه لدلالة المقام عليه والعيش بالنون الناقصة  
الصلية وزاد أراك القطعة من الأرض ونكرة للتعظيم أي  
قطعة عظيمة من الأرض وزاد أراك تحييراً يسأل به ويحتمل  
لأنه أراد هنا على حذف مضاف إليه وإليه أراك والاول أدنى  
**بالقديم** ظرف كغيره يتعلق بالاعتذار والباء للسببية أي لا  
تعتذر المتصل بسبب تقدم الضمير **على عامل** نحو إياك لعبد  
وإياك لتعبد وإنما اعتذر هنا لأنه يكون متصلاً بالله إذا  
تقدم على عامله واتصالها بما يكون بأخر العامل لماعلمت  
من أن المتصل هو الذي يكون كالتمة لما قبله وتمة الشيء



لا يتصور الا بان يكون في آخره فتعذر ان يكون متصلا  
 فوجب العدول الى الانفصال **او الفصل** بينهما وبين عامله  
**حقيقة** لغرض صحيح نحو ما ضرب زيد الا انافاته الفصل لغرض  
 والاتصال يتنافيان قطعا والاول ثابت فيها نحن فيه ان  
 وقع فيه الفصل لغرض الحصر فالتبع الثاني وانما قلنا لغرض  
 احتمل ان لا يكون مثل ضرب زيد انافاته قد فصل بينهما فاصل لا  
 لغرض صحيح فافتح لا يضر ضرب زيد انا وضربت زيد المعنى  
 واحد فقد عدل الى المنفصل من غير تعذر بخلاف ما ضرب زيد  
 الا انافاته مخالف في المعنى لما ضربت الا زيد فوجب الانفصال  
 فان قيل قد يكون الغرض في نحو ضربت زيد انا اتمام بشارة زيد  
 قلنا لم يتعين الفصل محصل المعنى الغرض ان يحصل بدونه  
 فيقال زيد اضربت والمؤلف ترك قيد العرض وقد عرفت انه  
 محتاج اليه نحو انما قام انا ان المعنى ما قام الا انافاته الفصل وان  
 حكما وتقديرا لا حقيقة ولو ظاهرت له الحكم المتقدم  
**اثر ال** في قول الشاعر وما بنا الى اذ امكنك جاز ثنائيا  
 الجاود نأثر ال في قول الشاعر وما بنا الى اذ امكنك جاز ثنائيا  
 الفصل **شئ** فلا بد من على ما قرأناه **او الحذف** اي حذف ال

٧٤  
 ان الله يمتنع ان يتصل بها الضمير لعدمها فيجب الانفصال  
 كالتفاعل والمفعول المحذوف فعلها نحو ليز انافاته قمت وزيد  
 لزيانا ضربه ضربه **وكلمة العاقل** معنوية اذا تصور  
 اتصال اللفظ بما ليس لفظا نحو انافاته **او كلمة العاقل** حرفا  
**وهو** اية والضمير **مرفوع** نحو ما انت قائما لا الله لو اتصل  
 لوجب استتاره في نحو زيد ما هو قائما اذ هو مرفوع لغائب تقدم  
 ذكره فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير زيد فيؤدي  
 الى استتار الضمير في الحرف وبطلان شبه اللفظ معلوم وحمل  
 المتكلم والمخاطب على الغائب طرد الباب وانما قال وهو مرفوع  
 لان الضمير المنصوب او المجرى لا يستتر فلا يؤدي اتصاله  
 اليه وجوب الاستتار في الحرف نحو اناك ولك **وكلمة مستند**  
 اية مستند الضمير **جاء على غير من هو** اية متعلقا بحسب اللفظ  
 بغير من هو له في المعنى ويكون ذلك في الخبر نحو عند زيد ضاربه  
 هو في الضمير نحو مرس رجل ضاربه انا وفي الجار نحو ركبته  
 الغرس ما لقيت انا وفي الموصول اللاتي نحو اللاتي انا الغرس  
 حكم البصير توفيت في جميع ذلك وجوب ابرار الضمير مطلقا لما  
 يؤدي اليه عدم ابرار من اللبس في كثير من مواضعها مثل زيد  
 اية الضمير





وعمر ضارب هو الذي يدل على الضارب ما هما واسر بغير العود  
ضارب يوم م والهند ليز الزينبات ضارباً بفتح هاء فانه اذا الضمير  
في هذه الصور رفع للبشر وانما قلنا في كثير من مواضعها ان الضمير  
لا يقع فيها لبس نحو هند ز بد ضاربته هي فلو لم يبرز الضمير علم  
لنرا الصفة كلفه حمل ما لا البس فيه على ما فيها البس طرأ  
لللباس قلت يرد على هذا الاطلاق حمل قولك ز بد قائم ابواه افعال  
فقد جرت الصفة المعطوفة على غير من هو له ولم يوصل الضمير **في الآخر**  
من اللبس فلا يحتاج اذ ذاك الى ابراز الضمير منفصلاً  
مثل تحت الربد من نضرم فانه يعلم من قولك نضرم بالنون  
لن الفعل مستند الى ضمير المتكلم فلا يلتبس بامثاله الى الذي يدعى ولا  
اما زيد اضربه وانت زيد تضربه واقاعد الخوف من اللبس  
فيما يرد نحو زيد يضرب وهو الكوفيون جروا على اسن وجر  
في الكل فقالوا ان حصل اللبس في الصفة والفعل وجب فصل  
الضمير والافعال بفصل فيها ومذهبهم اقرب **او** فصل عطفاً  
فهو من جملة المشتبه بالضمير مضافاً بخلاف تقدير مستند او مستند  
اي يجب المنفصل لتعذر الفصل بكون الضمير جارياً على غير هو لا  
كل حال الاحالة كونه احد امرين افعالاً واقعا في حاله الاخر

من اللبس او مستند مضمير **على** **بطن** **التفسير** كما قول الشاعر قضي  
كل ذي بيت قومي غريمه وعزة موطول معني غريباً موطول  
معني توجها الى غريبها فلو اعمل الثانية على راي البصريين كان  
موطول جارياً على عزة لفظاً وهو في الحقيقة لغريم وكان حقه  
ان يبرز الضمير فيقال موطول هو وانما لم يبرز لانه اضاف  
على سر بطن التفسير اذ كان الاصل موطول غريباً وحديثاً يكون  
مثل هند ضارب غلامها فليس مما يحرم على غير من هو له ليزكر  
الفاعل بعون الغريم المحذوف كانه مذكور وشهادة التفسير وكانه  
لم يحرم على غير من هو له ولذا لم يبرز الضمير كذا في قوله بعضهم  
ولست على ثقة من صحة هذا الكلام بل فيها نظر والظاهر في البيت  
ان غريمها مستند وان موطول معني خبر ان له نقداً عليه والجملة  
خبر غريمه والاصل وعزة غريبها موطول معني وهذا واضح لا غبار  
عليه ولا تنازع فيه **ولو كان المصدر مضافاً الى الفعل** **فان** **مضمير**  
كقول الشاعر نضرمكم نحن كنتم ظافرين وقد اغرمي العدي بكم **استشكلا**  
فمنك اذا لا يمكن هنا اتصال ضمير الفاعل مع الفصل بينهما وبين الفاعل  
بضمير للفعل وانما قال مضافاً الى للفعل لانه لو كان مضافاً الى الفاعل  
ومفعول الضمير لم يجب فصل الثاني بل يترجى نحو عجبت من ضربك



وضربك آباءه وأما المترادف كون الفاعل مضرا فمضرا هو  
 الذي يجري فيه الاتصال والانفصال بخلاف الظاهر ثم استوطن  
 هذا إلى ذكر حكم من أحكام بعض الضمائر وهو ما استعلم فقال **وقد**  
**حيث نون الوائين** أي دخول النون التي تلي آخر الفعل من الكسر  
**في الفعل الماضي** نحو ضربني وكرمني **والمضارع** بل **نون الأعراب**  
 لا نحو يكونني ومضني **وجان** أي دخول نون الوقاية **فيما فيه**  
**النون** المذكورة وهي نون الأعراب وذلك هو المثلثة الخمسة **فعلون**  
 وتفعلون وتفعلون وتفعلين فكل اشياء نون الوقاية  
 مع نون الرفع نحو اتعداني لنز اخرج وكذلك نون تفعيل واحدا  
 فتقول النزيل بك ما في لكن هذا المحذوف نون الرفع او نون الوقاية  
 فيه قولنا الصريح منهما وهو مذهب مذهب واختاره  
 مالك لنز المحذوف نون الرفع وظاهر كلام المؤلف انه نون  
 الوقاية وجه قول لنز نون الأعراب ميم المعرضة للحوار  
 بال حذف بالجازم والناصب ورا معني لما اتفق بالحذف  
 ووجب الثاني لنون الوقاية مستطرفة وهي التي جاء في  
 المثال **وجاز ايضا** **لن** نحو بلغت من لدني عند راقبي  
 مستدكا او مخففا لكن الغالب ان ثباته مرجوز المحذوف

وعبارته الموقوفة لا تشعر بهذا التفصيل ولا يختص الحذف بالضرورة  
 خلافا لمذهبهم وقراءة التحقير في الآية نون عليه **وفي لنز**  
**اخرها غير** **لعل** **فان** **صغين** أي فان دخول النون مع لعل صغين  
 كقوله فقلت اعيرني القدم لعلني احث بها قبرا ابيض  
 ماجدا وقوله ارنيني جولا كات هزرا لعلني اري ما تزين  
 او تحيد الخلد او وجه الحاق النون في الكل شبهها بالفعال  
 من الوجه الذي ثبت لها به عمل الفعل ووجه جواز الحذف  
 في لنز ونز وكما ذكرنا في كراهية إحقاق النونات ولذا اكانوا  
 قد جردوا الحذف في نحو يضربوني مع كونه فعلا فلنز يجوز  
 في نحو اني بولي زالة حرف وقد اجتمع فيها نونات عند مجي نون  
 الوقاية ووجه اختيار الحذف في لعل لنز من لغاتها العز واللام  
 الاولى ليس بينهما وبين الثانية ا حروف واحد مع مذهبها بالنون  
 فلما اجتمعت للمثلثة مع تقاربها كانه الحذف اولى ورا ترد لكن  
 لنز الواو طين **اها** والنونات حرفا **عكس** **ليست** **وقد**  
**فمن** يعني لنز هذه النونات الخمسة حكمها كحكم لعل فيكون نون النون  
 معها اختارا والحذف صغيفا فاقا نون النون مع ليست فمخو باليتي كنت  
 معم باليتي حيث قبل هذا وهو كثير وحذفها كقوله كنيت جارا فان



ليستي أصاؤه واقفد بعض ملك فاختبر اثبات لوجوه حيد وهو سبعة  
 الفعل وقد مقتضى الحذف إذا كان في آخره كذا حاز تسبيعا لها باخواتها  
 التي في آخرها النون المسددة لأنها مثل قد قول الشاعر قد نضرا  
 الخبيثين قد نضرا بين الأثبات والحذف والمراد بالخبيثين عبد الله  
 الزبير وابن زبير خبيث عليهما التعليل ومثال قط ما وقع في حديث  
 النار قطني بأثبات النون ويجوز علي ضعن في حين درج تركها  
 وامثلة اثبات النون في من وعين كثيرة ومثال حذفها قول  
 الشاعر أيتها التائل عنهم وعني لست من قيس وأقبش مني ووجه  
 دخول النون مع هذه الأربعة المحاطة على سكونها النهائي ووجه  
 الحذف الحاوهر باخواتها من الأسماء والحروف والدخال نفس الوفاية  
**تتبع في غير ذلك نحو لدي وعليه وهذا هو الأصل وأما**  
**لتقي ضمير لزم أن يرفع فيهما** حذف ذلك من لزم يمكن أحدهما رفعاً  
 فيجب اتصالهما معاً نحو ضربك وأما وجه انفصال أحدهما في نحو  
 ماضيت ألا أياك وماضيك إلا أنا فليس مما نحن فيه لأنهم يلتقيان  
**إن قلت أعرف الفصل المتكافئ أو الفصل** نحو درهم أو طينتين  
 وأعطيتني أياه والدرهم أعطيتك وأعطيتك أياه أما جواز الاتصال  
 فلما كانوا مجاوزاً لا اتصال فليعد الضمير ونهجه بالمتعذر إذا كان

قطني



إلى اجتماع ثلاثة ضماير فيما مثلنا به فإن قلت حذف المولى  
 القاء الرابطة من جوب إذ السرطانية وهو قول المزدحم الماعرف  
 الفصل الثاني أو اتصل ودخول الفاء في مثلها لازم امتناع جعله  
 شرطاً كما في قولك إن جيتني فإن تأملت أحسنت اليك قلت يجوز  
 لزم الفصل الثاني وهو جوب إذا أول قدم الماعرف في الفصل الثاني  
 منوي به التأخير والتقدم وإذا التقي ضمير الفصل الثاني  
 أو اتصل لزم قدم الماعرف ولكن لا يخفى ما فيه من التعسف **فصل**  
 يتعلق باتصال يعني لزم اتصال الثانية في معرفة المسئلة المتقدمة يجوز  
 مع فهم **فما إذا قل فيه مجزوء** كقولك أين كان حبيبي لي صديقاً  
 لقد كان حبيبي حباً يقينا وقولاً آخر تسليت عنها كما رهاقك كرها  
 وكان في أقبها آخر من الضمير وإنما كان مثل هذا أقبها لزم  
 الفعل أقبه في اتصال الضمير به من المصدر مثل الله يريد طلب  
 الفاعل والمفعول من الله والمصدر يطلبها لما سمعته له  
 وعبارة كثيرة لزم الاتصال في ذلك أويل من الاتصال وهذا  
 لا يفرق منه الفصح **ولزم آخر** الماعرف **أو متقدماً** إليه الضمير لزم  
 المتقدماً في الدتبة بأن كانا ضميراً في متكلم أو خطاب  
**الفصل** الثاني منها أما صورة تأخير الماعرف فتعذر عطية







ضمير **مرفوع** **منفصل** وهذا هو القياس لأن ضمير الفاعل اتصل  
 بفعل ماض فوجب أن يكون كذلك نحو عسيت وعسيت وعسيت  
 وعسيت وعسيت وكذا المتكلم والغائب نحو عسيت وعسيت وعسيت  
 وعسيت إلى آخره أمثلة وفي **لولا** ضمير **مرفوع** **منفصل** وهو  
 القياس أيضا لأن الواقع بعدها إما مبتدأ محذوف الخبر أو  
 فاعل محذوف الفاعل وإما كان وجب أن يكون مرفوعا وإما  
 الفصالة فلا تعلق إياها معنوي أو محذوف فيجب أن يقال لولا أنا  
 ولولا نحن وكذا لولا أنت وأنت وأنتا وهو هو إلى آخره أمثلة  
**وقد جاء في الموضوعين لغة أخرى على** وعساى وعساه **ولولا**  
 ولولاى ولولاة بالضمير المتصل **مفصول** في الباب **الأول** وهو باب  
 عسى **نسبها إلى** **بالعل** في نصب الاسم ورفع الخبر من حيث المسمى  
 مفيدة لمعنى التزجي كالمحل وهذا كما نبهت على بعسى إذا حل  
 ذلك في افتقر خبرها بأن نحو فلعل بعضكم لم يكن الحزن  
 يجتنب من بعض فحصل بين الكلمتين أنفاس **وتجوز**  
 في الباب **الثاني** وهو باب لولاى ولولاة بناؤه **مفصول**  
 مع الضمير **اليس** **الضمير** وما ذلك بعيد كما **اللدن**  
**مفصول** فإن لولا نصيبها خاصة وتحذف غيرها عما

وهذا النسب يقول عن ميمويه بن بلال النوفلي الواحدة قد يكون  
 لياحاز لمختلفان باعتبار أن هذا الذي ذكرنا في بابي عسى ولولا  
**عند ميمويه** وقد يتوهم أن قوله **مرفوعا** يرجع إلى الضمير  
 المتصلين الذي تدخل عليها عسى ولولا وكذا وقع في بعض المحكي  
 وليس بجيد فإن ميمويه يرى أن الضمير المتصل بعد عسى مرفوع للمحل  
 بل يراه منصوبا للمحل لعسى كما مر وإنما هذا يرجع إلى لولا  
 وما بعدها من الضمير المجزور والمتصل فإن ميمويه يرى أن  
 محل ذلك رفع على لا تدارى وبعضهم يرى أن الرفع  
 محكوم به للمجرور كما هو في ذلك محل بقي هاتينيهما  
 أحدهما أن ميمويه يرى أن لولا وإن كانت جارة ترتبط  
 بشئ كما أن لعل الجارة كذلك في لغة عقيل ترتبط بشئ  
 وما بعدها من فروع المحل بالابتداء وقول الحدوثي القاهر  
 أن لولا الجارة عند ميمويه ترتبط بجوابها ليس بشئ الثانية  
 أن لا يعطى على الضمير المجزور بلولا اسم ظاهر نحو لولاك  
 وزيد تعين رفعها لأنها لا تخوض للظاهر صرح به  
 ابن هشام في مغني اللبيب وذكره غيره أيضا قال في المغني  
 وهذه ملأ نحاحي بها فيقال ضمير مجزور لا يصح أن يوطن



عليها اسم محمول على الجار او لم تعله وعسي **وقوله**  
**عند الاختصاص** فليست عسي محمولة على الجار في نصب الاسم ورفع  
الخبر وانما هي باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير  
النصب من كان ضمير الرفع ويؤثر في الخبر ظهر مرفوع على قوله  
فقلت عساها نار كما هي وعليها تشكي فاني نحوها فاعودها ولا  
غير جارة ولكنهم انا بول الضمير المنخفض عن الضمير المرفوع كما  
عكسوا اذا قلوا انا كانت وزلت كما انا وهذه السبعة التي  
استند اليها في الموضعين مردودة بان نيابة ضمير عن ضمير انما  
وتعتمد في الضمائر المتصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستدلال  
**ويقع بين مبتدأ والخبر** الباقيين على حالهما دون اسم او  
**ما في حكمهما** مما كان مبتدأ وخبر في الاصل ولكن دخل عليه  
الناسخ ما الاول نحو واولئك هم المفلحون والباقي نحو وانا لما  
دقون وانا لخير السجود كنت انت الرقيب عليهم **والخبر**  
**معرفة** كما مثلنا ان لا لو كان غير معرفة لم يقع ليس كمن يهبط  
فلا يحتاج الى الفصل **اولا في كذا** من حيث هو جار مجرى الموصولة  
لقيام من فيه مقام اللام ولذلك لم يجرها بضمها نحو لنزلة انا  
اقل منك ما لا **اولا في كذا** من حيث هو جار مجرى الموصولة

الجرلية وهو الجار المضارع بالاسم لتساكنهما وطية لاية عند غيره تؤكد  
او مبتدأ وتبع الخبر في الموصولة فاجاز في وطير او ليك موصولة  
كمن هو فعل واس الخبر فقال في سرج الايضاح زافر بين  
كون ابتداء الالعازض كما فعل من والمضاف كذلك اولداته  
بما الفعل المضارع ومقتضى كماله جعل الماضي كذلك وقد سرج  
به الشفاهي فقال في وانه موصولة واكي والله نواتي وحي  
وانه خلق الزوجين اما اذ في ضمير الفصل في الاولين وفي الثالث  
نزل بعض الجبال قد ثبتت بعض هذه الافعال لغیر الله كقول  
نمرون انا احبي واميت واما الثالث فلم يدع احد  
من الناس **معرفة** هذا افعال تقع المقدم والبيان بالصيغة للتنبيه  
على انه ليس بضمير جنس او انما موصولة فيجوز ان يكون ضمير او لنزلة  
غير ضمير على ما سلك في صيغة ضمير **مرفوع** لان الاصل فيه هو باب المبتدأ  
فيما سلك اختيار المرفوع وخرج نحو ظننتك اياك القائم فان اياك  
بالا فيصل **مفعول** لا في صورة مبتدأ وان لم يكن به حقيقة  
**مطابق للمبتدأ** في الاصل وفي التذكير وفعلي والتكلم  
والخطاب والقبلة فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير  
وكاين بالابطح من صديق ابراهيم الموصولة هو المصايب



وكان قيامه في الظاهر ان يقول انا المصائب اليه عاين بآء المتكلم  
في براني وقد اختلف في الاعتذار عنه فقول ليس هو فصل وانما  
هو تأكيد الفاعل براني وقيل بل هو فصل ولكن لما كان عند  
صدمه يقنع بمنزلة نفس حتى اذا اصاب فاما ان صدق اصاب  
جعل ضمير الصدوق بمنزلة ضميره لانه نفس في المعنى وقال ابن طلك  
هو على تقدير مضاف اليه الياء اي يري مصائب والمصاب  
حينئذ مصدر كقولهم جئ الله مصابك اي مصيبتك اي  
يري مصائبه هو المصاب العظيم على حذف الصفة مثل الآن  
حيث بالحق اي الواضح والاعجب ابن الحاجب ان لا يشر  
لوا صيب بامناك الفعل اليه ضمير الصديق لا اليه بآء المتكلم وان  
هو تأكيد له او بضمير يري قال اخر الا يقول عاقل يري مصابا  
ان اصابني مصيبتا واقول الراوي بما قاله الجماعة ثابتة  
ولا يرد ما قاله لانه مبني على ان مصابا لا يتم مفعول تكره والواقع  
في البيت انما هو معرف بال والحصر مستفاد من هذا ان كيب اليد  
الفاضل اي لا غيره والمعنى اني في ذلك في البيت اي اذا اصبحت يري  
هو ان المصاب ليس انما اياي دون غيري كان مصائب الناس  
تتلا مني عند بالنسبة اليه مصيبتهم صدق فلا يريهم مصابين

وانما يري المصاب صدق فقط لرفا المبالغة وهو على هذا  
توكيد لفاعل يري وهو اليه الواقع بين المبتداء والخبر بصيغة  
الرفع المنفصل **عرف عند الخليل وهو الاصح** لان الغرض من التبيان  
بالفصل وقع التباس الخبر بالوصف كما ستعرف فانما اقال معني  
في غير وهذا مسان الحرف وهذا النقل عن الخليل خلاف  
ما نقله ابن هشام عنه فانما نقل ان اكثر البصريين يرون  
حرفا وان الخليل يراه اسما وهو عند لا محمل له من الاعراب  
كاسماء الافعال عن من يراها غير معمولة لشيء وكان الموصولة  
**واسم عند غيره** لكن هل لا محمل او لا فقول لا محمل له وقد مر  
وقال الكوفيون لا محمل ثم قال الساسي محله بحسب ما بعده قيل  
لانه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد ولذا دخل لام الابتداء نحو  
لانت الجليم الزبيد وقال الفرزدق بحسب ما قبله ونسب بعضهم الي  
صاحب هذا القول انه يراه تأكيد لما قبله فان ضمير الترفع  
قد يؤكدها اسلوب والجور نحو ضربتك انت ومررت  
بك انت وكل القولين مشكل اما الاول فلخر وجهه عن الظاهر  
من حيث انما لا نجد في الاسماء ما هو تابع لما بعده واما الثاني  
فلما مر من ان المضمر لا يؤكدها المظير **ويستقيم** اي هذا



الواقع بصيغة المرفوع المنفصل الطائفة **البصرة** فصل  
 لا تفصل بين الخبر والتابع في قولك زيد هو الفاضل المألوف  
 قلت هذا الفاضل المألوف ان يتوهم السامع ان الفاضل صفة  
 فينتظر الخبر وجاز ان يتوهم انه الخبر فاذا قلت هذا  
 هو الفاضل تعين الخبر فصارت هذه الصيغة هي التي  
 فصلت بين الخبر والتابع وعينت المذكور بعدها الخبر  
 وقولنا بين الخبر والتابع اولى من قول اكثرهم بين الخبر  
 والصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضمير  
 لا يوصى **ويستقيم** الطائفة **الكوفة** فيتم **عما** لا تتم حافظ  
 ما بعد حتي لا يسقط عن الخبرية كما هو في البيت  
 الحاقط للسقف من السقوط **ولا محال** **له في الاصح** ما قد علمت  
 من انه محكوم عليه في هذا القول بالحرفية والحروف لا محالها  
 من الاعراب **وبعض** من العرب يجعل **الاول** **وما بعد**  
**خبره** وعليه ما نقل في القراءة من السواد **ويكون** كانوا هم ال  
 ظالمون وان ترن انا قل بالرفع وقوله عليه الصلوة والسلام  
 كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان  
 يحسدانه وينصرانه علي ان يكون ابواه اسم يكون واكاه



ان جعل اسما فغير الشان وضير المولود فليس مما نحن  
 فيه ومن ذلك قول قيس بن الذريح تكي علي بني وانت  
 وكها وكنت عليها بالملاء انت اقدر وكلام المؤلف يشعر  
 بنقل اهل هذه اللغة وفي التهيد وهو مبتدأ مخبر عنه  
 بما بعده عند اكثر العرب هذا اكل امر وحكي الجر في افعالته  
 بني **يتم** **يقع** **قبل** **المجمل** **لا المفرد** **الخبرية** **لا** **الانسيائية**  
**فغير مفرد غائب غير محذور** لا لا يكون الا مبتدأ في  
 الحال او في الاصل فلا يعمل فيه الا الابتدأ او ناسخ له  
 والمحال ليس شيئا منهما فان قلت جاز ان يكون زائدا فيعمل  
 في المبتدأ فلم يمنع دخوله هنا قلت لان الدليل المقيس  
 لا تدخل الا على نكرة لا نحو هل من خالق غير الله وذو اعرفته  
 والسماعي لم يقع هنا بالامتنع **فذكر** **اللسان** نحو  
 قد هو الله احد **او مؤنث** **للقصة** نحو فان اهي شخصه  
 البصلي الذي **منفصل** كما مثلنا واذ لك حيث يكون  
 مبتدأ في الحال **او منفصل** **بدر** دخول التامع عليه **بارز**  
 نحو فانها لا تعني الا بصان **او مستثنى** كقوله اذ امتت  
 كان الناس صنفان سامت واحرمت بالذي



كنت اصح وهذا الضمير سمي به في بون ضميرا  
 للسان والكونيون ضمير الجاهول وقال الرضي هذا الضمير كان  
 راجع في الحقيقة الى المائل عند بسوال مقدر تقول هو  
 لا غير مقبل كانه يسمع ضوضاء وجلبة فافهم الامر فسل  
 ما للسان والقصة فقبل هو الا غير مقبل فلما كان الموعود  
 اليه الذي تضمنه السوال غير ظاهر قيل الكافي في التفسير  
 بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بل الفصل لانه معين للسوال  
 عنه ومبين له فبان لك هكذا ان الجملة بعد الضمير لم يور  
 بها المحزون التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن  
 سميت تفسيرها لما بينت وانما كان هذا الضمير مفردا  
 غائبا مذكرا او مؤنثا لانه للسان او القصة وكل مفرد غائب  
 والاول مذكر والثاني مؤنث واقالة لا يفسر الا بجملة  
 فلانه موضوع الحارث والسان وهو لا يكون مضمونا  
 مفردا وقد اجاز بعض النحاة تفسيره مفردا اما كونها  
 خبرية فقد علمت مما ذكره الرضي انها في الحقيقة جوابا  
 لسوال مقدر وهذا لا يتصور في النساء **ضعف حذفا**  
**متصرا** في مثل قول الشاعر ان من لام في بني بنت حسان

و ليس الموضع موضع الحذف بل هو في السطر  
 محذوف لا يستلزم الحذف لا يستلزم

الله واعصه في الخطوط المستوع لحذفه مع الضعف  
 ضروريته في صورة الفصلا مع دالة الكلام عليه  
 وذلك ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلام المجازات  
 وقدم الكلام على ذلك في اسم ان واخواتها من قسم المنصوبات  
 قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجوز في معناه الكلام  
 ان زيد قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستلزم المنصوبة  
 فيها و فرق بين المحذوف والمستلزم الى هنا كلامه قيل ولما  
 قال وليس الموضع موضع حذف اما لانه لا دليل عليه واقالة  
 المقصود من الكلام المصدرية هو التخييم العظيم فلا يدل انحاء  
 الاختصار واقالة انه يفوت المقصود منه بحذفه **ولقم**  
**مع ان الفتوحة المحققة** نحو واخر دعوانهم ان الحمد لله رب  
 العالمين وهذا بخلاف ان المكسورة فاعلم عند التحذوف يجوز  
 الغاء ما نحو ان زيد قائم واعمالها في الظاهر نحو وان  
 كل المطالبه فينتهم والستر في ذلك لانه لما كانت المفتوحة  
 فرعاً عن المكسورة كان في التمام اعمالها ظاهرا او باطنا  
 للفرع على الاصل في الصورة الظاهرة فجعلوها في الظاهرة  
 كالمغائبات واعلموا ان المحققة في اسم ظاهر ليس بحسب











والمختار كذا او كونه **بمخالف الخطاب** حرفا لا نه انما يفيد معنى  
في غيره وتلك الفائدة كونه اسم لاشارة الى الذي قبله من خطابه  
او اثنين او جماعة من قبيل المذكر او المؤنث ويؤيد من حيث  
اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو كان اسما لم يمنع ذلك  
كما في كاف ضربها **ويجمع** اليه بين حرف التثنية وكاف  
الخطاب ولكنه قليل لما تقدمنا عليه قبل **وكلمتها** اي من اسماء  
الاشارة وكان الخطاب **خمس** اللفاظ **ستة** معان اقامات المعاي  
مستند وظاهر لان المعبر عنها اقامه فردا او مثني او مجموع وكل معناه  
اقام ذكر او مؤنث فجاءت الستة حاصلة من ضرب ثلث في اثنين  
واقام اللفظ اسماء الاشارة خمسة فلان خصوصاً وهي لا بعد المذكر  
المذكر او المفرد والمؤنث تاو اخواته والكل في حكم لفظ واحد  
والمتشبه المذكر ذان وذات بحسب احوال الاعراب والمثنى المؤنث  
ثان وثين وبن بحسب الحركات واحد مستر كما هو قولهم بجمع المذكر  
وجمع المؤنث واما ان كان الخطاب **خمس** وظاهر بعام ثم اتى في ثب  
المضمر فيكون اللفاظ المتحصلة من اسماء الاشارة وحر في الخطاب خمسة  
وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة مستعملة لستة  
وثلاثين معنى فاذا التمررت الي واحد مذكر وخطبت مثلهما قلت

ذلك لفتح ال كانه وان خطبت بها مؤنثا قلت ذاك ليس حاولا  
خطبت مثني مذكر مذكر او مؤنثا قلت ذاك لا واذا خطبت جمعا  
مذكر قلت ذاكم وان خطبت جمعا مؤنثا قلت ذكن فلهذه خمسة  
المفرد المذكر ومثليا مع كل من الاربع البواقي في المفرد المؤنث  
تلك تارك فاكما تارك تالك ومع تثنية المذكر ذاك ذاك ذاك  
تلك ذاك ذاك ذاك ومع تثنية المؤنث تالك تالك تالك  
تالك ومع الجمع مذكر كان او مؤنثا اوليك اليك اليك اليك  
اليك اليك **فيكون خمسة وعشرين** لفظا **ستة** وثلاثين  
معنى وتقدر ان كل واحد من اسماء الاشارة وحروف  
الخطاب كل من خمسة افراد وان افرد اسم الاشارة  
لخمس ستة معان وكذا افراد حروف الخطاب فتكون  
الالفاظ خمسة في خمسة والمعايير ستة في ستة فيلزم وطعا  
ان تكون الالفاظ خمسة وعشرين والمعايير ستة وثلاثين وكان  
القياس ان تكون الالفاظ ايضا ستة وثلاثين ليطابق  
عدد الالفاظ عدد المعايير ولكن لما كان مع كل خمسة واحد  
متركة وجب لثلاثين الالفاظ الستة والثلثون خمسة وعشرين  
يشق واحد عشر لان كل من اسم الاشارة وحروف الخطاب



لو كان ستة على ما يقتضيه القياس لكان مع كل واحد من الألف  
الستة حرف الخطاب ستة من اسم الإشارة ولما كان مع كل واحد  
من الألفان الستة اسم الإشارة ستة من حرف الخطاب ولما انعدم  
من حرف الخطاب واحد انتقص من أسماء الإشارة المقابل له  
الستة التي كانت تكون معه لانعدام واحد من الألف واحد  
طرف اسم الإشارة انتقص من جانب حرف الخطاب المقابل له  
لخسة التي كانت تكون مع ذلك للوحد المنعدم من اسم الإشارة  
فانتقص من جانب ستة ومن جانب خمسة فتلك الحدة عشر والباقي  
بمع الخمسة والعشرين **وهي** اسم الإشارة مع **الألف** نحو ذلك  
**وتلك** **والثون المشرق في التنبيه** نحو قد آتاك برهان من ربك  
**البعيد** اسم الإشارة إليه البعيد حشا أو حكما منظر إلى أن زيادة  
للوظيفة المعنى **مع الكاف** وحدها **المتوسط** نحو ذاك وتلك  
**وبغيرهما القريب** نحو ذاك وذاك وظاهر كلام المؤلف وغيره أن مرتبة  
القريب لا تتفاوت في شرح التلخيص الصغائر يقتضي  
خلافه وذلك لأننا انزلنا صاحب التلخيص شاهدا على التقييم وهو  
ذكر تعدد ثم إضافة ما اكمل إليه على التعيين قول الشاعر  
يقيم علي ضيم براديه ألا ذل أن غير الحبيب والوئيد يا هذا علي

المخوف من بوطه فمتى وذات يسبح فلا يربح له احد حكمي هو لغير  
بعضهم قال لا تعين في البيت لأن هذا وذاتنا وان في  
الإشارة إلى القريب وكل منها يحتمل إشارة إلى العيون والوئيد  
قال البيت من ألف والتشديد من التقييم قال التفتازاني وفيه نظر  
لأننا استلم التساوي بكافي حرف التنبيه إيماء إلى أن القريب  
فيه أقل بحيث يحتاج إلى تنبيهة بخلاف المجرى عندها وهذا  
للقريب أعني العيون وذلك لأن القريب أقرب أعني الوئيد إلى هنا كل واحد  
ومن الناس من يقول لا شيء من أسماء الإشارة للمتوسط وإنما  
هي القريب أو البعيد خاصة وهو رأي ابن مالك وإليه بأن  
بني ثم يقولون ذلك وتلك حيث يقول المحبان يوتن ذلك  
وتلك وأن المحبان يوتن ليس من لغتهم استعمال الكاف بل  
لام قال فيلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا  
مرتبتان أحدهما القريب والآخر البعيد لا دالة وإفصالة  
ونقل هذه اللغة التقييمية عن الفراء وقال وأخذ يقول له دوالي  
لأن مستندة روايته ومستند غير روي وقال ابن هشام إنما  
قال الفراء أنه لغة أهل نجد مخيم وقوس وأريد ويعت ذلك  
الربع طواليق واحدة **وخاتمة** بالنصب أو الرفع عطف على



قوله او لا عامته اية خاصة من غير العاقل **اللاطنة** **عالمها**  
بضم الهاء وتخفيف النون **وهنا** **تذكر** **الرها** **مع** **تذكر** **النون**  
**للفريق** فاما كونه هنا بالضم والتخفيف القريب فصحيح واما ان  
هنا بالفتح او الكسر مع التشديد كذلك فيقال المنقول في التشديد  
انها للبعد وكذا قال للرضي وغيره فان قلت المنقول انما هو في  
هنا المشددة النون والمؤن لم تعرض اليه قلت بل تعرض لانه  
ليس مع فتح الياء او كرها الا التشديد واما قال غالباً احتمل ان  
هنا كل ابتلي المؤمنين اية جنيذ فجاءت الزمان واستدل عليه  
ابن مالك بحذره الآية وبقوله وان لا حور تعظمت وتساخت  
وهنا يعرفون ابن المفسر مع ونوع فيها الجواز ارادة ان  
وقال الشاعر حنت نوار ولا تهاكت وبن الذي كانت نوار  
اجتت وهما نظرف زامر لا صافها الى الجملة ولو وقعها  
خبر لا توهي انما فعل في الاحيان والمعنى حنت وليس المؤن  
حينها **وهنا** بدون لام **المؤن** **طوهنا** **ال** **مع** **التاء** **ال**  
**للبعيد** واعني ثم ظرفي لا ينصرف فلذلك غلط في ان ينصرف  
لرايت من قوله تعالى ثم رايت وفي الامم الاشارة الى المقدر  
معنى الحرف الذي كان من حقه ان يوضع للامارة كما بين

او للتبشير الحرف في الافتقار الى غير من حيث ان اسم الامارة يحتاج  
في اياها من مقامه الى موافقته او ما يقوم مقامها اولشبه الحرف في الوضع  
فان حذره ما وضع على حرفين كذلك في ثم محليته البولي  
عليه لا تخاف روع فان قلت فكيف اعرب هذا ان دهان قلت لضعف  
التبشير بما عارضه من مجيها على صورة المثني والتثنية من خصائص  
الامم وكذا قال بعضهم وهو الظاهر وزعم قوم ان الاعراب في شي  
منها ابدان وان صيغتان من تحتان للمرفع وذين وتين  
للتصور والجور وهو خلاف الظاهر ومن انواع البني **الموصول**  
وهو ما اية الاسم **لا يتم** اية لا يصير **جزء** فاقام الكلام بمعنى انه  
لو اريد بفعله جزء فاقام الكلام لم يمكن **الاصلي** فخرج نحو زيد  
لكن يصير في التعريف خلافة من باب تعريف المشتق بما هو مشتق  
منه ان الموصول مشتق من الصلة لان المراد بالموصول هو جملة  
له صلة والابن من ذلك قول ابن الحاجب ان المراد بالموصول  
الاصطلاح وليس مشتقاً من الصلة فانه غير مسلم وكيف وقد  
صرح بانه انما ذكر الصلة جراً على اصطلاحهم ولو حذف الصلة  
وذكر عوضها بالجملة لاستقام **هي** **جملة** لان وضع الموصول على ان يطلو  
المحكم على ما يعتقد ان المخاطب يعرف بكونه او كون متعلقه



محكوما عليها ابا فالاول نحو زيد الذي ضربني او الذي ضربني غلاما  
 والثاني نحو زيد الذي اخذ هو او الذي اخذ غلاما واللام على نحو  
 من مضمونات الجملة او ما يشبهها من الصفات مع فاعليها والمصدر مع فاعليها  
 الا ان لم يكن انقضاء الموصول للحكم وضعا اصليا لم يستعمل معه من جموع  
 ما ينصرف للحكم اما ما يكون نقصا له اصليا بالشبه وهو الجملة هذا المعنى  
 كلام الرضي **خبر** قامة من ان يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوما  
 الوقوع للمخاطب قبل الخطاب والجملة انشائية لا يعرف مضمونها  
 الا بعد اسرار صيغها واما قول الشاعر ولية لم ارم نظرة قبل التي  
 لعلي وان سقطت نواها ازورها فما قلنا على اضرار القول به قبل التي  
 اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر على محذوف والجملة معترضة اي لعلي  
 اقول ذلك وسقطت بعدت ونولها جملة خبرها التي تقصدها **وامر فاعل**  
**او مفعول دون الصلة للثبوت لنقصان ما بعدها للفعل** بسبب ذلك التقا  
 على الثبوت **تقدم** الجملة الفعلية صفة لقول اسم فاعل او مفعول وكل ذلك  
**واللام** صفة لما ذكرناه ومعناه ان اللام واللام توصل بمفردي في الصور  
 اسم الفاعل او المفعول الجملة في التقدير ففي قولك جاء القائم والمضروب  
 جاء الذي قام والذي ضرب واما كان ذلك لان اللام واللام اسميتان  
 هي موصولة تقضي ان توصل بجملة ولكن لها اثر في الصورة بالانضمام

الخبرية التي لا تدخل الا على مفرد كالرجل فسكون الجملة  
 اسم فاعل او مفعول ليحصل الوفاء بالغرضين جميعا وذلك ان  
 من حيث كون الصلة مفردة بحسب اللوح التوفيقية بما يقتضيه  
 مسد حرف التعريف ومن حيث كونها جملة بحسب المعنى يحصل  
 التوفيقية بما يقتضيه كونها اسما موصولا **وبعائد** عطوف على قوله بصلته  
 لا يتم جرد الصلة وعائدا يعود من الصلة الى الموصول ليحصل  
 الربط بينهما والافولم يكن عائدا اصلا كانت الصلة لجملة  
 لا ان الجملة مستقلة بنفسها والوا الاربطة الذي فيها **غائب** بدل  
 عن عائدا بعائد ضمير غائب او صفة والاصل ويظهر عائدا غائب  
 لان الاسماء الموصولة من قبيل الظاهر وطريق الغيبة **الاقليل**  
 استثناء مفرغ في الظروف ان هو صفة لظرف محذوف واصل  
 الكلام ما لا يتم جزاء الصلة وضمير غائب كل زمن لازم اقليل  
 فانه قد يكون العائد ضمير ليس بغائب **في التبيين** وذلك حيث  
 يكون الموصول مخبرا به او الموصوف به اما عن ضمير حيث كتم **قول** امير المؤمنين  
**عليه الرضي الله عنه** انا الذي **مختفي** **في جيلة** فجعل العائد ضمير المتكلم  
 وهو الياء من مختفي ولكنها محذوفة ولا فاعلة الورد حمل على المعنى  
 من حيث ان الموصول مخبر به عن ضمير المتكلم وكحو انا والمخبر به والمخبر عنه



كسبي وواحد في المعنى واما عن فقير مخاطب كقول الفراء انت الذي  
تلويح الجنون روى بها اليك ولذا يتكلم انت طامحا لجعل العابد  
اليك حلا على المعنى كما تقدم ولا كثر في الموضوعين رعاية للموصوف كقول  
انا الذي فعل وقول الشاعر وانت الذي استندت اذ نعدده الرفع  
الا عاديه والامور الشدايد وبعضهم يخص هذا الحكم بالذي هو القوي فنفق  
وجمعها ولا يجيز في غيرها الا الغيبة وسرط ابن مالك في ذلك كون ضمير  
الحاضر المخبر عنه محققا على الوصول كما في النمل المذكورة احدى الزمير  
يتأخر نحو الذي قام انا وانت فتعين الغيبة وهو مذهب الفراء  
ومقتضى اصول البصريين قال ابن القاسم في شرح التسهيل وهو الصحيح  
لا يتم بمنعون المحل على المعنى قبل الكلام واجاز الكسائي ذلك مع التمام  
**وفي التسهيل من الالغية كقولك انا حاتم الذي قتل الوليد**  
**حاتم** وكذا في مخاطب انت الذي قتل موحبا اليه مثل علي الذي قتل  
رضي الله عنه فالمعنى علي حذو مثل ولو صرح بما تقتضيه الغيبة  
**مثل العابد في التمتع** نحو انا رجل رعيت العبد وانت انسان اخف  
اليه فيجوز رعاية الفقير المخبر عنه كما ذكر رعاية الموصوف الطاهر  
فتقول انا رجل رعيت العبد وانت انسان موافق اليه وتعين  
لغيبة في التبيين نحو انا بطل قتل موحبا اليه مثل بطل قتل  
منجاء



**حذف** اليه حذف العابد في غير حلة الالف واللام منصوبا نحو هذا الذي  
بعث الله رسله ولا اذا كان في حلة الالف واللام فحذفه قليلا كقوله  
ما استغفر الهوي محمود عاقبة وان اتيح له صفوة بل الدار المستغفر  
المسحق واتيح قد رايه ما الذي يستحق الهوي محمود عاقبة وظاهر  
كلام المؤلف ان الحذف في مثل ممنوع ثم العابد المنصوب تارة يكون منصوبا  
لفعل كما مر في انواع في جوار الحذف وكثرته وحسنه لان القلة لبعض اجزاء  
الكلمة فاذا قلت الذي بعث الله قد قلت الذي هو الفعل وفاعله و  
مفعوله من غير ان يسمي مفعولا فاعله والتخفيف بحذف بعض الاربعة  
وكان للفعل اولى لكونه فضلة فلو ورد حذفه في غير القلة كثر  
حذفه ونهت الصفة بالصلة من حيث اتيها الموصوف جزء الجملة كما  
ان الصلة مع الوصول كذلك لكن جعلت دون الصلة لان احتياج الموصوف  
اليها ليس لاحتياج الموصوف اذ يمكن الاستغناء عن الصفة بخلاف  
الصلة واما الخبر فتقول بالجزمية وهو مع البند او جملة كقولك شجرة  
بالصفة من حيث قيامه عن هو له كما ان الصفة كذلك وجعلت دونها  
ذكر ان كان الحذف منه قليلا وتارة يكون العابد على الموصول منصوبا  
بوصف كقولك يا الله مؤيدك فاحذره في انما الذي يخرجه فخرج فاحذره  
وحذفه قليلا وتارة يكون منصوبا بحرف نحو جاء الذي تارة قمر وحذفه



ممنوع فيكون عليه ثم شرط في هذا الضمير المنصوب ان يكون مقصداً للمحذوف  
 من مثل جاء الذي اياه اكرمت فيقتنع حذف لانه لا يقوم مع الحذف بل  
 على الاتصال فيقتصر من اتصاله على اصل فيقول الغائبة المترتبة على الاتصال  
 واقول لا مانع من ان يقال مثل هذا لانهم هذا الذي اعطيتنا اياه طمها  
 اياه والعلّة التي ذكرها لمنع الحذف لا تنجي منها **او محذوف**  
 بان يحذف من حرف الجر او لا ويجعل المحذوف مفعولاً به على جهة التوسع  
 ثم يحذف كما في قوله تعالى فاصدعنا ثم ياء ما تومر به ثم بما تومر به ثم بما  
 تومر به هذه الطريقة تنقل عن الكسائي وقيل بعضهم لا يجوز الا ان يكون  
 المحذوف مجموع الجار والمجرور معاً والاكثرون ومنهم من يوجب والاختلاف  
 في احكام الروايتين عنه يقولون يجوز الامرين قال ابن التميمي ولا يفسد  
 عندي هو الاول وكل ام الموقوف شر بان حذف العائد للمجرور ليس بقياس  
 اذا التوسع في الظنون يحذف الجار وجعله مفعولاً به ليس بمقيس والذي  
 نقله ابن طلك ومضي عليه المتأخرون ان العائد للمجرور بالحرف يحذف  
 ان كان الموصول او الموصوف بالموصول مجروراً بعلل ذلك الحرف معني  
 متعلق بالقوة الدالة اذ ذلك على المحذوف محذوف من متاخرين  
 اي عنه وكقول لا تتركه الى الامر الذي ركنت اياه يقتصر حين  
 اضطرها الفقد ايه ركنت اليه وقوله ومن حكي بحرف على قوما

ونية الامر دولم يحصل ونية ايه فيه وقوله ان لسان المحذوف يستغني  
 وهو على من صيته الله علقم ايه عليه فحذف مع انتفاء خفض الموصول  
 في الاول مع اخذ ان المتعلق في الثاني وهما صبت وعلقم **وقل حذف**  
**مرفوعاً** نحو تمام على الذي احسن في قراءة من رفع احسن ايه هو احسن و  
 ان كان بعضهم خسرهما على ان لا اصل احسنو فحذفت الواو اجراء عنها  
 بالضم والطلاق لا يعلو على الجماعة باعتبار ارادة الغريق وهذا الكلام  
 من المؤلف لا يتصل منه على طائفة وحقيقه الحال ان حذف العائد المرفوع  
 لا يجوز الا اذا كان مبتدأ مخبراً عنه مفعول فلا يحذف في نحو جاء الذي  
 كما او ضرب باله غير مبتدأ ولا في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار  
 لا يخرج عن مفعول فاذا حذف الضمير لم يلد له اية حذفه اذ الباقي  
 بعد الحذف صالح لان يكون صلة كاملة بخلاف المفعول ثم ان كان الموصول  
 ايما جاز الحذف وطلقات التبع المحذوف لم يطل نحو ارجع انما الحصول  
 المستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة وان ظل الصلة وقال الاندلسي  
 لا يكتفى من القس والبس لا خواها فيصرف في صلتهما بحذف بعضها وان  
 كان الموصول غير محذوف لم يحذف الحذف البسيط المستطالة الصلة لقوله تعالى وهو  
 الذي يمد اليها الدود في الارض الذي قال الرقي طالت الصلة بالوطن عليها  
 فليس لاحتمال اعتبار الطول بل بالوطن طولها بالجار والمجرور المتعلق



بالخبر ومن كلام بعض العرب يا انا الذي فابل لك شوقه وقد قدوة فطانت  
الصلة فيرجع خلقه من المعطف وطوله بذكر ما يتعلق بالخبر وكون هذا فبدا  
المفعول لا ينبغي القول عن الابد هذا التفصيل هو مذهب النحويين وجوزوا  
الحذف مطلقا في صلة اية وغيرها مع استتالة ويدونها **وقل حذف القيد**  
لتنفي لها منزلة المجرى من الكلام ثم تارة تحذف جوارزا اقاله لانه صلة اخرى  
كقوله وعند الذي واللام عند ذلك اخذت عليك فلان غير ذلك كيد المعوا  
ايه الذي عاكس والاحمد الحقد والعصب واما الدلالة غير الصلة  
كقوله تحت الالهي فاجمع مجموعا ثم وجب البناء ايه الالهي عرفنا  
المبالاة باعلالهم ورفع هذا من قوله فاجمع مجموعا الى اخره وكقولهم  
اجيب به فزعناكم كالاجاب فحق علينا ان يصابا وعرضا ما اية وعرضا  
اجيبا بدلالة ما تقدم وتارة تحذف لكونها كذلك بعد الليناء في  
عليها التي اذا قصد بها الدوام فيفيد حذفها ان الداهيتين القوي  
والكبيرة وصلنا الى حد من العظم لا يحيط به الوصف فتعالى الامام  
بغير صلة مبتدئة وقد خلت في قول الرأى بعد الليناء واللتيا اذا عطف  
انفس ترديت فقبل يعقل مع الليناء واللتيا فيهما من ظير الجملة الشرطية  
المذكورة وقيل بقدر بعد الليناء دقت لان التصغير يفضي ذلك وطا  
الثالث الجملة الشرطية وقيل بقدر بعد الليناء عطفه لا دقت انما عطفه

تعظيم كقوله ويحييه وتصغر منها الا نامل وهو ايه الموصول مع صلته  
**كاسم وحيد** ما جر من الله لا يتم جر الا بها فصار كبعضة مبتدئة  
لرفيع الصلة التامخبر عن الموصول **فلان تقدم هي ولا بعضيا**  
فلان يصح ان يقال جاء في قام ابوه الذي ولا جاري قام الذي  
ابوه **ولا يخلليا** ايه ولا يدخل بين خلايا واجزاها اجنبية وكان  
هذا بناء منه على ان الجملة لا اعتراضية غير اجنبية ولا اورر قوله  
ما ذا ولا اعتب في المقدور رخت ايا خطبك بالفتح ام خسر  
وتضليل فقد نصوا على جوارزة وذا موصولة خبر عن ما استغنى عنه  
ورخت صلة وليس مجموع ما ذا اسم الاستفهام في رفع على الله مبتدئا  
للدوام حذف العائد المنصوب من الخبر ولا في محل نصب على انه مفعول  
رخت مقدم عليه لانه قد ابدل منه بالرفع في ايا خطبك ايه في خطبك  
بدليل رفع المعطوف من قوله ام خسر وتضليل وبعضهم يعد المعنى ضم  
اجنبية ولكن اغتفر الفصل بها **ومن يا قيب يضطجبان** في قول  
الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني شكوك مثل يا ذيب يضطجبان  
**ما كان** لو وقع الفصل بالجملة الندائية بين من الموصولة وصلتها و  
هو يضطجبان فان قلت قد عدا بن كالم قول الشاعر وانت الذي يا بعد  
بوزن ممدد الكريم وابواب المكارم والحمد من قبل الخائن لا المذود



مع ان الفصل فيه بالنداء كبيت الفرزدق فما وجد قلت الوحد في  
 ان النداء مضاف وقع بعد خطاب المنادي الذي هو في المعنى عبارة عن  
 الموصول فلم يعد اجنبي بخلاف بيت الفرزدق **ولا يذكر له** اي الموصول  
 تابع من التوابع الخمسة الوصف والتاكيد والبدل والوظفين **فيلتزم**  
 اي قبل ذكرها في المبدأ **فلتزم** بالذين **يجمعين في اللذان**  
 تاكيد الموصول قبل تمامه بذكر الصلة وهي في اللذان لم يجر مررت **بالضمان**  
**اجمعين** زيدا لوقوع التاكيد قبل تمام الصلة لان زيدا من تمامها وقد علم  
**وجاز** في هذه الصورة بالضمان **اجمعين** زيدا بناء على ان اجمعين  
 تاكيد للضمير المستتر في الضمان فلا محذور حينئذ لا من اجزاء الصلة  
 فلا يضرب تقدم بعض اجزاءها على بعض كما في قولك جاء الذي قامان  
 ابواه والذي ضرب عنر واخوه لا تترتب اجزاء الصلة بالبيت  
 للموصول معيار وجوب التعقيب **هو** اي الموصول **الله في اللذان**  
 منها تشديد يائس مكسورة ومضمومة وحذف الياء اصل مع كسر اللذان  
 او كونه **للواحد** من ذوي العلم وغيره **واللذان** وفي لغة تشديد  
**القرن** رفعه وجهان الاصل كان ان يقال اللذان بانباي الياء  
 لكثرة الحذف وعوض عن تشديد القرن **رفعوا** اي نصا  
 وظاهر كل امر ماض على ما راه البصريون من ان تشديد القرن



مع الالف دون الياء والكوفتون على ان التشديد جاز معيار هو  
 الصحيح بدليل قرلة ابن كثير رتبنا اربنا الذين اصلا نانا التشديد  
**للاثنين** من ذوي العلم وغيره **والذين** بالياء **في الاحوال**  
 كجاء رفعوا وضا وجرا فان قلت ما التشديد الفرق بين مني الذي  
 وجمعه حيث اعرب من ذلك وبني هذا قلت التشديد من خواص  
 الاسماء المتكلمة فلحقها معارض لسبب الحرف فاعرب مني الذي حيث  
 قيل اللذان رفعوا والذين نضابا وجرا واقالجم ان كان ايضا من  
 خواص الاسماء المتكلمة فانه لم يحقق ثبوت في الذين ضرورة  
 انه مخصوص بدوي العلم والذي لا يختص بل يستعمل للعالم  
 وغيره فلم يجر على من الجموع لفظا ومعنى على ان بعضهم  
 لا يربك الشئ ايضا مع ما بل اللذان صيغة ارجلت في حاله  
 الرفع والذين صيغة اخرى تجلت في الحالين الاخرين  
 كما مر في اسم الاسارة وتعسف طاهر فرب ثم بني الذين في الزا  
 للغياب **وفي لغة** بالار فيقال اللذان **رفعوا** وقال ابن مالك وهذا  
 مبهور في لغة طيبي يقولون نصر اللذان آمنوا على الذين كفروا  
 وهو لغة هذيل ونقلب بعضهم عن عقيل بضم العين ومنه عقيليين  
 من اللذان صحوا الصبا **الجمع** اي الذين من علي اللغة لاد







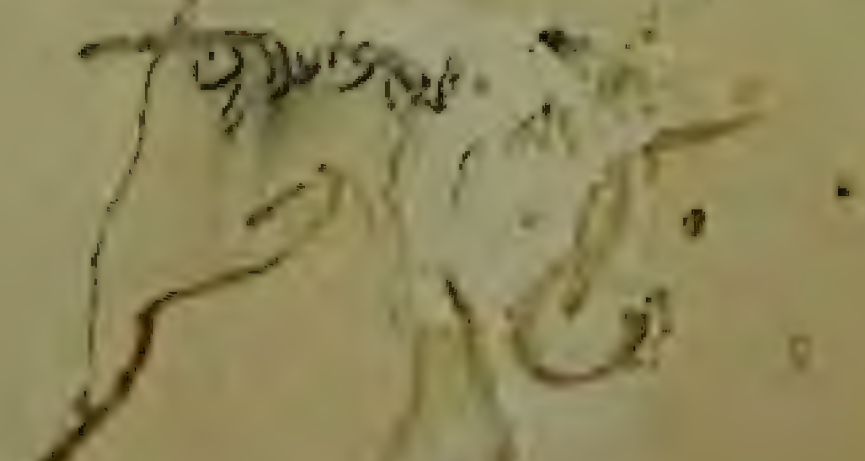
يجمع له المال في قبضه ام سعيه على غير بصيرة **ومن ذلك قوله** الا ان  
 قلبي لدي لقا عينه حزين فمن ذل يعزني الحزين **اذل**  
**يجعل ذرايكة** ضقت مع ما دمر ويجعل المجموع بالتركيب **الكتاب**  
 واحد للامتناع كقولك لما ذا جئت باثبات الف والنوسطا  
 اذ لو كانت ما وحدها استقامت لوجب حذف الف وظاهر كلام  
 جماعة جنل ما قال المؤلف انه يجوز ان يكون من وذا امر كقوله  
 من ذا القيت فيكون مجموعها اسما واحدا للاستفهام ومنه  
 ذلك ابو البقاء في مواضع من اعربها وتعلب في ما ليس فيها  
 وخصوا جواز ذلك ما ذكر لان ما التركيبا كالحسن الذي يجعل مع  
 غيرها كشي واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها وان التركيب خلاف  
 الاصل وانما دل عليه الذي لم يرد مع ما هو قولهم لما ذا جئت كمن  
**وشك الطائفة الكوفية على ان اسماء لا سارة مطلقا** الى قوله  
 تقدمت عليها ما اورد من ان لم يتقدم **بجني** بمعنى **الموصول** بقوله **فقال**  
**ثم انتم هي** **وتقولون** انفسكم اذ المعنى ثم انتم الذين تقولون **فقال**  
**احفال الله** اي ان اولاء **تاكيد** انتم لا خبر عنها فهو اسم اشار على حاله  
 ولا حاجة الى جعله بمعنى الموصول **او منصوص** بتقديم **الاعني**  
 مع وجود الاحتمال لا يتعين المطلوب والكوفيتون لا يفتقرون الى

الاشارة بجواز وقوعها موصولة بل يجوز ان يكون الاسم  
 الجاهل المعرف باللام موصولة كما في قوله اعزني لان البيت  
 اكرم اهله واقعدني افايئها بالاصائل والتقدير عندهم لانت  
 الذي اكرم اهله ككلمة موصول غير مضمحل في سائر الموصولات  
 لا يتعين ما ذكره بجواز تقدير مضاف اليه ذو البيت **وهو**  
**وهو الذي العلم** نحو ومن عنده علم الكتاب ويكون الغير العالم  
 في تلك ما اكل احدكما ان ينزل منزلة نحو لا يستجيب له وقوله  
 لا يرب الفطاهل من يعبر جناحنا لعالي الي من قد هويت  
 اطيرو قد عاوا لاصنام ويدا سرى القطار سوع ذلك الثاني ان  
 يجمع مع العاقل فيما وقعت عليه من نحو افمن يخلق لمن لا يحلق  
 لشهوات الملأ الكثرة والادعيت والاصنام الثالث ان يفتقر بعموم  
 فصل من نحو من من عني طينا ومن من عني علي طين  
 ومن من عني علي ربح لا فتى الله بالعاقل في كل لا ربح **وما هو غير**  
 ايه غير ربه العلم نحو ما عندكم ينفذ وحوي عن الزمخشري انه قال  
 كنت في حضر بعض الوزراء والمجلس عارض بالفصل في مسائلهم  
 الوزير عن قوله تعالى وما ملكنا الا ما نؤت كلمة فلم يقنع الوزير  
 جوابه فالتفتي فقلت الاصل في ما ان يكون بغير العقل او فاذا اطلق



على العقلاء وأمكن مراعاة الأصل فيه بوجه نجح فذلك والآن لنقر  
 إلى غير العقل من المذكور فيقول على الأمان كذا في العباد فقلت قد انزل  
 اليها في الكساف على ما نزل **وقيل** بل هي **أعم** فيستعمل لزوم العلم بالعقل  
 لغيرهم نحو ما سمع من قولهم سبحانه ما تحركت لنا ولا تحرك الرزق  
 والسماء وما بناها الأمان والذبح عليه جماعة من المحققين لأن التفريق  
 بين مزايا في اختصاص لا يلزم بل هو العلم واختصاص بالذات أو غيره  
 في غيرهم أمّا في الأمان الذي ذكرناه وأما إذا كان المراد بالوصف كما يقولون  
 إلا تفصيله ما نزل به (افاضل) أم كريم وفي الموصول الكريم ما يستعمل  
 المرجح إليه القائل أو القاعد أو نحو ذلك وهو مركب ما دون من حكمه  
 على ما ذكره الشيخ في بعض أصحاب الاختلاف وغيره وان أنكره قوم ومنهم  
 قال في الكساف في تفسير قوله تعالى فأنكحوا طائفتكم من النساء وقوله  
 بها بالي الصفرة لأن الأمان من العقل **من** مجرى غير العقل ومنه  
 قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم فأنكحوا طائفتكم من النساء وقوله  
 فأنكحوا الموصولة بأي صفة يكتسب من البكر والليث والسابعة والجملة  
 والنسبية وأضلا ذلك إلى غير ذلك من الأوصاف **ويستوي** في  
 في من **والجميع** أي المفعول وغيره والذكر وغيره **وأي** نحو قوله  
 إن كل سبعة أكم أشد على مثل الأقوال وزعم أغلب الناس أن يكون

أصلا أو قال لم يسمع أنهم هو فاضل جاء في تقديره الذي هو فاضل جاء في  
 من من هذا **وأي** لقوله إذا استبهم الرزق في الما كذا فأنزل  
 بآنها قد قدر **وأي** **في بيان من** **في فعله** **المتقبل** وهذا ليس حقيقته ذهب  
 البصريين ولا الكوفيين أقوالا أول فلان البصريين قالوا بل هو المتقبل  
 عام لها ولا تدغم وقطاعه أن كلام المتن لا ينطبق عليه وأما الثبلة فلان  
 الكوفيين حذروا وجوب تقديم العامل فيها واستقبال فعل كان أو غير ذلك  
 والبيان من الأفعال غير المستقبل لا يقتضي وجوب تقديم العامل ولا منع كونه  
 غير متقبل إذا لم يكن من الأفعال وقد يدل السيك في حلقه بوسعه أن لا يعمل  
 بها الاستقبال مقدم فقال لي كذا خلقت فقال له السائل استجبت ذلك  
 بالفتح يعني أن هذا المتنازع فيه وقال ابن هشام في توجيه ذلك كما  
 في وجه قول الكوفيين **في** الفرق بينها وبين الشرطية والاستقبلية بأعمال ما قبلها فيها  
 كان للمعنى على الشرطية وليس كذلك في حال وجوبها في عاملها كونه دليل على الجواب  
 أن يكون مستقبلا **وأي** **واللهم** **وهذا** **سم** **في** **الضم** **لعمون** **الضمر** **عليه** **نحو**  
 المروءة زيد والممازني برهما حر وغيره والضمير يعود إلى موصوف  
 متقدرا وليس حذو الموصوف في مثل ذلك من غير حقيقة يستوعج الحمل عليه ولو صح  
 ذلك لمعنى اللام الحرفية من أعمال السعي المفاعل والمفعول كما وقع عند  
 التصغير والموصوف قلت ولعل الممازني يلزم ويرى أن اتصاله





المنصور بعد ما فعل قلة لا يحل على ما خرج بعضهم ولذا قلنا باسمه  
الالف واللام الموصولة فالشهور انما اسم موصوع براسه غير محقق قطع  
وزعم الزمخشري انما بعض الذي وانما لكثرة استعماله متوصلا به الى وصف  
المعارف بالجملة انقصوه بالحذف فواترة الياء وحدها وتارة الياء  
والكسرة وتارة الف وواو على الظاهر كل ما بل صرح في المغفل ان اللام  
في الذي حرف تعريف وان اللام التي بعد الموصولة هي تلك اللام التي  
في الذية لانها تعدل كما لا يخفى لانها غير لينة الذية لكونها تخفيفا للموصولة  
ظاهر والذي عليه كثير من ان الموصولة هي الذي واللام زائدة للتخفيف  
اللفظ حقيقة لا يكون الموصولة بها معرفة فتوصف بكرة وجعلت لازمة لافها  
لوان دخلت تارة ونزعت تارة لا وهم كذا التعريف **والاسمية** الحرفية  
فانها لا تنافي فيما هذه الاقسام **موصولة** نحو ما علمكم بنفد وما عند الله  
**واسقية** بمعنى اي شيء نحو ما هي والافها وما قبل كمينك **مستقيمة** وهي  
نوعان غير زمانية نحو ما تفعلون خير لعلم الله وزمانية عند الله  
وجامعية نحو فاستقاموا لكم فاستقيموا لهم وهذا حسب المعنى كقولك  
استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم **وهو موصولة** كقولهم من رزقنا  
لك ومنه قول الشاعر لا نافع يسعي السبيل فلانك لا يسعي بعد نفعه  
الدهر ساعيا واحتمال الزيادة يوقع في زمانه ونقص

منها كره النفس من الاعمال فرجة كحلل النعمان اي بغير نكير النفس  
تخلف العار هو الظاهر ويحتمل ان يكون ما كاد وفعول كرهه وحذف  
اي شيئا والفرجة بفتح الفار النفس من الحكم والخروج منه النعمان  
بكر العين جبل بفتح الدالة ليمنعها عن القيام اي بغير شيء  
على النفس فيكون الغاوص منه سعالا سريعا كحلل اللينة فانه  
ايحتمل ربطة غاية الاحكام بل يترك على وجه يكون احلا لاسمها **تلك**  
**تلك** وقع في ثلاثة ابواب احدها التبع نحو ما احسن زيد افا في ذلك  
تلك غير موصولة الجملة بعدها خبرها هذا طريف بيديه وجمهور اليربين  
الثاني باب نعم وبئس على خلاف فيه نحو ان تبارك والصلوات فنعاج  
نحو غسلة سداو دققة دقا لعا اي اي نعم شيئا فاضرب على الغسل  
كثير من المتأخرين نعم الزمخشري وظاهر كلامه سريديه انما معرفة تامة تعذر  
في الآية بالشيء والاصل في الآية ايدارها الى الكلام في الابدال  
التي الصلوات ثم حذف المضاف واثنين عنه المضاف اليه فارفع  
والفصل بقدر في المتكلمين من لفظ الاسم المتقدم اي نعم الغسل  
ونعم الدق واكثرهم لا يشبهون ما معرفة تامة واللهش قولهم اذا  
ارادوا الباطلة في الاخبار احلوا كذا **وهو فعل** كذا به مثلا  
ان زيدا كذا ان لم يكن اي انه خالف من امر ذلك الامر فعلا للآية فانه

٢٩٧







فزع ان الناعل مستور من غير وجه وهو مخصص بالمرح فبقى من اوجده ما  
 اربعين يستعمل لها من فحج موصولة نحو الم تر ان الله سبحانه في  
 السموات ومن في الارض واستغيا مائة نحو بعثنا من مرقدنا ورسولنا  
 فمن يعمل مثقال ذرة شرا يره وهو موصوفه بمفرق كقولهم مررت من مجمل  
 وقول حسان رضي الله عنه فكل من افضل علي بن ابي طالب النبي محمد  
 في رواية من غير ما يحمله كقوله من من انضجني عن طائفة قد  
 نفى الجحيم تالم بطلح **وقد تزداد عند الكوفة** وهو كهل علي فاعلم في  
 تجوز زباني الاسماء وتندوا اليه لولا هذه التعيين في مطلق كقولهم  
 بيت حسان المتقدم **والوقوف المستوفى** ما اية عن **نكرة يقابل**  
**حركات** البحركة النكرة **مثلة** بحانسيا ان ضمت فواو وان فقدت الواو  
 وان كسرة فباء **وفي المفرد للمذكر** فاذا قيل جاء رجل قلت في الحكاية  
 منقو واذا قيل رايت رجلا قلت مناد او ادتير اية به رجل فله منقو  
 والغرض من هذه الحكاية ان يعلم المخاطب ان المسؤول عنه هو ما ذكر  
 بعينه لا غيره وانما اشترط فيها كون من موقوف فاعلمها لان من قبلة  
 فقد صار انبجدها من الاعراب فاشبهوا العلامات في حاله لا يكتم فيها  
 على الكلمة اعراب ولا تنوين فكل من في حالة الوقوف يقابل **حروف**  
 حروف النكرة **عنها في غير** اية غير المفرد للمذكر وهو خمسة المثو

٢٩٨

والمجموع مذكرين او مؤنثين والمفرد المؤنث على حسب اعراب الاعراب  
 وانما قول بل بذكر تبينها على حال الزنة والاعراب الواقع في ذلك الاسم النكرة  
 عند الامكان فاذا قيل جاءني رجل ان رايت جليين ومررت بجليين قلت  
 مناد جليين واذا قيل قام رجل وهرت رجلا ومررت برجل فقلت من وهرت  
 واذا قيل ذهبت امرأتان وقررت امرأتين واغرقت امرأتين  
 قلت منهن ومنهن باسم كان البنون في جميع الضور ولا يخفى حصول  
 الدلالة على ذات المسؤول عند وعلو اعراب الاسم فان تعدد افعال التثنية  
 كما في مفرد المؤنث وجعلت اعرابها على حال الزنة لانه لا يصلح له  
 بيان حال الاعراب عند تعدد الدلالة عليها لانه فرع ولا اقبل جاءني  
 امرأة قلت منه بفتح التثنية على الجمع ولكن لا اسكان فنقول منه ولا  
 قبل جاءني امرأتان قلت منهن ولكن فتح التثنية اسكانا لكن لا اسكان  
 ارجع لمكس الفتن ولا اقبل جاءني امرأتان قلت منهن وانما تعدد الدلالة  
 على الاعراب في الوجدان المؤنث لانه لا يمكن ان يثبت حروف المفرد للدلالة  
 على الاعراب في منتهى انهاء التثنية في الوقف لا يكون الا بالبناء وانما  
 منتهى وان امكن التثنية بحروف المفرد بعد الجمع وتخصر الدلالة  
 على الاعراب حيث لا يجرى مجرى الجمع في مسلمات وهذا من الوقف  
 فانه لا يثبت فيه شيء من حركاته بخلاف من ومنه ومنه في آخره



وعمر و ثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد وذلك في حال التصب  
 نحو ريت زيد فلم يستكن في من الجاري بحوله عند قصد الحكاية انباء الحكايات  
 والمد بعلاها وقد فهم ان المستفهم لا يغيرها في حال الوصل فتقول في جميع  
 تلك الصور من يافتي ولذلك حكم بالسند وفي قول السائر انوا فادري  
 تقلت متون انتم فقالوا الجرح قلنت عواطلا كل حيث الحق العلامة وطلا  
 والوقف المستفهم عن **عن معرفته** بتلك المعرفة **فوق** كان الظاهر  
 مرفوعة لكن لما كان المراد الاسم ذكر فاذا قيل جاء في الرجل ورايت  
 الرجل ومرت بالرجل قلنت في الجميع ما الرجل باعادة تلك المعرفة مرفوعة  
 على ان من الاستفهامية مبتدأ والرجل خبر وانما حذف المستفهم عن  
 حيث يكون نكرة والحقيقة العلامة لان العلامة اخضر الاستفهام عن التكرار  
 اكثر من ان يكون اليق بالاكثرو قد حكم به بوجه الحكاية عند بعض العرب  
 فاذا ثبت ذلك حيث فهم يقال مع من من شرط ان المعرفة المذكورة هي قوله  
 عند السامع **لكن** حكم الاستفهام **علم** بنى **تعم** يدق بالعلم في كلام المستفهم  
 مرفوعة الى احوال حكما على الخبر بينا ولا حكاية وهذا هو القبول في لغة أهل  
**البحر** العلم على ما هو عليه في لفظ الذكر فاذا قيل جاء زيد ورايتك  
 من كذا قبل من في محل الرفع بالابتداء والمجرب بعينه في احوال  
 حكما في موضع رفع على الخبر بعد الاعراب بسبب اتصال محل الحركة بحلوة

يا جوتها

وقد يتوهم ان الحركة في من زيد بحركة الاعراب وليس كذلك بل هي حركات حكاية  
 للحركة الاعرابية الواقعة في لفظ الذكر وانما حذف المحارون الحكاية بالعلم  
 دون غيره من المعارف لان وضع الاعلام على عدم الامر ان يحذف ما يترد  
 المعارف فانها لا يمتنع كان والحكاية يرفع الامر ان النسب ثم حكاية  
 العلم عن قوله لا ليست على الاطلاق لما يعرب كلام المؤلف بل يترد ان يكون العلم  
 غير مرفوع بتابع وحالة السؤال هنا وهي غير مرفوعة بعاطف فلا يجوز  
 الحكاية في نحو من زيدن العاقل لوجوه التتابع وتشتبه من ذلك ان يكون  
 التتابع ابتداء متصلا بعلم كوايت زيد من عرو او علم احوط فاكوايت  
 زيدا وعرفجوز فيها الحكاية على خلاف في الثانية من ولا يجوز في نحو  
 قولك ومن زيد من قال مررت بزيد لاجل العاطف والبشر في ذلك انه لا يس  
 في مثل هذه الصور اذ لا يطف على كلام المخاطب مودة من سأل السؤال عن ذكره  
 دون غيره فلا حكاية له بالحكاية التي اتصال بوجه العرض ان السؤالا  
 عند هو ما ذكره المخاطب بعينه كذا قبل وفيه منظر والمستفهم بمن  
**عن نسبت** الى نسبة العلم سواء كان العاقل او غيره **يصدرها** اي  
 يصد عن **باللام** لانها موصولة عن صفة العلم باعتبار كونها منسوبة  
 الى السؤل ولا ريب انما باللام فيفتقر من يحال يوافق السؤال عنها  
**بما يقتضيه** اي بالانسياق المستدرة فتقول قد قال قام



زيد المني اي القريشي ام الثقفي **مع الامثلة الثاني والجمع**  
 حيث يكون السور عن نسبة كذا مثل ان يقال قام زيدان والعمران  
 فنقول المنيان والميتون والاكثر احوالهم في الاستقيام على الحق  
 واللام فنقول بالمد والتسهيل وانما جاز الجمع بينهما الضعف نظير  
 من الاستقيام لمعاملتها معاملة العربات التي لا يصدق معنى  
 الحرف وذلك باذخال اللام عليها والحق باذ النسبة معها **لا يوافق**  
 اي من وما **موصوفتين** وعلى بعض الجوازي بان لفظ من  
 وما لا يبر الحرف من الذي لكونها على حرفين بخلاف الذي والحرف  
 لا يوصي قلت من ان النسبة ثابت لهما حاله كذا نحو وضوئان  
 وقد فتح وصونها كما حرك **بأي تك** في اوجها غير **اي يوصي** هذا الله  
 على معنى الكمال في زيد رجل اتي رجلا في كمال في صفات الرجال ومن  
 لا يوصي في كماله وحقيقته كماله المثلون انما يقع في صفته كذا هو مررت  
 باني معجب لك كما يقال من معجب لك وهذا مذهب الاخفش وقال  
 ابن هشام وغيره وهذا من مسموع **وتضاف** كما مر بخلاف من  
 وتسمى في كل حاله **انما في حاله** كذا مضافه **محذوف** **صلا**  
**نقص** على جهة البناء لتسببها كذا القيد وبعد المقطوعان  
 عن الاضافه **محذوف** منها بعض ما يوصيها وتبينه او هو

بأي تك

لا انها المنيية للموصول كما حذف من قبل وبعد للمضاف  
 اليه المنيين للمضاف **كأنهم** **أشد** من قوله تعالى ثم لننزعن  
 من كل فئة ائمة اسد على الرجز عتيا بضم ايه على الفراء  
 المسبورة **عند سيبويه** بالتقدير عند لننزعن عن الذي  
 هو اسد وخالف الكوفيون وجماعة من البصريين كأنهم  
 يرون ان ابا الموصولة معرفة دائمة كالشرطية والاستفائية  
**وضع تقدير الخليل** **الذي** **يقال** **انهم** **نقطة** **منه** **بمعني** ان  
 الخليل يري ان ابا في الاينة استفائية معرفة بالرفع على المبدأ  
 وماذا خبرها والجملة محكية بقول محذوف كما ان مفعول نزع  
 محذوف والتقدير لننزعن عن من كل فئة الذين يقال فيهم  
 انهم اسد ولا مل في ان هذا التقدير ضعيف لا يصار اليه في  
 معنى الكلام ونحوه مثال هذا يقضي **البحر** **لا صرح** **الفاف**  
 الخبيث بالرفع بتقدير الذي يقال فيه للفقاح الحبشة وهو  
 لا يجوز على صرح **بأي سيبويه** وضع **ايضا** **قوله** **نور** **في** **الآية** **بأنه** **بأنه**  
 بناء على ان ابا استفائية معرفة على انها مبتدأ واسد الخبر  
 والجملة في محل نصب على انها مفعول لنزع **لكنه** **علق** **عن** **العلم** **بجل**  
 الاستقيام **ادخل** **بمعني** **شطب** **بمعني** **العلوب** **ونشر** **لغير** **فيها** **واذا**

Copyrighted material



**الخبر** من معلوم من وجه مجهول من وجه آخر كما اذا علمت شخصاً  
 من حيث انه منطلق ولم تعلم من حيث ان اسمه زيد او غيره  
 من حيث انه زيد ولم تعلم من حيث انه منطلق فان يدينه من  
 تلك الجيت المحبولة **الذي جاء بالاول واللام** **وخصنا** اي لا الف واللام  
**بفعلية مختصة فقام بمفعولها** **اي يمكن** **بنته** **صاتها** وذلك ان صاتها  
 اسم فاعل او اسم مفعول كما مر فاذا قلت كانت الخلة فعليته مختصة  
 الفعل اكون ياء اسم الفاعل من الفعل حيث يكون مبنياً للمعلوم  
 واسم المفعول حيث يكون مبنياً للمجهول واذا كان للفعل جامداً  
 فتجاء القلة فتعد ضرورة ان جموده مانع من التصرف فيه بالان  
 منه واما الامة فتعذر بناء اسم الفاعل والمفعول منه ظاهر  
 واذا انظر ان لا يكون معمولها فتعذر فافهما سياتي من انه مجهول  
 في خبر عن خبر عن خبر واللام بتعذر دخولها على الضمير  
**صدورها** هذا جواب اذا مر قوله واذا خبرت عن شيء الى اذا  
 او من الاخبار المذكورة صدرت الموصولين المذكورين وهما  
 الذي والالف واللام **واخر** **ذلك الشيء** حالته خبر اع الموصول  
 المصدر **وضعا** **لما كان ضميراً** موافقاً **لما** اي لذي من الموصولين  
 الماحل للربط اذا اخبرت بالذي عن زيد من قولك ضرب زيد

يا جيا

الذي ضربته زيد وبالالف واللام قلت الضارب انا زيد واتما  
 ابريت الضمير هذا خبري الوضو الرفع للضمير على غير من هو لراذ  
 الف واللام لذي والضارب ليس له واتما موصولة لم وقد استتبت  
 بما ذكرنا ان الموصول خبر عنه لا به وان زيد الخبر به لا عنه فمنا  
 ثم است كل ظاهر قوله كيف يخرج عن زيد بالذي او بالالف واللام  
 واجاب عن الذي بان المراد كيف يخرج عن مفعول هو ذات زيد  
 في المعنى زيد فيجوز واو الباء من قوله بالذي للاستعانة به  
 كيف يخرج متوقفاً الى هذا الاخبار بالذي مثلاً واجاب بمبداً بان  
 المعنى كيف يخرج مستقي من خبر عنه بالذي ولم يذكر الخبر به  
 فانه قد علم ان عين ما يظهر عنه بالذي ولو صرح عن معنى  
 قوله كيف يخرج عن زيد من قام زيد ليقال كيف يخرج عن مستقي  
 زيد من خبر مستقي عن ذلك المستقي بالذي لكن احسن لو علم  
 المقصود **فان قلنا شرط منها** اي من الشروط المذكورة وهي تقدير  
 الموصول والخبر الشيء الذي يراد الاخبار عنه ووضع ضمير كانه  
**تعد** **لاخبار** **فامتنع** بسبب ذلك في كل اسم مستحق **التقدير** فلا  
 يخرج عن انهم من قولك اتهم في الدلالة لو قلت الذي هو في الدلالة  
 ان لا استغنى عن صدر تنه وكذا القول في جميع اسما



الاستقيام والشرط وكم الخبر يتا وما التعجبية وضمير الشان  
 لا يخبر عنه لما ذكرناه **وامتنع** الاخبار في **الفصل** ايه في صيغة  
 الفصل على القول بانها اسم اذا لم تكن تاجيها خبر اللزوم استعمالها  
 على خلاف وضعها من انحاء لا تقع الا بين شيئين هما مبتدأ وخبر  
 في الحال او في الاصل وفي الجوازي ان المراد امتناع الاخبار في  
 معنى الفصل كالتصغير للفصل في انما لا يعبد الله لو اخر خبر  
 لبطل الغرض وهو المحصر وهذا لا يستقيم اذ لو اخر خبر واقم في معنى  
 ضمير غيبة منفصل يعود الى الموصول فيقول الذي اياه تعبدت  
 لم يفت الغرض **والمراد** **بالمصدر** **غير المتصرف** ايه اللزوم ان تعبد  
 على الطرفين في النوع الاول وعلى المصدر رتبة في النوع الثاني  
 فالصنف لهما احاطا فلا يخبر عن شيء منها لا امتناع تاجيها اذ هو  
 يلزم ان يعبا على الخبرين المتقضي لتصرفها وهو حار في  
 ما وضعت عليه من عدم التصرف فلا يخبر عن الرظن وفي نحو  
 جاء زيد ذات مرة ولا عن المصدر في سبحانه الله **والحال**  
**والتميز** فلا يخبر عنهما في نحو قولك جاء زيد ضاحكا وعندي  
 عسرون درهما لا امتناع وضع التصغير مكانها من حيث كونها  
 واجبة للتكليف **ومحذو** **ورب** **وهو** **لا** التي لم في الجنس فلا يخبر

يا احمدا

عن رجل من نحو رتبة جمل لقيد واما من نحو رجل في الدار  
 لا امتناع وضع الضمير في القصور بين لا منه لزم التكليف فان قلت  
 لم لا نوضع في الاول فيقال الذي رتبة لقيد رجل ويكون مثل  
 رتبة رجل لقيد قلت لان التصغير المحذور بوجه يجب ان يكون محذورا  
 بمعنى ابتداء بعله وهذا غير متبادر فيها نحن فيه ضرورة ان الذي  
 ليس محذورا لانه فالعود عليه محذور مخرج له عن وضعه وزجرك  
 الضمير باقيا على ايجامه فقد العائدة فمتنع كما امتنع له الاخبار  
 عن الهاء في نحو زيد ضمت وهو كونه الضمير متحقا لغيره كما مباحي  
 واما ما قاله صاحب اللباب من انه لا يقام على رتبة جمل السكون  
 فليس بظاهر **ومظهر في مقام تحضي** نحو الحاقه الحاقه فلا يخبر عنه  
 لان الاظهار يفيد التفخيم ووضع ضمير مكانه يفيد **والمراد**  
**العامل** فلا يخبر عن نحو المراد في قولك المرور بزيد حسن اذ  
 قلت الذي هو بزيد حسن المرور لزم اعمال الضمير وهو  
 لا يعمل هذا راى الجهور ومن اجاز اعمال ضمير المصدر في الظرف  
 في نحو مروري بزيد حسن وهو يعمر ويبيع اجاز الاخبار  
 في قوله الشورة واما قال المصدر العامل لانه لو لم يكن المصدر  
 من الاخبار عنه فاذا قلت ضمت بزيد اضربته اجاز



ان يخبر عند فتقول التي ضربت بما زيد من **والقصة** بدون  
 الموصوف **والوصف** بدون الصفة لا متناع وضع الضمير في موضع  
 كل منهما ضرورة ان الضمير لا يوصف ولا يوصف واما لما يرون  
 الموصوف بدون الصفة لانه لو كان الاخبار عن مجموع الموصوف  
 والصفة جاز فتقول في الاخبار في نحو رايت رجلا كرميا الذي  
 رايت رجلا كرميا **واللفظ** بدون المضاف اليه فلا يجوز الاخبار  
 عن الاخ من قولك جاء اخو زيد بل عدم قيام الضمير مقامه اذا الضمير  
 لا يوصف يضاف واما قيد فابدا لانه لو كان الغرض الاخبار  
 باعتبار المتضايقات معاجاز فيقول الذي جاء اخو زيد **واللفظ**  
**اللي غير المستقل** كالواقع في علم اضافي نحو امر القيس في بنزل  
 مني لانه الجواب عن الكلمة فيمتنع فصله عنها وتأخر خبره  
 موقوف للفصل لمتنع وتوكان المضاف اليه مستقلا جاز الاخبار  
 عند فجوز الاخبار عند زيد في نحو لك جلست في الدار فتقول  
 الذي جلست في دار زيد لا تنفعا لما منع **وضمير** **الغير**  
 اليه لغير الموصول كضمير الغائب من قولك رايتك ضربة فانه  
 عائد اليه زيد وهو عن الذي فلا يجوز الاخبار عنه بان تقول  
 الذي رايتك ضربة هو ذلك ان هذا الضمير المنفرد الاخبار

يا جوي

ان يكون عائد اليه الموصول لانه جاء بعد تمام الصلة ولا ي زيد  
 لانه خارج عن خبره فاذا لم يبق الا الضمير المتصور المتصل  
 فان قدرته رابطا للخبر المتبدا الذي هو زيد يبق الموصول  
 بلا عائد وان قدرته عاكدا الي الموصول بغير المتبدا بل رابط  
**واسم المفعول** اي سمار هذا الضمير الذي وجب لغير الموصول كغلام  
 في نحو قولك زيد ضربت بغيره فيمتنع الاخبار عنه بل قوله  
 تسابق وذاك لانه اذا اخبرته عنه فايدك الذي زيد ضربته  
 غلامه فالضمير الذي جعلته موضع الغلام اذا عدته على  
 الموصول بغير المتبدا بل عاكدا وان عدته على المتبدا بغير الموصول  
 بلا عائد كذا امر روه **والوصول بدون صلة** لا تخمها كاسم واحد  
 فلو اخبرته عند يدو كذا النعم فصله عنها وتأخر خبره وذلك  
 ممتنع واما الاخبار عن الموصول صلته فلا مانع فاذا اخبرته  
 عند من نحو رايت الذي كرمي قلت الذي رايت الذي كرمي  
 واصنع الاخبار في مفعول **فصل جمل نحو قولك** **واللفظ** **الغير**  
 لما مر من ان صلته انما يكون اسم فاعل او مفعول وصوغها  
 من الجمل متعذر فيمتنع لذلك ان يخبر عن زيد من نحو عسي زيد  
 ان يلقه بالانفاد واللام وكذا عتبع ان يخبر بجاء الموصوف



المتقدم في الجملة المذكورة في المتن لا تنهأ بذكر وضع الضمير موضع  
 والالف واللام لا تدخل انعليها وتاخيرهم مفقود لفائدة التقديم وال  
 اعادة المولى كمن في هذا الارادة تعيين ان امتناع الاخبار في ذلك  
 مخصوص بالاول واللام دون الذي هو **ما** **صفت** **الذي** **صفت**  
 على ان ما متفهما مبتدأ في محل رفع على انها مبتدأ او ذاءصول  
 في محل رفع على انها خبر في ذلك المبتدأ وصدرت صلة الموصول  
 والعائد محذوف اي ما الذي صنعت الجملة اسمية **وجواب**  
 اي مرفوع او ذاءرفع وهذا على طريق الاولوية ليطلقوا  
 الجواب السوال فيقول ذلك على هذا التقدير خبر بالرفع او لم يرفع  
 خبر بالتصيب **او** **معنى** **التي** فتكون مجموع ما ذاءسم استنباط  
 في محل التصيب على انها مفعول لصنعت فالجملة فعلية  
**جواب** **تصير** على الاحسن محاذفة على مطابقة الجواب السوال  
 ويجوز الرفع ولكن غلظ في الاولى وعلى كل الوجهين  
 جاء قوله تعالى ورسا **ر** ما ذاءينفقون قل العفو قرأوا  
 بالرفع فيقول السوال جملة اسمية وقرأوا الباقي بالتصيب فيقول  
 السوال جملة فعلية وعلى الوجه الثاني جاء قوله تعالى وقل  
 للذين آمنوا اذا نزل اليهم من الذكر ان يقولوا سماعا او قلنا

بالجواب

عن الكفار وان اقبل لهم ما ذاءنزل ربكم قالوا اساطير الاولين  
 فليس من هذا الباب اصلا اعني ما ذكره ابن الجوزي فانه قال في  
 شرح المفضل هذا حكمه انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل  
 في احد جزئيه فيحذف ويستغني بدلا له كلام السائل عليه  
 مثل قوله ما كتبت وهو قد كتبت فيقول مصحفا او سجده فاما  
 اذا لم يكن موافقا له في الفعل لعدرت قدر لا خلا له بالمعنى  
 اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مراد له واذا تقررت ذلك فالاستغنى  
 فيما حكى عن الكفار في لا يبدان يكون جوابا لامع الرفع المذكور  
 لا يتقيد برأى تصيب لانها لم يرد انهم قالوا الذي انزل ربنا اساطير  
 الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذا لم يكن ذلك معتقدا  
 احده فلم يرد الجواب وانما قصدوا الى كلام متناهي على حسب  
 اعتقادهم الخبيث اي هذا القول اساطير الاولين **فقال** **وهي** **ما** **وضع** **لا** **جواب**  
 نحو صنفني اسكت نحو هيها بمعنى بعد ويفيد الوضع خرج  
 نحو ضربا زيدا فانه وان كان بمعنى الامر لكنه ليس بحسب الوضع وانما  
 هو عارض وهو حذف فعل الامر واذا عارضه مقامه وكذا نحو زيد  
 قائم احسن فان اسم الغافل هنا وان كان لها صي فاما جوف حسب الامر

او ماض



الطارى في استعماله لا يجب الوضوح وانما خضر الامر والماضى  
 لان اسماء الافعال صنيعة مما لمسا بجهتها فاعل الامر والماضى  
 ولو كانت معني المضارع لا عرفت فاق واوثة بمعنى تضجر  
 وتوجعت لان التبيين لا بمعنى انضجرت وتوجع وانما ذلك  
 يجوز كون اسم الفعل معني المضارع فيجعل اوف بمعنى انضجرت  
 واوثة بمعنى انضجرت ويرى ان مسبب بناءها ليس فاذا ذكر  
 شابه الحرف بل ورم التباين عن الفعل وعدم مصاحبة  
 لعوامل فال الرضي ويجوز ان يقال ان اسمها الافعال بنيت  
 لكونها اسماء لما اصل البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك  
 الاصل كما ماضى والامر او خرج عنها كالمضارع **ثم قيل**  
**الامر والماضى** **الامر والماضى** **الامر والماضى** **الامر والماضى**  
 مختار الرضي **وهو مصدر** فحكيها على المصدرين قال الرضي  
 وليس شيء اذ لو كانت كذلك كانت الافعال قبلها مقدرة  
 فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبتدئة **وقيل** **هي مبتدئة**  
**ما بعد** **المرفوع** الظاهر كما في ههنا من زيد والقول  
 المقدم كما في **مسألة** **الخبر** **اي** مستغنى عنه كما استغنى  
 في اقام الزيدان لما كان معني يقوم الزيدان عن الخبر بالفاعل

يلجوز



اذ المقصود من المبتدأ والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو  
 حاصل في اقام الزيدان فكذا ما نحن فيه واختاره ابن الجوزي  
 هذا الوجه قال لان اسم الفعل اسم جرح عن العوامل اللوظية  
 فوجب ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل بالاسم الخبر كما في قوله  
 اقام الزيدان قلت لكن هذا يفضي الى غسار تعريف المبتدأ  
 بان اسم الخبر عن العوامل اللوظية والقصور الواقعة بعد حرف  
 النفي او الالف الاستفهام افعيت لظاهر فانه قد ليس بمتكلم  
 فلا يكون التعريف مفعلا **وتنقسم** **اسماء الافعال الى متحركة**  
**من انزل** **وتنقسم** **اسماء الافعال الى متحركة** **من انزل**  
 بمعنى انت وعملك ولديك ودونك بمعنى خذ ووراك  
 بمعنى تاخر واما من معني تقدم فهذه كلها عندهم اسماء  
 الافعال منقولة لانها مستعملة قبل ذلك لغير معني اسم الفعل  
 عليه بوالذكر في شرح الفصحى وهو انما هو ما لم يجر  
 الجرح فلو بعض هذه الظروف اسماء افعال وهل جعلوها  
 ظرفا على حالها ولم يخرجوها عن بابها لئلا يكون العامل مفسرا  
 انت وعملك ووراك وتقدم افعال وخذ غلظك واما  
 يحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بينه وبين الفعل

Copyrighted material University



مخصوص وعليك واليك واما اذا امكن ذلك **ومر جيل قصير** ومنه  
 فانه ليس مشتق من شيء ولم يستعمل قبل كونه اسم فعل غير ذلك  
**ولا يستعمل معمول** اي معمول اسماء الافعال عليها **وكتاب الله عليكم**  
 ليس عليكم فيه اسم فعل قلم عليها معمول وهو كتاب الله والاصل  
 ان مولا كتاب الله بل هو **مصدر هو كذا لنفسه** وذلك لوقوعه  
 بعد جملة لا محذور لها غير وهو حرمت عليكم ايها انتم الآية  
 فان لم يأت الله تعالى ان يحرم ذلك فكتوب ولا محذور لها غير  
 فيكون كتاب من قبيل المصدر المؤكد لنفسه نحو قوله تعالى للزور  
 اعترافا وعليكم يتعلق بالكتاب **ودلوي دلو** في قول الشاعر  
 يا ربها المسايخ دلو ي دون كامي رابت الناس بحمار  
 ن كاحمول **عليه** العاقل باسم الفعل وهو دلو **وكانا** على  
**البلد** اي هذه دلو ي ودونك اسم فعل كما في الاول **وعلو**  
 ان دلو ي ودونك **بلد** **وخر على** اي دونك **طرف** لا اسم فعل  
 والتراتبية يقتضي تلام هذا الوجه على الذي قبله فانه  
 هذا قيد منع كونه دونك اسم فعل فاما قل ان يستعمل ان على  
 تسليمه وان يستقيم المنع بعد التسليم والمساخ الذي يبنى ال  
 البير في حارة الدلو وذلك اذا اقل ماها **فهي** الجنب

بالجوز

٢٦

اسماء الافعال **ما نكر التنوين** **بعدها** ولا ادب في بعضه كما في  
 بعض النسخ اي بعد التنوين ولكن اعاده الي التنوين التي  
 هي متي بالتنوين والنون يجوز فيها التذكير باعتبار اللفظ  
 والتأنيث باعتبار الكلمة فاذا قلت صير بالتنوين فعناه  
 الامر يسكون تاو اذ اتم تنوينه فعناه الامر يسكون بمعنى  
 قال ابن الحاجب في شرح المفضل كما تم قصدا الى ان يجعلوا  
 التنوين في صير لغني وحكموا على المنون بانته نكرة وعلى  
 غير المنون بانته معرفة وينبغي اذ احكم بالتعريف ان يكون علما  
 صماء الفعل الذي معناه فان صماء اسم الفعل على كل تقدير  
 فليكون معرفة تامة ونكرة اخرى قلت اذا قدر معرفة  
 جعل علما لمفعول به الفعل الذي معناه كما نقول في اساعة  
 وغرفة فاذا قدر نكرة كان الواحد من احاد الفعل الذي  
 بتعدد اللواظيد فصا رامة بهذا التقدير مختلفا فصح  
 ان يقدر معرفة وان يقدر نكرة الوجهان لا مبهمة ولم يجعل الرضي  
 تعريفه من جهة العلمين كما فعل ابن الحاجب بل جعله من  
 قبيل التعريف الدلالي اذ صير التنوين في معنى  
 فلو انك استكسرت السكون المعهود فيه **نظر او نكر** **دا** **ما** **نحو**









كفجار فانه نابذ فعال التوابع هو اسم فعل من حيث العدل وهو  
 حيث التزمه اقامه العدل فلان فجار معول عن الغجر والعدو  
 كما ان نزال معول عن نزل او الكثر واذا التزمه فلان فجار معول  
 في بناء فعال وفيه نظر اقامه فلان انما لاسم ان فعال الامر في معول  
 عن الفاظ فعل الامر ولا اصل كما قال الرضي في كل معول ان لا يخرج  
 عن نوع المعول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى لا  
 سمية واما ثانيا فلان لم يقولون ان فجار علم للفجرة واذا كان كذلك  
 فكيف يستقيم فيه ادعوا للعدل والمعدل ليس علما للمعدل عنه  
 معدولان عن **فاعلة صفة مختصة بالند** نحو باساق فان اصلها  
 بافاسقة ولكن عدل عندنا الى هذا البناء لقصد المبالغة في المبالغة  
**او غير مختصة به** نحو طاطاي فاطمة كافيته قال اطلب في قوله  
 حتى اذا قلت سراجهم كانت قطاوا طن مفعول اطلت في البناء  
 قوله تلطم وهو جمع توة بمعنى البغض ولست علمي وتوفي على البناء  
 فيه لذلك ولا نحو يبتدئ سبة يكون ايه لازمة ونحو لا تزل فلان  
 عندي بلال ايه باله بمعنى لا يصيبه عندي تلكا ومعروف **والند**  
 للتشبيه بفعل الامر في عدله وزنه فعال **عدا للاميان** **الاندلسي** لفظ  
 اهل **الحجاز** سواء كان اخره راكضار وسفار او الحرام و

بالجوه

ولا يخفى ان العدل هنا تقدير ضرورية انه ليس لنا العلم بالانسان  
 هي حاضرة وما وقع وحال منة وقلمة عدل عن الفعل والذكر تحقيقا واما  
 العدل فيها فمقرر بحقي البيا العلم بانهم لا يبنون المصلحة من الاعراب  
 ولا مانع يمكن سوى ما قدر من العدل فلزم المصير اليه اذ لو التفتي  
 بالوزن في البناء لو حب بناء بامرهم وكلام واللازم باطل **ونعم**  
**يعر** ايه اعراب ما لا يصر في العلمية والتأنيث ولا حاجة الى تقدير  
 العدل هنا وان قال بعضهم النواة **الا ما خرج** **والله** كضار في لغة  
**القوم** فانهم يوافقون فيه الحجازيين لغرض الامالة وهي امر متعين  
 والمصلحة لها هنا كسرة الراء وهي لا تحصل الا بالبناء ولا تها اذا  
 اعراب منع الضرف فلم يكسر واذا انفي كسر الحاء وعلية البناء هي النخعة  
 فعال الامر يوزن او عدلا فقد هو كذا العدل لذلك مثل الحجازيين  
 وجرى القليل من التمهيد على قيا من منع الضرف في الجميع وقد  
 عرفت ان عدل فعال الامر في غير مسلم وان بناء غير مما كان علمي فعل  
 علما او صفة جوف على ما جهة له في العدل وهو مشكل قال الرضي  
 الاول ان يقال ثبت المصدر يعني نحو فجار والضمان يعني نحو  
 لكاع وفناق لما جهة ها بفعل الامر في وزنا ومبالغة بخلاف  
 نبات وكلام وحضوفاته لا مبالغة فيها واما العلم بالحيثية















عن المبنى الجري مجرأ في البناء واما كيت وكيت وذيت وذيت  
فلانها واتعان موقع الجملة ولا عرأ في الجملة من حيث هي جملة اذ هي العنبر  
العوامل من هذه المعينة فيكون سبب البناء هنا سبب في الاصل ولا  
ان الجملة من حيث هي جملة معلومة من قبيل ما هو مبنى الاصل وان كان الزمان  
ينزع فيدور في ان الجملة لا عرأ ولا عرأ في ان الاعراب والبناء عرأ  
الكلمة لا كلام كما مر وادعي ان بناء كيت وذيت لوقوعها موقع بالاستحقاق  
اعرأ او لا ابناء وهو الجملة فبقيا على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه  
وهو البناء اذ بعض المبنين يكفينا عرأ وسبب الاعراب وسبب البناء  
وكونها كناية عن جملة ليا محال من الاعراب نحو قال فلان كيت كيت غير ظاهر  
لان الاعراب المحل في الجملة عرأ فلم يعدد **وميز كم الخبرية مجرأ**  
ايضا فها اليه اعم مقدرة خلافا للفرأ وبعض العرب ينصبه اذ  
في التميز بينهما اليه الخبرية ويمن الاستفهامية على فريضة الحال **مفرد**  
**وجمع** لقوله كم طولك باد ملكهم ونعيم سوقة بادا وانما كان مبتدأ مجرأ  
مفردا لانها كانت التكنية مناجاة للعدد الكثير القصر كالحماية والال  
ومميز القصر الكثير مجرأ مفرد فكذا مجرأ ما يساجه ومجيبه نحو عا في بعض  
الاحيان لان العدد الكثير في نظر ما ينبغي عن كمية الكثير صرأ كم الحرة  
ليس مثله في التصريح فجعل جمع مميزها كانه ما يثبت معنى التصريح

يا عجمي

بينها وبين مميزها **فبنتص على المختار** عمل على الاستفهامية اذ يمكن  
الاضافة مع الفصل والرفع ويجوز الجر مع الفصل لان الجار عمله هو  
من المقدرة لا لاضافة وهذا هو غير المختار الذي اشار اليه في قوله  
السامر كم في بني معدن بكسر ميده ضخم الذي كناية ما جدد كنعان ضخم  
الذي سبعة اي كثير العظيمة **وميز كم الاستفهامية مفرد**  
فالوا لا تها لان كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد  
وهو من احد عشر الي مائة لانها لو جعلت كناية عن احد او اثنين  
كان تحكما ووسط العدد مبتدأ مفرد منصوب فلذا املوا كناية عنه  
واعترض باه حمله على الوتر طردونه ثم تحكم ايضا فالوجه ان يقال  
كم الاستفهامية لما كانت عقيمة بعد قرين مجرأ الاستفهامية  
العدد المركب فافرد مميزها ونصب مميزه فقيدهم كم درهما لما قيل  
احد عشر درهما وهذا ايضا ضعيف لان الامثلة الملقوظ بها في نحو  
امية درهما عندك لا تقتضي كون العدد مركبا لانه ترتيب عليه نصب  
مميزه فما ظنك بالهمزة المقدرة والاولى الحالة في مثل ذلك في الشاع  
والضرورة تدعو الى ارتكاب امثال هذه الاوجه الضعيفة  
**لان** اسم **مفرد** بعد كم الخبرية وكم الاستفهامية نحو كم مالك **المراد**  
**لعد الاستفهامية** الاستفهامية نحو كم لك غلمانا **فالمراد** **مفرد** في ذلك



كلما اذا لا يجوز ان يكون المرفوع مميزا الواحدة منهما او لا بل  
 من المميز ولم يذكر في اللغز فصار الى تقديره انما هو واحد وان كان  
 المقام يقتضي الخبرية او منصوبا ان كان المقام يقتضي الاستفهامية  
 واما المنصور المجموع فلا يصلح مميزا للاستفهامية فيقدر المميز  
 محذوف والمجموع المنصور حالا اي كم نسالك في حاله كونه غلاما  
 والعامل في الحال الجار والمجرور هذا مذهب البصريين فلا يجوز عن  
 كم غلاما انك لا اعلم مذهب الخليل الجواز تقدم الحال على  
 الذي طرف **ولا دخل فيها** اي في الخبرية والاستفهامية نحو كم مرفوعة  
 اهلكتها في الخبرية ونحو كم من رجل ضربت في الاستفهامية فانه قلند  
 المنصور انما لا يجوز جزم مميزا للاستفهامية الا اذا ان جزم هي  
 بحرفي نحو علي كم جازع بني يترك ويكم رجل مررت قصر البطابق  
 كم ومميزه جزم كما هذا الذي قاله اللؤلؤ قلت مسلمة الماشي غير هذه  
 المنصوصة ان تلك جزم المميز فيها ليس بحرف ظاهر بل هو ما عطفه  
 على راي الجمهور او باضافته كم على راي اللجج والمذكورة في  
 هي جزم المميز بمن ظاهرة وهو جائز في الموضوعات والقراءات يميز  
 حينئذ بين الاستفهامية والخبرية **ولا دخل من في مميز**  
 اذا قلنا **فيها** وبيت مميزها **بفعل** **فعل** لم يستوف مفعولا كقول

لا يجوز

الجدع  
مختبر



تعالى كم تركوا من جنات وعبود وقوله تعالى وكم اهلكنا  
 مرفوعة اليك **الجنات** المميز بالمفعول ومن ثم قيل يكون الفعل  
 لم يستوف مفعولا لكن لقيت المؤلف بالخبرية معترضا  
 بان الامتيازية كذلك قال الرضي بعد ما ذكر وجوبه لانيان بمن  
 عند الفصل بين الخبرية ومميزها بالمتعدي بالضم واللام لا متعديا  
 المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا **ولا** اي كم  
 الاستفهامية وكم الخبرية **هذا** لان كليهما لا اسلم وكل ما تضمن  
 مع الانشاء وجب تصديقه لا انه يغير الكلام من نوع الجوز فوجب  
 تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام وينفرع ذكر السامع **لنوعها**  
 والفلو تاخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ماضي والي شيء ياتي  
 فيستشعر فله ويضطرب وكون كم الاستفهامية الانشاء  
 ظاهر واما الخبرية فقال ابن الحبيب انها الانشاء التثنية وازعم  
 الرضي بما شاء ذكره ان شاء الله تعالى في افعال المدح والذم  
**انما الجازم مقدمها** **اسما** كان او حرفا لعدم امكان خبرية  
**عن المجرور** **وهي** **اسماء السند** **والاستفهام** **ان** **وقعت** **بها** **جاء**  
**المضاف** **والاول** **مفعول** **عن الثاني** **اذ المضاف جازم** **المضاف اليه**  
**على الصحيح** **فجوز** **نحو** **كم** **خبرية** **اخذ** **المجدد** **مميز** **كم** **غلام**  
**وسواي**



خذ كل وكنم درهما صدقت وزنة كم دينار ذر فوعت وكنم  
 وغلالم من جاكل وكنم مرر من امرء وغلالم من كرمه **المرء**  
 بعد ما لم يصب **فقط** اي صلاط عليها لم يستغل عنها بغيرها  
**عاجل** فنكون مفعولا به في نحو كم غلام طلعت وكنم رجلا كثر  
 ومفعولا مطلقا في نحو كم ضربة ضربت بحجر المميز ونصبه ومفعول  
 فيه في نحو كم يوم صمت وكنم يوما صمت وكذا البواقي **او لم تكن**  
**كذلك** فمن فوعت **بالابتداء** انتم **تكن** **ظرفا** نحو كم نفس  
 علما انكم وكنم رجلا اخوتكم وبعيتكم الامثلة واضحه فيحكم في ذلك  
 كانه بان الاول مبتدأ والانه اسم مجرد عن العوامل للوظيفة مستد باليه  
 فان قلت يراد نحو كم رجلا ضربت متما وقع بعده عامل ناصبه بضم  
 عليه ومع ذلك لا يجب الحكم بالابتداء لتجاوز ان يكون مفعولا به  
 قلت انما يكون كذلك اذا قلنا بعدكم ناصبا ليا وجنبا لمخرج عن  
 في سلة الرفع لان المقدار كالمفوض وهو متفرع للعمال في التقدير  
 فيكون من القسم الاول وان لم تقدر عاملا كفهو متماخض فيه وظن  
 فلا وجه للايراد على هذا التقدير **مرفوعة** **بالجواب** اي على رفع  
 ايا بالابتداء او المبتدأ على الخلاف **كذلك** **ظرفا** نحو كم يوما  
 لو كنا بتلك الان لا ذهبنا بجعل كم مبتدأ وهي هنا على الاعمال

اي اجزا

لوجب ان يكون المصدر الواقع بعده خبرا عنه وهو محال  
 فيتعين كون المصدر مرفوعا بالابتداء وما قبله ظرف وقع  
 خبر عنه كما تقول فانتك يوم الجمعة اي حاصلة فيها  
 وهو مستقيم فوجب للمضي اليه ومن انواع المضي **الظرفي**  
 لا كليا فان كثري احكاما معرب والمضي يوضرها **كالظرف**  
**من الاضافة** حاله كونه **مرفوعة** **مرفوعة** فمرارة فيكون للمضاف محذورا  
 لتضمنه اللام كمتفقين اين لعمري الاستفهام حتى اذا انشوي  
 الاضافة كان المضاف اليه محذورا من اداني لفسده على معنى ان شوي  
 يتفق في معرب المضاف حينئذ **مرفوعة** **مرفوعة** وليس  
 كلها من المثابة فان ههنا اليهين والشمال وهما لا يوطعان عن الاضافة  
 فليسوا اما ذلك في الالفاظ مسموعة نحو فوق وتحت واعام وقلام  
 ووزاء خلف ونحو قبل وبعد فند عرف وجه البناء فيها عند وقوعها  
 عن الاضافة وهو تضمنه الحرف وبعضهم يجعل سبب بناءها ما يحتملها  
 الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف واحتمالها اليه مع وجود  
 لا بوجوب البناء لان ظهور الاضافة فيها امرح لجانب اسميتها  
 لا اختصاصها بالاسماء فيضعف اليه فيجوز ان يكون **مرفوعة** **مرفوعة**  
 حيث واذا واذا اليه **مرفوعة** **مرفوعة** بعد ما حلك اضافة لان اثرها



وهو الجرح لا يظهر ولا لا إضافة في الحقيقة إلى مصاريحها فقلنا ذلك  
وهو غير ظاهر وقائمه ليس ثابتة ووجه بناء على الضم تقدم في الكلام  
وهو عرض المخالفة بين حالتي اعرانها وبناءها **واجري مجازا** الذي  
ليس بظروف وراكها تفتت بها الكثير **تأخر** كقولك افعل هذا  
حيث لا حيل والمرد افعل هذا لا غير قطع عن الاضافة لكثرة  
وبني على الضم تشبيها له بالطرف المذكورة **والجرح** كما في قول الشاعر  
جوابا به **تأخر** اغمد فورتنا العن عمدا انزلت لا غير تشا لشد  
ابن مالك في باب القسم من شرح الشهيل ومحمد احمد اللطيف  
والثقة معروف فيكون ههنا اعرانها يقتضي جواز استعمال هذا اللفظ  
وهو لا غير وقد ذكرنا التخصيص والالتزام وجماعة وصرح ابن  
في معنيها بانها كس استنادا منها فيما اظنت في قول التبر في الكلام  
بغني حذف المستثنى انما يستعمل اذا كانت الامور غير بعد ليس  
في مكانها غير هاهنا الفاظ الجرح لم يجز الحذف ولا تجاوز ذلك  
مورد السماع وقد عرفت اننا مسموع فيعمل به من غير توقف  
**غير** بالقطع عن الاضافة والبناء على الضم في الموضعين تشبيها  
بتلك الظروف لكثرة الاستعمال ولشد الإيجام الذي فيها كما في الظروف  
المذكورة لكونها جملات غير محصورة **والجرح** من الظروف والمكانة

بالجرح

**اضافة** **لا الجرح** افعليت كانت او اسقبت وقدمت ذلك باب الاضافة  
في الاستعمال **والجرح** كقولك افعل هذا لا غير تشا لشد  
السامع معقل او قد كان عنكم حيث كيت العايم اليه وقد كان منكم محل  
رومكم رفعة وعزارة قال ابن جنيت ومن اضاف حيث الى المفعول  
اعرها قال ابن هشام ورايت بخط الصارطين اما ترى حيث  
مهيكل طالعا بفتح فاء حيث وخفصن هيل وحيث بالضم  
وهيل يتلوه بالرفع اية موجود فحذف الخبر الوصل الى امر  
**والجرح** وقد يخرج عن الطرفين كما سياتي **وهو المستعمل** **المراد**  
**وهو الغالب** وقد يخرج عن الاستقبال الى معني الماضي كما جازت الاستقبال  
في قول بعضهم كما في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوا التحمل  
قلت لا اجدها احكم عليه وقد يجيء لا يتم الزمان نحو واذا قيل لهم  
لا تغفروا لولا ان قلوا لا تخشون مصحوف اية هذا لا يحكم وعادتهم  
المستقرة وجعل الهمزة الالية المتلوة قبل هذا القبيل وفيه نظر  
وقد يخرج عن السراط كما ياتي واستدل على شرطتها بنحو قوله  
تعالى ثم اذا اذقم منها رجعتا اذا فرقت عنهم برغم بشر كون  
ووجه الاستدلال انهما في جوارها كما اذا دخلت في جوارها



دخلك لقرتها من الغاء لان المفاجات مصداقته السوي  
 فتأنيب قريب السوي على غيره بل المعلة والاعتراض على ذلك الجور  
 اذا في لاية ظرفية مجرورة معمولة لمعنى المفاجات اي ثم ثمما جاز  
 زمان السر كال فرقي عنهم في زمان اذا قسبهم رحمة من منفع  
 او اقل ان قضيت هذا القدر من تعليق اذا الاولى بما بعد لاذ الثاني  
 وهو ممنوع لا مستلزمه تقدم معمول المضاف اليه على المضاف واما  
 فلا ان الاستدلال بالاية تمسك بالظاهر المفيد للظن القالب الكافي  
 في مباحث اللفاظ فلا يقدح فيها احتمالات البعده واستدل  
 بمثل قولك اذا جيتني اكرحتك قاصدا معني الاستقبال فلو لا ان  
 لم يقلب اكرحتك مستقبلا ونحوه ان يكون التعبير عن الاكرام  
 بصيغة الماضي تبينها على تحقق وقوعه فلا يكون هنا نقل  
 لماضي الى معني المستقبل تأويل لا يطرأ في جميع الموارد  
**بعد هذا الفعل** ويكون ما يكتفى او مضارعا دون ذلك لان الاصل  
 في اذ القطع بالوقوع فيهم ثم كان استعمال اذ افعلت اكثر  
 اذا افعلات الماضي وانقلب معناه الى المستقبل لكنه مرجه  
 كون لفظه موضوعا للحول في الزمان الماضي والاعلى ان نسب اللفظ  
 والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة على التحقق فلا

يا حجة



في قول العديك والتفسير راغبة اذا رغبته واذا تردد الى قليل  
 تفنن ثم ما ذكرا المؤلف من اختيار الفعل بعد ما ليس من باب  
 واغرة من الجهور بل من ذهبهم انما اختصته بالدخول على الجملة الفعلية  
 وجوبا ومن ثم اوجبه في نحو اذا السماء انشقت كون السماء فاعلا  
 لفعل محذوف في علمي ثم مطة التفسير نعم ذهب الاخفش والكوفيتون  
 الى جواز اضافتها الى الجملتين فيجوز في الية عندهم كون السماء  
 فاعلا او مبتدأ وما في المتن عكسي على هذا المذهب ان قالوا بل لو ثبت  
 اضافتها الى الفعلية **او المفاجاة بمعنى لان مان اول مكان** فظاهر  
 هذا كلام ان اذا الفجائية اسم وانما تارة تكون ظرف زمان  
 وتارة تكون ظرف مكان وهذا قول صندع لا يعرف من قال  
 وذلك ان الاقوال المتقولة في اذ المفاجات ثلاثة احدها انما  
 حرف وهو قول الاخفش واختاره ابن مالك الثاني انما ظرف مكان  
 وهو قول المبين واختاره ابن عصفور الثالث انما ظرف زمان  
 وهو قول الزجاج واختاره النحسري ولم ارا هذا نقل قوله تارة  
 تكون ظرفا لزمانا وتارة ظرفا زمانيا ويحتمل ان يقال ان مراد  
 المؤلف كونه المفاجاة بمعنى الزمان على راي او المكان على راي آخر  
**فيختار المبتدأ** بعد ما اني الصحيح وهو مقتضى قولهم في باب



الاستعمال يختار الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضره وندم  
 الكلام عليه في ذلك الباب ولم يقع الخبر معيا في الترتيل الاضطرار  
 به نحو فاذا هم خامدون فاذا هم جميع لدينا محضرون فاذا هو خفي  
 فاذا هي حيرة تسعي فاذا هي برضا فاذا هم بالناصرة ولكن المنطوق  
 جواز حذف كما مر في باب المبتدأ فاذا قلت خرجت فاذا الاسد  
 كونهما عند المبتدأ خبرا لـ فبالخضرة الاسد ولم يصح عند الزحاج لان  
 الزمان لا يخبر به عن الجنة اللهم الا ان يقدر مضافا لمحمد وفاي فاذا  
 حضور الاسد ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به فاذا قلت فاذا الله  
 صحت خبرتها عند غير الاخفش **والجزم في الطرفية** بدون شرط نحو انك  
 اذا غربت الشمس واخبرتك اذا احمر البدر **واذا الماضي يقع بعد**  
**بعضها الخاتمة** الاسمية نحو واذا كنتم قليل والفعليته سواء  
 كان فعلها ماضيا لفظا ومعنى نحو واذا قال ربك للملا بكهنا او معني  
 نحو واذا رفع ابراهيم اذ هو الامم البسيطة وقد اجتمعت الثلاثة  
 في قوله تعالى لا تنصروه فقد نصره الله اذا خرج الذين كفروا  
 ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله  
 والي طرفي لنصره والثانية بدل منها والثالثة قبل بل ان كان  
 وقيل طرفي الثاني اتيان واستشكال الابدال باختلاف الازمنة

يا عجب

واجيب بان تغايرها يتناولها منزلة المتحدن واستعمل  
 افعال تأتي اليك بانها ليس فيه معنى فعل الا هو بمعنى واحد  
 من اثنين واجيب بان المعول طرفا فيعمل فيه ما كانت  
 قامة رواج الفعل **مع فتح اذ** يدقام وهو ما يكون فيه مجز  
 الاسمية فعلية فاعلمها ماض لان الماضي فاذا الله الماض هو الاول  
 كما قال ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه استقباله ان قصد  
 الى الفعلية فالوجه قام زيد وان قصد الى الاسمية فالوجه زيد قائم  
 فاللزم قولك اريد قائم فان قيل قصد الى الاسمية واتي بالماضي  
 للدلالة على ان الحكم فيما مضى قبل هذا معلوم من نفس اذ في الحجة  
 الى ايقاع الفعل الماضي هو الغرض فان قيل يلزم مثله في اذ اريد  
 يقوم فيكون مستقبحا ورا قائل بها احد قلنا يقوم مفسر لا خبر فليس  
 اصله الا ان يكون الفعل مقدر بعدها وليس للجملة اسمية  
 حتي يقال الوجه زيد قائم فان قيل فاذا قلنا بان اذ يصح وقوعه  
 بعدها فينبغي ان يستقبح اذ اريد يقوم فلجواب ان يقوم  
 حينئذ لم يقصد به الدلالة على المنفصل وانما قصد به الدلالة  
 على الجاز على وجه الحكاية فقد صار مجبضا لمعني لا يؤخذ من اذ



بخلاف اذا نظر في الماضي ولذلك حسن ان يذكر يقوم لما كان  
معني غير ما خور من اذهل الحكماء واعتراض الراجح علمي الاخير بان  
مثلا اذا ان يدري يقوم يقال ان احق صورته بالاستقبال وحكاية الحال  
المستقبلية لم يثبت في كلامهم كما يثبت حكاية الحال الماضية **ويجي**  
**اذ** **للمفاجأة** ينقض على ذلك سبويه وعلى الواقعة بعد بينا او ينفا  
كقوله استغدير الله خير وارضايت بها فيمنها العصر اذ اكرش  
ميامينيه وهل في ظرف مكان او ظرف زمان او حرف بمعنى المفاجأة  
او حرف زائد جئ به للتوكيد اربعة اقوال وكلهم المؤتون بحسب الظاهر  
انما يحتمل الثاني فوط لجعله التي للمفاجأة من انقسام اذ التي  
هي ظرف الزمان الماضي اللهم الا ان يجعل الضمير المستكن في جئ  
عائدا الي اذ مع قطع النظر عن كونها الماضي فيحتمل الاقوال الثلاثة  
ولكنه خلاف الظاهر **فمنعوا ان** اي كل من اذ اذ **اسما**  
والوجوب ان يكون يعقل ان يكون له وجوب مطابقة الحاصل  
والاعتذار بآراء الحكماء على كل حال كما قد ناه فيكون المطابقة  
حاصلة باعتبار المعنى لا بمجرد اذ لا يجوز ان يقال الذي ان قائم  
مع ارادة الحكم على كل حال فاما استعمال اذ اسما غير ظرف قد يخفى  
عند المعترضين فادعوا في اذ المذكورة بعد فعل الامر في اذ

القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم انما مفعول له  
اذ المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه وقد روي اذ حيث  
لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر  
واذ دعوا لايضا وقوعها بل امر المفعول بها في نحو واذكروا في الكتاب  
مرم اذ انتبهت وهو بدل اسماء مرمهم وفي هذا البدل  
امارة الى ان المقصود الاقرب في هذا المقام من انما اذ ذلك  
الوقت الذي حدثت فيه تلك الحالة الغريبة في ذهن  
السامع ومأهدها فليست هي من وقع للحدث في نفسه  
فبعضهم لمن من الله على المؤمنين اذ بعث فيهم رسولا من  
انفسهم انه يحوز ان يكون التقديم منه اذ بعث ويجوز كون  
اذ في محل رفع كما اذ في قولك اخطب ما يكون الا هي اذ كان  
قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قايما همام  
فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بل لك قابلا واقا استعمال  
اذ اسما غير ظرف والمفعول عن النفس انه قال في قوله تعالى  
اذا جاءوها ان اذ اجرت بحقي وزعم ابن جني في اذ وقعت  
الواقعة لا يهتدون نصب خافضة لرفع اذ اذ لا يوجب هرواء  
والثالث من خبر والمضوية لان وكن اجمالا ليس ومعلوم ليها

القصص



والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم والراية لا خير  
هو وقت ربح الارض وركم ابن مالك انها وقعت معو لا بها في قوله  
عليه الصلوة والسلام لعائشة اني لا اعلم اذا كنت عني راضية  
واذا كنت علي غضبي قال ابن هشام والجمهور علي ان اذا اخرج عن طريقته  
وان حتي في تلك الاية حرف ابتداء داخل علي الجملة باسرها ولا عمل لها  
واتا اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى والاول طرف وجوابها  
محذوف لزم المعنى وحسن طول الكلام وتعدية بعد اذا الثانية  
اي انقسام او كنتم ازواجاً ثلاثاً واما الحديث فاذا ظفرت المحذوف  
اي شأنك قال الرضي وعن بعضهم ان اذا انما تبتقع امصاصاً  
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر اي وقت قيام زيد وقت قعود عمر  
واما ما اعتزلناه علي شاهد من كلام العرب وفي اللباب يستعمل  
امثالي نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمر وقال صاحب الجبابرة  
علي ذلك سيبويه وان لم يكن له شاهد من كلام العرب قلت له فخر  
بانه نص امام الصناعة ومقتضى القوم وانه لا شاهد من كلام  
العرب فان رعي سيبويه حيث اقدم علي ان اورد في لسان العرب  
فليس منه وانما غرض قول الرضي وانما اعثر له علي شاهد من كلام  
العرب وهذا محجة لا يسوغ الجرم بنفي شاهد العرب علي ذلك

اذ

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

او

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material

Copyrighted material



اذ واذاف هو مخالف للذلك ببيان انهما اذا كانا بدو فافترقا  
 بينا وبينهما على الطرفين والعامل الفعل المذكور في الخبر كفا في قوله  
 فبيننا نحن نرقيته انا ناول المعنى انا ناول وقت رقيتنا اياها  
 وهذا الحسن فيه مخالفة للاصل واقعة بانقلا من الطرفين للان  
 للظرفية مرتفعاً بالابتداء لان التقدير اذ ذاك بين اوقاب  
 رقيتنا اياها وقت اتيانها فاذا واذ ابتداء وبين خبر اية  
 وقت اتيانها مستقر بين رقيتنا اياها قلت وهذا عند  
 اما اولاً فلان السلم ان اذ واذ الفجائية تأتي في الواقعتين بعد  
 بينا وبينهما ظرفان من قبيل الحرف لما ذهب بعضهم  
 واما ثانياً في هبك انا سلمنا ظرفيهما لكن لا ما سلمنا لزم  
 خروجهما عند الظرفية بناء على ما ذكر فقد ذهب ابن  
 ابي حنيفة الى ان عاملها الفعل الذي بعدهما لانها غير متصلة  
 وعامل بينا وبينهما محذوف يفهم من الفعل المذكور وقال التلوي  
 ان مضافاً الى الجملة ولذا اذا ولا يعمل فيها الفعل ولا بينا وبينها  
 لان المضاف اليها لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها  
 محذوف يدل عليه الكلام واذ واذ ابدل منها فاذا قلت  
 بينا انا قائم اذ اجاب زيد فالتقدير بين حين انا قائم حين

لا يبعد

حين مجيء زيد واقعت المجيء **وعاملها** اب عامل اذ واذ  
 حال كونها **الفجائية** **معناها** اب معنى المفاجات المستفاد من الابدان  
 وكانت تريد ان العامل فعل مقدر يفيد معنى المفاجاة والذي  
 قاله الذمخشري في اذ الفجائية ان عاملها فعل المفاجاة  
 صرح بذلك في مواضع من الكشاف فقال في قوله تعالى  
 فلما جاءهم باياتنا انهم عنها بضحكون ما نصير فان قلت خبر  
 كيف جاز ان يجاب باذ الفجائية قلت لان فعل المفاجاة  
 معصاة مقدر وهو عامل النصب في محلهما كانه قيل فلما  
 جاءهم باياتنا فجاء واذ وقت ضحكهم واقول هذا التقدير يقتضي  
 اخرج اذ عن الظرفية لا كما جعلت مفعولاً للفعل من فجاء  
 ومذهبنا ان اذ الفجائية ظرف زمان كما مر فليس تقديراً موقفاً  
 كراية قال الشيخ ابو حيان ولا نعلم نحوياً ذهب الى ما ذهب اليه  
 هذا الرجل من ان اذ الفجائية تكون من صيغة بفعل مقدر  
 تقديره فاجاءوا او المعروف ان عاملها خبر المبتدأ والواقع  
 بعدها مذكور كان نحو خرجت فاذا اذ بد جالس او محذوفاً  
 نحو خرجت فاذا اذ اذ اذ حاضر فان قد روي الخبر على راي  
 من ذهب اليه وهي ظرف مقدر في محله **وعاملها** حال كونها





للمسمى ما كان اية مسمى كان من ابتداء او فعل او نحو ذلك  
 وعلمها حالها كونهما **بغير** اية بغير المفاجأة ولا اسميتين **جوابها**  
 وهذا الكلام غير متناهي في ذلك لكونها لا يقع الشرطية حتى يكون  
 لها جواب يدل على انه عاملها فان قلت يقع شرطية حيث  
 تكون بما فهم لا تحمل هذا الكلام عليه قلت هي اذ ذلك حرف عند  
 ممنزلة الشرطية فلا عمل لجوابها فيها نعم ذهب الجويني وابن السراج  
 والفارسي الى انما يحلحقوقها طرف فلعلم ما في المتن مسمى على هذا  
 ومما في الكلام على اذ ما في بحث الفعل عند ذكر الجواز ومما اذا  
 فعاملها ما انما عليه جوابها من فعل او نحو وهو قول اكثر من غيره  
 باحوالها ان الشرط والجواب عبارة عن جملة من يربط بينهما  
 الاداة وعلى قولهم بصي الجملتان واحدة لا تال طرف عندهم من جملة  
 الجواب والمعمول داخل في جملة عامله ومنها انه يلزمهم في اذا اجبتي  
 اليوم اكرمتك غدا اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك  
 باطل عقلا اذ الحديث اتوا بعد ملوك لا يقع بهما في زمانين  
 وقصدا اذ المراد وقوع اكرام في الغد لا في اليوم ومنها ان الجواب ورد  
 مقرونا باداة الفاعلية نحو اكرمتك اذا عاكم دعوة من الارض اذا انتم تحو  
 وبالحرف الناصح نحو اذا اجبتي فاني اكرمتك وكل منهما لا يعمل الا

فيما قبله والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة اليها  
 فلا يرد ان شرطها اية البقاء بان المضاف اليها لا يعمل في المضاق فيكون  
 بمنزلة مسمى قلت لكن يلزم ان يكون شرطها مسمى لا مختصا وهي  
 عدم من الظروف المختصة وقول ابن الحاجب ان لغتين الوقت  
 في اذا يحصل مجرى ذكر الفعل بعينه وان لم تكن مضافا كما يحصل  
 في قولنا زنا ما طلعت بين الشمس **مختص** بانها يلزم كون مسمى  
 في مسمى قام زيد اكرمتك مختصة واللازم باطل بالاتفاق والتخصيص  
 في المثال الذي ذكره انما حصل بما ذكره بعينه لكونه صفة له لا لمجرى  
 ذكره بعينه **ولا** معنى حين عند السراج والفارسي وابن جني  
 وجماعة وقال ابن مالك معنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي  
 وبالاضافة الى الجملة ومذهب يسيويه انها حرف ويقال فيها حرف وجوب  
 وجوب وبعضهم يقول حرف وجوب وجوب وقال ابن قاسم  
 والصحيح ما ذهب اليه يسيويه من انها حرف لانها ليست فيها  
 شيء من علامات الاسماء وكلاهما تفانين لو وتحقق معايلتها  
 انك تقول لو قام زيد قام عمرو ولكن لما لم يعم زيد لم يعم عمرو  
 ولما لم يعم علي رايك الجاعلة في انها ظرف **مختصة** **الفعل**  
 الماضي لفظا ومعنى نحو لما قام عمرو اكرمتك او نحو لفظا نحو



لما لم يحج زيد اهتد مسنونة **لحق** **الشيء** **لوقوعه** **غير** **يشعر**  
 بالتعليل كما في قوله تعالى وتلك القرى اهلكنا ثم ما ظهروا للملأ  
 انهم اهلكوا بسبب ظلمهم **انهم** اهلكوا حين ظلمهم لان ظلمهم مقدم  
 على انذارهم وانذارهم مقدم على اهلاكهم وهذا كما استدل به **غيره**  
 لما اذلو كانت ظرافة لم تشعر بالتعليل **وعالمها جوابها** اما ذكرنا نحو  
 فلما نجأكم الى البراءة ضم او محذوفا نحو فلما ذهبوا بها واجمعوا  
 ان يجعلوه في غيابة الجب اية فعلوا ما اجمعوا عليه واوحينا اليه  
 والوفون يجعلون او حينما جئوا والواو زائدة قلت وقد ورد  
 الجواب مقرونا باذا الفجائية نحو فلما اجلبناهم الى البراءة اذ هم يسرون  
 ولا يمكن عمل ما في جيت اذ الفجائية فيما قبلها فيمكن ان تجعل  
 هذا دليلا آخر على حريتها وقال ابن مالك يحج **جوابها** **اجلبنا**  
 اسمية نحو فلما تجيبهم الى البراءة هم مقتصدون بتعيين الجواز ان  
 الجواب محذوف والواو اقسمين فمن مقتصد وقال ابن  
 يحيى جوابها مضارعا بغير **لما** **هين** عن ابراهيم الترمذي وجاؤنا  
 البشري بجادلنا ولا يتعين جواز ان يكون التقدير اقبل بجادلنا  
 وكان لما جئنا عند القابل باسمها السبب بالحرف في الافتقار  
 من حيث لزمنا لضافته الى الجملة او في ذلك انما على معنى

في غيرهما من حيث هي للشرط في الماضي **واين اداتي للكان**  
**استنبط** كل منهما فايستفيا مية نحو فايستذهبون والشرطية  
 نحو اين تكن اكن وبناءها على الحركة للسالكين وعلى الفتح  
 لاستثقال الضم والكسر بعد الياء واين الاستفيا مية تكون بمعنى  
 من اين نحو اتي ليك هذا ومعني كيف نحو اتي توفكون ايه كيف  
 تصرنون عن هذا الحق **ميجوز** حملها هنا على المعنى الاول ومعني  
 متى وقد جوز في قوله تعالى فاء توحررتم اتي بتم لا وجد التلائية  
 لها اذا كانت بمعنى من اين فليس للملأ التخييل في الاثبات  
 في القبل بعد ذلك كما يختلها بعض المعنيين بل المعنى جامع هو  
 من اتي سبق اذ تم بعد ان يكون اما في واحدا وهو محذوف  
 لحدث الذي هو القبل دون الذي واما الثانية الشرطية  
 فلقول لبيد فاصبحت انا كما وكما يتبين بها كل من كبريتها  
 تحت رحلك ساجد مو البيت من ابيات الكتاب  
 قال الضعافي والرواية فيها بتيئس والسند الذي نحسري  
 تبع السيرة بتيئس وكذا السند الرضي **ومتي الزمان** **انها**  
 اية في الاستفهام نحو متي نصر الله والشرطية قوله متي اضع  
 العمامة تعرفوني **واين اداتي** **استنبط** كفي الاستفيا مية



الا ان معني اكثر استعمالا وتختص اتيان بالمستعمل بخلاف  
حتي فاعلم استعمال الماضي والمستقبل وكسر من لغة سلم  
وقال الاندلسي كسر نوها الغنة والاولي القتح لجوارثها  
قال الرضي وكتب الجمهور ان كذا نحو كوخا للشرط واجاز  
ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع فلم يكن للمؤلف الاقدام  
علي بيت الحكم بحجبها للشرط من غير ثبوت **فقد يستعمل في الكلام**  
**التخميم** نحو ما لو نك عن الساعة اتيان مرسيها وشده صاحب التخميم  
بقوله ياتك اتيان يوم القيمة واعترضه الشيخ بها الذين التيقن  
بانها كلام محكي عن الانسان الذي يحسب التجميع اليها عظمتها  
وذلك لا يقصد تخميم يوم القيمة الذي يقرر به قلت وفيه  
نظر الجواز ان يكون الحكاية بالمعني وعبر فيها لا يقتضون التخميم  
اسعارا بعظمة اليوم في نفس وان لم يقرر بها الجاهل سلمات الحكاية  
بغير لفظه لكن يجوز ان يكون قد تحكم ما لا يعرفه ثم قال والمليون  
عند الحاجة انما كفي في استعمال في التخميم وغيره قلت ولما اعتبر  
المؤلف ما فاعول صاحب التخميم بقبول ثم قال الاستفهام بها  
بها انما تكون عن المستقبل حزم بذلك ابن مالك وابو حيان  
وهو الذي في التخصيص ولكنه في الايضاح اطلقها للزمان

وكذا التثنية كات و مثالا بايان جيت وهو صريح او كالقصر  
في انها تستعمل في الماضي **ولان الزمان الحاضر** وبني لتقدمها  
اللام كاسن واما اللام الموحدة في اللفظ فزائدة لدرج  
اللام المعرفة ان تدخل على التكرار فتعرفها وان لم يسمع  
مجرد راعها هذا ذهب اليه علم الفارسي وقال الزجاج بني  
لتضمن معني الاشارة اذ معناه هذا الوقت وزبان كل علم  
متضمن للمعني الاشارة مع انه يعرب وقال السيرافي يسبب الحرف  
بلزومها في اهل الوضع موضع واحد او بقاء عليه في الاستعمال  
وهو المتعرب باللام وسائر الاسماء تكون في قول الوضع  
لكونه ثم يعرف ولا يبقى على حال فلما يتصرف فيها ينزع اللام  
سائر الحرف لان الحرف لا يتصرف فيها **ومثل ذلك قول الله**  
**ومن ثم نبأ لوط عا** اضافة مرادة في المعني الماري  
ان قولك مثل يوم الجمعة معناه قول المدة يوم الجمعة فقد تضمن  
منه المضاف اليه كضم قبل وبعد عند الحذف ولذا  
ثبت منه على الضم كما بني الموقوف عن الاضافة اقا  
ادعاء ان سبب البناء كونها موضوعا وضع الحرف  
ثم عمل منه عليها لانها فيها ضعيف لان العمل من





فحذف وسطها ولذا انضم عند طافات ما كنت نحو هذه الجمعية  
 رجوعا الى اصلها واذا كان اصلا مثل اتيانهم يكن وضع  
 الحرف **فليجها** اذ ذلك **المقرر للمعرفة** نحو ما رايت زيد اولا في  
 يوم الجمعة اية اول المدة التي انتفت فيها الروية وانما وليها المدة  
 ليتبين ان المقصود هو هذا المعنى من معنيهما وهو الاولى  
 اذ لو قلت ما او منذ يومان لاحتل المعنى الثاني وهو جميع المدة  
 فلم يتبين الاولى التي هي المعنى المقصود وانما كان معرفة  
 ليفيد الامر المقصود بالذكر وهو الاولى المعينة فانك لو قلت  
 ما رايت ما او منذ يوم وانت يعني اقل المدة لم يفد تعيينها  
**الجميعا المتعدد** المقصود بالعدد نحو ما رايت ما او منذ يومان او  
 اية جميع المدة التي انتفت فيها الروية يوما او سنة وانما وليها  
 المقصود بالعدد ليحصل الغرض المسوقان لاجله لكن في قول المؤلف  
 المتعدد نظر لان التبيان بالمتعدد ليس شرطاً وانما الشرط الاستدلال  
 بما يقصد مفردا كان اولا نحو ما رايت ما او منذ يوم اية جميع الزمان الذي  
 انتفت فيه الروية يوم واحد وقد يجاب عنها بانها اذا كان معنى  
 جميع المدة قل يلزم التعدد قطعاً والتعدد في المفرد باعتبار  
 اجرائه **وقد بليها المصدر** نحو ما رايت زيدا ما او منذ سنة

**والفعل** نحو ما رايت زيدا ما او منذ سافر **فان** نحو ما رايت  
 فلان سافر او منذ اتم سافر **فينتقد** في جميع هذه الصور  
**زمانه** اية ما بعده والتقدير زمان سفره وزمان سافر  
 وزمان ان سافر وزمان اتم سافر وانما قدر الزمان لان المعنى  
 في هذه الصور عليها وذلك لان ما او منذ اية المعنى اول المدة او جميع  
 المدة فيكون كل منهما زماناً وما بعده اتماماً صديقاً او في ثوابل المصدر  
 ولا يصح الاخبار عن الزمان بالمصدر فيجب ان يكون الزمان  
 مقدراً لتصحيح الاخبار وحذف العلم به **وما** اية ما او منذ **رفع**  
**ما بالابتداء وما بعدها رفع** **بالتحريك** اية بسبب كونها خبراً عطفياً  
 فيكون رفعها بالابتداء ايضاً على ما ذكره المؤلف فيما مر وهذا الذي  
 ذكره من انما استدلوا من خبر عطفها بما بعدها هو فذهب المحققين  
 لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان واقول الحكم بهذا  
 لا عيب ينافي في القول بنظر فيهما ولا عيب وجهاً للتفصي عنه **عند**  
**النسج** وتتميمه الي القاسم الزجاج اعرابها **بالكس** مما تقدم  
 فيكون المناخر عطفها هو المستدل والملاحية خبر ان مقدمان اية  
 يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة ولا يحسن ذلك المعنى لان  
 المقصود الاخبار عن الاول المدة او مجموعها باليوم الجمعة



او يومان علي تشهد بها الفطرة السليمة ولا لفظ العدم  
المصحح للابتداء بالتأني ومخرج كونه ظرفا مستقدا لا يستعمل  
بالنقص والتمام يكون ذلك ان لو كان الطرف المتقدم طرفا  
للمبتدأ لكان في الملامح رجل في يوم الجمعة صلوة وجميع المدة  
في قولنا جميع المدة يومان ليس طرفا ليو مان اذ لو كان طرفا لكان  
لما كان زائدا عليه نحو رمضان جمعات وليس جميع المدة زائدا  
عليه وليس المعنى في جميع مدة استغناء التو يمين يومان بل المراد  
انه هو هكذا قرر هذا المحل وانت حبير بما في الاحكام على الذوق  
ما تهاذا الكلام يقتضي ان الخالف يريد ان الطبقه اسم مرفوع  
لا منصوب على الظرفية في موضع الخبر وفيه ما عرفت والذي  
نقله ابن هشام وغيره عن الزجاج والراجحي والفسر انهم  
يرون ان ما ذكره في قولك ما رايت ما ط او خذ يومان طرفان  
مخبر بهما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فالنقد يرفي  
وبين لقائيه يومان قال ابن هشام والاختفاء كما فيه من التعسف قلت  
لكنه غير خافى القول نظر فيهما **الاول** بل لا م مفتوح حقيق فذلك الملقب  
بضمير مفتوح ما كنهه **مع** **انما** وهي الدال بفتح الدال والدال  
بكره ما كان لدن خفف بجذف الهمزة لما في عطفه ما تنقي ما كان

فاما ان تحذف التون فيبقى لادوا اما ان تحرك الدال فتحدو كسر  
للتا كين فاما ان تحرك التون الساكنين كسر الا ان زوال  
الساكنين يحصل بكل ذلك فبذلك اربع لغات مع لدن  
وهي صالحة فذلك خمس وقد جاء لدن بضم الدال وكان لدن  
خفف بنقل ضمة الدال اليه اللام فالتقى الساكنين فاما  
ان تحذف التون واما ان تكرر وقد جاء لدن بجذف تون لدن  
التي هي ام الجميع هكذا قال الرضي **الحضر** ايه لما كان  
الحضور كعند اذ كان المحل محل لا ابتداء غايته نحو خرجت من عنده  
من لدنه وقد اجتمع في قوله تعالى ايناه رحمة من عندنا وعنا  
من لدنا عكسا قال ابن هشام ولو جئ بعند فيهما او بدين لصح  
ولكن تركا دفعا التكرار فان قلت غالب امر المؤلف اقتفاء  
للكاتبه في استيفاء ما يلحقها فماله اخذ هنا بذكر لدن وهو  
تأدبر فيها قلت لان الكلام في الظروف المبنية والقول  
بان لدن مبنية كما ذهب اليه ابن الحاجب لم يعم دليل عليه  
كما ذكره الرضي فلذلك اعرض المؤلف عن عدها من قبيل المبنيات  
واما لدن واحزانه فلو غلبها في مناجاة الحرف بملاد رحمة  
معنى الابتداء وقال ابن الحاجب لان من لغات لدن ما وضعها



وضع الحروف فعمل البقية عليها تسبها بما وحدهم يرتض الرضي  
**وقوله من الماضي والمستقبل** على طرفي اللغز والشر  
المرتب فوظف في زمان ماضي لا يستعمل إلا بعد النفي نحو ما فعلته  
وظو هو لحن وهو نص في التسهيل على الله يستعمل دون نفي تارة  
معني ولو ظا وتارة لفظا لا معني فالأول كقول بعض القصاص  
رضي الله عنهم قصرنا الصلوة في الشفرح النبي صلى الله عليه وسلم  
كثيرا والناظر وأمنه والثاني أي بي إلى مافي الحديث أيضا  
ان أبنيا قال لعبد الله كاتب تقرأ سورة الأضراب فقال  
ثلاثا وسبعين أية فقال وطأ ما كانت كذا قوط وعو ضظن  
لا استغراق الزمن من المستقبل في النفي وهو من باب إن اضيق  
كقوله لا افعله عوض العائضين ومبني إلى يضيف ككونه  
مقطوعا عن الإضافة لقبول وبعد واطا قوط فبني لتقصي معني  
طد إلى اذ معني ما فعلته قوط ما فعلته ط ان خلقت إلى الآن  
**وفيها لغات** انصوها في قوط فتح القاف وتشد يد القاف  
مضمومة وقد تتبع قاف طاء وه في الضم وقد تحق طاء وه  
مع ضمها أو اسكانها عوضا عن مثلث الضاد **المعرفة** ما وضع  
**النسبي** وإذا جئنا بنهل المعرفة وغيرها **بغير** وإذا فعل نخرج

١٢٥  
١٢٦  
١٢٧  
١٢٨  
١٢٩  
١٣٠  
١٣١  
١٣٢  
١٣٣  
١٣٤  
١٣٥  
١٣٦  
١٣٧  
١٣٨  
١٣٩  
١٤٠  
١٤١  
١٤٢  
١٤٣  
١٤٤  
١٤٥  
١٤٦  
١٤٧  
١٤٨  
١٤٩  
١٥٠

وليس المراد بهذا التعبير قصد الواضع في حاله الواضع إلى واحد  
مؤن لا يلتبس عند المخاطب بخبره اذ لو اريد هذا خرج كثير  
من المعارف كالضمايم والمبهات وذبي اللام فاتها لم توضع لواقع  
معين على الخصوص بل لكل معين بقصد المستعمل فالمعني ما وضع  
ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع  
كما في العلم أو كما في غيرها وقال الرضي ولو قيل ما وضع لا استعمال  
في شيء بعينه لكان اصرح يعني ان للمعني في المعرفة هو التعيين  
عند الاستعمال دون الوضع لتندرج فيه الأعلام التحصين وغيرها  
من المصنف والمبهات ومراكز المعارف **واعرفيا في راجي الأكثر**  
من النجاة **الضمير** وكون ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف  
ظاهر وأما ضمير الغائب فلا ان احتياجه إلى لفظ يفترعه  
جعلته بمنزلة وضع اليد **ثم العلم** لان مدلوله معين عند الوضع  
**ثم اسم الإشارة** فان مدلوله عند الوضع أي ذريت معينة كانت  
وتعيينها إلى المستقبل بأن يقررن به الإشارة المحسنة وكثيرا  
ما يقع اليأس في المسار إليها إشارة حسنة ولذلك أكثر أسماء  
الإشارة موصوفة في كل موضع **ثم الموصول** لأنه يعرف بالعبد الذي  
في حاله وحله القلب بخلاف اسم الإشارة فإنه يعرف بالعين



والقلب معا والمعرف باللام في مرتبة الوصول **او التلويح** يعني للقرن  
 بالتلويح وهو في مرتبة الوصول والمعرف باللام ولا عرف هذا  
 مذهبها لا اكثر وفي كونها بمنزلة هما نظر والذي ذهب اليه ابن طاهر  
 ان المنار اليه والمنادي في مرتبة واحدة وله وجه ظاهر **والحق**  
**بحسب المضاف اليه** لانه يكتسب التعريف منه فيكون مثابة هذا  
 مذهب يهودي وعند المليون ان تعريف المضاف انقص من تعريف  
 المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمون مذهب  
 الكوفيين ان لا عرف العلم ثم المضمون المباح ثم ذو اللام وعند ابن  
 ان لا عرف المضمون العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الوصول  
 وعند ابن السراج ان لا عرفها اسم الاشارة ثم المضمون العلم ثم ذو اللام  
 وقال ابن طاهر ان لا عرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب  
 التام عن اجهام ثم المنادى ثم الوصول وذو اللام واللام  
 والمضاف بحسب ما يضاف اليه هذا نص في التسهيل **وارى**  
**المفردات المتكلم** اي ضمير المتكلم لانه لا يتطرق اليه التباس  
 بوجه اذا تاملنا لا يكتسب بغيره اصل **ثم المخاطب** اي ضمير المخاطب  
 لانه لا يدخله التباس كما اذا خاطبت انت شخصاً من يدرك  
 جملة عندك فقد يتوقع كل محتق لم ترده انت انه هو المخاطب

فلانهم اتوا دون الاول **والثانية** **بطلان** اي ما وضع لسبب بعينه  
**الوقت ما فيه** **آية** علامته **الثاني** **لنظار** **وقد** **بر** **اسماء**  
 كان الثاني حقيقياً اولاً فالعلامته اللفظية كما في عالمه وظلمته  
 وصغره وذكره والمقدرة كما في هند وقدير بليل جموعها **للتصغير**  
 كنهلة وقديرة **وهي** **آية** الثانية من حيث هي لا من حيث كونها  
 مذكورة او مقدرة **التاء** **لأن** **غير** **مال** **الحاق** نحو الفارطي فاعا  
 الحاق الكلمة بنحو جعفر وليست للتاين بل ليل جمع بينهما  
 وبين التاء في الرطاة **ومجزة** **الريادة** يعني وغير الالف التي  
 هي المجرى الزيادة والتكثير نحو القبعثي في قولهم هذا الحمل  
 القبعثي اي العظيم وليست الفاء للتاين بل ليل تامة قبعثا  
 ولا الحاق اذ ليس لنا اصل سلا مبي حتي يلحق به **منصورة**  
 بالنصب حال من محذوف وهو ضمير منصوب يعود الى الالف المذكورة  
 اي اعينها حاله كونه منصورة نحو جيلي وزحيلي **ومحذورة**  
 نحو لفسار وصحراء ومذهب يهودي ان الالف الممدودة  
 في الاصل منصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف  
 للزومها صار كل لام الفعل فجاءت زيادة الف المد  
 قبلها كما في كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو حذف



احد كمالها صار اسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلت  
ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدتها  
وانما قلت ههنا دون الواو والياء لانه لو قلت الى آخرهما  
لاحتجج الى قبيلهما كمال في كسائي ودراد **والياء على راي** ذهب  
اليه بعضهم واستدل عليه بقولهم ههنا في اسم الله فزعم  
انها للتانيث ولا حجة فيها لجواز ان يكون صيغة موصولة  
بر اسمها المؤنث او تكون الياء بدلا من الهاء فلا تكون  
من علامات التانيث كما لا تعد الهاء المنقلبة عن التاء في الالف  
فهما وايضا فليلا كلام في المذكر والمؤنث الذي هو كمال  
التمكين وههنا من قسم المبني فلما وجدنا ذكرها معا  
**والمذكر بخلافه** اي ما ليس فيه علامة التانيث  
لا لفظا ولا تقديرا ولا تخفي ان المذكر هو الاصل لانه لا يحتاج  
الى علامة والمؤنث يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة  
الى المحتاج وعليه هذا فقد كان الانسب تقديم المذكر لانه  
اخره ان تعريفه يستعمل على سلب تعريف المؤنث  
والسلب مبني بالاحتياج في التعلق فجل فجعل في الذكر  
كذلك **ولا يفتقر** ههنا اي من علامات التانيث **لا التاء**

لان وضعها على العروض والالف كمال فيجوز ان تحذف  
لفظا وتقدّر بخلاف الالف **قياسا نحو حائض** من الصفات  
المختصة بالمؤنث على وزن فاعل كحائض او مفعول  
كموضع **ان ارد** به التثنية لا الحدوث **يتاويل** يخص  
حائضا وانسان موضع كما ان ربعة ماوّل بنفس ربعة  
**عند سيبويه** قال الرضي وانفاقهم على الله يلحقه التاء عند  
قصد الحدوث دليل على ان العلامة غير هذا **او بمعنى التثنية**  
**عند الخليل** وان كانت على صورة اسم الفاعل كلابن  
وانحر فلما ان معناها ذولين وذو من مطلقا لا بمعنى  
الحدوث اي لبني ومري كذلك معنى حائض ذات  
حيض كانه قيل حوضيته وحاصله ان اسم الفاعل لما  
لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي  
مبناه على الحدوث فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم  
مسايقته له معنى وان شاعوه لفظا ونقص الرضي  
بالصفة فاتها للاطلاق لا للحدوث فلا تشابه الفعل  
ايضا وان كانت اجدر <sup>باللبنوة</sup> لا تجرد عن التاء ولا تجرد وايضا  
فلا اسم المنسوب بالياء الذي مثل حائض محمول عليه عندهم



يؤتى بالتاء مع الله على الاطلاق ولا فعل الله الا  
من حيث التاويل فان معني بصري منسوب الي  
البصرة قال ومن اين لهم ان المنسوب اليه على وزن  
فاعل وليس باسم فاعل كل ابن وتامر اذا قصد به المنة  
لان دخلة التاء قال والافر سب في مثله ان يقال ان الغلب  
في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل المتعذر  
ثم حمل اسماء الفاعل والمفعول عليه في التانيث بالتاء  
لمساكنتهما المفعول ومعني ثم جاء مما هو على وزن  
ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق والفرق  
والفرق فانشوا بالتاء في الحدوث لمساكنة الفعل  
دون ما هو للاطلاق واما الصفة المشبهة والمنسوب اليها  
فلم يحتاجوا فيها الى الفرق لورودها على وتيرة واحدة  
في الاطلاق فلحققت بها التاء عند قصد التانيث لمساكنة  
الفعل بل لمساكنة اسمي الفاعل والمفعول في اسمها  
ففيها معنى الصفة **بالاختصاص** اليه لم يقدر التاء في نحو جاب  
لانها اذا دخل للفرق بين المذكر والمؤنث ومثله جاب  
مختص بالمؤنث فلا يحتاج فيه الى التاء **كقوله** لا طائفة **الفرق**



٢٤٩

وهو مرفوع **لورود التاء** اليه الميزول **بالاختصاص**  
بالمؤنث بل فهو مشترك يقال جعل ضامر وناقدة ضامر من غير  
**والممدود التوضيح** معه اليه مع الاختصاص وعدم الحدوث  
قال الله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت  
ولا شك في اختصاصه بالمؤنث والله لم يقصد به الحدوث  
نعلم فساد العلة التي بنوا عليها الحكم المذكور فقد رتبت  
قياسا فيما مر **وتماثل في نحو العاين** والاذن والقدر **وبغير**  
تانيث ما لم يظهر فيه العلامة **بتانيث اسم الإشارة** وتانيث  
**الضمير** **الذي هو مطلقا** اليه سواء كان نكرة او غيره والاطلاق  
يرجع الى كل القسمين نحو تلك الدار هذه جهنم والنفس وضيقها  
التار وعدها الله الذين كفروا حية تضع الحرب اوزارها  
وان جنوا للسلام فاجح لها وخوفوا هم جهنم اعادنا الله منها  
**ومصغرة في التانيث** كعبيتي واذنيته ويعرف التانيث ايضا  
بغير عدله من الثلاث الى العشرة عن التاء لقوله ارحم  
عليها وهي فرع اجمع نحو ثلث اذرع واصبع وبتانيث فعلها  
نحو ولتقت الساق بالتاق فيجوز على مثال خاص بالمؤنث  
كقوله في الصفات نحو طوالق وجوايض او على مثال غالبة فيها



وذلك فيما هو على وزن عناف وذرايع وكذا في مجموعها  
في المؤنث غالباً على الفعل وقد جاء في المذكر قليلاً المكان  
وأملت **ومل** **مما** أي من المذكر والمؤنث **حقيقي وهو**  
**ماله زوج من الحيوان** كأمراة ورجل وناقته وجمال  
فإن كل من الرجل والجمال مذكر حقيقي وكل من المرأة والناقته  
مؤنث حقيقي **وغیره** أي غير حقيقي **وهو خلاف** أي  
خلاف الحقيقي كظلمة وضياء فالظلمة مؤنث غير حقيقي والظلمة  
مذكر غير حقيقي وإنما جرت عادتهم بتقسيم المؤنث إلى حقيقي  
وغير حقيقي وأما المذكر فلم يتعرضوا إليه بالشبهة **والله اعلم**  
أسرار المؤلف إلى التشبيه في ذلك بقوله **فالذكر لا يقصد**  
**في حكم** بين الحقيقي وغيره كما في المؤنث **فهذا هو**  
واعرضوا إلى عن النعرة **وهذا هو** **والله اعلم**  
**والله اعلم** **المسند إلى ظاهره الحقيقي بل الفصل في السعة في**  
**باب نعم** نحو قالت امرأة عمران لا إله إلا الله من أول الأمر يتألف الله  
وفائدة القيود الثلاثة الأولى ستظهر مما ياتي في المتن  
فرباً وقوله في السعة احترام من الضروية على أن يربوا  
عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمؤنث بالظاهر

عن طلائعهم وأنت المشرق قال الرضي ولا وجه لأن كان  
ما حكى يربو مع ثقتها وأما نسأ وقوله في غير باب نعم إشارة  
إلى أنه لا يجب العلامة في نعم وليس مسند من الظاهر  
المؤنث الحقيقي بل يجوز إثبات الناء وحذفها وكلها  
فيصح لقول نعم المرأة بعد ويسر المرأة جمال لمساعدة هذين  
الفتلين الحرفين لعدم التصرف في أولات المرأين بالمؤنث  
المسند إليه وهو المرأة للجنس على ما يأتي في باب **والله اعلم**  
أي لا مضمر المؤنث المتصل **مطلقاً** أي سواء كان حقيقياً  
أو غير حقيقي يقول هذا قامت والنفس طلعت ومن ثم رد  
ابن هشام قول الجوهري أن نذكير قريب في قوله تعالى  
إن رحمة الله قريب من المحسنين لكون التانيث مجازياً  
لأنه لما يقتضيه حكم المجازية والحقيقي الظاهر من المضمرة  
والمالذمت العلامة للقاء الضمير المتصل مرفوعاً وكونه  
كالجزء من المسند بخلاف الظاهر فإنه متعلق بنفسه والضمير  
المتصل مثله لانفصاله **والله اعلم** **القول** في قول الشاعر  
فلأمرئته ودقت ودقها والأرض ابقلا ابقالها  
المرئته السجادة وبعضهم يقرئها بالبيضاء ودقت وطرة



والبقيت الارض انتبت **ما قول** باقها ترك العلامة حملا  
للارض على المكان والاما كان الواجب البقالت **وقوله**  
**هذا في اعلام الرجال** فلا يقال طلحة جاء من بناء على الترتيب  
فصد فيه الاخراج عن موضوعه وجعلها لمن هو له فصار  
فيه نسيان نسيا بالنظر الى موضوعه العائلي فلم يكتف  
وعتبر المعنى فوط على ان بعض الكوفيين جواز اعتبار  
اللوغلي فيه فيقول قامت طلحة وطلحة قامت وليس  
العلامة **جائز** **فيما عدا** اية فيما عدا المذكور وهو الظاهر  
بل افضل في السعة في غير باب نعم ومضمون الموتى طارئة  
وطلعت الشمس وحضر القاضي اليوم امرأة في السعة وقام  
**اذا ما جازت فيها العلامة مع وصل** نحو طالع الشمس **فاح**  
**عدها مع فصل** نحو طالع اليوم الشمس اطياف الفصل الحقيقي  
كذا فالو الذي يظهر لي عكس ذلك وهو ان يكون الايمان بالعلم  
مع الفصل في الصورة المذكورة احسن بدليل اثره في الكتاب  
وفسوته فيه جلا نحو ما فخرت هذه اثنتا عشرة عينا وضمت  
لذلك والمكتبة وقالوا ان تمسنا النار الا اياها معدودة ليجر  
سببية واجاطت به خطيئته وقال الذين لا يعلمون

اوتاهم ثباتا الذي اذا اصابهم مصيبة ونق طعنهم  
المصائب وان اقبل لها آلف الله احذنه العزة بالانتم في سببه ومختلف  
ما فيه الا الذين او نوه من بعد ما جاءهم البينة ولو شاء الله  
ماقتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءهم البينات لا تأخذ  
منته ولا نوم ذلك باقهم قالوا ان تمسنا النار الا اياها معدودة  
فنادى الملايكة ان تمسك حنيفة تسوهم وان تصكم ميتة  
يفرجوها اذ ايك من اعم معفرة من رقيم وجنات تجري تحتها  
الانهار قد خلت من قبلكم سنة وما محمد الا رسول قد خلت  
من قبله الرسل الي غير ذلك مما تكرر على ما ينبغي موضع والوارث  
من ذلك بترك العلامة في الكتاب العزيز خمسون موضعا  
او نحوها مثل زين للذين كفر والحبوة الذين آمنوا جارة  
معدودة عزرت به وجاءهم البينات واكثرية احد الامم اعمال  
دليل الاحتجته فينبغي المصير الى القول بان الايمان بالعلم  
في ذلك احسن وافصح وتركها احسن وافصح **وهذا من**  
في العلامة مع الفصل نحو قامت هذه **فاحسن وجودها**  
عند الفصل نحو قامت احسن هذه ان المسند اليه في الحقيقة  
هو الموتى المذكور سواء كان ثم فصل ولم يكن لكنهم اعترفوا





حذف العلامة مع الفصل لظول الكلام ولكون الامتياز  
 بالشيء مع ما خبر الموعود **والقول باختيار النساء مع عدم**  
**ظاهر المؤنث** عن الحقيقي **محو طلع النفس** **في غمها** قوله تعالى  
**والقمر** ما يلزم على ذلك القول من مجيء افصح كلام  
 وهو باطل فان قلت كيف حذف المؤلف الواو من الآية  
 انما انكسب امر سائغا اذ يجوز الاقتصار على ذكر المسمى  
 الذي تعلق الغرض بالاستدلال به فقد قال عليه القول  
 حين سئل عن الخبر ما انزل عليه فيها الا هذه الآية الجامعة  
 من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في صحيح البخاري  
 والتدريج فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقال عليه السلام  
 من شئ حلوة او نام عنها فليصليها اذا ذكرها لا كفارة له  
 وتلا ثم الصلوة لذكرى كذا رواه الشيخان والتدريج فاق  
 واقم الصلوة لذكرى **وكل مع غنى ما على حد التقية**  
 جمع المذكر السالم **مؤنث غير حقيقي** حكمه على نحو ما مر  
**مؤنث حقيقي** كالمعدلات **اذ لا للجمعية تانيته** اي لا تاتي  
 انما هو بالتأويل لكونه جماعا ولم يعتبر التانيث للغير  
 الذي كان في المفرد لان الجاء الظاهري الالاء كما اذا

الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون  
 التذكير الحقيقي في الذيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحتموه  
 قال اترهي كان قياس هذا ان يبقى التانيث الحقيقي  
 في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو المعدلات لبقاء لفظ  
 الواحد فيه كذلك التاء لما كان يتغير فيه المفرد ذو  
 العلامة اما بحذفها ان كانت تارة نحو الغرفات او بقاءها  
 ان كانت العالمما في الجبهليات والصحراوات كان ذلك  
 التقدير كنوع من التذكير وكان تانيث الواحد قد زال للذوال  
 عالمه على ما حمل عليه التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغير  
 كالمعدلات لان المقدر في حكم الموحون الظاهر قلت ما ذكره  
 المؤلف من افتراء حكمي الجمع باعتبار وجوب  
 تذكير المسند في نحو قام الذيدون وجواز في قام المعدلات  
 ذكره الذخيرمي وكذا ابن الحاجب وفرقة كل من وقعت  
 كل احد ما رحيم وقد حكى عن الرضي ما سمعته من التعليل  
 وهذا في الحقيقة ليس بمذهب البصريين ولا الكوفيين  
 وذلك ان البصريين يستوون بين الجمع في وجوب  
 التذكير في نحو قام الذيدون ووجوب التانيث في نحو



قيامت الحزاة لسلاحة نظم الواحد فيها على ما ذكره ابن مالك  
 وابو حنبلان وجماعة واما الكونفون فيجوزون لحوق العلام  
 جمع المذكر السالم ولا يوجبون لحوق كل واحد في جمع المؤنث  
 تمسكاً بنحو لا اله الا الله التي امنت بنو اسرائيل ونحو اذا  
 المؤمنات وقول الساعف كآبنا في مجوهن وروجهن  
 والظالمون التي تصدعوا واجيب بان النون والياء  
 لم يسم فيهما لفظ الواحد وان التذكير في الياء الثانية للفظ  
 اولان الاصل المتساو المؤمنات اولان لا مفردة باللفظ  
 اسم جمع **المتساو في ضمير** اي ضمير الجمع **المتساو في**  
**المذكر يعقل** كالرسل والرجال يقال فيه اذا كان فعلا فاض  
 مثلاً **فعلت** نظر الى طريق معني الجماعة على اللفظة قال الله  
 تعالى واذا الرسل اقيمت له حتى يوم اُجلت **وفعلوا** نظر  
 الى العقل وثقل بواو مناسب الكثرة في الجمع وكانت الواو  
 لاصالتها في الجمع بالعقل او لى لاصالتها بالنسبة الى غير العقل  
 ان كان المسند مضارعاً قلت الرجال **تفعل** بناء المضارع  
 ويفعلون التثنية **وفاعله** **وفاعلون** حيث يكون المسند  
 فعل ووجه فاعلة كوجه فعلت وهو النظم في التاويل

**وفعال** نحو الرجال صوام **وضمير** اي جمع العاقل المتشبه  
 اي كضمير الواحد المؤنث **وهم** على قياس جماعة العقلاء **و**  
 المسند الفاعل وغيره ان كان الجمع **لغير** اي لغير المذكور العاقل  
 فتمثل ثلثة اقسام جمع مذكر لا يعقل كالايام والجيال وجمع  
 مؤنث يعقل او اسم جمع كالزنبات والنسوة وجمع مؤنث  
 لا يعقل كالدرور والظلمات **فعلت** بضمير الواحد المؤنث  
 الغائب بناء ويل الجماعة **وفعلت** بالنون لان المسند  
 الى ضمير جمع غير العقل والنون موضوعه لما لم يسم بضمير  
 في الجار في لغته **وفاعله** **وفاعلات** **وفاعله** **وفاعلات**  
 اي ضمير هذا الجمع **هي** لضمير الواحد الغائبة **وهي** على قياس  
 ضمير الغائبات **وطينه** **وبين** **واحدة** **النساء** **لشجر** **وشجرة**  
 رخل ونخل **بذكر** باعتبار الجمع **ويؤنث** باعتبار الجماعة  
 فمن التذكير قوله تعالى شجر فيه ثيمون وقوله تعالى الذي  
 جعل لكم من الشجر الاخضر نارا فاذا انتم منه توقدون  
 وقوله كما هم اعجاز نخل خاوية وقد اجتمع على اية الواقعة  
 لا يكون من شجر من قوم فالنون عنهما البطون فصار  
 عليهم من الجمع وفي التسهيل والجنس المميز واحدا كفاي مؤنث



المجازيون ويذكره التقييوت والتجديوت وفي شرح الجوزي  
 لابن معيط ما حاصله ان ما يميز فيها بين الواحد والجمع بالتاء  
 اقسام احدها ان يراد به الجنس لا غير وذلك ما كان مذكرا  
 كما الرطب والتمر والقمح فالحاء للذكر التاء على الواحد والجمع  
 انك نقول الرطب اكلته والقمح بعته والثاني ان يراد  
 الجمع لا غير كما الخمر والتم وهذا مؤنث لا غير والثالث ان يراد  
 الامران كما الحكم بحكم ان يكون خبسا فهو في محرمات  
 عن مواضع جنس ولا يخفى ورؤى القديسين الاولين  
 وليرجى واحدا بالتاء على المذكر والمؤنث نحو جارية ومجنونة  
 لا يميزان عن المؤنث كما يميزان نحو ان نقول عيسى بن جارية  
 ذكر وعندي ثلث من البقلة ذكور وقال الرضوي يعود  
 الثمل في قوله تعالى قلت نعمة ذكرى واعتبر لفظه فانت  
 البه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علم  
 كطلحة ابقال قامت طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم العلم  
 فيها مع الاستغراق فاضر ولعل ستر في اعتبارنا في العلم  
 في الاسماء البهات التذكير الحقيقي لما طرأ عليها مع العلم  
 حال تانيثه في غيره ويتعد البهات ذلك وامنع الصرف في  
 المذكر والمؤنث

بجاء لا بغيره هذا كلامه وفيه الجواب عن ثلثة العجز  
 التي هي عليها حطابته وتقييوت في هذا المحل فتأمل **المفعول**  
 بمعنى فاعل نحو صور يستوي فيها المذكر والمؤنث ولو كان بمعنى  
 مفعول لمقتضى التاء نحو حمل ركوب وناقة ركوب **ومفعول** كعطار  
 الذكر والانثى وعند ميقاته **ومفعول** كعطر لهما وذا امرأة  
 مكينة ومع مكينة على القياس **وفعل** بمعنى **مفعول** لهما ايضا  
 كرجل جرح وامرأة جرح وسد طجعة جديدة اية مجتذرة ولو كان  
 مفعول فاعل لمقتضى التاء نحو رجل ظرف وامرأة ظرفة ثم عدم  
 خوف التاء ان كان بمعنى مفعول منوط بانتفاء اللبس  
 المحب في نحو مررت بقبيلا بنى فلان **وقد** **تأنيث** اية بفعل الذي  
**تأنيث** **مفعول** **مفعول** نحو ان رحمته الله قريب من المحبين  
**والاثر** **الابتر** **التاء** **الكلمة**  
**وقد** **تأنيث** **تأنيث**  
 من مذكر هو اية المؤنث **كلمة** اية كل لذلك المضاف المذكر  
 في العلم قطعت بعض اصابعه تنقط بعض السيارة بالتاء  
 في حجب الزبير تواضعت  
 في المدينة والحيال الخشع **مفعول** **مفعول** او يكون المؤنث



المضاف اليه معروضا المضاف المذكور نحو اجتنبني من الجارية  
 فللمستعارض والمجارية معروضة فانت الاول لهذه  
 الملازمة **او غير** يعني او يؤتى لفظ مذكر غير به عن المؤنث  
 نحو من كانت اقل بنصب الام وضمير المستتر في كانت عائدة الى المذكور  
 وهو من كونه غير به هذا هو الام التي هي مؤنث **اولا** اي بالمؤنث  
**مكتوبة** يشير بذلك على ما حكاه ابو عمر ابن العلاء انه مع نخصا  
 من اهل اليمن يقول فلان لغوب انت كتابي فاحتقرها  
 فقال له كيف قلت انت كتابي فقال ليس الكتاب في معنى  
 الصحيفة واللغوب بالغيب المعجمة وفتح اللام الحقيق **وقد**  
**المؤنث بعكس** القميين **الاخير** وبها ما عثر به عن المؤنث فيقول  
 هنا جاء في نفس بذكر الفعل من حيث هو مستند الى مؤنث عثر به  
 عن مذكر وهو رجل مثل الاموال اول بالمؤنث فتقول هنا انه صحيفتي  
 بالذكور على تاويل الصحيفة بالكتاب قلت زاوجه لتخصيص  
 هذا الحكم بتبين الصور بين ان الله قد يحكي الامر بعكس الصورة لاوي  
 فيذكر المؤنث عند اضافته الى مذكر هو كل المضاف كقوله تعالى  
 فطلت اعناقهم لها خاضعين قال ابو البقاء لما اضاف الاعناق  
 الى مذكرين وكانت متصلة بهم في الخلقة اي بعضها منهم الجري  
 عليها حكمهم وقد يكثر للمضاف الى معروضا المذكور وذلك نحو قول

انار العقل المسنون من طوع هوى وعقل عاجي الهوى  
 بنو كاد يتوهم فذكر الامارة وهي مؤنثة اخبر عنها بكسوف  
 راجل اضافتها الى معروضا المذكور القائمة هي به وهو  
 العقل وكقوله روي الفيل ما يؤل له الامر معان على اجتناب  
 التواني فذكر الرفق بها راضافتها الى معروضا القائمة هي به  
 وهو الفكر حيث اخبر عنها معان ولم يقل معينة **قيل**  
 بل للمؤنث ايضا **تاويل المذكور** قول روي بن العجاج  
 فيها خطوط من سواد وبلق اكان في الجلبك تولىع البهق  
 ويحكى انت ابا عبيدة قال الروي حين التذلل فقال ان اردت  
 الخطوط فقل كاتها او السواد والبلق فقل كاتها فقال اردت  
 ذلك يعني انه عاكض المذكر على الخطوط وهي مؤنثة لا اريد  
 ذلك المذكور والبلق سواد وبيض و**البهق** بياض يعتري الجلد  
 مخالف لونه وليس بالبرص وتولييع استطالة او يذكر  
**بالنظر الى الخط** الذي هو مذكر وراوي عني ثابت معناه  
 كما اذا قلت عذبي ثلثة النخص تريد نساء والتذكير بالنظر  
 الى لفظ النخص وهو مذكر وان كان معناه مؤنثا **اولا** **تاويل**  
**المراد على** كما في حامية ورجاجته فتقول هذا حامية



وهذا حاجة منظر الى معناه من غير التماس الى ما الثاني  
 التي فيها انما علم نرى على ذكر ليعود مجموع النواظير  
 فيها التاء مؤنث كما في قائم بالنسبة الى قائم **الماء العذبة**  
**هو بالهمزة** فينا يرج فيها الواحد والاثنا اذ لو قيل كم عندك الصبح  
 ان تقول واحد واثنا واهل الحساب لا يرون الواحد من العدا  
 ان الماء عندهم هو الزايل على الواحد وبعضهم يرى ان الاثنين  
 كذلك ان الفرد الاول الى الواحد ليس من العدا فكذلك ينبغي  
 ان يكون الزوج الاول والحقا لما ارفا ان الاسماء التي وضعت  
 لبيان كميته الشيء لها احكام لغوية كميته كميته والمائة  
 والالف فلذلك اطلقوا على علمها معيا لتباين اقسام الكل  
 في الحاجة الى بيان الاحكام اللغوية التي تعرض لها وانما عدل  
 المؤلف عن تعريف الكافية وهو ما وضع كميته احاد الانبياء لعدم  
 مشموله بحسب الظاهر للواحد والاثنين لانها لم يوضع اليه  
 كميته احاد الانبياء وانما يتبين ان فردا او فردين **اصولها** الف  
 ترجع اليها اثنا عشرة كلمة **واحد الى عشرة** والغاية والخلقة  
 عشر كلمات **وما بينه وبين** كما في كلمتان اخرتان مع العشر  
 الاول فالجميع اثنا عشرة كلمة كما قلنا **انما التذكير والتانيث**

**في واحد واثنان** بالضم في الاول والالف في التانيث على الحكاية ان تقدير  
 كل امرا اصولها واحد واثنان وثلاثة وهكذا الى عشر **فحلى** المفعول  
 والمقدر **على الاصل** خبر قوله فالتذكير والتانيث اليه كائنا  
 على الاصل **م** تنبيه من يله المذكور وهو واحد واثنان **او** تقول  
 مع عدم التركيب واحد للمذكر واحدة للتاء للمؤنث واثنان  
 للمذكر واثنتان للمؤنث فهذا جار على القياس من حيث ان  
 التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر وتقول مع التركيب عند  
 التذكير واحد عشر واثنان عشر وعند التانيث واحدة عشر واثنان  
 عشر وهذا الكلام معتبر من جميع اقسامه **او** كما قد عايناه في  
 المفرد على الاثنين يتاويل المذكور وهو خلاف الاصل وليس يحضر  
 اذ لا يجوز الزايل بل قام باجماع وان تطرف اليه هذا التاويل  
 وانما الذي يجرى كثير من الناس على اخذ الاحكام من علل  
 التحريم ظنهم انها غير هامة العلة المقترنة وليس كذلك  
 فان التحريم لا يعلل بعد السماع بامر مناسب فقد يكون المسموع انما  
 فاشيا مظهرا فيذكر له وجه مناسب وقد يكون المسموع شاذا  
 خارجا عن القياس فيذكر له مناسبة قاعية لا يكون بها  
 لذلك الامر الثاني نوع تصحيح في الجملة وتعديته هذه العلة





الي غير ذلك المحل خطأ بل انك واثاناً فلان واحداً عند استعماله  
 في الاعلان المنفعة بخلافه لفظ واحد للمذكر واحدي للمؤنث واستعماله  
 بهذا اللفظ المذكور وبالناو للمؤنث في الاعلان المنفعة قليل فيكون المؤلف قد انصرف  
 على هذا الوجه مع قلته وترك ذلك الوجه مع انه الكثير المختار وليس كذلك  
 بل انك وعلم ان واحداً اسم فاعل من وحده يحد ايه انفرج فالواحد بمعنى  
 المنفرد ايه العدد المنفرج وان اثنين لفظ موضوع لواحد من اثنين  
 فاللام محذوفة واثنين محذوف اللام ايضا والناو للتانيث وتنته  
 ناوه كناية عن التانيث الا انها ابدل من الباء وهو قليل بخلاف ابدال  
 من الواو فهو كثير كاخت وبيت وتراث وتلك وتحمية **والناو**  
**الى العشرة والغاية** داخله حمالة المتقدم **غير مركبة بالعلس** تؤنث مع  
 المذكور وتذكر مع المؤنث تقول ثلاثة رجال الى عشرة رجال وثلاث نسوة  
 الى عشر نسوة بل دون علامة فحرف باب التذكير والتانيث فيها  
 ان العدد المذكور هنا جماعة فيؤنث منظر الى ذلك  
 مع المؤنث لغرض الفرق بينهما عند عدم المميز ولم يعكس  
 لسبق الذكر فان قلت في حكم المؤلف تقدم المحال على عامه  
 المعنوي ان قوله بالعكس طرف مستقر خبر المبتدأ المتقدم  
 وغير مركبة حال من الضمير المتكسر في الطرف وقد تقدم عليه

وهو عامل معنوي قلت ان السلم ان الحال من الضمير الذي  
 يتجمل خبر المبتدأ بل من المبتدأ على حذف مضاف التقدير  
 ومعاملة الثلاثة الى العشرة حال كونها غير مركبة كائنتا بعكس  
 للمعاملة المتقدمة ومعاملتها **مركبة الى** **مركبة** والغاية  
 في اخلته **بالناو** ايه البرايك والمراد الذي يد على العقد  
 وهو يتبدل الباء اصله نيون من فاف ينون اذ انك ففعل  
 به ما فعل بحيث وقد تحقق الباء كما في امثالها **وحذف في العقد**  
 المذكور فتقول ثلثة عشر رجلاً وبع تسعة عشر غلاماً وكذا ما بينهما من الكليات  
**وبعكس** **للتانيث** ايه الذي التانيث فيثبت التاء في العقد  
 ويجوز في التانيث فتقول ثلاث عشرة امته وتسع عشرة امته  
 وكذا ما بينهما من المركبات فحكم الثلاثة الى التسعة عند التركيب  
 حكم نفسي في التذكير والتانيث على ما تقدم واقام عشر فلم يجزوه  
 على هذا الحكم بان يجعلوه مؤنثاً في المذكر ومذكر في المؤنث  
 انهم لما اتوا بالاول في المذكر كرهوا تانيث التانيث مع استغنائهم  
 عن ذلك لانها كالتاء الواحد فقالوا ثلثة عشر رجلاً ولما حصلوا الفرق  
 في المؤنث بينه وبين المذكر بطرح التاء عن الجر الاول ان هو  
 الذي بطرحها عن المؤنث التاء التانيث في الجر الثاني عملاً بالاصل مع عدم



المانع فقالوا ثلاث عشر في المؤنث واما احديه عشره واثنا عشره  
 العلامة فيها الجرح ثم اتا الاول فلم اعاد حاله قبل التركيب  
 هو هو واما الثانية فلم اعاد حاله مع اخواته ثلث عشره واما  
 اجراء له على ما بين واحد مع **مكون** **الغرض** لغته اهل حجاز  
 باليعرف اولى ووجبه كراهية فوالج اربع فتحات فيما هو كاللحظ  
 الواحد مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة فان الثقل بال  
 الوسط **وكرر** **لغة** **في** لان الكسر نزيل ما استكره من قول  
 والاول اولى ران في هذا ازالة ثقل بنقل آخره بفتح السين  
 على قلته ران التركيب عارض وقد تسكت عين آخر المركب  
 الآخر نحو واحد عشر راجع اربع فتحات بخلاف اثنا عشر **وكرر**  
**اسكان** **يا** **ثاني** **عشر** والاولى فيها الفتح رانها باء قبلها كراهية  
 القياس وجوب فتحها ران عجز المركب كناء التانيث وابقاها  
 رانها شبه الف التانيث والياء تتحمل الفحة بدليل رايه فاضا  
 وجواري كسر جاز لا اسكان على سبيل التخفيف لتساؤل المركب بالترابه  
**وكرر** **بالس** التون ليدل على الياء المحذوفه **وقد** **طلب** **للتخفيف**  
 فيما هو ثقل بالتركيب وزعم الرضي لرفع التوقف اولى  
 من كراهية التوافق اخواتها رانها مقنونه ران اخر مركبها مع

وهذا خلاف لخصوص الجماعة وفي الكافية ان الفتحة  
 ساو كان المؤلف كانت عن التصريح بالسكون لما راعى معارضة  
 حكم الرضي فاوردى الكلام على ما رايته وظاهره موافقة  
 الرضي **وعمر** **من** **الي** **تسعين** **مقنونه** اي في المذكر والمؤنث نقول  
 عشر من رجل وعشرون امرأة وكذا اخواته يفرق بين المذكر  
 والمؤنث بالحاق التاء للمؤنث ران الواو والتون او الياء للمؤنث  
 فيهما شبيهتان بهما في نحو مسلمون ومسلمين الذي ران المحقق  
 التاء خسية التناقض فلذا ران الحق ما يشهد **واعتبار** **لغة** **المعذور**  
**اول** **من** **اعتبار** **معناه** **في** **التذكير** **والثاني** **نبيث**  
 يعني انه اذا كان المعدود مؤنث واللفظ الدال عليها مذكرا وبالعكس  
 وهو ان يكون المعدود مذكرا واللفظ الدال عليها مؤنثا فغيره  
 وهما اعتبار اللفظ تارة واعتبار المعنى تارة فلذا اذا قصدت  
 معدودا مذكرا ان تقول عندي ثلاث انفس رعاية اللفظ النفس  
 لتانيتهما وثلاث انفس رعاية لمعناها رانته مذكرا بالغرض والاقصد  
 المعدود والمؤنث ان تقول عندي ثلاث منخوص رعاية للفظ الشخص  
 رانته مذكور ثلاث منخوص رعاية لمعناه رانته مؤنث بالغرض  
 لكون رعاية لفظ المعدود اولى من رعاية معناه رانهم لما حكموا على هذه









فقد حكي الرضي وغيره ان يحيى في الشعر قليلا كثلثة اقوالا واه  
 فيخلق في الصورة المستثناة بقوله **ألا يا بغير مفر** حيث  
 بعد الثلاث ونحوها نقول ثلاث مائة درهم واربع مائة دينار  
 وهكذا وانما الفرق وهما مع ان القياس جمعيا كرهته لما في التباد  
 بالجمع من تكرار معنى الثابت لان الجمع مؤنث معني والمائة ارفع  
 مؤنث فعمل بالحقة كذلك **ونحو ثلث مائة** **المؤنث**  
 في قول الشاعر **ثلث مائة الممكول** وفي **بهار داري** وجلت  
 عن **وجوه الأهارم** الآهات جمع اهتم علم امترك فيد جماعة  
**كلت ايتها** في قول الشاعر **فأبى الي فيم** **وكانت**  
**أيتها** ووجه التثنية استعمال الاصل المبحور وذلك لان الاصل  
 في ثلاث جمع ممتزعة والاصل في خبر كان ان يكون مفردا لان الله  
 المبتدأ في الاصل **وفي أحد عشر** **السنة** **وتعين** **منصور**  
 اطلق المركب نحو **أحد عشر** وبابه فلتعذر الاضافة اذ هي ملزمة  
 لجعل ثلاثة أسماء كالأسم الواحد ورايون خمسة عشر يدر علم  
 ان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول في المعنى والماجي به لبيان  
 المضاف في كان الجميع كالشيء الواحد وأما في العود فلان الثابت  
 اضافته لاجل انه اثبت النون والجمع حذفيا وأما مع الاثبات فلان

من اثبات نون ثنية نون الجمع المحقق وأما مع الحذف فلحذف  
 نون ليست في الحقيقة نون الجمع فلما تعذرست الاضافة في القياس  
 ينزل الى التصب والمفرد اخضر فاه اقتصر عليه والجمعية تفتقد  
 من العدد المتقدم **ونحو اثني عشرة** **اسباطا** **محمول على البدل**  
 وهذا جواب عن سوال حقلد تقر به السوال ان يقال قولكم  
 ان ثمر المركب من احد عشر وبابه مفر من مقتضى  
 الآية اذ المميز فيها مجموع وتقرر من الجواب اننا لانستثني ان الجمع  
 المذكور هو التميز بل بقول بدل من اثني عشرة والمميز محذوف  
 التقدير **وقطعناهم اثني عشرة** **فرقة** **والذي في اللسان**  
 ان الملان وقطعناهم **اثني عشرة** **قبيلة** وان كل قبيلة  
 اسباطا بسط فاقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك  
 ومقتضى ما ذهب اليه ان يقال رايت احدي عشر نعاما  
 اذا اريد احدي عشرة جماعة كل واحدة منها نعامة ورايون  
 يرايون لو بسط عد استعمال كلن قوله كل قبيلة اسباطا  
 اسباطا مخالف لما يقول اهل اللغة ان السبط في بني  
 اسرائيل مسمى القبيلة في العرب فعلى هذا معنى قطعناهم  
 اثني عشرة اسباطا وقطعناهم اثني عشرة قبائل واسباطا



واقع موقع قبائل لا قبلته فلا يصح كونه تميز وقال للمدعي  
 الظاهر ان الزمخشري اعرف باللغة قلت هذا دفع للنقل  
 دعوي لم يقم عليها دليل وذلك ان ابن مالك لم يقل  
 ما قال الزمخشري نفسه وانما نقل عن اهل اللغة انهم  
 يقولون السبط في بني اسرائيل عن لة القبيلة في العر  
 وقول عدل لغة والزمخشري لم ينقل خلاف ذلك عن اهل  
 اللغة حتى يكون معارضا لنقل مالك فيقدم نقله لكونه  
 اولئك واعرف باللغة وفي الصحاح والاسباط من بني اسرائيل  
 كالقبائل من العرب وقوله تعالى وقطعناهم اثني عشر اسباطا  
 فانما اثني العدا ان ارد ان اثني عشرة فرقة ثم اخبر ان  
 الفرق اسباط وليس اسباط تفسير ولكنه بدل من اثني عشرة  
 فرقة ان التفسير لا يكون الا واحدا حسوا بالقولك اثني عشر  
 والاسباط هم هذا الكلام بحر وفي الحكم ابن سنان  
 وهو التناهي الجمع على جلالته قد روي في اللغة ما نصه والسبب  
 من اليهود كالقبيلة من العرب وهم الذين يجمعون  
 الى ابن واحد سمي سبطا يعرف بين ولد اسماعيل  
 اسحق وجمع اسباط وقوله تعالى وقطعناهم اثني عشر فرقة  
 انما ليس اسباطا يميز لان التميز لان اسباطا بدل من العدا  
 انما ليس اسباطا يميز لان التميز لان اسباطا بدل من العدا

انما ليس اسباطا يميز لان التميز انما يكون واحدا لكثرة  
 من قوله اثني عشر هذه عبارة بترتها وبقاها وهذا كله  
 مما يؤيد نقل ابن مالك فليف يدفع بان الزمخشري  
 اعرف باللغة وكيفية تثبت للمدعي ما قال ولم يقم به  
 بصحة دعواه ولله اعلم بحقيقة الحال **وفي ما يرد الف**  
**شبه** اب جمع الف محو ما يرد رجل وما يرد رجل  
 والف غلام والفافرس والاف رجل وانما كان محو  
 لان مكان الاضافة وعدم ما نعبا وهي الاصل وطلب الحقيقة  
 قائم فربما يرب او اما افراد مع ان القياس الجمع كما في ثلثة  
 درهم فلان عدد في معناه كثرة فكل هو جمع متميز  
 لئلا يضم الثقل للفعل الى الثقل المعنوي  
**وما يثبت** عام في قول الشاعر اذا عاش الفتي ماتت  
 عاما فقد ذهب المستر والقائد **ما يرد** فلا يرد نقضا  
 على هذه القاعدة والمقررة والقائد بالمد السباب والقصر  
 الساب **وما يثبت** في قراءة من علامزة والكسائي  
**بنو** ما يثبت ما يثبت ما يثبت محمول على كثر من يثبت بدل  
 من ثلثا يثبت لا على انه يميز كما ان اسباطا بدل من العدا



لا يتميز لكن مقتضى التبيين ان يكون التمييز محذوفاً هنا كما  
 هناك ولا اراد ان يتجوز هنا لعدم الفائدة في الابدال حينئذ  
 وفيه بحث اما اولاً فلا نسلم ان مميزاً هنا فلفظاً  
 حتى يكون الاثبات بسنن بعد ذلك غير مفيد بل للمميز  
 لفظ قلة فيفيد حينئذ الاثبات بسنن ان تلك الملة  
 المعجزة منقولة من غيرها واما ثانياً فلا ان ما ذكره  
 الفائدة منبأ على ان منيات بل كما هو وليس منقولة  
 لجواز ان يكون مفعولاً بليثوا وثالثاً في حال منقولة  
 عليها لكونه نكرة غير مختصة فلا يمنع ان يكون المميز  
 المحذوف لفظاً منته على جهة التوكيد لما في من في الحال  
 منين واذ كان التمييز قد ورد مؤلفاً مع البصر لم ي  
 كما في قوله تعالى ان عدة النور عند الله اثنا عشر شهراً  
 فلان ان يرد كذلك مع تعدد اوية **وحيثما** اية حذف  
 التنوين في قراءة ينك الامامين وبعض الناس يغير  
 عنها بالاحوين لتوافقها في كثير من حروف القراءة **فليس** قول  
 الشاعر كلوا **فمنكم** تعفوا فان زناكم زمر من خيصة  
 والخيصة الجارية فاما انما هي حجاز فكذلك صليماً بامرهم

وعلم الشبهة في الاكل في زمر المجاعة ووجه كون  
 القراءة عكس لفظ البيت لزجج فيها في مقام الافراد واللام  
 ثلثاً منته وما في البيت افراد في مقام الجمع اذ المراد  
 في بعض بطلونكم **وقال في الميزان** اية الواحد **من التعداد** **بعض**  
 منها لا يمنع التفسير **الاول** بالاثبات به مكان الواحد  
 لان الواحد مطلق على كل من فردات الملة ومفردات  
 اذ لم يقصد الترتيب واقام مع صلة فتقول الاول  
 لبيان الرتبة وهذا يمنع المبلغ على وزن الفاعل وان لم  
 اسم فاعله حقيقة لكن فيها معنى الوصف **والثاني** **الحاكي**  
**عنه** **فما علك** بالاتفاق وليس عليك الوقوف عند العاشر  
 كما في القسم الاني والحاكي مقلوب من الواحد يجعل  
 الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء فوزنه العالف  
 وتكون باوة مع انه مركب وكذا ياء التثنية عشر كما في معد  
 يكره **ومع** **الحاكي** اية المصير **الثانية** **الى العاشر** **فقط** وسقوط  
 الاول وما بعد العاشر اقسام سقوط الاول فلان اذا كان  
 بمعنى الجمل والتصير لم يجرى بناؤه من واحد ضرورة انه

لعدم



ليس تحت الواحد عددٌ يصير واحداً بانضمام اليه واما سقوط  
 ما بعد العاشر فلهذا فعل بعد العشر حتى يستعمل بمعنى التبر  
 بخلاف العشرة وما دونها الى الواحد فان لنا فعلاً مستقلاً  
 بهذا المعنى نقول ثبتت الواحد اي صيرته بانضمامي اليه  
 ودخولي معه اثنين وثلاثة اثنان وربعت الثلاثة وهكذا  
 والذات يظهر لي ان يجعل معنى تثبيت الواحد جعلته في اثنان  
 ومعنى ثلثت الاثنين صيرتهما في ثالث وهكذا لما هو  
 في كتاب **اضافة** وهو الذي بمعنى البعض **والاكثر** **الاول**  
**الساوي** في ثلثة اثنين **والاكثر** ثالث اربعة وعطرك في ثلثة  
 السيارة ورا تجوز اليه ما دون ثلث اثنين بهذا المعنى  
 لان بعض الاثنين را يستقيم كونه ثالثاً لهما بمعنى انه واحد  
 منها را لعدم معنى التثنية فيه هذا الاعتبار **مفهوم** لان الله  
 على هذا التقدير غير صفة مضافة الى معمولها وليست هذه  
 بل لازمة لجواز قول كل ثلث من اثنين وخوذلك **واضافة**  
 وهو الذي بمعنى الجاعل **ولا تكون الا بالانف** بواحد نحو  
 اثنين واربعة ثلثة ورا تجوز الى المساوي نحو ثالث ثلثة  
 ان يلزم ان يكون المعنى مضمراً والثلثة ثلثة ورا يستقيم ورا

منه بالثمن واحد نحو رابع اثنين ان يلزم ان يكون المعنى  
 مضمراً الاثنين اربعة بانضمام اليها ورا يستقيم ايضا **الفقير**  
**واحدة** اي المضاف **اسم فاعل** ضيف الى معموله هذا اذا اراد به  
 الحال او الاستقبال **الاجد** اي را يتجاوز **العشر** را الله ليس  
 بعدها ما يمكن استحقاق الفعل منه ثم اسم الفاعل في هذا  
 الباب مخالف للذي في سائر الاجواب فان نصب ما يكون فاعل  
 الفاعل الذي بمعنى المعنى الحال او الاستقبال وحفظه مستوي  
 او النصب النمر واما في هذا الباب ففاكوا ان اضافته  
 النمر من نصب ما بعده قال الرضي واما قبل النصب  
 بها لان الافعال والثناء ترفع في هذا المفعول غير ظاهر  
 الا بتاويل وذلك لان نفس الاثنين را تصير ثلثة  
 اصلاً وان انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم  
 اليه معاً ثلثة والتاويل ان الله سقط عن المجموع الاول  
 بانضمام الواحد اسم الاثنين وصار مطلقاً على المجموع  
 الثاني اسم التثنية فكانت صار المجموع الاول هو المجموع  
 الثاني هذا كلامه ولم يرد في التاويل على ادعاء  
 ان يصور ان المجموع الاول وهو الاثنين لا يستعمل







عن التنوين الذي كان في الواحد قبل تشبیهة وهذا مذهب  
كيسان واستدل بحذف الالف لاضافة كما بحذف التنوين لها  
وعتذر عن ثباتها مع الالف واللام بانها قويت بالحركة فبعد من  
الحذف واورد عليه نحو جليان ضرورة الله لم يكن فيه تنوين  
حتى يعوض عنه واجيب عنه بان فيه تنويناً مقادراً لا  
كل ما ينصرف وفيه نظيره اسلفناه في باب التمييز **او عن الحركة**  
التي كانت في الواحد فذهبت عند دخول الالف والياء وهذا  
الزجاج قال ان التنوين ثبت مع الالف واللام فلو كانت عموماً  
من التنوين لم تثبت في هذه الحالة التي راها دخل للتنوين فيها  
واعتذر في عن حذف الالف لاضافة بانها زائدة والاضافة زائدة  
الجمع بين زيادتين وزد بقيام الحرف مقام الحركة كما قد اجماع  
في التعويض **او عن كليهما** اي عن حركة الواحد وتنوينه معاً  
وهو مذهب ابن ورايد وبن علي وسواهم ظاهر قالوا بالوجود حكم  
للمركبة مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة وبرده ماله  
ولم يرتض ابن مالك شيئاً من هذه الاقوال بل قال انما دخل التنوين  
لدفع توهم الاقوال في نحو الخوازل ان تشبیهة الحوزة في لغة فان  
التون لو لم ترد هنا لتوهم ان الكلمة مفردة لا اجزاء ثم علم

ما لم يوجد فيها هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب  
على من واحد **ليدل** متعلق يلحق به ليدل الحاق **ان**  
**مع مثله من جنسها** والمراد بالجنس هنا ما وضع صالحاً  
الاكثر من فرد فيجمع جامع بينهما في نظر الوضع فدخل  
نحو البويضات الانسان وفسر وان اختلفت الماهيات  
فان الجامع بينهما في نظر الوضع صفة البياض لنفس  
الماهية ونحو الزيد بن ولز اختلف الواضعان فان  
الجامع بينهما المنظور اليه لكل واحد منكون الذات  
متميزة عن غيرها بهذا الاسم ونسب المؤلف بهذا القيد  
على انه لا يجوز تشبیهة المشترك باعتبار مدلوليهما  
المختلفين فلا يصح ان يقال قرآن لطير وحيض  
وعينان للباصرة والمذهب مثلاً وفي ذلك خلاف  
فقد اجاز الانباري واختاره ابن مالك بشرط  
امن اللبس على ما صرح به في شرح الكافية والشا  
قال انه اختلف في عود الضمير على معني المشترك  
المختلفين عند فقد القياس لقولك عندي عين  
منقورة وعين موروفة اجمعتهما للضعيف فلما





اجتماع في الاضمار بجمعا في الاضمار وعلى ذلك  
 جاء قول الخليل بن يحيى في بعض المقامات جاز بالعين حين  
 اعني هواه عيشه فاستني بلا عينين **وهو القوم**  
 الذي بكر وعمر رضي الله عنهما **والقمر** للشمس والقمر مما  
 تختلف فيه اللفظان ولم يوجد المماثلة بينهما حتى  
 يتحقق ان الخاف العلامة لا أحدهما وقع لبدل  
 على ان معهما مثلا من جنس **تطير** فهو من قبيل المجاز  
 والتغليب في الأقل **للاحق** وهو عمر وفي الثانية  
 للملك وهو القمر قال التفسير **الغيب** واما بيان مجازية  
 التغليب والعلاقة فيه والله من ابي انواعه فلم يرد  
 احدا احام حوله واقول يمكن ان يجعل فيها مخر فيه  
 من قبيل المسألة فغير طلول الى بكر بلفظ وعز طلول  
 الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر  
 كل اعم في المسألة ان جهة الجوز هي وقوع طلول  
 هذا اللقط في صحبته الآخر تحقيقا او تقدير في يوم  
 قبل ما العلاقة فيه المجاورة فان قلت مقتضى تعريف  
 المؤلف وجمعا ان الاسم المنبئ هو رجل من قولك رجلا ان

مثلا ان الله هو الذي لحق آخره الف ونون او ياء  
 ونون وليس كذلك بل المشي هو مجموع رجلا ان  
 مثلا اذ هو الدال على الاثبات ورجلا ان لم يلحق آخره  
 علامة بل آخره هو العلامة را شي آخر لحيته  
 العلامة فما وجد النقص عنه قلت را مانع من ان  
 يكون المفرد قبل انضمام هذه الزيادة اليه را  
 على الواحد وبعد انضمامها اليه صار دالا على اثنين  
 فيطبق التعريف عليه ورا اسكال ولو سلم  
 ان المشي هو مجموع الاسم الذي آخره علامة التثنية  
 انطبق التعريف عليه باعتبار حذف مضاف  
 اليه ما لحق آخر مفرد الف او ياء مفتوح ما قبلها  
 ونون والاول اريد **وتحذف النون** **بالاضافة** نحو بل ياء  
 مبسوطة وان وقد تحذف ايضا للضرورة لقوله قد الم  
 المختارة منه القدر ما ينصب للحيات على رواية  
 البغداديين ليه القدر ما ز وقد جمعت هذا من باب  
 نصب الفاعل لا من اليمين قال ابن مالك او نقص  
 جلة لقوله خليات ما ان انما الضار فاقوي اذ ان



تكون الي على من افطع وهو محتمل للاضافة وتحرر  
 الله على غير قياس **في خصم** يضم الحاء تنبيه خصمته **والله**  
 بفتح الهمزة تشبیه اليتيم الا اقياس يوردي الى حرف  
 تاء التانيث من الكلمة عند تشبیهها وهذا مبني  
 على انه لم يسمع خضع والخيب وهو محل نزاع فقد حكي  
 يبعث في لسان العرب وان كانا اقل استعمالا من  
 واليتيم واذا كان كذلك فلا معنى لراى كتاب ما يخالف  
 القياس بل يجعل خصيما واليان تشبیه خضع والي  
 المصوعين ولا اسكال وخصيتان واليتان تشبیه  
 خصمته واليت قال بلي ايثار الحار وخصيتاة احب  
 الى ذرة من فدر وقال عتيا تلقي فردت  
 تزجف وانف التبتل وقت طائر الر وانف بالراء  
 والنون والفاء جمع النفير وهي اسفل اليت وطرفها  
 للذي يلى الارض من الانسان اذا كان قائما الذي القبح  
**والعج** اعني كائنا **المبتدأ** الى المنقوص من هذه اخره  
**كيد** تارة فيقال يدان لقوله يدان ببضات  
 وان عند محكم **تارة** اخرى فيقال يدان وهو اللز

والدار

وكذا دمان وفان الاكثر فيهما عدم الزن فيقال  
 دمان ودموان وفان وفوان والضابط الله  
 يتم في التشبیه من المحذوف ما يتم في الاضافة لا غير  
 فيقال اخولز الله يقال اخول ويقال يلدز الله يقال  
 يلدك **والعج** **المقصود** وهو الالف ان كان في غير  
 اسم **تلا** لذكر عي والمرضي والسندعي او كان العج  
 بدلا **ع** في اسم تلا في كرمي **او اصيل** في الثلاثي  
 وهو اصل كالمي ومتي سبق بها **فيا** جواب الشرط الي  
 فيو ياء والمراد الله ينقلب ياء في جميع الصور التي  
 ذكرناها اقل في صورة ما اذا كان بدلا عن الياء في ظاهر  
 الله رقي الى الاصل واما حيث يمال ولا يعلم الاصل  
 فلان في امالة الالف عند الاوران الياء الي الياء ما يقتضي  
 المحافظة عليها في التشبیه واما في غير الثلاثي  
 فلطلب التخفيف فيما ثقل بكثر الحروف **ولا** يكن كذلك  
 وتحت صورتان ما اذا كانت الالف بدلا عن واو نحو عصا  
 وما اذا كانت اصلا ولم تمل نحو الي واذا صيغ **كما فوار**  
 تقول عصولز والوان واذا وليز اما الاول فملز الى الاصل



وأما الثاني فللحال على الأكثر **وهذا قول** بالذال للمعجمة وهما  
 طر فا البيت الانسان ورن بالواو **للمعجمة** وهذا هو  
 مهوال مقدر تقدير ان يقال قولكم ان العجز في غير التلاوة  
 يقلب ياء منقوض بمذرو ليرفأ قلب فيما واو وواو  
 ان هذه الكلمة وضعت على صيغة المثني ولم يسطح عفوها  
 فكانت الواو المنقلبة عن الالف ليست بعجز بل في وسط الكلمة  
 ويجب ان يضبط هذه النغمة بالذال المعجمة كما حذر فان المذلة  
 ذات الدال المعجمة وهي مع كالميلتة يجمع المانسة طمة تصح  
 به فروق النساء وسعور هن نطق بها هكذا بصيغة الان  
 فان اتيت ها قلت بدرمان بالياء على القياس **والعجز المصد**  
**ان كان للتثنية قلب واد** نحو حروان اقا القلب فلا  
 زبارة محضه فيحذف الابدال الذي هو اخو الحذف او ياء  
 من غيرها واما قلبها واو ارون الياء فلا تخاف وقعت بين  
 الفين فخذوا في الغرار من اجتماع الاحتمال ان الياء اقربها  
 الى الالف من الواو وكون الواو والهمزة متقاربتين في النقل  
 وربما صححت هذه الهمزة فقيلا حروان واما قلبت ياء  
 فقيلا حروان حكاه المبرد عن النازني **او كان اصلها**

على حاله ولم يقلب الياء شيء فيقال قرا ان ووضاء ان  
 تمسكا بالاصل واما قلبت واو فقيلا فقيلا قرا وان  
 ووضاء ان كراهة لو فوع الهمزة بيت الغين **والا** يكن  
 العجز للتثنية ورا اصلها **فالوجهان** قلبها واو وابقاء  
 الهمزة على حالها فيقال في ثبوت كسائر ورا كساوان  
 ورا ورا وكساوان ورا ان فالقلب لكونها غير  
 اصلية والتثنية من اصلها قلبت ورا اصلية قلبت ورا اصلية  
 كلام المؤلف ان الوجهين متساويان وليس كذلك تصحيح  
 الهمزة هنا او لم يزل القلب را انما بدل من اصل في  
 شديدة الشبه بالهمزة الاصلية كقرا **وقد ينفي الجمع**  
 كقول الشاعر را أصبح الحبيح او تادرا ولم يحد فاعند  
 التفريق في التثنية اجمالا بين او تادرا او تادرا او تادرا  
 اسم الجمع نحو كمثل الشاة كذا بين الغنمين **تلويل**  
**الفرق بين** وقد جاء المثني **بلفظ الجمع** مضافا الى مثني  
**هو بضم** نحو فقد صنعت قلوبكما ونحو طعنت رءوس  
 الكباشين وهو اول من التثنية هنا لان المضاف والمضاف اليه  
 كشي واحد فلهذا هو الجمع بين التثنيين واختير لفظ الجمع على الاطلاق

على حال



لانه قد يعتبر بهاء الاثنين مع الله لا يحصل به هذا البس فلو كان  
 المضاف اليه كالمثنى معني ولكن في اللغات متعددة كان الافراد  
 هو المختار نحو علي لسان داود بن عيسى بن مريم وفي الحديث حق  
 شرح الله صدري لما شرح له صدر رايي بك وعمر وصرح  
 مالك في بعض كتبه بوجوب الافراد في مثل ذلك **واذا**  
**بالمثنى او بالجمع على احد** وهو جمع المذكر السالم **ويقال**  
 المثنى في اثنا عشر واثنان او الجمع على حدة نحو عشرين وثلاثون  
**ولم يجاوز سبعة احرف** نحو استغفيرا بان تشبها بسبعيا  
 واستغفيرا بون جمع استغفيا بان تشبها بسبعيا  
 لمخالفتها للاسماء المفردة بسبب زياد في عدة حروفها على  
 احرف **التي على** **كان** عليها من الاعراب بالحروف **في** **الاسماء**  
**ما كثر** رعاية للاصل المنقول عند **اداء** **الحركة** على التثنية  
**تنوين** وظاهر هذا انه غير منصرف **قضاء** **الحق** **التون** **من**  
**عوضا عن التنوين** فلا يجمع بينها ويلزم **المثنى** **الالف**  
 الياء **راخا** اخق منها وراثة ليس في المفردات ما اخره ياء  
 وتون راكدا تاء وقبل الياء فتحة فيكون اذ ذلك كعم  
 ومنع الصرف فيها واصح **ويلزم الجمع** **الياء** دون الواو



**راخا** اخق منها **اذ ذاك** اي حين جعلها علما في **التون**  
 وفي الصحاح اذ ذاك اقرب نصيب اعرب الاسماء المفردة  
 لم بصرفها بل يقول هذه نصيب ورايت نصيب  
 ومررت نصيب ومنع الصرف فيها عند كونها علما  
 لوثقت ظاهر وانما الكلام حيث يجعل علما للذكر والواو على  
 الفارسي من منع نحو اجدون علما للعلمية وسبب العجمة  
 من حيث فقد مثلها في الاسماء العربية فليتنا مل وانما  
 بقوله في المشهور انه يستعمل على وجه آخر وهو انه يلزم  
 الواو قال في التسهيل كفاء ون فظاهرة انه بغير الاخير  
 فنصرف **الجمع** ما اي لفظ **ذل** **على احد** وذا جنس لثقل  
 المحدود وغيره من اسماء الجمع نحو روط ونفر واسماء العدد  
 نحو ثلثة وعشر فتصل تلك الاحاد **بحروف** **مفردة** اي بحروف  
 مفردة ذلك الجمع وذا فصل يخرج ما ذكرناه من نحو روط  
 وثلثة اذ لا مفرد لشي منها بحروفه وكذا اقترن في بعض  
 الحروف سببا فاولي ان يقال ان ما دل جنس وعلى احاد يخرج  
 المثنى دون اسم الجمع واسم العدد المذكورين فخرج بحروف  
 مفردة **لو كان** وجوز ذلك المفرد **بقوله** **اي** مفردا لا حقيقة



وهذا كمثل عباد يد وهم الغريق من الناس الذين يهبطون في كل وجه  
 وهذه صيغة خاصة بالجمع لا توجد الا فيها سراويل عجمي او جمع  
 سرولة فلا يكون وحيداً يحكم بان عباد يد جمع قطعاً ولا لا واحد  
 له محقق في اللغة فيقدر له مفرد هو قياس مثله فيكون اما  
 تعدد ود بضم العين او عبادان بكسرهما التقدير **لكن** في لغة  
**فعل** بفتح الفاء واسكان العين وهذا التقدير لا يخرج نحو ركبت  
 لانه يدل على احدى تعصدي بحروف للمفرد وهو مرة وراكب بحسب الظاهر  
 فاحتمل الى اخرجها بذلك وحذف ابن الحاجب هذا التقدير بناء على  
 ان نحو ركبت خرج لقيدها القصد لانه لم يقصد به الدلالة على احدى  
 ركبت ما خوذ من ركب واما توافق الحروف من غير قصد ليس بمقدور  
 لانه مبني على امر محال للظاهر فلذلك زاد المؤلف ما اذا وهو  
**وخمروا ركب الله يصغر ليس بالجمع على الجمع** خلافه لا اخفئس ووجه  
 انه ثبت تصغير خمروا ركب على تميز ركب فلو كان جمعا لكان  
 كثرة اذ ليس من انبئة القلة كما تعرف بعد ولو كان جمع كثر لم  
 على لفظها وقد صغر كذلك فلا يكون جمعا **فليس** اي اذا ثبت ذلك في  
 اي الجمع كثر **اي لغة** واحد كرجل ورجل وكتاب وكتب واصل  
 واسد ولو كان التبعيه **تقدر** نحو فلان فانه يطلق على المفرد نحو

في الفلك المنحوت وعلى الجمع نحو زري النلك فيه مواخر فاذا جعل  
 مفردا كانت ضمة ضمة اصلية كقمة قفل واذا اطلق جمعا قدر  
 ان تلك الضمة حارة مبداً بضمته مثل ضمة اسد فيكون غير ضمة  
 التي كانت في فلك المفرد فان قلت جنب يطلق على الواحد وعلى  
 الجمع بلفظ واحد نحو زيد جنب وزيدون جنب ولم يعدوه من هذا  
 الباب مع امكان التقدير فيجعل جنب المفرد كعقيق والجمع  
 ككعب فلم ذلك قلت لان قد كاسم تعينه حيث قيل كان  
 وكان ذلك على العلة على انهم قصدوا التغير للفظ عند اختلاف المدلول  
 فلكل فلك الجمع ميميل المثني تقدير لما لم يكن التغير المحقق  
 فيه ثابتا بخلاف جنب فانه يستعمل في الحالات الثلاث بلفظ  
 واحد فلم يعم دليل على انهم قصدوا التغير للفظ عند اختلاف المدلول  
 لانه فلم يكن كذلك قال ابن مالك جماعة فان قلت هو مبني على اللغة  
 النحوية وفيه لغة اخرى قالوا جنب وجنبا ويستعملان في صنفين  
 الشافعية وعليها يكون فلك قلت لا فان اصحاب هذه اللغة كما  
 يفتنون الجنب بجمعونه فيقولون جنديوان واجناب **وصحيح**  
**ان** واحدا كزيدون ومسلمون **بواو مضوم** ما رواها في حال الرفع  
 كما مثلنا **او باو مكسور** ما رواها في حال النصب والجر كزيدين



وملابن **ونون مفتوحة** تكتب في الشعر بعد الياء لقوله عزنا  
 جعفر اوبني رباح "ولكني نازع عائف اخرين" النعائف بالراء  
 والعين المجهلة والنون والفاء جمع زعنفة بالكسر وهي اللطيفة  
 وقد يكون هذا من جعل النون معتقبا لغيرها كما في الجبر  
 بالنون **عوضا** عن تنوين المقرون او حركته او طبعها **كال**  
**المتقى** والكل عند ابن مالك غير مرفوع بل بسبب الاتيان بالنون  
 عنه رفع توهم الاضافة نحو عجبت من بنات كرام وناحرت  
 علي ان باغيت لغت لا مفعول به فلو لم تزد النون في مثل ذلك  
 لتوهمت الاضافة وحمل ما اتفهم على ما فيه التوهم ليجري الباب  
 على بن واحد كما مر **لعلم** احتراز عن غير العلم كرجل **مذكر** احتراز  
 من المؤنث كهند فلان جمع هذا الجمع **لفظا ومعنى** احتراز من نحو  
 فانه مذكر معني لا لفظا لوجود علامته التانيث فيه فلا يجمع هذه  
 خلافا للكوفيين فانهم اجازوا جمعا كذلك فيقال طلحون نظر الي تلبه  
 مهله ولم يعتبروا بالتانيث اللفظي قلت ولؤيد قولهم في العدد  
 ثلاثة طلحاة بالياء اتفاقا وفي الكلام المؤلف من اربعة فاق هذا  
 الذي ذكره وان نفع في اخراج نحو طلحة لكنه ضر في اخراج نحو ملى  
 مستقي بها مذكر عاقل مع انها يجمعان حيث ذكر بدون اتفاقا لانه

يحمل على الله اراد بالمدرك لفظا ومعني المذكر للتالي عن التاء  
 وانما هي العلم في التانيث والاعليب فيها قلت لا يجزئ به ذلك  
 تفعالات نحوثة ونبتة علميت يجمعان هذا الجمع وان كان فيها  
 تاء التانيث انما اجعلت عوضا عن المحذوف من الكلمة فيحتاج  
 اذن الى ان يكون المراد بالمدرك لفظا لمخلوع التاء المجملية لمحض  
 التانيث الذي ظن ولم يعرض لها عوض وفيه ما لا يخفى **يعقل**  
 احتراز عن زمن نحو اعوج علما لفرس وانما امرطت هذه الامور  
 التثنية لجمع التصحيح لان كل من وجد من فيه حصل له بسبب  
 اجتماعه فيه شرف واصالة فناسب ان يعطى الاصل من الجمع  
 وهو المصحح لان اصل التغير ان يكون في الآخر والجمع المصحح  
 كذلك فلذلك ليد وجها اختصاصا بالواو وهو وجها  
 اختصاصا ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وان **خلف**  
 الواو وان في الاسمية والحرفية **او** بالجر عطف على علم **له**  
 لانه مذكر يعقل احتراز من نحو حايض ومن نحو سابق صفة فرس  
**انما** احتراز من نحو واو كية وعلامته فلا يجمع هذا الجمع للمنافاة  
 بين علامته المؤنث وعلامته المذكر **في** المفعول **نحو**  
 احمر فلان يجمع للمذكر العاقل هذا الجمع فلا بد ان لا يجمعون لانهم



قد جمعوا أفعل فعلى وهو فعل التفصيل هذا الجمع فقالوا  
 فقصدا والفرق في الجمع لثبائنه البايين في المعنى ولم يجمع  
 لأنه اسرف اذ فيه زيادة وافعل فعلا انكسر فيه العيون  
**او فعلا ان فعلى** نحو سكر لرفان مؤنثه سكرى فالجمع هذا  
 الجمع فلما يقال سكران ان لم فعلا ان فعلا ان مجموعا هذا الجمع  
 مثل ندان فان مؤنثه ندانة وجمعوا ندانا بالواو والتون  
 ندانون فقصدا الى التفريق بين البايين في الجمع ولم يجمع  
 لان باب ندان هو الاصل لدخول التاء في مؤنثه وهي الاصل  
 في التانيث **ولا ذكر مؤنثها** اب في الوصف **مع المؤنث**  
 صبور وجرى فان كل من المذكر والمؤنث يوصف به على حاله  
 فلما وافقوا بيسمها في الافراد والتفريق في الجمع فقالوا فيها جميعا  
 وجرى ولم يقولوا صبورون وجرى نحو لاصبوراش وجرى  
**لا نحو ارضان** بنصب نحو على الله من باب الاستثناء المنقطع لعد  
 دخول تحت شيء مما انفصلت عليه الضابطة فان ارضان ليست  
 لذكر يعقل ولا صفة له **ونحو اوزة** جمع اوزة بكسر الهمزة وفتح  
 الواو وتشد يدا الزاء وهو البظ **الجمع** اي من الجمع  
 التي اتي بها لعلامة التصحيح عوضا عن شيء اما في الاصل

عوض عن تاء التانيث اظية اوزة فغوض عن الهمزة  
 المحذوفه في المفرد فاعلم يقولون وزة لئلا قيل **ونحو البعول**  
 بضم على الله مبتدأ والبعول بضم الموحدة وفتح اللام وهي  
 الدواهي **ما دل** بما قاله الرخس في الفايق من ان التحقيق  
 فيه لم يقال كانه خطب بفتح ميم بفتح ميم جمع جمع السداسه  
 اي انايات الخطوب في سدة من كايها بمنزلة العقلاء  
 الذين لهم قصور وعقد **والن فاعل** رطب على قوله اوزة  
 بواو مضموم ما قبلها الى اخره **الوقت** نحو طلعت علم مذكرة  
 والابد لم يلون فلما ان كعد المؤنث لفظا ما كان تانيثا  
 بالتاء على نحو ما مر وبلا ودر ذلك الاستكمال **او نحو** ربيب  
**اسم الانثى** من الشروط لا يثبت في الصفة نحو طلعت وطلعت  
 وربيب وربيبات **وصفة** **الجمع** اي ذكر الوصف  
 فذكر باعتبار المعنى **الواو والتون** **الجمع** اي للصفة  
 فانت باعتبار اللغز **مذكر** كضارب يجمع على ضاربات  
 والله قبل في مذكر ضاربون وفضيلة في اسم التفصيل جمع  
 على فضليات والله قبل في ذكره افضلون بخلاف نحو  
 عمر فلما يقال فيه حمراء والله لا يجمع في مذكره





احمرون ومسيبه الله لو جمع مثل هذا مصحح بالالف والتاء  
 لكان للمؤنث منبتا على المذكور **والف** في قوله **والف**  
 عليه وسلم ليس في الحضر وان صدقنا انما جاء مصحح  
 والتاء مع التاء جمع للحضر وهي صفة مذكرها اخضر  
 بالواد والتون **الغلبة** **فالتحق** بالاسماء وخرج عن باب التاء  
 فلم تعتبر فيها هذا الشرط **وان** **بغير** **عن** **الاول** **لكن**  
 مذكر كما يثبت ومن صفة فاتها من الصفات المختصة بالنسبة  
 فان تخرج عن التاء لم يجمعها هذا الجمع انما عند الجرح  
 لم حصل له ذلك الوصف **البا** اعتبار الحروف وعند التثنية  
 بالتاء لمن حصل له ذلك الوصف باعتبار الحروف فلم يجمع  
 الجرح بالالف والتاء لغرض الفرق بين البابين **والف**  
 ان هذا الجمع للمؤنث وجانب التانيث في ذي التاء  
**المذكر** عطف على قوله مؤنث من قوله **او** **بالف** **وتاء**  
 مؤنث ايه بالف وتاء لمذكر غير عاقل **المذكر** **الجمع** **التثنية**  
 وهذا ليس بمطرد عند الجمهور وانما هو مطرد في القراء  
 فلم يكن للمؤنث هذا الاطلاق نحو سجال **مع** **مجال** **بكر**  
 المحالة وقسم الموحدة وسكون الحاء وبعدها **رام** وهو الجاء  
 الضخم **وحام** **جمع** **حمام** وسر ان قامت جمع سران **و**

بكر الموحدة جمع بوان وهو عمود من اعمدة الخيمة  
**مع** **بوان** **جمع** **هذا** **المفرق** **وقر** **بوان** **سار** **وهذا** **انما**  
 يؤكد ان التاء اطراد الجمع المذكور او توقع ذلك  
**ومطلق** **الجمع** **الفصح** **لمذكر** **كان** **كسعين** **او** **لؤنث**  
 كالمات **وانفعال** **كاجمال** **وانفعل** **كالكلب** **وانفعل**  
 كآر غفقه **ونفعل** **لغلبة** **غالب** **اصفة** **مصدر** **مخزون**  
 عامله مصدر آخر مضاف اليه مطلق الجمع هو مبتدأ ولكن  
 حذف واقيم المضاف اليه مقامه وقوله **اللقطة** **خبر**  
 ذلك المبتدأ واصل التركيب محي مطلق الجمع وكذا  
 مجييا غالبا للقلبة وانما لم يجعل غالبا حلا من الضمير  
 المستكن في الخبر للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي  
 ولو قلنا الجوزة كما يراه بعض لم يثبت الحال لانه لا  
 اذ جعل الطرف خبر عن واحد من تلك المتعاطفات  
 ويكون خبر البالية مخذوف او لا يمكن جعله خبرا عن  
 لكل لوجوب تانيث الحال حينئذ لانها صفة  
 وقعت حلا من امور متعددة وازادها وتذكيرها  
 بجعلها في معنى المذكور ليس هو لقياس وانما قال



غالباً لأن هذه المجموع قد استعار للكثرة كما يستعار  
 جمع الكثرة للقلّة وكما يكن بحاجة إلى هذا القيد  
 لأن الكلام في الحقيقة واستعمالها للكثرة استعمال  
 مجازي وتجدد بعض الشعراء هذه المجموع فقال  
 بأفعل وبأفعل وأفعلت وفعلت يعرف الافر في العود  
 وسائر الجمع أيضاً داخل معاً فلهذا الجهر فاحفظها  
 ولا تنزل إلى العشرة **فادونها** قال القاضي تاج الدين  
 السبكي في شرح المهاج اتفق الفقهاء على أن هذه المجموع  
 للقلّة واتفق الأصوليون القائلون بالعموم وهم  
 أكثر جملة السريعتين على أن صيغتهما مشتركتين وماساً  
 مبيناً للعموم وكذلك الإجمال والأرغفة فقد قال هاتان  
 فرقان عظمتان بنقل عن العرب وكل واحدة من  
 نقلت عكس ما نقلت الأخرى فثبت العموم الذي  
 هو غير متناهى للأفراد من العشرة فمادونها وأسماء  
 إلى تكذيب واحدة من هاتين للفرقتين العظيمتين  
 فما وجد الجمع بين كل ما بينهما قال والجواب ما ذكره  
 إمام الحرمين وقال أنه الذي لا يستقر عليها منظره

من كبار علماء السلفين  
 في اللغة

في محاولة الجمع بين مسالك لا يمتد في ذلك وهو قول  
 النحاة أنها للعشرة فمادونها إنما هو فيما إذا كان الجمع  
 منكو الخو مشركين وإجمال ونقل الأصوليين إنما  
 هو حال التعريف بالالف واللام فانه يعلم كل جمع وذلك  
 بمنزلة رجل المنك فانه الواحد من بني آدم والتعريف  
 يعلم كل فرد وإما الجمع حاله التثنية فلا نقول فيه وما  
 للجمع لاحق مثل إلى هنا كلامه **وعبرها بالكثرة**  
 فيكون إذاً أحد عشر فافوقها قال السبكي بإثر الكلام  
 السابق ولقائل أن يقول انفتت الفقهاء على لز  
 من اقتراباً هم يقبل تفسيرها من بثلاثين وهي  
 جمع كثر وأقله بالتفاد العشرة أحد عشر فما الجمع بين  
 الكلامين اللذان أن يدرى الفقيه أن العرف  
 شاع في إطلاق دراهم على ثلثة وأنته فصار حقيقة  
 عرفية وهي مقدمة على اللغوية ولا يفتيه أن  
 يقول إطلاق جمع الكثرة على القلة يصح مجازاً  
 والأصل برأه الذي هو كما راك فقلنا تفسيره بثلاثين  
 لذلك لأننا نقول لا يقبل من الافر فخطبها في ألفاظ

في إثبات كلامه في العشرة

لا أثر

Copyright

University



في الافاريير التفسير بالمجاز الا يري لترسني افرس بافلس  
لا يقبل من التفسير نفيس واحد وان صرح بطارق  
الجمع على الواحد مجاز هذه عبارته قلت وقد افاد  
موراما سعد الدين التفاسراني في التلويح ان جمع  
القلة والكثرة متفقان باعتبار المبدأ ومفترقان باعتبار  
المنتهى فنجد كل منهما الثلاثة ومنه جمع القلة العزة  
وزا منيانية الجمع الكثرة قال وهذا اوفق بالاستعمال  
وان صرح بخلافه كثير من النقاد وهذا يحل اشكال السبكي  
في ملته الا ورافات ثبته على ان جمع الكثرة للثلاثة مجاز  
وهو ممنوع على هذه الطريقة بل هو لكل من الثلاثة  
والاربعة وما فوقها الى ما زان منيانية له حقيقة فاذن  
من اقر بدارهم وفسرها بثلاثة لم يقبل تفسيره  
بمجاز فلا اشكال اصلا ثم في قول امام الحرمين  
ان الجمع المعروف بالالف واللام يعي كل جمع الا كل من  
نظر لاتفاق ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الحكم  
في مثل الرجال فعلا كذا على كل فرد را على كل جماعة  
ذكره التفاسراني في حاشيته على اللسان وغير ذلك

من كتبته وقد جعل النون معتقبا لآخرها  
اي محلا لعقبها بحركات الاعراب الى دخول واحدة  
بعد اخرى من قولهم عقب فلان فلا تالذ خلفه  
وقام في مقامه واعتقبا الى خلف كل منهما الاخر  
لما خلفتها مع اشعارها بالجمعية كما في الحديث  
للاهم يجعلها عليهم سينا سينا يوسف وقال الشاعر  
وعلي من نجد فان سينا لعين سينا وسينا  
مركبا وقال وكان لنا ابو حسن علي ابا بكر او نحن  
لبناتين وخرج عليها قول الاخر رايزالون ضارين  
القباب **ويحذف النون للاتفاق** قياسا مظهر الخو  
غير محلي القيد والضرورة لقول الشاعر وكسنا اذا بنايون  
سنا مذهبني للمعبر ان سنا لم يسألهم وقول الاخر  
يقولون ان تجد قتل فرسا وهم متلفوا البيلان  
الحكماء وقد تسقط في السعة ايضا للاثبات  
كما في بي في النوات واعلموا انكم غير معجبه الله بالنصب  
**ويحذف النون للتفويض** وهو الاسم المعرب  
الذي اخره الله في النوات واعلموا انكم غير معجبه الله بالنصب





فلأشئ من نحو برمي وهذا واخيل وخطبي بمنقوص  
 فيقال في جمع قاض قاضون رفعا وقاضين نصبا وجرأ  
 والاصل قاضون وقاضيين حذفت التثنية والكسرة  
 استغارا لهما على الباء بعد كسرة فالتثنية ساكنان لام للعلمة  
 وعلمة الجمع فحذفت اللام ثم قلبوا في حالة الرفع كسرة الظه  
 ضمتا لئلا يبدلوا وبقوا في حالة النصب والجر على  
 ما كانت عليه من الكسر لعدم الحاجة الى التغيير **عجز** **عجز**  
 وهو الاسم للعرب الذي آخره الف الزممة كالمصطفى فلا شيء  
 من نحو محبي وهذا والقاضي واخل بمنقوص **بقاء** **بقاء**  
 عجز المقصور مع بقاء **حركة ما قبله** حاله لو نزل واقعا في الجمع  
**بالواو والثون** او بالياء والثون كقولك مصطفون رفعا ومصفون  
 نصبا وجرأ والاصل مصطفون ومصفين تحركت  
 الياء والفتح ما قبلها فقلت الفاف التثنية ساكنان اللام  
 وحرف الاعراب حذفت اللام في التقاء الساكنين وبقي  
 ما قبلها على حاله مفتوحا لعدم الدخيل في التغيير **وتحذف**  
**اللام** وما هي فيها من المونث حيث جمع بالواو والياء  
 كراهة لاجتماع علامتي تانيث في كلمته واحدة **والمع**

**الهمزة** وهو الالف **مقصود** جمع **التانيث** **بالواو** كانت  
 الالف رائدة للتانيث كجاءي او منقلبة عنها كالمزجي  
 او واو كالمعني وتبع فيها اللباب ولم تعقبها ساكنة  
 وهو عندي معترض ملودون نحو العصا فجمع العصور  
 بالواو وكنتينتها بل اتمك **والمع** **المع** ويقلب العجز  
 لملودون جمع التانيث **والمع** نحو صحراوات جمع صحراء  
 كراهة لاجتماع الهمزة والتاء هما علامتا تانيث  
 فان قلت علامتا تانيث صحرا ليست الهمزة  
 وانما هي الالف التي الهمزة بدل عنها قلت اعطيت  
 البديل حكم المبدل منه فان قلت قالوا او بدل عن  
 الهمزة فليحط حكمها قلت لا يلزم من اعطاء البديل  
 حكم الاصل لئلا يعطى بدل البديل حكم الاصل ولو علل  
 قلب الهمزة بالواو بما علل به في التثنية لاستقام ويرى  
 على المؤلف نحو وضاء ونحو كساء ورداء فان ذلك كله مرفيد  
 الممدود ووضاء ثبتت همزة على حالها فيقال وضاءات  
 ونحو كساء ورداء نحو فيها اقرار الهمزة وابدالها واو  
 والمجالة فالحكم في ذلك المستقر في التثنية فلو احوال



عليه كليم **ويزد العج** **والا يرك المقبول المعوض**  
 مما حذف من التاء في **البح** **بالون** **والن** فيقال ينون  
 بالترد وهنات لعدم الترد وأجل المؤلف فان الترد  
 وعدمه انما ثبت في مفتوح الفاء فقد جاء فيه  
 الترد كثيرا كما في نهوات وجاء هنات من غير رد لما مر  
 واقام مضموم الفاء فلا يرك اليه المحذوف كثيرا  
 وقلائل واقام لسوء هاترك الترد فيها كثيرا نحو ميات  
 وريأت وقد سمع الترد نحو ضوات **المصدر اسم**  
**حذف** وهو معني قائم بغيره سواء صدر منه كالقصر  
 والمثنى ولم يصدر منه كالقول والقصير **المتف**  
**منه الفعل على الاصح** من القولين وهو راي البصريين  
 انظر الي ان كل فرع يصاع من اصل ينبغي ان يكون  
 فيه ما يكون في الاصل مع زيادة الغرض من الصواع كالباب  
 من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيها  
 معني المصدر مع زيادة احد لازمت التي هي الغرض  
 من صوغ الفعل والكوفون استدلو على اصلية الفعل  
 بعلمه في المصدر كعندت فعودا والعامل قبل المفعول

المصدر

قال

فان

فان

المدعى عام والبرهان

١

المدعى عام والبرهان

١

١

١



لما عجبني ما صنعت احسن وما صنعت الا امر وما صنعت فلدا  
ولكن تقديرك مع غير الحال كما امرت **فلا يعمل حقا** ما تقدم  
من كونه عند العمل مقدار الحرف في مصدر يجمع الفعل والحرف  
المصدر تحت حرف في قول "وَمَعْمُولُ الْمَصْدَرِ فِي الْحَقِيقَةِ مَعْمُولُ  
الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ صِلَةُ الْحَرْفِ وَمَعْمُولُ الصَّلَةِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْوَرْدِ  
لَمَّا اسلفناه في محله **الذي** وبجها نحو فلما بلغ معناه السعي  
واما اخذكم بحمار افنة لكان للناس عجيبة توسعهم في الظرف  
**اذ** كيف في الحمد **التي** الفعل حتى قال بعض يعرف فيها  
**الضمير** اي ضمير المصدر وان كان الجور على خلافه في قول  
زهير وما الحرب الا ما علمتم وودقتم **وما هو عنى بالحديث**  
**المرجع** فعلق عنها بالضمير العائد الى الحديث المعلوم من السياق  
**اي** وما تحديتي **عن** بالحديث للرجوع الى القول ظنا  
من غير تحقيق وتيقن وراي الجماعة انه لا فرق بين منع  
تقديم معمول المصدر الذي هو بتقدير الحرف المصدر  
والفعل بين الظرف وغيره ويا قولون ما ورد بخلاف  
ذلك على خلاف عامل مقدم يفسر المذكور بجمل الظرف وهذا  
التفسير المذكور في لسان راي ذهب اليه الرضي فبقعه

الضمير  
المصدر  
الظرف

المؤلف قال في شرح الكافية بعد ان ذكر كلام القوم هذا قالوا  
ولا يلا اذ لم يفتقر تقديم معموله عليه اذا كان ظرفا او مفعولا  
وساقى مثلك وقال باثرها وثبتت في كل معجم كثير وتقدم الفعل  
في مثله فكيف وليه كل الاول شي حكيم حكم ما اقول به فلما منع  
من تأويله بالحرف المصدر حتى يصح جهة المعنى مع انه لا يلزم  
احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف ظاهري  
والظرف واخوه يكتفيها في اجتهاد الفعل حتى انه يعمل فيها  
ما هو في غاية البعد من العمل الحرف النفي في قوله تعالى ما انت  
بغنى ربك يحجون فقولته نعمت ربك متعلق بمعنى النفي  
اي انتفي نعمته الله ويحله مثل الجنون ولا معنى لتعلقه  
بمحجونه وكذا العمل بالضمير فيهما لقوله وما الحرب الا ما علمتم  
والسرا البين واقول نعمتكم ينبغي التنبه لها وهي  
ان المصدر اما يتقدم بالحرف المصدر في الفعل حيث  
يكون فاعل المصدر او ياتي مذكورا اقام طريق الرفع كما  
في العجني قيام الله بالبدان وضرب السارقان واما بطريق الاضافة  
كما في العجني قيام الدين بوضوح السارقين لا مكان التاويل  
هنا بالفعل الا اذا جئت بالفعل وجدته في اللفظ ما تشدد

سأصحب من شرح بانك  
في كلامه مستقيم  
ان سورة الانباء من  
بورع تعالى وحقا حكمهم  
كلاما شريفا



يقول لم تركته بملا أحسن البقر أو زادها أو أحسن جمعها فحس  
جمع الحس ويقول الساع قد حزن مؤذنا فازدنت تجارتكم  
أبا قلأنت لا الحزن والغيا وذهب اخرون إلى المنع  
والعمل **وصوفا** لأن الوصف يزيد بجهد بالفعال أو بضعف  
وذلك إنما يتحقق قبل العمل أو بعده فنعلم هذا محتج أن مؤذنا  
العينين أو بدل لقبه ويحوز أن هجر كأيام المتفرد لمقلد  
هذا التفصيل هو الصحيح وهو مذهب البصريين والفرأ  
من الكوفيين ونتم قولنا أن آخران وهما الجواز مطلقا  
وهو قول باقي الكوفيين والمنع مطلقا وهو ظاهر  
كلام ابن عصفور في المقرب فان قلت وكذا موضحا  
كلام المؤلف حيث لم يفصل قلت ليس لذلك فائدة  
التمانع عمله في حالته كونه موصوفا وهذا إنما يتحقق حاله  
وجود موصوفته عند العمل وأما قبل ذلك فلا إلا  
تراه إذا عمل ثم وصيف صدق الله عمل في حالته كونه  
غير موصوف ثم طرأ وصفه فصار موصوفا بعد العمل لا عنده  
ولا يعمل أيضا **عثرنا بالحال** نحو أعجبتني ضربك سديك  
عثر لأن الحال بمنزلة الوصف في المعنى فيمتنع العمل العلته

الباء فيستقيم التأويل وأما حيث لا يكون للفعل إلا نائباً  
 في التركيب أصلاً فإن التأويل بذلك يمنع مما يلزم من بقاء الفعل في الأصل  
 أو نائب عنه دفع القسم أو الامتناع المتقدم لأنه من باب التقديم معول  
 الصلة على الوصول فإن تقدم ما يتخيل أنه معول المصدر قد لا  
 عامل متقدم يفسر المتأخر كما إذا قلت أعجبتني عن الشر بعدك  
 فالمتقدير أعجبتني بعدك عن الشر بعدك وهذا المصدر مدلولاً  
 عليه بالمذكور آخر وفي القسم الثاني يجوز تقديم المعول الذي  
 هو ظرف أو متجه أو انتفاء المانع نحو ولا تأخذكم بها إذا قلنا  
 للناس عجباً ومنه قول كعب بن زيد قصيدته المشهورة  
 فلم تقيد لها في خلقها عن نبات الفحل تفضيلاً قال ابن  
 هشام في شرحه هذه القصيدة عن نبات الفحل تتعلق تفصيل  
 وإن كان مصداقاً لأنه ليس بحال لأن الفعل ومنه أن  
 المصدر المتقدم معوله مطلقاً وهو وهم **والفعل**  
 إذا وال بالتصغير عن الصيغة التي هي أصل الفعل مع نقص  
 المعنى قال ابن مالك ولذلك عمل المجموع جمع تكسير الله وإن زالت  
 فيه الصيغة الأصلية بالتكسير لكن المعنى معيباً بل قد ضاع  
 بالمجعية والمطية خلافاً فقال فيها جماعة الجوار امتداداً

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين









بين ان يكون اللفظ في غير محله والضمير في محله  
 المسمى له انك وضربك خالدا وان لا يكون كذلك فمتع  
 عجبت من الضرب زيد وهو مذهب ابن طلحة وابن  
 قال ابو حبان وهذا المذهب هو الصحيح والاعمال ايضا  
 حاله كونه **مفعولا مطلقا** **نائب** ان تقديره بان والاعمال  
 وبما والاعمال متعدية فالعمل للفعل الظاهر كما في قولك  
 ضربت ضربا زيدا او المقدر كما في قولك ضربت زيدا  
 في جواب من قال لك كم ضربت **نائب** عن الفعل الذي التزم  
 حذفه وصار المصدر بلا عينه **فالعامل للفعل في البناء**  
 على ان الاصل في العمل له وان يعزل عنه بالحذف والعمل  
 اية المصدر **النائب في الصحيح** وهو مذهب ميبويه والاعمال  
**المصدر** **نائب** كونه مفعولا مطلقا **نائب** عن الفعل وكونه  
 وكونه بلا عينه بدليل انما لا يجمع بين هاتين الكلمتين  
 بين البدل والمبدل منه وهذا كما قالوا في مثل زيد  
 في الدار ايوان ان ابوه مرتفع بالظرف اامن حيث كونه  
 طائرا ولكن من جهة قياس مقام استقراره مستقر  
 فاذا قلت مستقرا زيدا في يدك موصوفين ببقايتهم حيث

عن الخط ٩

فان نائب

قام مقام اسمي من حيث كونه مفعولا وهو مفعول  
 مطلق ثم هنا تبيينها وهو ان نيابة المصدر عن الفعل  
 المحذوف هل هي من الاحور القياسية او انقل اكثر  
 المتأخرين عن ميبويه ان ذلك غير مفيد بل يقتصر  
 فيه على ما سمع فلا يتعدى وقال ابن مالك يتقاسم  
 في الامر كقوله فنذر ازار رقيق المال نذر الشعالب  
 بمعنى انذر ازار رقيق المال اية اخذت له والدعاء  
 كقوله يا قاتل التور غفرا ما كذمتنا ولا استقيم كقوله  
 اعلاقت امة الوليد بعد ما افنان راسك كالشخام  
 الخلس العلاقة الحب والافنان النواحي والتغام  
 بفتح المثانة وعابن معجزة تبت ابيض والمخلص  
 المختلط الرطب باليابس والتويخ بغير استقيم  
 كقوله وفا قاتلي الا هو اذ والغني والوني ولا نساء  
 فوحيدا لله والوعيد كقوله قالت نعم وبلوغا غاية  
 ومي وقال بعض المغارب بيا بنقاس في الامر والاستقام  
 فقط **نائب** اية ولين المصدر **نائب** **القضية**  
**نائب** باعتبار الارادة النوع والعدد **نائب** **الفعل**



الغيب  
يبراه

Copyright University



فانه لا يقبلها اذ هما خصائص الاسماء التي لا توجد في  
**وفاقر والفاعل** الذي يرتفع به لعدم صدق عليه مجي  
يصح حملها عليه فهو **بخلاف الصفته** وهي اسم الفاعل وال  
المفعول والصفة المنبته اذ ليس لها اول ولا **يغايرو**  
مدلول صاحبها الا ان معنى الضارب والحسن من قام به  
الضرب والحسن ومعنى المضروب من وقع عليه الضرب  
وهو **الضمير في الفاعل** **ليلا** **يرون** **جمع** **ثنية**  
**وجمان** بالنسبة الى المصدر والفاعل جميعا عند ال  
دة التشبيها فيهما او الجمع واما حيث لا ازيد حام بان  
يكون الفاعل مفردا فيترك اضافة بطريق الحال على ذلك  
فان قلت القاعدة ان لا يتعلق حرف جرح طبع واحد  
بفاعل واحد على طريق الاستقلال وكلتا اللان  
من كونها وليلا للتعليل وقد اعلقا بل اضمرا فلي  
ساع وليس الظرف الثاني بل كما في الاول قلت بحال  
ان يقال الاول يتعلق بحزوف يلد عليه الشياق له والكو  
يقبل التشبيها الى اخره يلزم التشبيها والجمع عند  
في المصدر والفاعل معا ويكون قوله لا يضم

جوابا للسؤال مقدرا كانه قيل فاذا اتضح فقال لا يضم  
فيه لئلا يزدحم تشبيها وجمعا وانما يخلو ذلك من تكلن  
ولو اخرج العلة الاولى الى اخر الكلام لاستقام بل الكثرة فيكون  
النظم هكذا ولا يضم فيه لئلا يزدحم تشبيها وجمعا  
لانها يقبل التشبيها والجمع بخلاف الفعل ويغايرو  
الفاعل بخلاف الصفة فيكون قصدي في الازحام  
علة لمنع الاضمار وقبول التشبيها والجمع مع مغايرو  
الفاعل علة للازحام وقد انطوي كل امر على وجه  
مخالفة حكم المصدر للفعل والصفة في جواز الاضمار  
فيها دون ذلك لان ازيد حام التشبيها والجمع ضيق  
فيها اذ الفعل لا يشي ولا يجمع فلا ازيد حام فيه والصفة  
ليس لها اول ولا يغايرو اول صاحبها فاذا اثبت او جمعت  
فباختبار صاحبها فلا ازيد حام ايضا بخلاف المصدر  
وفاعله فانه لا يغني تشبيها احدهما عن تشبيها الاخر  
ولا يجمع عن جمعه فلو وقعت التشبيها والجمع فيها وفي  
الفاعل حصل الازحام المحذوف فترك الاضمار وقول  
صاحب العلام يحمي ان يحمل المصدر ضمير التشبيها والجمع

لا يضم



٣٧٣

والاشي والجمع باعتبار كاهم الفعل والظرف يتر  
بان اسم الفعل اما تحمل الضمير تنزيل له منزلة الفعل الذي  
هو اسم له والظرف انما تحمل بطريق التسمية عن عامل  
القابل للتحول وهو الفعل على المذهب المنصور والفعل  
الاشي والجمع فلذا انما تنزل منزلة ولا كذلك المصدر  
وظهر الفرق **وجاز حذف فاعله** ان طلب الفاعل  
ليس بوضعي فان الواضع نظر في المصدر الى طائفة  
الا الحرة قام به واما الى من وقع عليه فلم يطلب اذن في  
الافعال ولا المفعول كانشاء الحذف بخلاف الفعل  
فان طلب المرفوع وضعي فلذلك امتنع حذف  
وحمل عليه المرفوع باسم الفاعل والمفعول انما عمل  
بمساكنها للفعل فاجزأ بحركة والصفة المستحق  
اسم الفاعل فحلت عليه في اقتناع حذف المرفوع **وجاز**  
اي اضافة المصدر اليها اي فاعله وهو الاثر والاشي  
يقوم فجعله مع كل فظ واحد باضافته اليه او الى من  
**واضافته ايضا الى مفعولها** اي تقوم على كونه  
اما مجموع تابع له من صور حمل الاعمال نحو العجني

اسم الفاعل

الكريم بنصب الكريم او مجموع الفاعل بعد صريح القول  
افني يدل كدني واما جمعت من نسب فرع القوافير  
افوه اذا بارقي فيمن زواه برقع الافواه والتلا  
بمشاة فوقيتا مكسورة المال القلم الذي ولدك  
والنسب المال والعقار والقوافير لا قد اجمع قافرة  
بالراي او بغيره من معنوتها نحو العجني اكل الخبز وجاز  
**العطف عليه** اي على الفاعل والمفعول للذين اضيف  
المصدر اليها **الف** وهو جائز بالاجماع **او محال** نحو العجني  
ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب وفي ذلك  
خلاف فالحذف على المنع كسيوس ومن وافقه من اهل  
البصرة والكوفيين وبعض البصريين على الجواز  
وهو راى ابن مالك وهكذا جميع التاليع فلا يمنع لفرض  
المسألة في العطف خصوصية فصل ابو عمرو فاجاز في  
العطف والبدل ومنع في التاكيد والنعت قال ابن قاسم  
والظاهر الجواز لورود التامع والتأويل خلاف الظاهر **اسم**  
**الفاعل** اسم مشتق من فعل اي مصدر وليس المراد بالفعل  
تقوم ويقوم باليد قوله **من قام به معنى الجود** والقائم

University



هو الحدث اذا ذكر اللفظ المخصوص ودخل في قوله  
 مشتق من فعل المحدث وغيره من اسم المفعول والصفة  
 المشبهة واسماء الزمان والمكان والالوان واسم التفضيل ونحوه  
 لمن قام به خرج ما عدا الصفة المشبهة واسم التفضيل ونحوه  
 بمعنى الحدوث خرج الصفة المشبهة واسم التفضيل ونحوه  
 بمعنى الثبوت لا الحدوث لانها لا تنقيد معناه باحد الا  
 زعمه وهو معنى الثبوت على ما صرح به بعضهم فان قلت  
 قول النحاة ان اسم الفاعل يدل على الحدوث منافي لقول  
 اهل البيان ان الاسم مفيد للثبوت قلت يجمع بينهما  
 بان مراد النحاة انه دال على الحدوث لا بحسب الوضع  
 بل بحسب الغرض منه مثل ضارب بغير كانه انما يعمل اذا كان  
 بمعنى الحال او الاستقبال وهذا لا يخالف فيه اهل البيان  
 والمراد بافادته للثبوت افادته بحسب الوضع كعالم  
 مثل فانه يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس  
 فيما تعرض للاقتراء بين ما في وحدوثه فيها وهذا لا يخالف  
 فيه النحاة وكفى واسم الفاعل من قبيل الاسماء وطعا وكلام  
 لا يفتقر معناه باحد الا من منتهى التثنية وضعها غير ان هذا

الكلام يشعر بان تعري اسم الفاعل بما ذكر انما هو تعريفه  
 باعتبار كونه جاعلا وفيه من ضرر والذي يظهر ان بين  
 كل اسم الفاعل ثنتين متنافيتين على ما يتهدد به فاقول كذا  
 وهو اي اسم الفاعل **من مخرج الفعل على زنة فاعل**  
 نحو قام فيوقايم وضرب وهو ضارب **غالب** لا يدخل فيه  
 نحو علم وفرج من امثلة المبالغة **من غير** وهو ان كان  
 من مزيد التثنية او من الرابع مجزأ او من بك **على زنة**  
**المضارع** **بمعنى مضموم** **وكسر ما قبل الآخر** فيكون  
 على زنة المفعول والمفتعل والمستفعل والمفعيل  
 والمفتعل مثل واذا يستمي بني من هذا لان  
 بل يستمي باسم الفاعل قال ابن الحاجب كثرة التثنية  
 المجزئة وعرض بان تسمية باسم الفاعل ليست ككونه على هذه  
 الصيغة بل المراد ان اسم ما فاعل الشيء **ويعمل عمل فاعل**  
 المبني للفاعل لان ما او متعد باله واحدا او اكثر فاعلمت  
 لفعلة من العمل ثبت له في جميع الحالات **ولو كان مؤخر**  
 نحو انا زيد ضارب **او** انا زيد ضارب **او** انا زيد ضارب **او** انا زيد ضارب  
 نحو زيد ضارب **او** العكس **او** نحو الذي يدان ضاربان





المستعمل في قوله **أَوْ** أو يعمل عمل فعله أي يعمل حال كونه معقداً  
**على** **المستعمل** أي في الحال نحو زيد ضارباً عمر أو في الأصل نحو  
 زيداً ضارباً عمر **أو** **موصوف** نحو جاءني رجل ضارباً زيداً  
**أو** **موصول** نحو زيد الضارب خالد **أو** **ذو حال** نحو جاء  
 زيداً زكياً فرساً وإنما الشرح اعقداً على صاحب الله وصف  
 يقتضي أن يكون له موصوف فقياساً أن لا يقع إلا مع صاحب  
 وذكره بدونه بمنزلة أصل وضعاً فيلتحق بالحوامل  
 فلا يعمل **أو** **حرف استفهام** نحو ضارباً زيداً عمر وهذا محكوم  
 خالداً ضارباً **أو** **النافية** نحو ضارباً الذي يدان عمر وإنما  
 الشرح عند فقد أن الاعتماد على صاحب أن يخلو حرف  
 الاستفهام أو النافية أو النعم وقد وابه قصد الفعل نفسه  
 مجزئ مجزئ ولذا لا يرد مع المثني والجمع ويستقل  
 الجملة به وبفاعله وقد علم بالاستقلال أو النعم لم يستعملوا الصفة  
 قائماً مقام الفعل إلا مع النفي والاستفهام وقد مر في  
 باب المبتدأ أن الاعتماد قد يكون على أداة استفهام ليست  
 حرفاً وعلى نافي غير ما فرجهما **حرف** **نائب الحال** **أو** **استفهام**  
 أو نفي من أجله للفعل له ظاهر جهة تحاذقته له في الحركات

وارید الالباقه

بوصف اسم التفاعل  
بعد عمل



والسكنات ومفعول من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين المذكورين  
 اما اذا كان بمعنى الماضي فاما انما بمعنى معنى اللفظ الفقد موزون  
 له مستمر **ولو كان حكاية كذا** في قوله تعالى وكلهم  
 باسط ذراعيه بالوصيد فهذا من حكاية الحال الماضية ومعناها كما قال  
 الزحمرعي ان يفقد ان ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم  
 كما في قوله تعالى فلم تقولوا انبياء الله من قبل واما الفعل هنا  
 في الفعل الماضي المستغرب كأنك تحضر للمخاطبة وتصوره له  
 لينتجيب منه فاذا سقط استدلال اللساني بهذا لا ينعى  
 على حاله بمعنى الماضي **ومع اللام** الموصولة مطلقا سواء كان  
 بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال واما عمل بمعنى الماضي عند  
 عند دخول اللام راقيا موصولة واهليا ان توصل بحال فعلية  
 واما عمل الفعل باسم الفاعل **الامر** استحقاق لفظي وهو  
 اليبين بين اللام الموصولة والامر التعريف كقوله **والامر**  
**والظرف** والحال **والفعل** المطلق **المر** في قوله تعالى **والامر**  
 والاستقبال لان ادعية ما يعمد للفعل يكفي في عمل الرفع لانه  
 اختصاص المرفوع بالفعل وكذا الظرف من ادعية رابع الفعل  
 يكفي في الحال كالظرف في المعنى **الامر** ان معنى جاء في قوله

جاء في حاله ضحاك والمفعول المطلق هو عين الحدث الذي  
 تضمنه اسم الفاعل فله قوة اختصاص به بخلاف المفعول به  
**وان كان** اسم الفاعل **الماضي** بالاضافة **مفعول** واجبة **حالا**  
**اللساني** وتضمنه وجود النسب في المفعول به في باسط  
 ذراعيه وقدم الجوارح **فان بقي** **مفعول** نحو زيد معطوف  
 على **وربها** **امس** **بقدر** اية نصيبه بقدر فيكون التقدير  
 في المثال زيد معطوف على **وربها** **امس** **بقدر** **وجاز** **اضافة** **اللازم**  
**اليه** **فاعلم** نحو هذا جايلا الوساخ **واضاف** **للتعدي** **اليه**  
**مفعول** نحو ما صار زيد عمر **اليه** **الفاعل** **النفس** **اليه** **النفس**  
 الفاعل بالمفعول لان المفعول يجوز حذفه فاذا حذف وضيف  
 اليه الفاعل لم يدر هل للمضاف اليه فاعل او مفعول ولقائل  
 ان يقول لمر لا يجوز ان تقوم قرينة تدفع اللبس فيجوز  
 الاضافة اليه **وجاز** **الظن** **عليها** اية على الفاعل والمفعول  
 الجورين بالاضافة **وجاز** **الوصف** ايضا **الظن** **عليها**  
 جايلا الوساخ **الظن** **عليها** بالجر وزيد صار عمر ون  
 الظرف في بالجر وهذا محم عليه **مفعول** كما اذا رفعت  
**الظن** **عليها** في المثال الاول ونصبت الظرف في الثاني فتقول



جائلت العيراج والخالخال وضارب زيدا وعمر رفعا في الاول  
ونصب في الثانية والاتباع على المحل في الموضوعين مختلفين  
فالحدان على معهما واجاز قوم عسكنا بقوله تعالى وجعل  
الليل ملكنا والنفس على قرة القصب واجيب بان ذلك على  
عامل يدل عليها المذكور يؤكد ان الوصف فيها بمعنى الماضي  
المجرد من ال لا يعمل وجوز الزمخشري العطف فيها  
على المحل اذا عتبا الى ان المراد بالجعل فعل مستمر في الازمنة  
او موجود في الزمن الماضي لمخصوص هذا مع نصه في  
يوم الدين على الله اذا عمل على الزمان المستمر كان بمنزلة  
ما اذا كان محلا على الماضي في ان اضافته محضة فيظهر ان  
بين كل امية تعارضا وجوابه ان اسم الفاعل اذا كان  
بمعنى الاستمرار في اضافته اعتبارا ان احدهما انما محضة  
باعتبار معنى الماضي فيه ونهذ الاعتبار يقع صفة للمعروف  
ولا يعمل وتانيها انما غير محضة باعتبار معنى الحال ولا  
ونهذ الاعتبار يقع صفة للتكررة ويعمل فيها اضيف اليها  
في شرح الكشاف لليمني اسم المفعول **الاسم مشتق من فعل** اي  
وذا جنس يدل اسم الفاعل والصفة المشتقة وغيرهما

من فعل **المن وقع عليه** وذا مخرج لما عدا اسم المفعول اذا تقرر  
ذلك **من مجزى اللغات** اي في قصودها او فحشيتها من الفعل  
الذي في المجرى من الذبابة **على زنته** مفعول لمضرو ومعلوم **غالب**  
احترار اخر نحو قتيل وجرح **من غير** اي المجرى الذي  
سواء كان من الرباعي او من يد الثلاثي **على زنته** اسم الفاعل  
**بفتح الكسرة** الذي قبله اخر يعفي انهما لا يختلفان في الضيغة  
اما بهذه الفتحة مثل مخرج ومخرج بفتح الراء المفعول  
وبكرها للمفاعل ومثلا ضعفت الشيء من المضاعفة  
فيوم صغوف **يعمل** اسم المفعول **على فطما** المبني لما لم يسم  
فاعله بسروط عمل اسم الفاعل من كونه مفعلا باحد الزمان  
بين الحال والاستقبال والاعمال على صاحبها او حرف الاستقبال  
او حرف التقي على فاعل **الصفة المشتقة** اسم مشتق يعمل سائر  
الاسماء المشتقة **من مخرج** اسمي الفاعل والمفعول المشتقة  
**من قام** بمخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف  
الحرف لمعدول عنه واسم الزمان واسم المكان  
والالة **على معنى** مخرج اسم الفاعل اللازم كقام وقاعد  
فانهم مشتق من لازم لمن قام به ولكن على معنى الحدوث



وفانزع الرضوي في افعال الصفات المأخوذة بمعنى الثبوت وحملها  
كل احد من جمع الى انحاء لا تدل على الحدود لا انحاء تدل على عدمها  
او تدل على الامتداد والادوام فليس معنى حسن في الوضع الاداء  
وحسن سواء كان في بعض الازمنة او جميعها وهي حقيقة  
في القدر المشترك بينهما وهو ان تصاف بالحسن **وهو في حقه**  
**معاينة** ليس فيها ما ينضبط بقياس وقد يعتضض بانحاءها  
من الالوان والعيوب الطاهرة قياسية على وزن افعال  
كالبض واسود واور واعمى **على صيغة** **بالفعل** صرح بذلك  
وخالفهم ابن مالك قائلا بان موازناتها المضارع قليلة  
لامعرولة معدودة ايد ذلك بانهم يتفقون على ان صاحب قوله  
من صديق واخي ثقتا او عدو صاحب دارا صفة منقولة  
ومما جاء منها محازبا للمضارع طاهر العرض وحائذ اللون  
ساحم والوجه **فعل على فعلها** وهو لازم لما مر فاعمال الفعل  
عمل اللازم **سروط عمل** **اسم الفاعل** من الاعقار وغيره  
**الافق** ان بالحال والاستقبال فان ذلك لا يشرط فيها لانها  
الثبوتية فالوجه ان امتزاج الزمان فيها ان لا يبدل على  
لا تعلق له بالزمان **وهي واسماء الفاعل** **والفعل** **واللام**

فانها لا يتأني فيها الاحكام الآتية للالتباس بالان  
الفاعل والمفعول على ما يظهر بالان في ما قبل **اما باللام** نحو الحسن  
والحاسن والمضروب **او بدعها** نحو حبين وحاسن ومضروب  
**ومعها** **كل** من الثلاثة **مضاف** نحو الحسن او حسن وجهه والحاسن  
او حاسن خلقه والمضروب او مضروب رأسه **او باللام**  
نحو الوجه والخلق والراس **او مع غيرها** اي عن الاضافة واللام  
نحو وجهها وخلقها ورأسها **على التعليل** وهو الاصل  
في عملها لان الله بعد عمل فعلها وهذا محال نزاع فيه ولا خلاف  
الا ان الفارسي جوز في الرفع ان يكون على التعليل وان  
يكون على البدل من ضمير مشترك في الصفة **والنصب على التبيين**  
**بالفعل** **في المعرفة** نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه وفلك  
لان هذا المفعول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة  
لانها من فعل لازم ولا يصح ان يكون ضميرا لانها معرفة  
والضمير لا يكون الا كونه مفعولا لم يصح فيه المفعولية ولا التبيين  
حملوه على التبيين مفعولا اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل  
بنصب الرجل فاعطوا الصفة المنقولة حكم اسم الفاعل في نصب  
المفعول كما اعطوه حكمه في جر المضاف اليه حيث قالوا





الضارب الرجل بالجر حلا على الحسن الوجه كما في باب الاضافة  
 فنحصل بينهما تعارضا **علي** **القبح في الذكر** نحو الحسن وجهها  
 وهذا التفصيل بين المعرفة والنكوة طهر البصر بين وجه  
 الكوفيين الى ان النصب على القبح في الجميع **لا** يتجاوز  
 معرفة علي ما عرف من مذهبه وقال بعض النحاة النصب في  
 علي التثنية بالمفعول وليس بخيار لان التثنية بالمفعول اما  
 اليه مع المعرفة للضرورة واقامج النكوة فلا ضرورة تدعو اليه  
 مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على القبح  
**علي** **لاضافة** نحو زيد حسن الوجه وعرف قائم الامر اما ان الاضافة  
 في المثال الثاني لا تحسن بخلاف الاول لان الصفة لا تضاف  
 حتى يقدر تخويدا اسنادا فانها الى ضمير موصوفها بدل اليدين  
 انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثابت انهم  
 يؤنون الصفة في نحو هذا حسنة الوجه فلهذا حسن ان يقال  
 حسن الوجه لان من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى وجهه  
 مجازا وقبح ان يقال زيد قائم الاب لان مقام ابو لا يحسن  
 ان يسند القيام اليه مجازا او وجهه المجاز فيه بعيد اذا قلنا  
 ذلك **وهي** **الصفتان** **ثمانية** **عشر** **قضايا** **ملازمة**

وهي احوال العامل من كونه باللام ومجردا عنها في **الثالثة**  
 هي احوال المفعول من كونه مضافا باللام ومجردا عنها فنلك  
 ستة مضروبة في **ثلاثة** هي احوال المفعول من كونه مرفوعا و  
 منصوبا ومجروا **الاجزاء** الثمانية عشر من ضرب ستة في ثلاثة  
**فصل في تعريف الحسن وجهه الوجه** بتعريف الصفة والمفعول معا  
 اما مضاف مرفوع او منصوب او مجرور واما محلا باللام مرفوع  
 او منصوب او مجرور او مجرد عنها مرفوع او منصوب او مجرور  
 فنلك تسعة **حسن وجهه الوجه** بتعريف الصفة باللام  
 والمفعول كما تقدم مضاف مرفوع او منصوب او مجرور او  
 في المثالين واللام كذلك او مجرد عنها كذلك فنلك تسعة ايضا  
 مضمومة الى التسعة المتقدمة فالججمع ثمانية عشر قضية كما مر  
**وامتنع عن قول الحسن وجهه** بتعريف الصفة بالالف واللام  
 وجتر المفعول المضاف **لعدم التحقيق** المطلوب من الاضافة  
 اللفظية في هذا المثال ضرورة انه اما يحذف التنوين او نون  
 التثنية او الجمع من المضاف ويرادني من ذلك موجود في المثال  
 المذكور واما يحذف الضمير من المضاف اليه والضمير هنا موجود  
 لا يحذف **الحسن وجهه** بتعريف الاول وتكثير الثانية **لا** **لا**



**وضع الاتفاق** الواقعة في كلام العرب **والا لا تليق**  
 لا يطلب فيها التعريف لكها على صورة المعنوية ورفع علم  
 فلا ينبغي ان يكون على ضدها هي عليه من تعريف المضاف  
 وتكلم المضاف اليه فان قلت وقع في البخاري في حديث  
 الاسرائيلي الذي اسلف بعض بني اسرائيل للفريديار  
 فاني بالالف دينار وفيه ايضا فانصرف بالالف دينار  
 فواجبه قلت خرج من ابن مالك على ان الاصل بالالف الفريدي  
 والثاني بدل من الاول الا ان المضاف حذف من البدل فان قلت  
 فيه ابدال التكملة من المعرفة بدون وصف وازايدة فائدة  
 مثل بالناسية كاذبة خاطئة ولا تغفل فلا او ايكن خبر منك  
 لاوصف فيه فظاهر واما الله فافائدة فيه فلان الالف في الالف  
 والمعهود هو المذكور سابقا قوله ان يسلف الف دينار  
 يمكن ان يجعل من قبيل الموصوف بصفة مقدرة اي فاني  
 الف دينار آخر وحذفت الصفة لذكر الالف السابقها وذلك  
 ان المقترض وضع الف دينار في خبئة نقرها وقذفها بالبحر  
 ان الله تعالى سوي ذلك عنه اي ربه المال ثم نهي علم  
 فاني بالالف دينار اخر فاجتمع غرضه بوصول الالف الى الالف

فانصرف بالالف الثاني **واختلف في حسن وجه** بتجريد الصفة  
 وضافها الى المفعول المضاف فمفعولها بعضهم نوهها عنه الله  
 من باب اضافة الشيء الى نفسه وليس بشيء والله ان اراد بالشيء  
 ونفس الوجه وما اضيف اليه من الضمير فظاهر الغرض والله  
 على هذا التقدير من اضافة البعض الى الكل وان اراد بهما الحسن  
 والوجه فذلك لانه من باب اضافة العام الى الخاص وراى الله  
 ينتقض بحسن الوجه الجائز بل اختلف في الجهور على جواز هذه  
 ملته التي منعها هذا البعض ومن السواهد على ذلك بيت  
 الكتاب اقام علي ربيعها جارا ناصفا اطينا الماعلي جونا  
 مصطلهاها وضمير ربيعها يعود الى اللمنتين والمراد  
 بالجاريتين صخرتان تجعلان تحت القدر وتسد القدر  
 الى الجبل وهو المعنى بالصفاء فيقوم الجبل مقام حجر نالته  
 للقدر والمكملت السديد الحرة والجو من هذا الاسود والمصطفى  
 مصدر مسمى علي ان ثم مضافا محذوف اي موضع اصطلاحها  
 او اسم مفعول واقع موقع المثني كما في راس الكلبين والمعنى  
 ان تملك الصخرتين محذوف لانه عالي جالس رفع اليهما النار مستودنا  
 من كان الاصطلاح من كثرة ابقاء النار بينهما والشاهد في البيت



ظاهر وقد نازع المبرق فيه زاعما ان ضمير مصطلها ما يدل على  
 اذ هي جمع في معنى المثني من حيث هو الجواز بين وليس لهما  
 وكانه قال جونة امصطلاا على فليس فيه الا ضمير واحدا  
 المستكن في جونة هو كقولك زيد حسن الغلام فيجب فعله  
 فعل الغلام وهذا فيه تركب والظاهر مع يهويها والصبر  
**الباقية** من الثمانية عشرة رجعا بعد اخراج الثلاث المثلثة  
 باتفاق والممنوع على خلاف وهي خمسة عشر رجعا تنقسم على  
 اقسام **افيه ضمير** واحدا **احسن** انة جاء على وفق ما يقتضيه  
 من التماس المحتاج اليه في الربط غير زيادة ولا نقصان  
**حسن** انما قيل على الضمير الذي يحصل به الربط وزيادة البه  
 لا تخل به فلم يقل فيجاء فان قلت في الكلام للاولى العطف  
 عاملين اذ قوله ضمير ان معطوف على قوله ضمير وهو معمول للاولى  
 او الظرفي وقوله حسن معطوف على احسن الذي هو خبر المبتدأ  
 وهو الموصولة وعامله ابتداء اخر غير ابتداء العاطف في المبتدأ  
 في الصلة قلت لعلم من عطف الجمال ليعرف عطف المفردات فلا  
 ما ذكرته فالتقدير او ما فيه ضمير ان حسن **وما اضمير** فيه  
 لخلو من الضمير المحتاج في الصفات وبقايد كاهن جني

الضمير

وا

س  
 ب  
 ج

ثم اخذ المؤلف في ذكر ضابطة يعرف بها ما فيه ضمير واحد  
 وما فيه ضميران وما هو خال عن الضمير البينة ليتوصل  
 بذلك الى معرفة الاحسن والحسن والتبج قال  
 نحو زيد حسن بوجهه برفع الوجه كان  
 اي ليس بمضاف سواء كان منصوبا او مجرورا  
 نحو حسن الوجه بالنصب والوجه بالجرح حسن وجهها وجه  
 بالنصب والجرح اما في الصورة الاولى فالضمير  
 الواحد هو المضاف اليه وجه والصفة لا ضمير فيها ضرورة  
 انها دلت ما بعد ما فالترفع سواء اخر بطريق الاستقلال  
 واما في الصورة الباقية التي لا ترفع فيها الصفة ما بعد ما  
 ففي الصفة ضمير مستتر فيها هو فاعلمها ضميران المعول  
 سواء كان منصوبا او مجرورا نحو زيد حسن وجهه  
 بالنصب والجرح الضميران هما فاعلم الصفة المستتر فيها والمضافان  
 اليه الوجه وهو ان يكون المعول مرفوعا غير مضافا  
 نحو حسن وجه التي كانت للمعول  
 في الاصل لانه ضمير الموصوفين  
 الصفة ان كانت موصوفا بوجهي وتجمع ان كان موصوفا

Copyright © King Fahd University



كذلك كما في سائر الأوصاف المشتقة فتقول هذه امرأة حسنة الوجه  
 ورجلان حسنا الوجه ورجلا حسن الوجه في الأفعال  
 قبل انتقال الضمير إلى الصفة فلا تقول زيد حسنة عينه نصب  
 العين على التشبيه بالمنعول وتثبت الصفة نظرا إلى أن العين  
 في الأصل فاعل وقد كانت الصفة توثت عند اسنادها إليها وإنما  
 تقول زيد حسن عينه بالذكر رعاية للضمير الذي استكن في الصفة  
 عابداً إلى زيد اسم أي مصدر فدخل الصفة  
 كلياً واسم الزمان والمكان والالة ليدخل مثل قولهم أخذ  
 الشياطين بين أي الكليتين أخذوا ولم يتبعوا من هذا فعل  
 فخرج ما عدا اسم التفضيل للن بوجه ما ورد  
 الرضي على تعدين الكافية من نحو فاضل وزيد أو غالب وطلال  
 أي زائد في الطول على غيره أي التفضيل للعلو  
 على المنال لا لتفضيل المنعول على المنعول فاذا قلت زيد  
 أخرب من عمرو فغناه أن ضاربته زيد على ضاربته عمرو  
 لا أن مصدريته ذلك زائد على مصدريته هذا إذا كان  
 كذلك إجماعاً واسم التفضيل بحري الصفة لا مراً كما في زيادة  
 على اسم الفاعل أما اسم التفضيل فيسبب كثرة العطف والحق



فيسبب ثبوته وإيضاحاً لجعل اسم التفضيل للمفعول  
 لبقية الأفعال عربياً بناءً على اسم التفضيل لأن أكثرها  
 لازم عن الزيادة كما حسن من الحسن وأفضل  
 من الفضل يمكن بناء صيغة أفعال منه ما يريد أن مثل  
 دخرج واستخرج لا ينصرون مع المحافظة على حروفه  
 بناءً على فعل منه واسقاط حروفه بخلاف الغرض ويوقع  
 في اللباس فانه لو قبل أخرج مثلاً بحذف اللام الثانية  
 وأخرج بحذف الذوايد لم يعلم هل هو من الدرجة الأولى  
 مستخرج أو من الإحور والخروج  
 الألوان والعيوب جاءت فيه الصفات على الفعل من غير  
 اعتبار الزيادة على غيره كما بيض زري بياض وأحور الذي  
 عور فلون بني عنه أفعال التفضيل لا التيسر وهو الظاهر  
 وهو البياض والسواد فحوزوا  
 أن يقال هذا أبيض من ذلك وأمسود من هذا قال الشاعر  
 جارية في درعها الفضفاض أبيض من أخت بني بياض  
 الفضفاض ض السابغ والسود الرضي في معرض الاستعارة  
 على بناء أفعال من السواد بقول الشاعر عن مخاطبة الشيبان العبد



بعدت بياضاً لا يبايض له لانت اسو في عيني من الظلم قلت  
 البيت مع انه لا يخفض حجة لانه المتشكي وهو لا يحتاج  
 بشعره محتمل وان يكون من الظلم فاستفاد صفة  
 لا سود ايه اسود كائناً من جملة الظلم بناء  
 للشبب المتقدم من كون الفعل غير التلث ايا او كونه

دال على لون او عيب ايه مصدر الفعل المتنع  
 البناء منه بعد افعال التفصيل مبنياً ايه من اللفظ  
 الذب ايه اسم التفصيل ايه من ذلك اللفظ الذي  
 يصح صوغه منه نقول اسود حجة من عمر و احسن  
 بياضاً منه وافصح عوراً منه كذا قال الجماعة ويظهر لي ان  
 هذا ليس بمساو للغرض من التفضيل وذلك لان هذا يقتضي  
 استكمال مزيد وعمر وفي سائر الدرجات وحسن البياض  
 مثلاً وان زيد اذ عليه في ذلك والغرض انما هو تفصيله عليه  
 في مطلق الدرجة والبياض لا في سائر تلك وحسن هذه مقابلة  
 مما هو المفعول ايه زايده الملوثة مما بني من غير التلث في  
 ايه زايده الا فلاس مما بني من باب العيوب فاما اسود  
 المبني للمعول فلا نزاع فيه وحسن اعذر وانكر والمفعول

زايده في المعادرتية والمعمورية والمفعولية واما اسود المبني للمزيد  
 فسيوي يفضّل فيمنعه في غير افعال كانه نطق وانذار واستخرج ويجبر  
 في افعال كانه عطي ويؤتله كشر السماع لقولهم هو اعطاهم للذهب  
 واولاهم المعروف واكرمهم للضيف واما ما ذكره نحو احق فقد قال قوم  
 به وصرح الرضي ان افعال التفصيل انما يمنع في العيوب اذا كانت  
 ظاهرة واما المأثمة فيبني منها نحو فلان ابلد من فلان واهمق  
 وارعن والهوج واهول وانشكس واعيدى واهم واهول  
 شرطه ايضاً ايه زايده للفظ وهو

صاحب افعال التفضيل نحو زيد اسرف الناس وانما التزم  
 فيه احمل الامر الثلاثة هذا والامر ان الاثبات وهما لونه بمن تارة  
 وبالدالام اخري لان الغرض من الاثبات به الزيادة على غيره فقصده الي  
 ذكر المريد عليه تحصيل هذا الغرض اذ لا ينافي بدون واحد من هذه  
 الامور الثلاثة الا يري انك اذا قلت زيد اسرف بدون واحد منها  
 لم يفهم المريد عليه في السرف واذا قلت بالاضافة كما تقدم او بمن  
 نحو زيد اسرف من عمر وكان حصول العرض واضحا واذا قلت  
 بالدالام العمودية نحو زيد اسرف فلا يد من علم المخاطب بالتفضل  
 عليه الا معقول له هذا زيد المفضل على أي معاني نحو زيد اسرف



من غير ما عرفت من تلك الحثية التي ثبت له فيها الأفضلية  
على ذلك المعين وهو غير مثلاً المفضل - أي من المضاف إليه  
ومن تعديته والمعنى أن المفضل صاحب فعل المضاف بعض الفضل  
عليه المضاف إليه وهذا هو الراجح المعروف بقرينة هذا  
للمرطه ففض إلى التناقض فأنك إذا قلت زيداً أفضل الناس ثبت  
تفضيل زيد على من أضفوا إليه أفضل ومن جملة من زيد فلزم تفصيل  
على نفسه وهو محال وإجاب عنه ابن الحاجب بمعنى ما ذكره المؤلف  
بقوله وليس فيه تفصيل الشيء على نفسه لأن كونه من باب اعتبار أصل  
وهو الفضل مشترك فيه **الزيادة** التي أشار بها المفضل  
**وله جهات** فلا تناقض لا بجهة الدخول ثبوت أصل المعنى  
وجهة التفصيل هي جهة الزيادة فالوجه الذي ذكره مع الفضل  
عليهم غير الوجه الذي فضل به عليهم وإنما لم يرد التناقض أن  
لو كان ذلك باعتبار جهة واحدة واعتراض الرعي بأن لفظ أفضل  
يدل على اتصاف صاحبه بأصل الفضل فلا يحتاج في تقليده إلى  
شيء آخر وليس زيد مفضل على كل من أضف إليه وإنما فضل على  
ما سواه من جملة ما أضف إليه أو بمعنى **الزيادة المطلقة** لا

بمعنى

الزيادة على المضاف إليه وحدة **بعض المضاف** فلا يشترط  
كونه بعض المضاف إليه بل يجوز بهذا معنى أن تصد إلى  
جماعة هو أحدهم كقولك نبينا أفضل من يشي وإن تصد إلى  
جماعة من جنسه ليس أحداً فيهم كقولك يوسف أحسن  
أخوة فإن يوسف لا يدخل في جملة أخوة يوسف أن تصد  
إلى غير جماعة نحو فلان أعلم بعداد أي أعلم من سواه  
وهو مختص بعداد لأنها منسوبة وسكنة **والإضافة**  
**عند الثاني** وهو ما كان التفضيل فيه بمعنى الزيادة  
المطلقة لا خلاف في ذلك **فكذلك الأول** وهو ما كان بمعنى  
الزيادة المضاف إليه في قولنا لا عرف وهو مذهب سيبويه  
خلاف لابن السراج وأبي علي الفارسي وعبد القاهر  
المرجاني وأبي موسى الجوزي فإنهم رأوها غير محضة  
ووجه القول لا عرف أن معنى زيد أفضل الناس زيد  
بعضهم الزائد في الفضل على كل من بقي منهم كما قرناه  
أخيراً فالإضافة فيه بمعنى اللام كما في بعض القوم  
وثلثهم وجرته ووجه القول الآخر أن الإضافة بمعنى  
من واثبت لوقلت أفضل من الناس لكان الجار والمجرور  
في محل نصب على أنه مفعول أفضل فيكون إذن أفضل  
في أفضل الناس صفة مضافة إلى معمولها فيكون مضافها  
غير محضة ويدل عليه قول الشاعر مكلأ ضلع البرية لا يوفى  
جديها بالبدية كفاها أضلع أي أقوى فلولاً أن إضافة



لفظية لم يقع صفة الملك النكرة واعترض بان من المقدرة  
لكانت ابتدائية لجار زيدا افضل عم وكما يجوز زيد افضل  
القوم ولو كانت سببية كما في خاتمة فضة لوقع اسم المضاف  
اليه شرطه اعلى المضاف ولا يقع نحو هو افضل القوم  
قلت ويجوز ان يكون اضلع البرية في البيت خبر  
مبتدأ محذوف لا المعنى وحكمه الا لا معنى النكرة  
المذكورة **وفي الاضافة الى النكرة حكمها** اي حكم تلك النكرة  
والمعنى وحكم النكرة في حال الاضافة اليها فحكمها  
مبتدأ وفي الاضافة يتعلق به الالة قدم واظهر المحرور  
بالي ليعود اليه الضمير الموحى **حكم موصوفه** اي موصوفه  
افضل التفضل **في الافراد وضده** من التثنية والجمع فتقول  
زيد افضل رجل وسنائة انه افضل اقسام هذا الجنس  
منقسما الي واحد واحد والنزبان افضل رجلين اي  
افضل اقسام هذا الجنس منقسما الي جماعة جماعة قال  
ابو حيان المعنى افضل كل رجل قيس فضله وافضل كل  
رجلين قيس فضله وافضل كل رجال قيس فضله بفضلهم  
فان قلت يرد تقويمهم ردناه اسفل سافلين لان صاحب  
افضل في الاولي ضمير جمع والنكرة المضاف اليها افضل  
مفردة في الثانية بالعكس فلا يطابق قلت اجابوا عنه  
بان

المراد ولا يكونوا اول فزيع كاقربه والتطابق حاصل وبان  
المراد بالانسان الجنس فلفظه مفرد ومعناه باعتبار الافراد  
متعدد فاعتبر اللفظ في ردناه المعنى في سافلين وانما قد الاما  
بقوله الي النكرة لان حكم الاضافة الي المعرفة يخالف لذلك  
الايري انه لا يصح ان تقول زيد افضل الرجلين والسريريه  
ما تقدم من انه لا بد ان يكون المضاف بعض المضاف اليه  
والبعضية هنا سائبة اذ ليس زيد بعض الرجلين  
والزيدون افضل رجال لان المراد كما اشرنا اليه  
افضل اقسام هذا الجنس اذ كان كل قسم رجلا في  
الاول ورجلين في الثاني ورجالا في الثالث قال الرازي  
وانما جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد جزائه في  
دون المعرفة لان النكرة لا تختص في اصل وضعها  
بواحد بعينه فصح ان يعتريها عن كل واحد على البدل  
اي ان يفني الجنس حقيقة بخلاف المعرفة فانها تختص  
بعض الاجزاء وتعيينه **واما من** غرزيد افضل من عمرو  
**وقد عرفت** هذا المفضل عليه المحرور كقوله ان الذي  
سلك الا السامري لما يتاد عائمة اعزوا طولها **واما باللام**  
نحو زيد الافضل واذا نقرر ان التفضيل انما يقع بواحد  
من الثلاثة لم يجمع هي ولا اثنان منها لان كل واحد  
منها كاف في حصول الغرض من التفضيل معن عن سواه  
فكان ذكر غير مع كالتقريب **والاكثر** في قول الشاعر











والمرسلين على احد افضل من اي بكرين الام وهو يتبين  
 في المماثلة لغة لكن فيها استفاد من جهة العرف كما هو  
 واما كون مودعي التركيب المشتمل منه لغة في المماثلة  
 بين حسن الكل في عين من سوى زيد من الرجال وبين  
 الكل في عين زيد وذلك صادق بان تكون لافضل منه  
 والمفضولية ثابتة لكل عين زيد لكن المفضولية غير  
 مراد عرفا من هذا الكلام فانه انما يورد في مقام  
 المذكور ثانيا وهو في مثالنا زيد فيلزم ان يكون  
 الكل في عينه زيدا على حسن الكل في عين غيره  
 الرجال وهو المطلوب فظهر بذلك ان الاستفاد من  
 اسم التفضيل في المسئلة المذكورة وايراد الفعل فيها  
 واحد كما قررنا فتأمل قال الرضي وهذه العلة التي  
 ابن الحاجب يريد قوله انما عمل اسم التفضيل فيلزم ان  
 جواز رفعه للظاهر مطرد او ذلك لان معنى مررت  
 برجل احسن منه ابوة اي حسن ابوة اكثر من حسنه  
 كما ان معني احسن في عينه الكل منه في عين زيد  
 الكل في عينه من مثل حسنه في عين زيد الي هنا كلامه  
 وفيه نظر لان قول القائل مررت برجل احسن في عينه  
 الكل منه في عين زيد يفيد افضلية كل عين الكل  
 على كل عين زيد وقوله مررت برجل احسن في عين  
 مثل حسنه في عين زيد يفيد ثبوت المماثلة بين

عين الرجال وعين زيد فكيف يكون مودي التركيبين واحد  
 مع وجود التباين بينهما ظاهرا واما عمل اسم التفضيل  
 في الضمير المتصل وما ذكره مدرك ملك الشرايط ضعف  
 تلك المعولات اما التفضل فلان وجوده خفي ولهذا لا  
 يختلف اللفظ الذي يتجمله بالتكلم والخطاب والغيبة  
 فالعمل فيه كل عمل فلم يتحقق الي ما يقوي العامل على  
 العمل فيه واما الفرق فانه يتسع فيه ويعمل فيه مال  
 رايحة الفعل والحال بمشايته في معناه والتميز في  
 غاية الضعف ولذا تعمل فيه الجوامد التي لا تشتم رواج  
 الافعال كعشرين درهما على ان بعض العرب يعمل فعل  
 التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل بالشرط عن  
 مررت برجل افضل منه ابوة ولكنها قليلة **ومفضل عن**  
**مثله** في قوله تعالى في سورة الانعام ان ركب هو  
 اعلم من يضل عن سبيله **والقوانس** في قول الشاعر وامر  
 بالسيف **القوانس** **مفضل** **مستدر** فالغدير في الآية  
 هو اعلم يعلم من يضل عن سبيله ومن علي هذا اما موصولة  
 في محل نصب بالضمير المتصل والمقدم وهو ظاهر واما الا  
 في محل رفع على انها مبتدأ ويضل خبره والجملة  
 في محل نصب علت عنها العامل والاستفهام التبع من شان  
 المتبع للظن الكاذب ويجوز ان يكون من موصولة  
 القوانس وهو جمع قونس وهو اعلي بيضة الجدي



فاذن لا يرد ان على قولنا ان اسم التفضيل لا يعمل في المنفرد  
وهو مسله اجماع وهذا انتهى الكلام على قسم الاسم فشرع في  
الكلام على قسم الفعل فقال **الفعل** يخرج الاسم  
الذي لا يقترب باحدها اصلا **وصفا** فخرج ما يقترب من  
الاسماء باحدها عارضا كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما  
على حد الاسم باعتبار الطرد بردها باعتبار العكس وكما  
ما يرد هناك باعتبار العكس بردها باعتبار الطرد فلا حاجة  
الى التطويل يذكره لانه موضع للتقريب والترغيع في الاستقبال  
والتحقق في الحال والتفصيل في المستقبل **والسين** وسر  
لانها موضوعان لتخصيص المضارع بالاستقبال وليس  
السين منقطعة من سوف خلافا للكوفيين ولا ملة  
استقبال معها اضيف منها مع سوف خلافا للبيهيين  
**والجولان** لان معانيها لا تتناوب غير الفعل لانها لا  
الذني او الشرط والامر والهي **والحق** ضمير **ابدا**  
خو تاء فعلت التعذر اتصاله والجمع اورد  
تثنيين وجمعين في اسم واحد كما اذا اردت تثنية  
او جمعه فان لم تتحقق به علامة التثنية والجمع  
الضمير المستند هو اليه وما لم يرد فيه ذلك  
المفرد يجعل على هذا الحد الباب وكثير من الاء  
ينظرون هذه الخاصة متسقة عليها وليس كما  
ابا على الفارسي فعل كصيد في صيد لغات

عند اتصال الضمير كصيدت قال واما الحاق الضامير  
في لست ولستما ونحو ذلك فليشه بالفعل لكونه على لا يخص  
بالفعل نحو زيد قام زيد ومرت بالزيدين قايمن **وقد**  
**النايت ساكنة** نحو نعت وبيت وانما اختصت بالفعل  
لانها وضعت ساكنة للفرق بين تاء النايث الواقعة في  
الاسم كقاعدة وقائمة وتاء النايث الواقعة في الفعل  
كما مثلا ولم يعكس الامر لان الفعل ثقيل فلم يحمل النكرة  
لثقلها **وله اضاف الماضي** **على** **فان** ود اشمل جميع الافعال  
**بذل** **فانك** الذي ات فيه ود اخرج الحال والمستقبل  
ولا يرد نحو قام في قولك ان قام زيد وقت ولا المضارع في نحو  
قولك ان يقر زيد لان استقبال الاول ومضي الثاني انا هو  
لا جد القرينة التي اختصت به والكلام في الماضي  
المجرد عن القرينة يكون قام في ذلك المثال اذا اخذ مجردا  
عن القرينة يد على زمان قبل زمانك فلا يكون خارجا  
ويقوم اذا اخذ مجردا عنها لا يد على زمان قبل زمانك  
فيكون خارجا ولا اشكال **في** **على** **الفتح** المشابهة للمعرب  
مع قصد التحفيف اما مشابهة للمعرب في وقوعه موقوعة  
نحو زيد ضرب اي ضارب فجعل له حظ من الحركات التي  
هي الاء الاعراب واما قصد التحفيف بالفتح فثقل الفعل  
لفظا اذا لا يجد فعلان لثا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى  
بلاطة على المصدر والزمان سو طليه المرفوع دايما المنصوب

ود خراس كثر





كثيرا وكان جديرا بالتحقيق فيني على الفتح **اللفظ** هو  
 وقام **اللفظ** هو غزا وري **مع غير اللفظ** هو رفع **اللفظ** هو  
 فيني على السكون كراهة اجتماع **اللفظ** كان أربعة فيما هو  
 كاللغة الواحدة فوضيت وانما قيد الضمير بالرفع اختار  
 من التصريح لانه لو اتصل بالمهاج لم يغير بناء عما كان عليه  
 نحو ضربي وضربك وضربه وانما قيد بالمتحرك لانه لو كان ساكنا  
 لم يغير بناء الفعل ايضا فوضي **اللفظ** لا اذا كان ساكنا او  
 عليه بقوله **و** مع غير **اللفظ** اما معها فيني على  
 الضم فصلا المجانسة حرف العلة المحركة ماقبله  
**والمضارع** ما شابه **اللفظ** **اللفظ** في الموضوعين اما في  
 الاسم فهو الرجل بلام التعريف التي تخص به بمعنى بعد  
 صلوح لكل واحد على البدل وانما في المضارع فكسور  
 اقوم تحرق التندس الذي يخص به بالاستقبال بعد صلوح  
 له **والحال** **مع غير اللفظ** الموجود في المحلين كما رأت من حال  
 الرجال وسوف اقوم قبل التخصيص بالحق وان كل واحد  
 منها صالح **اللفظ** في الجملة وان اختلف الصلحان  
 بالخصوصية فان صلوح رجل لواحد على البدل من افراد  
 حقيقة واحدة صلوح اقوم مثل الواحد من مدلول  
 مختلفين وضع اللفظ لكل منهما حقيقة على التماثل  
 فيكون المضارع مشتركا **واللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**  
 نحو اني سمع اذعا ونحو اني سمع اذعا **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**

لفظات **اللفظ** وهذا متعلق بشابه والباء شبيهة اي ما شابه  
 الاسم في تلك الامور بسبب وجود احدى هذه اللفظات وهي  
 النون والهمزة والياء والواو في اولها **اللفظ** صفة لاحدي **اللفظ**  
**اللفظ** سواء كانت حروفا اصلية كيد حوج او يها زائدة  
 كيكمر واسله يو كدم ويقطع ويقال **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**  
 كيقوم واقوم وينطلق ويستخرج وانما عنت في هذا ومن  
 في ذلك لان التثنية اكثر من الرابعي فاثروا التثنية  
 بالفتح لكثرة تخفيفا للثقل واحتمل الضم في الرابعي  
 لقلة وتركوا الكسر لان من حروف المضارعة الياء والكسر  
 عليها تستقل **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**  
 كما قور **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**  
 الانبيا لانورث فان قلت قد يرد للواحد المعظم نفسه  
 قلت انما يستعملها هذا المعظم حيث يترك منزلة  
 الجماعة فيجاء لشانه فهي بهذا الاعتبار من قبيل ما لا  
 استعمل للمتكلم ومع غيره **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**  
 مطلق سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا واحدا او غيره  
**والفائدة** هو هتد تقوم **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**  
 تقومان لكن بعضهم فصل بين ان يكون الغائبات بلفظ  
 الظاهر كما مثل المتقدم فالجزم ما تقدم وبين ان تكون  
 بلفظ المضمرة فيكون بالياء التثنية رعا لفظها **اللفظ** **اللفظ**  
**اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ** **اللفظ**



على اخفى بحدوثنا وما لها من ان تعلمنا آخر لعلها ان يبين  
 الى حاجة وان ترجبا سراجا كانت احصر الرواية فيه  
 وتغيا وترجبا بالناء القوية واحصر بفتح الصاد اي يضر  
 صدلا **والباء** التحية **لما عداها** وهذا اولى من قولهم للغياب  
 المذكر لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء وعبرة المتشابه  
 دون عبارة قال النجد واني ووجه تخصيص كل حرف  
 بعينه ان المتكلم سبأ الكلام والمخاطب مشاء والغائب  
 والهمزة اول الحروف مخرجا والنا متنها هالا هنا بدل  
 من الواو والياء بينهما لان مخرجهما من وسط الفم فوردت  
 القسمة على هذه النسبة واما النون فلانها اخر الحروف  
 مرتبة لانه منها يحكم المشابهة وما وراء الواحد موزون  
 عنه فزويت بينهما هذه المناسبة ثم جعلت الغائبة  
 والعائبات تعين للمخاطب لاشراكها فيها في الماضي  
 بخصوص ونصرتا ولم يجعل جمع الموت بتعاله في ذلك لان  
 كانت الالة مشتركة لئلا يجمع علامتا نابت لو قيل نصرت  
 بالناء وهما الناء والنون قلت يد عليه انت يا هذا فلفظ  
 فثامل وقد اسلفنا في باب المذكر والموت انه البصر  
 يرون ان الجمع الموت السالم لم يعقد كالهذان حكم  
 حكم مخرجة فكما نقول تقوم هندا لناء والقوية يجب  
 ان نقول تقوم الهذات بها ايضا لالباء التحية على  
 ما لا يقتضيه قول المولف والباء لما عداها **لما عداها** خير اخذ  
 فله

عن قوله والمضارع **من الحال** وهو اجزاء من اواخر  
 الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير هلة ونزاح  
**والاستقبال** وهو كون الزمان الذي بعد زمانه الذي  
 ات فيه مترقب الوجود فيكون المضارع موضوعا  
 لكل واحد منهما على سبيل الانفراد وهو حقيقة في  
 كل منهما قال ابن الحاجب في شرح الفصل وهو الصحيح  
 لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كما طلاق المشترك  
 فوجب القول به كسائر المشتركة حقيقة في الاول  
 وهو الحال **بما في الثانية** وهو الاستقبال واختاره بعضهم  
 لانه اذا خلا من القرائن لم يحمد الاعلى الحال ولا يصر في  
 الى الاستقبال لا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز وقد  
 تقر في اصول الفقه ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجان  
 فالجواز اولى **ويقتضى بكل** من الحال والاستقبال **بقرينة**  
 كلام لا ابتداء وسوف واما عند انتفاء القرينة فنزول بينهما  
 من غير ترجيح وهذا سبي على ما قدمه اول من الاشتراك **معرب**  
 خبر اخر عن المضارع وانما اعرب لمشابهة للاسم في قول  
 معان مختلفة في الجملة وان لم يكن عين المعاني التي تعتبر الاسم  
 من الفعلية والمفعولية والاضافة لا يرى اكل اذا قلت لا  
 ماكل السمك ويشرب اللبن يجمع الفعلين كان فاعين كل  
 منهما وانما قلت يجمع الاول ونصب الثانية كان ذهبا عن  
 الجمع بينهما واذا قلت يجمع الاول ورفع الثانية اختص



الذي بالمجوز فلهذه معان مختلفة من الاعراب فيها  
لكنه يتعين في الاسم طريقا لرفع الليس وفي الفعل لا يتعين  
لجواز ان يتخلط شي اخر كما اذا قلت لا يكن مثل اكل السمك  
ولا شرب اللبن ولا ناكل السمك شارب ولا يكن مثل اكل السمك  
وكل شرب اللبن **بلانون التاكيد** نحو ليس عندي وليكونا من  
الضاعين **وتون جمع موزن** نحو الهذرات يمتن **الفحة** رفعا  
نحو يقوم **والفحة** ايضا نحو ان يقوم **والسكون** حزا في  
لرقيقه **وان كانا** اخرة **نحو الابرار مرفوع** في المثنى والجمع  
والمخاطب الموت نحو يفعلان وتفعلان وتفعلان  
ويفعلون وتفعلون وتفعلين **والنون** رفعا **والفحة** ايضا  
وحزما **مع البارز** المرفوع في هذه الاشكال الخمسة  
وانما اعرب هذا القسم بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب  
وهذا اللام بالحركات المناسبات لاحرق العلة لم يمكن  
دوران الاعراب عليه ولا علة فيه للمباء فجعلت النون  
بدل الرفع لمشايتها في الغنة للواو وانما خص هذا الابدال  
بالحق اخرة الف او واو ليكون يضربان على صورة  
ضاربان ويضربون على صورة ضاريون وحملت يا تفعلين  
على اخريها الالف والواو في الحاق النون بهما وانما جان  
رفع علامة رفع الفعل بعد فاعله الجزم هذا التزمه منزلة  
الجزء من الكلمة وقدر في باب الفاعل وسقوط النون  
في الجزم ظاهر كونها علامة الرفع وكذلك النصب لان

علامة

لان علامة الرفع لا يكون في حال النصب الا ان الرفع  
في الواحد زال مع النصب وجاء النصب في حالة الرفع  
**تقدير** كقوله النون **والفحة** في حال النصب **الفحة**

**حسن اسكان الضرورة** كما شتراه قريبا **والفحة** في حالة  
الجزم هذا كله ان كان اخرة معتلا بالياء والواو فاما  
تقدير الضمة عليها في حالة الرفع فتكون يري زيد وغيره  
وقد تظهر هذه الضمة في الضرورة كقوله فتوضي  
عنهما عني ولم يكن تساويا عنزي غير حسن دراهم  
وقوله اذا قلت عد القلب يسويفت هو اجس  
لا تفعل تدريه تلصقه وتبعه على الملازمة والوجد  
الحب ويطلق على الحزن ويطلق على الحزن ايضا  
يعني ان اذا تربي ترك المحبة هي لقلبه نحو طرتمه  
هلمي ملازمة الحب وعدم الانفكاك عنه وانما ظهور  
الفحة عليها في حالة النصب فتقاريد ان يري وان  
تغزو واما اسكان الضرورة فكقوله ما اقدر الله  
ان يدني على سوط من داره الحزن من داره صول  
السوط يشين معجزة وجاء وطاه يهلين كقرون  
البعد والحزن بفتح الحاء المحلة وسكون الراء بلاد  
العرب وصول بفتح الصاد المحلة موضع وكقوله فما  
ستدني عاصي ورائه الله ان اسوايام والامان واما  
حذفها في حالة الجزم فتكون لمريم ولم يعز وقد تبتان



للضرورة كقوله المبرأ يتك والابن انتهى ما لاقت لبوت  
 بني زيادة وقوله هجوت زبان ثم جئت معذرا من  
 هوزبان لم تهجو ولم تدع زبان نراه مستوحش ووجد  
 شدة قال في الصحاح اسم رجل وذكره في مادة  
 زين فقتضاه ان النون في حالة الرفع **والفتحة** في  
 حالة الفتح **النصب** **تقدير** في الموصفين لاجل  
 التقدير **والحذف** في حالة الحزم **ان كان** مقولا  
**بالالف** نحو زيد برضي وان يخشى ولا تخشون  
 تنية الالف جرما في الضرورة كقوله اذ العيون  
 غضبت فطلقت ولا ترضيها ولا تملق التلق اظهار  
 المودة واللاطف **يرفع** المضارع عند البصر **بوقوعه**  
**موقع الاسم** كما في زيد يضرب اتي ضارب فاشبه بذلك  
 الاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواة وهو الرفع  
 وارتفاعه عند اكثر الكوفيين بتعريفه عن المنزلة  
 والجواز هو الذي يجري بين كثير من العرب وعلم  
 هذين المذهبين فعامل الرفع فيه معنوي وذهب  
 الكسائي اي انه يرتفع بالزوائد التي في اوله لانها  
 دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بجذونها اذا  
 المضارع واما الماضي والمصدر فلم يكن فيهما هذا  
 الرفع بل حدث بهذه الحروف فسمت الرفع ولكن  
 عن لها عامل النصب والحزم لصعقها وصير

سكن الكلمة فالعامل على هذا الفعلي لا معنوي وما كان  
 هناك اعتراض يرد على مذهب البصرة وهو ان الفعل المضارع  
 في نحو عسى زيد يقوم وكاد ويموت يرتفع مع انه لم يقع  
 موقع الاسم اشار المؤلف الى دفعه بقوله **وفي باب عسى اصل**  
 لانه خبر مبتدأ في الاصل **لحي** **ابن** **ابن** في المثل المشهور  
 وهو عسى الغوير ابوسا واصله على ما قيل ان الزباء قالت  
 لقومها عند رجوع فيصرن العراق اليها ومع الرجال  
 وكان الغوير وهو ما لم يكلب على طريقه عسى الغوير  
 ابوسا اي عسى الشين ما يتكلم من قبل الغوير والابوس  
 جمع بوس وهو الشدة **ولحي** **ابن** **ابن** في قول الشاعر  
 اي فهو وما لك ايا وكم مثلهما فارقتها وهي تصغرات  
 رجعت وفهم قبله وضمير مثلهما يعود الى الخطة المنقوشة  
 في سياق الاثبات قبله اي وكم مثل هذه الخطة فارقتها  
 وهي تصوت اسفا على خلاصتها بها بالجيل التي احتال بها  
**لكن** **هجر** هذا الاصل **لحي** **ابن** **ابن** عرض وهو ضرورة الحزن  
 متعلقا بعسى وكاد الذين هما من افعال المقاربة المتعينة  
 لد استقبال او الحال والعارض لا اعتداد به **فقط** **ان**  
**ظاهرة** الحق والذي اطع ابي يعقوب في خطبتي  
 ونحو ان تصوموا خير لكم وقد حمل على انيتها بالمصدر  
 كقوله اذا كان اسرنا من عند عجزهم فلا يدان بينهم  
 توبير التوبة بالفتنة المضمرة الهالك والويل **غير** **اي**



غير ان التي تقع بعد العلم وما في معناه نحو علم ان يكون منكر  
رضي ونحوه لا يرون ان لا يرجع اليهم قولهم ان **الحقيقة**  
من الثقله لان الناصية لا يمكن العلم الاستقبال فابعد  
غير معلوم التحقق فلا يقع بعد ما يفيد التحقق من العلم  
وما معناه للناواة بخلاف الخفوف فانها للتحقق فتساب  
العلم **في** غير ان التي تقع **بعد** العلم وما يوردي معناه كذا  
وحسبت **فيها الوجهان** ان يكون ناصية وهو الا  
حج ولهذا اجمعوا عليه في احسب الناس ان يتركوا  
وان تكون مخففة من الثقله لان الظن قد يفي للتحقق  
في موارد الاستقبال وينزل منزلة العلم فيقع الخفوف  
بعده بهذا الاعتبار كقول اي محسن الشافعي اذا  
ات فادنى الى جيب كرمه تزوي عظامي بعد موت  
عروقها ولا تدفني بالفلاة فاني اخاف اذا ماتت ان  
لا اذوقها منزل بيا بان هنا منزلة اليقين فاوقع  
بعده المحققة **ومقدرة** **يا بعد حقي** وليست النصب  
خلاف الكوفيين بل النصب بان مقدرة بعد هالاه  
قد ثبت كون حتى حروف جر ومعناها كعناها في غير  
هذا الموضع وجب تقدير ما دخلت عليه اسما وليس  
الاحرف بمدري فيقدر ان لانهم اظهروها مع اللام  
فدلت على انها المضرة فيها وفي غيرها في الاستفهام  
نحو اسلمت حتى ادخل الجنة **او** **ما** حتى و **ما** حتى

يقول الرسول والذين امنوا معه متى نصر الله فان  
قولهم بالنسبة الى زمان قص ذلك علينا ليس مستقيلا  
الكن حكى امقباله بالخطا الى لزال **السببية** حالت  
حتى حاله كونها للسببية كما في الآية والفتا السابقين  
على ان الآية تتحمل لتقدير حتى بمعنى الى اي وحركوا  
بانواع البلايا الى الغاية التي هي قول الرسول هو  
اليسع او اشيعا واصحابه المؤمنين **والنقص** خورن حتى  
تعب الشمس اي الى ان تعيب ولا تصح السببية  
هنا لان غيبوبة الشمس ولا يتسبب **فاد كانت الحال تقبلا**  
**لوحكاية** كان تقول بعد ما حصل سكن  
سير ودخول والى البلد فغير عن ذلك سرت حتى ادخل  
البلد وهذه الحكاية الحال المماثلة **كانت حرف**  
**ابتداء** اي حرفا يبدء الجمل بعده وتسايف **و**  
**السببية** ولا محال لتجوز النصب هنا لانه ملزوم للاستقبال  
وهو مستف في هذا المحل **والسببية** ليحصل الربط  
معنى حيث فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها  
بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فغير فواته بالسببية  
المقتضية للاتصال المعنوي **والا** اي والكوفيين حتى التي للحال  
حرف ابتداء **اشع** **الرفع** في كان **يعني** **الحال** **كان**  
**ما** لان رفع الفعل يقتضي ان حتى ابتداء وانه الجملة  
التي بعدها متعلقة فيبقى كان الناقصة بغير خبر لفظا وقيدا





وهو عند معناها وقد يقال لا يجوز ان يكون الخبر مقدر  
اي كان يري حاصله في **اسرر حتى يتقلى** فيمنع الرفع  
لفقد السببية لان السير المشكوك في حصوله بدليل الاستفهام  
عنه لا يكون مبالا لدخول الجزم بمصولة ولتقابل التيقن  
لم لا يقدر اصل الكلام خاليا عن الاستفهام ثم  
ادخلت اداة على الكلام باسوة لا على ما قبله حتى  
خاصة كان يقول شخص لاخر في حال دخوله البلدة  
حتى تدخلها فتشك انت في صدق الخبر فتقول  
لذلك المخاطب اسررت حتى تدخلها اي هل ما اخبرك  
ذلك الشخص صحيح وهذا لا يظير ما اجازة الاخفش في قوله  
ما سررت حتى ادخلها من الرفع على ان يكون اصل الكلام  
اجابا ثم ادخلت النفي على الكلام باسوة قال ابن هشام  
ولو عرضت هذه المسئلة بخلاف المعنى على سبب الرفع  
ونها وانما منع اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل  
واحد يمنع ذلك **وجازة** في كان **المنع** لاستثناء ذلك المانع  
المتقدم في الناقصة **وبعد** ذكر الخبر في كان الناقصة نحو  
ييري تعبالي حتى ادخل البلدة لفقد المانع بذكر  
الخبر **ولم** **سار حتى يدخل** لان الاستفهام هنا عن  
المسار ولما السير الذي هو السبب في الدخول محقق  
فكان الرفع لذلك بخلاف اسررت حتى تدخلها ونحوها  
مقدرة قياسا بعن **لام** في موهي لام السببية نحو ما  
لا دخل

لا دخل الجنة وانما سميت لام كي لان معناها معنى  
كي **بعد لام** **الحجر** **بوجه** **الشيء** **نحو** وما كان الله تعذم  
ولفظها لام كي ونفوق بينهما من حيث المعنى بان تلك  
التقليل ولو اسقطت لاحتمل المعنى الزاد وهذه  
ليست كذلك ومن حيث اللفظ بان هذه بعد نفي  
داخل على كان وتلك ليست كذلك وانما سميت لام الجوز  
ملازماتها للجوز اي النفي قال النحاس والصواب  
تسميتها لام النفي لان ما الجوز اي النفي في اللغة انكار  
ما تعرفه وعدم تخصيص النفي بحرف تقتضي دخول نفي  
ما كان الله ليطلعكم على الغيب ونحو **لا يمكن** الله  
لينفركهم آيات الله شرايعة لانها منزلة الخيال الزاوية  
شيانا ونكنا وبويدة قراءة بن مسعود وما كان مكرهم  
وقد جوز في الآية كون ان غير نافذة اي وعند الله  
جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدة  
معذلاته الامور العظام المشهورة في عظمها بالجمال  
**وبعد** **لا** **بوجه** **الشيء** **نحو** **وما كان** الله  
**لينفركهم** آيات الله شرايعة لانها منزلة الخيال الزاوية  
شيانا ونكنا وبويدة قراءة بن مسعود وما كان مكرهم  
وقد جوز في الآية كون ان غير نافذة اي وعند الله  
جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدة  
معذلاته الامور العظام المشهورة في عظمها بالجمال

لا دخل الجنة وانما سميت لام كي لان معناها معنى كي بعد لام الحجر بوجه الشيء نحو وما كان الله تعذم ولفظها لام كي ونفوق بينهما من حيث المعنى بان تلك التقليل ولو اسقطت لاحتمل المعنى الزاد وهذه ليست كذلك ومن حيث اللفظ بان هذه بعد نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك وانما سميت لام الجوز ملازماتها للجوز اي النفي قال النحاس والصواب تسميتها لام النفي لان ما الجوز اي النفي في اللغة انكار ما تعرفه وعدم تخصيص النفي بحرف تقتضي دخول نفي ما كان الله ليطلعكم على الغيب ونحو لا يمكن الله لينفركهم آيات الله شرايعة لانها منزلة الخيال الزاوية شيانا ونكنا وبويدة قراءة بن مسعود وما كان مكرهم وقد جوز في الآية كون ان غير نافذة اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدة معذلاته الامور العظام المشهورة في عظمها بالجمال



ليس لكم اصل يريد الله ان يبين لكم فريضة اللام مكنة  
 لارادة التبيين كما زيدت اللام في لا املك لئلا يضاف الابرار  
 ذكره في تفسير سورة النساء وذهب قوم الى ان شدة  
 هذا اللام ليست زائدة وانما هي لاتعليل ثم اختلفوا في  
 المفعول محذوف اي يريد الله التبيين ليس لكم وتهدية  
 اي ليجمع لكم بين الامرين وامر بما امرت به لاعدائكم  
 وقال الخليل وسبويه ومن تابعها الفعل في ذلك مقدر  
 بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبراي  
 امري لاعدك وارادة الله ليذهب وارادة الله ليعين  
 وعلى هذا فلا مفعول للفعل نقل ابرهشام في معنى  
 اللبيب قلت وفيه نظران تقدير الفعل بالمصدر بدون  
 حرف مصدره ليس بقياس وتقديره يا اياه قولهم  
 الفعل مقدر بمصدر اذا لو كان الحرف مقدر المكان  
 الحرف وصلته بتقدير المصدر لا الفعل وجدة على  
 انه لو سلم تقديره لم يخرج من تخريج التنزيل علي ما ليس  
 بمقيس ارحذف ان رفع الفعل بعد حذفها ليس بقياس  
 علي خجوايه وسيايه عن قريب **وبعد الفاء والواو بعد**  
 غور في فاكركم وصل وتصور **وفي** غي لا تشتمني فاهيك  
 ولا تاكل بالاسمك ولشرب اللبن **لو كان** الامر والشي  
**معي** اي ليس مستفاد من صرح العيفة الموضوعة لها  
 وانما استفاد من جهة المعنى غي اني الله لاجل

اليه اواتق الله اسراء ويفعل خيرا وخو حبل الكلام  
 فينام الناس اي لا يتكلم او حبل ثم الحديث وتفعل  
 جملا اي لا تتم والنصب بعد ما ليس بصرح في الامر والشي  
 مذهب الكسائي والمولى نقله نقل الحكماء المنكر عند  
 الجماعة **وتعيسى** غولوا انزل اليه ملك فيكون معه  
 نذير ولولا ارسلت اليها رسولا فتتبع اياك وغولوا جينا  
 وتحدثنا **واستفهام** غي اين بيتك فازورك او فازورك  
**وفي** غي ما تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا **لو كان** الغي  
**غير في الاقل** غي انت غير اسير فتقربني **وفي** غوليت  
 لي ما لا فانفق منه او وانفق منه **وفي** غولوا انزل  
 بنا فتصيب خيرا او وتصيب خيرا والنصب في جميع هذه  
 المواضع كما قال بان مقدرة **على ان الفاء السببية** وتلي  
 وهذا محتمل لان يكون المراد السببية والعطف كما  
 يقوله الجماعة من ان التقدير في زربي فاكركم ليكن منك  
 زيارتي لي فاكركم يعني لك فالفعل الواقع بعد الداء منفرد  
 بان مقدرة وان وصلتها في تاويل مصدر معطوف على  
 مصدر متصيد من الفعل السابق والسببية مرادة  
 ومحتمل ان يكون للسببية فقط كما اخذوا الرضي بقرضا  
 بان السببية انما تعطف الجملة على الجملة واما في قوله  
 تقديره فلذلك ادعي انما المحض السببية وان ما بعد  
 الفاء ابتداء محذوف الخبر وجوبه فالقدير زربي فاكركم



ثابت **والواو الجمعية** بين مضمون ما قبلها وما بعدها  
 زمان واحد وهذا ظاهر فيما ذهب اليه الجماعة من ان  
 الواو للعطف مع قصد المعية فالنقد في نحو لا تأكل  
 سمكا وتشرب لبنا لا يكتسب منك اكل سمك وشرب لبن اي  
 مع الشرب بمعنى نهي عن الجمع بين لا من مولا  
 عن كل منها على انفراد واختار الرضي كون  
 الواو حالية وما بعدها مبتداء محذوف الخبر وجوب  
 والجملة في محل نصب على الحال اي لا تأكل سمكا  
 وشرب لبنا حاصل اي لا تأكل في هذه الحالة  
 فيفيد المعية قلت لكن يرد عليه في الموضعين ان  
 لا شيء في موضع الخبر المحذوف يسد مسددا فليكن  
 حذف وجوبا واعتراض هو قول الجماعة بانه ليس  
 فيه نصوصية على معنى المعية مع ان اورد الواو  
 العاطفة بهذا المعنى قليل نحو كل رجل وظيفه  
 قال وانما اشترطوا في نصب ما بعد واو السبيد كونه  
 رجلا وظيفته ما قبلها احد الاشياء المذكورة  
 لانها غير حاصلة المصادركا لشرط المذكورين  
 بمحقق الوقوع ويكون ما بعد الواو كجزائها ثم  
 ما قبلها بالجمعية وجوب كونه احد الاشياء المذكورة  
 على الاقل فاء السبيد القاهي اكثر استعمالا من الواو  
 وفي انصب المضارع بعدها وذلك ان الواو

للفاء في اصل العطف **فالرخصة** من نفي الشمس  
 لفقدان السبيبة ضرورة ان السبيبة لا يكون سببا لمفيد  
 الشمس **وتحرك** **وتكون** لتقدير الجمعية فان  
 الحركة والسكون لا يجتمعان **والجواب** يعنى انه  
 اذا جى بجواب لاحد تلك الاشياء بعد فاء السبيبة او  
 واو الجمع لا يوجب لهذا الجواب بجواب ووجهه ظاهر  
 لان الجواب الاول المنصوب بعد الواو والفاء ليس  
 شئ من تلك الاشياء التي اشترط سبقها لهما فلا تصح مجي  
 جواب له **ولا** **تجيب الشئ الاول** **بجواب** على جهة  
 الاستقلال وعدم التبعية كما اذا قلت زرني فاكرمك  
 فا شكرك على ان يكون الثاني جوابا مستقلا كالاول لا معطوفا  
 لان ما قبل الفاء في تقدير شرط والفاء وما بعدها مثابة  
 بخلافه ورابطة فكما لا يجوز ان يكون الشرط واحدا جوابا  
 مستقلا من غير تبعية لا يجوز ان يكون الشئ من هذه  
 الاشياء جوابا مستقلا **فتكون** في قوله تعالى ولا  
 تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون  
 وجهه ما عليك من حسابهم من شئ وما من حسابك  
 عليهم تطرد هم فتكون من الظالمين ليس من باب  
 الايتان الجواب بجواب ولان باب الايتان ليس واحد  
 بجوابين وتقرى ان يقال الجواب **للمعنى** وهو قوله  
**جواب** **الواقع** قبله وهو قوله ما عليك من حسابهم





من شئ **الجواب الثاني** وهو فتكون جواب **الشيء** السابق  
وهو قوله ولا نظرد الذي يدعون ربههم ويقال الثاني  
وهو فتكون **عطف** اي عطف على الاول وهو فتطرد  
فان قلت اني يصح ذلك وعطفه على جواب النبي يستد  
صحة وقوعه جوابا للنبي وليس كذلك اذ لا معنى لقوله  
ما عليك من حسابهم فتكون من الظالمين قلت يعلم  
جوابه من كلام صاحب الكشف حيث قال وتجاوزان  
يكون عطفًا على فتطرد هم علي وجه التفسير لان  
كونه ظالمًا مسبب عن طردهم **بعد** وهي العاطفة التي  
هي لاحد الشين والاشياء **بمعنى** اي حيث يقصد استداد  
الفعل الاول الي حصول الثانية نحو لا زمتك وتبقى  
حق اي ليكون مني لزوم لك واقضا منك لحي وهذا  
الحقيقة لعطف مصدر متصداً من الفعل السابق وكذا  
قصد استداد للزوم الي حين حصول القضاء فتدور  
بالي المتشعبة بالغاية **او بمعنى** الا كما لثال المتقدم حيث  
يقصد ان الاول ينتقي عند حصول الثانية اي لا زمتك  
الا ان تقضي حتى وبهذا يتدرج سببه وهو قريب  
من الاول ولا يخرج او بدلك عن كونها عاطفة **بعد**  
**عاطفة** اي كقولهم يسون امرأة معاوية رضي الله  
عنه ولهم عباة وتقر عيني احب الي من ليس الشين  
فتقر متصوب بان مضره وهي مع صلتها بما قبله  
مطرفة

معطوف على الاسم بكسر الاول والسفوف الشيا بالترقي  
جمع شفت بكسر الشين المعجمة **ومكان الالف** **التي**  
ليصرف القباية الي اظهر ما يريد الراهة عطف الفعل  
بينها وبين لام الحجود ولم يعكس لان الاختصار  
احق بلام الحجود لانها رابطة وانما قد بقوله بغير  
لان لو كانت موجودة وجب اظهار ان نحو ليل يكون  
لناس على الله حجة لا سكره اللامين المتواكبين وقال  
ابن الحاجب لانهم لا يدخلون حرف الجر على حرف النبي  
لاستحقاق صدر الكلام واعترض بنحو من ثم وادبره  
وبكر اشترت هذا ونحو حيث لا اراد واجب عن الاول  
بان مدخول الجار فيه لما كان اسما كان محلا لدخول الجار  
فاعتذر بطلان الضمنية على انها لم يغل في الحقيقة  
لتنزول الجار منزلة الجز وهذا كله مفقود في لانه  
حرف وعن الثانية بمنع حرفه لا فيه ولو سلم فالمسوغ  
وقوع الاسم بعد الحرف والصحيح ان لا غير الناصحة  
انما يكون لها الصدر اذا وقعت في صدر جواب القسم  
وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انصاب حب العراق في  
قوله ليت حب العراق الدهر طعمه على التوسع واسقاط  
الخافض وهو علي ولم يجعل من باب زيد المخرجة لان  
التقدير طعمه ولا هذه لها الصدر ولا يعمل ما بعد  
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا



عابلا **ووجب** اظهار ان مع **لا** وقد عرفت وجهه **والنصب**  
**في النافخ** وهو لام الجود حتى والواو والفاء واو فلا يجوز  
 اظهار ان بعدها قال الرضي لان لام الجود لما تدخل على  
 الاسم الصحيح لم يدخل ان بعدها وكذا حق لان الاغلب كونها  
 بمعنى كي وهي بهذا المعنى لما تدخل على اسم صحيح وحمل  
 عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليه  
 المضارع وما الفاء والواو واو فاندتها افتت نصيبا ليدل  
 للتخصيص على معنى السببية والجمعية والانتها كما تقدم  
 صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها **وصف**  
**افعالها** اضماران مع بقاء عليها **وقد عرفت** الامور  
 المتقدمة لانها عامل ضعيف لا تقوي على العمل مع حذو  
 الابقام مقوله عليه وانما وجد بالاشتمال في تلك المواضع  
 المتقدمة لناسب هو منقوض فاما عدائها ومنه قوله حذو  
 اللص قبل ياخذك ويرى محقرها وتسمع يا معبد بالنصب  
 في الجميع وفي التسهيل ولا تنصب ان محذوف في  
 غير المواضع المذكورة الانادلا وفي القياس عليه فلان  
 هذا نص **وبان حذو نافع** ومنه قوله قل اذ يبر الله  
 تاروني اعبد وقوله ومن اياته يريكم البرق خوفا وهدى  
 ومنه ايضا المثل المشهور وتسمع يا معبد على رتبة  
 من رتبة يرفع تسمع وظاهر كلامه انه يقيس في معنى ان  
 هشام واذا رفع الفعل بعد اضمار سهل الاسم مع ذلك

فلا ينقاس **وقد عرفت** في اول الكتاب في بحث خواص الاسماء  
 وينتصب المضارع ايضا **ينصب** خوفان لم تفعلوا ولم تفعلوا  
 وجاء الهجوم بها في الضرورة قال الشاعر ان يحب الان من  
 رجاك لن ترع من خرك من دون ياك الحلو وتقع في الخاء  
 قوله المك في النور لعبد الله ابن عمرو بن ربع قال ابن مالك  
 وبه اشكال ظاهر لان لن يجب انتصاب الفعل بها وقد  
 وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون  
 سكن لن ترع للوقف ثم هذا الكلام شبه بسكون المجزوم  
 فحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجري  
 الوصل مجري الوقف ومن حذف الساكن لسكون ما بعده  
 وقنا قول الراجز قبل جاء من عند الله وتحوزان يكون السكون  
 سكون جزم على لغة من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي  
 المعنا كلامه الذي هي فيه جزاء المضمون كلام اخر قال  
 الزمخشري في المنصل واذن جواب وجزا يقول الرجل  
 انا ايتك فقول اذنا اما مصدر محذوف اي يجب الانتصاب  
 بها وجوبا او صفة مصدر محذوف اما على حذف مضاق  
 او على تاويله باسم الفاعل اي وينصب بها انتصابا ذا  
 وجوب او وجبا **ان كان الفعل** المضارع الواقع بعدها  
**شذبا** كما في المثال المتقدم اجراء لها مجزوم الزام  
 كلها حيث لم تعمل لان المستقبل لان فعل الحال له  
 تحقق في الوجود كالاسماء فلا تقبل فيه عوامل الافعال



الحال تحقق في الوجود كما لا سماء فلا تعمل فيه عوامل  
الافعال وهذا احتراز من ان يكون حاليا كما اذا قال  
لك شخص انا اعمل فعلت له اذن اظنك صادقا **مع غلظ**  
اي لعملها فيه بان لا يكون معتد اعلى ما قبلها ومطلوبا  
لغيره انا اذن احسن اليك في جواب من قال انا اجي اليك  
ههنا يمنع اعمالها في الفعل لانه مشغول يطلب غيرها  
له قبل مبيها نوقر علي السابقت حقه مع انه لا يقوت  
بترك اعمالها الغرض الذي سبق له من الجواب والجزاء  
فان قلت بردد غرقول الشاعر في اذن اهلك واظروا  
اذن مع اعتماد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر ان قلنا  
عنه الرضي بان الخبر هو اذن اهلك وحده وفيه زفر  
واجاب الاندلسي بان الخبر محذوف اي لا احتمل ثم ابتد  
وقال اذن اهلك بالنصب لانقاء اعتماد ما بعدها على ما قبل  
وهو ظاهر **في فصل ينها** اي بين اذن والفعل **يدعاه**  
ومتقضى هذا الكلام ان العمل عند الفصل ليس  
بواجب فيحمل الجواز والمنع لكن الظاهر هو ان لا  
شرط للجواز تقدم العاقل واقتصر عليه فيقي المنع  
وهذا وان كان محققا باعتبار رأي الجمهور لكنه يقتضي  
ان الفاصل اذا كان يميز دعاي القسم والنداء والنداء  
ومعمول الفعل واجب لاعمال ولا يعرف من ذهب اليه  
ذلك ولا معروف ان الفصل بالقسم ولا بالنداء

المغتفر لان القسم يفيد التاكيد وكلمة لا ينزل منزلة  
الجزء من الفعل ولذلك تخطاها العامل خوفا لا يعلم  
اما اذا كان الفصل يغيرها فالاعمال متمنع لتباعد  
اذن عنه لضعفها ولذلك تلغى عن التوسط والتأخير  
بل وعند استئنا الشرط على لغة حكاها عيسى  
بن عمرو وسبويه فلا التفات اليها لمكر شال الفصل  
بالقسم قوله اذن والله ترميهم بحرب تنيب الطفل  
من قبل المشيب وشال الفصل بلا اذن لانه في  
جواب من قال ما شكرك واجاز ابن عصفور الفصل با  
بالظرف نحو اذن غداة اكرمك وابن بابشاد الفصل  
بالنداء نحو اذن يا ريد اكرمك وبالنداء نحو اذن اعزك  
الله احسن اليك والكسائي وهشام الفصل بمعمول  
الفعل نحو اذن زيد لا كرم **جواز انه لا يفتقر بها عاطف**  
هو الواو والفاء نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا  
فاذن لا يوتون الناس فقيرا وقرى شاذا بالنصب  
فيعمل فيها من جهة كونها في اول حمله مستقلة هي مصدره  
فتعد ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله  
يسبب ربط العاطف ببعض الكلام ببعض هي متوسط  
فلا تعمل بوجود ما اشترط في جواب النصب وبما اشترط  
في جواز **فالتشديد** اي وهي ذات الفا وهي  
ملفات على تاويل المصدر باسم المفعول فلا تعمل اصلا



ويتنصب ايضا **كي** نفسها اذا ادخلها اللام نحو كيدا

تاسول ويؤيد صحة حلوله ان محلها وانها لو كانت حرف

تعليد لم تدخل عليها حروف تعليل فان لم يدخلها

اللام نحو حيك كى تكريمي **احتمل ان يكتب** **ولا** تعليلة

**تقدر بعدها** ان ضرورة ان الحار انما يدخل على اسم او

في تاويل الاسم والواقع هنا فقل فيحتاج الى تقدير

مع ما دخل عليه في تاويل اسم فيصح دخول حرف الجر على

**وتبين** المضاع **لا** نحو لم يرد ولم يولد وقد يرتفع

بعدها للضرورة كقوله لولا الفوارش من غمر واشرب

يوم الصليقا لم يوفون بالحار نعم يضم النون وسكون

العين المهلة قبلة والاسرة كالزفة الرهط الذين يوقون

بهم والصليقا تصغير الصلحا وهي الارض الصلبة وهو

يوم من ايام العرب **وما** وهي كلف في قلب المضاع

الانها تقارقها في امور سذكر في فسر الحرف عند الله

على حرف النني **ولام** **الامر** ويبقى الكلام عليها **والامر**

ولا يختص بالغيب كاللام بل تجي له والما لم يل على سوا

والمتكلم قليلا كقولك لاريناك ههنا مقام السب

انما اقيم فيه المصيب مقام السب والاصل لا تكن هه

فارك فانه يهي في الحقيقة **وكلم** **المجاز** **سوال**

فانها لا تختص اصلا ودعم بعضهم ان الجوز بها

في لغة واجارة جماعة في الشعر منهم ابن السكيت

لو يشاء طار به ذو مبعة لاحق الاطال تهدد ونخل

ما المنعة النشاط والاطال الخواصر جمع اطل بكسر

الهمزة وسكون الطاء المهلة والحصل الفائق الشعر

كقوله نامت فوادك لو يحرك ما صنعت احدي نساء بني

في ذهل من شيبانا وخرج الاول على لغة من يقول شايئا

بالت ثم ابدت همزة ساكنة فليس يكونها بالحارة بل هو

كالسكون في لغة من يقول الحامة والعالم بالهمزة و

والثاني علي ان ضمة الاغراب سكنت تخفيفا كقراءة

اي عمرو وما يستعركم يسكون الداء **وسوى** **ما الجيني**

فانها لا تجزم بافتاق **وسوي** **اذا** **وكيف** **الا** **الشذوذ**

كقوله واذا تصبك خصاصة فارجع الغنى والذي يعطي

الرياء فارغب الخصاصة الفقروا ما شدا الجن يا ذا لما

يقا من المتعين الماني للابهام اللان للشرط لان اصل

اد واية ان وما تخم من غيرها فلتصم معانها وان

انما يستعمل في الامر المحتمل للوقع وعده فيلزمها

الابهام واذا استعمل في الامر المقطوع به نحو اذا غرت

الشمس حيث فصعف معني الشرط ويها فشد الجزم

واما كيف فلما طفر بشاهد علي وقومها جال وللوتين

يخوزون الجزم بها وباد في الامة وما تقدم هو

مذهب البصريين **باب** نحو ان يتنهلوا يغفر لهم ما قد

سلف **نحو** **وقالوا** **اتا** **تبا** **من** **اية** **لنبحرنا** **بها**



وكقوله ومهما أكلت عند امرأ من خلية وإن غفلت عن  
علي الناس تعلم **وإذا** كقوله إذا ما دخلت على الزوجة  
فقل له خفا عليك إذا أظنان التحليل **وإذا** كقوله  
إذا ما تربي اليوم أزي لمعيني أصعد سيرا في البر  
وافرغ **وحيثما** كقوله وحيثما تستقم بقدرك الله  
في غير الأزمان **وأيما** نحو أيما تكونوا يدرككم الموت  
كقول سحيم متقاضع العامة تعرفني **وما** نحو وما الله  
من خير بعله الله **وأي** نحو أيما تدعوا له الأسماء المحمودة  
**وهي** أي كلمة المجازات **الجيبة الأولى** أي لجعل  
مضمون الأول سببا لمضمون الثاني يجوز أن يجيء أكرمه  
فمضمون الجملة الأولى وهي بمجي المخاطب سبب لمضمون  
الجملة الثانية وهي أكرام المتكلم أياه وقال الرضي  
عندهم لمزوم والجزاء لازمة سواء كان الشرط  
كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار يوم  
أو شرطاً كما في قولك لو كان لي من الحنطة أو لا شرطاً  
سبباً لقولك لو كان زيد أي لكت أينه **وسمياً شرطاً**  
**جزء** على طريق اللف والشر الموت فالأول يسمى شرطاً  
والثاني يسمى جزءاً **وما كان مضارعين** **وأي** كقوله  
بغير زيد يقر عرووان يتم بكل أكرمه **أو** كان **التي**  
المضارع **واللهم** وهو الكثير السابغ نحو أن جاء زيد  
**والتي** كقوله وإن أناه خليل يوم سائة يقول

ولا حرم الخليل الفقير من الخلة بفتح الخاء وهي الحاجة  
كسب الرأ الحرمان أي لا غائب مالي ولا دخر مالي والمعنى  
أنه إذا سئل أعطي بلا تعلل **فأبهر** **بجمله** **ثالثاً** **أو** **بغير** **الفاء**  
وهذا الأخير هو أحد الوجهين عند سيبويه والأخر  
عنه أنه على التقديم والتأخير أي يقول إن أناه وهو يدل  
الجواب لأعينة وجواب الشرط محذوف ويؤيده التزام  
في مثل ذلك كون الشرط ماضياً ووجه التأنيب أن الجواب  
تجوز في التزم معنى الشرط وهي قاعدة مشهورة قال  
ابن هشام وأبني على هذا الخلاف مسلمان أحدهما  
أنه هل يجوز زيدان تاني أكرمه بنصب زيد وسببه جنة  
كما يجوز زيد أكرمه إن أتيت والقياس أن المبرد يمتنع لأنه  
في بيان أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط  
فلا يفسر عاملاً فيه والثانية أنه إذا جى بعد هذا الفعل  
المرفوع بفعل موقوف فهل يجوز أو لا فعلي قول سيبويه  
لا يجوز الجزم على قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع  
بالعطف على لفظ الفعل والجزم على قول المبرد على  
حمل الفاء المقدرة وما بعدها **والجزء** **أن كان ما ضياء**  
**أس** **وقد لفظاً** **أو** **مقني** **من فعل** **تتم** **فلا** **فاء**  
نحو أن جاء زيد أكرمه وإنما شرط أن ذكره ليكون حرف  
الشرط مؤثراً لاستقبال فعل الجزاء فدل على احتياج  
إلى الفاء الواصلة إذا كان ما ضياء مقترناً بلفظ الجزم





يسرق فقد سرق اخ له من قبل او تقديره نحو ان كان في نفسه في الاستقبال على فعل واحد وما اذا كان متقبلا  
 من قبل فصدقت لم يكن حرق الشرط موثرا للاستقبال فيكون تقدير اداة الشرط موثرة فيه بان يستعمل لا  
 ضرورة ان الفعل ماض وقد اقترن بعد المحققه الضميه فيكون النفي لا يستقبل كما انها كذلك في غير ان لا تقوم  
 قلبه للاستقبال يحتاج الى الرابط المقتضي وهو الفاء والالا اجتماع حرفا استقبالا فيتراداة الشرط فيه الا  
 ان كان ماضيا غير مقصود نحو ان ترون انما اقل من ذلك لا يستقبل ولا يوتي بالفاء ويعجز تقديره امتناع تأثيرها فيه بان تستبدل  
 فغسي ربي ان يوسني خيرا من جنك ونحوه لا يستقبل في اصل وضعها النفي الاستقبال فيمنع التأثير لامتناع اجتماع الحرف  
 الصدقات فنما هي فيجب الفاء لامتناع تاسر حروفه على اثر واحد فيوت في الفاء كما يوتي بها في ان جاء زيدا فلن  
 الشرط فيه ضرورة ان مثل هذا الفعل السامع في احدى **او** كان هاء الجاء **غيرها** اي الماض والمضارع  
 زمان له حتى يقلب الى الاستقبال وكذا يجب الفاء في المقتضى ما ذكر قبل **فانما** واجبة وكذلك في الجملة الاسمية حتى  
 نحو ان زارني زيد فليس مقصود ان كان الفعل غير ماض فيكون غير مقصود في كل شي قدس والفعلية التي فعلها  
 لاء لنفي الحال ليس الا فلا سلطنة لحرف الشرط ماض بقدر لفظها او تقديره كحمار او فعلها غير مقصود او مضارع مثبت  
 له بها عن ذلك فاستبح الى **الرابط او يضاف ما يشاء** فيكون حرف تنفيس او ينفي بغيره نحو ان ذهب زيد فاعب  
**وسوق او متقبلا بالوجهان** اما حيث يكون مثبتا وعلية فكذلك وهنا صورة يشملها صيغة لعدم الفاء مع ان  
 حرف تنفيس فوجه دخولها الفاء اسكان جعله خبر الفاء فيها لازمة وهي ما اذا كان الفعل ماضيا مقصودا بغير اس  
 محذوف نحو ومن عاد يستقم الله منه فيكون الجواب وقد لا لفظا ولا تقديرا وقدم معوله كما في قولك ان جاء زيد  
 الحقيقة جملة اسمية لا يوثق فيها حرف الشرط فيؤثر في ذلك كرام جاء وفي تفسير سورة الانعام من الكشاف وفي قوله  
 فلا يحتاج الى الفاء وانما رفع حسنة لان الشرط ماض ولم يظهر عمل حرف الشرط فيه لفظا فلم يستكنه الرب  
 واما ان كان حرف التنفيس نحو ان جاءني زيد فذا كرام سوف اكرسه فجب الفاء اذ لا تأثير لحرف الشرط فيه لان  
 مستقبل ما هو بعد فلا يمكن تأثير اداة اخرى لا مستقبله واللام

هذا هو الوجه الثاني في تقدير الشرط وهو ان يكون مقصودا بغيره  
 عن الشرط فيحتاج الى رابط **واسم** في قولك ان جاءني زيد فذا كرام



ابن حبان من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر  
 الله مثلا ان جاء بدون فارب مع لونه جملة اسمية **الضرورية**  
**الغالبية** **موقع الفاء** لانها تلتها في ان لا يكون  
 تعقب ما بعدها لما قبلها من غير محالة وفي امتناع الابدال  
 يعادل لاجل ان يتقدما شي يرتبط ما بعدها به كالفاء  
 الجملة **الاسمية** لا الفعلية كراهة التباسها باذا الشر  
 لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها الشرطية فخص  
 هذه بالاسمية **غير الظلمية** ليحصل الفرق بينهما واما الال  
 الظلمية فلا تدخل اذا لم يأت فيها لونها وضعت  
 امر يحكم عليه تحكم وذلك انما يكون في الخبرية  
 تجزم **ان متدرة بعد الاثبات المسعة** المتقدمة عند  
 ذكر الفاء والواو اللتين ينصب الفعل بعدها بان  
 وهي الامر والنهي والغضيب والاستفهام والنون  
 والعرض **تسمى النون** فلا تجزم الفعل بعدها  
 مقدرة لما سأل **وتسمى النون التي لا تجزم**  
**في السلب لان الكسائي** نحو لا تدن من الاسديك  
 فهنا لا بد ان يتقدر الشرط مغير لانها في السلب  
 يستقيم المعنى فيكون التقدير ان تدن من الاسديك  
 وحسنه فهو تقدير في المرفعة القرينة المتقدمة عليه  
 ولا يجوز ان يكون التقدير ان لا تدن ياكل لفساد المعنى  
 والكسائي اجاز المسيلة على التقدير الاول بناء على ان

في مثله **ما قصد السببية** اي ملة قصد السببية وهو تعلف  
 قبله وان مقدرة اي تجزم بان مقدرة وتكون ان تعلف  
 مقدرة وتقدير هذا الكلام انه انما يصح تقدير ان في تلك  
 الصور لما فيها من معنى الطلب ولا يبيى المطلوب ان  
 يكون مقصود الذات او لغرض اخر فاذا ذكر بعد ذلك الاشياء  
 ما يصح ان يكون غرضا مرتب عليها علم انها اسباب لتلك  
 الاغراض وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك صح تقدير  
 ان الشرطية بعدها اختلاق الخبر فانه لا يلزم ان يكون  
 لغرض خارج عنه فاذا ورد جملة السامع على ان المتكلم  
 قصد او اداة مضمونة لا لاجل ان مضمونة مقصود لنفسه  
 او لغرض لانه قد تخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود  
 للتخبر بالشيء فلو جى بعده بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه  
 لم يتبادر الفهم اليه جزاء ومن ثم لم يقع الجزم في  
 المعنى لانه خبر محض لا طالب فيه **فان لم يقصد السببية**  
**فان** اي المضارع الواقع بعد ذلك الاشياء واجب الرفع  
 على انه حال ذرهم في خوضهم بلعيون اي ذرهم في  
 حال كونهم على هذه الصفة **او تع** نحو هب لي من  
 ذلك وليا يرثني على قراءة الرفع **او انما** نحو لا تذهب به  
 تغلب عليه فهنا لا يستقيم الجزم في ما بين النون والاسد  
 وكذلك ولا يرفع على انه حال اذ ليس المعنى لا تذهب به في حال كونك  
 مغلوبا عليه وليرتفع الال الرفع على الاستيفاء كانه لما في من



الذهاب به قدر انه سال عن السبب فيقول عليه ولما لم يتكلم وهو اقيم واعيد استقالات الاجتماع المهيمن  
يناقع في عدم استقامة الحالة فسال **الامر لغة بظ** وفي بقية صنع المضارع طرد الباب وانما يقال في  
**القول** وهذا يصدق على نحو ذلك ونراك صومع الامر منها على هذا المتقدرا فمرا وعده ههنا مفتوح  
ليس من المقصود بالتعريف **فلمنعول** نحو لنكمر بالبه في الاول لانها التي بعد زائد المضارعة نظر  
المجهول **والفعل** نحو ليقمر زيد **باللام** مع ثبوت حرف اللام الى الاصل فان قلت فهلا نظروا اليه في نحو يعدي ويحب  
وانما حصوها بذلك القلة استعمال الامر فيهما وكثيرا لا عرضا عنه واقبلوا على الظاهر فجعلوا من قيل  
وغيرها فخصوا ما قل بالزيادة وماكثر بالاختصار ما وقع فيه بعد حرف المضارعة متحرك فابتدأ وابه  
**وقد مضى** وكقوله محمد نفسك كل نفس في الامر فقالو عدو وعب قلت احاب عنه الرضي  
ما خفت من امر تبالا اي لنفدوا لقبال الواو اليه يانه لو لحظ الاصل وهو يوعد ويوهب لاجتلبوا  
الواو المفتوحة تاء كقوله وكقول الاخر فلات بعد حرف زائد المضارعة همزة وصل قبل الواو  
بني بقايتي ومدني ولكن يكن للخير منك نصيب اي ليكن الساكنة ليركن النطق بها فكانوا يقولون او عدوا  
**المخاطب** **عطف** **الس** **ز** **وايد** من المضارع **وايد** اي بما بعد المحذوف **المتحرك** في الواو فيؤدي ذلك الى ان تكون السبع في رد الساكن  
**بما بعد** اي بما بعد المحذوف **المتحرك** في الواو فيؤدي ذلك الى ان تكون السبع في رد الساكن  
الحروف البعدي نحو تنبع وتقول وتخاف فتخزي  
وهو حرف المضارعة ويتدي بالمتحرك الذي  
فتقول قد وبع ونخف فان قيل قضية هذا  
ان يقال في الامر من تقيم وتعيد وتر وعاد  
المتحرك بعد زائد المضارعة فيها هو الفاق  
قلت انما الذي بعد في الحقيقة هو الهمزة اذا  
بعد اعلال العين تاء وضم وناه عيد بزيادة حرف  
على الماضي وهو اقام واعاد لان الحذف

المضارع  
المتحرك  
الساكن  
الواو  
الهمزة  
الفتحة  
الضمة  
الكسرة  
الواو  
الهمزة  
الفتحة  
الضمة  
الكسرة

المضارع  
المتحرك  
الساكن  
الواو  
الهمزة  
الفتحة  
الضمة  
الكسرة  
الواو  
الهمزة  
الفتحة  
الضمة  
الكسرة









البناء لم يبعد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال  
 الانشاء مجردة عن الزمان كبت و اقسمت وقيلت  
 واجابوا عن كونها مع ذلك افعال بان تجرد هاء اعراف  
 لها عند ثقلها عن الخبر ولا يمكن ادعاء ذلك في  
 خوف لانه ليس له حال غير هذه وحينئذ فنتشكل  
 فعلية فاذا ادعي ان اصله اصل لتعذر كان الدال  
 على الانشاء اللام لا الفعل الى هنا كلامه وفيه  
 تحت في هذا الوجه الاخير اوردته في الشرح الذي  
 كتبه على معني اللبيب وفي شرحي على التسهيل  
 ايضا **المتعدي ما يتوقف** **وهو على الفعول** بغير واسطة  
 والا ورد بواسطة سحر في الخبر خوف ريد من  
 المسجد ويعد عن السوق وعدل عن عبارة الكوفة  
 ما يتوقف فلهذا على متعلق الى ما ذكره تقصير  
 ما يرد على تلك من الشبهة وذكر الاجوبة عنها  
**واللزام بخلافه** اي ما لا يتوقف فلهذا على المتعدي  
 به ولا بد من زيادة ذلك **للفعل** **يتعدى** الفعل  
**الى** **مفعول واحد** لانه لا يتوقف على الاكثر منه  
 كضرب **والى** **مفعولين اثنين** **متعدي** اي يصح ان يحمل  
 احدهما على الاخر وهو كما في علمت زيدا قائما او  
**متعدي** لا يصح ان يحمل ثانيهما على الاول  
 وهو كما في اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان

يقال زيد درهم **والى ثلاثة بواسطة المفعول**  
 كما في علم وراي ادخل عليها هذين التعديتين  
 يقول اعلمت زيدا عمرا مقما ورايت بكر اخلالا  
 راجلا وذلك انه قبل وجود المهيضة كانا متعديين  
 الى اثنين وبداخلها صار متعديين الى ثلاثة وهذا  
 متفق عليه **او بان كان له مفعول واحد** **خوابنا** وبناء  
 واحبر وخبر فان فمها لا يتوقف الا على متعلق  
 واحد بلا واسطة خوابنا ب زيدا وبناء واخبرته  
 نعم يتوقف على الاخر يتعدي اليه بواسطة حرف الجر  
 نحو انبأت زيدا بكذا وكذا البقية لكن كل منها  
 بمعنى اعلم المتعدي الى ثلاثة **فاجري مجراه لا فاعلة**  
**ببناء** فليس شي منها من قبيل اعلم بالوضع ولكن  
 جعلت بمثابة ما استلزم معناه فذكرت معه وهذا  
 التسمية كلامه فمن سبويه الحاق بناء باعلم وزاد  
 غيره انباء وخبر وحدث واختار ابن مالك في شرح التسهيل  
 عدم الحاق شي من باعلم على انه لم يثبت اجراء  
 بنا مجري علم الا حيث يحتمل حذف حرف الجر فيتركب  
 وهو اوفي من النضين ولما اخواتها فندره استعمالها  
 بصورة ما يتعدي الى ثلاثة **والجواب** اي اول المفاعيل  
 الثلاثة **غير** كل من المفعولين **المتعديين** اذ لا يصح حمل  
 شي منها عليه بل هو الاثر في انك اذا قلت اعلمت زيدا



عمر منطلقا لم يصح ان يخبر عن زيد بقولك عمرو  
لما يفتنه ولا بمنطلق لانه بالغرض هنا العبر فلا يصح جعل  
لغيره لانه خلاف المراد في هذا التركيب **وثانيها** **الاول**  
**في المعنى** اذ يصح حمله وعليه وكيف لا وهما متساويان  
وخير في الاصل **يقصر على الاول** ويترك الثاني  
والثالث معا فانها جميعا بمثابة الثانية في باب  
اعطيت من حيث مغايرتها للاول فكما يصح الاقتصار  
على اخر مفعولين اعطيت بان تقول اعطيت زيدا  
ولا تذكر الثانية اصلا كذلك يصح ان يقتصر على الاول  
في ذي الثلاثة فتقول اعلمت زيدا **لا على احد الا**  
**خيرين** بان تقول اعلمت زيدا علمت وخذ في منطقتي  
الذي هو الثاني الاخيرين او تقول اعلمت زيدا بمنطلق  
وتحذف عمرو الذي هو اول الاخيرين لما شرف  
قربا ان احرم مفعولي الفعل القلي لا يقتصر عليه  
ويحذف **الاخر افعال القلوب حيث وزعت وطلب**  
**وطلب** **وعلمت وابتغيت** وكان اللابيق ايرادها على فسق  
غير هذا وذلك ان هذه الافعال على ثلاثة اقسام  
احدها ما يفيد في الخبر يقينا فقط والثاني يقينا  
ومثارة ما يفيد في الخبر فقط والثالث ما يفيد بالو  
جدهين فثارة يقينا وثارة يقينا فقط فثارة بالو  
وجد قال الله تعالى وان وجدنا ان ترهم لغاسقين

والثاني زعم كقول الهذلي فان ترعيني كنت  
اجهد فكم فاني شريت الحمار بعدك بالجهل و  
والثالث ببقية الافعال فاما حسب فالكثرة استعمالها  
في غير المتقين وفوقها في المتقين قليل كقوله  
حسب التقي والخير بخارة وحك كذلك التريما  
يستعمل فيما ليس بمتيقن واستعمالها للمتقين قليل  
عليه ان مالك وكذا طين من وقوعها في المتقين اي  
ظننت اني ملاق حسابة اي يتقن واما اعلم  
فالكثرة ما يستعمل في المتقين كعلمت زيدا قايما اذا  
كان قيامه متحقق الوقوع عند المتكلم بذلك  
وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى فان على يمين  
بوسنات فلا ترجعوهن الي الكفار وابن مالك  
ذكره فيما يفيد اليقين فقط وبتبعه الرضي والامة  
و ارادة عليها فان قلت الواقع بعد المبتدأ من  
قوله افعال القلوب حمل فكيف صح الاخبار بها  
عن الافعال قلت هو على حذف مضاف اي  
افعال حسبت الي اخره يعني ان افعال القلوب هي  
الافعال التي اجزا لجمل من قولنا حسبت وقلت وكذا  
وكذا وليس المراد الاخبار بها بحسب كقولها ما  
ضنه بل من حيث كونها محمول افعال ليدخل ما يجي  
متما بصيغة المضارع والامر **ونصب المبتدأ والخبر**

٣٩٨



من غرقوك زيد قائم **علي المفعولية** فاما كان يتدبر  
يصير مفعولا الا وما كان خيرا مفعولا تانيا نحو جئت  
زيدا قائما قال الرضي والمفعول بالحقيقة انما هو  
ما يحصل من الثاني من المصدر مضافا الي  
الاول اذ معني علمت زيدا قائما علمت قيام زيد  
وكذا علمت اخاك زيدا اي زيدا لكن اعرب  
الحجران اعرب الاسم الواحد وذلك للمفعول المفعول  
ولذلك تدخل على هذين لفظة ان الجاعلة الجز  
ين في تقدير جز واحد **والاربعة الاخيرة** وهي  
ظنت وعلمت ورايت ووجرت **معني اخر نصب**  
مفعولا **واحدا** فاما ظن فيكون كذلك اذا جاء  
بمعني اهتمت تقول ظنت زيدا بالحيات اي اهتمت  
بها واما علم فاذا كانت بمعنى عرف تقول  
علمت زيدا اي عرفت في نفسه لا باعتبار كونه  
علي صفة كما في علمت زيدا قائما هذا راى ابن  
الحاجب وخالفه الرضي فقال لا يتوهم ان بين  
علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فان  
معني علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم  
واحد **الايان** حرفة لا نصب جز في الاسمية كما  
كما ينصبها علم لا يعرف بمعنى بل هو موكول الي  
اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين

ما المعنى

في المعنى يحكم لغتي دون الاخر واما راى فقد  
يكون معني ابصر ومعني ضرب الية فتنب اذ ذلك  
واحد تقول رايت اهلك اي ابصرته ورايت  
الصيد اي ضربته في رية وشل هذا يدخل في  
المعاريف كان تستفهم عن روية زيدا الذي  
ابصرته بان يقال لك هل رايت زيدا فيقول ما رايته  
مريرا اكل لم اتصرب واما وجد فقد يكون بمعنى  
اصاب نحو وجدت الصالة ومن الحديث فمن وجد  
خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن  
الا نفسه **ومن خواصها** اي خواص افعال القلوب  
**انها لا تقتصر** في مفعولها **ذكر** وتحذف  
**الاخر** **جواز حذفها** معا واعلم انه يسمى بالحذف  
لذلك اختصارا ولغيره اختصارا فان حملنا كلام  
المؤلف على هذا المصطلح كان المعنى انه اذا لم  
يغير دليل على الحذف استنع بالنسبة الي حذف  
احدهما وجاز بالنسبة الي حذفها معا فاما  
الشف الاول فلا خلاف ان الحكم فيه كذلك واما  
الشف الثاني ففيه خلاف والاكثر على الجواز  
وصحة ان عصفور وجعلوا **كذلك** اعطى  
حيث حاز حذف مفعولية اختصارا تقول اعطيت  
بلاتقدر شي اخر وخالقهم ان ملك مدعيان

الطلب  
طلب حذف احد مفعول افعال





التي باي ام باية سنة نه ترى جبههم عار علي وتجب  
اي وتحسية عار علي واما الشف الاول فنه خلاف  
منعه الن محشري في ما لفصل وتبعه ابن الحاجب وعلا  
بان المفعولين بمنزلة اسم واحد لان المفعول بالحقبة  
هو مضمونما فحذف احدهما بمنزلة حذف بعض  
اجزاء الكلمة وفي الكشف مواضع حكم فيها يجوز الحذف  
للقربة فني تفسير قوله تعالى في سورة العنبر ولا  
تحسين يتجلون بما اتهم الله من فضله هو خير لهم  
ان من قرأه بالياء يعني ياء لغنية في تحسين الدين وجعل  
فاعله الدين يتجلون كان المفعول الاول عند حذف  
تقديره ولا تحسين الدين يتجلون تحذهم هو خير لهم  
والذي ستر حذفه دلا لانه يتجلون عليه وقال في  
تفسير قوله تعالى ولا تحسين الدين قتلوا في سبيل الله  
ولا تحسين حاسب ويجوز ان يكون الدين قتلوا فاعلا  
ويكون التقدير ولا تحسينهم الدين قتلوا امواتا اي  
لا تحسين الذين قتلوا انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز  
حذف المفعول الاول قلت هو في اصل مبتداء فحذف  
كما حذف المبتداء من قوله احيوا والمعنى هم احياء لانه  
الكلام عليهما اليه هنا كلامه وان حذف المفعول الثاني  
اياد ما لاقتصار الحذف مدقعا سواء قامت القرينة اولم  
يقم بحيث يكون المعنى ان حذف احده المفعولين لا يجوز

المنع هو مذهب سيومر والمحققين من تدريك كلام  
وفرق بين البابين بانك اذا قلت علمت وطلعت  
مثلا تاركا للمفعولين اصلا ورأسا لم يكن فيه  
فيه فايدة لان من المعلوم ان الانسان في  
الاجل لا يتخلوا من علم وطلعت فلا فائدة تقتل  
مع الاعراض عن المفعولين البتة بخلاف  
نحو اعطيت وكسوت وان حملنا كلامه على ان  
المراد بالاختصار الحذف لدليل كان المعنى انه  
اذا قامت القرينة علي المحذوف استمع حذف احدهما  
وجاز حذف كليهما فاما الشف الثاني فلا خلاف فيه  
على هذا التقدير كقولهم من يسع تحذ اي نخل سموة  
صادقا وكقول



مطلقا وحذفها يجوز مطلقا كان الخلاف في الثبوت عند  
حذفها بغير دليل وحذف احدهما الدليل الا اذا كان  
استثنا منع في الظروف اي ومن خصايصها ان لا يثبت  
علي احدهما وقتان الا اوقات الا اذا كان المفعول  
**انما بعد** اي مع ما بعدها من اسمها وخبرها **فان**  
خبر علمت ان زيدا قائم **او** **خبر** نحو علم ان سيكون منكر  
مرفعي **ثم** **وب** لا تقصر على احدا لمفعولين وهو  
الاول لكتباها اشتراك التركيب عليه من المنسوب اليه  
اذ معنى قولك علمت ان زيدا قائم وعلمت زيدا قائما واحد  
وان اختلف التركيبان صورة **و** من خواصها ان  
**ان** **بمعني** اي يترك عملها لفظا ومجلا لا مانع **بقا**  
**الافادة** التي كانت موجودة عند الاعمال الاخرى  
ان معني زيد قائم علمت زيد قائم علمت هذا هو معني  
قولك علمت زيدا قائما **ضعفا** حال من قوله ان تكتفى ان  
جعلناه فاعلا بالظرف المقدرا ومن الضمير المنكر في  
الظرف او من محذوف اي يقع اللفظ ضعيفا **انما**  
نحو ظنت زيد قائم لان فيه تقديم الضعيف على القوي في  
العمل ذلك لان عامل النصب لفظي متقدم وهو الفاعل  
وعامل المانع مرفعي موخر وانما جار ذلك ضعفه لان  
القلوب ضعيفة اذ ليس اثرها بظاهر كالعلم والاعمال  
معمولها في الحقيقة مضمون اكمل كاسوسه قول

الشاعر كذا اذيت حتى صار من خلقه اي وجدت ملاك  
الشجرة الادب وسيبويه يحمله على تعليق حذف لام الابتداء  
وبعضهم يجعله من باب حذف ضمير الشاف بعد الفعل  
فلما لفظ ولا تعليق وهو قريب لثبوت حذف ضمير  
الشان منصوبا في النظم ولتركا سرا **وصحبه المصدر**  
نحو علمت عمر وسقطا علما فحصل التدافع ظاهر  
فان تأكيد الفعل يقتضي الاعتبار والاهتمام بشأنه واللفظ  
يقتضي خلاف ذلك ويقع الغرض **الميلاد** **انما** لا فعالا للثبوت  
**بن** **مور** **الحديث** اي احدا الجزين الذين تدخل عليها وهو  
المستاء والخبر **وبينه** اي وبين دليل الجزين نحو في الدار  
اظن زيد مقيم عليان يكون في الدار متعلقا بمقيم وانما كان  
هذا دون الاول لان توسط العامل يكسر شيئا ما من ضعف  
الغاية ولم يجعل بمثابة توسط بين المبتداء والخبر لانه  
في مثل هذه الصورة تاخر عن احدا الجزين الذين تعمل  
فيها بخلاف تلك فانه انما تاخر فيها عن جز لا عمل له فيه  
وانما هو معمول الخبر والعامل متقدم على كل الجزين سلطة  
علي نصيبها فلا جزم ان الصورتين افرق لانه الحكم ويقع اللفظ  
**حوالا** اي داخرا وارجا **انما** **الافعال** المذكورة  
**بن** اي بن مور لهما كقولك زيد قائم وقدم مقدم الكلام  
عليها **وحسن** **انما** عنها **ويلاحظ** لرواها العامل الذي  
من الرتبة التي كان يتاخر في حلولها حيف اخر من الجزين



معا ومن خواصها ايضا ان تلحق **بجواب** وهذا هو المستحق عندهم  
 بالتعليق وهو ترك العمل لفظا لا محل لما مع وعبارته لا تستلزم  
 على هذا الذي قالوا بل ظاهرها ان العمل متروك وجوابه  
 حال لفظا ومحل وليس كذلك بل دليل جواز العطف على  
 محل جزئي الجملة المعلقة عنهما الفعل نحو علمت ان زيد  
 ربكرا فاضلا واما الالفاظ الاربعة ذكر فيها لان العامل هو  
 يتسلط على شيء من اجزاء الجملة لا لفظا ولا محل بل هي جملة  
 مستأنفة **اذا تعويها** نحو علمت ما زيد قايما وظننت ان زيد  
 قائم وحسب لا رجل في الدار لان النفي له صدر الكلام  
 فلا يعمل ما قبله فيما بعده **اولا** نحو علمت لزيد قائم وعلمت  
 ان زيد القائم بكسر الهمزة وهما المراد لانه لا يستلزم اختصاصها  
 ما هو اعم منها ومن لام جواب فيه وايان قال بتأنيدها ابن مالك  
 وجماعة وجعلوا مثل قول الشاعر ولقد علمت لثاني بيتي  
 ما وقع فيه التعليق باللام وفيه نظر لان النسخ انما يدخل  
 على ما كان في الاصل مبتدأ وخبرا وهو هنا متفق ولان  
 جواب القسم لا محل له والمعلق عنه العامل وهو محل فيستا  
 فان وفيه بحث **واستفهام** سواء كان بحرف هو الهمزة  
 نحو علمت ان زيد قائم او باسم منصوب متضمن لها نحو اعلم اي  
 الحسين اشقى **وصح** اي زيد بالسوس ومضى وخارج وانما  
 ذلك غير ان **هذا** اي لا يتعقب هذه الافعال في راي  
 ذهب اليه بعض النحاة وليس بالمشهور وهذه القال

اذا قيل علمت هل زيد قائم جوابه يتوهم نسبة القيام الى زيد  
 او نفيها حتى يقال ان العلم يتعلق بالنسبة ثبوت او انقضاء وانما  
 جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة وهذه شبهة واهية فان  
 نعم ولا يتضمنان معنى النسبة اذ هما قايما مقام الجملة النحاة  
 بها وما يتحمل من ان الاستفهام من حيث انه متضمن للمجهول  
 ان العلم فكيف يجامعه ينفع بان في الكلام حذف حرفا والنفي  
 علمت جواب ان زيد قائم اي علمت ما يجاب به هذا الاستفهام  
 من ثبوت القيام لزيد او انقضاء عنه ثم حذف المضاف واقام  
 المضاف اليه مقامه فان قلت الحكم فيما كان المعلق داخلا  
 على الجملة الواقعة في محل المفعولين واضح واما اذا كان  
 داخلا على جملة هي في محل المفعول الثاني نحو علمت زيدا  
 ابني هو وعلمت زيدا لابي قائم وعلمت زيدا ابوه قائم  
 فما الحكم قلت قد اختلف فيه فذهب جماعة من نحاة العرب  
 الى ان العامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها نصب  
 على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة  
 في مثل هذا حكمها ان يكون في موضع نصب وان لا يؤثر  
 العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا  
 ابوه قائم قال ابن هشام واصطرب في ذلك كلام الزمخشري  
 فقال في قوله تعالى للملوك احسن حيلكم في حربه هو انما  
 جاز تعلق فعل البلوي لما في الاخبار من معنى العلم لانه  
 طريق اليه وقيل في تفسيره في سورة الملوك ولا يسمى هذا تعلقا





والا التعليق ان يقع بعد العامل ما سد مد من نص غيره  
 كملت ايما عرو ولا يراد به لا يفرق الحال بعد تقدم احد المتعدي  
 بين يبي ماله الصدر غيره ولو كان تعليقا لا يفرق كما في  
 علمت زيدا مطلقا وعلمت اريد منطلقا الى هنا كلام ابي  
 فان قلت فكيف انقضى عن هذا الاضطراب بان يكون  
 التعليق المذكور في اية هود من لاذية التعليق المعقود وهو  
 تسليط فعل البلوي على الجملة الاستفهامية بحيث يكون  
 بينهما ارتباط واتصال من حيث المعنى ولم ينس التعليق  
 الاصطلاحي التمام ما ذكره في سورة الملك فلا تناقض ولا  
 اضطراب فان قلت فما الذي يخرج من القولين المذكورين  
 قلت كون العامل معلقا عن الجملة المقترنة بالمعلق الوان  
 في فعل المفعول الثاني بدليل قوله تعالى سألني اسرائيل كبر  
 اسرائيل كرايتاهم من اية بينه لا ترى ان سألني اريد  
 طلب العلم لا المال اما يعرب الى الثاني بلجار فلو كان  
 وصول سألني كرايتاهم كوصول ظن في نحو ظنت زيدا  
 ابوة منطلق الزم تعديته الى اثنين بنفسه وتلك متع  
 واذا ثبت انعلق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن  
 نصب العامل لاحد المفعولين لقطا مانعا من كونه معلقا  
 عن الآخر كما في قوله تعالى من لا قتال القلبية المذكور  
 المعلق على تعليق قلت التعليق ليس من خواص الافعال المذكورة  
 في امش بخصوصها وكثير ما انفك بعض الطلبة في ذلك

والا التعليق جاز في كل فعل قلبي سواء كان من باب ظن او غيره  
 ولهذا كانت الجملة في التعليق منقصة الى ثلثة اقسام احدى  
 ان يكون في موضع مفعول متبدا بلجار نحو ما لو ان يوم  
 الدين لا يقال سألني عنه ومنه تلك الية التي تلواها انفا ونحو  
 اولم يتفكر ما يصاحبهم من حيث ونحو فليظروا انهم  
 يتفكرون لا يقال فكروا فيه ونظرت فيه فالعامل طاربا لذلك  
 المفعول الذي وقعت الجملة المقترنة بالمعلق موقوفة على  
 معنى ذلك الحرف الذي يتعدى به العامل الثاني ان يكون  
 في موضع المفعول المصريح اي الذي لم يقيد بشي نحو عن  
 من ابوك اذ يقال عرفت زيدا الثالث ان يكون في موضع  
 المفعولين نحو وتعلمن اينما استدعيا فان قلت فما الذي  
 يظهر من كلام المؤلف هل هو موافق للقول بالتعليق في  
 قوله علمت زيدا ابوة قائم او للقول بعدمه قلت للقول  
 بعدمه لانه شرط كون المعلق واقعا بعقب الفعل القلبي  
 واما يتحقق ذلك في نحو علمت اريد قائم لانه نحو علمت زيدا ابوة  
 قائم فان قلت حكى في التسهيل ان نصب زيدا في نحو علمت زيدا  
 ابوس هو اوي من رغبة فواجبه الرفع بانه لما كان زيدا مستقما  
 عنه من حيث المعنى لان المعنى علمت ابوس زيدا عومل  
 معاملة ما باشرة الاستفهام المعقود وهو لا يوجب هو لا ب  
 بلاب هناله الصدر لاضافة الي ماله الصدر فمعمل  
 بمعاملة وانا اقول الرفع مشكك لا يخلو ان يكون من قبل



قبل الالفاء او التعليل ولا ثالث وكلها باطل اما بطلان  
الا اول فلان العامل متقدم سطر من حيث المعنى ولا مانع  
يمنعه من العمل لفظا فيلزم ان يكون الشاؤق قبيحا وهو لا  
يقبح ثم كيف ويجمع الالفاء والتعليل في تركيب واحد  
يكون العامل ملغى بالنسبة الى لفظ المفعول لا وروى  
بالنسبة الى المفعول الثاني وهذا مما يريد به في العيون  
واما بطلان الثاني فظاهر لان التعليل ملزوم بعد  
ظهور اثر العامل لفظا وللادام هنا منتف بل يتجوز  
بالنصب بل جعلوه هو الاول في ثامنه **و** من خواصها انه  
**ان يجمع ضمير الفاعل والمفعول** نحو ان راه استغنى وحق علي  
قايا وجعل مطلقا ولا يصح ضميرتي وضميرك ولا يضره  
على ان ضميرتي الغيبة يرجعان الى زيد الاتحاد الفاعل  
والمفعول هنا معنى واتفاقهما لفظا من حيث الاتصال  
والمستعمل في كل امهم اما التقابل لفظا ومعنى كضرب زيد  
عمرا او لفظا بحسب الامكان كما في ضرب زيد نفسه لان  
النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لفظية متاخرة  
المضاف للمضاف اليه واما افعال القلوب فلان الفعل  
به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة  
كما من جازا انما في قوله تعالى يا ايها في الحقيقة فاعلا وفعلا  
به كذا قال الرضي **واخرى هي ما عرفت** **وبطلان** خلاها  
وجدتني وهو ضدها في انزل الوضوح كقوله لفرقان

لواحد

صرتين عديمتين واما الا في منها مخرج وقوله نعمت علما  
كان مني فقد تبي كما يندم المغيوب حين يبع **وقد يكون القول**  
**مستقبل** **فاما** مفرد او غيره موقفا او غير **بعد استقام**  
المفصل نحو انقول زيدا قايا او المتصل بطرف كقوله ابعده  
بعد تقول الدار جا مع شلى ثم تحره بسبب دوام البعد  
منه وما ارجح بجزر ونحو في الدار تقول زيدا قايا او  
احد المفعولين كقوله اجها لانقول بني كوي لعمر ايل ام  
هنا **بمعنى الظن** عند اكثر العرب فيصب المفعول  
كما رايت وليس جعلته بمعنى الظن عند استحالة الشرح  
سما تتحتم بل يتجوز الحكاية ايضا **ومطلقا لفظه في سلم**  
بضم السين نحو قال زيد عمر منطلقا حكاه سيبويه عن  
ابي الخطاب **وما يشابهها** اي يشبه افعال القلوب  
**في جرد نصب جري** الجملة **الاسمية** فلا تثبت لها شيء  
من تلك الخواص نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا **اتخذ**  
نحو جعلناه بها منتورا **وجعل** كقوله ولست بنية حتى  
اذ اركبة اخا القوم واستغنى عن المسح شاربه واما  
قوله تعالى وتزكوك قايا فيتمثل الحالية **ومع** ولا اذكر لهذا  
شاهد ولا اغرق من عدة من هذه الافعال **ودري**  
وعده هذه ما يشابه افعال القلوب في مجرد نصب  
جزئية لاسمية بحيث لا يتجوز خواصها عليها شكل ففده  
بشابة علم بمعنى عملا نقص عليه ابن عاكف وغيرها والاشوا



على تعليقها من الكتاب العزيز وكلام العرب كثيرة  
جلا فني التنزيل وان ادري اقرب ما توقعون امريد  
وليه ام يجعل له ري املا وفيه وما ادرك ما يوم الدين  
ثم ما ادرك ما يوم الدين ما القارعة وما ادرك ما يوم  
وفيه وما ادرك ما ملحمة ومثل فيه كبير وس كل ام  
المرأة العربية في شان اولادها هه كالحمة الموهبة  
لا يدري اين طرفاها وقال نهير وما ادري وسوف  
اخال ادري قبل غرة في البكار والامرعات القلب  
حتى تولت وقال الهذي دعاني اليها القلب الي الان  
سبع فما ادري ارشد طال ابها ام غني وانما كثرت من  
الشواهد على ذلك لان شخصا من يد ربي فهوالة هوفا  
ضيها الا ان ويعرف بمولا كما مال الدين بن قرام تسيك  
بهذا النص من الولي في علي ان دري لا تعلق عن العلم  
وجري بيني وبينه في ذلك كلام واظنه لم يرجع اخذ  
الي الجود على ما في هذا المختصر وطحا كما في غيره من  
كتب لا يمتد وذلك عن الانصاف بمراحلة **والف** وهذا  
من النمط الاول فقد صرح صاحب التسهيل بعد ان في  
من افعال القلوب وروح بارها مرادف لوجد وانها معا  
يعني علم ثبتت لها بمقتضى ذلك خصايص افعال القلوب  
وتوهم وهو بمعنى ظن علم ما صرح صاحب القاموس  
ومقتضاها اجرا مجري ما هو بمعناه وهو ظن في جميع امكان

ولكن لم اربن النفاة من صرح بعدة من افعال هذا الباب  
**الافعال الناقصة** وسميت بذلك لان غيرها يتم مرفوعة  
كلما وهذه تنقص عن هذه الدرجة فلا يتم بالمرفوع  
بل لا بد معه من ذكر المنصوب لفظا وحكما وقبل انما سميت  
ناقصه لانها تدل على الزمان دون الحداث فنقصت  
عن حال خبرها من الافعال الدالة على الحدث والزمان  
جميعا قال الرضي وليس بشي لان ما عا كان من الافعال  
الناقصه كصار الدلالة على ما لا انتقال واضح الدال على  
الكون في الصبح وسائر اخواته وما دام الدال على معنى  
الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته  
وليس الدال على الانتفاء قد لا لفظا على حد لا يدل  
عليه الخبر في غاية الظهور وما كان تدل على الكون  
الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون  
المختص وهو كون القيام اي حصوله في اول  
بلغة دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فيه  
من الفائدة ما في ضمير الشأن وراية هنا وهي دلالة  
على زمان حصل الخبر ولو قلنا قام زيد لم يحصل هانا  
الفائدتان معا فكان تدل على حصول حدث مطلق  
تقيده في خبره وخبره يدل على الحدث معين واقع  
في زمان مطلق تقيده في كان لكن دلالة كان على  
الحدث المطلق اي الكون وليتبعه دلالة الخبر على



الزمان عقلية **ما وضع** اي الفاظ وضعت وذكر باعتبارها **التي**  
**الفاعل** وتثنية **على صفة** هي غير صفة مصدرية والا  
تفرض بجميع الافعال الثامة فان قام على ان قوله قام زيد  
يقدر الفاعل على صفة لكن كل الصفة هي القيام المستند  
الفاعل العامل فيه ولما الفعل ناقص فاما يقدر الفاعل على  
غير صفة مصدرية فان كان في قوله كان زيد **التي** لا يقدر  
زيد على صفة الكون بل على صفة القيام المستفاد من  
الخبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا  
سائرهما وحاول الخبز واي اخراج الفعل التام بقوله  
ما وضع فان قام مثلا لم يوضع لان يقدر الفاعل على صفة  
بل وضع لنفسه الاخبار وان كانا المقربين يلزم ضمنه  
**وامرهما** اي امر اسم لافعال الناقصة وخبرها الفاعل  
من ذكر الفاعل والصفة المقدرة عليها **كما امر المبتدأ**  
**الخبر على الاصح** فاجاز ان يكون مبتدأ جاز ان يكون اسما  
وباجاز ان يكون خبرا مبتدأ جاز ان يكون خبرا لها وبعض  
يري انه قد يقع الاسم هنا لا يجوز ان يبتدأ به كالثقة  
الخالية من مستوع وقد اشار الى دفع ما استدعي على هذا  
الذي يقوله **وغيره** **من اجها عمل** من قوله حسان كان  
بشيء من بيت راس يكون من اجها عمل وما محمول **على**  
**القلب** والاصل يكون من اجها عمل واما الا انه قلب  
فيجعل الخبر اسمها والاسم خبرا لان القلب في نفسه ما يحسن  
تكون

الكلام وزينه فيكون مقبولا مطلقا وان تضمن اعتبارا  
لطيفارا دحسه وهذه طريق السكاكي والسمية بالهجنة  
المختلثة لثوب عوت راس فريضة بن عزة والرملة شوب  
بجمرة خبرها وخبر كان قوله بعد على ابناءها او طمغض  
من النفاق همة اجباء والمض الطرب والمض الكرشية  
ويقال خبر من حيث بعد او يطعم فلاح طري كسرة اجباء  
من شجرة الكمال فحة ولطافة **وهي كان وصار واج**  
**واسو اضفي** كقوله ورثته حتى اذا تعددا واض  
نهذا كالحسام اجرا الهدا المرتفع ولا جرد القصير  
الشعر **وعاد** كقوله وكان هديت يرشده والله مسفر عاد  
بالرشد امرا ومن النخلة من منع علاض وعاد من هذه  
الافعال مدعي انها من قبل التام الذي يتعدي بالي وان  
المثرب بعدها حال لا خبر **وقلا وكذا** **وتعد** **وتأورد**  
فيه فاما جاء فورد من قول الخواج لابن عباس حيث  
جاء اليهم رسول من على رضى الله عنه فقالوا له ما جاء  
خاتجك روي بالرفع علا انه اسم جاءت وما خبرها قدم  
عليها لانه للاستفهام وروي بالنصب على انه الخبر  
واسم جاءت ضمير عايد الى ما انت لكون الخبر عن ذلك  
الضمير موحيا كما في كانت واما فقد فورد من قول بعض  
الاعراب ارفع شقيرة حتى فقدت كانتا خبره قال الا  
تدري لا تجاوز وقد الوضع الذي استعملها العرب

وكان وان وان



فيه وهو معنى قول المؤلف فيما ورد او طردة بعضهم قال  
 الرضى وقال المصنف يعني ان الحاجب واجاد الاول  
 طرد حواء في مثل جوار البرقيرين وقبل هو حال وليس ينبغي  
 لا يراد البرحاء في حال كونه فقيرين ولا معنى قال ولما قدر  
 فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي  
 استعمل به او لا يعني قول الاعراب فلا يقال في غير ذلك  
 صار يد يقال فقد كانت سلطان لكونه مثل تعدت كانتا  
 حرة **وليس وما دام وما ناله وما برح وما بقى وما انكفأ**  
**يكون ناقصة** **ثبوت خبرها ما فيها** في نحو كان رند قايما  
 مستقبلا في نحو من متراضعا وحالا ومستقبلا في نحو زيد يكون  
 مصليا او مسافرا **اما اديما** كما في قوله تعالى وكان الله سميعا  
 بصيرا **ونقطه** **نحو** كان رنده الشيخ شابا صلحا واقادما الدوام  
 او الانقطاع ليس بحسب الوضع وانما هو الى الغنية والذم  
 وضعت كونه الثبوت خبرها مقرونا الزمان الذي يدل عليه  
 صيغتها سواء **كان** **فيها ضمير** **الشار** فيكون ابتداء والخبر بعدها  
 جملة اسمية في محل نصب على خبر كان كما في قوله اذا استكان  
 الناس صفات سامت واخر شئ بالذي كتب اضع انما فيه  
 على ذلك لان بعض الناس رعم ان كان الثانية تامة فاعلمها ذلك  
 الضمير اي وقعت الفصلة ثم قرب اليها وهذا يوجب  
 الى وقوع ضمير الشأن غير متداني في الحال ولا في  
 الاصل وهو خلاف ما علم بانفسه ان كل ما هو **دون**

**اخوانها فيها ثم** **ضمير** **الشان** **الليس**  
 فنضم فيها لقوله هي الشان لما في لوظفت بها وليس  
 منها شفاء الدار سذول **اولم يكن** معطوف على الجملة  
 المتقدمة اي سواء كان فيها ضمير الشأن كما شئت  
 اولم يكن نحو كان زيد قايما **ومعنى** **طار** عطف على خير  
 يكون من قوله وكان تكون ناقصة اي وتكون بمعنى  
 صار وهو بالنسبة الى المعنى اول قليل لقوله بينهما  
 فقر والمرطبي كانها قطا الحزن قد كانت في اخايق  
 اليها المفارقة والفقر الخلد من الارض والنفق واحدة  
 قطة طير معروف والحزن بفتح الحاء الجملة وسكون  
 الزاي بلاد العرب وما عطف من الارض والفراخ  
 هنا اولاد الالطير الواحد فرخ والبيوض جمع بيض  
 بفتح الميم بسرعة السير حيث صارت بمنزلة قطة  
 تركت بيضا صارت فرخا وهي يتالع في سرعة الطير  
 الي فرخها ولا يصح جعل كان هنا تامة لان نصيخ  
 حينئذ على الحال يفيد المعنى ولاناقصة خالية عن  
 معنى الصرورة لا دايه الي عكس المراد **يكون تامة**  
 بمعنى ثبت نحو وان كان ذو عسرة **وزائدة** لقوله ما كان  
 اسعد من اجاك اخذ بهلاك بمنها هو **وعنا** **دا**  
 وكقولها انت تكون ما حديك اذا تهب شمالا بليد  
**ونكته** **قلب** **ها** **للك** انه يتمل كان فيه ناقصة غير شائبة

سب





فقلت اسرها وله خبرها وان يكون شائنة قاسرها ضير  
 شان مستزفيها وله قلب مستدار وخبر في فعل مضارع على  
 انه وان يكون بمعنى صار فالاعراب كالاول سواء  
 وان يكون تامة فقلت فاعلمها وله متعلق وان يكون  
 زائدة فله قلب مستدار وخبر عمل لها من الاعراب اذها  
 صلة لمن اوفي فعل جزم على انها مفعول من ان جعلت صورة  
**وصار للانتقال حقيقة** بان يكون الانتقال من حقيقة  
 الى حقيقة اخرى نحو صار الطبيب حذفا في غرضه نحو  
 صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هي  
 الفقر الى صفة اخرى عارضة هي الغنى **والانتقال** من  
 مكان الى مكان نحو صار زيد الى عمرو اي انتقل من مكانه  
 الى مكان عمرو **واصح اي بات لاقتراح ان** **المضمون** **الجملة** **ان**  
 اي بابتداء كل واحد عليه من الزمان بخصوصية الزمان  
 فبمعنى اصح زيد عالما واصح عمرو سيرا واسنى خالد فاضلا  
 وظل بكر ضايما وبان عبد الله نايما حصلت كل صفة  
 من هذه الصفات لصاحبها المذكور في كل وقت من  
 هذه الاوقات صباحا وصحى ومسا وظا ولا وهو الكون  
 بالنهار وبيتوته وهي الكون بالليل **ومعنى صار**  
 تقول اصح زيد غنيا واصح اسير واسنى فقير بمعنى  
 انه صار متصفا بمضمون الخبر لا باعتبار ما دل عليها اللفظ  
 الماضي من صراح وغيره بل على معنى انه صار كذلك

ملك بهذا المعنى واذا بشر احدكم بالانتقال وجهه  
 فسودا اي صار وليس المراد ان تصف بالسواد في زمن  
 الظاول وهو النهار ومن يبات كذلك قوله عليه السلام  
 فان احكم لا يدري اين باتت يده اي صارت وليس  
 المراد زمن البيوتته وهو الليل لان غفل اليد بعد  
 الاستيقاظ من النوم يومه من مام فها هو ليل **وتكون**  
**تامة الاخرى** وهما ظلم وبات فلا يفارقان النقص  
 واما تلك فيجوز ان يقال اجفنا والله الحمد وكلا لا سينا  
 واجفنا اي الى الصباح والمساء والعني اوردخنا فيها  
**والجمل باب** تامة بمعنى عرس اي نزل في اخر زمن  
 البيوتة للاستراحة وانما فسرته بذلك ولم اقل كما قال بعض  
 الناس نزل في اخر الليل لانه اقرب الى تفسير اللفظ من جهة  
 توافقت بات والبيوتة في المادة الاصلية وتعلق بات بها  
 من جهة المعنى **وليس لي مضمون** اي مضمون الجملة **مثلا**  
 وهذا مذهب الاكثرين **وقيل** **للتقي** **مثلا** حالا كان كقولك  
 ليس زيد قايما اي الان او ما ضا كقولهم ليس خلف الله مثله  
 او مستقبلا كقول لا عبي مدح هو النبي صلى الله عليه وسلم  
 لما قلت ما يعبدوا لها وليس عطا اليوم مانعة غذا ما يغيب  
 اي ما يجي يوما بعد يوم بل يدوم كل يوم والنواك العطاء وكقول  
 حسان وما مثله فيهم ولا كان مثله وليس يكون الدهر مادام  
 يزيد وكقول الاخر والتم ساع الا ان ليس يدركه والعيش



شيخ واشفاق وتايل وهذا مذهب سيبويه وجماعه وقوله **في الحال**  
**الا يوم يأتهم ليس منهم فغيا غيلا قيل ما هو الغي**  
 في المستقبل **في الحال** في الحال  
 وقوله فلا يهض الاستدلال بالاية على ان ليس ليس الغي في حاله  
 وليت شعري ما ذا يجدي السعي في هذا التأويل مع كثرة  
 الشاهد على ورودها للغني باعتبار الماضي والمستقبل  
 وقد سمعت بعضها وقد احسن لاندسي في جمعه بين القولين  
 بان معنى القول الاول انها لغني الحال عند عدم القرينة ولا معنى  
 الثاني انها يكون لغني غير الحال عند وجود القرينة وقد افني  
 ابن هشام افره حيث قال في معنى اليب ليس كلمة دلالة على  
 نفي الحال وتنفى غيره بالقرينة **وما دام لتوقيت** استفاد  
 من فعلا وشبهه **بما ثبوت خبرها** والمتعلقة على حسب  
 ما يكون التكميل عليه نقول تصدق مادمت غنيا ومادمت  
 غنيا توقيت للتصدق استفاد بن فعلا مرة بمدة ثبوت  
 الغني منسوب الى المخاطب واذا قلت لنفوذ الامر المتبادر  
 من اسم الفاعل بمدة ثبوت لا مارة منسوب الى الغائب  
 المتكلم ذكره ونقول احس مادام زيد قائما ابوه وزيد  
 راحل مادام مسافرا غلامه فهي هنا لتوقيت استفاد  
 من فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها المتعلقة اسمها وهو  
 واضح **لذي ذكره** من كونه للتوقيت **التي**  
 تقدم عليه لفظ او تقدير وكذا **التي** اذ معني احس

مادام

مادام زيد حالنا اجلس مدة جلوس زيد ولكن حذف  
 الطرف الذي هو منضاف الى ما المصدرية وصلتها واما  
 مقامه فافلا الا لقرينة كما في جنك صلو العصري وقت  
 الصلوة وكل طرف لا بد له من متعلق هو اما بعض جملة اسية  
 بخوزيد قائم يوم الجمعة او فعلية نحو حيث يوم الجمعة  
 فظهر وجه احتياج مادام الى الكلام يسبقه **ما زال**  
 اي وما يح وما فوق ما القل **الاستمرار خبرها** **ما زال**  
 اي من قبل لاسم الخبر فلا يفهم من قولنا ما زال زيد اميرا  
 انه انصف بالامارة في اول ازمته وجودة وانما المفهوم  
 منه انه استمر على الانتصاف بها من كان ولي قابلا لذلك  
 في المقادير وانما كانت هذه لافعال المقترنة بالناس في  
 سبب الاستمرار لثبوت ان معناها في نفسها قبل الفعل  
 الثاني يد على الانفصال عن حدث الخبر فاذا دخل الثاني  
 افادني ذلك الانفصال على سبيل الاستغراق فمعني ما زال  
 زيد غنيا لم يحصل منه الانفصال عن الغني فيلزم اتصافه  
 به دائما ولا كان منفصلا عنه في بعض الاوقات وهو خلا  
 ما اقتضاه النفي الاستغراق **وجان تقدم اخبارها** اي  
 اخبار الافعال الناقصة **عليها** لانها افعال صريحة ولا مانع  
 من كونها في الذي يشبهه فجان تقدم المنصوب عليها الغير  
 ها من المنصوبات التي عالمها فعل صريح وانما قلنا افعال  
 صريحة نحو ما زيد قائما واما قلنا افعال صريحة ليخرج بخوزيد



في الدار قايما وانما قلنا ولا مانع ليخرج باستثناء المؤلف  
 بقوله **الاخ اوله** كلمة ما سواء كانت مصدرية او فاعلية  
**للمصدرية** في مادام اي يكون ما فيها مصدرية وهي  
 حرف موصول وما في حيز الموصولات لا يتقدم عليها كما  
 عرف في محله **والنفي** اي غير مادام فان كل ما عداها ما في اوله  
 ما هي فيه نافية فهاها المصدر فلا يجوز تقدم بعدها عليها  
**حذف ابن كيسان في غير كلام** وهو ما زال وما برح وما بقي وما التزم  
 فانه جواز التقديم بناء على ان الثاني استخرج بها و صار  
 المجموع كانه بمعنى ثبت فلا نفي في التحقيق يمنع من التقديم  
 قال ابن الحاجب وليس مستقيم فانه لو قل ما ابي زيد اكل  
 الكان معناه انا تا اكل اكل ولو قل قلت اكل ما ابي زيد  
 لم يتجزأ لان حكم النفي ثابت وانما انفقوا دخل على فعلها  
 النفي فصارا لمعني بالآخرة انا تا وكيف يزول معنى النفي باثر  
 حصل المعنى مثبتا فالوجه ما عليه الجمهور ولم يخالف  
 ابن كيسان في مادام لتحقيق المصدرية فيه **والا ليس**  
**في باب** ذهب اليه بعضهم فيمنع من تقدم خبرها عليها  
 رغبة لما فيه من معنى النفي **وتقديم معموله عليه** في  
 قوله تعالى **الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم** جملة على اي  
 من منع تقدم خبر ليس عليها فان الخلق في هذه الآية  
 معمول خبرها وقد تقدم عليها والمعمول لا يجوز تقدم  
 الا حيث يجوز تقدم عالم وفيه نظر لاننا لا نعلم ان المؤلف

في لاية معمول الخبر ويجوز ان يكون كما قال ابن لانبار  
 سنيا على الفتح لاضافة الى الفعل في محل رفع على انه مبتدأ  
 خبر عنه وليس مصروفا عنهم ويجوز ان يكون ظرفا ليس  
 باعتبار ما فيها من معنى النفي ويجوز ان يكون منصوبا  
 بفعل مضرب يد عليه ليس مصروفا اي بالانزاع عنهم العذاب  
 يوم ياتيهم سلما انه معمول خبر ليس لكن لا نسلم ان  
 المعمول لا يتقدم الا حيث يجوز تقدم العامل والسند  
 يجوز ان اضرب وعمر لم اضرب **والاعلى فعلية**  
 اي تقدم معمول في لاية يدل على انه فعل وليس  
 حرف كما بقوله الكوفيون اذ لو كان حرفا لكان مبتدأ  
 ما لا يتقدم باق حيزه عليه ولا تخفاك ما يرد عليه  
**ولا يدخل** اي لا فعل الناقصة وانما ابي بالنون  
 دون التا وان كان كل منهما يرد جماعت الموت قصدا  
 للتصريح على المقصود وحذا ما نوههم لوانه بالتاء  
 من عود الضير الى اقرب مذكور وهو كذا وليس لان  
 مثل هذا الضير كما يصح للجاعة يصلح للواحدة بخلاف  
 النون فلذلك قال ولا يدخل **على كلام اول**  
**حزبه** نحو كان من بات زيد يكره لان كلمة الشرط  
 مستحقة للمصدر فلا يدخل عليها بواش لا ابتداء  
 او استفهام نحو كان اي الرجل يقوم لا يلزم من  
 رفع الاستفهام من مصدر **وتأنيها** بشرط ان يكون



٤١٣

جملة سواء كان الفعل ناقصا في نفسه خبرا نحو كان  
زيد ههنا كرام اخاه او غير خبري نحو كن فاما الاول  
فلما قصر في ذلك لان هذه الافعال صفات لمصادر  
اخبارها في الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام  
حصل في الملبس فتدل على ان مصدرا الخبر مخبر عنه  
بالحصول وذلك ناقص للاستفهام عليه واما الثاني  
فلان الطلب الذي في خبرها ان تساوي الطلبان  
الكفي بالطلب ويها عن الطلب الذي في اخبارها اذ  
الطلب الذي فيها طلب في خبرها نحو كن قائما اي فـ  
وان اختلفا بان كان احدهما اسرا مثلا والاخر استفهام  
نحو كن قائما هل ضربت اجتماع طلبان مختلفان على مصدر  
الخبر في حالة واحدة وانما قلنا بشرط ان يكون جملة لان  
الكلام المشتمل على مبتداء اضرة مفرد متضمن للاستفهام  
نحو ان زيد واي الرجل زيد تدخل عليه هذا الافعال  
وتجب تقديم الاسم المتضمن للاستفهام نحو ان زيد واي  
الرجل زيد تدخل عليه هذه الافعال وتجب تقديم  
الاسم المتضمن للاستفهام عليها نحو ان كان زيد واي  
الرجل كان زيد وانما كان كذلك لان كل جملة استفهام تدل  
على جملة تجددت في تلك الجملة معنى الاستفهام فلا ينبغي اذن  
في الفعل اخباري يتناقض الكلام هذا معنى ما قرره الربيع  
ويقنع خبرا لكان نحو كان زيد اصح صا بالامر فلا يجوز

زيد صا بما وذلك لان كان تدل على كون مختلف واخر انما على كون  
متقدم في وقوعها خبرا لكان فائدة جديدة تحصل فبان انما  
يختلف العكس لعدم تجدد الفائدة المستوع للاخبار اذا  
لكون المطلق الذي تدل عليه كان في ضمن الكون المتين  
الذي تدل عليه اخراتها **والمتبع الماضي خبرها عند الا**  
**كثير الا اذا دخل عليه او عليها قد نحو كان زيد قد قام او**  
قد كان زيد قام وكان ذلك بحصول الفائدة التي هي لتقريب  
الماضي من الحال وامليت تفقد قد التبتة فلا فائدة في مجرد  
في مجرد الجمع بين ماضيها ومضي الخبر وهذا الذي ادعي  
المرفع انه مذهب لاكثر من بالنسبة الي دخول قد على الخبر  
ظاهر كلام التفتازاني في حاشية الشافعي في سورة البقرة  
بقل الحزب لاول مشرابه الي مذهب النجاة فاطية وذلك  
لانه قال جعل خبرا كان هذا فعلا ماضيا بغير قد ما ياما هـ  
النجاة لكنه وقع في المنزل نحو ان كان فيمنه قد من قبل  
فلا وجه للمنع قلت اولئك لا يشركون وجود قد لمفظة او  
تبدل كما بقوله من يشترطها في الماضي الواقع حالا  
والذي نقله ابن هشام وغيره ان اشترط ذلك في باب  
كان مذهب الكوفيين وان البصريين يخالفون في ذلك  
**او وقع خبرا الماضي في رضع** نحو ليكون ضربه له عاش  
او مات اذ المعنى لضربه ان عاش بعد الضرب وان مات  
وقد لا تدخل على فعل الشرط لانها تحقق مضي مدخولها





فيستنع جعله شرطاً للتقدير الاستقبال وكذلك لا يدخل على ما  
 في موضع الشرط **فعل مقار** وهي في الحقيقة من اخوان كان  
 اذ هي لتقدير الفاعل على صفة الا ان العادة جرت بافرادها  
 بباب مفرد لا اختصاصها بما ليس ثابتاً لكان واخواتها من  
 وجوب كون خبرها مضارعاً مقترناً او غير مقترن ومما  
 تقدم اخبارها عليها **ما وضع** اي افعال وضعت وذكر حمل على  
 لفظ **المرصعة** بالتثنية فابدل منها قوله **مدلول**  
**مضارع في الاغلب** وقد وقع مدلول اسم نحو عسى لعزير  
 ابوسا وما كنت انا وقدس **رجا** حال من المدلول اي  
 اذا جاء او مرجوا او رجي رجا فهو مصدر والجملة حال  
 كعسى في نحو عيسى سريضي ان يشفي فيصير لدنوا تشفا المدلول  
 عليه بالفعل المضارع على سبيل الرجاء وانع الرضي في  
 ذلك فايدي عيسى لم توضع للطبع في حصول مضمرين  
 سواء تنجي حصوله عن قريب او بعد مدة بديهة نحو عسى  
 الله ان يدخلني الجنة وعن النبي ان يشفع لي وهو معنى  
 لعل التي لا دونها باتفاق **ولا يقرن** كونه لانسا الطبع واذا  
 فهو تضمن معنى الحرف الدال على ذلك وهو لعل والحرف  
 لا يصرق فيها **ويقال عيسى ان يخرج** زيداً نادى عيسى الخان  
 والفعل فيكون فعلاً تاماً هذا هو المشهور من كلامهم وقال  
 ابن مالك عندي انها ناقصة ابداً ولكن سدت ان وصلتها  
 في هذه الحالة سد الجرح كما في احسن الناس ان يتركها

يقولوا انا اذ لم يقل احداً من خبر خرج في ذلك عن اصلها  
 ويقال ايضا **عيسى زمان يخرج** فيكون فعلاً ناقصاً زيد اسم  
 وان يخرج خبره هذا مذهب الجمهور ولا يخفى ان الحدث  
 لا يكون خبراً عن الجنة فلا بد حينئذ من تقدير مضاف اياه  
 الاسم اي عيسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عيسى زيد  
 صاعب ان يخرج وفيه تكليف ومذهب سيبويه انها فعل مقدر  
 بمنزلة قارب يعني وعلاً او قاصراً بمنزلة قارب فعسى زيد  
 ان يخرج بمعنى قارب زيد ان يخرج او قارب من ان يخرج وحذف  
 الجار ثوسعا ومعنى عسى ان يخرج زيد قارب خروج زيد ولا حذف  
 هنا **وقد حذف ان** كقوله عسى للرب الذي اميت فيه  
 يكون وراءه فتح قريب **تشبهها بكاد** التي غالب حالها عدم اقتران  
 خبرها بان نحو وما كاد قد يكون يكاد في خبرها يضي ولو لم تنس  
**كاد كالعكس** اي يقرن خبر كاد بان تشبهها لها بعسى  
 كقوله كادت النفس ان تغيط عليه مدتوى حسود ربطة و  
 وبرود تغيط بالشاء العجم يخرج عن البدل والمربطة براء  
 مفتوحة فتشاء تحبته ساكنة فظاهمة ملالة غير ذات  
 لفظة كلها تسبع واحد والمراد بها وبالبرود ثياب الكفن  
 يريدان هذا الشخص كما مات كادت النفس ان تذهب حزناً عليه  
 فقد تقارضة الكلمتان بثبوت ان وحذفها التثنية كما في اصل  
 معنى المثاربة وانما كان لاكثر في كاد ترك ان لشدة دلالتها  
 على مقاربة الفعل وكاد حاصلاً في الحال ادعاء بخلاف عيسى



فانما المتزجي وهو لا يكون الا في المستقبل فكان ذكره مع ما قبله  
 لانها علم الاستقبال **او** عطف على قوله رجاء يعق او  
 ما وضع لرد مذكور مضارع حالة كونه را حصول او حاصل  
 او يحصل حصولا على نحو ما من **ككاد** في نحو كاد القوم ينج  
 وفيه نظر لان خبر كاد ليس حاصل بل هو قريب الحصول فان  
 قلت لم لا يجعل حصولا تمييزا عن التخيير في مضارع الجملة  
 كما في عجبني طبيب زيدا اياي طبيب ان زيدا وكذا هنا التقرير  
 او دون حصول مذكور مضارع فينتفي النظر قلت لا يتم ذلك لان  
 مثل هذا الاعراب في المعطوف عليه وهو رجاء فيكون  
 التقدير لرد رجاء مذكور المضارع فيلزم ان يكون عسى  
 موضوعة لقرب الرجاء لا تقرب المذلول المرجو وليس  
 كذلك فاذن كل من الحال والتخيير مشكلا والعبارة المحررة  
 ان يقال افعال هذا الباب ما وضع للدلالة ايا على رشي  
 حدث الخبر ككاد او على رجليه كعبي او على الاخذ به  
 كطفق **وتصرف** تصرف لافعال لانه خبري بحضره هو  
**في النفي كين** على الصحيح فان كل فعل لم يدخل عليه نافي  
 فعناه الثبوت لم ينسب اليه على حسب ما وضع له فاذا  
 عليه النافي كان نقيضا لذلك المعنى عن نسب اليه وهذا  
 امر مقطوع به من اللغة فوجب اندراج كاد في ذلك **وقيل**  
**نفيه اثبات مطلقا** سواء كان ماضيا او مضارعا لقوله  
**تعالى وما كادوا يفعلون** والمفروض انهم فعلوا بل قد فعلوا

وخرجه

**والتحطية الشعرية في التسمية** اذا غلب النار المحسن **لم يكد** **قوله**  
**مير الهوى** من حيثية يبرح تفهمهم ان معنى لم يكد الاثبات فينتفي  
 ان رجس الهوى يبرح اى يرك وهو عكس المراد ادغرض ان النافي  
 عن المحببة اذا غلب المحسن على كادوا عليه من الحب فبالله بالنية  
 مية على خلاف ذلك فان رجس الهوى اى ابتداءه حالة كونه ناشيا  
 من حيثها لم يبرح فكيف انتهاه وقد اشهر هذا القول حتى  
 نظمه المصنف لعزاف قال اتحوي هذا العصر ما في لقطه  
 جرت في لسانه جرحه ويتردد اذا نفيت والله اعلم  
 اثبت وان اثبت قامت مقام مجوز **وقيل** نفيه اثبات **في**  
**الماضي كالمضي** من قوله تعالى وما كادوا يفعلون **لا المستقبل**  
**قوله تعالى** اذا اخرج يده **لم يكد يريها** اى لم يقارب ريتها  
 ولم يحل على الاثبات لفساد المعنى اذ يكون مثل قولك ظلمه  
 عظمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج الانسان يده  
 مريها وفساده ظاهر **ورد** وما استدرك به القرطبي على اعادة  
 نفي الاثبات **بان النفي** في آية البقرة **علم من السابق** بالياء  
 الموحدة اى من قوله تعالى فيما سبق فذبحوها لاس قوله  
 وما كادوا يفعلون بل هذا مفيد لنفي مقاربة الفعل قبل النهج  
 كما ظهر من تفهم واستفسارهم في امر طاهر لا يحتاج الي  
 استفسار وهو دواب من لا يفعل ولا يقارب ان يفعل وفعلهم  
 بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله لانه قد يلحق من ذلك  
 ما لا ينافي الفعل **والنفي** من الشعر الذي الرث في ذلك

University



البست خطاء **و** **حاق** **ابن** **نصر** كذا فيما راية من نسخ هذا الكلام  
 والصواب خلق لآخر وهو تليد الكسائي والمذكور في  
 القسم الثالث من الفتح ووجه تخلفه خلف لا وكل المحض  
 ان معنى لم يكد سرج لم يقارب ابتداء هو لها الزوال والفتنة  
 انتهاء وهذا ما بلغ في نفي الزوال وهو مستقيم فلا وجه  
 لتخلفه الشعراء والرساة فيه **واخذ** اعطف على حصوله لا  
 على رجا والمعنى او ما وضع لدنو مصدر المضاع حاله كونه  
 ذاخدا وما خودا يرخد اخذ **فيه** وقد عرفت ما مر عليه  
 وجه تحريك العبارة فيه **كجمل** قال الشاعر وقد جعلت اذا  
 نت يتقلني توي فانهمض الشارب النمل **وطفف** بكسر الفاء  
 كقوله طفف الخلي بقسوة سجي الشبي وبضعة اللاحي الخلي  
 عناء ورحكي فيه الفتح وحكي ايضا طبق اليها اموحة **في**  
 كقوله واخذت اسار والرسوم تبني وبالا عابان **وسوال**  
**وك** بفتح الراء وكسرها والفتح افصح **وهي** **تلك**  
 في استعمال خبرها بدون ان ومنه قول الشاعر كبريا الفلب  
 من هوله بدوب حين قال حين قال الوشا هنر غضوب ومن  
 خلاف الغالب قوله وقد كريت اعناقها ان تقطعا **واو**  
**شك** **وهي** **تلك** **وكاد** **استعلا** **بشي** **تارة** **ماقة** **ككاد** **وعسى** **في** **أحد**  
 وحيثها تقول او شك زيدان يقوم وبشي فاة ارب  
 تامة كعسي في وجهها الاخر تقول او شك ان يقول  
 ويغلب اقتران خبرها بان كقوله اولو سبل الناس الشبي

لا وشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ومن غير الغالب قوله  
 يوشك من قر من مينة في بعض غرائه موافقها **الاي** **ان** **تقال**  
**الضم** **المفعول** فانه يمتنع في او شك لا يقال او شكك او شكك  
 كما يقال عسى عيبك وعساء واما اتصال الضمير المينوب بكاد  
 فلا اعرف **واخبارها** اي افعال المقاربة **لا** **يتقدم** **عليها**  
 لان منها ما هو مضمّن الحرف وهو عسي والحرف لا يترق  
 فيه فكذا شبهه والتقديم الخبر نوع من التصرف فيمتنع  
 وحمل الراية عليه **وتجلى** **بند** افعال اخبارها **الاي**  
**ضمير** **الجمعا** **ولو** **معني** **ففع** **دون** **تخرج** **على** **كاد** **در** **تخرج**  
**نفسه** **لانه** **مفعول** وهذا كلام الرضي بعينه قال ويتبين في  
 اخبار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضمير  
 عايدا الي اسمها فلا تقول كاد زيد يخرج علامه الا ان يكون  
 الفعل المسند اليه بمعنى الفعل المسند الي ضمير الاسم  
 نحو كاد زيد يخرج نفسه هو معنى كاد يموت هذا نصرتك **والله**  
 قال ابن هشام وغيره ان مرفوع خبر كاد واخواتها لا بد  
 ان يكون ضمير عايد الي الاسم الاعلى وحدها تقول كاد  
 زيد يموت ولا يقال لبوة وتخرج عسي زيد ان يقوم ابوة فيرفع  
 السبي ولا يجوز رفعها الا جسي نحو عسي زيد ان يقوم  
 عمر وعبد وهذا كما تراها في كلام الرضي **والجواب** **كاد**  
 في استعمال خبرها بدون ان **او** **في** **هذه** **بمعني** **كاد** **ايضا**  
 في الالة على دنوا الخبر حصولا وهي من اعرب افعال



هذا الباب **وهو** وهو معنى كاد ايضا كقوله وطينا بلاد الحبشة  
 وهلهل نفوسهم له الامانة ترهق **والنشا** هذه معنى طف  
 لا معنى كاد كقوله لما بين يلى الكاسحين كلم انشأت اعرب  
 عما كان مكنونا **واقبل** وهي كطفف ايضا **وزيد** وهي ككاد معنى  
**وهب** وهي كطفف معنى قال الشاعر هببت الوم القلب  
 طامت الهوى فله كاي كنت بالوم اغرب **فعل التعجب** **واي**  
 اي فعلان وضعا **الانشاء** اي لا تشابه التعجب الا انه افرد  
 الضير المستكن في وضع رعاية اللفظ مالا من مذكور  
 بعض الحواشي ما وضع اي رعاية فعل وضع وهذا مستند  
 للعمل اذا لا يصلح ان يقال فعلا التعجب فعل صفة كلاك  
 يودي اليه من الاخبار عن اثنى ما لمورد لفظا ومعنى  
 يقوله لانشاء التعجب نحو عجت وتعبت لانها كيا لانشاء  
 التعجب نحو عجت وتعبت لانها كيا لانشاء التعجب لان  
 اثار ونحو نعم الرجل زيد لانه وان كان لانشاء فليس  
 التعجب غيره وهو المدح ونحو لله ذك سبحان الله ان الموم  
 لا ينس لانه وان كان لانشاء التعجب فليس يفعل فان قلت  
 تعجب فانه فعل لانشاء التعجب قلت احب عنه بان المراد  
 تعجبين تلفظ به فخرج ولما قيل ان يقول السواد من اصله غير  
 وارد فتأمل **وهما** اي فعل التعجب **افعل** **وافعل** **والابدس**  
 تقديم مضان اي فعلا ما افعله وافعله اذ كل من هاتين  
 الصفتين جملة لا فعال يحتاج الى ذلك التقديم ليصح العمل

**وهما** **فعل التعجب في شروط البناء** فيشترط ان يبي كل منهما  
 من مجرد فلكي مصوغ للفاعل ليس يكون ولا عيب **والفعل**  
**في المتعجب** بايقاع مصدر الفعل المتعجب ساوفا منه بعد  
 ما اشد واشدد ونحو فاما تقول ما اشد استخراج زيد واشدد  
 واعظم استخراجا وكذا لك ما يفيد هذا المعنى **مع وجوب**  
**التفاوت في الفعل** **فان** لا يجوز بناء صفة تعجب من نحو مات  
 وفي لان هذا لا يعقل التفاوت بزيادة ولا نقصان وهذا  
 شرط لا يختص بهذا الباب بل لا افعلنا التفصيل مثاله فيه  
 وان لم يصح به المؤلف هناك في شرط ما يبي من اسم الفعل  
 ولكنه مفهوم من قوله في التعريف الزايد على غيره **مع نقله**  
 اي فعلا العقل **باب الطبايع** ان لم يكن مصوغا في  
 اصل الموضع عليه فلا يبي حينئذ فعلا التعجب الا من فعل  
 يضم العين اما اصالة نحو كرم او نقدا فحزب يضم الراء  
 منقول من ضرب بفتحها وانما شرط ذلك ليجد به على ان التعجب  
 منه صاركة العزيمة والطبيعة لان باب فعل المضموم العين  
 لهذا المعنى **فان** **ما** لان الموت لا يفتاوت زيادة ونقصانا  
 ومنع **ما** **ما** لان ضرب بنقله الى باب الطبايع صار  
 لازما وعدي بالهنة الى مفعول فلا يتعدى الى مفعول  
 فان دون **ليكن** فانه يجوز لانه باب تعدي الفعل المتعدي  
 لا حد الى غير واسطة حرف الجر ولا مانع منه فان قلت قد سمع  
 ما كسر بالعر والتباب فما تنفع به قلت قد سمع الاخير

ونقصا

نقصا





منسوب بفعل مدلول عليه بافعل لانه اي ما اكسي زيد  
 لعرو وكسوة الشيا هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون  
 ان انما به بافعل التبعي نفسه لانهم لا يقولون بذلك الفاعل  
 التي في عليها هذا الحكم **وما** في ما افعله **عندكم** بمعنى شي  
**وما بعدها** من الجملة الفعلية في محل رفع على انما الخبر  
 فتعني ما احسن زيد شي حسن زيد اي جعله حسنا **وما**  
**عند الاخير** فالجملة بعدها صلت لا محل لها **والخبر**  
 وجواب اي الذي حسن زيد شي عظيم والقول لا وجوب  
 علا الاخفش من البصريين واما هو فلم يحكم لكن جوزه  
 على ما نقله ابن هشام وغيره وهو يخالف الظاهر نقل  
 عند وحكي ان ما كان لا اخفش قولين احدهما مثل القول  
 والاخر هو الثاني وتبعه الرضي قال وفيه يعني قول الاخفش  
 الذي انا به بعد لا حذف الخبر وجوبا مع عدم ما  
 سده وايضا ليس في تقديره معنى الادغام اللاتقياس  
 كما كان في تقديره الجماعة قال ومذهب سيبويه ضعيف من  
 وجه وهو ان استعمال ما مكررة غير موصوفة نادر غريب  
 على قول ولم تسمع مع ذلك متبادرة وحكي عن الفراء وان  
 درسيبويه ان ما استقامية ما بعدها خبرها قال وهو  
 قويب من جهة المعنى اذا كان جهلا سبب حسن زيد  
 عنه وقد استفاد من الاستفهام معنى التبعي نحو وما ادراكك بان  
 الدين وقد ضعف بانه نقل من الاستفهام ما ادراكك  
 النفي

التعجب والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت قلت بل  
 ثبت بدليل محي هل للمتن في نحو هل انما من شفعاء ولعل  
 كذلك نحو اعلي اخي نواز ولا الامر كذلك قال امرؤ  
 القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي ومجوزة  
 في افعله **فالمعنى** **عند سيبويه** وحذف في نحو سمع بهم  
 وابصر لا ينافي فاعلية لانه اكمني لاس الفضله فاجزي  
 بمرأها في جواز الحذف **والامر** **معنى المايه** فاحسن  
 في قولك احسن زيد بمعنى احسن اي صار احسن  
 اي كمار عند البصريين ثم غير الى لفظ لا من لان في لاس  
 تعظيما ينافي معنى التعجب وزيت الباء كراهه لرفع ما هو  
 بصورة لا من للاسم الظاهر وضعف هذا القول بان لاس  
 بمعنى الماضي غير موهود بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو  
 اتقى الله امر وفعل خير انيت عليه وبان استعمال افعل  
 بمعنى صار اكل قليل وكذا زيادة الباء في الفاعل **فلذا**  
 اي فلكون لاس بمعنى الماضي **اور الضمير** في نحو احسن  
 اي لانه بمعنى اخب والضمين بر ريمه واتى مكان التاء  
 بالكاف لما جرى به الجرح والا فلو لم يكن بمعنى الماضي لوجب  
 الاستناد ولم يجز لاظهار **ومفعول عند الاخفش** **والامر**  
**علي حقيقة** ليس بمعنى الماضي كما قال سيبويه **والباء** **للتقدير**  
 في المفعول كما في قوله تعالى ولا يلقوا  
 باليد اليك اي التهلكه وبني هذين الوجهين علي ان



علي ان الهمة في افعال التقدير او للصورة فان كان  
 للتقدير فالبارائفة ولا يجوز ان معدية ولا لايجوز  
 حرفا تقديرية فعلي هذا يكون احسن قولك احسن زيد  
 امر من احسن زيد اي جعلته حسنا والاصل ان  
 يقال في الامر احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم زيدت  
 الباء فتبيل احسن زيد وان كانت للصورة فالتاء للتقدير  
 والاصل احسن زيد اي صار احسن ثم جي بباء التقدير  
 احسن اي جعلته صائرا احسن فعني لاهل من ذلك هو زيد  
 ذ احسن والتقدير استفاد من باب التقدمة وكوة صائرا  
 استفاد من صيغة افعال التي هي من باب التقدمة  
 لا بد منه الواحد ولا يتي والجماعة لانه جري مجرى التثنية  
 فاعتق فيه لذلك جنة مستثرا مطلقا واما على مذهب  
 فلا ضيق في افعال اصلا لان الجور بعد فاعله هذا التثنية  
 المذكور للمذهبين في صيغة التعجب **لنهي الاعراب** اي  
 لتسهيل طريقه للفهم **في الاصل** قبل النقل الي التعجب لانه  
 انما بذلك المعنى في هذه الحال لانها برز الات الات  
 التعجب ولم يكونا قبل لذلك **ثم جري** لفظ الصغتين **ثلا** اي  
 كالمثل والافليس من قبيل المثل حقيقة لان القول السابق  
 مضرب مبررة نعمها مشاهير ان لم في لافراح عن الموضع  
 اي غير **فلما الاقصر** بل عاقل عليه كما يحاط عليه  
 ويجي من التثنية لانه لما ناب المضرب بالمورد فلما

غير ذلك اللفظ من تذكرة وثانية وافزاده وتثنية وجمع عند  
 استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما انه يكون على  
 طريقة واحدة عند استعماله في المورد **ولا يمتد فيها روحه**  
**بالفعل بالهوى** سواء كان جار او مجرورا او غير ذلك كما جري  
 كثير **على الاعراب** خلافا لما في جماعة حيث يكون ذلك الطرف  
 متعلقا بتعلل التعجب فان الفضل جاز عندهم قال ان مالک  
 وهو الصحيح لثبوت ثل ونظما من التثنية قول عمر بن معدري  
 كرب ما احسن في الهجاء لقاءها واكرم من الكربات عطاؤها  
 واثبت في الكرمات بقاؤها ومن النظم قول بعضهم اقم يداد  
 الغب ما دام حريها واجرا اذا حالت بان الخولا وفي شرح التعليل  
 له رحمة الله وقال الرميثري بعد ان حكمه منع الفصل  
 وقد اجاز الجرمي وغيره من اصحابنا الفصل بالظروف  
 وجرهم قول القليل ما احسن بالرجل ان يصدق والتعجب من  
 ما احسن والله زيد او احسن والله يعمر وفي الخلاف في منع الفصل  
 وقد امتنان لكان كلام المؤلف مستدرك حيث لم يقيّد الطرف  
 بما قبله وانه وكلاهما منع الفصل بغير انظر باجماع فيما حكاه بعضهم  
 وليس نقل الاجماع هكذا على الاطلاق يصح فقد جوز الجرمي  
 من البصرين وهشام بن الكوفيين الفصل بالحال نحو ما احسن  
 متيلا زيدا وجوز ابن كيسان الفصل بالجملة الاعتراضية ا  
 المتعجب بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلامه زيد او  
 ان عليا سرعما رضي الله عنهما فتح التراب عن وجهه وقال

علي ان الهمة في افعال التقدير او للصورة فان كان  
 للتقدير فالبارائفة ولا يجوز ان معدية ولا لايجوز  
 حرفا تقديرية فعلي هذا يكون احسن قولك احسن زيد  
 امر من احسن زيد اي جعلته حسنا والاصل ان  
 يقال في الامر احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم زيدت  
 الباء فتبيل احسن زيد وان كانت للصورة فالتاء للتقدير  
 والاصل احسن زيد اي صار احسن ثم جي بباء التقدير  
 احسن اي جعلته صائرا احسن فعني لاهل من ذلك هو زيد  
 ذ احسن والتقدير استفاد من باب التقدمة وكوة صائرا  
 استفاد من صيغة افعال التي هي من باب التقدمة  
 لا بد منه الواحد ولا يتي والجماعة لانه جري مجرى التثنية  
 فاعتق فيه لذلك جنة مستثرا مطلقا واما على مذهب  
 فلا ضيق في افعال اصلا لان الجور بعد فاعله هذا التثنية  
 المذكور للمذهبين في صيغة التعجب **لنهي الاعراب** اي  
 لتسهيل طريقه للفهم **في الاصل** قبل النقل الي التعجب لانه  
 انما بذلك المعنى في هذه الحال لانها برز الات الات  
 التعجب ولم يكونا قبل لذلك **ثم جري** لفظ الصغتين **ثلا** اي  
 كالمثل والافليس من قبيل المثل حقيقة لان القول السابق  
 مضرب مبررة نعمها مشاهير ان لم في لافراح عن الموضع  
 اي غير **فلما الاقصر** بل عاقل عليه كما يحاط عليه  
 ويجي من التثنية لانه لما ناب المضرب بالمورد فلما



اعز علي ان يقطن ان اراك صريعا مجدا وهو شاهدي  
 امر منها جواز حذف الياء الداخلة على فاعل ان فعل  
 وهو ارجوا ذكرها لكن قد تقر ان حذف الجار الداخلة  
 على ان وان يجوز قياسا مطريا وهذا جار على القياس  
 فيه ومنها جواز الفصل فظاهر اطلاقا نعم النفع من  
**بحر في المفعول في** والذي في التسهيل ان التغير  
 اذا علم رخصته مطلق اي سواء كان معمولا امام الفعل  
 او قبل فالاول كقوله عزى الله عني والجزء بفضل ربي  
 خيرا ما عفا واكرما اي ما اعفهم واكرمهم فخر الله  
 به والثاني من يد بان يكون افضل لا مري معطوفا على  
 مذكوره معه مثل ذلك المحذوف نحو اسع بهم وابصر فلما  
 فذلك ان يفتها حملا وان تستغن يوما واجد لي فاجد  
 به ونشاذ على ما صرح به **وادخاله كان بين ما والفعل**  
**للدلالة على المضي** الذي لا اشعر لفعل التعجب فانه سائر  
 لدلالة عليه والمراد بالمضي مضي التعجب منه نحو ما كان  
 احسن زيد اي انه كان في الماضي احسن دايما الا انه لم  
 يتصل ببيان التكلم بك كان دايما قبله ونشاذ الفصل  
 واسى في قولهم ما اصبح ابردها اي يبرده الغداة وما  
 ادفاها اي ادفاء العتية ولا يتجاوز المسوع فيها  
 وجوب ابن كيسان الفصل يكون قياسا على الفصل  
**افعال المدح والذم** اي افعال وصفها وضع اي

لا نشأ المدح والذم العاين اي الذين لا خصوصية فيهما  
 فاكمل اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحت مطلقا من غير  
 تعيين خصلة بجوها المدح وكذا ينشأ الرجل عمر وقد  
 خرج بقوله لا نشأها مثل مدحت زيدا وذمته وشرف  
 عمر ووجوه كبر ولوم لان هذه كلها للاخبار لا للنشاء  
 ونحو ما احسن زيدا واحسنه وما اقبج عمرا واقبح به  
 لانها لا نشأ مدح ودم نحو مدح ودم لان المراد انشاء  
 المدح والذم من يتلفظ به كما مر في التعجب وفيه رخص فاذا  
 قلت نعم الرجل زيد وينش الرجل عمر وكنت منشاء المدح والذم  
 بذلك اللفظ وليس المدح والذم بموجود في الخارج فنقص  
 مطابقة هذا الكلام ان حتى يكون خبرا ولذا لا يترد  
 التأكيد اليه بان يقال لم تزد ولم تزد وكذا الانشاء التعجب  
 ولا نشأ في كم الخير امتعت بالكثر والتقليل والانتكاد  
 الرضي بان هذا يطرد في جميع الاخبار لانك اذا قلت زيدا افضل  
 من عمر فلا ريب في كونه خيرا ولا يمكن ان تكذب في التعقل  
 ويقال لك انك لم تقصد بل التأكيد لما يعلق با فضلية زيد  
 وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق  
 والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم  
 تخبر لانك اوجبت بهذا اللفظ لخبار بل يدخله من حيث  
 القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل **نعم ونيس**  
 بكسر الاول وسكون الثاني جزا ما وجدناه صابرا نعم





العبد وخوئس المقالين وفيها لغات اخر منها نعم وليس  
 يفتح الاول وكسر الثانية ومنها فتح الاول وسكون الثاني  
 ومنها كسر الاول والثانية معا **وقول الكوفية يا نعم الله**  
**حرف النداء عليها** في قولهم يا نعم المولى يا نعم الناصر  
 وفي نحو يا نبي الرجل **يطلب احكام الحرف المارة** كما مثله في  
 لا يا اسيرك والمشهور عن الكوفية والاشدلال بدخول  
 البحر عليها كقول بعض العرب وقد بشرت ولدت وبار  
 له نعم الولد فقال والله ما بي نعم الولد نعمها بكار  
 سرة وكقول بعضهم نعم السير علي بن العيص وكقول  
 صبحك الله بخير ما كن نعم طير وشباب فاخر وقدر الجوار  
 الاولين في اويل الكتب بانها محمولة ان على حذف الموصوف  
 البيت فقال ابن مالك يحمل على انه جعل نعم اما افعال  
 وحكي لفظه الذي كان على قبل عروض لامية كما قال  
 بنين الزمي لا ان لا ان لزمة على كثرة الواو اي مع  
 فاوقع الذي على لا ثم ادخل عليها ان فاجراها بجر  
 حين رعت الحاجة اليك بعامل لفظا معاملة لاسماء  
 من ذلك ان تحكم باسمها اذا لم يتقبل هذا الانتقال  
 فلذلك القول فانعم في قوله نعم طير هذا كلامه بحدوثه في  
 شرح التسهيل **مثل** المستعملة لانشاء لزم بغيرها  
 مستقرا ومقاما وساء له يوم القيمة **حلا** **حلا** **حلا**  
 المبح نحو جدار يد لها **ولها** اي ولا افعال المبح

**تأمل** **وبعد** **فخص** نحو نعم الرجل زيد فالرجل فاعل وزيد مفعول  
**خبر** **بما** **زوي** اي هو زيد او **بهاء** **م** وما تقدم خبره فان  
 قلت فكيف جاز تقديم في الوجه الاول خبر وهو مفعول المبح  
 الذي هو خلاق لاصل وعدم الحذف الذي هو اصل ممكن  
 يجعل مبتداء كما اعترفوا قلت لان المقام من حيث هو المدح والتم  
 العائين مناسب لاطاب بكثير الجمل **وتنقيد** اي تقديم المخصوص  
**عليها** اي على هذه الافعال في بعض الجواشي لانها  
 الانشاء وله الصلة قلت وليس بشي ما اولا فان التعليل  
 سبق لقلة التقديم وصلاية لانشاء تنقضي مع التقديم  
 لا قلة وامانها فلان التقديم فيما يخفى ليس بطلان الصلة  
 افعال الانشائية لانها في صدر حمله اذ لا نشاء ان لا  
 يقدم عليه شي اصل بدليل صحة خورين ابوة وانما الله  
 المقضي لقلبة التقديم انه غير مناسب لما بي عليه هذا الباب  
 من الابهام ثم التفسير ليكون اوقع في النفس لما جلت  
 التفسير عليه هذا الباب من اعتبار عليه من الشوق اليه  
 معرفة ما قصد ابهامه وتقديم المخصوص منيت لذلك من  
 ثم ادعى المخصوص ما سبق يحصل الفرض المذكور اما ان  
 جعلنا خبر مبتدا محذوف فواصح واما ان جعلناه مبتدأ  
 فقد يقال ان في التزام تقديم فلا الخبر في الغالب ابهاما  
 وفي كلا مبتدأ في اخوة تفسير او يقال في تقديم الخبر تنقيد  
 الذي ذكرنا المحرعة واما خبره فيقول لذلك **وتنقيد** **وتنقيد** **وتنقيد**



باب المصنف او المصنفين

والضمير عائد الى افعال الباب **سوي** **جيز** **لغة** اي فان فاعله  
 ١٥ وخصوا اسم لاشارة لانه من الاسماء المبهمة والغوص  
 لاسم ثم التفسير كما كان مناسباً للمقصود واختص دار  
 بقية اسماء الاشارة لانه السابق اذ هو مفرد مذكور  
 برده متار اليه بعينه في الخارج وانما اشر به الى معهوده  
 الذهن **ولا يتغير** لانه جري مجري التل فاستغنى عن ذكر  
 قوله يا حيزا القراء والذلل والساج وطرف مثل مل  
 المقراء الذلة المقتر والساج والسائر عن دين في قول  
 الشاعر حيزا انما خيل لي ان لم تعد لاني في دمي المهر  
 وعن اوكل في قول اخر لا جزا اهل املا غير انه اذا  
 مي الالف للاتباع وزعم بعض النحاة ان جزا كله فعلة  
 المرفوع بعده فاعل وهو ضعيف بخلاف حذف المخصوص  
 الاحذالوما الحياء وامر الاسمية لوما الحياتية والفاء  
 لا يحذف **بجانب** هذا خبرا مبتدأ المتقدم وهو فاعله  
 يعني ان الفاعل في هذا الباب **بجانب المخصوص** في الافراد  
 والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو نعم الرجل زيد  
 الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المرأة  
**ومثل القوم الذين** كذا ما يتوهم فيه ان المخصوص  
 مطابق للفاعل يصرف الى القاعدة **باب** **يكون** **الذي**  
 على حذف مضاف اي ليس مثل القوم مثل الذين كذا  
 حاصلة ويجوز ان يكون الذين كذا صفة للقوم ويقال  
 بعد كذا كانه قل ليس مثل القوم الذين كذا مثلهم **مرفوع**  
 خبر بعد خبر اي فاعلهما مجانس للمخصوصين حرفي وهما قولان مرفوعان  
 وفي شرح المتاح لولما سعد الدين الشافعي ان اللام في  
 الفاعل وما اضيف اليه الفاعل هل يجوز ان يكون للبعد  
 تبين كونه للجنس والحقت انه ان اردت بالجنس بانعم الرجلان  
 رجل وان زيد على طريقتهم القوم فللخفاء فان ليس  
 المعنى عليه ولا يسبق اليه وان اردت نفس الحقيقة لامن  
 حيث الوجود والنظر الى المتعدد قد اختفاء في ان الحكم  
 بالجوهر وغيرها والمدوحيية والمذمومية وبان زيد وعمرو  
 لا يصح بالنسبة اليه فانه لا يصح فيه التثنية والجمع وقد  
 صح هه الرجلان اخوك ونعم الرجل اخوك وان اردت الجنس  
 مرجحت الوجود والتعدد واحتمال الكلية والعضوية وصحة  
 التثنية والجمع فلا كلام في صحة وفي كون المعنى عليه وانما الكلام  
 في تميزه من العهد الذهني وما في ان يكون للعهد فان اردت  
 بالعهد الخارجي بان يكون الرجل اشارة الى زيد بقرينة الذكر  
 لاحقا كما في الذكر سابقا فلا حقا في لانه بعيد خارج عن فواتر  
 العهد مقوت لما عليه وضع الباب من الالتحام والتفسير وان  
 اردت العهد الذهني بان يراد بالرجل البعض من الحقيقة باعتبار  
 عهده في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد فهو حقت  
 لوجهه من غير بل الوجه هو لا غير ايها كل امه **او مضاف اليه**  
 اي يعرف باللام العهدية والجنسية نحو والنعم دار المتقين

ولا يكون الفاعل هو المخصوص







عن الظاهر وهو اوهناك عن الضمير المستكن وايضا النمر  
لازم عن الضمير وجازع عن الظاهر المزية الظاهر علي  
الضمير وربما حذف المخصوص للقرينة كما في نعم وبئس وقد قدم  
ما يشهد به على ذلك وهو قوله لا اعرف لولا الجاء البيت  
وهنا تم الكلام على قسم الفعل فتشريع في الكلام على قسم  
الحرف فقال الحرف **مالم يستقل** المقاي الحرف كلمة لم يستقل با  
المفهومية اي لم تكن في مفهومية المعنى منها مستقلة من  
غير حاجة الى انضمام شي اخر اليها فار عبارة عن الكلمة كما  
مر في اويل الكتاب وهي جنس يشهد الكلم الثالث ولم يستقل با  
لمفهومية فصل يخرج الاسم والفعل والظاهر ان قوله **وضعا**  
تيد لبيان الواقع لالا حراز اذ ليس لتامين الاسماء والاسم الا  
فعال كلمة عرض لها بحسب الاستقلال عدم الاستقلال با  
لمفهومية حتى يخرج بتقيد الوضع **دسم** اي ومن اجل  
كونه لا يستقل بالمفهومية **وضعا افتاح** في **جته** اي في كونه  
جزء الكلام **الياسم** كالتنوين في زيد قائم **افعل** غرقه  
في قد قام زيد وله **اضاف** منها الحروف **المجارة** او الحارة  
متدا وما بعد الخبر وقد مر التبيين على ذلك في اويل الكتاب  
وسميت حارة لانها تقول الحروف قبل سميت بذلك لجرها معني  
النقل او شبهه الي الاسم نحو سرت برئت وانا ما برعوا الاصل  
ان افعل لا قصر عن الوصل الي الاسماء فاعتيت على ذلك

حرف

بحرف الجوز من ثمر لم يتعلق الزايد بشي لانه دخل تقوية  
وتوكيدا لامعينا على الوصول ومن ثم ايضا لم يتعلق  
الحرف المتعوق عن عمل الجوز لانه لم يبق حرف  
الجر بل تقيد من جهة المعنى فوط فلهذا لم يبق كما هو  
ومن صرح بذلك التقاراضي في حاشية الكشاف  
عند قوله فاذكره كما هداكم **كسر الميم** **وهي الابتداء**  
اي لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة وهو القاب  
على هذا الحرف حتى ادى قوم ان سائر معانيه راجعة اليه  
ويقع لذلك في غير الزمان نحو سحان الذي اسرى عبده  
ليلا من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفون والا  
خفتش والمبرد وابن درسي وفي الزمان قال ابن  
ماكد وهو الصحيح بدليل من اول يوم وفي الحديث  
فطروا من الجمعة الي الجمعة والشواهد عليه كثيرة  
رجلا **والبيان** ويعرف بان يجعل مكانها الذي او  
غور فيستقيم المعنى نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان  
ويكون مع مجرورها ابتداء من تمة المبين بمنزلة حال هذه  
الاية او صفة غور ويليسون شيابا خضرا من سندس  
واسمق ولم يعهد كونها خبرا مثل الرجس من  
الاوثان اي هو الاوثان **والبيان** ويعرف بان يجعل مكانها  
بما بعض فيستقيم المعنى نحو اخذت من الدراهم **والبيان** نحو

الوجه



لى من فلان صديق حميم وكلام الزمخشري يقتضي انها بيانية  
وذلك انه قيل عن من قوله تعالى وهب لنا من ازواجنا وذرية  
تناقرة عين ما هي واجاب بان كان محتمل ان يكون بيانية  
كانه قيل هب لناقرة عين ثم بينت ان القرية فسرت بقوله  
من ازواجنا وذرياتنا ومعها ان يجعلهم الله لهم قررة عين  
وهو من قولهم رأت مثل اسد اى انت اسد الكذا قال  
واعترض بان من البيانية عند من شتها شرطها ان يقدم  
عليها المبين قبل والظاهر ان من التجريد ابتدائية  
او طرفية **والبدل** خوارضهم بالحبوة من الدنيا من الاخرة  
وتحول جعلناكم ملائكة في الارض تخلقون وتكلمون وهذا المعنى  
فقالوا التقدير بدل من الاخرة وبدل لانكم فالفيد البديلة  
متعلقها المحذوف واما هي فلا ابتداء **والجيب** نحو ما خلت  
اغرقوا **والنصب** ومثل هذا في بعض الجرائم بقوله عليه  
السلام لعلي رضي الله عنه انت مبني بمنزلة هارون من  
موسى والظاهر ان هذا للابتداء اذ التقدير في ذلك متى  
بمنزلة قرب هارون من موسى وحذف المضافان لظهور  
المعنى **وزائدة** لو حذف لني اصل المعنى ثالثة في غير  
**الوجه الثانية** المستناد اما بطريق النص نحو ما جاء في  
في احد ادلوه ما جاء في من رجل له اذ لو لم يرد من كان  
الاستغراق حاصل لا بطريق الظهور لا بطريق النص

اد

اد محتمل في الوحدة ولذلك صح ان يقال ما جاء في رجل  
بل جلدك ونحو قولهم **قد كان من مطر** مما استدل اليه الكوفيين  
والاخفش في اجازتهم لزيادة تنافي الموجب **اول** بانه علي  
معنى التبيين وكان **تفسير** المصنف **المعنى** المسمى فاعل  
يفهم منها غنى البري الزاينة حين يربى وهو من ولا يشرب  
الحن حين يشربها وهو من اى ولا يشرب هراي الشارب  
اذ لا يعود الضمير على الزاينة المقدم الذكر لانه غير  
المقصود من مطر على هذا حال من الضمير المستكن في  
كان اى كان الكاين حالة كونه بعض مطر وهذا اولى من  
قول من اوله على ارادة التبيين بقولك قد كان شئ من مطر  
فحذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه لانه يخرج على  
مالا يجوز ان نكاه في السعة وقدس بيانه في باب النكت  
واما تأويل من قال هو على الحكاية كان قايلا قال هلكا  
من مطر فاجيب بقوله قد كان من مطر فلا يخفى ضعفه  
واي **لا انتها** اى انتها الغاية والمراد المساندة كما مر  
زمانية كانت نحوتم اتموا الصيام اى الليل او مكانية كانت  
نحوتم المسجد الحرام اى المسجد لا قصى او غيرهما نحو اعطيت  
من مائة الى الف **وبمعنى قليل** نحو ولا تأكلوا اموالهم  
الى اموالهم اى مع اموالهم وقبل التقدير مضمومة الى اموالهم  
او على تقدير تأكلوا بمعنى تصبوا اى لا تصبوا اموالهم كلها  
الى اموالهم **وحق كذلك** اى لانها الغاية نحو سلام هي







فيه لمسلم فيما اقصيته فيه عذاب عظيم وفي الحديث ان امرأة  
دخلت النار في هرة حيثها **والسبي** نحو لا صليتم  
في جذوع النخل وسم عند بعضهم ما وقع في الحديث ارجح  
الشبهة في اجواف طائر من اجواف الجراد **والله** انما  
حقيقا كان خراسك بن زياد اقبض علي فجعة علي بن  
حسمه او مجازا نحو مرت بن زياد اي النصف سروري بمكان  
يقرب منه **والاستفانة** وهي الداخلة علي لا الله نحو كتبت  
بالقلم وقطعت بالسكين ولين ان مالك النحوي بالاسماء  
لو قرع عهد في القرآن داخلة بعد الافعال المستداني الله  
تعالى **والصاحبة** ولها علامتان احدهما ان يحسن في موضعها  
مع والاخرى ان يعنى عنها وعن مسجوبها الخال كقوله تعالى  
قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اي مع الحق او بحق او  
نوح اهبط بسلامنا اي مع سلام او سلما عليك **والثانية**  
قال ابن مالك وابا اي بهذا المعنى هي الداخلة علي  
الاثمان ولا عوض نحو اشربت الفرس بالف وكافات الاحسان  
بضعف وقد يسمي بار العوض **والثالثة** اي المجرد ايصال معنى  
الفعل اللازم الي المفعول نحو ذهبت الله بنورهم ولذهب  
بسمعهم وقد ردت مع المتعدي في قولهم صلك الحجر الحجر  
ورفعت بعض الناس بعض ولذلك قيل الصواب ان يقال في  
الداخلة علي الفاعل فتصرفه مفعولا ليسهل التعدي  
واللازم وانما قلت المجرد ايصال معنى الفعل انه باسم

وغيره على قبيلا

حرف جمل لا يوصل معنى الفعل لان يصحبه مع ذلك معنى اخر  
**والفعل** وعلاقتها ان تحسن في موضعها نحو ولقد نصركم  
الله بيدر وانتم كتمونك عليهم مصحح وبالبل وهي كثيرة  
في الكلام **والقسم** نحو بالله لا فعلن وفيه اصل حروف  
القسم ولذلك فضلت علي حروفه بثلاثة امور احدها انه  
تجوز اظهار الفعل معها نحو اقسم بالله والثاني انها تدخل  
علي المضمر نحو كذا فعلن والثالث انها تستعمل في الطلب  
غيره بخلاف سائر حروف القسم فان الفعل لا يظهر معها  
ولا تجز المضمر ولا تستعمل في الطلب **ومعنى عن كسائل**  
**سائل** عذاب وكانه خض هذا المعنى بالتمثيل اشارة الى انه  
علي من انكر وجوده وهم جرحه البصيرين ولاشكال ان  
المعنى سائل سائل عن عذاب وكذا في فاسل في فاسل به  
خير وكذا في قول علقمة فان شاء لوجه بالنساء فاني خير  
بادله النساء طيب قال ابن هشام وناول البصريون فاسل  
به خيرا علي ابن ابي راس السبية وفيه بعد لانه لا يقضي قولك سالك  
به الا ان الجور هو المستول عنه **وزائدة** ما في من ابتداء اشياء  
كقوله تقول اذا قلوي عليهما وافردت لاهلا نحو عيش لزيد  
بد ايم اقلوي عافي واستطاع والمولف تابع في ذلك الرضي  
وفي المعنى اللاني لابن قاسم ان زياد ما بعد هل غير منية  
**وفي** ليس نحو ليس الله بكاف عبدا او بما نحو وما  
يك بظلام للعبيد ونحو ما هو كذا به انه لا فرق بين ان

اي حاله كذا في الاشياء  
لا مطلقا فغيره كذا في الاشياء  
المتن



الناف بالحجانية وهو منقذ عليه او بالتمية وهو  
 مختلف فيه فذهب الغاربي والزمخشري الى ان  
 لايزاد في خبر المبتدأ بعدها واوجبا في نحو وبارك  
 بغافل الحجارة قال ابن هشام طنا ان المتقضى لزيادة  
 البناء نصب الخبر وانما المتقضى نفيه لا امتناع الباء في كان زيد  
 قائما وخوارها في لم يكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقيام وظاهر  
 كلامه ايضا ان زياتها قياس في نحو قوله مدت لا يري  
 الى الزاد لم يكن باعجلهم اذا جشع القوم لعجل وفي  
 قوله ولكن في شقيعا يوم لا ذو شفاعه بمعن فيلدا  
 عن سوادين قارب **وجاء في غيره** نحو ولا تلقوا بايديكم  
 الى التهلكة وان كثيرا يصلون يا هوايهم وكقوله  
 ضرب بالسيف ونحو بالفرج اي ونحو بالفرج ونحو  
 يحسب زيد وكفي بالله شهيدا الى غير ذلك **واللام للملك**  
 نحو المال لزيد **ومعجم الاختصاص** نحو الحصيد للسجد والمين  
 المخطيب **والاشتقاق** نحو الحمد لله والملك لله ونحو ولي  
 للمطففين ولهم في الدنيا خيري **والعاقبة** وتسمى اللام  
 التي بهذا المعنى لام الصلوة والام المال نحو والنقطة  
 الازعون ليكون لهم عدوا وحزا وانكر البصريون  
 لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة  
 وان التعلل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة  
 وبانه انهم لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم

عدوا وحزنا بل المحبة والبي غير ان ذلك لما كان نتيجة  
 التفاضل لهم وثمرته شمه بالذاع الذي يفعل الفعل لاجله  
 فاللام مستعارة له يشبه التعليل كما استعير الاسد لم  
 يشبه الاسد **والفعل** مفتوز بكل الصلوات **واللام** والاعرف  
 من ذكر مجي اللام لهذا المعنى وفي بعض الحواشي ان  
 المراد به العلة الغائية التي يقصد الفعل لاجلها نحو  
 حضرة للانتفاع قلت فادن لاجلها الى ذكر هذا القسم  
 لا ندراج تحت التعليل والتعدي **واللام** نحو ما اضر  
 زيد لعروما احبه لكونه **والنقطة العلة** الذي ضعف تا  
 تاخرة او كونه فرعا في العمل **نحو لزيد ضربت واذا ضرب**  
 لزيد وفي التنزيل هدى ورحمة الله وللذين هم لربهم  
 يرهبون وفيه انكنتم للربوا تعبدون وفيه فقال لما يريد  
 وفيه نزاع لمتنوي وهذه في الحقيقة من اقسام  
 الزائدة **ومعنى** **اللام** نحو بان ريك او حالها كذا تجري لاجل  
 مسمى ولوردنا لاعدوا لما هو عنده **ومعنى واو**  
**القسم للتعجب** وتختص باسم الله تعالى كقوله لله يتي علي  
 الايام دو حيد اي والله لا يبقى على مرور الايام جيل  
 دو حيد بكسر الحاء اي دو حروف ثمانية في عرصة جمع حبة  
 كبدية ويدر والمراد بالتعجب من عدم بقاء هذا الجيل  
 العظيم **ومعنى مع القول** نحو وقال الدين كقولنا اسما  
 لو كان خبرا ما سبقوا اليه قاله ابن الحاجب وقاله ابن





الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام القليل وقيل لام  
التبليغ وهي الحارة لاسم سامع قول او ما في معناه  
والثقت عن الخطاب في الغيبة او يكون اسم المنقول عنهم  
محدوفا اي قلوب الطائفة من النوعين عن طائفة اخرى  
سموا باسلافهم **وراية** قياسا الى لام التقيية التي مر ذكرها  
وسماها في غيرها كقوله وملكت ما بين العراق وشرب مذكا  
اجار لسلم ومعاهد **وعلى** **الاستعلاء** اما على الجور وهو  
الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون او على ما يقرب  
منه نحو واجد على النار هدي قال الرمحشري ومعنى  
الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعملون المكاتب  
القريب منها كما قال سيبويه في مررت بردي انه لصوفي بمكة  
يقرب من زيد اولان المصطلين بها والمستعملين اذ  
تكلفها قنابا وقعودا كانوا مشرفين عليها ومنه قول  
لا عشى وابت على النار الندي والمحقق **ومعنى الباب**  
نحو حقيق على ان لا اقول على الله وقراء اي بان فكات  
قراءة تفسير القراءة الجماعة وقالت العرب اركب علي  
اسم الله تعالى اي باسم الله قلت وفي المحكم ان معنى  
المثل اركب معتمدا على اسم الله فلم يجعلها فيه بمعنى  
الي وهو حسره **بمعنى** نحو واي المال على حبه والاركان  
لذو معقرة للناس على طائفة **وام** **بمعنى** **وقولك**  
كقوله يصف وطاة عدت عليه عليه بعد ما ثم ظهوره فظن

وعن فيض بدها بجعل الظن بكسر الظاء المعجمة وسكون  
الميم وتهمزة بعدها ما بين الورد من يستعمل الدليل  
ولكن استعارة للقطاة وتصل بفتح حرف المضارعة  
وكسر الصاد المهملة يصوت نحو فها من شدة العطش واليه  
بالفاق والصاد المعجمة الفشر لا على من البيض والبيضاء بالمد  
وفتح اوله الفقر الذي بيد من دخله اي يهلكه والجعل بالفتح  
المفارقة لاعلام فيها يعني عدت هذه القطاة من فوق ذلك  
الموضع بعد تمام ظيها يصوت نحو فها لشدة العطش  
وعن قبض معطوف على عليه والتقدير ومن عن فيض اي  
جانبه فيكون شاهدا على استعمال عن اسما ايضا غير اني اقول  
لما لم يكن المؤلف ذكر هذا المعنى في هذا المقام لانه يصدر ذكر  
الحروف الحارة التي هي نصف من اضاف الحرف كما قدمه وعلى  
الاسمية ليست من هذا القليل **وقال للتبليغ** نحو جابه الذي  
كزيد **ومنه ما جاء للمفارقة في الوقوع** وذلك عند اتصالهما  
الكافة نحو سلم كما دخل وصل كما دخل الوقت وعمران هشام  
عن هذا المعنى بالبادرة ونقله عن ابن الجنار والسيراني  
وغيرهما قال وهو غريب حلاقت ومنه قول صاحب الجور  
ويشتغل الموزن بالاذن كما جلس في النوري في الدقائق  
ولفظه كما ليست عربية ويطلقها فقهاء العجم بمعنى عند وفي  
فتح السكاكي في الحالة المفضية للنوع الثالث وهو تقدم  
بعض ما يصل بالفعل على بعض ما يصل فاما تقدمه بما لا في الذكر



لا يتوقف ان تذكره قال الشريف الجرجاني في شرحه وقوله فكما  
تجد متعلق بلا يتوقف وهذه الكاف للقران في الوقوع يقال  
كما جازي زيد عمر واي تقاري محبتها **وحذف الظاهر** مخاطب  
فلا يدخل على المضمر كمر الله لاجتماع الكاين عند دخولها  
على كاف المخاطب وحمل لفظة المضمرات عليه لان  
الباب واحد مع الاستغناء مثل فاما تدخل على المضمر والمظهر  
**وقها واقربا** في قول الجراح ولم اوغاكها او اقربا لم اوغاك  
هضبة اما بالنصب عطفا على الزايات في قوله تجي الزايات شيا  
لاكتبا اي ترك الزايات وهي موضع في جهة شماله كذا اي ذات  
كتب اي قرب وترك ام اوغاك كما اي مثل الزايات او قرب  
واما بالرفع على انه مبتدأ متبرع عنه بالظرف بصفتها واوحشيا فاما  
الله من الضاير **شاذ** وثمانية لان الاختش والفارسي ذهبها الى  
ان كاف التثنية لا يتعلق بشي كالحار الزايد وتوجه ابن عصفور  
مستدلين بانه اذا قيل زيد يكره وفان كان المتعلق استغراقا لكافة  
لا بد عليه تخلاف من خور زيد في الدار ان كان فعل امنا  
سبا لكاف نحو اشبه وهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام  
والحق ان جميع الحروف الحارة الواقعة في موضع الخبر  
وخوة تدل على الاستقرار وقال ابن الجاحظ في شرح  
المفضل الكاف في قولك الذي كبرت اخوك او صليته  
استغراقا استقرار هذا الميم الى زيد على سبيل التثنية **ولم يجر**  
**الكاف** خلافا لصاحب المستوفى فانه منعه ورد بقوله واحد

اني وابا حميد كما النسوان والرجل الخليم وقوله اخ باعد لم  
يخزي في يوم مشهد كما سيف عمر ولم تحنه بصاره وانما يصح الا  
الاعد لانها اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجملة لاسية  
وجوز الزمخشرى وجماعة في قوله تعالى واذا قيل لهم كما من  
الناس كوت ما كافت وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجز  
بغير مقتضى **وقاية في** في قوله تعالى **ليس كذلك في من لم**  
**يعمله كتاب عن نفي التل على ذلك لا يتصل** والقول  
راد تعالى الاية هو راي الاكثر ان التقدير ليس بشي ادلوله  
يقدر زيادة صار المعنى مثل شي فيلزم المحال وهو ثبات  
المثل وانما زيدت لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمثابة  
اعادة الجملة ثانيا على ما صرح به ابن جني وذهب جماعة  
الي انها غير زائدة وان ذلك كما ذكر صاحب الكشاف من  
باب الكاينة كما في قوله شك لا يخللهم اذا نفوا بخلل عن  
بماثلة ويكون على لخص او صا هو فقد نفوه عنه كما يقولون  
بلقت اترابه بريليك ملو غة نفولنا ليس كالله شي وفي كذا ليس  
كذلك الله شي عبا ران متقيان على معنى واحد وهو في المماثلة  
عن دابة الاما نقطية الكاينة من المبالغة **واسم بمعنى المثل** وقد  
عرفت ان ذكر مثل هذا في مقام بيان معاني حرف الخوايس كما  
ينبغي كذلك ما ياتي له نحو ذلك ثم الكاف لا يقع اسماء سبويه  
والحققير الا في الضرورة لقوله يصح من البرد المنهم  
اي يقرر عن اثنان مثل البرد المنهم اي الذاب وذهب



الاخفش والفارسي وجماعة الى جواز ورودها في  
 الاختيار فجوزوا في زيد كالاسد ان يكون الكاف في موضع  
 رفع ولاسد محفوظ للاضافة وعليه قول الزمخشري الضير  
 في فافغ فيه راجع للكاف من هيئة الطير فانفتح في ذلك الشيء  
 المماثل فيصير كسائر الطيور وهذا ظاهر كلام المؤلف بل  
 صريحة كما تراه **وتبين** عند الجميع **حرية الصلة في الذا**  
 اي يجب ان يكون الكان في مثل هذا حرفا لوقوعه صلة فهو  
 مثل الذي في الدار واحتمل كونه خبر مبتدأ محذوف والصلة  
 الجملة الاسمية ينفع بان حذف المتبدا في مثل ذلك في غايه  
 القلة واستعمال الذي كزبد شائع كثير **ما حيز في عن**  
 في البيت الذي من انشاده لوقوعه محرورا وهو من خصائص  
 لاسماء **مختلة** اي الحرفية والاسمية **زيك لاسد** وقد اختلفنا  
 الكلام فيه وان مذهب المحققين خلافه **عن اللمح** و **ر**  
 اي بعد شي عن محرورها بسبب احداث مصدر الفعل المتقد  
 بها نحو سافرت عن البلد اي بعدت عن البلد بسبب السفر  
 ورعت عن الجمل اي بعدت بسبب الرعي **واسم بمعنى الجاء**  
**بدخول من عليه** كقوله ولقد اراني للنزاح درية من عريبي  
 مرة واماي الدرية بدل ممله على وزن الصحيفة خلقت  
 تعلم عليها الطعن قال ابن هشام ومجمله عندي ثم لا يتم  
 من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايديهم وعن ثمالهم **يقول**  
 معطوفة على محرورها من الاعلى من محرورها ولا محرورها

لا يحرر

في المنشهور بغير من وقد جروها بعلي كقوله علي عن  
 يميني مرت الطير سخا السخ جمع سائح وهو باس من  
 يسارك اليه منك والياح عكسه والعرب يتقال بالاول فتنشأ  
 بالثاني **ومن ذلك** **الزمان** كقولك في يوم الجمعة  
 شلا ماراية مذيوم الخميس ولا مذيوم السبت **والظرفية**  
**في الحاضر** نحو ماراية يوسا ولا سذعا شايكون بمعنى  
 في وتقع بمعنى من والي جميعا ان كان الزمان معدودا  
 نحو ماراية مذيومين وسذ ثلثة ايام نصر عليه ابن ملك  
 وغيره فلا يجزان ضميرا وذلك ما لا استقرار **واطلاق**  
 في تحت بعض الظروف **والتشاع** القول **الص** وهو ايها اذا  
 كانت للاستثاء تكون حرفا حرفا ايما وهو قول سيبويه  
 واكثر البصريين وحوز قوم كونها فعلا متقدما جامدا التقية  
 معني الانتصاف ما بعدها وقدس **وعلا** **والا** القول **الانصاف**  
 وهو قول من ذهب الي انها يفتان حرفي **ج** **الانصاف** راجع الي  
 الاحرف الثلثة حاشي وعلا وخلا وادعي ابن هشام انهن  
 لا ينطقن بشي كالزائد قال لا انهن لجملة الفعل عما دخلن  
 عليه كما ان الاكذلك وذلك عكس معني التقية الذي هو انما  
 معني الفعل الى اسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك  
 في الاوامر خفص من المستثنى ولم ينصب كالمستثنى **الا**  
**اللا** **ولا** الفرق بينهما افعالا واحرفا هذا كلامه في  
 معني اللبيب وفيه نظر لا انا لا نسلم ان معني التقية باذكري

انصاف الظاهر



بد معناها جعل المجزوء متعولا لذلك الفعل ولا يلزم منه  
اثبات ذلك المعنى للمجزوء بل اتصاله اليه على الوجه الذي  
يقضيه الحرف وهو ما مفيد لا تنافية عنه وقد افصح رحمه  
الله عما ذكرناه حيث قال في كتابه المذكور في علم الاستدراك  
وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشي بما قبلها عند من قال  
به لانها اوصلت معناها اليها بعد ما على وجه الاضراب والا  
خراج واما الملازمة التي ذكرها في قوله ولو صح ان يقال انها  
متعلقة لصح ذلك في الاصلها مع ظاهر **العلم** المتعلق  
**المشاهد للترجي** وهي لغة عقيل قال الشاعر فقلت ادع اخرى  
ودافع الصوت سري **العلم** في المنوار متكرر ولا يتعلق بشي  
لانها لم تدخل لتوصل معنى عامل لا فائدة معنى الترجي فقد  
ورما جرح هو لا ياتيها على ان الاصل في الحروف المختصة  
بالاسم ان تعمل لا عراب المختص به لكن يبقى النظر في وجه اقتضا  
صم لعل بذلك دون ساير اخواتها **ولا** **المضمر** **المجزوء** عند  
**سبويه** **خولواي** **ولو** **لا** **كولو** **لا** **استماع** **الشي**  
**لوجود عيبه** كما اننا كذلك عند دخولها على ضمير الرفع  
خولوا انا ولولا انت ولولا هو ولولا هذه اعني الحارة عند  
سبويه بمنزلة لعل لا يتعلق بشي وللعلل المتقدمة ولان  
**عند عيسى** **ابن عمر** **مع فوق زمان** كقوله طلبوا صلواتا  
او ان فاجبنا ان ليس حين بقاء **والعلم** **بدا** يتعلق عند **العلم**  
**في كيمه** وهي التقليل الداخلة على ما الاستغناء وهذا مذهب

البرصين وادي الكوفيين ان كي لا يكون جارة اصلا واجابوا  
عن قول العرب كيمه بان الاصل كيم فعل ما اذا قال ابن هشام  
وبلرهم كثرة الحذف واخراج بالاستغناء عن الصدر  
وحذف الفه في غير المحر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء  
عامل المنصوب وكل ذلك لم يثبت اليها كلامه وما يتيسر فيه  
كون كي جارة قول حاتم واوقدت نار كي ليصرضوها  
واخرجت كلي وهو في البيت داخل لان لام الجرح لا تفضل  
ناصية **رب وفيها لغات** ضم الراء وفتحها وكلاهما  
مع التشديد والتحقيق والوجه الاربع مع تاء التانيث  
ساكنة او متحركة ومع التجرد عنها وهذه اثنا عشرة والضم  
والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف  
فذلك عشرة لغة منها اللغة التي نطق بها المؤلفون  
ضم الراي مع تشديد الباء **القليل** دايم وهو مذهب الاكثرين  
وقال ابن درسخة للكثير ايا قال ابن مالك والصحيح انهما  
للكثير وهو مذهب سبويه ولذا تصحح كم في كل موضع وقت  
رب فيه الا نادرا لقوله رب من انصبت غيثا قبله قد بقي  
في موضع لم يطع ، وقوله رب روزهرقة ذلك اليوم واثر  
من معشرا قال : الرق قد فتح الراء وقد تكرر القبح الفهم  
والا مثال بقاء وشاء فقيه جمع قتل كسر القاف وهو  
العدو وقوله رما نكرة النفوس من الامر له وجه كحل  
العمال ، وقول حسان : روم جلم اصاعه الماء ، ولوجهل



عطي عليه النعم وقول الآخر ورب امرأ نافق عقل وقد  
 تعجب الناس من شخصه واخر تحسبه احقا وياكل الاسر من قوته  
 وقول صلي الله عليه وسلم ورب امرأ لا يصير كصيرة والقلب  
 من محشاهن وجيب الرقيب الخفقان وقول عدي ابرار  
 رب مامول وراج املا قد تناه الدهر عن ذلك الامل  
 قال واللتقليل بها نادر **والهاصدر** لانها لا تشاء التقليل  
 على راي الاكثرين او لا تشاء التكثر عند القليل **ووجه**  
**نكرة** باجماع **وصوفه على الاصح** اما كونه نكرة فذلك وضعها له  
 لتقليل نوع من جنس كما هو مذهب الاكثرين فوجب وقوع النكرة  
 لمحصل معني الجنس بهادون التعريف اذ يعرف لوقع النكرة  
 زيادة ضائقة واما وصف النكرة فلتفصيل الافادة بالمتبع  
 لان الصفة تخص الجنس المذكور فيصير بها نوعا ويكون ما  
 تقتضيه رب من دخولها على نوع من جنس موفرا عليها وقد  
 جرد ابن مالك وقوع مجرورها نكرة غير موصوفة واشتهر  
 بتعريفها يارب قايمة غذا بالهفام معاوية وقوله الاربعة  
 با حرم غيره فلا تشاء من هجران من كان معها قوله رب ستقر  
 لا ماله وعظيم الفقر وهو ذنوب ولا دليل في شيء  
 من ذلك لحوار تقدير الموصوف **واجز رب رجل وغلام**  
**بتقدير وغلام** بخلاف **رب رب رجل ورب**  
 لانه لا يتاخر في مثل ذلك التقدير والعلة التي اقتصر عليها  
 تنتقص بعدم جواز رب غلام يجمع انه بتقدير رب غلام

لزيد ولا بد ان يزداد وقوعه تابعوا وهم كثيرا ما يقترون في  
 الاوائل على الحاجة اليه هذا التاويل في المثال المذكور لان  
 الضمير في علامة عايد النكرة غير متصلة يحكم فهو نكرة والمضاف  
 اليه كذلك **او مقصود** اي لا يقصد به معين يجمع اليه بل هو دل على  
**نكرة** **مذكر** وان انت او توافر جمع ميمه تقول رب رجلا وامرأة  
 ورجلين ورجالا ونساء **ظلال الكوفية** **ظلال المميز**  
 فيوت في تحويرها اسرة وشي وتجمع في تحويرها رجلين  
 وامراتين ورجلهم رجلا ورجلين نساء والخلاف بيني على ان هذا  
 الضمير هل هو لمقدر ذهني نعم او هو لمذكور والبصرون قالوا  
 بالاول فلذلك افرده والكوفيون قالوا بالثاني حيث كان هذا  
 جوابا لسؤال مقدار فاجابوا بمطابقة الضمير للمذكور في السؤال  
 المقدركانه فيلهم من رجل كبر او من امرأة كريمة او من رجلين  
 كبريين او من رجال كبر او من نساء كبر فيقول رب ورجلها ورجلها  
 ورجلهم ورجلها على حسب الميز لعمري ان ذلك المذكور في السؤال  
 تقديرا قال ابن الحاجب في شرح المفصل وكل القولين مشكل  
 اما قول البصريين فيلزمهم جواز رب رجلا كما جازيه رجلا اذ لا  
 فرق بينهما واما الكوفيون فيلزمهم ان يجيزوا رب ورجلها ورجلها  
 ولا حجة الي هذا التميز فانه مضمير متقدم الذكر ويلزمهم ايضا  
 جواز رب الرجل من حريق الاول لان المضمير اعرف فاد اجاز  
 هذا مع جاز العرق باللام والاولى ما قاله البصريون وتجاب عن  
 ذلك بانه وان كان مضمير اري من غير قصد فلا بد ان يتقدم ما





ان قالوا عند العامل المذكور في غروب رجل كريم ليقمة او  
لوقت لمرات لان الفعل متعدي بنفسه ولانه قد اسوفي مفعوله في  
الاشكال الاول وان قالوا عدت محذوف تقديره حصل او  
غره لما صرح به جماعة ففيه تقديرين بمعنى الكلام سنغن عنه  
ولم يلفظ في وقت كذا قرآن هشام واخار مذهب الرباني  
وان ظاهر في المكة وهو ان لا يتعلق بشي اصل وان افادت التقليل  
والفكير كما ان الاول لعل الجارين كذلك وان افادت الاستعاضة  
والترجي على ما مر **وبما يرد** الذين كفروا لو كانوا مسلمين وان كان  
الفعل فيه مضارعاً فانه كما في **لانه لا يقع الا بماله** اي لا بد قبل  
واصل التركيب دلالة على الزوال والمقتل وسنه التحول وهو نقل  
الشي من محل الى محل اخر فعلي هذا يعني لا محالة لا تحول كما ان  
معني لا بد لا تتراف والتبديد التعريف وانما لا يقع التحقق  
الشي لانه صادر عن لا خلف في اخباره فالمرتب بمنزلة الماضي  
تحقق الوقوع ومعنى التقليل ههنا انه تلهشهم احوال القيامة <sup>تبعثون</sup>  
وان وجدت منهم افاقة ما متوا ذلك واسمن يقول بان ربا الكثير  
فالاية ظاهرة على قوله اذ المراد كثير وداد الدين كفروا بالاسلام  
ما يشاهدونه من كرامة اهل وما الى حالهم من النعم والسعادة  
العظمي **وتشاهدوها** اي اضارب بعد **الاول** كقوله وليل كونج  
البحر ارمي مدله اي سورة **وطا** اي للواو المذكورة **اصور**  
**البحر** قربا بينهما وبين ربه **البحر** اي رب صخرة **دوب**  
**البحر** هذا هو الصحيح والواو المذكورة للبعث وذهب الكوفيون

ما يرشدا لا المضرا ليري انك لو قلت زيد فيقول نعم رجلا كان كلاما  
مستقيما وان حكم بان الضير الذي في نعم غير مقصود قصد زيد بل انهم  
من غير قصد اي المذكور ومع هذا قد ارشدا لمذكور الى حذف  
المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا  
كان الضير فيه كالضير في نعم بعد تقدم الذكر وكان المذكور  
المتقدم يرشدا الى تخصيص في المعنى كما ارشدا الى المخصوص بل ان  
في نعم رجلا زيد وتقديره ان يقول قلنا له من رجل كريم فيقال  
ربه رجلا فالمراد برجل رجلا كريما وارشدا اليه ما تقدم ذكره  
ولا يلزم من ارشاد الى مثله ذلك ان يكون الضير في ربه له على  
ما تقر في نعم رجلا بعد تقدم ذكر زيد الى هنا كلامه **ونظما**  
الذي يتعلق به وهو الذي يسره جواب رب **ماض** **نظما** **او** **مضي**  
لانما لتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل الاماضاة  
وجواز ابن مالك كونه مستقبلا استنادا الى قوله فان اهلك فرب  
فني يبكي علي مذهب رخص البيان وليس بظاهر اذا الكلام في  
استقبال الفعل الذي يتعلق به يبكي وصف لجرورها لانها  
الذي يتعلق به **محذوف** **غالب** لان معناه معلوم كما في قولك  
زيد في الدار اولانها لا يقع الاجواب فاستغنى كما في عنده  
ما تقدم كما استغنى عن متعلق بسم الله وهو افتاء او الكار  
اقوم او تعد بقران الاحوال هذا في الغالب وقد يظهر  
كقولك رب رجل صالح القيت واعلم ان ما اشار اليه المؤلف  
ان رب حرف جر معد للفعل المذكور يعدها مشكلا لان

انفاق















فلا يكون بعيدا من الحال **والثاني** ان البيت الذي اورد الكتاب  
بكلية ما يتبعوا قبلتك **وان الثانية** خويلد زنا ان اسما  
من احد من بعد **ولا** كقول الشاعر رد **وقوله** لا رد ما  
ايلا مادام في وردنا ما نزال ولا يخفى ان كلا من الكلمتين  
ما وان ولا قد دفع للمنى وقد دفع لغيره فتخصر ان بالوصف  
بالثانية دون الاخرين لا يطرأ وجهه فان قلت قد ورد  
الجواب متبعا بل كقول ابي طالب والله ان يصلوا بك جميعا  
حي او شدي في التراب دينا فك هو عندهم من قبل التاد  
كما ندر ما حكاها الاصحى عن اعرابي قتل اكل بنون فقال  
نعم وخالفهم لم تفر عن مثلهم منجبة ويمكن تخرج هذا على  
حذف الجواب اي وخالفهم ان ينيين وحلة الغائب  
فيه فان قلت وكذا البيت اذ يمكن ان الجواب فيه محذوف  
للدلالة عليه اي والله اكل لا من قلت الفرق واضح وذلك ان  
الجواب من قول الاعرابي حذف لدلالة ما تقدم عليه وذلك  
ان قوله نعم في جواب القائل اكل بنون معناه في بنون ثم رد  
القسم بعد ذلك فحذف جوابه لدلالة المتقدم وهو جازي  
القاعدة المقررة في هذه الباب كما ستعرف قريباً واما البيت  
فالقسم فيه غير متوسط ولا متأخر بل متقدم والجواب فيه محذوف  
لدلالة ما تأخر وذلك غير معهود لكن القائل ان يقول سلما انه  
معهود لكن يلقى بن غير معهود ايضا فاسوى الامران فالجواب  
للمجمل على الثاني دون الاول **وجاز حذف لا لقسم** وهو

كثير اذا كان المنفى مضارعا نحو والله تفوت ذكر يوسف واما جاز  
الحذف لعدم الالباس ضرورة ان المضارع الموجه يجب اقترانه  
باللام والفون ان كان مستقبلا او باللام وحدها ان كان حالا  
وكلاهما منتف فعلم انه منفي وقيل لا يمكن ما في لقوله فان شئت  
البيت بمنى المقام والركن والمحز لا سود نسيك ما دام عقلي  
معي امه اسدا كسيد وجاز الحذف فيه لعدم اللبس ايضا  
اذا كان شئت لا قرن باللام وقد واما حذف الثاني منه بالنسبة  
الي الاول لكثرة وقوع المضارع جوابا للقسم وقد الماضي  
بالنسبة اليه **وحذف** بالبناء للمفعول والتأنيب عن الفاعل  
قوله **جواب القسم** واما ضمة بل لا غير ملتفت الى في النسخ  
المختار من جعله اسما مرفوعا مضافا الى جواب القسم لانه  
يلزم ان يكون معطوفا على فاعل جازا المتقدم فيكون الحذف هنا  
جائزا وليس كذلك بل هو واجب **افا توسط القسم** بين اجزاء الجملة  
الدالة على جوابه بخوريد والله قائم **وقد** اي تقدم القسم  
**سابقا** اي على الجواب بخوريد قائم والله لان الجملة المحذوفة  
بالقسم والجملة المتقدمة عليه لا يكون جوابا للزوم ووقع القسم  
غير صدر وهو ممتنع لانه افتتاه بنسبت الصدارة بسؤرهم  
السامع من اول الامر على المقصود اسوة الاستفهام او  
وغيره مما هو لا انشاء بامر فيقين ان يكون الجواب محذوفا  
بدولة عليه بالجملة التي توسط هو بينها او التي تأخر عنها  
مقروا عليه صدرية وقد تجوز الحذف **الجملة** **شادام** **من**



**المعول** كما حكى عن روية انه قيل له كيف اصحت فقال خير  
 عاقل الله ابي علي خير وكقول الفرزدق اذا قيل اي الناس  
 شريقه اشارت كليب بالالف الاصابع وقد جوز في  
 التسهيل الحزب في معرثا في صور منها ان يقع الا  
 سم في جواب ضمن مثل ذلك الجار نحو قولك نحو زيد  
 في جواب من قال من مروت ومنه قوله عليه الصلوة  
 والسلام اذا قيل له ان لي جاني فالي ايهما اهدي فري  
 مثل بابا البحر علي اماراني في نحو زيد في جواب من قال  
 بررت باحد ومنها ما وقع بعد عاطف منفصل بنحو نحو زيد  
 وعمر وولد احدى بالجرى ولو باحدها ومنها ان يكون مقرو  
 بهزة الاستفهام او هذا بعد محذور بمثل الحرف المحذوف  
 مثل ما حكاه الاخفش في المسائل من انه يقال بررت برينغو  
 ازيد بن عمرو يقال جيت بندهم فنقول هلا بنار قال الاخفش  
 وهذا كثير وكر مسائل اخرون في ذلك وقد رينا الكلام  
 على ذلك كله في شرح التسهيل **وكثير مع نصف** نحو وانتار  
 موسى قومه سبعين رجلا اي من قومه ونحو انتفري الله الله  
 وامرت زيد الخبر وهو مع كثرة غير مقبوس **وقاما مع**  
 ان الحقيقة **وات** المشددة لانها مفعلة التخفيف لظهور  
 الصلة الواقعة بعدها وهل الموضع بعد حذف الجار نصب او  
 جرفه بخلاف من الكلام عليه في باب التثنية الحزب  
**الشيء بالفعل** المقدر من حيث اقتضاؤها الامر بها

النسبة في الجملة الاسمية التي تدخل في عليها كما ان الفعل  
 المقدر يقضي امرينها المرفوع والمنصوب وكان متعدي  
 هذه المشاهدة ان يصل الرفع اولا والنصب ثانيا كما في الفعل  
 المتعدي لكن عكس العمل هنا تبينها على الفرعية **لها الصدر**  
 دلالة ثلثها على قسم من اقسام الكلام كالتأنيد في ان المكسور  
 هو انتهى في ليت والتعجي في لعل والتشبيه في كان والاستدراك  
 ان لكر وكانت كغيرها ما يدل على قسم من اقسام الكلام فاستخدم  
 الصدارة ليتفع لسا معها من اول الامر ما ارد من انواع  
 الكلام ولا يقع في حيزه **سويات** المفتوحة فلا صدى لها  
 اذ هي موصولة حرفي ياول مع صلها موزدة واما غيرها من هذه  
 الحروف فليس كذلك فاستخدمت صدر الكلام لما تقدم ولا ينقص  
 ذلك وقوع ان المكسورة مثل بعد حرف التشبيه نحو الا انتم هم  
 السقها وبعد الموصول نحو وجاء الذي انه فاضل لان الصدارة  
 لا تبطل بتقدم اي لفظة كان واما تبطل بعمل متقدم على ربي  
 الصلوة فيد او فيما بعده او بتقدم ما في خبره عليه **فان وان**  
 كلاهما **التخفيف والمكسورة** التي تدخل عليها **لا تغير**  
 الجملة بل يبقى بعد دخولها معني الجملة على ما كان عليه  
 بخلاف ان المفتوحة فانما تصير مدخولها الذي هو جملة  
 تاويل المفرد لانهما اسم بالفعل فتح طريقها وما بعد الفعل  
 مفرد فجعلوا ما بعدها في تاويل المفرد لانها كالفعل **فكسر**  
 واحسن ان ما لك في قوله يستبدام كسر ان حالة كونها مع



مدخوها **خير من اسم من** فوزيد انه فاضل وهذا لا يشل  
 مثله قولك العلم انه حسن مع وجوب الكسوفية **في الاما** فوانا  
 اعطنا الكثرة ولا فرق بين ان يكون في اول كلام المتكلم  
 فوان زيدا قائم وان يكون واقعة في وسط كلامه اذا كانت  
 ابتداء كلام اخر فخر اكرم زيدا انه فاضل فانه كلام متشابه  
 وقع تعليل لما تقدم **و في الصلة** فخر وابتداء من الكثرة ما  
 مناجته لتتو بالعبادة اولى القوة فان قلت ينقض نحو  
 الذي عندي انه فاضل ونحو الكلمة ما لان في السلام  
 قلت لان مراده انه ابتداء الصلة وما نفقت به ليس  
 كذلك علي انها انما فتحت هذا الكون مع معمولها ابتداء في  
 المثال الاول وفاعلا في المثال الثاني وقد نص فيما ياتي على  
 وجوب الفتح في ذلك **و في جمل** فخر والله ان زيدا قائم فان  
 قلت قد جوزوا في نحو خلقت انك اذهب كسران وفتحها مع  
 انه جواب قسم فيرد عليه قلت لا يرد اما اولا فلا يسلم جواز  
 مثله لك علي المذهب المذكور وهو مذهب البصريين واما  
 اجاز ذلك الكوفيين وليس التفرع على مذهبه واما ثانيا فلولا  
 جواز لم يضر لان الكسوفية على ان الجملة جواب القسم والفتح  
 مبني على اسقاط الحافض اي على انك اذهب لا على انك اذهب  
 لا على انه جواب للقسم فلا يرد لذلك البته **و يعرف** مقصود  
 من ان يحكى ما يقع بعده من الجمل فخر قال اي عبد الله وتبعه  
 بقوله **ليبي** يعني **المنطق** فخر على انه اذا كان كذلك فتح ان

فخر يقول ان زيدا قائم الي افطن وعلى لغة سليم فخر قلت ان  
 زيدا فاضل ضعيف قلت بمعنى نفوحت فتفتح ان حينئذ لان  
 الجار مقدر قبلها من حيث ان النفوة الذي ضمنه القول  
 يتعدي بالياء فكانت قلت نفوحت بان زيدا فاضل هذا ما فيه  
 من الكلام ولم انه منصوص لاحد ولكنه ليس بتعديد من القواعد  
 بمان قلت مقتضى هذا ان القول حيث يحكى به لا يكون معنى  
 حكمه بنائي معني هو حينئذ قلت القول يكون معنى الذكر  
 الكسوفية ومعني التحدث والتكلم والنفوة حيث يجعل معنى  
 الذي الذي الذي يتعدي فعله بنفسه الي المنعول يحكى  
 به ما بعده على انه معمول به وعليه جي كسران وحينئذ جعل  
 بمعنى النفوة ونحوه من التحدث والتكلم الذي يتعدي  
 فعليه بواسطة الحرف فلا يحكى به ما بعده بل يجعل معموله به  
 بواسطة الجار المحذوف وعليه جي فتح ان والحاصل انه تعامل  
 فعل القول معاملة الفعل الذي بمعناه من تعدية بنفسه  
 وبواسطة وقواعد العربية لا تايها وبعد الذي يغفل  
 على ظني ان اصل كلام المؤلف كان ليس بمعنى الظن واليقين  
 يشربك الي ما قاله الرضي فكثيرا ما يعتمد كلامه وتبعه وقد  
 قال في شرح الكافية واما تكسر بعد القول اذا قصدت  
 الحكاية لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح  
 اذن كفتها بعد العلم والظن واما كسرتها بعد القول  
 بمعنى الحكاية لانها ابتداء المحكى هذا كلامه وظهور ان



لفظة اليقين صحفها النسخ بلفظ التفوه والله اعلم  
تحقيقه الحال واعلم انه قد تعلق الخ مع الحكاية بالقول  
كما اذا قلت قال زيد اكل فاضل اكرت في فقهها لانها في  
الكلام المحكي مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذرة  
اي لا يترك فاضل اكرت فان قلت فاموجب ان تعلق  
انما هو وقوعها بعد الجار لا كونها محكية بالقول قلت  
والموجب للكسر في الواقعة بعد القول المقصود  
به الحكاية وقرعها في الابتداء نظرا الى الكلام المحكي  
كاسر وقد عدو هذه قسم براسه فتندمك ايضا ولا  
فرق فتأمل **وبعد النداء** نحو وصى بها ابراهيم نبيه ويعقوب  
يا بني ان الله اصطفى لك الدين وهي داخل في الابتداء  
كما اسلفناه فان قلت يحتمل ان يكون مراده انها اذا وقعت  
بعد فعل النداء كسرت كوقوعها بعد القول غونا دين  
زيد ان غلامك قد ذهب قلت هذا يرجع الى انها محكية  
يفعل النداء وليس مذهب البصريين وانما بخبره الكو  
نيون ومثل هذا التركيب يري البصريون ان الحكاية فيه  
يقول مقداري دعوت زيدا قلت له ان غلامك قد ذهب  
**وبعد للاستدعاء** نحو مرض حتى انهم لا يرجونه **وبعد**  
**حرف** نحو كما اخبر كل ركن من ركنك بالحق وان فريقتا من  
المؤمنين لكارهون **وبعد حرف** **فالا** نحو لان اوليا  
الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ونحو ما ان زيدا قام

وبعد حرف **فالتقدير** كان يقال للزيد بعالم فتقول يا  
ان دعالم واذا نامت ما قرنا في الابتداء علمت ان  
بعض هذه الصور يرجع اليه فلا ينبغي ان يجعل قسمها  
براسها **وبعد** **فالا** **ان** **ولو** كان كسرهما **حكما**  
ان محكوم به في المعنى مع انه في مقود لفظا وذلك نحو  
لميت ان زيدا قائم فان هذا موضع الجملة المستقلة في المعنى  
حكما ان المعنويين في باب علمت على المحكوم عليه والمحكوم  
عليه والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخل اللام نحو  
علمت ان زيدا قائم وهذا بخلاف نحو اعلمني ان زيدا  
قائم فان هنا لا مكسورة ولا في حكم المكسورة ولذلك  
اعطيت في الاول حكم المكسورة فلم تعطه هنا لكون ان  
لا تغير معنى الجملة فكانت في حكم ما هو معدوم اسمها باقيا  
على رفعه فيعطى عليه بالرفع **بشرط** **فالا** وانقضا به التكلم  
به **فالا** نحو ان زيدا قائم وعمر **فالا** نحو ان زيدا وعمر وقائم  
واعلم اولاً ان العطف على اللفظ هو الاصل نحو ليس زيد قائم  
او قاعد بالحفظ وشرطه امكان توجه العامل الي  
المعطوف فلا يجوز في ما جاء في من امرأة ولا زيد الا الرفع  
عطف على الموضع لان من الزايد ولا تفعل في المعارف  
واما العطف على المحل نحو ليس زيد بقاتم ولا قاعدا  
امكاز ظهور ذلك المحل في الفصح الا ترى انه يجوز  
في ليس زيد بقاتم وما جاء في من امرأة ان تسقط الباء



فمنصب ومن فترفع وعلى هذا فلا يجوز سرية برديو  
 وعمر واخلاقا لا ابن حتى لا لا يجوز في السعة مرت  
 زيد الثاني ان يكون الوضع بحقه لا صالدا فلا يجوز هذا  
 ضارب زيد واجبه غلظا ثانياين لان الوصف لا  
 بشروط الصل الاصل اعماله لا اضافة لا انما في ذلك  
 الثالث وجود الحزب اي الطالب لذلك المحل واتني  
 على هذا استماع مسایل احديهما ان زيد وعمر وقايما  
 وذلك لان الطالب لرفع زيد الابتداء والابتداء  
 هو التجرد قد زال بدخوله ان والثانية ان زيد قائم وعمر  
 اذا قدرت عمر وعطوف على المحل لا ابتداء واجاز هذه بعض  
 البصريين لانهم لم يشترطوا المحل لا ابتداء منغوا الاولى مانع اخر  
 وهو تولد عاملين ان والابتداء على معمول واحد وهو  
 الخبر واجازها الكوفيون لانهم لا يشترطون الحزب لان ان  
 لم يعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما كان مرفوعا  
 قبل دخولها انتهى المقصود من كلامه قال ابن مالك في شرح النحويين  
 وهذا العطف المشار اليه يعني في مثل ان زيدا قائم وعمر  
 وليس من عطف المنزلات كما ظن بعضهم بل هو من عطف  
 المحل ولذا لم يستعمل الا بعد تمام الجملة او تقديرها كما لو  
 من عطف المفردات لجاز رفع غيره من التوابع ولم يجمع بين  
 في شبه قوله تعالى قل ان زيدا نفذ بل الحق علام الغيوب الي  
 ان يجعل علام الغيوب خبر ابتداء او لا من فاعل ينفذ

فان



فان واخواتها بنية الافعال لفظا ومعنى واختصاصا فلا  
 عمل للابتداء بعد دخولها كما لا عمل له بعد دخول الافعال  
 المتابعة اليها كلامه قلت وقد استبان لك ما ذكره المؤلف  
 المؤلف وغيره في هذه المسئلة ليس منيا على رأي المحققين  
 وانما هو رأي بعض البصريين الذين لم يشترطوا وجود الطالب  
 للمحل فقالوا يجوز العطف على اسم المكسورة لفظا وان  
 حكاه على شريطة ان يتقدم الحزب لفظا او تقديره لا تقدمه  
**ظان الكوفي** فانهم لم يلتفتوا الي هذا الشرط بل جوزوا  
 العطف على المحل مستقفا تقدم الخبر كماله ان زيدا قائم  
 وعمر ولم يتقدم كما في ان زيدا وعمر وقايما كما سلف  
**ولا اثر لبناء** في العطف على محل اسم ان قيل مضي  
 الخبر **ظان الكوفي** لانه منع العطف في هذه الصورة  
 ان كان الاسم معربا بخوان زيدا وعمر وقايما لثنا في المنزلة  
 وجوزة حيث يكون منيا كعدم الثنا في ظاهره بخوانك وزيدا  
 ذاهبان وهذا الذي ذكره المؤلف عن المبرد وينبغي فيه  
 ونقل ان الحاجب في الكافية وراد فيها ان الكسائي  
 يقول بذلك المبرد والمشهور في كتب النحوان القراء هو  
 الذي يجعل لبناء الاسم اثرا في جواز العطف على محله وان  
 الكسائي يجوز مطلقا فيجوز في الامة المقيدة وهي قوله تعالى  
 قل ان زيدا ينفذ بل الحق علام الغيوب ان يكون غلام الغيوب  
 صفة لزيد باعتبار المحل وتدخل الاسم اسماء بللام الابتداء على



اسرها اي على اسم ان غوث البان السحر **وغيره** غوثان  
 لسميع الدعا **اي** ليرى كل كان بينهما وبينه فاصل كما شئت  
 فاما دخولها على الاسم فاما له شرط واحد وهو ان لا يليها  
 ذكر بحيث يكون الفاصل الخبير غوثان في الدار كذا على  
 واما دخولها على الخبر فله ثلثة شروط كونه منصوبا عن  
 من وكونه شيئا احتراز من غوثان الله لا يظلم الناس شيئا  
 وكونه مضارعا للشيء بالاسم غوثان ركب ليحكم بينهم والى  
 بذلك عن المايه لعدم مشابهة الاسم غوثان الله اصطفى  
 واجاز الاخفش والقراء وتبعهما ابن مالك غوثان ركبنا  
 الرجل وان عمر والعسى ان يقوم لان الفعل الجار كاسم  
 قلت وايضا فاما في وفيها انشائي وزن وقوعه حالي  
 فاشبه المضارع المراد به الحال واجاز الجمهور ان  
 ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقدر بالمضارع  
 بقرب زمانه من الحال تدخل اللام ايضا على **مترى** الخبر  
**نقد** اي ان تقدم الخبر وكان صلحا للام وكان  
 المفعول غير حال غوثان زيدا كعمرا صارب بخلاف الاخفش  
 في هذه وتخلوا ان زيدا ركبنا منطلق بالانفاق وقد  
 اخذ المؤلف بعض الشروط كما رايت تدخل ايضا على ضمير  
**بنيهما** اي الاسم والخبر غوثان هذا هو القصص الحق  
 بناء على ان القصص خبر وهو فصل **وكذا** في العطف  
 على محل الاسم وحكي المرفي ان سيبويه قال بعد ذكره غوثان

٣٤٤  
 العطف اسم ان بالرفع لكن القيلة في جميع كلام بمنزلة  
 ان قال يعني في جوار العطف المذكور قال المؤلف **وقد**  
**اللام على صنف** وهذا لا يعرف لاحد غير الكوفيين واحتجوا  
 بقوله والنفي **بنيها** العبد قال ابن هشام ولا يعرف له  
 قائل ولا نتم ولا نظير هو محمول على زيادة اللام او على  
 ان الاصل لكن اتيتم حذف الهزة تخفيفا ونون لكن  
 لشيء كين **وتفتح** ان فاعله غوثان لم يكنه انا ان لنا ونفوت  
 غوثان لا تخافون انكم اشرتم **وتجاء** غوثان اياه انك  
 الارض خاشعة **وتجاء** غوثان خاشعة مثل ما انكم  
 تنطقون **والثالث** المضاف اليه منسوبا **لحيث** من جهة انها  
 المضاف الى كل المضاف اليه تقول فعلت هذا من حيث انك  
 تحية بفتح ان وان كانت حيث انما مضاف الى الجملة **لان**  
**صلية** المضاف اليه **لان** فيكون ان وصلتها في محل مفرد بالا  
 صافة فيجب فتحها واقول هذا ليس بظاهر لا من جهة  
 النفل ولا من جهة التعليل اما الاول فلان المفعول  
 في ان الواقعة بعد حيث وجوب الكسرية قال ابن قاسم  
 في الجني الراي وقد اولى عوام الفقهاء بالفتح وصرح ابن  
 هشام بانه يتعين الكسر في ان الثالث لحيث واما الثاني  
 فلان كون الاصل في المضاف اليه الافراد لا يمنع من اعتبار  
 ما هو مستحق بحيث في الاستعمال المشهور من اضافة  
 اليه جملته فيجب الكسر لان الجمل الجملة لا يري ان المضاف اليه



المصدر يان بعد اذ خرجت اذ انك قايما تبين فيه  
الكسر لا متاع اضافتها الى المفرد ولو وجب ملحقه  
ما قاله من ان الاصل في المضاف اليه الافراد لوجب  
الفتح بعداد ولا يعرف به قائل بل النص لا وجوب الكسر  
بعدها موجود نعم يجوز ان يقال الفتح بعد حيث يمكن  
ليس من جهة العلة المذكورة بل تقول يجوز الكسر  
والفتح والاضافة في الوجهين الى الجملة لكن مع  
الكسر يكون الجملة مفعولها ولا شيء يقدر ومع الفتح يكون  
ان ومفعولها في موضع مبتداء الجملة والخبر محذوف  
فاذا قلت حيث من حيث اكل بحسن والتقدير حيث  
من حيث احساك حاصل فتكون الواقعة بعد حيث من  
افراد ما يجوز فيه اعتبار الجملة فتكسر والمفرد فتفتح ولا  
اشكال هكذا ينبغي ان يقال واما النظر الى حيث تضاف  
الي المفرد فلا ينبغي ان يراعى في الكلام الشائع لان اذا  
فتها الى المفردة نادرة كما من **فجوزا** كسر والفتح **كلاما**  
**جانا** **التقدير** ان اي تقدير الجملة وتقدير المفرد  
**كاد انه عبد القفا** من قول الشاعر وكنت ارى زيد لما  
قبل بيد اذ انه عبد القفا واللهازم فان لم تصدق  
حذف شي كسرت ان لان اذ النهاية تدخل على الجملة  
سمية اي اذ هو عبد القفا وان قصد انما مع صفة  
في تاويل مفرد هو مبتداء حذف خبره فتحت والتقدير

اد اعبود ية حاصلة قال الجوهر في الدهر تان عظيمان  
تأبنتان في اليقين والواحد اهزمة والجمع اللهازم  
ومعنى البيت كنتا ظن زيدا سيدا كما قيل فتظرت فاذا  
هذه الاعضاء منه تدل على انه عبد في لما هو ظاهر  
عليها من اثار الاختلام والضرب للترية المتأينة للسادة  
**وكان التشبيه** مطلقا سواء كان خبرها ما دخل كان  
زعم اسد وهو ظاهر او مشتقا نحو كذا قايما والمعنى كذا  
شخص قايما حتى يتغير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه  
احدهما بالآخر فان رضى الى انه لما اقام الوصف مقام الموصوف  
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار  
الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر  
فلهذا تقول كايه اعشى وككل تمسه الى هنا كلامه وه تدفع  
شبهة الزجاج في جعل كان للشكل اذا كان خبرها شقا  
حذرا من تشبيه الشيء بنفسه **وكذا لا تندرك اي دفع وم**  
**تولد** **تولد** نحو ما زيد شجاعا كذا كرم لان الشجاعة والكرم  
لا يكادان يفترقان فتقيد احدهما يوم انقضاء الآخر وما  
قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين هذين الرجلين  
تلايس وتماثل في الطريق **وتقع بين كلامين تغاير** **بمعنى** كما رايته  
في المتألفين المذكورين وقد تردد للتوكيد نحو لوجاه في  
زيد كرمته كذا لزمحي فاكرت ما افادته لو من الاتساع  
**فليت التقى بحال** نحو ليت الفرات يعود او **تكن** **بمعنى** حقيقة





كقولك ليت الخيل تجود **او ادعاء** كقولك ليت زيد ياتي  
فتخذي حيث تدعي بعد ذلك وعدم الطاعة فيه وان  
كان مكافيا **وايضا** والتعلق **بما يربو** من قول  
الشاعر يا ليت ايام الصار ورجل **بجوزيت** **بدا قايما**  
بنصب الخبرين **تقدير** اي علي تقدير **كان** **للكسائي** فيكون  
الخبر الثاني منصوبا على انه خبر كان محذوف **او** على  
تقدير **كان** **للكسائي** **فقد** **فقد** يكون الخبر الثاني حاله على  
ان ليت اقيمت مقام انتهى فكانه قيل انتهى زيدا قايما  
والذي رايه منقولا عن الفراء في كتب النحاة الثقات  
انه يحبر نصب جزى جزى الجملة الاسمية بليت كما انه يحبر  
نصب الاول ورفع الثاني على ما هو المشهور وعليه هذا  
والجزء الثاني المنصوب هو خبر مبتدأ في الاصل  
لاحالة **ما** **ما** خبر التثنية المتقدم ذكره اي التثنية  
بذلك لانها داخلة اي باطلوس حجة داخلة **احتماله**  
**الحال** **الحذف** **الخبر** بتقدير اقبلت راجعا وتقدير كان  
ليس يسهل هنا لفقدان ولو الشرطين **تخلت** **عليه**  
ومعولها خوليت ان زيدا قايما اي ليت قيام زيد حاصل **وهي**  
**وتحذف** **لغات** على حذف اللام لاوي ولعن بتغيير طرفها  
بالايد الكا غير طرفها الاول بالحذف وعن الجمع بين التثنية  
للاول بالحذف وتغيير الثاني بالقلب وعن تغيير اللام  
ببدال اللام راي والعين المهملة عين معجمة واللام المهملة

فما ولعن بتغيير الوسط والاخير ولعله بالحاق ناه ساكنة  
في الاخر كونه وثمة **لوقع** **مكن** **ممكن** مطوع في حصوله  
لعل الجيب مواصلا **توقع** **مكن** **ممكن** نحو لعل الرقب  
حاصل فعل اختصاها **بالممكن** وقول فرعون لعلني ابلغ الا  
باب اسباب السموات اما قاله جهلا او بجرته وانكا **وقد**  
**تشم** **لعل** **بمعنى** **التحق** **لبعد** **المرجوع** **عن** **الحصول** **وبهذا**  
**اشبه** **الحالات** **والملكات** **التي** **لا** **طاعة** **في** **وقوعها** **فيتردد**  
**منه** **معنى** **التمنى** **وعليه** **قوله** **تعالى** **حكاية** **عن** **فرعون**  
لعلني ابلغ الاسباب السموات **فاطلع** **في** **قوله** **بنصب** **اطلع**  
وهي قراءة حفص وعلى ذلك خرجها الرمحشي ونصب  
اطلع ونهى ابن هشام القول بذلك الى الكوفيين ولا  
يبين الاية لذلك لاحتمال ان يكون اطلع منصوبا بان  
مصرعة وجوبا على انه خواب للامر وهو ان او جوازا  
عظفا على الاسباب على حد قولها وليس عبادة وتقر  
عني او عظفا على المبلغ باعتبار المعنى بناء على ان  
خبر لعل يقتضيان ان كثيرا **واجاز** **لا** **خف** **دخولها** **على** **ان**  
**تيسر** **عليك** **فكما** **يجوز** **ليت** **ان** **زيدا** **قايما** **يجوز** **لعل** **ان** **زيدا**  
قايما وليس هذا مما يثبت اللغة به **والجدة** **لغة** **عقيلة** **ضعيفة**  
من جهة مخالفة القواعد المعروفة من كلام لان حرفا على  
تمثيل بالحروف ونصبها ورفعها مشابهة الافعال وكون  
حرف يعمل بالحروف والافعال في جملة واحدة مما يثبت وايضا



الجاء لا بد من يتعلق ولا يتعلق هنا لا ظاهرا ولا مقدر  
وبهذا استشكل الرضي هذه اللغة وكان المؤلف راي  
استشكاله قويا فحكم بضعف اللغة المذكورة وفيه نظر لان  
هذا مبني على العقيلين تحزنون بها تارة ويعلمون  
اعمال ان تارة والشان في ثبوت ذلك ولعلهم يحزنون  
بها دائما فلا بد من هذا الاشكال واما كونها لا يتعلق  
لها ظاهرا ولا مقدر فلا بأس سوء بغيرها من حروف  
الجر التي هي بهذه المشابة كل لا الجارة للضمير عند سبق  
ورب على المختار وغير ذلك **ويعتقد** اي الا حرفا التي  
اخرها حرف مسترد بحذف تاليه المسترد وهو  
المتحرك امر لا داعي اليه مع ان التعبير ينبغي ان يكون في  
الظرف والتخفيف ينبغي ان يكون بحذف ما يحصل بالثقل  
ولا يتحقق ذلك الا في التوكيد الثانية **سواء** فانما لا تخفف  
اجزاء لها مجرى ليت لانها متقاربان معني وتلك غير قابلة للتخفيف  
فحل ما يقرب منها في المعنى عليها **في الفاء لكن**  
لنا بهتها تعد التخفيف لكن العاطفة لفظا ومعنى ولا عمل الاضلا  
وذهب الاخفش ويونس الى جواز اعمالها وتجب اعمال **المنفردة**  
**فضمير شاذ في الاسم** الاغلب احتراز من قوله بالتابع وعنه يبع  
وانك هناك تكون التاملا المراد بالبيع الازمنة وهو الزمان  
الذي يلي فيه التور والفاة وترك فيه التاء والفيث المص  
والكلاء الذي ينبت به والبيع اما يقع اليهم ان جعل الفيت

اسماء للكلاء اي غيب واما يصرفها ان جعل الفيت اسما للظن  
يقال مع الوديع اذا غيب وامرعه الفيت اي جعله بريعا  
والشمال بكسر الهمزة الغيات وما ذكره المؤلف هو يذهب  
الجمهور وذهب سيبويه الى انه لا يجب كون اسمها ضمير ثان  
فجوز في قوله تعالى ونادينا ان يا ابراهيم قد صدقت  
الرويا ان يكون تخففة واسمها ضمير مخاطب اي اياك يا ابراهيم  
**وتجب اللام مع ان** المكسورة الهزلة المخففة **عند**  
**عند** نحو وان كانت لكيرة واما داعلت فخوان  
زيد قائم فلا يجب **ومطلقا على الاصح** اي سواء عملت  
اولا واما عند عدم العمل فللفرق بينهما وبين ان التافئة  
واما عند العمل فخلا على غير العاملة لان الباب كله واحد  
وقد جرى سبويه ان ضمير المنطلق فان قلت ما هذه اللام  
قلت هي لام الابتداء افادت مع افادتها التوكيد النسبية  
وتخلص المضارع للحال اذا دخلت عليه فخوان زيد يقوم  
الفرق بين ان المخففة وان التافئة كما روي تفسير الكواشي  
انها للفرق بين المخففة والمشددة وهو سمي وذهب  
الفارسي وتلميذه ابن جني وجماعة الى انها لام غير لام لا  
بداء المحتللت للفرق وتظهر فائدة الخلاف في خوف قد علمنا  
ان لم نألف على قول الجماعة تكسر ان لان لام الابتداء تعلق  
بما على قول الفارسي وموافقيه فتفتح اذ لا يوجب التعليل  
ثم اعلم ان هذه اللام التي زعموا التوكيد وجوب ذكرها يجب ان



ينترك مع نفي الخبر كقولنا ان الحق لا يخفى على بصيرة وان هو  
لم يعد محل اف معاند وقيد ان مالك وجوب ذكرها ان  
لا تقوم قرينة على قصد الانجاب فان قامت لم يجز بالذكر  
كقوله ان كنت قاضية بجي يوم بينكم ولم تمنوا به عد غير  
توديع **بجور** اي الغاء ان المكسورة وهو كثير  
مخروا ان كل ذلك لما ساع الحياة الدنيا ان كل نفس لما عليها  
حافظ بتخفيف لما وان كل لما جميع الدنيا محضرون وبجور  
اعمالها بدليل وان كلا لما ليومئذهم في قرابة بعض السبعة  
وحكاية سبويه لما ضية ان عمر والمنطلق وههنا  
اربعة اسئلة لاول ما وجه التفرقة بين ان وان المحققين  
حيث اوجبوا اعمال الاولى وهي المفتوحة دون  
الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة  
لان المتشددتين عايناهما لشيئهما بالفعل من جهة الفاعل  
والمعنى كما هو معروف وقد ذاك بتخفيفهما الشبه الفاعلي  
لانهما عنبرية فتح لاخر فان كان نقصان هذا الوجه من النسبة  
بجور للاعمال ووجود الشبه المعنوي بجور للاعمال فينبغي ان  
يستويا في جواز الوجهين وان كان قرات الشبه الفاعلي  
لا يضر لقوة الشبه المعنوي فليستوا في وجوب الاعمال  
الثانية ان حيث فرق بينهما فينبغي ان يكون التفرقة بالعكس  
لقوة الاصل وهو المكسورة بالنسبة الى الفرع وهو  
المفتوحة الثالث انه جاز ان يعملوا ان اعلموها في قدر

يظهر وحيث جواز واعمل ان اعلموها في ظاهر لا في  
مقدرها الحكم في ذلك الرابع ثم اوجبوا في ذلك المقدر  
ان يكون ضميرا ولم يجوزوا لكونه اسما ظاهرا والجواب عن  
السؤال الاول انه لما كلف بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة  
المحفقة وبينها ان تباط معنوي لا سماع جملة في تقدير  
مفرد اذ هي مصدرية ارادون ان يكون بينهما ايضا ارتباط  
لفظي لطابق اللفظي والمعنوي ولا كذلك المكسورة  
مع جملة فافترا ولا بعدية اختصاص الفرع بما لم يوجد  
في اصله لاشتمال الفرع على ما يقتضي ذلك لا يرى ان  
لات فرع لا وعمل لا قليل ومختلف فيه وعمل لات كثير  
وتجمع عليه لشدة شبهها باصلها الذي هو الذي  
هو ليس من جهة اللفظ والمعنى ولذا كنكلا ولا يبعد اظهر  
الجواب عن السؤال واما الثالث فجواز ان كانت المفتوحة  
فرعا عن المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا اذ اما من  
الفرع على الاصل في الظاهر فجعلوها في الصورة  
الظاهرة كالمغاة واعملوا ان المكسورة المحفقة في  
اسم لبودي بحسب الظاهر انه قدر بالاصل على فرعه  
اذ العمل في الظاهر اقوى من العمل في مقدر وهذا  
ظهر الذي يقصر وظهر الجواب عن السؤال الرابع  
والله اعلم بالصواب ولما تجوز العمل في **الاجز**  
وكذا في الكافية الالهة عبر بقوله متلفي في الافصح وظاهر



كلام ان ما كل انما خفت لا تلحق بالفتحة في ضمير شان او  
 غير وشلو الضمير الشان بقوله ووجه مشرق البحر كان ثبانه  
 حقان اي كان الشان ثبانه حقان ولا يفتقر الى تعيينه لذلك  
 لجواز كون هذا الضمير المقدرا على ما لا يتجزأ وشلو الضمير  
 لشان لقوله ويوما نواقينا بوجه مقسم كان ظبية تفتوا  
 الي ولدت السلم على رواية رفع الظبية اي كانا ظبية  
 والموافاة لايتان والمقسم الحسن وتعطوا تنطوا والى الشجر  
 لتاول من والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اوراق  
 اي صار داورق والسلم بحر عظيم واشوك **ويختل** اي  
 الاخر المحففة **على الفعل** لزوال المتضي لا اختصاص  
 من بالاسما وهو النش في مجموع الاسمين واخذت عن نكل  
 الرتبة **قلت** ان **المكسورة** المحففة **مخولها** اي الذي  
 يقع بعدها وتدخل في عليه هو **دخول** **المبتدأ فقط** اي  
 الافعال الناسخة الداخلة على المبتدأ ولا تدخل على  
 غيرها من الافعال بخروان وجدنا اكثرهم الفاسقين  
 وان كانت لكثرة تالله ان لدت لتردين والشرية افهم  
 كما اخرجوا عن وضعها بدخولها على الفعل او جوا في  
 الفعل الداخلة هي عليه ان يكون من افعال المبتدأ  
 والخبر لئلا يتولد وضعها بالكلية لا يري انما اذا دخلت  
 على ما ذكرنا يكون مقتضاها من رفعها بحسب المعنى  
 اذ معني ان كان زيد لم يولد زيد القام فان قلت قد ضحى

بان الغالب على الفعل التاسع الذي يدخل هو عليه ان  
 يكون ماضيا فالحكمة فيه قلت لما كانت ان قبل تخفيفا شمر  
 بالفعل لما في لفظا لبايها على النج وكوفا على ثلثة  
 احرف ومعنى لانها في معنى الدت فصد وبعد تخفيفها  
 ان تدخلوها غالبا على مشابهتها لفظا ومعنى وهو  
 الماي **على الكسرية** وهذا الكلام ليس محيد لان  
 ظاهرة ان الكوفيين وافقوا على ان المكسورة المشددة  
 تخفف فيجوز الغاؤها ولكن خالفوا في ان مدخولها  
 من الافعال لا يلزم في الغالب ان يكون ناسخا وهذا لا يقول  
 به كوفي وانما مذهبهم انكار تخفيف ان هذه وما يقول  
 البصريون ان ان فيه تخففه حكوا فيه بانها ما في واللام  
 الفارقة عند البصريين ليست عندهم مكان زيدا لا  
 قايما هذا تحرير يذهبهم وعبارة المؤلف لا تنطبق  
 عليه **والله قلت** **السا** في قول الشاعر شلت ميسل  
 ان قلت لمسا حلت عليك عقوبة التعمد **ثاندا** لدخولها  
 علي فعل غير ناسخ **وان** **المفتوح** **مخولها** **المسوق**  
**المضرب** الذي يقع هو قبل **السين** نحو علم ان سيكون منكم رضى  
**او سوف** نحو علمت ان سوف يقوم زيد **لوقد** نحو وعلم  
 ان صدقنا **الوجه** **التي** نحو وحسبوا ان يكون فتنة ايج  
 ان لن يقدر عليه احد ايج ان لا يرد احد وهذه الحرف  
 تعرف عندهم بحروف التعويض **والثاني** **الان** **بها** **ليقع**



الفرق بين ان المخففة وان الخفيفة بالوضع وهي المصدرية  
لفظا وهو ظاهر ومعنى من حيث ان كل واحد منهما يجعل  
ما بعدهما تاويل المصدر ولما يدخل المصدرية  
على الجملة الاسمية ولا على الفعل غير المتصرف ليرجع الى  
الفرق لعدم اللبس ولما دخلت كل واحد منهما على الفعل  
المتصرف واحتاجوا الى الفرق بينهما باحد الحروف المذكور  
وذلك ان المصدرية لا يفصل بينهما وبين الفعل كذا قيل  
ويرد ان المصدرية تدخل على الناقية وتتجاوز الى الفعل  
ولعل الاولى ان يقال لم يوت بهذه الحروف للفرق بل يكون  
كالعوض من النون الزاهية بالتحقيق وتبقى على الموضع  
ان يذكر فيما يدخل على الفعل مسبوقا لقوله تعالى ان لو  
نشاء اصنامهم وتلك ترك الفاصل كقوله علموا ان يؤملوا  
فجادوا قبل ان يسألوا با عظم سرك ويلزم الفعل السابقة  
**من افعال التحقيق** نحو اقل يرون ان لا يرجع اليهم قولا  
علم ان سيكون **او غلبت** المنزل منزلة التحقيق نحو  
وحسبوا ان لا تكون فتنة وذلك لاسناد سببه بين الافعال المذكورة  
وان التي هي للتحقيق **والمحقق** عن العمل نحو انما يوحى الي  
انما الحكم له واحد ونحو كذا انما قام زيد ونحو قوله اعد  
نظريا بعد فسر لهما اضرارت لك النار الحار مبتدأ  
ونحو لم نعم زيد لك انما قام عمرو ومتفقى هذا الكلام ان  
الكافنة للحق لبيت مذهب اليهود وانما هو مذهب ابي

الربيع وظاهرا لقروفي واما غيرهما فيقولان افتقران بالحرفية  
بها لا ينزلها عن الاختصاص بالاسما لا يقال لهما قام زيد كذا  
في معنى اليبس قال فيه وتجاوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص  
واما لهما لا على احوالها وروى بالوجهين قولنا لا يضر  
قالت الاليتا بهذا الحمام لنا الى حماتنا وتصعد فقد وكلنا  
الزيادة نحو انما زيد قام وهذا انما لم غيرت كما عرفت الحروف  
**العامة والاولى والافعال** ومما يختلف فيهن **الاولى**  
للجمع **مطلقا** وليس هذا بقيد للجمع حتى يكون المعنى انما هو  
للجمع المقيد اطلاقا فيلزم ان يكون استعمالها في جميع موارد  
استعمالها بمان باضرورة انما لا تنفك في صورة من الصور  
الخارجية عن المقيد دون الاطلاق وانما المراد ان الوضع  
وضوعها للجمع غير ملحق فيها بقيد معينة ولا غير وان  
كانت الخارج لا تنفك عن ذلك في شرح ايات الايضاح لا ين  
يسعون اما الفتح ابن جني قال لبعض الطلبة متحذاهما الجامع  
بين قولنا اختتم زيد وعمرو وبين قول الشاعر ان يهز  
الكعب يغسل منه فيه كما غسل الحريق الثعلب ولم يخرجوا  
ما قال ابن جني فقال له الجامع بينهما وضع الشيء في غير موضعه  
واستعماله على غير اصله وذلك لان اد طريقا لكونه ظرفا مستقلا لا  
يستعمل الا بظاهرة فنيه على اسما طهرا استعماله على غير  
اصله وانما الاخر واختم زيد وعمرو وفيه ايضا استعمال الاول  
على غير اصلها وذلك لانها لا يستعمل الا في محل المقيد للجمعية



ولسقت الاول للنسبة والعكس نقول جاز زيد وعمر وفختم  
 معنيهما في الجي وسبق زيد لعمر والعكس وفي مثال الاختتام  
 انما يحتمل المعية فقط فثبت وضعها بذلك في غير موضعها  
 الاصلي كالبيت قلت الذي عليه الجوهري ما ذكره المؤلفين  
 ان الواو المطلقة الجمع فاستعملها في مقام البرصية باعتبار  
 مطلق الجمع استعمالها فيما وضعت لذلك في المقامين الآخرين  
 فلا يتأني ما قاله ابن جني والله اعلم **والفاء** الجمع **تغيب** اي يعقب  
 وهو كون الثاني يعقب الاول من غير مذهب والامحاض **تغيب**  
**في الرجوع** حتى جاز زيد لعمر واذا كان بمعنى عمر ووجد يعقب  
 مجي زيدا ملة في **الذات** اللغوية لانه الوجود الثاني يكون  
 وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب نفس الاربعة  
 تقع كثيرا في عطف المفصل على المجرى فان موضع ذكر التفضل  
 بعد ذكر الاحمال نحو فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا  
 انا الله جبرة ونحو قضا ففصل وجهته ويديه وسبح راسه  
 وغسل رجله وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب  
 جهنم خالدين فيها فليس سوي المتكررين وقوله تعالى واوردنا  
 الارض نبوت من الجنة بشارة فتم اجر العالمين لان ذكر كرم النبي  
 او مدح يصح بعد جري ذكره **واضاف** للاحقيقة نحو خلقنا  
 الزمعة معلقة فخلقنا بالعلقة مضافة فخلقنا المضافة عظاما  
 فان التعقيب في هذه المعطوفات بالله بالنسبة اليها قايما  
 ليس تعقبا حقيقا للعلم بمرادها ما بين اربعة الاطوار المذكورة

بالنسبة



بالنسبة على ما ورد في الحديث ولكن لما تداخلت الطوار  
 اخرجني عن النطوي اعتبر بذلك تعقبا وعدا لانه كان وقع  
 تلو الاول من غير تراخ وقال ابن الحاجب المعقب ما بعد في  
 العادة من تياس عين ملة فقد بطول الزمان الطويل قد  
 يستقرب بالنسبة الي عظم الامر فتستعمل الفاء وقد تستبعد  
 الزمان القرب بالنسبة الى طول زمان امر فتعقب العرف بحسب  
 في زمان اقل منه قلت والذي يظهر من كلام جماعة ان  
 استعمال الفاء فيما تراجعي زمانه وقوعه عن الاول سواء  
 استقص في العرف او لا انما هو بطريق المجاز وهذا خلا  
 ما يشير اليه ابن الحاجب **وبن الدخول** في قول من  
 القيس قفانيل من ذكر كري جيب ومنزل بسقط اللقي  
 من الدخول بخول الثوي اكرمل لثوي المعرج المشرق  
 وسقط بالكر موضع انقطاعه والدخول بفتح الدال الملهة  
 وحول موضعان لا يرد على التعقيب لانه محمول على **الطوار**  
**نعم** اي بين اطراف الدخول واطراف حول والاضافة  
 في التحقيق انما وقعت لتعدد الترتيب فيه فجاز ذلك كما يجوز  
 جلت بين العلماء فالزهاد لتحقيق شرط اضافة بين وهولون  
 اللفظ الذي تضاف فيه اليه اذا تعدد بدون ترتيب كم  
 من قربة احسنها **بارت** المحول **على العلم**  
 كذا فيما رايت من النسخ والصواب على العلم بالاهلاك اي  
 وبم من قربة حكما بالاهلاك والاهلاك ما يهلكه الله تعالى ولا شك



ان يجي الياس بعد الحكم بالاهلاك وادانة قتلون الفالترتيب  
المعوي ولا دليل فيها حينئذ من زعم لا ينفيد الترتيب  
**على القلب** اذ الاصل وكم من قرية جازها باسنا فاهلكنا هانك  
لا من اللبس اذن المعلوم ان يجي الياس يكون قبل الاهلاك  
وعلى هذا ايضا فلا دليل فيها على ان الفال لا ينفيد الترتيب  
كما من **ثم** للجمع **ترتبع** محله **فاما** من جاء ربي ثم عمرو وادرس ثم  
**تقاء او تخطا** ولا يكون هناك ترتيب وتراخ باعتبار الزمان ومن  
هنا يؤخذ الجواب عما استدركه بعضهم على ان ثم لا ينفيد ترتيبا  
من قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منهار وجها  
فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية وانما ثم هنا مستعملة  
بمعنى الواو مجازا للاتصال الذي بينهما في معنى العطف قالوا  
والمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في  
المقيد فنبت بينهما اتصال معويك سوغ استعمال ثم كالمعوي  
جهة المجاز وقد اجيب عن هذا بطرق منها ما اشار اليه  
المؤلف وهو ان الترتيب الذي تستعمل ثم له لا يلزم ان يكون زائلا  
البسته حتى يتم هذا بل قد يكون تعسب الرتبة اما في الارتفاع و  
والعلو خرجاء الجيش ثم الاسير اذ اجاوا معا واما في الارتفاع  
لكن اخر لفاده الترتيب بحسب الرتبة ارتفاعا واما في الانطواء  
من جاء الاسير ثم الجيش اذ اجاوا معا وبق الجيش على غنما من  
فنتبه ما استعمال ثم على الخطا مرتبة الجيش عن مرتبة اسيرهم والاشارة  
المذكورة من القسم الاول **ترتبع** محله **فاما** من جاء ربي ثم عمرو وادرس ثم

خبر

تشيب هذا الخلق الغايب المحض من نفس ادم وخلق حواء من  
قصره الي ان احديها جعلها الله عادة سرة والاخرى لم يخرجها  
العادة ولم يخلق اثني غير حواء من قصري رجل فكانت ادخل  
في لونها اية واجلب السامع فغطفها ثم على الآية الاولى للذلة  
على ما يتصلها فصلا او مزية فهو من التراخي في الحال والنز  
لان التراخي في الجود الى هناك كلامه **ولذا قيل** ويعني هذا  
القول الي سيويه **المرور** **مررت** **بهم** **امر** **رويات** التراخي  
احد الموردين عن **الاخر** **مع الفاء** حيث يقال مررت برجل  
فاطرقه واحد لعدم انقطاع الثانية عن الاول كذا في  
قيل وفيه نظيران النقيب لا يقتضي وقوع الثانية باثر الاول  
من غير تراخ وهذا صادق مع الاتصال والانفصال بزمان  
يسير على ان الاتصال لا يقتضي عدم التدرج **وكذا** اي ومثل  
ثم **حي** في كونها للجمع تراخ لكن **مع التدرج** **وهذا** **الافراد** يعني ان  
الترتيب الخارجي فيها غير مقيد بل المقيد ترتيب اجزا ما  
قبلها ذهابا من الاضعف الي الاقوي وبالعكس وحكي ان ما كان  
في افلا الترتيب وجعل القول بعد اذنا له هو الاصح واقتصر  
عليه ابن هشام في المعنى **ومع** **فاما** **جزء** **ثبوت** **ليس** **يقدر** **قوة**  
غوامت الناس حتى **الان** **ار** **حسنا** غرر ان الناس حتى الحمام  
وقد اجتمعا في قوله فلهذا كسر حتى الكناه فانه لا يتشبهنا حتى يشنا  
الاصغر قال ابن عديش اذ قلت ضرب من القوم حتى زنا فلان  
ان يكون زنا رفعهم وادناهم لئلا يكون على ان الضرب قد انتهى

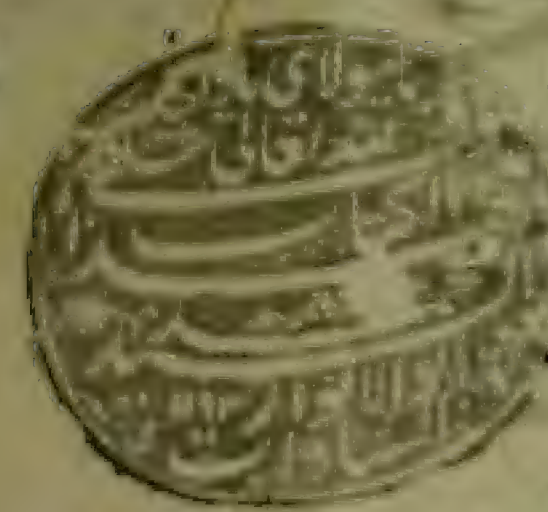


الى الرفاء والضعفاء فان لم يكن زيد رفيعا وادناه ليد بذكره  
 على ان الضرب قد انتهى الرفاء والضعفاء وان لم يكن زيد بذكره  
 الصفة لم يكن لذكره فائدة اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل  
 على زيد وعمر وغيرهما فلما كان ذكر زيد يبين ما ذكرنا وجب  
 ان يكون داخل في حكم ما قبله وان يكون بعضا لما قبله فبسط  
 بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا نقول ضربت الرجال  
 حتى النساء لان النساء ليس من الرجال ولا يتوهم دخولهن  
 وانما ذكر بعد حتى ياتى على لفظ الاول ويتجزان لا يقع عليه  
 الفعل الرفعة او دماة فبين حتى ان الامر قد انتهى اليه و  
**الاحد البين والاشياء** غير معين سواء كان في خبر او طلب  
**يورث الشك** للسامع **في الخبر** كما اذا كنت عالما بمجي زيد وعمر  
 وعلى التبيين وقصدت الاسام على السام فقلت جاء زيد  
 او عمر وفاوورث السام حيرة وشكا في تبيين الجاني  
 منها هذا مقتضى كلام المؤلف ولا ينطبق على ما اذا كان الشك  
 نفسه شاكا في عين الجاني منها لان اوليت التي اورث الشك  
 بل الشك هو الذي اورث بغيره يا وثنا سلم و يورث **التخيير والامر**  
**بأحد في الامر** فالتي للتخيير هي الواقعة بعد الطلب وتدل  
 ما يمنع فيه الجمع مع ما قبله نحو تزوج هذا او اختها وتشتمل على  
 للتخيير بين الكثرة والندرة مع ان كان الجمع لا ينافي ما ذكرناه لانه  
 لا يمنع الجمع بين الاكثار والكثرة والخير والال للكل منهن  
 بل يقع واحدة منهن كقوله ان ياتي والباقي فربة مستقلة خارجة  
 عن

عن ذلك وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن وانما  
 الكلام فيه باعتبار الاول هو متبع كما عرفت فان قلت او التي  
 للتخيير انما يقع في الطلب وهي في الاثنين بعد خبر قلت هو  
 خير بمعنى الطلب التي في ليلتك وليتدوا التي لا باحة هي الواقعة  
 بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو جالس ابن سيرين والدم  
 والعلماء والزهاد وتعلم السقف او نحو **ومعني الواو في علي**  
**بها وفاق** من قول الشاعر فلو كان البكاء برد شيا  
 بكت على جبر او فاق انشده الجوهري الا انه ذكر علي  
 برندي موضع علي بن جبر قال وفاق اسم رجل اكلته يا هله في  
 فخط اصابعه كره في حرف الفاق في مادة عفت بالعين بالهمزة  
 والفاق **بلا** **علي** في قوله بعد هذا البيت علي المرتين  
 اذ هلكا جميعا لشا نهما بشي و استاق فدل على انه يلي عليهما  
 جميعا لا على احدهما فاو اذن بمعنى الواو وكذا انشد  
 صاحب الباب وهو ظاهر في المعصود وكذا في الصحاح انشد  
 هكذا امران اذ هما جميعا لشا نهما بجوز واحترق وعلي  
 هذا فلا دليل فيه اذا ما منع بعد اخباره بالبكاء علي  
 احدهما ان يجر عنهما معا بخير اخر ويعيد الضمير عليهما  
 جميعا كما تقول عند قضاك الاخر يعني واحدا من زيد  
 وعمر وكرامك لهما جميعا جاري في زيد او عمر وكرامتهما  
 وتقول هذا اما جوهرا وعمران واما سحران والحمد الا  
 سحران يقول بصف جميل بان كسر رغيه او كسر عظم



من عطامة الشدة ابو علي الفارسي لا قوله تعالى ولا  
 يطع منهم **اما وكفورا** كما يحكيه بعضهم من حيث انه لا بعد  
 مثلا الا بالانتها عنها جميعا فعملها هنا بمعنى الواو  
 وقال المتقديراتا وكفورا ولا حاجة في ارادة التعميم  
 الي هذا **اذ التعميم فيه** اي فيما ذكر من الالية مستفاد  
**التي** الذي فيه معنى التي لان المعنى قبل وجود التي  
 ورد على ما كان ثابتا في المعنى فالمعنى ولا نطع واحد  
 منها فيجي التعميم فيها من جهة التي وهي على بابها  
 لانه لا يحصل الانتها عن احدهما حتى يحصل الانتها عنها  
 بخلاف الاثبات فانه قد يفعل احدهما دون الاخر كذا  
 قرره ابن الحاجب في شرح المفصل قال وهذا معنى دقيق  
 يعلم به ان اولى الالية على بابها وان التعميم ولم يجي منها  
 وانما جاء من جهة الضموم اليها كذا ذكرنا **واما** الثانية  
 في قولك جاءني اما زيد واما عمر **وخلاف الالية على**  
 الفارسي وابن وكيسان ومن وافقها فانهم ذهبوا  
 الي انها غير عاطفة كالاولى واشاره ابن مالك لما ازمعها  
 غالبا الواو والعاطفة يعني ولا يدخل حرف عطف على  
 عاطف اخر اجاب عنه ابن الحاجب في شرح المفصل باننا  
 لانسلم اولا ان الواو في واما حرف عطف داخل على امل  
 قولنا واما هو حرف العطف ولا بعد في ان يكون صورة  
 الحرف مستقلة حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر  
 يعني



يعني كما مع ابا ولوسلم فلا بعد في ان يكون داخل على  
 الغرض الجميع بينها وبين اما المتقدمة ويكون اما نفسها  
 الغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعدها اما المتقدمة قال  
 وهذا هو الصحيح قال ابن هشام وعطف الحرف على  
 الحرف غريب **معني** او تكون لاحد الشين او الاشياء  
**كن** **المرحبا** غالبا وشاهد وقوعها بدون واو قال الشاعر  
 يا ليتما امنا شئت نغاشها ايما الي الجنة ايما الى النار شئت  
 نغاشها اي الرفع بائن قديمها وهو كناية عن الموت  
 وفيه شاهد ثان وهو فتح الهزة وشاهد ثالث وهو ابدال  
 يرها الاول ياء كذا قال ابن هشام واقول لا شاهد فيه على  
 الاول لان الكلام في اما المكسورة الهزة المشددة  
 ايم وهذه ليست التي في البيت فاذا لا حاجة الى التقييد  
 ما في المتن بالقلبة **يلزم** **ببقائها** اي بامامانلة لها  
 في اللفظ لانه مجموع اللفظ والاقتران بالواو نقول قام اما  
 زيد واما عمر وابنا من اول الامن ما في الكلام عليه  
 من شك او غيره وقد سمع فك اما الاول لقوله تام بدار  
 قد تقدم عندها واما باموات **الم** اي اما بدار  
 والفرار يتبين من تقدم واما المتقدمة كما يجوز او يتعد  
**بخلاف** في الامرين فلهذا الواو سابقا لهما  
 هذا ما يقتضيه هذا الكلام وانت خبير بان الغرض او



تخالف اما باعتبار انها لا تدخل عليها الواو اصلا وباعتبار  
انه لا يلزم سبق اما عليها بل يجوز السبق وعدمه نقول  
قام اما زيد او عمرو و قام زيد او عمرو وعبارة المتن  
لا توافي في بهذا **وقد ذكر في الامور كبريها** اي  
اوقع تعويض عن ذكرها ثانيا فالطرف نائب عن الفاعل  
والمفعول انه قد يستغنى عن اما الثانية بذكر ما يعني  
عنها كما ان تكليفي جيل والا فاستكم وكقول المتب  
العدي فاما ان يكون احيى فاعرف من كل على من شئني والا فاف  
فاطرحي واتخذني عدوا اتكل وتنفي **ولا تقع** اما في الغرابة قال  
لا تضرب اما زيدا واما عمرو ووقع في الامر فيقال اضرب اما زيدا واما  
عمروا بخلاف وان يقع فيها يقع فيهما فنقول لا تضرب زيدا  
او عمروا واضرب زيدا وعمروا وينبغي ان ينظر في وجه  
الفرق **المستقل** سميت بذلك لما بين الجزين الواقعين  
قبلها وبعدها من الاتصال بحيث لا يستغنى باحدهما عن  
الاخر ونسبي ايضا معادلة لمعادلتها الهزقة في افادة  
النسوة الهزقة في سواء على امت ام قعدت والاستفهام  
في بخاريد قائم ام عمرو وموضوعه لاحد **لا احد المستوي**  
اي لعطف احد المستويين وعلم **دخل على** المستوي **المتن**  
**من الاستفهام** على في الدار زيدا في الشوق وايد  
في الدار ام عمرو واما واضرب ام خالدا وقد صرح  
الحاجب وجماعة بوجوب ابقاء احد المستويين الهزقة

وقال غير واحد من علماء البيان وفي كتاب سيبويه بان هذا  
باب ام لان كان الكلام بها بمنزلة ايها وايم من كل فقولك لزيد  
عندك ام عمرو وزيدا بقيت ام بشر ثم قال واعلم انك اذا  
اردت هذا المعنى فتقدم الاسم احسن لانك لا تشال عن  
المتن وانما تشال عن احد الاسمين في هذه الحال فندرك  
بالاسم لانك تقصد قصدان تبيين اي الاسمين عنده وجعله  
الاسم الاخر عدلا للاول فصار الذي لا تشال عنه  
بينهما ولو قلت اقيت زيدا ام عمرو وكان بجائز احسن هذا  
كل ام وحسبك به شاهد على خلاق ما ذهبوا اليه في  
المسئلة فان قلت يلوح ان عبارة المتن غير منتظمة التركيب  
على ما ينبغي فان قلت جيبها قلت اما ان يجعل الاسم الداخلة على  
المستويين كالدخلة في قوله ولقد امر علي اليم بسبي فيكون مد  
خولها نكرة في المعنى والجملة بعدة صفة على تقدير الرابط اي  
لاحد على الاخر منها هزقة الاستفهام او تجعل موصولة والجملة  
حال على اضمار قد وحذف الرابط اي لاحد المستويين حالة  
كقوله قد دخل على الاخر منها هزقة الاستفهام **وقد حذف**  
الهزقة كقوله فوالله اما ادري وان كنت داريا بسبع رنين  
الجحرام ثمان وهل حذفها في هذا الباب وغيره يتيسر  
اولا فله خلاق قال ابن قاسم في الجوهر الذي في المنارات  
قد حذف احد اذا كان بعدها ام المستوية لكثرة وشراو  
يكون ان يكون المراد وقد حذف ام كقوله دعي اليها القلب

وقال غير واحد من علماء البيان وفي كتاب سيبويه بان هذا  
باب ام لان كان الكلام بها بمنزلة ايها وايم من كل فقولك لزيد  
عندك ام عمرو وزيدا بقيت ام بشر ثم قال واعلم انك اذا  
اردت هذا المعنى فتقدم الاسم احسن لانك لا تشال عن  
المتن وانما تشال عن احد الاسمين في هذه الحال فندرك  
بالاسم لانك تقصد قصدان تبيين اي الاسمين عنده وجعله  
الاسم الاخر عدلا للاول فصار الذي لا تشال عنه  
بينهما ولو قلت اقيت زيدا ام عمرو وكان بجائز احسن هذا  
كل ام وحسبك به شاهد على خلاق ما ذهبوا اليه في  
المسئلة فان قلت يلوح ان عبارة المتن غير منتظمة التركيب  
على ما ينبغي فان قلت جيبها قلت اما ان يجعل الاسم الداخلة على  
المستويين كالدخلة في قوله ولقد امر علي اليم بسبي فيكون مد  
خولها نكرة في المعنى والجملة بعدة صفة على تقدير الرابط اي  
لاحد على الاخر منها هزقة الاستفهام او تجعل موصولة والجملة  
حال على اضمار قد وحذف الرابط اي لاحد المستويين حالة  
كقوله قد دخل على الاخر منها هزقة الاستفهام **وقد حذف**  
الهزقة كقوله فوالله اما ادري وان كنت داريا بسبع رنين  
الجحرام ثمان وهل حذفها في هذا الباب وغيره يتيسر  
اولا فله خلاق قال ابن قاسم في الجوهر الذي في المنارات  
قد حذف احد اذا كان بعدها ام المستوية لكثرة وشراو  
يكون ان يكون المراد وقد حذف ام كقوله دعي اليها القلب



اي لا مارة سبع فا ادري ارشد طر ابها تقديما ام غي وهذا  
الذي ينبغي حمل كلام المؤلف عليه لان حذف الهزة سذكر  
في محله بعد هذا **الطلب التقيين** خير بعد خيرا في  
لطلب التقيين **بشروط احدها** اي احدا المستويين في علم  
المستفهم فاذا قال ان يدعرك ام عرو فهو عالم بان احد  
الرجلين عند المخاطب والسؤال انما هو عن تعيين **فجاب**  
**بالتقين** لانه مطلوب المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال  
المذكور بد او يقال عرو ولا يقال لا ولا نعم اما اذا كان المستفهم  
مخليا في دعواه بثبوت احد الامرين بالاجاب من استفهام بالهزة  
وام فيقال له علي سبل الرد لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر  
له بعد ذلك ما يرد الي الصواب بنفي كل الامرين ونبه انه اخطا  
في دعواه بثبوت احدهما كما في قول ابي الرمة تقول عجوز ردى  
مروحا على بابها من عند اهلي وعاديا ادور ووجه ام رو  
اراك لها يا البصرة العام ثاويا فقلت لها لان اهلي حبرة  
لا كتبة الدهنا اجمعوا وماليا وما كنت مدا بصري في خصوص  
اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا **والنسيون** بين الامرين بحيث  
تجردت الهزة وام معني الاستواء وانسلخ عنها معني الاستفهام  
والدلالة على **الامر** والتشكك على ذلك ان لاخبار عنها  
بالاستواء في نحو قولك سواء على اقامت ام قعدت يكون تكرار الاستواء  
عن القابضة منزلة كقولك المستويان يرفع بان الاستواء  
الذي تحدثت الهزة وام له هو الاستواء الذي كانا متقين

له عند حقيقة الاستفهام اي الاستواء الذي في علم  
المستفهم والاستواء المستقل من سواء هو الاستواء في  
الاستواء الفرض المسوق له الكلام كانه قبل المستويان  
في علي مستويان في عدم المبالاة **فتبين وقوع وقوع** بعد  
ليضمن الجليلين هنا معني الشرط لان معني سواء علي  
وسمى استحقاق وقوع المضارع هنا نحو سواء علي ان تقوم  
ام تفعد اللون اقامة لما في معني الاستقبال ادل علي  
ارادة الشرط فيه واستحقاق الاخفش وقوع الاسمية بعد  
عن تضمن معني الشرط وابد السير في مان ما جاز في التنزيل  
من هذا نحو علي ثمال المايه قال الله تعالى سواء عليهم انذرتهم  
ام لم تنذرهم وقال الله تعالى سوار علينا اجر عنام صبرنا  
وقال الله تعالى سوار عليهم استغفرت لهم ام تستغفرتهم  
وقوله تعالى سوار عليهم ادعوتهم ام انتم صاشرتهم يرفع  
في صدد دعواه ولا يفيد التعليل بتقدم الفعلية كما ذهب اليه  
الرضي لان الجملة المعطوفة على جملة الشرط تمنع كونها اسمية  
وقوله الشاعر ولست اباي بعد فقدت مالكا اموت في بناء ام هو لا  
واقع لابتداء فيه ذلك التعليل ام **المنقلة كيل والمنقصة**  
عنام له البات وكلم البنون تقديرا بل له المنقح وكلم البنون  
والهزة للتذكير ولو قدرت ام هنا لان الخطاب الجند لمن  
الاحاد **فمن المنقصة والمنقصة** كما المنقصة بل تقع هذه بعد  
بعد الخبر خواها لابل ام شادي اشخاصا فخص افعالهم



اولاً فاخبر بذلك ثم شك فاضرب واستفهم بلاهي شاء وانما  
 قدروا لمبتداء لانها لا تدخل الا على الجمل واستدلوا  
 ابن مالك على انها تعطف المفردات يقول بعضهم ان  
 هناك لا بد ان شاء بالنصب ليس بالقوي لجواز ان يقدرا  
 راي شاء وهذا المنقطة عاطفة اولاً فيه حذف  
**وقد يحذف** المنقطة **لغة الاتصال** والاصرار **قد دخل على**  
**كلمات الاستفهام** نحو هل يستوي الاعمي والبصير ام هل يبرئ  
 الظلمات والنور خوام ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند  
 انكم نظاهر كلام المؤلف ام هذه منقطة اذ الضير من قوله وقد  
 عايداني اقرب مذكور وهو المنقطة ويحتمل ان يعود الى مجرد ام لا  
 اتصال ولا انقطاع فيكون ام هذه الداخلة على ادوات الاستفهام  
 فاما ثلثا براس ليست متصلة ولا منقطة بل مجرد الاضرب بمعنى  
 بل صرح به التفتازاني وحاشبه الكشاف في تفسير قوله تعالى في سورة  
 النساء ان يكون عليهم وكيل وهو حسن يرفع براد استقام  
 على البصيرين في دعواهم ان المنقطة بمعنى بل والهمزة دائماً  
 وقوله **سورة البقرة** استثناس كلمات الاستفهام اي ام المنقطة  
 لا تدخل على همزة الاستفهام **لغة العطف** فكونه تقدم شي عليها  
 ما يخرجها عن المصدر **والا يوجب جملتها** من الحكم نحو جارية  
 لا عمر وطها ثلثة تزويج احدها ان معطوفها اسما وقد اشار  
 اليه المؤلف بقوله **لغة الاستفهام** وكذا في الباب واعترض  
 البيان بان قد يعطف بها المضارع نحو انا اقوم لا افقد ذلك



المضارع الاسم فكانت انا اقوم لا اقد وهو ما خوس  
 كلام الرضي حكاه وتعليلاً ونصوحهم متاذرة على انها تعطف  
 بها المفردات الثلثة بقدها ايجاب او امر اتفاقاً لهذا زيد لا عمر  
 ولا ضرب زيد لا عمر واو امر اتفاقاً لامين سعدان نحو ان اخي  
 لا ابن عمي اثبات ان يتعاند متعاطفاها اي لا يصدق احدهما على  
 الاخر نحو جارية رجل لا امرأة فلو جاء في رجل لا يريدض عليه السهيل  
 قال ابن هشام في نون **لغة العطف** وهو **لغة الاضرب** بعد **الاستفهام**  
 كقام زيد بل عمرو والامرأة ضرب زيد عمرو **لغة العطف**  
**يجعل المتبوع** **لغة المسكون عنه** فلا يحكم عليه بشي ويكون الحكم  
 ثابتاً لما بعدهما **لغة الاستفهام** عند الحكم وهذا القابل يرى ان  
 معنى الاضرب عن المتبوع بعد الايجاب جعله متبوعاً عن الحكم  
 قطعاً لانه كما ينبغي فلا معنى لادخال الكاف هنا **لغة الاضرب** بعد  
**الاستفهام** **لغة الاضرب** **لغة التوكيد** اي الغلظ ولا يتبع له **لان**  
**اضرب** عن النبي عند النبي هو **راو عن النبي** فان جعلنا الاضرب  
 عن النبي المتبوع مثلاً في قولك ما جارية زيد بل عمرو ثبت النبي  
 للتابع بمقتضى الاضرب ويقدرا النبي على حاله للمتبوع لانه  
 لم يضرب عنه وان جعلناه عن نفي النبي كان بمثابة الاول في ان  
 يجعل المتبوع في حكم المسكون عنه كانه قيل ما جارية بل جاء عمرو  
 فلما حصل الاعتناء ان مذهب الجمهور ان بل في النفي التقدير  
 ما قبلها على حاله وجعل نفيها لما بعدهما بناء على ان الاضرب  
 عن النبي وان مذهب المير كونهما متبوعاً معنى النبي اي ما بعدهما

عند المير



علي ان الاضراب عن النبي واعلم ان المراد لا يوجب ما حكمي الخ  
انه مذهب بل تجوز ان يكون المعنى عليه وان يكون على ما قاله  
الجمهور وعلى رايه فصيح ما يريد قايما بل قاعدا وبل قاعدا  
وتختلف المعنى مع النص يكون القعود منقيا ومع الرفع يكون  
منقيا **وقد** بل **لتركا التي لا الام** نحو وحمل بل البدر  
بل الشمس ولم يقدر المولى بل العاطفة بان يقع بعدها مفرد  
بل اطلقت فاشعر بانها المعطف سواء تلاحق مفرد اجلة والمفرد  
انها لا تكون عاطفة الا اذا اتى بها مفرد واما التي تليها حلة  
تخوف ابتداء تفيد الاضراب وليست بعاطفة على الصحيح  
**ولكن لا تنوذا على ليس** في الحروف المشبهة بالفعل **الموقر**  
**بعدا نفى** نحو ما مررت برجل طالح لكن صالح **وفي الجمل**  
**ام** يقع بعدا نفى نحو جاء زيد لكن عمر وجاء وبعد الاثبات  
نحو جاءني زيد لكن عمر ولم ينجي نحو ولكن دسر الله والصحيح  
انها المعطف بشرط معطوفها وان بسيف بنقي كما مر ونفي نحو  
لانكم رجل جاهل لكن فاضل وانما حرف ابتداء ان اتى بها  
جمله كقولنا ان ابن ورقاء لا تختشى بواردة لكن وقابفة في الحرب  
نظر اولت واولت وكثر رسول الله ولير المصوب معطوف  
بالواو لان معطوف في الواو في الافراد لا يختلفان بالسلب  
ولا يجاب **عمر** ذهب اليه الكوفون وصاحب المفتاح وصاحب  
المستوفى كذا في معنى ابن هشام وذهب اليه بعض من  
الصين لبوا العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن ابي

والمعنى  
لان ما قاله

عمر بن الزاهد كذا في حواشي الشرح لان هشام ايضا  
**وهو التفسير والجمهور على ان** لا عطف نسق قال ابن  
هشام لاننا نرى عاطفا يصلح للمعقود دائما يعني ان اي  
يصلح للمعقود دائما فلا يكون حرف عطف واحترار يفيد  
الدوام تر العاطف الذي يصلح السقوط في بعض الاوقات  
دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل زير قايما  
وقاعد وضاحك كذا **والتعريف** من مررت برجل فقيه وكذا  
وشاعر والاحوال نحو جاءني زيدا كذا وصالحا قالوا لا  
عاطفا بل ان المعطف الذي على مراد ويصنع واي ملازمة  
كذلك فيكون حرف عطف واحترار بالانم ما يعطف الشيء  
على مراد في تارة دون اخرى كقوله والي قولها كذا وسبأ  
فان الواو كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف  
المراد و**وقوعها تفسير للتفسير** **الجمهور** **واو** **واو** **واو**  
**شرا** **لنطق عليها** من مررت بذي اعادة الحافض ونحو  
زيد ضرب اي هو بل ان اكيد ولا فصل كما توجد في كلام البلغا  
من العرب العرباء **حجة له** اي الجمهور في انها ليست حرف  
عطف **ولا يجمع بين عاطفتين** كراهة لتوالي حرفين من باب  
ولحد من ثم رد قول من ذهب الي ان اما الثانية معاطفة من  
قولك جاء اسازيد واما عمر وليد خول واو المعطف عليها وذهب  
الكلام فيه **وعني الثانية** **فوكك** **جاء** **القيم** **حتى** **يبدع**  
**عمر ومحمدة المجلد** **لان** لا عاطفة **ولكن مع الواو**



**استدراك** لا للعطف وفي هذا ما وافاه لقوله في ما  
بعد ذكره لكن العاطفة وتجوّل معها الواو **وربك فكبر**  
اي وقوله تعالى وربك فكبر لا انه حذف الواو كراهة لاجتماع  
الواوين محمول **على معنى** **وما يكن من شيء فكبر** فكبر  
من اجتماع العاطفتين في شيء اذا الواو عاطفة والفاء رابطة  
للجواب وانما يلزم ذلك لو كانتا عاطفتين حتى يكون الاصل وفكبر  
والرعي يبي ان حذف الواو السرطانية التي هي بمعنى ما يكن من  
من شيء في مثل هذا الموضع قال وقد حذفوا اما الكثرة الا  
تعال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثياك فظهر والرخز فاهي وهذا  
فليذوقه وبذلك فلتقر حوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما  
بعد الفاء امر او نهي او ما قبلها مضمرة او مسفرة فلا يقال  
زيد فضربت ولا زيدا ضربته بتقدير لما **حروف التثنية** وبعضهم يسمي  
حروف الاستفتاح قال ابن الحارث والاول لان اضافة الحرف  
في تسمية الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من اضافة  
الى امر ليس من دلالة والتثنية من دلالة هذه الحروف بخلاف  
الاستفتاح الا ان ياتي ان حرف الاستفهام وحروف التخصيص  
ونظائرها لا يكون الاستفهاما ولم تسم حروف الاستفهام  
ليس من دلالة وانما سميت حروف استفهام وحروف تقييد  
لما كان ذلك المعنى مدحها واذا اعتبرت تسميان المدح  
باغيار اضافة واحد تعاكها كذلك حروف النداء وحروف  
التمني وحروف الاستفهام وغير ذلك **ها** ويدخل على الابداء

487  
الاشارة غير المختصة بالبعد هذا بخلاف **تم** وهذا بالتثنية  
وهناك التثنية ضمير الرفع المخبر عنه باسم الاشارة نحوها **تم**  
اولا. الثالثة اي في النداء نحوها الرجل وهي في هذه  
واجبة للتثنية على انه المقصود بالنداء وقيل للتعريف عاتضاف  
اليه اي الياء اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال  
ها الله باللعنات التي تقدم ذكرها **ها** بفتح الهزة وتخفيف  
الهم **وهي الهم** اي الياء نحوها او غيا وكلها اماها اعم  
عم ام مع ثبوت الالف وحذفها او جدد الالف مع ترك  
الابدال **ولا** بفتح الهمزة وتخفيف اللام **ها** اي اما بقا  
**والا** يحصل الغرض المطلوب بها وهو تسمية المخاطب  
لمضمون الجملة الواردة بعدها واماها في الجدل دخوله على  
المفرد الذي هو اسم الاشارة لا يكون الصدر بل قد يكون  
اول الكلام ووسطه على حسب وقوع اسم الاشارة في  
الجملة فان وقع ابتداء في طريق الاتفاق لان حيث ان  
له الصدر واما هو مع اسم اشارة في محله اما ابتداء او  
وسطا **حروف النداء** اي كقوله ايا حكي نعمان بالله خليا نسمها  
يخلص الى نسيها **ها** كقوله فاصح برحوان يكون حيا ويقول  
من فرح هيا يا **ها** لان نداؤه يحتاج الى بافع الصوت وهو  
يحصل بكثرة الحروف والي مدح وهو محتمل يكون الاخر  
الفا وقد فرق الامران في هذين الحرفين فجعل النداء البعد  
**والنهي** من السايه والقيام والتعجب **هيه** كقوله



مفتوحة فاء ساكنة كقولهم تسمى اليه بعد في روثق الصني  
 حنة وبرقة والحديل صوت الحام **والنقطة** كقولهم افاطم محلا  
 بعض هذا النداء لانقاء الابرار المتقين منها انه  
 لاكثر حروف والالف في الاخر وذهب ابن بري ان  
 الهزة كذا في التوسيط قال ابن هشام وهو حرف لا جامع  
**ويا امرها** اي اوسعها بحال لاكثر النداء بها ووثوقها  
 في الاستغناء والندبة والمقرب **والنقطة** **وخصت بال**  
**تغاية** ثم بالزبد **وتج** نحو **الندبة** **حروف** **الندبة**  
 ولا تستعمل في غيرها اصل اعلي ظاهر كلام الجماعة  
 وقال الرضي وقد تستعمل في النداء المحض وقد  
 اشترنا الي ذلك في الكلام على الندبة فيما مر وقد  
**تعمل لها يا** وقد امنتها عليه في باب **والنقطة**  
 ومن التنبيه على اليه لم لم اقف على ذلك في غير هذا الكتاب  
**حروف التعريف** وهي المشروطة **ويهم** ونقلت من  
 طي وعن خير والندوة اذاك ودو اصيلي بري وراي  
 بانسهم واسلمه وفي الحديث من رواية التيرين توابدي  
 الله عنه ليس من ابراهيم في الحديث اسرقا من هشام  
 وقيل ان هذه اللفظة مختصة بالاسماء التي لا بد من لام التعريف  
 في اولها نحو غلام وكتاب رجل وناس وحكي لنا بعض طلبه اليه  
 انه سمع في بلادهم هذا الريح واركب امس من وامل ذلك  
 لبعضهم لا يجتمع الا ترى الي البيت السابق وانما في الحديث



دخلت على السويعين هذا كلامه ومذهب سيبويه فيما نقل عن  
 واحد ان اللام وحدها حرف تعريف وان الهزة للوصل لكهما  
 فتحت مع ان اصل هزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل  
 صاحب التسهيل عن سيبويه انه بري ان حرف التعريف هو اوك  
 الا ان الهزة هزة وصل زائدة معتد بها في الوضع كهزة  
 اسع واهداكم بعد باعيا فيهم اول مضارع ومذهب الخليل  
 ان حرف التعريف **الندبة** وصلت لكثرة الاستعمال  
**للاشارة الى النسبة من حيث** **الندبة** **حروف** **الندبة**  
 عليه من الافراد **ولسمى جنسا** اي لام جنس وتسمى ايضا  
 لام الطبيعة كقولهم الرجل افضل من المرأة ولا يلزم من كون  
 جنس الرجل افضل من جنس المرأة ان لا يكون املة افضل من  
 رجل الجوازات يكون الجنس الحاصل في من كل فرد من الرجل  
 افضل من الجنس الحاصل في من كل فرد من المرأة مع كون  
 خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات افراد من اعني  
 ان افضلية المرأة تكون ناشئة من خصوصتها بالقياس اليه  
 خصوصية افراد الرجل وذلك لانها في ان يكون جنس الرجل  
 افضل من جنس المرأة من حيث هو **او من حيث هو** **فرد**  
**ممن ينكح** **ويهم** اي حصته معنيته من الحقيقة فرد  
 او فردين او اكثر كما اذا قيل لك جاءني رجلان او رجلان او رجال  
 فتقول اكرم الرجل والرجلين **والرجل** **وسمي**  
**خلاصا** **او** **للاشارة الى الحقيقة من حيث**



عبارة ذهنية

موجودة في فرد غير معين **الذهن** فيطلق  
المعرف بالام الحقيقة التي هي موضوعة للحقيقة المتحدة  
في الذهن على فرد موجود من الحقيقة غير معين باعتبار  
كونه معهود في الدهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة  
مطابقا ايا لقوله تعالى حكايث عن يعقوب عليه الصلوة  
والسلام واحافيا كانه **الذنب** في المعنى **كالق** وليس معها  
في اللفظ لما هو مستعمل في **الذنب** ومن باب احكام  
المعرف عليه من وقوعه مستدرا وداحال ووصفا للمعرفة من  
موصوفايها الي غير ذلك لكنه قريب منها من حيث المعنى لانه اريد  
به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لاجل قرينة  
تقتضي ذلك كقولك حيث لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء  
فان مروي هذا هو المعرف مروي المنكر فكانت قلت لك  
خبزا وشربت ياء كلن بينها فرق وهو انك اذا قلت اكلنا الخبز  
فكانت قلت فردا من هذه الماهية المعلوم للخطاب واذا قلت  
اكلت خبزا كان معناه اكلت فردا من هذه الماهية من غير اشارة  
الي معلوميتها وان كانت معلومة في نفس **الامر** **يوصف بالمثل**  
كما يوصف بها النكرة التي مشابه لها في المعنى لقوله ولقد  
امر على اليم بسبي فانه لم يرد لهما بعينه اذا فتح فيه ولا كل  
لشم لا متناعه عاده **المر** لان يريد لهما من اليلام معهود  
في الذهن **او** من حيث هي موجودة في **الامر** **الامر** اي  
التي تسمى لها اللفظ بحسب الذنوخو عالم الغيب والشهادة

٥٥٨

اي كل غيب وكل شهادة **الامر** اي الافراد التي تتناولها الله  
بحسب متفاهم العرف غنوجع الاير لصاغة اي صاغة  
بلدة او اطراف المملكة اذ هو المفهوم عرفا لا صاغة لدينا  
الدنيا باسرها **ويسمى** **الامر** ان تعلقت بالافراد اللغوية  
**او** **الامر** بتعلق بالافراد العرفية **حرف** **الاجاب** ويسمى  
ايضا **الصدق** بفتح النون والعين وهي اللغة الشائعة  
**وكذا** **الامر** **الامر** من النبي صلى الله عليه  
وسلم وعمر بن الخطاب والزبير بن العوف وقراء الكسائي  
وقال اخالفة اشباح قرئش فاعلم انها لا تختص بكثافة وقول  
اي عمر وكثافة تكسرون لا ينبغي ان غيرهم يكسروا وقد جمع بين  
اللفظين من قال دعاني عبيد الله نفسي فذابة فيالك من داع  
د علي نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسرين الثانية  
كذا في حواشي التسهيل لابن هشام وبعضهم بكسر النون  
والعين معا وقرى بها في الشواهد **واما** **الامر** **الامر** بل لا من العين  
لقربها منها في المخرج وكذا تخفف من العين لاننا اقربا الي  
الغنى **الامر** حكاهما النضر بن شميل وبهاقراء ابن مسعود  
ان مسعود **لنقير** **الامر** من كلام موجب او متقى خيرا  
كان استفهاما فنع يدعي بها جوابا بالقياس قد قام زيد او اقام زيد  
والمعنى قد قام ولقابل لم يقم زيد والمريقم والمعنى لم يقم هذا وهذا  
بحسب اللغة الا ان الفرق بينهما في ايجاب نفي مع استفهام ولذلك  
لوقال شتمت نعم في جواب اليس في عليك الف الزمنا بالالف تغليا للفرق











من منظم وما بعد اذا وقي وايديا **شرطا** اي حالة  
 كونهن ذوات شرط وقد مر ذلك في جوارم الفعل وبعد **الاء**  
 نحو فيما رحمة من الله انت لهم **ومن** نحو ما حطيا تم اغرقوا  
**وقلت** زيادة مع غير **مثل** **سما بين** فالاول كقوله نام الحلي  
 فما احسن رقادي ، واله مقصم لري وسماي سر غير ما سقم ولكن  
 شغني هم ارادة قد اصاب فوادي والثابت في قوله تعالى  
 فو رب السماء والارض **بمعنى** مثل **سما بين** **ولا**  
**مع الواو والتا كيد** **المنفي** نحو ما يسوي الاحياء ولا  
 الاموات واما التثنية نحو ما جاب زيدا ولا عمر وفقد  
 يستشكل من حيث انها ليست بزيادة البتة الا يرى انه  
 اذا قيل ما جابني زيد وعمر واحتمل ان المراد في محي  
 كل منهما علي كل حال وان يراد في اجتماعهما في وقت الحلي  
 فاذا جى بلا صاريضا في المعنى الاول وجوب ان  
 النصوبية الحادية بالحرف لا يمنع من دعوي زيادة كلمة  
 جابني من رجل **وبعد ان المصنف** نحو ما منعك ان لا تجد اذ المعنى  
 ما منعك ان تجد لانه انما استغ عن السجود ولذا زعم بهذا القول  
 فلو كانت لا غير من يده كان المعنى ما منعك عن عدم السجود والا  
 منع عن عدم السجود هو السجود فيلزم دسه على السجود وهو  
 فلم كون لارايته **وقلت** **انتم** **وي** ذهب اليه جماعة في قوله تعالى  
 لا انتم يوم القيمة ثم اختلف في قيل زيد في قوله **وي**  
 الجواب والتقدير لا انتم يوم القيمة لان كون سدي

وشبه فلا وربك لا يؤمنون حتى تحكمك ورد بان الجواب  
 في شبه قد جاء متبعا في سورة البلد وهو لقد خلقنا الا  
 نسان في كبد وقيل زيدت لمجرد التوكيد وتقوية الكلام  
 ورد باننا لا نتراد كذلك صدر بل خسوا لما وان وفيه نظرو  
 فم فم الي الخلفي لا اقسام نافية فيقول المنفي اقسام  
 عليا يكون اخبار الانسا ماي لا اعظمه بالاقسام به  
 لا استحقاق اعطاهما قوة كما في الجملتين **و** **قيل** **المنفي**  
 شي تقدم وهو ما حكى عنهم كثير من انكار البعث اي  
 ليس الامر كذلك ثم استأنف القسم **و** **شئت مع الصا** كقوله  
 الشاعر في بير لا خور وما شعن الخور بضم الحاء المهملة  
**الهلك** **من وان** **واللهم** **تقدمت** **مذكورة** في بحث الحروف  
**الحارة** **من** **والله** **تقدمت** **بفتح** **الهمزة** **لنحوك** **عندى** **سجود** **اي** **ذهب**  
 وغضف راي اسد وما بعدها عطف بيان علي ما قبلها او  
**بل** **والخص** **تلك** **معنى** **القول** **دون** **ما فيه** **حروفه** **خوفا** **وجنا**  
 اليه ان اضع الفلك ونور وان تكلموا الجنة وتحتل  
 المصيرية فيها بان يعترف فيها حرفه فتكون في الاول ان  
 الثانية وضعا لدخولها علي الاسروي الثانية المحقة  
 لدخولها علي الاسمية **او** **بالقول** **المقدردون** **ص** **مهما** **القول**  
 وانطلقت الملائكة **من** **والله** **تقدمت** **معنى** **القول**  
 ابا باعتبار ان المراد بالانطلاق انطلق الا الامة لا  
 المشي او باعتبار ان الانطلاق عن المجلس لا تنقل من حيث



العادة عن القول والتفاوض في الحديث مما جرى منه  
 فنزل منزلة القول نظر الى ذلك **او تقدير** وانطلق الملا  
 منهم **قال** **ابن اسود** جعل صرح القول المتدرك الفعل الماول  
 بالقول في عدم الظهور وقد استبان كذا الآية محتملة لان  
 يمثل بها كل من الوجهين المذرين في المتن ويمكن ان  
 هشام عن شرح الجمل الصغير لان عصفورها قد يكون  
 مفسرة بعد صرح القائل **ابن اسود** بان يكون مقدرا وذكر  
 ابن خشرى في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امراني به ان  
 اعبدوا الله انه يجوز ان يكون مفسرة لمقول على تأويله  
 بالاسرائي ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع  
 الامر غاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه  
 معا رين ويدل على الاصل باذخال ان المفسرة ولا  
 تتنازع القول في معنى الامر على هذه النكتة لم يكن ذلك  
 ان يجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فيجعل ان  
 فيه مفسرة كما اشعر به كلام ابن هشام وقال الرضي لو انك ان  
 المسماة بالمفسرة زائدة في مفعول ما هو معنى القول لم يكن  
 ثم مانع منه في معنى امر ان لم قال لم يتناول اسريال ويقتل  
 قال بعده على الجملان وان زائدة هذان طريق في جميع الامثلة  
**حرف المصدران 2** في الجمل **الاسم** هو تعني ان زيد  
 قام **فان** **ناولها** اي تاول الجمل الاسمية ويرجعها الى **فان**  
**خبرها ان كان شقا** كما رثنا والصواب ان يجمع في وجهها

اقول بالمصدر والتقدير في ذلك **ثلاث** تعني فام **زيدا** **والى**  
**معنى المصدران لم يكن** ذلك الخبر شقا ولكنه في معنى المشت  
**كافى زيد في** تعني **ان زيد الفورك** فالأخرة وان لم  
 يكن مصدر الخبر الذي هو **خولك** كذا في معنى المصدر  
**لا او الكون فيما تقدم** فان كان الخبر جامدا محضا نحو  
 بلقي ان هذا زيد تقديره بلقي كونه زيدا لان كل خبر  
 جامد لسبب الى الخبر عنه بلقي **ابن اسود** نقول هذا زيد  
 ثبت قلت هذا كان زيد ومظاهرها واحد وقال ابن هشام  
 وزعم السهيلي ان الذي ياول بالمصدر انما هو ان الناصية  
 للقول لاها ايلا مع الفعل التصرف وان المشددة انما ياول  
 بالحديث قال وهو قول سيبويه ويؤيده ان خبرها قد يكون  
 اسما محضا نحو علمت ان أليت الاسد وهذا لا ينشعر بالمصدر  
 وقد عرفت انه فاعلة بان هذا يقدر بالكون وقال الرضي  
 في نحو بلقي انك زيد ان تقديره بلقي زيد شكل فان يا النسب اذ  
 تحت اخرا لاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو  
 الفروية والصارمية والمضروبة **وما وهما موصول عند**  
**الانقش** وكذا عند ابن السراج **فشرطها على اسوة**  
 لامثالها من الموصولات وتقل ان حروف الانفاق على حرفيها  
 غير صحيح وكذا الانكار على من فعل فيها الخلاف ورجح القول  
 بانها بانه مخلص من دعوى انشراك لا داعي له فان الموصولة  
 الاسمية ثابتة باتفاق وهي موصولة بلا يعقل فاذا قلت



العجبي فاقوت والتقدير العجبي الذي منه وهو عيسى قومه  
العجبي فاسم ورد بانه يستلزم ان يسمع كثيرا العجبي مائة لا  
الاصل عند مدية اسينها واللام مستفك واعتراضا  
بقوله تعالى ولهم عذاب اليم كما كانوا يكذبون اذا الضمير  
المحذوف ان كان للذي والقرآن صح المعنى وخلف الصلة  
من عايد وان كان للتكذيب فسد المعنى لانه اذا كذبوا التكد  
بالقرآن والبي كان من اثنين واجب بان الفعل من يكذبون  
ليس واقعا على التكذيب بل يؤكد لانه مفعول مطلق لا مفعول  
به والمفعول به محذوف ايضا اي كما كانوا يكذبون النبي  
والقرآن تكذبا وان نفع الهزيمة وتخفيف النون ساكنة  
**وهما** اي ما وان **في** الجملة **2** التي فعلها متصرف اخر  
من عيسى اذ الذي لا يتصرف لامصدر له حتى ياول الخوف مع  
الفعل به فان قلت فقد اخل المؤلف بهذا القيد قلت اعلم  
تركة انك لا على ما اشرنا اليه اذ الحكم على حق بانه مصدر  
يقضي ان يكون ثم مصدر ياول ومع الوصل بغیر القرآن  
لا يكون ثم مصدر ياوله فاغتنى عن التصريف بذلك لا شفا  
القرينة به **غير الطليعة في الاصح** وهذا يقتضي وجود الخلاء  
في كل الحرفين والخلاف انما هو مذكور في ان ما في هذين  
حيان والرفق الى انها لا توصل بامر مستدني الى ان هالو  
وصلت به لغات معني الامر عند التاويل بالمصدر لعدم  
دلالة عليه وصح ابن مالك في التسهيل بان ان توصل

ينفعل

يفعل متصرف مطلقا يعني سواء كان مضارعا او ماضيا او امر  
وباح الرخصة في مواضع كثيرة من الكشاف بوصلها بالامر  
وبقدرة مصدرها خذ من المادة التي تدل على الطلب  
فادانك كتبت اليه بالامر بالقيام فاما هو فيقوت الدلالة  
بالصفة فقط ولا يضر وصرح بما ذكرناه في تفسير سورة  
سورة نوح فقال في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الي قومه  
ان اذرك قومتك اية الناصية للفعل اي انا ارسلنا ه بان  
اندر اي بان قلنا له اندر اي بالامر بالانذار **وقل تعالها**  
**في العمل وعدمه** اي تحمل ما على ان في العمل وما يعكس  
**نحو تكونوا** يولي عليكم اي ان كنتم اهل الطاعة يولي  
عليكم اهل الرحمة وان كنتم اهل المعصية يولي عليكم اهل  
العقوبة وابن الحاجب اورد الحديث بصيغة كما تكونون  
مثل ما في المتن قال ابن هشام والمعروف في الرواية كما تكونون  
نون فك وكذا رواه صاحب الكشاف في تفسير قل اللهم  
مالك الملك الخ المذکور على تقدير ثبوت الرواية بحذف  
النون لا يتعين مجوز ان يكون الفعل مرفوعا وحذف فيه  
نون الرفع على جهة التدوير كما حذف في قراءة وردت  
عن ابي عمرو وقالوا سا حران وظاهره تشديد الظاء اي  
تظاهران وفي الحديث لا تدخلوا الجنة يعني قوموا ولا  
توسوا حتى تحابوا فحذف من لا تدخلوا ولا تؤمنوا فحذف  
بدون تامين ولا حانم وكذا كما تكونوا **وان يقرآن** في قولك





الشاعر ان نقران على اسرار وجمالها مني السلام وان لا  
نشتعرا احدا وقبلة يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما  
كنما لفتما رشدا ان بحملا حاجة في حق مجملها وتصفا نورة  
عندي بها وبدا ان تحمل مصوب بفعل مقدر اي اسالكما  
وان نقران اما في محل نصب بدلا من ان تحمل او من حاجة  
وان في محل رفع خبر مبتداء مضمون محذوف عايدا في حاجة  
اي هي ان نقران فقد اهل الشاعر بعدما اعمل بعد  
ما اهل حروف **الخصيص هذا واما ولو** لا دلالة  
على نوع من الكلام هو التخصيص والبعث والتوخ واللوم  
كما تراه **ويلزم الفعل المشي على** ادخال صدره في الوجه  
نحو هذا تقوم والا تخرن ونحوه لا تستغفرون الله ولو  
ما تابتنا بالملأكم وقد دخلت على الملبض لفظا السبقيل  
معني في قوله تعالى كولا آخرتي اي اجل قريبه ولكن  
مثل هذه يجعلونها للعرض وهو طلب بلين وقادب والتخصيص  
طلب بحث وازعاج **ويلزم الماض للوم على الترك**  
نقول الاصلية على معني انك تلوم على ترك الصلوة فتعني الطلب  
اد لا بدام على ترك شي الا هو مطلوب وان قل طلب الفعل بعد  
معني وفيه سبيل فلا دلالة الشئ من هذه الحروف على الطلب  
اذا وقع بعد الملبض وحيث لا طلب فيكون نصب جواب متروكا  
بالفاء مثل اوجرم سجدا قلنا قد اجاب عنه ابن الحاجب في الملبض  
الفصل باها لا تنقل عن / فانه معني الطلب في الوقت الذي  
كان









في ذلك مقدمة من تأخير وانحائي الاصل واقعة بعد العاطف  
 الا انها قدمت عليه بنيتها على اصالتها في التصدير  
 وان التخصيص خالف في ذلك فمن ان الهمزة في تلك المواضع  
 واقعة في محلها الاصل وان العطف على جملة مقدرة  
 بينها وبين العاطف فيقول التقدير في افلم يسيرا  
 امكتوا فلم يسيرا وفي انضرب عنكم الذكر صحتها  
 فنضرب عنكم وانه حينما يقول الجماعة في مواضع من  
 الكتاب وجوز الامرين في بعض المواضع واقول اما تجوز في  
 علي مقدرين الهمزة والعاطف فلا شك فيه لتيخرج به في  
 امكن كثيرة واعرض بانه لو كان كذلك كجاز وقوع الهمزة  
 اولا في كلام لم يتقدم فيه ما يكون معطوفا عليه ولربيت  
 ذلك في الاستعمال بل المسوع وقوعها في كلام سبي على كلام  
 متقدم وما دعواهم انه حين يقول الجماعة ثارة وجوز في  
 فهذا ام لم يقع في كلامه لا صريحا ولا تلويحا بل الظاهر من  
 كلامه ان ما بعد الواو والفاء وهم معطوف على ما قبل الاله  
 ادخلت الهمزة قبل العاطف قصد الى معنى التوقع وفيه  
 في المعطوف اما باعتبار اجتماع مع المعطوف قبله او بانه  
 عليه بلا هكلة او هكلة قال في الكتاب في تفسير قوله تعالى  
 فان مات او قتل انقلبتم على اعقابكم انقاء معلومة انما هي  
 بالجملة المتقدمة على معنى التوبيخ والهمزة لا تكون في  
 خلوا الرسول سبيلا لانقلابهم على اعقابهم بعد هذا الكلام

مع علمهم بان خلوا الرسول قبله وبقاء دينهم متمكنا  
 يجب ان يجعل سبيلا للمتكبرين محمد عليه السلام لا  
 لانقلاب عنه هذا كلامه بحروفه ولا دلالة  
 فيه على ما نسبوا اليه بوجه من وجوه الدلالات ومن  
 استقر اكلامه في الكتاب واحد لا مر على ما قلناه لا على  
 ما قالوه وتدخل على المعمول **المتقدم للتخصيص**  
 نحو اريد اضربت وهو حسن ويفتح مثله في هذا حتى  
 هل زيد اضربت فانها لطلب التصديق لا الطلب المتصور  
 والتقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل  
 فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم  
 يستنع لاحتمال ان يكون زيدا مفعول فعل محذوف او  
 يكون التقديم لا لتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر **على**  
**بداية خبره الفعل** نحو اريد قام ولا تدخل هل على ذلك  
 فليقال هل زيد قام لانها في الاصل بمعنى وزعي  
 من لوازم الافعال ثم بطلت على الهمزة فاذا وجد  
 فعل في خبرها اشتد طلبها لما شئت فيفتح الجملون  
 بينها وبينه **فلا تفعل** فلا تستعمل الشي من الامور المتقدمة  
 اي الانوار والتسوية والتقرير في اخبار ذكره وهو  
 طرف مشعر في محل نصب على الحال من الثاني عن الفاعل  
 فلا تستعمل اي والهمزة لعراقها كذا وكذا حالة كونهما  
 النسبة بخلاف هل في ذلك **كلام حرف التاني** **والما انقلب**





قال البليل قال فبحث قبرهم بالولاء فتأدبت النور فلم يجده  
ولما كن بقاء قبل ذلك اي سيدا فان قلت لا اختصاص بالما هذا الحكم ببليل  
ثبوت لكم قال الشاعر ارجو ود بعدك اي اسود غمايوم الا  
عاب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل قلت هو عندهم من  
قبيل الضراير ولا يقدح في الاختصاص المذكور **ولا انني استقبل**  
فاذا اخلت علي المصارع خلصه للاستقبال هذا مذهب الاكثرين  
وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جازون لا يتكلم بالانفاق مع  
علي ان الجملة الحالية لا تصد وبديل استقبال **والماضي** **المتكبر**  
مخوفا لصدق والاصل **وقد لا يتكبر** لفظا مخوفا لفتح العقبة  
وهي مكررة في المعنى لان المعنى فلا ذكر رتبة ولا اطعم  
مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قال الرمشتري وعارة المتن  
لا توتي بكلام القوم في هذا المقام وكذلك لانهم قالوا اذا دخلت  
لا علي الفعل الماضي لفظا ومعنى وجب التكرار فان كان ما مضيا  
لفظا لا معنى لم يجب نحو لا بارك الله في الظالم لان المراد الدعا  
والفعل مستقبل في اللفظ ونحو والله لا تفعل كذا لان المراد  
الحلف على انه لا يفعل ولا يستناد من كلام المؤلف هنا لان  
لا يكثر نفيها لماضي بقيد كونه مكتوبا ويقال حيث ينبغي التكرير  
واين هذا ما نقلناه عن الجماعة **وان كذا** في نفي المستقبل لانه  
دخول ما على الماضي لما علم ان من نواصب الفعل المستقبل  
تجب **علي** مانص عليه الرمشتري في الكشاف **لا تاتى**  
علي مانص عليه هو ايضا في انوار **قال** ابن هشام **وكلاهما**

**المضارع** **ما** اعتبار الزمان هذا مذهب الجمهور  
قوم منهم الجوزي في لم ويلزم مثله في لما اي انها دخلت على  
ماضي اللفظ فتصرف لفظه الي المستقبل دون معناه  
ووجه ان المحاذرة علي **اي** من المحاذرة على المآل  
قال في الجني لما في الاول هو الصحيح لان لم نظيرا  
وهو المضارع الواقع بعدو والقول الثاني لا نظير  
له **طالما استغراق** في الاستغراق الي الحال لقوله فان كنت  
مالولا فكن خيرا كل **ولا** فادركني ولما سارق ومنع الاز  
لسي من افا دنها لك استغراق قال هي مثل لم في احتمال  
الاستغراق وعدمه قال الرضي والظاهر في الاستغراق  
كما قال النخاعة ولم يبد دليل عليه **والشيء** ثبوت ثبوتها خلاف  
منفي لم لا يري ان معنى بلا ما يذوقوا عذابي انهم لم يذوقوا  
اي لان وان دو قهم لم متوقع وقال الرمشتري في وما  
يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما بمعنى التوقع دال على ان  
هو لا قد استولى فيما بعد انتهى ولهذا جازوا في لم نقص لا  
يكون وسنوع في لما وهذا الفرق انما هو بالنسبة الي المستقبل  
ولما بالنسبة الي الماضي فيما يات في نفي المتروك كان نقول  
ماي وقت فلم نتم ولما تم ونفي غير المتوقع كان يعني **لا ابتداء**  
لم نتم او لما تم فهذا الوجه احسن باخرج عليه قوله تعالى وان  
كلا لما يوفيهما ركا عا لم في قوله ابن عاصم وخمسة بشير  
والتمديد لما يوفى اعماله **وجوز حذف الفعل** المحرم بها



دعوي بلا دليل بل يفيد في المستقبل فوط من غير تأكيد ولا يبر  
قلت وفي كتاب سيبويه في الباب المترجم بقوله هذا باب من  
الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً مانعاً من الضرب في قوله  
ما ضرب في مقابلة السين المفيدة للتوكيد ثم اخذ المولف  
يعمل عدم افادتها التأكيد بقوله **دفعاً للتكرار في ان ينفذ**  
**ابداً** والاصل عدمه **والنقص في ان اكلم الله** انما اذا  
التقيد باليوم ناقص للتأكيد **وما في الخال** حيث تدخل في  
المضارع هذا مذهب الجمهور فقد نصوا على انها تحمله للماضي  
قال ابن مالك وليس كذلك بل قد يكون مستقبل على قوله كقوله تعالى  
قل ما يكون لي ان ابدا من تلقاء نفسي واجيب بانهم انما جعلوا  
الحال اذا لم توجد قرينة خلافه وفي **الماضي القريب منها** اي  
من الحال قال سيبويه واما ما قيني في لقول القائل هو يتقبل  
اذا كان في حال الفعل واذا قال لقد فعل فان نية ما فعل  
فجعل فجعلها سيبويه في النفي مقابلة لقد في الاثبات ولا شك  
ان قد للتقريب من الحال وكذا ما هو في مقابلة **وانما في نفي الحال**  
والماضي القريب منها هذا مقتضى التبيين ولا عرف احداً خصه بذلك  
بل قد ير لتي الاستقبال لقول بعض الطائفتين فاكمل ان بعدوك  
ومن انت محسن ليزداد الا كان اظفر بالفتح اي لا ينزل  
بل من احسنه بالعطاء اعطاه عطية عطاء كاي الميراث  
على الكفاية الا اذا كان اظفر بالفتح فالمنع هنا ان مستقبل  
لا شك في استقباله كذلك في نفي ان ما كان للتسجيل **لا في العمل**

بحيث يرفع الاسم وينصب الخبر وليس **هذا الموضع** فانه  
اجاز ان تقبل هذا العمل وقاله الكسائي ايضا وقوله سعيد  
بن خبير ان **الذين تدعون** تدعون الذين تدعونهم  
تحقيق النون وكسرها الانتقاء الساكنين ونصب عبادا  
واشالكهم ولا تنافي هذه قراءة الجماعة بان المشددة  
ورفع عبادا واشالكهم وكذلك بان يجعل المماثلة بالمشبهة في  
القراءة المشبهة باعتبار العبودية اي ان هؤلاء الذين تدعونهم  
الله ماثلون لكم في الانتماء بسمية العبودية والمربوبية  
والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية  
اي ليس الذين تدعونهم الله ماثلين لكم في الانصاف بالا  
نسانية اذ هم جهاد وانتم عقلا فلكم عليهم منزلة فكيف  
تعبدونهم وهم دونكم ومن الاعمال ماسع من شواهد  
اهل العالمة ان احد خير من احد خير من احد الا بالعافية  
وقول الشاعر ان هو مستويا علي احد الا على اضعف  
المجانين **حرفا للشرط المصدر** لدلالة انها على قسم من اقسام  
الكلام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ولا بالعكس **ولشد**  
**طلبها الا قال** لانها للشرط وهو تعليق ما يقع ويجعل  
بما لا يكون موجودا او محتمل ان يوجد وان لا يوجد وهذا  
شان الافعال بخلاف الاسماء وانها موجودة **غيره لا لولا**  
لأنه لا يطلب بل اما يقع بعدها الاسم **والمنع لا لولا**  
**استقام اليها** هذا معلول العلة المتقدمة اي لاجل ما تقدم



لا يبي حروف الشرط غير لولا **الافعل غير مصدر** وهو **لا**  
**لا** اولها لا يليها الا فاعل فاشد طبعها لما قرناه واما  
 الباء لا ولم ابهاء مع انها حرفان فلما مر منها استباحها بالفعل  
 الذي يدخلان عليه وكانها لم يليها مع دخولها على الفعل لا  
 فعلة فان **الشرط في المستقبل** اي في كان **يصلح** **ماضي** خزان كـ  
 قلته فقد علمية **وستقبل** نحو وان كنتم جنبا فاطهروا وانه  
 المبرد ان ان لا تغلب كان الى الاستقبال اصلا لقوة رة  
 لها على الماضي من حيث جردت للدلالة عليه واخاره  
 الرضي واعتمدا التنازاي في باحثة في حاشية الكشاف  
 وغير ذلك من كنه واية المنشأ من دعلي هو لا الرجال وقد  
 سمي ان يجرى التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل  
 في الكشاف في تفسير قوله تعالى ان يمسسكم قرح فقد  
 القوم قرح شله والمعنى ان نالوا منكم يوما احد فقد  
 نلتم منهم قبل يوم يدرو قبل كان ذلك يوما احد فقد نالوا  
 منهم قبل ان يخالفوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
**الكشاف** زاني وعلى التقديرين فقد اشار الى ان الشرط والجزاء  
 ههنا في معنى الماضي دون الاستقبال وذلك ما يستدركان  
 اي ان كانوا قد نالوا وناولوا على القول بان ان يمسسكم  
 التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل ولا بد من حمل  
 المسك على الحال لقصد الاستحضار هذا كلامه وقد جازى  
 المسك على الحال الاستحضار هذا كلامه وقد جازى ان لم  
 الانوار

غير كان فيه

**الشرط والجزاء**  
**تدبركم ان وتعني**  
**الهي ذرة الاستقبال**

٤٧٦

١٢

الاستمرار فقد وقع في الكشاف ايضا في تفسير قوله تعالى فان  
 لم تفعلوا ولن تفعلوا فانقولنا ان التي وقوده الناس ماض  
 لما ارشدهم الى الحجة التي بها يعرفون ان النبي صلى الله عليه  
 وسلم وما جاء به حق بعثوا على حقيقة وسره وامننا دحمه  
 من باطلهم قال لهم فاذا لم تعارضوه ولم تبطلوا لكم ما  
 تعتقون و بان انه معجز عنه فقد صرح الحق من محبة ورجب  
 المصدق والتحقوا وخافوا العقاب المعد لمن كذب قال التفتا  
 وفي الكلام اشارة الى ان في موضع اذا وانما استمرار  
 دون مجرد الاستقبال وفي شرح ابن الحارث لم يظن منه حيث  
 تكلم على استقبال الفعل الواقع بعد ان ماض وورد به الذي  
 والمستقبل جميعا لا الماضي وحده كما جوزه بعضهم مثل  
 قوله تعالى وان قوموا وتقولون انكم احرار فدخل في ذلك  
 الماضي والمستقبل وكذلك قوله تعالى ان الذين امنوا المؤمنين  
 والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب  
 الجحيم والمراد به اصحاب الاخدود وغيرهم من يعذبون  
 وكذلك ومن يوسن بالله ويعمل صالحا يدخله واشاهده والمراد  
 به من ومن يوسن لان المعنى والسياق يقتضي ذلك وساق  
 كل ما طوي يعلق بذلك وكانه يريد ما استعماله في الماضي  
 والمستقبل جميعا استعماله في مطلق الزمان الذي يصدق  
 عليه مبالا لاستعماله فيها باعتبار خصوصيتها وانما اطلقت  
 كذلك لان بعض العلماء المحققين اورد سوا لا في قوله تعالى

السلام على كل  
 عن اسكال  
 السك



والذين يظهرون من لسانهم ثم يعودون لما قالوا فتعز  
رقة الآية حاصلة ان دخول الثاني الخبر لتضمن المتبادر  
معنى الشرط وتضمن الخبر معنى الجزاء فاذن لا يشمل ذلك الا  
وجوبه الظاهر بعد نزول هذه الآية لان معنى الشرط مستقر  
فلا يدخل فيه الماضي والنبى صلى الله عليه وسلم او جبرائيل  
على اوسين الصامت الذي ظاهر قبل نزولها وهو سبب النزول  
ورأيت كثيرا من الاصحاب يستصعبون حل هذا الاشكال وقد  
اوردت كل جملة من الجواب عن ذلك فتأمل **وعنه ان الكون**  
**اليوم فقد ذكره** ما وقع فيه حالا والجزاء ما ينبغي  
الظاهر وهو غير معقول اذا لا كرام من حيث هو جزاء  
ان يكون سببا عن الشرط وقد فرض سبقه له فيعذر كونه  
سببا اذا السبب لا يسبق سببه **محمول على** ان المعنى ان  
**اكرامك** اي اليوم **كن** **جبالا** اخبار **اي** يا كرامى كرام  
فالشرط والجزاء كلهما مستقبل اذ ليس الاكرام الحالى الواقع  
في اليوم هو الشرط حقيقة بل الشرط بثبوت وهو مستقبل  
والشرط ليس مضمون الجملة الواقعة في الزمن الماضي بل  
الاخبار بذلك والاعلام به هو الجزاء والاخبار مستقبل وهذا  
حاصل ما قرره ابن الحاجب في مواضع من مضائقه وانظر  
يتقرر الجواب عن قوله تعالى ان تعف عن طائفة منكم فليس  
بانهم كانوا اجبرين على هذه الطريقة او غيرها فانه لا  
اذا العفوا عن طائفة ليس بنسبها للتعذيب طائفة اخرى

اولا

ولا للاخبار بتعذيبها وانما حسن هناك جعل الاخبار جزءا  
له ليتأني كون الشرط سببا له اذ حاصل ان ثبت اكرامك  
الى اليوم وان اعتددت باكرامك لي وحاصل الخبر كرايمى  
واياك اسرا اعتددت باكرامى لك وانعقاد السبب بينهما  
لان استان المخاطب على المشكك يصلح سببا لاستان  
الاخر عليه مقابلة له **ولو ان تقديره** لتقدير الشرط و  
واقعا في الماضي **مع القطع** والخم **بإسقاء الشرط**  
**انتفاء الشرط** ط كما نقول لو خشي لا كرامك معلقا لا  
كرام بالمجي مع القطع بانتفاءه فلزم انتفاء الاكرام وهي اذن  
الانتفاء الثاني وهو الجزاء لا انتفاء الاول وهو الشرط هذا  
هو المنتهون **اي** ويكون ان لو حرف شرط **لما** **الفعل** **انتفاء**  
**او تقديره** وهذا كبر مستغنى عنه بقوله او لا ولشدة طبعه افعالا  
اي اخره وريادة لا يصح هنا بالتقدير لا تدفع التكرار ولذا  
اي ولاجل لزوم الفعل ولو تقدير **قالوا** **اي** **بالفعل** **دون** **نفي**  
بالاسم في مكان ان ظلمت **ليكون** هذا الفعل الواقع في خبر  
ان **كافرون** من الفعل المحذوف اذان وصلتها في محل  
رفع فاعل ذلك الفعل المحذوف التقدير لو ثبت انك ان ظلمت  
فاما كون **اي** وصلتها واعلا بفعل مقدر بعد وهو مذهب  
المفسرين **اي** **الكونين** وخرج بان فيه ابقاء لوعلى الاختصاص  
الفعل **اي** **وجوب** كون خبران فضلا ليكون عوضا من  
لفظ **واما** **وجوب** فصيح به ان يفسر **اي** **وتبعه** **ان** **الحاجب**



في الكافية **وجاز** كون خبر ان اسما لا فعل **في الجاز**  
**الفعل** كقوله تعالى وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ  
 ورد ان ملك هذا الراي بانه قد جاء اسما متصفا كقوله لو ان  
 جبار مذكر الفلاح اذ ركة ملاعت الرياح وقوله ولو ان  
 ما اثقت مني معلق يعود تمام ما تاود عودها وذهب  
 يسويه الى ان وصلتها في مثل ذلك في محل بالابتداء  
 ولا يحتاج الى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمتر  
 اليه وقيل على الابتداء والخبر مخزوف وفي كل منهما  
 جعل الشرط غير فعل وهو خلاف المعهود **وقد**  
**الشروط في لو غير متصفا على كل** فيرط ما بعد التقيض عنده  
 كقولك لو اهايتي لا كرمته ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في  
 سالم مولي ابي حذيفة رضي الله عنه ان سالما شديد  
 الحب عز وجل لو كان لا يخاف الله عز وجل ما عصاه رعا  
 ابو نعيم الحافظ في الحلية مرفوعا عن طريق عن الحسن الحقا  
 رضي الله عنه واما نعم العيد صهيبي لو لم يشف الله  
 لم يعصه فقد ذكر ابن الحاجب وغيره انه حديث نبوي  
 ولم يوجد في كتب الحديث المشهورة مع شدة الفخر  
 عنه وبعضهم ينسب اثر العمر رضي الله عنه **وقد**  
**الشروط** اي الجواب القيام القربة بالذات لا بالغير  
 ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي ما استوانه بالليل  
 وهم يكفرون بالرحمن ونحو لو تعلمون علم اليقين اي

لا تدعتم ويا الهيكم التكاثر ولو افرق اي ما قبل  
 من ولو كنتم في بروج مشيدة اي لا دركم وهذا الاختصاص  
 لم يلزم ادوات الشرط كلها كذلك والشواهد عليه  
 كثيرة **وقد** **لو التقي** نحو لو تاتي فتحدثني قال  
 ابن الضايغ وابن هشام ولو هذه قسم براسه لا يحتاج  
 الى جواب الجواب الشرط ولكن قد يرد في الجواب منسوب  
 الجواب ليت وقال بعضهم هو لو الشرطية اشربت معنى التقي  
 بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منسوب بعد  
 الفاء وجواب باللام كقوله فلربيتش لمقابر عن طيب  
 فيخير بالذات اي زير بيوم الشعثين لمقبرتياء وكيف  
 الفاء من عيب القبول الباس بالذات بظرفية وهي اسم  
 موضع والزير الذي يحب محادثة النساء والمراد باليه  
 زركيب وهو ظاهر اقيم مقام المصير ويا بيوم الشعثين  
 لك لصاف يتعلق بخير ولسقفان اخوانهما وشعب اشاع  
 لب لها هذا اليوم لعليتها فيه او لغير ذلك والاستدلال  
 بهذا الشعر على المطلوب ظاهر وفيه بحث مطول ذكر  
 في شرح المعنى **والفراء** **وقد** **لو** يكون  
 للشرط في المستقبل لا انما لا تجز كقوله لا يلقا الراجوك  
 الا مظهر خلق الكرام ولو تكون عدوا **واما الفصل** **لو**  
 الله لا يستحي ان يضرب مثلا ما يعصى في فوقها واما الذين  
 يؤمنون ان الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون



١٥

ما اذا اراد الله بهذا مثلا **وتفيد الكلام** **فصل** في ذلك  
 سبويه قال في قولك اما زيد فذهب ان تفسيره محتمل  
 من شي فزيد ذهب فلاح وجه لتوكيد فانه بمنزلة التعليق  
 بوجود شي مالا معني مما يمكن من شي ان يقع هذا او ذاك  
 الى مالا يحصى ومادامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع  
 شي فيها فيكون المعنى ان ذهاب زيد ثابت البتة وعلى  
 كل حال **ولزم** **منه** **على** الجري على طريقة واحدة كما التزم  
 حذف متعلق الطرف اذا وقع خبرا مثلا تخويف في الدار  
 لان المعنى مما يمكن من شي او يذكر من شي **ولزم** **تعريف** **جزء**  
**من جزائها** والذي رايته في النسخ من خبرها وكما تصحيف  
 من جزائها **اي** **بن** **اما** **وبين** **فان** **خرج** **عن** **من** **كره**  
 الاصلي وقدم الى ذلك المحل **تبيها على ان** **الجزء** **المقدم**  
**النوع** **المقصود بالتفصيل** فكان قياسه ان يقع مرفوعا لان  
 لان الغرض الحكم عليه بحسب ما بعد الفاعلهم خالفوا  
 بتداء ايذان من اول الامر بان تفصيله باعتبار الصفة التي  
 هو عليها في الجملة الواقعة بعد الفاء من كونه مفعولا  
 او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الاترى انك تغرق في بحر  
 الجمعة من قولك يوم الجمعة صريت فيه وقولك صريت يوم الجمعة  
 وان كان في الموضعين مضمرا فيه لا يرى انه ذكر في الاول والى  
 على انه حكم وما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب  
 واقع فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه

من اول الامر فلما كان كذلك قصد ان يكون الواقع اما من اول  
 الامر على حب ما هو عليه في الجملة ولزم ان يكون على معناه وا  
 عمارة الذي كان له كذا فتره ابن الحاجب رحمه الله **وقوله**  
 اي الواقع بعد ما ليس خزانة من جزائها الواقع بعد الفاء  
 بل هو **معمول** **الفعل** **المحذوف** **اي** **سواء** دخلت الفاء على  
 ما لا يعمل ما بعده فيما قبله او على ما يعمل فيه فلا فرق عند  
 القائل بهذا القول بين نحو ما اليوم كما جاء ذاهبا ونحو  
 اما اليوم فانما مقيم اذ العمل المحذوف المتقدم في محله ولا  
 عمل لما بعد الفاء فلا اثر لكونه ما يعمل ما بعده فيما قبله ولا  
 وقال **ان** **دخلت** **الفاء** **على** **ما** **لا** **يعمل** **فان** **ما** **اليوم** **فان** **ما** **الس**  
 لان ان من الحروف الناصخة ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها  
**فيما** **الثاني** **اي** **فهي** **من** **التفصيل** **الثاني** **وهو** **ما** **يكون** **معمولا**  
 للفعل المحذوف لوجود المانع المذكور **ان** **دخل** **الفاء** **على** **ما** **لا**  
 يعمل فيما قبله بل دخلت على ما يجوز عمله فيما قبله نحو ما يوم الجمعة  
 فانما سافر **في** **الاول** **اي** **معمول** **لما** **بعد** **الفاء** **ولكن** **قدم** **المعنى**  
 المذكور **ويجوز** **القول** **ان** **ما** **يوجب** **النصب** **في** **مثل** **واما** **السايل**  
 ولو كان معمولا المحذوف لكان الرفع يتقدر بهما بذكر البناء المنقوص  
 وجوب **الرفع** **في** **ما** **زيد** **فمن** **نظمت** **ولو** **كان** **معمولا** **المحذوف** **لكان**  
 النصب يتقدر بهما بذكر البناء للفاعل لكنه لا يجوز الاتفاق  
 كذا في بعض الحواشي منسوبا الى الجليلان وفيه نظر ففهم  
 لما العبيد فزوعبيد واما في ثانيا فانا افضلها بالنصب

السايل





الموضعي. قال ابن هشام وفيه دليل على انه يدل على ان  
يقدر بمكان من شيء لا يقدر غيره مما يليق بالمثل اذا التقيد  
هنا هما ذكوت ويبطل القول **الاحق قول الله** وهي لغة  
من بعد عمل ما بعدها فيما قبلها معنى للتفصيل فيما دخلت  
عليه من جوار عملها فيما قبله وعدم الجواز **واذا صدر الشرط**  
**بالقسم** نحو والله ان اتيته لا اكرهك **ولا** كان المقدر  
بالقسم **فليخرجك** لا يخرجك معكم وخوان  
اظهرتموه انكم تكفرون **فليخرجك** اي القسم **لغة**  
فيكون الفعل غير مجزوم ويوفر عليه ما يقتضيه جواب القسم  
من نون التاكيد وغيرها وانما كان الجواب له لان تقديمه  
على اعتباره والعبارة به ولو صرف الجواب الى غيره لا يقتض  
ذلك الغاوة وعدم اعتباره وذلك مناف وذلك لتقديمه وانما  
قال لفظا لانه من حيث المعنى جواب القسم لان الامين عليه  
وجواب الشرط لان الاكره المقسم عليه شروط بال  
ياتي شلا ولم يمكن شلا هذا باعتبار اللفظ لشرافي المزمع  
عليه اذ يلزم ان يكون مجزوما من حيث هو جواب الشرط  
غير مجزوم من جواب الشرط فيكون الشيء الواحد مجزوما  
وعبر مجزوم وهو محال فان قلت وقد سمع من كل امرئ جعل  
الجواب للشرط مع تقدم القسم لقوله لمن كان ما حدثه اليوم  
صادقا ام في نهار القيت للشمس ياديا قلت هو عند  
من الضرورات ولم يثبت شلا في السعة **ولم الشك**

**لغة** كما من قولك والله ان اتيته لا اكرهك **ولم** نحو والله ان  
اتيته لا اكرهك وانما وجه ذلك جعل الجواب للقسم ان  
الشرط عن العمل فيه فقصروا لا يمان على وجه لا يكون  
للاداة فيه عمل في الظاهر حذرا من حصول التناقض وحرا  
على التوافق والتماثل فاقوا بفعل الشرط ما مبنا لان  
للاداة لا تؤثر عمل في لفظه فكأنها اليت من العمل في الجوز  
ولو اتوا به مضارعا لم يضر عملها فيه فيصير لغة بالنسبة الى  
احد مستعملين الاخر في ذلك ما لا يخفى **وان توسع**  
**تقديم الشرط** اي جاز فيه الوجهان الاعتبار والا  
لما شال الاول وهو ان يتوسط القسم بتقديم الشرط ان  
يقول مع الاعتبار ان اتيته فوالله لا اتيته فها ان  
اعتبار القسم والشرط معا وتوفر مقتضى كل منهما عليه  
فعل به فيجعل الجواب للقسم وهو مع جواب جواب الشرط  
وشال مع الاعفاء ان اتيته والله يحزم اكل او فانا اتيته  
وجه الاعفاء ان تقدم الشرط او شال الثاني وهو ان يتوسط  
القسم بلفظ القسم ويكون الجواب يتقدم غير الشرط علمه ان  
تقول انا والله ان اتيته لا اتيته ففقتيرة ان جعلته ابتداء جملة  
هي وما في غيرها خبر المستلزم فيصير من باب تقدمه على الشرط  
في اول الجملة كما في القسم الاول وكذلك تقول انا والله ان  
اتيته لا اتيته ففقتيرة ان جعلته خبر المستلزم  
وقع القسم معترضا فجاء الوجهان بحيث اختلفا في التقديم



**حرف الردع** اي الزجر **كلا** ولا معنى لها عند جمهور  
البرين لاذك حتى انهم يجزؤون ابدال رفق عليها والابتداء  
بما بعدها وهو بسيطة او مركبة فيه قولان فالجمهور على  
البساطة قال ثعلب هي مركبة من كاف التشبيه والثانية  
قال وانما شددت لانهما النفوية المعني فرفع قوهما  
بقاء معني الكائنين قلت وهذا لا دليل يقوم عليه  
ولا ضرورة تلحق اليه **وقد جاء معنى حقا** قاله الكسائي ومثابه  
وظاهرة كل اسم الجماعة انما حيند حرف وقال كي في كتابها  
على هذا القول اسم كان حقا اسم قلت فنتجه من هذا  
عن سبب ما نأقوال الرضي ثبت لكون لفظها كلفظ الحية  
ومناسبة معناها لمعناها لانك تدع المخاطب عما يقوم  
تحقيقا للضد وهو قريب من كلام ابن الخياط **في التانيث**  
**بتمكة في اسم** المقابل للصفة يدل على ما ياتي حاله  
**في الفعل الماضي** تدخل **تانيث الفاعل** اي  
للدلالة على ان فاعل الفعل مؤنث وهذا في التسم  
التانيث وهو حيث تدخل الماضي كقامت هند واشد  
ظلمة الليل **تانيث** **المفعول عليه** ما في الظروف  
لانها كرامة ورجلة وتبعها وظيفه اللغوي وهذا في  
القسم الاول وحيث تلحق الاسم فاذن لا يتعلق قوله  
يتي الفاعل بساكنة وانما يتعلق بمحذوف والتقدير دخل  
الكل وكذا تمارق راء او يجعل خبر محذوف اي هما اللذان

على

على طويته الف والتشرا لمشور جعل الاول للثانية والاول  
للاول وقد استبان بذلك القسم السماعي له ليرى بالاسم  
ما هو اعم منه ومن الصفة لم يصف على غواية واسراة  
لان دخول التاء في نحو قائم ليس سماعي بل هو متيسر وقد  
اخذ يذكره **والتين الواحد** كذا فيما رآته من النسخ وكان  
سقط منه شي اذا ظاهرا يقال والمخوكة لتبين الواحد  
**من الجنس** مخوخل ومخلة ومرومرة وبنت وبنة ومخل  
ومخله **وقد علم** وهو دخول التين الجنس من الواحد في  
كناية وهو بنات للجنس ولم للواحد هذا هو المشهور  
في كتب النحاة وحكاة في المحكمين من جمع وروية وحكي  
قولا بان الكناية للواحد وكلم الجمع وحكي قولا بان الكناية  
اسم جمع قال صاحب المحكم وهو الصحيح **وتبين الواحد**  
**من الجمع** مخوخته ومخمة ومخمة وان تخا وتها لا يذكر  
ان اصلا بل يلزم تانيثها مخوخته مخمة وهذه هم فكل  
منها جمع لا جنس **وبالعكس** اي لتبين من الواحد نحو جملة  
وجمارة ونغالة والواحدة جمال وخمار ونغال **والجمع**  
يعني انما تدخل اشارة على النقل من العجمة الى العربية  
نحو سراجة وهي الاخفاق جمع موزج وطيا السة جمع طيل  
وصراجة جمع صويجان فالهاء الدخلة على الجمع علامة  
على ان الواحد معرب **والن** وذلك حيث تدخل على الجمع  
الافقي دلالة على ان واحدة منسوب كالاشاعنة والمهالبة



والاشاعة في جميع اشعق ومهلي واشعري وذلك لان  
 لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع تكبير وجب حذف باي  
 النسب لانها لا يجتمعان مع الجمع فلا يقال في النسبة الى  
 رجال رجالي كما هو معتز في باب الحذف ياء النسب مع  
 بالتا فصار كالباء من ايا واما ابدت منها التشابه  
 حد كنهة وروي والتاكيد المبالغة كعلامة ورواري  
 ولكونها زائدين لا لمعنى كظلمة وكري **والتاكيد الجمع**  
 كجارة وجمالة ونحوه وصفورة **والثانية** كما في نامة  
 ونجة وهي في مثل هذين لازمة وقد جاءت لتأكيد الثانية  
 في الصفوة كخورة وعجوز فان عجوزا موضع الموت والثاء  
 فيه غير لازمة **والعوض** من محذوف الزم الحذف كباب  
 عرفة وزنة او معاقب كحاججة جمع حجاج وهو السيد قاله  
 عوض من محذوف ليس يلزم الحذف ولكنه معاقب اي  
 يجوز ان يوتي به ويحذف الها فتقول حجاج **والمبالغة**  
 كراوية وينبغي ان يناد والتاكيد المبالغة كعلامة **والتنقل**  
 من الوصفية **الى الاسمية** علامة على ان الوصف غالبا غير  
 محتاج الى الموصوف كالسجدة والديجة **نحو التاكيد**  
**الفعل المستعمل في الطلب** كالاس والنهي والاستفهام  
 والنهي ونحو ذلك لان الطالب اما يطلب في العادة ما هو  
 له فكان ذلك مقتضا لتاكيد لان عرضه في تحمله بخلاف  
 فان هذا المعنى مفقود فيه وفي **القسم** أي في جوابه

يكن طلبا لا جريا يجر اليه مجرى الطلب اما لان غالبه ان  
 يكون مطلوبا المقسم مراد له واما لان جموعه من صور حصوله  
 للتصديق لا لخصوصه في نفسه فاجري مجرى ما المقصود منه  
 الحصول **وقلت في النفي** واما دخلت فيه تشبيها له بالنفي  
 لان النفي هو المقصود من النفي وقد يسم الى ذلك تشبيه  
 حرف النفي بحرف النفي صورة نحو وانقوا منه لا  
 تصيبين الذين ظلموا منكم خاصة على القول بان لا فيه نافية  
 او تشبيهة بحرف النفي في حكمه كقوله بحسب الجاهل  
 ما لم يعلم يشاء الى كرسبه معها تشبيها لم بلا النفي  
 من جهة الجزم بها **والجاري** نحو فلما يقولن احد  
 هذا لان قل يستعمل بمعنى النفي ويجري مجرى **ونمت في**  
**مثبت القسم** اي في المضارع المثنى الواقع جواب القسم  
 نحو والله لا فقه لان القسم موضع زيادة التاكيد  
**وكثير مع حرف الشرط واسماء** جعل الحرف قسما والا  
 ساقما فوضعهما بالمتنبي اي كثرت مع هذين القسمين  
 المؤكدين بما لانهم لما أكدوا اداة الشرط وان تأكيد  
 ما هو المقصود والى نحو فاما يرين من الاحد ونحو اياها  
 تفعلن فاما اكرمك وانما تكون **كسوة مع الالف**  
 سواء كانت الف الاثنين نحو بارئان اضران او الالف  
 الواقعة بعد نون جمع الاناث نحو يا هندات اضرهات  
 فكسرت في الموضوعين تشبيها لها بنون النسبة الواقعة

الشرط في القسم



بعد الالف مفتوحة مع غيرها الحقة الفتحة وما قبلها  
اي ما قبل نون التاكيد مع واو الضم **ضم** نحو ليس  
وذلك لانه اذا التفت الواو والنون وجب حذف  
الواو على اصل النقا الساكنين وبقي الضمة وليل عليها  
ولا يجوز ابقاء الواو مع النون لئلا يلزم النقا الساكنين  
على غير حدة اذ ليس من كلمة واحدة كما في نموذج  
التوب **مع باب مكر** دليل على الياء المحذوفة لا لبقاء  
الياء كين نحو اضرين يا هند وفيما **علا مفتوح** نحو اضرين  
يا زيد اما لانه لو ضم اشبه بفعل جماعة الذكور ولو لم  
شبه بفعل المخاطبة واما لان للاصل الفتح تنبيهها  
له بما قبل تاء التانيث وما قبل الجزء الثاني من المركب  
لكن عدل عن الاصل مع الواو والياء الضرورة وهي  
الدلالة على المحذوف ولا ضرورة في غيرها فيبقى على  
الاصل **ولا يفتح** النون **الحقة في التثنية** اي  
فعل الاثنين نحو اضرين **و** لا في فعل جمع **نوت** خلا  
لبولس لا **التقاء الساكنين** **لا على حدة** وهو ان يكون في  
كلمة واحدة وثانيهما مذهب مما بعده كناية وثانية  
ولو حركت النون لاحل النقا الساكنين لا خرجت عن  
وضعها وهو لزوم السكون ولذلك يحذف الساكنين  
في نحو اضرين الرجل ولا تحرك ولو حذفت الالف لاشبه  
فعل الاثنين بفعل الواحد ولا جمع نون زائدان



على بناء كلمة في فعل جمع الموث لا يقال يقتضي هذا التعليل  
ان لا يدخل النقلة فيما ذكر كما لا يدخل الحقة للزوم  
التقاء الساكنين على غير حدة اذ ليس من كلمة القول  
لانا نقول النونان لجزء الفعل الذي اتصاله بالجمع  
وثانف الساكنين يزعم فاجري مجري المذم في كلمة  
واحدة ولا كذلك في الحقة لا يقال فيلزم ابقاء  
الواو والياء في اضرين يا زيدون واضرين يا هند الحويان  
هذا الاعتبار فيهما لانا نقول زيادة ما لالف سرعة اجتماع  
الساكنين او نقول العباس الحذف في البابين لكن حذف  
الالف بوجه اللبس بفعل الواحد كما سول كذلك حذف  
الواو والياء او نقول حذف الواو والياء او نقول حذف  
الواو والياء او نقول حذف الواو والياء مع الحقة ينقد  
عليه فليحذفان قياسا عليهما مع النقلة والالف ثم  
تحذف مع الحقة حتى يقاس عليها الحذف مع النقلة ف  
فا فرق البابين **وها** اي النونان **في غير** اي في غير  
التثنية وجمع المثنى **مع الضم** **البار** وهو الواو والياء  
**كالنفس** اي كما الكلمة المنفصلة فيجوز ان يعامل  
اخر الفعل مع التنوين معاملة مع الكلمة المنفصلة  
نحو اغزو الكفار وارمو العرض وكذا يا هند اغزون ولد  
من يحذف الياء كما حذف في اغزي الجيش واري العرض  
ونقول اخشون يا زيدون بضم الواو المفتوح ما قبلها



السكن

ضمتهام مع المنفصلة نحو اخشوا الظلم وتقولوا احشون  
يا هند بكسر الهمزة المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة  
نحو اخشى الرجل مع الضمير **المشتر** وهو في الواحد  
المذكر نحو اغزو ولام واخشى **كالمفصل** فتقول اغزوت  
وارسين واخشين بدل اللامات وفتحها لما تقول مع المقول  
اغزو وارميا واخسيا **نريد ما حذف من الحذف** يتعلق بحذف الهمزة  
ما حذف لاجل ساكن **يخرج من اجلها** اي من اجل النون فتقول  
قولن وبعين كما تقول مع المفصل قولوا وبعين ولو جعلت كالمفصل  
لم يكن الرد نحو قول الكلام وبع العبد التبع على ما هو مقرر  
في التصريف **ويحذف النون الحقيقية** **الا ثلثا الساكن** حفظها  
عن مرتبة التنوين لانه لزم المتمكن في الرصد اذا تجرد عن  
المانع وهو اللام والاضافة بخلاف الحقيقة فاما قد ترك  
بلا مانع فلذلك حذفت عند ملاقات الساكن كقوله لانهم  
الفقير على ان تركع ثوبا والذهب قد دفعه **تحذف في الوقف**  
**نريد ما حذف لاجلها من حوق** نحو يا هند اضري وبارزني اضري  
نريد اضري بكسر الهمزة والاضري بضمها فتحذفها وتزدها  
حذف لاجلها من الهمزة والواو واعرضه بعضهم بانه لا يبق  
دليل على التاكيد والصواب لا يؤكد بها عند ارادة الوقف اصل  
ليل لا يفتي الي الخور **وحرف اعراب** نحو يا هند هل تظن  
ويا هند هل تظن برزنون لا اعراب عند الوقف بعد  
ان كانت محذوفة لاجل الحاق نون التاكيد الحقيقية **الا**

**ما قبلها** وهذا استثناء الخفيفة المحكوم عليها بالحذف  
في الحذف في الوقف فانما اعم من ان يكون ما قبلها منقوفا  
ولا فاستثنت المفتوح ما قبلها **فانها تنقل** نحو ويكون  
من الصاغرين ونحو لنسفعوا ولذلك سميت بالالف نظر الى  
حالة الوقف حيث لا الباس كما في الاثنين واما حيث الالف  
فيكبت بالنون نحو اضرب يا زيد ولا تنف من اذ لو كتبت بالالف  
في مثل هذا لا كتبت بالالف الاثنين **التنوين نون** زدا  
يشمل نون التنبيه والجمع وغير ذلك من النون **ساكنة** فصل  
يخرج نون التنبيه والجمع وغيرهما ما هو متحرك **بعد حركة**  
**الف** فصل اخرج نون مثل ونحوها من النونات  
الساكنة التي ليست بعد الاخر **الا ثلثا الساكن** فصل  
اخرج نون التاكيد الحقيقية **باللكن اي للدلالة على**  
**انصاف** نحو زيد ورجل وضارب ومضروب **والشكر**  
في الاسم المختص بصوت كسبي وفيما هو شبيه بالصوت نحو  
انه وصه ومه والاولى قياسه والثابت سماعي وزعم بعضهم  
ان تنوين رجل الشكر وربه ابن الحاجب بنبوته حال جعله  
علما شلا واعترض باننا لا نشعر ان تنوينه حال العلمية هو الله  
كان قبلها وانه لا منافاة بين التمكن والشكر فيجوز ان يكون  
التنوين لهما قبل العلمية وتمحض بعد التمكن لمنافاة لا اعتبار  
بالشكر **المعروض عن انصاف** مفردا كان نحو كل وبعض  
اذا قطناه عن الاضافة نحو وكل اضربا له الامثال ونحو



فضلنا بعضهم على بعض وقبل هو تنوين التمكن جمع لنوال  
 الاضافة التي كانت تعارضه او جملة والنسبة السما وهي  
 يَوْمِيَّةٌ وَاِهِيَّةٌ اي يوم اذ انشئت **او** عن **الاعلال**  
 بل حذف الجواز وغواش عند سبويه والجمهور فانه اعل  
 محذوف الياء عوض منها التنوين **وللمقابلة التنوين**  
**سلمات المقابلة لنون سليمين** اذ لو كان التمكن لم يثبت  
 في نحو اذ افضت من عرفات لانه غير متصرف على الصحيح ولو  
 كان للتكثير لم يثبت في الاعلال وليس عوضا عن شيء وهو  
 اخلا في الروب فلم يبق الا لكونه للمقابلة على الوجه المذكور  
 وهو معني مناسب يمكن اعتباره **وللفعال** وكان ينبغي ان يقول  
 وللعوطف على ما تقدم لينظم الكلام على نسق واحد  
 بعضه باخذ بحجة بعض والا فاما فائدة فيه ظاهرة وضوح  
 على ما فيه ان يقال الغاي خبر مبتداء محذوف يعود الى  
 التنوين اي وهو الغاي **ان** الحذف النون المذكور **قايه** **بند**  
 اي روي صحيحا ساكنا لقول روية يصف مكانا فخر اخاليا  
 من الانيس وقايم الاعاق خاوي المتخرفين اصله المتخرف  
 يسلمون الغاق الا لانه الحقة التنوين اتغالي فخرت بالكسر  
 اما لانه حركتها واما لان اصل حركة اتغالي الساكنين الكسر  
 قال ان الحاحب والظاهر ان الفتح ولي ما ثبت من ان  
 مثله اذ الحق بالرفع ساكن حرك ذلك الساكن بالفتح ولا ينفرد  
 اي اتغالي الساكنين بقول كذا ضرب واقتل والقيام التثنية

السواد والاعاق جمع عمق بفتحين او عمق بفتح فسكون  
 وهو ما بعد من اطراف المفاصلة المحترق بضم الميم وفتح الواو  
 المحل الحالي فمحترق السبع اي تهب فيه ومعني كونه  
 خاويا لانه لا شيء فيه يمنع الريح من المرور بسولة وسمي  
 هذا التنوين بالغاي لانه غلا اي جاوز الحد الذي  
 ينتهي عنده الوزن **وللترم** **ان** الحذف تلك النون فانية **مطلقة**  
 اي متحركة **بل** حرف الاطلاق وهو حرف الذي يقول من اتباع  
 حركة الروي كقول جبريل في اليوم عازل والغايين وقول  
 ان اصبت لقد اصان وظاهر كل جماعة ان هذا التنوين  
 يحصل للترم كما تعطيه عبارة المتن وقد صرح به ابن يعيش  
 قائلا ان الترم تحصل بالنون نفسها لانها حرف اغت  
 قال وانما سمي المعني معنيا لانه يغني صوته اي يجعل فيه  
 غنة والاصل فيه مغن بثلاث نون فايدت الاخرى  
 ما طلبا للتحقيق قال ابن هشام والذي صرح به سبويه  
 وغيره المحققين انه جي به لقطع التزم وان التزم وهو  
 التقى يحصل با حرق الاطلاق لقبولها المد الصوت فاذا  
 انشدوا ولم يترمو جواوا بالنون في مكانها **وكسر**  
 النون المذكورة **لا** **لنقد الساكنين** على اصل التحريك عند التقاء  
 يهما **والترم** **اذا كان** **ما بعد الساكن** فخراني سني الشيطات  
 بضم وعذاب اركض بضم النون ابتعا لضمه للكاف  
 وقد قرئ بالكسر على الاصل **وتحذف** لا لغاي الساكنين وهذا

المتن  
 في نسخة



قلب لقلول اي الاسود الزكي فالقبة غير متعيب ولا  
 ذاك الله الاقليل بتركين ذكر ونصب الله وانما اثر  
 ذلك علي حذف لا اراحة تماثل المنطاطين وقرى قل  
 هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بتر  
 تنون احد وسابق ونصب النهار **ويجب حذفها** اي  
 حذف النون السماة بالنون **من علم** احتراز من  
 غير العلم **من** احتراز من المضاق **موصوف** احتراز من  
 ان لا يكون موصوفا **البتة** **باب** احتراز من ان يوصف  
 بعينه **مضاق** بالتكثير صفة لا ين مع انه اريد به لفظ فيكون  
 علامة لفظ فيه التكثير اي يفرد من افراد البين مضاق **اي**  
**علم** احتراز من يضاق الي غيره **مفرد** احتراز من ان  
 يكون العلم المضاق اليه ايندا اضافة وذلك نحو جاردين عمر  
 واما حذف لاجل التحفيف فيما كثر استعماله وشرطوا هذه الشر  
 لانه لم يكثر استعماله الا عند وجودها فلا يحذف من نحو جاء  
 رجل ابن صالح ولا من نحو جاء عبد شمس ابن خالد ولا من نحو  
 جاء زيد ابن عبد الله واعلم ان اشروط الافراد في العلم  
 الموصوف وفي العلم المضاق اليه ابن الموصوف به جني  
 لا يجوز حذف التنوين من نحو جاء ابو عمرو بن العلاء ولا من  
 نحو جاء زيد ابن عبد الله مما اراه في غير هذا الكتاب فظاهر  
 عبارتهم باياه بل في بعض الائمة علي خلافه وقد اختلفوا  
 بتد وهو كون الاين متصلا بالعلم الموصوف به احترازا



من نحو جاء زيد الفاضل ابن عمر وفلا يحذف تنوينه نص عليه  
 في التسهيل **ومن فيس** فعلية في قول الشاعر جارية  
 من فيس ان ثعلبة كريمة اخوالها والعصاة **شاذ** لشبوت النون  
 فيه مع توفر شرايط الحذف وقد حاول ابن جني تخريج  
 علي وجهه يعني الشذوذ قايلا الذي انه لم يرد في هذا  
 البيت وما جرى مجراه اجزاء الابن وصفا وانما اجز  
 بلام **تكرار** منفصل عما قبله مستقلا ولم يكن معه كالشي  
 الواحد فلذلك ينفون وعلي هذا نقول كملت زيدا ابن بكر  
 كالك قلت كملت زيدا كملت ابن بكر لان ذلك حكم العدل  
 واعترض بانه لو كان كذلك لكثرة مثله في كل امر لانه وجه  
 شائع مطرد ولكنه قليل فوجب ان يحمل علي الضرورة  
 وقال ابن الحاجب في شرح المفصل وزعم ان ابن ثعلبة  
 بلام وقصد هم الخراج عن الشذوذ وهو بعيد لان  
 المعنى علي الوصف وايضا فان خرج باعتبار استعمال  
 ابن بلام يعني واستعماله بلام غير موجود في كلام العرب  
 الا نادرا **حرف النكار** **من تحقيق الاستفهام** بالهمزة  
 لا يغيرها من الادوات وكان المؤلف حذف هذا القيد  
 بناء علي ان الاصل الاستفهام ان يكون بالهمزة فيضرب  
 الكلام اليه عند عدم التصرح به **باختصار الاسم الموقوف عليه**  
 لا الذي يذكر في حالة الوصل وان كان **موقوف** كان  
 يقال قام زيد الفاضل فنقول في انكاره ان زيد الفاضل





او معطوفاً كان يقال قام زيد وعمر وفتقول في انكاره  
اريد وعمر وبنه لانكار يتعلق بفتقول اي مدة فتقول لاجل  
انكاره **ذكره** كما مثلنا **اولا** انكاره **قلا** كما اسلفناه  
عن سيبويه انه سمع رجلا يقال له تخرج ان احضت السادة  
فقال انا اتيه منك ان يكون دايه علي خلاق ذلك **وختار**  
تلك المدة **حركة ما قبلها** ان فتحه فالف وان ضمه فواو  
ان كسره فياء **فان سكت** ما قبلها **كسر** فتقول لمن قال قام  
زيد ازيد بينه مكسرون التنوين وتاء في المدة بجانبه لكسرة  
فكون باء **او زيدت** **ان** بعد ابقاء الساكن على حاله  
**ثم تتبع** اي تكسر اخوان المدة فتبي المدة وهي الباء  
فتقول اريد انيه **حرف التذكير** **بده** **ملحق اخر** **كلمة** **عند الرفع**  
**عما بعده** **التدريك** والمراد ان المتكلم يقع  
اللفظ قبل انهما المقصود لعدم ذكره في الحال غير قاصد  
الوقف فيلحق هذه المدة اجرا لكلمة التي ذهلت عما بعده  
**وتتبع حركة ما قبلها** كان تريد ان تقول جاء زيد فتوقف فجا  
ولا تستحضر ذكر زيد ولا تريد الوقف فتقول جاء او كذا  
يقولوا حيث تريد يقول زيد فيذهل عن زيد وكذا هذا  
حيث تريد ان تقول حلام اسراة حسناه فيذهل عن الخبر  
**فان سكت** **ثم تتبع** المدة فتوقد في نحو قد قام زيد  
ومعني في نحو زيد والي في نحو الفلام جاء **حروف الوقف**  
**ها** ساكنة **تتبع ما حركه** **فجر** نحو هو وهيه واليدان والزيد

لا بما حركته اعرابية اذ المقصود بيان الحركة والمعرب تعرف  
حركة بالعامل **والشيء** **لها** فلا يتصل باسم لا المبني على  
الفتح مثلا خولا رجلا ولا ينادي بصوم غويا رجل ويأري  
ولا المبني لقطع عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد لان هذه  
الحركات شبيهة بحركات الاعراب من حيث العروض  
ولا يفعل ما من خوف قدام لانه شبيه المضارع وان كان مبني  
الاصل **وتحريكها** اي تحريكها بها السكت **لكن** خارج عن  
سنن الصوت لان اجتنابها انما هو للوقف والوقف  
متفق على السكون اعلم انه بوقف بها السكت على الفعل  
المعتل جريا نحو لم يعبه ولم يره ولم يتخشه او وقف نحو  
غن هواريه نحو جي مكن هنا تفصيل فان كان الفعل  
المعتل محذوف الفاء والعين وبالاستقهاية محذوفه بالا  
سم وجب الوقف ما لها نحو لم يعبه ولم يره ولم يره  
وان كان الفعل غير محذوف منه ما ذكرناه وبالاستقهاية  
محذوفه نحو لاسم لم يجب الوقف بالها ولكن تختار فلك ان  
تقول لم يره وادم ولم وعم المختار الحاق الها في ذلك  
فتقول لم يره وادم ولم وعمه **وسبب** **معجمه بكسرة**  
اي منسوبة الى بني تميم **لحقان** **كان** **المخاطبة** عند  
الوقف محاوطة على الفرق بينها وبين كافي المذكر ادلوله  
بانها مبني اصلا لا لتساو لم يلحق في المذكر شيئا لكثرة  
دوره في كل اسم فاستقلوا فيه الزيادة خشية من كثير





القتل وجعلوا تركها علامة له ورادوا في الموت شيئ  
او شئ يحصل القرض من الفرق فاذا وصلوا لم يردوا  
شئ لان حركة الكافية في تحصيل القرض من التمنين  
الكافين وهذا وكثير مما تقدم في هذه الابواب الغريبة  
من انجات التصريف والله الموفق للصوت وهو المرجو  
لانا لا الاجرو والثواب وايضا اسال ان يختتم لنا بالحسين  
ونحن في الاولى والاخرة بالمحل الايني والصلوة  
والسلام على سيدنا وعبد محمد فاع خيرا السبل  
وخاتم الانبياء والرسل وعلى اله وصحبه وعترته و  
وكان تاليف هذا الكتاب بحريه مهيم من بلاد الهند  
في مدة اونها اواخر شهر رمضان المعظم سنة خمس  
وعشرين وثمانيه واجرها يوم الاحد الحادي والعشرين  
من ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة واستدانت نقله  
الي هذه البسيطة با حسنا باري في يوم السبت الثالث والعشرين  
من صفر سنة ست وعشرين ووافق الغزاع من هذا  
التقل يوم الثلاثاء من جمادى الاولى سنة ست المذكور  
قال ذلك وكتبه مولفنا اقل عبد الله تعالى محمد بن  
ابي بكر المخزومي المالكي حامدا ومصليا وسلاما

Copyright © King Saud University

ابن نسخة منهل تمام شدد في يوم الجمعة

ماه صفر من اجاب بيت مقدم